

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

سوال کا مبی



مکتبہ رشیدیہ

سرکی روڈ کراچہ فون ۱۹۲۲۶۶

التخو في الكلام كالمليح في الطعام

الحمد لله رب العالمين كرمين زمان سعاد وفرحان ما شرح ملاها في لفظ
ظهيرت بعينها فيه شريعت غير مدرس ليه بدل من كتابي سأل شكل
جمع العلوم التداو وتعد الفنون الكافله اعني ملا محمد نصر صا . كابل كني

سوال كلامي

امكتبة الرشيدانية

سركي رود كوئته

۱۳۱۳
۱۳۱۳

گفتن وقیل الادب نگہداشتن صدر جزیرا و اما آداب النبی صلی اللہ علیہ وسلم فهو العلم والمخلوق والحکم وفیر بحث من وجوه الاول ان کیف تجعلونهم متادین بادایہ والایلمز قیام العرض الواحد بالمحلین المختلفین والتقلید فی الاعراض کلاهما باطلان والثانی ان اضافة الادب الی الضمیر للاستغراق فیفهم منه ان کل فرد الاصحاب الاول متادب بجمیع آداب الامریس كذلك لان الكثير من الآداب من خواصه علیه السلام كالنبوة وغيره الثالث ان المتادین جمع والجمع اذا دخل علیه لالف واللام ولم یکن قرینة خارجية علی المرادة البعض یفید الاستغراق فیلزم الاستغراق فیلزم المساواة بینهما بین جمیع اصحاب الادب ابا طالع حیب عن الاول ان المراد بقوله بادایہ مثل آدابہ لا عینہ کما زعمت وعن الثانی ان اضافة الادب الی الضمیر ناھو للجنس لا لالاستغراق وعن الثالث ان الالف اللام اذا دخل علی اسم الفاعل یكون موصوفاً بمخالف الذل للتعریف الذین ثبت فیما بینہم التادیب والاصباغ بصیغۃ النبی صلی اللہ علیہ وسلم لھما فی ذاتہ قولہ اما بعد اصلہ ہما یکن من شئ فی الدنیا بعد البسملة ہنذ فوائد فخذ فی فعل الشرط بقی ہما ہنذ فوائد بعد البسملة فقلبت الھاء ہنزة فصار ما ما ثم یقلب بالمکان بین الھنزة والمیم فصار ما ما ثم ادغم المیم فی المیم لسكون الاول وتحرک الثاني فصار ما ہنذ فاجتمعت حروف الشرط والجزاء ثم ادخل بعد بینہما و بنی علی الضمیر لھما نقصان الواقع فیہم عند المضایب الی بعد فانقیل الزوائد ہذا الفوائد موجودة للبصیر قبل الولادة قلنا اللزوم علی ثلثة اقسام عادی كعادة المحافظ اذا تم سورة واحدة بك بسورة اخرى ونفس امر كطول الشمس مستلزم لوجود النهار ودعائی وهو ان يتعلق شئ غیر محقق الوجود بالبتہ بامر هو محقق الوجود بالبتہ لا فادۃ جزاء مخاطبین علی انہ محقق وقوی ولولم یکن محققا وقویا لا یعلق بہذا والمراد من اللزوم ہنا الثالث قوله ہذا فانقیل المشار الیہ ہذا لا یخولوا المناقوش الدلالة علی الالفاظ والخصوصۃ واما الالفاظ الدلالة علی المعانی او المعانی المدلولۃ للالفاظ المخصوصۃ او اثنين منہما وهو النقوش والالفاظ او النقوش والمعانی او الالفاظ والمعانی او کلھا وهو النقوش والالفاظ والمعانی وکلھا باطل لان بکلمتہ ہذا یشیر الی المحسوس الموجود المشہد ہذا المشار الیہ بالاشارة المحسۃ والمعانی لیست بمحسوسۃ وعلی ہذا القیاس غیر ما قلت ان

سوال کاہلی

سوال کاہلی
 ۱۲ جمع حاصلان العبارة محمولة علی المسامحة ۱۲ وذا مکروه عندہم ۱۲ الفصل فرغ
 ۱۳ قولہ المتادین آہ فهو اما صفة الصحابة او الال او کلھا والاداب آداب نفسه ودرسه والمواد ہما آداب
 درسه من تبلیغ الاحکام ولم یقل ما دین او مہدین بہدایتہ -- موضع المتادین لرعاية براعة الاستنباط لئلا یورد
 فی اول الکتاب شئ یشعر بان المقصود من الکتاب ہذا عبد الرحمن علیہ قولہ اما بعد الفاء فی جواب اما الشرطیة وعندہ
 اما یكون الفاعل علی توہم اما اجزاء الموعود مجری التحقیق او یكون فی جواب اما المقدر کمذا قالوا قیل جزاء فی اما المقدر
 اما امر او نہی فی قولہ تعالی و رکب کبر و فیما نحن فیہ لیس بشئ منها فامل ۱۳ عبد الرحمن علیہ کما ہو الظاہر فی اضافة
 الجمع ۱۲ حاصلان العبارة محمولة علی المسامحة ۱۲ وذا مکروه عندہم ۱۲ الفصل فرغ

الاصحاب من قولہ طوا جزاء ۱۲

المقک وبالرفع خبر مبتدأ محذوف ای هو الشيخ ثم اعلنان ههنا مراتب مرتبة الجنين واقله ستة اشهر الى سنتين ومرتبة الطفلية وهو من اول الولادة الى سنتين ونصف عندنا وعند الشافعي سنتين فقط ومرتبة الصبا وهو من هذا الى سبع سنين ومرتبة المراهقية وهو من هذا الى خمسة عشر سنة ومرتبة الشباب وهي من هذا الى احد وخمسين سنة ومرتبة الشيخية وهي من هذا الى ثمانين سنة وبعد ثمانين مرتبة الكهول والهزم ثم الشيخ في اللغة فواجه مقدا وفي الاصطلاح من يتجاوز عن خمسين سنة الى ثمانين سنة ولم يستقم ههنا المعنى الاصطلاح بل المراد هو المعنى اللغوي فلا يرد ما قيل ان ذكر لفظ الشيخ ههنا ليس محله لانه عبارة عن من يتجاوز من خمسين سنة وابن الحاجب قد قبح حال كونه ابن خمس وعشرين سنة قوله ابن الحاجب اعلم ان علم المص عثمان والشيخ لقبه ابن الحاجب كنيته وهو صفة الشيخ اوبدل منه قوله تعذبه الله تعالى اعلم ان التعلل استعارة تشيحية وفي الضمير المنصوب المتصلا استعارة مكنية ثم التعلل الستراي ستراي الله ما كان منه بغيره الا لائق بجنابه والنازل من محض فضله من غير سابقية عمله ويجوز ان يجعل كناية عن الاحاطة اي احاط الله تعالى بغيره فجعله شاملا له قال في التاجر التعمد كناه بوشيدن فلا بد من التحري اذ لم يقصد باضافة الغفران اليه سبحانه وتعالى ما ذكرناه كما في قوله تعالى انك بعدده ليلامن المسجد الحرام الاية قوله بحبوحة جنانه بحبوحة اللذرية عبارة عن خيارها ووسطها والجنان بكسر الجيم عبارة عن الجنة يعني جعل الله تعالى خيار جنانه سكنه قوله نظمتها النظم ودرر شدة كشيدن ثم استعيرت للتاليف في هذه الاستعارة اشارة الى ان كلامه كالذي في الصفاء والجللاء وانما قال لفظ النظم دون التاليف ترغيبا للطلبة في قوله في سلك البقر يسلك شدة والاضافة من قبيل اضافة المشبه الى المشبه لشبه التقرير بسلك في الاحكام قوله وشمط التحري سيمطر شدة مرواريد سايشبه يا جزآن وهذا الاضافة مثل الاداء قوله للولدا العزيز العزيز رجمد وكيا بگراي قوله ضياء الدين كضياء البيت وسراجهم كانه ضياء يمتد به الى الدين وهو لقبه يوسف عليه قوله عن موجبات التلهف والتاسف الخ وهما مترادفات وقيل التلهف الحسرة والحزن على فوت المطلوب والتاسف الحسرة والحزن على نزول امر مكره وقيل التلهف الاضطراب بفعله ما كان فعله حراما والتاسف الاضطراب بفعله ما كان فعله واجبا قوله الضيائية صفة للفوائد والياء للنسب اي الفوائد المنسوبة الى ضياء الدين لانه الخ دليل للنسبة المفرومة

الضياءية صفة للفوائد والياء للنسب اي الفوائد المنسوبة الى ضياء الدين لانه الخ دليل للنسبة المفرومة
 انما قال لفظ النظم دون التاليف ترغيبا للطلبة في قوله في سلك البقر يسلك شدة والاضافة من قبيل اضافة المشبه الى المشبه لشبه التقرير بسلك في الاحكام قوله وشمط التحري سيمطر شدة مرواريد سايشبه يا جزآن وهذا الاضافة مثل الاداء قوله للولدا العزيز العزيز رجمد وكيا بگراي قوله ضياء الدين كضياء البيت وسراجهم كانه ضياء يمتد به الى الدين وهو لقبه يوسف عليه قوله عن موجبات التلهف والتاسف الخ وهما مترادفات وقيل التلهف الحسرة والحزن على فوت المطلوب والتاسف الحسرة والحزن على نزول امر مكره وقيل التلهف الاضطراب بفعله ما كان فعله حراما والتاسف الاضطراب بفعله ما كان فعله واجبا قوله الضيائية صفة للفوائد والياء للنسب اي الفوائد المنسوبة الى ضياء الدين لانه الخ دليل للنسبة المفرومة

الكفاية لا الاخبار بازاله تعكاف في نفس الامر وهو ظاهر الثاني انه لا يجوز ان يقدر المبتدأ عند المعطوف بقريته ذكره في المعطوف عليه تقديره هو نعم الوكيل فيكون اخبارية كالأولى والثالث انه يجوز عطف القضية على القضية بدون ملاحظة الاخبارية والاشائية ومعنى عطف الفصحة على الفصحة على ما بينه السيد لسنا قلا عن صاحب الكشاف ان يعطف الجملة مسوقة لغرض على جملة مسوقة لغرض آخر لمناسبة بين الغرضين فلما كانت المناسبة ثابتة بينهما كان العطف حسن من غير نظر الى كون الجملة اخبارية وانشائية **قوله** واعلم ان جواب سوال وهو ان المصمم خالف عن اب السلف لا دا بهن ان يبتدأ بالجملة بعد البسطة بحيث يجعلونه جزء من الكتاب بقوله واعلم ان حاصله ان النكتة في العذر هي هضم النفس **قوله** هذا جواب السؤال المصمم قد صدق مختصراً لا طويلاً والشافعية بالجملة هما من جملة تصنيفاته اجاب **قوله** هذا حاصله ان المراد بالرسالة هي الكافية لا مطلقة **قوله** بحمد الله سبحانه جواب سوال وهو ان المصمم رسالته هذه بالبسطة فكيف يصح ان يصدق رسالته فاجاب بقوله بحمد الله محصل الجواب ان المراد من عدم التصديق رسالته انما هو بحمد الله مطلقاً **قوله** بان جعل جزء منها يعني ان المراد بعد التصديق انما هو باعتبار الجزئية لا باعتبار القول كما توهمت **قوله** بتخيلا الجواب سوال وهو ان الجملة عباد وترك العباد انما هو من شمول النفس من هضمها اجاب عن بقوله بتخيلا الجواب حاصله ان تركه ليس باعتبار ان اعتباراً بل باعتبار ان كتابه هذا ليس كتب السلف فلا يليق بل ان يصدق بالجملة على ستمهم **قوله** من حيث ان كتابه الجواب سوال وهو ان كتابه فوق من كتبهم لان مشتمل على القواعد اللطيفة الشريفة فوق اشتمال كتبهم عليها اجاب عن بقوله من حيث انه يعني باعتبار انه منسوبة لا باعتبار انه مشتمل عليها فان قيل ان قوله هضم لا يخلو اما ان يكون مفعولاً لكلمة النفي عنهما كقوله اوله منفي عنهما انتقاداً اما الاول فغير جائز لان المفعول انما يكون للفعل لا للحرف وعلى الثاني يلزم ان المعنى لا يفهم من ان انتقاداً التصديق انما هو من جهة الهضم اما باعتبار جهة اخرى فقد صدقها بالامر ليس كذلك لان لم يصدق بالجملة صلا قلنا ان مفعولاً لكلمة لم لكنها موصولة بالانتفاء والانتفاء فعل فانتقيل الاصل ان يكون الفاعل للفعل المعتبر للمفعول متحداً وهما ليس كذلك لان فاعل الانتفاء انما هو التصديق وفاعل الهضم هو المصمم قلنا انه مفعول للفعل المشتب اعني بالترك الذي هو من لوازم الفعل المنفي الذي هو عذر التصديق لا يرد لان فاعل الترك هو المصمم ايضاً فانتقيل الاصلان يكون المفعول فاعلاً للمعلول به والهضم بهما ليس بفعل بل حاصل بالفعل لان الهضم بالضم المعجزة الانكسار وبالضم المملة الكسر قلنا هذا صريح على مذاهب من لم يفرق بينهما فانها بمعنى الكسر فانتقيل الاصلان به هضم النفس بلا استعلاءها لان النفس اذا اعتاد مع امر فهو سهل عليه ان يصعب الواقع واذ لم تعتد فهو اصعب عليها وان كان سهلاً في نفسه نفس لم يقدراً اعتادت مع الحمد وانما لكتب في تركه يحصل الاستعلاء والثقل

قوله واعلم ان جواب سوال وهو ان المصمم خالف عن اب السلف لا دا بهن ان يبتدأ بالجملة بعد البسطة بحيث يجعلونه جزء من الكتاب بقوله واعلم ان حاصله ان النكتة في العذر هي هضم النفس قوله هذا جواب السؤال المصمم قد صدق مختصراً لا طويلاً والشافعية بالجملة هما من جملة تصنيفاته اجاب قوله هذا حاصله ان المراد بالرسالة هي الكافية لا مطلقة قوله بحمد الله سبحانه جواب سوال وهو ان المصمم رسالته هذه بالبسطة فكيف يصح ان يصدق رسالته فاجاب بقوله بحمد الله محصل الجواب ان المراد من عدم التصديق رسالته انما هو بحمد الله مطلقاً قوله بان جعل جزء منها يعني ان المراد بعد التصديق انما هو باعتبار الجزئية لا باعتبار القول كما توهمت قوله بتخيلا الجواب سوال وهو ان الجملة عباد وترك العباد انما هو من شمول النفس من هضمها اجاب عن بقوله بتخيلا الجواب حاصله ان تركه ليس باعتبار ان اعتباراً بل باعتبار ان كتابه هذا ليس كتب السلف فلا يليق بل ان يصدق بالجملة على ستمهم قوله من حيث ان كتابه الجواب سوال وهو ان كتابه فوق من كتبهم لان مشتمل على القواعد اللطيفة الشريفة فوق اشتمال كتبهم عليها اجاب عن بقوله من حيث انه يعني باعتبار انه منسوبة لا باعتبار انه مشتمل عليها فان قيل ان قوله هضم لا يخلو اما ان يكون مفعولاً لكلمة النفي عنهما كقوله اوله منفي عنهما انتقاداً اما الاول فغير جائز لان المفعول انما يكون للفعل لا للحرف وعلى الثاني يلزم ان المعنى لا يفهم من ان انتقاداً التصديق انما هو من جهة الهضم اما باعتبار جهة اخرى فقد صدقها بالامر ليس كذلك لان لم يصدق بالجملة صلا قلنا ان مفعولاً لكلمة لم لكنها موصولة بالانتفاء والانتفاء فعل فانتقيل الاصل ان يكون الفاعل للفعل المعتبر للمفعول متحداً وهما ليس كذلك لان فاعل الانتفاء انما هو التصديق وفاعل الهضم هو المصمم قلنا انه مفعول للفعل المشتب اعني بالترك الذي هو من لوازم الفعل المنفي الذي هو عذر التصديق لا يرد لان فاعل الترك هو المصمم ايضاً فانتقيل الاصلان يكون المفعول فاعلاً للمعلول به والهضم بهما ليس بفعل بل حاصل بالفعل لان الهضم بالضم المعجزة الانكسار وبالضم المملة الكسر قلنا هذا صريح على مذاهب من لم يفرق بينهما فانها بمعنى الكسر فانتقيل الاصلان به هضم النفس بلا استعلاءها لان النفس اذا اعتاد مع امر فهو سهل عليه ان يصعب الواقع واذ لم تعتد فهو اصعب عليها وان كان سهلاً في نفسه نفس لم يقدراً اعتادت مع الحمد وانما لكتب في تركه يحصل الاستعلاء والثقل

على النفس قلنا ليس هذا مطلقا بل فيما اذا كان للنفس خلة في صد ذلك الفعل واما عدم
التصدق فليس للنفس خلة بل اذ لم يقوله ولا يلزمه جواب سوال وهو ان المصدق خالف بعضهم
النفس عن الحمد المشهور الواقع في شان الحمد وهو قوله عليه السلام كل امرئى باللم يبدأ فيه بحمد
الله فهو واقطع واجزم اجاب عنه بقوله ولا يلزمه حاصله ان المأمور به بالحديث هو مطلق الا مبتدأ
اى اعم من ان يكون قوله او فعلا ولا يلزم من عدا جعل الحمد جزء من الكتاب على الا مبتدأ به
مطلقا لان نفي الخاص لا يستلزم نفي العام لانه جازان يأتى المصم بالقول عملا بالحمد **قوله** وبدأ
اه جواب سوال وهو ان الابتداء بتعريفه ليس الا الاشتغال بما لا يعنى وترك ما يعنى لان المقصود في
هذا الكتاب انما هو بيان الاقسام الثلاثة ومقاصد الثلاثة كما بيان تعريفها فاجاب بما ترى وفي قوله
لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالها اشارة الى ان الكلمة والكلام كلاهما موضوعان لعلم
النحو وفيه رد على بعض النحاة حيث قالوا موضوعا للكلمة فقط والبحث عن احوال الكلام راجع
الى البحث عن احوالها او بالعكس لبطان تعدد الموضوع ووجوبه لاد عليهم ان اختصاص البحث
بواحد منها دون الاخرى تكلف وفيه بحث من جوه الاول انه ينبغي ان يصير علم النحو متعدد التعدد المو
ضوع وهو الكلمة والكلام والثاني ان في هذا العلم كما يبحث عن احوالها كذلك يبحث في عن احوال
المركب الاضافى والتوصيف والتعداوى والامتزاجى فينبغي ان يصير كلها موضوعات لعلم النحو وال
ليس كذلك الثالث انه يعلم من هذا التحقيق ان الموقف عليه للبحث هو المعرفة فالمراد بالمعرفة
ههنا لا يخلو اما ان يراد به المعرفة من كل الوجوه الذي يحصل بالتعريف الجامع والمانع والمعرفة بوجه
قاله الاول فغير مسلم لان كثيرا ما يبحث عن شئ مرتين عن بعيد مع عدا العلم بحقيقته فيقال هذا
الشئ شاعر الخبير فانه شاعر ان هذا من قبيل البحث لان البحث عبادة عن اثبات الحكم للموضوع ههنا
كذلك لان ما في هذا الكلام اثبات الخبر لمبتدأ وان كان الثاني فسلم لكن التقريب غير تام لان
التقريب عبارة عن سوق الدليل على وجوبه يصير مستلزما للمطلوب ههنا ليس كذلك لان المصم
لم يرد كالمعرفة بوجوبه بل ذكر التعريف الجامع والمانع اجيب عن الاول ان تعدد الموضوع
مستلزم لتعدد العلم فيما اذا لم يشتركا في محاذ امر واحد جامع اذا اشتركا فلا يستلزم وههنا قد
اشتركا وكون اللفظ الموضوع للمعنى اعم من ان يكون مفردا او مركبا فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يجعل كل
العلوم علما واحدا لان كلها مشتركة في ذلك الامر الواحد كجامع قلنا ان كل العلوم انما يصير علما
واحدا اذا اشتركت البحث في ذلك العلوم من جهة ذلك الامر الواحد ههنا لم يوجد ذلك الا اشتراك
في العلوم من جهة ذلك الامر الواحد بل في كل علم البحث مختلف لانه يبحث في علم النحو عن اللفظ

والبحث عن احوال الكلام
ان البحث عن احوال الكلام راجع
قوله لا ينبغي ان يكون حقيقيا
مطلقا من غير ان يكون حقيقيا
ولا على وجهها اذ هو في كل
كون بالامر بان الاستدلال بالرد
بما يقال في الناطق من ان الال
الابتداء لا ينبغي ان يكون حقيقيا
ان يكون تاما لا يقال حقيقيا
كذلك بالبحث عن احوال الكلام
اسم فلهذا هو وجه التخصيص بها
تخصيصا فوجه التعريف
اقول ان القسم من جهة التعريف
قاله شاعر الخبير فانه شاعر
قاله الاول فغير مسلم لان كثيرا ما
اجاب بها بالمراد بالبحث
بمخصص احوالها
بمخصص احوالها

الموضوع من حيث انه معرب مبني ومنصرف وغير منصرف وفي علم الاصول يبحث عنه باعتبار انه دليل مثبت للحكم الشرعي واجب عن الثاني ان البحث عن تلك المركبات راجع الى الكلمة لان البحث فيها لا يخلو اما ان يكون من اعراب الجزئين او بناهما و اعراب احدهما وبناء الآخر وكلا واحد من ذلك راجع الى الكلمة **فان قيل** ان البحث عن الكلام راجع الى الكلمة ايضا بعين ما ذكرنا فينبغي ان يجعل الكلمة وحدها موضوعا لعلم النحو قلنا ان البحث عن المركب الاسنادي قد يكون بمجموع الجزئين كقولك ان الجملة اذا وقعت خبرا لا بد فيها من العائد فعلة هذا لا يصير البحث عنه راجعا الى الكلمة واجب عن الثالث ان مرادنا هو المعرفة بوجه ما لكنها حاصلة في ضمن التعريف الجامع والمانع لان المعرفة بوجه ما اصل والتعريف الجامع والمانع حصل بكلا المعرفة والحال ان اصل المعرفة موجود في ضمن كمال المعرفة **فان قيل** المعرفة بوجه ما حاصلة قبل التعريف الجامع والمانع لتوقف كل شئ على نكوهه والايلا التوجه الى المجهول المطلق وذا باطل فعلى هذا لا حاجة الى التعريف الاصطلاحي قلنا ذلك الحصلون انما هو بالنسبة الى المعلم المفكول بالنسبة الى المتعلم فمست الحاجة اليه بالنسبة الى المتعلم **فان قيل** المتعلم ايضا عارف قبله لان اللام في قوله الكلمة لعهد خارجي يشير بها الى ما يعلم بين المتكلم والمخاطب فالتكلم هو المعلم المفكول والمخاطب هو المتعلم قلنا لا يلزم من لزوم علم المخاطب علم المتكلم مطلقا لانه ان يكون المتكلم سامعا غير مخاطب فالتعريف بالنسبة اليه يفيد اصل المعرفة وبالنسبة الى المخاطب يفيد زيادة المعرفة **قوله** وقد الكلمة الخ جواب سؤال وهو ان الكلمة والكلام لما كانا موضوعين لعلم النحو فما وجد تقدم الكلمة على الكلام اجاب عنه بقوله قلنا انه حاصلان افراد الكلمة جزء من افراد الكلام كما هو الظاهر لان زبدا مثلا جزء من مجموع قوله زيد قائم ومفهوم الكلمة جزء من مفهوم الكلام لانه جزء من قوله ما تضمن كلمتين بالاسناد والجزء متفقا على الكتابة فقد مضعنا ليوافق الوضع الطبع **فان قيل** فعله هذا كان لفظ الكلمة جزء من مفهوم الكلام لا مفهومها قلنا ان المراد من الكلمة في قوله تضمن كلمتين بالاسناد المفهوم الاجمالي

علم اذا قلنا ان البحث عن الموضوع من حيث انه معرب مبني ومنصرف وغير منصرف وفي علم الاصول يبحث عنه باعتبار انه دليل مثبت للحكم الشرعي واجب عن الثاني ان البحث عن تلك المركبات راجع الى الكلمة لان البحث فيها لا يخلو اما ان يكون من اعراب الجزئين او بناهما و اعراب احدهما وبناء الآخر وكلا واحد من ذلك راجع الى الكلمة فان قيل ان البحث عن الكلام راجع الى الكلمة ايضا بعين ما ذكرنا فينبغي ان يجعل الكلمة وحدها موضوعا لعلم النحو قلنا ان البحث عن المركب الاسنادي قد يكون بمجموع الجزئين كقولك ان الجملة اذا وقعت خبرا لا بد فيها من العائد فعلة هذا لا يصير البحث عنه راجعا الى الكلمة واجب عن الثالث ان مرادنا هو المعرفة بوجه ما لكنها حاصلة في ضمن التعريف الجامع والمانع لان المعرفة بوجه ما اصل والتعريف الجامع والمانع حصل بكلا المعرفة والحال ان اصل المعرفة موجود في ضمن كمال المعرفة فان قيل المعرفة بوجه ما حاصلة قبل التعريف الجامع والمانع لتوقف كل شئ على نكوهه والايلا التوجه الى المجهول المطلق وذا باطل فعلى هذا لا حاجة الى التعريف الاصطلاحي قلنا ذلك الحصلون انما هو بالنسبة الى المعلم المفكول بالنسبة الى المتعلم فمست الحاجة اليه بالنسبة الى المتعلم فان قيل المتعلم ايضا عارف قبله لان اللام في قوله الكلمة لعهد خارجي يشير بها الى ما يعلم بين المتكلم والمخاطب فالتكلم هو المعلم المفكول والمخاطب هو المتعلم قلنا لا يلزم من لزوم علم المخاطب علم المتكلم مطلقا لانه ان يكون المتكلم سامعا غير مخاطب فالتعريف بالنسبة اليه يفيد اصل المعرفة وبالنسبة الى المخاطب يفيد زيادة المعرفة قوله وقد الكلمة الخ جواب سؤال وهو ان الكلمة والكلام لما كانا موضوعين لعلم النحو فما وجد تقدم الكلمة على الكلام اجاب عنه بقوله قلنا انه حاصلان افراد الكلمة جزء من افراد الكلام كما هو الظاهر لان زبدا مثلا جزء من مجموع قوله زيد قائم ومفهوم الكلمة جزء من مفهوم الكلام لانه جزء من قوله ما تضمن كلمتين بالاسناد والجزء متفقا على الكتابة فقد مضعنا ليوافق الوضع الطبع فان قيل فعله هذا كان لفظ الكلمة جزء من مفهوم الكلام لا مفهومها قلنا ان المراد من الكلمة في قوله تضمن كلمتين بالاسناد المفهوم الاجمالي

قوله وقد الكلمة الخ جواب سؤال وهو ان الكلمة والكلام لما كانا موضوعين لعلم النحو فما وجد تقدم الكلمة على الكلام اجاب عنه بقوله قلنا انه حاصلان افراد الكلمة جزء من افراد الكلام كما هو الظاهر لان زبدا مثلا جزء من مجموع قوله زيد قائم ومفهوم الكلمة جزء من مفهوم الكلام لانه جزء من قوله ما تضمن كلمتين بالاسناد والجزء متفقا على الكتابة فقد مضعنا ليوافق الوضع الطبع فان قيل فعله هذا كان لفظ الكلمة جزء من مفهوم الكلام لا مفهومها قلنا ان المراد من الكلمة في قوله تضمن كلمتين بالاسناد المفهوم الاجمالي

والا انقلاب ارضي شارج على كمال الاضطرار عليه صهر
لله وقد الكلم على الباقين لكونها اصلاً ومرادها لهما كالا يخفف ممولوى والله ملا مغارة فيها ١٢

له لان معانيها تتاثر في النفوس كالجرح يتاثر في الابدان فكما نافرد في كجنس التاثير والمناسبة المعنوية ليست
 بمنصورة في المعنى المطابق بل اعلم من ان يكون في المعنى المطابق او التضمن او الاتزامي او المطابق با
 لتضمنه او بالاتزامي او التضمنه بالاتزامي كما اشار اليه مولينا عبد الغفور بقوله لا اشتقاق ان تجد
 بين اللفظين تناسبا في احد المدلولات الثلاثة اعني المطابق والتضمن والاتزامي واشتركا
 في جميع الحروف مرتيا كضرب من الضرب او غير مرتب كجذب من الجذب او في اكثر الحروف مع تحا
 المخارج في الباقي كنعق من النهق **فان قيل** المعتبر في الدلالة الاتزامية اللزوم الذي هو
 عبارة عن امتناع انفكاك تصكو الملزوم عن تصكو اللازم وهما ليس كذلك لانه ربما تلفظت
 بالكلمة والكلام ولم تلتفت الى تاثيرها في النفوس اجيب عنه باننا شتبه عليك الفرقى بين
 الاصطلاحين لان ما ذكرته اصطلاح المنطق وما اصطلاح النحوى والمعتبر في الدلالة الاتزامية
 وجود العلاقة المصححة للانساق من الملزوم الى اللازم وهما كذلك لانه كلما تصورا نامثلا الكلمة
 هو في قوة ان ينقل الذهن الى التاثير في النفوس فصحة اشتقاقها من الكلم **فان قيل** لم يشتق الكلام
 من الكلمة وبالعكس مع وجودان المناسبة بينهما في اللفظ والمعنى قلنا الاشتقاق انما يكون باعتبار
 المعنى اللغوي وهما باعتبار المعنى اللغوي مراد فان فكيف يشتق الكلام من الكلمة وبالعكس لان
 الاشتقاق يقتضى المغايرة قوله وقد عبر بعض اهل الفقه عن مقصود الشارح اثبات اشتقاقها
 من الكلم وقد ثبت ذلك بقوله لتاثير معانيهما في النفوس **فان قيل** في قوله وقد عبر بعض اهل
 قلنا ان الغرض من ان القول بالاشتقاق ضعف كما اشار اليه الشارح بصيغة الجمع لوجوه كثيرة هي
 والكلام اه ثم بعد هذا الضعف والاشارة ان مع هذا الضعف بينهما علاقة وان ذلك العلاقة
 علاقة قوية معتبرة كما عبر عنه بعض الشعراء بعين الجرح قوله ما جرح اللسان اه كلمة ماصدا
 فصا تقيا اه جرح اللسان او موصو او موصوفة وقوله جرح صلتها او وصفها والعائد عند
 تقديره ما جرحه اللسان **فان قيل** قائل هذا الشعر على كرم الله وجهه فنسب الشعر اليه سواء دب
 لقوله الشعراء كلاب جهنم فلا يلائم للشارح الجاهل ان ينسب الشعر اليه قلنا العلة لم يبلغ ان
 قاله على كرم الله وجهه **قوله** والكلم كخ في اشارة الى التوضيح يعنى ان الكلمة مركبة من ثلثة
 اجزاء واحد اللام والثاني الكلم والثالث التاء والشارح بين معنى كل واحد منها وفي اشارة الى
 جواب سؤال وهو ان الكلمة مبتدأ واللفظ خبره والاصل في الخبر ان يكون محمولا على المبتدأ وحمل
 هذا الخبر على المبتدأ غير جائز لان الكلم بكسر اللام جمع كما قال بعض النحاة واللفظ مفرد وحمل المفرد على الجمع

حاشية شرح ملا جامى

والا انقلاب ارضي شارج على كمال الاضطرار عليه صهر
 لله وقد الكلم على الباقين لكونها اصلاً ومرادها لهما كالا يخفف ممولوى والله ملا مغارة فيها ١٢
 ان كل اللفظين متساويان في المعنى المطابق او التضمن او الاتزامي او المطابق با
 لتضمنه او بالاتزامي او التضمنه بالاتزامي كما اشار اليه مولينا عبد الغفور بقوله لا اشتقاق ان تجد
 بين اللفظين تناسبا في احد المدلولات الثلاثة اعني المطابق والتضمن والاتزامي واشتركا
 في جميع الحروف مرتيا كضرب من الضرب او غير مرتب كجذب من الجذب او في اكثر الحروف مع تحا
 المخارج في الباقي كنعق من النهق **فان قيل** المعتبر في الدلالة الاتزامية اللزوم الذي هو
 عبارة عن امتناع انفكاك تصكو الملزوم عن تصكو اللازم وهما ليس كذلك لانه ربما تلفظت
 بالكلمة والكلام ولم تلتفت الى تاثيرها في النفوس اجيب عنه باننا شتبه عليك الفرقى بين
 الاصطلاحين لان ما ذكرته اصطلاح المنطق وما اصطلاح النحوى والمعتبر في الدلالة الاتزامية
 وجود العلاقة المصححة للانساق من الملزوم الى اللازم وهما كذلك لانه كلما تصورا نامثلا الكلمة
 هو في قوة ان ينقل الذهن الى التاثير في النفوس فصحة اشتقاقها من الكلم **فان قيل** لم يشتق الكلام
 من الكلمة وبالعكس مع وجودان المناسبة بينهما في اللفظ والمعنى قلنا الاشتقاق انما يكون باعتبار
 المعنى اللغوي وهما باعتبار المعنى اللغوي مراد فان فكيف يشتق الكلام من الكلمة وبالعكس لان
 الاشتقاق يقتضى المغايرة قوله وقد عبر بعض اهل الفقه عن مقصود الشارح اثبات اشتقاقها
 من الكلم وقد ثبت ذلك بقوله لتاثير معانيهما في النفوس **فان قيل** في قوله وقد عبر بعض اهل
 قلنا ان الغرض من ان القول بالاشتقاق ضعف كما اشار اليه الشارح بصيغة الجمع لوجوه كثيرة هي
 والكلام اه ثم بعد هذا الضعف والاشارة ان مع هذا الضعف بينهما علاقة وان ذلك العلاقة
 علاقة قوية معتبرة كما عبر عنه بعض الشعراء بعين الجرح قوله ما جرح اللسان اه كلمة ماصدا
 فصا تقيا اه جرح اللسان او موصو او موصوفة وقوله جرح صلتها او وصفها والعائد عند
 تقديره ما جرحه اللسان **فان قيل** قائل هذا الشعر على كرم الله وجهه فنسب الشعر اليه سواء دب
 لقوله الشعراء كلاب جهنم فلا يلائم للشارح الجاهل ان ينسب الشعر اليه قلنا العلة لم يبلغ ان
 قاله على كرم الله وجهه **قوله** والكلم كخ في اشارة الى التوضيح يعنى ان الكلمة مركبة من ثلثة
 اجزاء واحد اللام والثاني الكلم والثالث التاء والشارح بين معنى كل واحد منها وفي اشارة الى
 جواب سؤال وهو ان الكلمة مبتدأ واللفظ خبره والاصل في الخبر ان يكون محمولا على المبتدأ وحمل
 هذا الخبر على المبتدأ غير جائز لان الكلم بكسر اللام جمع كما قال بعض النحاة واللفظ مفرد وحمل المفرد على الجمع

قوله كثر وتمرة والغرض من هذا التشبيه ان كل لفظ اذا كان الفارق بينه وبين مفردة تاء يكون ذلك للفظ جنسا لاجتماع كثر وتمرة قوله اليه يصعد الكلم الطيب يعني ان قوله الكلم موصوف وقوله الطيب صفة فلو كان قوله الكلم جمعا لزم انتصاف الجميع بالفقر وهو باطل لعدم المطابقة بينهما فاعلم ان ليس يجمع ولما لم يكن جمعا صادرا جنسا لعدم القائل بالفصل في كذا يرد ما قيل ان الامة تدل على ابطال الجمعية ولا يلزم من ابطال الجمعية اثبات الجنسية اعلم ان ههنا مذاهب من مذاهب الجهمي ومذ صاحب الصحاح واللباب الجوهري فذهب جميعا الى النجاة انه جنس تسكوا على وجوه احد ما قوله نعم اليه يصعد نحو اذ لو كان جمعا لوقعت صفة طيبة بالتاء نظرا الى تاويله بالجماعة والثاني وقوعه تميز للعد الاوسط تقولا حد عشر كلما والتميز للعد الاوسط لا يقع جمعا والثالث تصغير بكليم بدن ادق له الى اصل حيث لا يقال كلمته وعند الاسترداد الى الاصل لطيفة الجنسية والرابع ان على هذا الوزن لم يوجد كجمع واما مذهب الصحاح واللباب والجوهري انه جمع بدليل عند اطلاقه على الواحد والاثنين واجابوا عما تسك به الجهمي ان قوله والكلم الطيب مؤن وبعض الكلم فالطيب صفة البعض وهو مفرد مذ كرفان الصاعد الى محل الاجابة ليس الا بعض الكلم هو الكلم الطيب ككلم التوحيد لا نجيب وتميز للعد الاوسط كلته لا كلمة التصغير عند هكلمية واجاب الجهمي عن ذلك ان عدم اطلاقه على الواحد والاثنين بعارض الاستعمال والجنسية فاعتبار اصل الوضع وباعتباره يقع على القليل والكثير واما التاويل فبالبعض فخالف الاصل ان الاصل عد من التاويل واما تميز للعد الاوسط على كلته بالتاء والتصغير على كلمته على ما حكته فخص تخم وهو غير معتبر عند العلماء قوله واللام فيها الجنس نحو جواب سوال وهو ان اللام في الكلمة لا يخلو اما ان يكون اسميا وحرفيا لا سبيلا الى كوا احد منهما اما الاو فلان الاسمى يقتضيان يكون مدخولا اسم الفاعل والمفعول والكلمة ليست بواحد منهما ولا الى الثاني لانها تكان حرفيا فلا يخلو ايضا اما ان يكون الندا وغير الندا لا سبيلا الى الاول لان الزائفة هي التي لا يختلف المعنى باسقاطها وههنا ليس كذلك لانه على هذا يلزم تكثير المبتدأ ولا الى الثاني لا يخلو ايضا اما ان يكون جنسيا واستغراقيا او عمدا خارجيا وذهنيا اما الاولان فلا نهما ملزومان لكثرة التاء ملزومته للوحد وبينهما منافاة وايضا في الاستغراق في يلزم تعريف الافراد وذا باطل لان الافراد غير منضبط فلا يصح تعريفها الا يقال ان المنافة انما تجوز اذا كان كلاهما مقصودين بالذات وحادان لا يكون ههنا كذلك لانه لو كان كذلك فلا فائدة في ذكرهما كيف وان الجنس مقوم بكونه معرفة والتاء مقصود بكونه الندا على الوحد على ان الجنس المعرف هو الذي يتحقق في ضمن الواحد لا في ضمن الاثنين فوجهها واما الثالث

فلان العمد **له** قوله تكثير المبتدأ وذا باطل قول بطلاءه يبنى على المشهور والافعال التحقيق ملا صحة الاخبار عن الشئ على الافادة وان كان نكرة كما حققه المحققون في موضعه ۱۲ مولوي شيخ عبد الصمد عنه فعلم ان عليها مقصودان بالذات **له** جواب عن التوجيه الثاني للجهمي ۱۲ **له** جواب عن التوجيه الثالث للجهمي ۱۲ **له** اي حكم بلاد دليل ۱۲

الخارجی یقتضی سبق ذکر المرجع ولا کلمہ ہنا مذکورہ فی السابق لصدا رة الكتاب علیہا وایضی لزیادۃ
الاخص بالاعم وهو باطل لان ہا یشیر الی زید مثلا والتعریف اعم منه ومن غیرہ کعمرو ویکرو
غیرہما واما الرابع فان مدخولہما فی قوۃ التکثیر فیلزم التکثیر المبتدأ اجاب عنہ بقولہ الامامہ صلیح
ان المراد باللام حروف غیر تائد وجسی ولا منافاة بینہما لان الواحد علی اربعۃ اقسام جنسیۃ کالمجہو
وفوعیۃ کالانسان و صنفیۃ کالانسان الرعی وقرتیرۃ کزید مثلا والمنافاة انما ہو بین الجنس
والتثنیۃ الاخیرۃ لاین الجنس الواحد الجنسیۃ فانقیل انعم لکن ہذا الواحد فردیۃ فکیف یصح اذاد
الوحد الجنسیۃ منہا قلنا انہا انتقلا کلمۃ من المعنی اللغوی ما ہو مصطلح النحاة صار ذلک الواحد
الفردیۃ وحد جنسیۃ فانقیل فغلہ ہذا کلمۃ جنس مثل الکلم فی لا یصح تشبیہہا بتمرة وقرۃ قلنا
ذلک التشبیہ بحسب اصل الوضع جنسیۃ بحسب اصطلاح فی المنافاة بینہما قولہ الواحد با
الجنسیۃ فانقیل ان المقصود من ہذا القول انتفاء المنافاة بینہما وھذا المقصود حصل بقولہ تصا الجنس با
لوحدة فلا حاجۃ الی قولہ الواحد بالجنسیۃ قلنا ذکرہ لیکون اشعارا بعلان بین الجنس الواحد تصدق
بعضیہ تصا کواحد منہما بالآخر قولہ ہذا الجنس فانقیل فغلہ ہذا لیکون الجنس مبتدأ والواحد
خبرہ لان الجنس موصو والواحد صفتلہ والمقصود ہذا قلنا انعم لکن الا وصا قبل علم المخاطب
بہا اخبارا والاخبار بعد لعلم بہا وصا لانہ لا یفید بہا فائدہ قولہ لیکون اہ یعنی لو سلم ان التاء
للوحدة الفرضیۃ لکن اللام لیس للجنس بل للہمذ الخارجی وماورد علیہ من الاعتراضین المذکورین
فقد جاعنا لشارح بقولہ بارادۃ الکلمۃ لمدکورۃ اہ حاصلہ دفع الاول ان الشرط فی العہد لاجاز
معلومیۃ مرجعہ السابق لا ذکرہ والکلمۃ المذکورۃ علی السنتۃ النحاة معلومیۃ للمخاطب بالقرا
لان العالم والمتعلم کلہما مخویان والکتاب کتاب الخور وحاصلہ دفع الثاني ان باللام یشیر الی فرد
الکلمۃ اللغویۃ لا فرد الکلمۃ المصطلحۃ کما توہمت اعلم ان الکلمۃ علی اقسام کلمۃ منطقیۃ وھو الفعل
عند النحاة وکلمۃ لغویۃ وھو ما یطلق بہ الانسان مفردا کان او مرکبا وکلمۃ نحویۃ وھی لفظ وضع
مفرد ثم فی قولہ لیکون حملہا اہ اشارۃ الی الضعف وجہ الضعف ان ذکر قولہ لفظ وضع یعنی مفرد
بعد اللام مستدل لان فرد الکلمۃ اللغویۃ ہنالیس الا قولہ لفظ وضع یعنی مفرد لان یحمل علیہ
التفصیل بعد اجمال قولہ اللغویۃ اہ ثم ان اللفظ یحیی علی ثلث معان یعنی مطلق الرمی وبعنی الرمی
یا الفم وبعنی التکلم ومرادنا ہنہا ہوا المعنی الاول لکانہ لو اريد بہ الاخرین فاستعمالہ
فی الاول لا یخلوا ما ۱۵ ای بین الجنس والوحدة ۱۲ مفتی عبدالرحیم علیہ وفیہ نظر لان
الجنس یجمع مع الوحدة النوعیۃ والصنفیۃ اما ہنہا تا مل حق التامل ۱۲ مولوی یعنی مولانا عبدالصمد الہمذانی مسک
من فضلك العمیم ۱۲ ۱۵ بین الجنس والوحدة ۱۲ ۱۵ ای مقصو ک لانک قلت بجواز اتصاف
الجنس آہ ۱۲ مفتی الوار دین علی تقدیر کون اللام للہمذ الخارجی ۱۲ مولوی محمد
عبدالرحیم عنہ

اصالة والحركات الاعرابية والحروف الاعرابية لا يتلفظ بها اصالة فان قيل هذا يستقيم في الحركات
اعرابية واما في الحروف الاعرابية فلا لانها ما يتلفظ بها اصالة قلنا انها ليست بكلمة لان الماخوذ
في التعريف هو اللفظ الموضوع وهي ليست بموضوعه فان قيل هذا مخالف لما قاله الشارح فيما بعد
حيث قال في تفسير الاعراب اي الامراللال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع قلنا
في الجواب عن اصل السؤال انها كلمة ولا يلزم التركيب في زيد مثلا لان الاسم هو المعروض فقط دون
المعروض العارض معاقوله كالتخلق اه جواب سوال وهو ان النقل من المصدر الى المفعول
كيف يكون فاجاب بقوله كالتخلق كانه نظير لاسكات المخاطب قول حقيقة اه جواب سوال وهو
ان هذا التعريف باطل لعدك الجمعية لان الصمائر المنوية كلها كلمات ولا يتلفظ بها اجاب عن بما
ترى قوله هملا اه جواب سوال وهو اخذ الوضع في تعريف الكلمة بعد ذكر اللفظ باطلا مستند
مخروج المهمات باللفظ لان المتبادر من اللفظ هو اللفظ الموضوع لان الناس يتكلمون بالموضوع
لا بالمهمات اجاب بقوله هملا اه حاصله ان اللفظ جنس في التعريف والجنس بالتعميم يكون اجدر
وتقديم المهمل على الموضوع مع عكس شرافته على دخوله في اللفظ لان ما يكون حقه التأخير
فتقدم به لا يخلوا عن نكتة وايضا المهمات مقدم على الموضوعات طبعاً لان الالفاظ في الاصل
كلها هملا فقد عليه ضعا ايضاً ليوافق الوضع الطبع وانما قال او موضوعا ولم يقل مستعملاً
كاذكره جمهور النحاة ومنهم صاحب المتوسط لئلا يلزم الوساطة بين المهمل والمتعمل بالموضوع
قبلا لاستعماله في اللفظ لا يصح حصراً لجمه في المهمل والمستعمل لكن الجواب يصح عن جانبهم
بان المراد بالمستعمل اللفظ يصح استعماله والموضوع قبل الاستعمال من هذا القبيل لكن كلامهم نظر
وان كان محاباً قلنا لك عد المص عنهم قوله مفرداً الخ جواب سوال وهو ان ذكر المفرد في تعريف
الكلمة مستند لان ذكره انما هو لا يخرج المركبات وهي قد خرجت باللفظ اذا المتبادر من اللفظ هو
اللفظ المفرد اجاب بقوله مفرد اه حاصله ان اللفظ جنس والجنس يشتمل على قول اللفظ الحقيقي
هذا شرع في تفسير اللفظ الحقيقي والحكمي وترك تفسير اللفظ المهمل والموضوع والمختر والركب لظهور
ما قوله كزيد ضرب فان قيل لرامه الشارح مثلاً الحرف قلنا اكتفاء بكاف التمثيل والواو العاطفة هما
حرفان قوله والحكمي قد فهم من هذه العبارة المدعى الايجابي هو كون المولف ظاهراً حكماً والمدعى السلب

علاوة على ما في قوله في تعريف اللفظ... الى الاثرين بالضم والكسرة... الى ان كان التمثيل وادوا به ۱۱

ان الحركات الاعرابية لا يتلفظ بها اصالة فان قيل هذا يستقيم في الحركات اعرابية واما في الحروف الاعرابية فلا لانها ما يتلفظ بها اصالة قلنا انها ليست بكلمة لان الماخوذ في التعريف هو اللفظ الموضوع وهي ليست بموضوعه فان قيل هذا مخالف لما قاله الشارح فيما بعد حيث قال في تفسير الاعراب اي الامراللال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع قلنا في الجواب عن اصل السؤال انها كلمة ولا يلزم التركيب في زيد مثلا لان الاسم هو المعروض فقط دون المعروض العارض معاقوله كالتخلق اه جواب سوال وهو ان النقل من المصدر الى المفعول كيف يكون فاجاب بقوله كالتخلق كانه نظير لاسكات المخاطب قول حقيقة اه جواب سوال وهو ان هذا التعريف باطل لعدك الجمعية لان الصمائر المنوية كلها كلمات ولا يتلفظ بها اجاب عن بما ترى قوله هملا اه جواب سوال وهو اخذ الوضع في تعريف الكلمة بعد ذكر اللفظ باطلا مستند مخروج المهمات باللفظ لان المتبادر من اللفظ هو اللفظ الموضوع لان الناس يتكلمون بالموضوع لا بالمهمات اجاب بقوله هملا اه حاصله ان اللفظ جنس في التعريف والجنس بالتعميم يكون اجدر وتقديم المهمل على الموضوع مع عكس شرافته على دخوله في اللفظ لان ما يكون حقه التأخير فتقدم به لا يخلوا عن نكتة وايضا المهمات مقدم على الموضوعات طبعاً لان الالفاظ في الاصل كلها هملا فقد عليه ضعا ايضاً ليوافق الوضع الطبع وانما قال او موضوعا ولم يقل مستعملاً كاذكره جمهور النحاة ومنهم صاحب المتوسط لئلا يلزم الوساطة بين المهمل والمتعمل بالموضوع قبلا لاستعماله في اللفظ لا يصح حصراً لجمه في المهمل والمستعمل لكن الجواب يصح عن جانبهم بان المراد بالمستعمل اللفظ يصح استعماله والموضوع قبل الاستعمال من هذا القبيل لكن كلامهم نظر وان كان محاباً قلنا لك عد المص عنهم قوله مفرداً الخ جواب سوال وهو ان ذكر المفرد في تعريف الكلمة مستند لان ذكره انما هو لا يخرج المركبات وهي قد خرجت باللفظ اذا المتبادر من اللفظ هو اللفظ المفرد اجاب بقوله مفرد اه حاصله ان اللفظ جنس والجنس يشتمل على قول اللفظ الحقيقي هذا شرع في تفسير اللفظ الحقيقي والحكمي وترك تفسير اللفظ المهمل والموضوع والمختر والركب لظهور ما قوله كزيد ضرب فان قيل لرامه الشارح مثلاً الحرف قلنا اكتفاء بكاف التمثيل والواو العاطفة هما حرفان قوله والحكمي قد فهم من هذه العبارة المدعى الايجابي هو كون المولف ظاهراً حكماً والمدعى السلب

وهو عدل كون المتو لفظا حقيقيا ثم **قوله** اذ ليس من مقولة الخ دليل المدعى السلب ثم المنوى
 عبارة عن الضمير المستتر كما في زيد ضرب وصيغته صيغته اسم المفعول ومعناه بالفارسية نيت
 كره شدة ولفظ المقول **قوله** اذ ليس من مقولة الخ عبارة عن المحمولى عليه **قوله** لا يصح على المنوى
 حل الحرف والصوحيث لا يقال المنوى حرف او صوت بخلاف اللفظ **الحققة قوله** ولم يوضع له لفظ اه
 جواب سوال وهو انه ينبغي ان يصير المتو من قبيل المعنى لان من قبيل اللفظ لان المعنى ليس من قبيل الحرف
 والصواب اجاب عنه بقوله ولم يوضع له اه وفي المعنى لا بد منه او تهيدا لسؤال بطريق اخر وهو ان
 يجوز ان يوضع للمنى لفظ خاص هو يدل صريحا على انه من مقولة الحرف والصوت فيكون ملفوظا
 حقيقيا اجاب عنه بقوله ولم يوضع الخ **قوله** انما عبروا بالخ جواب سوال وهو ان العرف قد ذكروا
 للمتو لفظا خاصا نحو هو وانت الاول في قوله زيد ضرب الثاني في قوله اضرب فلم قال الشارح ولم ي
 يوضع له اجاب بما ترمي **قوله** واجروا الخ جواب سوال وهو ان هذا التحقيق لا يدل على ان المتو
 لفظ حكى بل يدل على ان المنوى ليس بلفظ حقيقى ولا يلزم من اتقاء لفظ حقيقى اثبات لفظ حكى **اجاب**
 بقوله واجروا اه حاصل ان اللفظ الحكى عبارة عما يكون مشاركا في احكام اللفظ الحقيقى ومهما كان ذلك
 اللفظ الحقيقى كما يقع مسئلة اليه ذلك المحال **قوله** وكذا لك يقع المتوايض كما في قوله زيد ضرب هو **قوله**
 المحذوف اه جواب سوال وهو ان المحذوف مثل المتو في اسقاطه من اللفظ ومراده في المعنى فينبغي ان
 يصير لفظا حكما لا حقيقيا اجاب عنه بقوله والمحذوف الخ حاصل ان المحذوف ليس كالمنوى
 لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وايضا فيه رد على المصرح حيث قال في الايضاح
 المنوى عبارة عن المحذوف في معنى لا فرق بينهما لكن عبروا عن المحذوف الذى هو الفاعل
 بالمنوى صوتا للسان من حد الفاعل ولما كان هذا ليس مرضيا للشارح فقال والمحذوف
 اه وحاصل المراد ان المتو ليس من قبيل المحذوف لانه قد يتلفظ به ولا يتلفظ بالمنوى اصلا لانه لو
 كان كذلك لم يبق اللفظ الحكى **قوله** فان قيل هذا الجواب انما يستقيم فيما اذا كان خذ فرجا **قوله**
 ولا يستقيم فيما اذا كان خذ فرجا لانه لا يتصوبه للتلفظ في وقت من الاوقات قلنا ان
 اللفظ الحقيقى عبارة عما يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان او من شأنه ان يتلفظ به في بعض
 الاحيان بطريق الوجود والمحذوف بالحذف الواجب من قبيل الثاني **قوله** وكلمات الله تعالى
 داخله في المحذوف مع ان المحذوف غير صادق عليه لان اللفظ الماخوذ في المحذوف عبارة عما يتلفظ
 به الانسان مع صدق روعنه وكلمات الله جل وعلى **شانه**

ع اى من ان يوضع واضع **له** ومعطوف عليه مبدل منه وغيره **له** قد جمع مثال كل واحد
 من الامور الثلاثة المذكورة في هذا المثال لان المنوى في ضرب مسئلة مؤكدة بهوز والجمال الركبا **له**
 اى لو كان المنوى كالمحذوف في كونه يتلفظ به **له** اى اذا خرج القوة الخالصة الى الفعلية فهو متصف بوجود **له**

انما يصح عنه لا عن غيره وهكذا كلمات الملائكة والجن اجاب عنه بقوله وكلمات الله اه حاصله
 ان كلمات الله تعالى داخله في اللفظ لانها مما يتلفظ به الانسان حقيقته في بعض الاحيان او
 من شأنه ان يتلفظ بها لانسان بطريق الوجود كما مرنا فان قيل ان كلمات القائمة بذات الله عليه
 تعالى لا يتصون يتلفظ بها الانسان فينبغي ان لا يصير لفظا قلنا ان الكلمات المملوطة هي القرا
 المنزلة عليها والتلفظ على اللفظ على المد لولا فصارت الكلمات القائمة بذات الله تعالى بمنزلة المنو
 او نقول المراد بالكلمات هي الكلم المتقولة الينا في لاقح في اخراجها قوله الله الاربعة اه
 هذا رد على بعض اشارين وتوضيح قولهم ان صاحب الرضى قد قال انه ينبغي للمصنف ان يذكر
 في تعريف الكلمة قيدا يخرج به والاربعة لانها ايضا موضوع للمعنى مع انها لا يسمى بالكلمة اجاب عنه
 صاحب الهند انها قد خرجت بعيد اللفظ لعدم تصكو التلفظ بها فلا حاجة الى قيد اخر ثم اعترض
 على جوابه من جانب الرضى ان اللفظ جنس في تعريف الكلمة وباجراها بصير الجنس فضلا في
 يصير التعريف ناقصا لهذا استمال على الجنس في التعريف لا بد من الجنس الفصل اجاب عنه
 صاحب الهند انه اذا كان بين الجنس الفصل عمو وخصوص من جهة جازان يجعل احدهما
 جنسا والاخر فضلا لو ههنا كذلك لان كثيرا ما يوجد اللفظ ولا يوجد المعنى كالمهلات قد
 يكون بالعكس كذلك الاربعة وقد يوجدان هما معا كاللفظ الموضوع كزبد مثلا فهنا العتبا
 خرج الله الاربعة باللفظ والمهلات بالوضع ثم الشارح الكجامي رد على هذين المذهبين وقال
 والله الاربعة اتم حاصل الرد على صاحب الرضى ان الاخراج فرع الوجود والله الاربعة لم يدخل
 في الجنس فلا حاجة الى قيد يخرجها التلايلزم اخراج المخرج واما حاصل الرد على صاحب الهند
 ان تكليفه بالجواب عبث لعده... وقد الاعتراض من جانب الرضى ثم الورد جمع والترهوي
 شئ كائن يفهم منه المعنى والخطوط عبارة عن النقوش الدالة على المعنى والعقود جمع عقد هي
 بالفارسية بنز انكشت هي ما وضع لفظا معين من العدى عند التجار والنصب جمع نصيبة كصحف
 جمع صحيفة وهي ما نصب لتعين مسافة وطريقة الاشارة جمع اشارة والمراد بها الاشارة
 الحسية وهي التي وضعت لتعيين المساد اليه قول وانما قال الخ جواب سوال وهو ان المصنف
 عن صفا المفصل انه قال في تعريف اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع حيث عدل من لفظه الى
 لفظ بغير التاء اجاب عنه بقوله وانما قال الى قوله لو حذاه فجو عبد الله علما كلمة عند لعند صفا
 المفصل ان حذ كلمة مقصود عند قوله والمطابقة غيره جواب سوال وهو انه ينبغي ان يقال في
 لفظه بالتالي مطابق الخبر بالابتداء في التانيث اجاب عنه بقوله والمطابقة حاصلان وجوب المطابقة مشعر

له في الحقيقة لتعميم الحرد كما هو وظيفة الجواب لاول بل مبني على تخصيصه قائل ١٢ مفتي عه وكذا امثالها مثل ضرب
 العقارة الدالة على ركوب السلطان ١٢ عه مع ان الكافية ماخوذة منه ١٢ عه اي عن صفا المفصل لا عند
 ١٢ مفتي عه تفسير عبارة وهو قوله والرد الاربعة الى قوله والاشارة ١٢ مفتي عه محمد عبد الرحيم عه

بقوله واحس الشيء الاولاي راه فان قيل كلمة متى لعنوا الاوقات فيجئني خروج عن حد لوضع الكلمة التي اطلق عليها ثانيا وثالثا لان فهم المعنى فيها قد حصل بالاطلاق الاول بالثاني والثالث لتلايلها تحصيلها حاصل قلنا المراد بالفهم الالتفات فقديره التفت منه الى الشيء الثاني فان قيل ان الالتفات قل حصل بالاطلاق الاول ايضا فيلزم تحصيلها حاصل قلنا المراد بالالتفات هو الالتفات الجديد فان قيل فان قيل ينبغي ان يراد بالفهم الفهم الجديد في لا فائدة في العذر عند الالتفات قلنا الفهم عبارة عن الادراك والادراك عبارة عن العلم والعلم عبارة عن حصول صوة الشيء في العقل والشيء اذا حصل لا يمكن ان يجعل ثانيا وثالثا بخلاف الالتفات فانها عبارة عن التوجه ويمكن ان يتوجه الى الشيء الواحد بمراتب متعددة فان قيل يخرج من وضع الالفاظ التي لا علم للمتكلم ولا للسامع عليها كحرف المتشابهات والفاظ القصائد قلنا قيد العلم مراد في التعريف تقديره فهم عن الشيء الثاني بعد العلم بوضعه فان قيل فعله هذا يلزم الدلالة لان العلم بالوضع موقوف على العلم بالمدلول في الواقع ضرورة توقف العلم بالنسبة على تصو المنتسبين فلما توقف العلم بالمدلول على العلم بالوضع يلزم الدلالة قلنا لا دور هنا لان بين الموقوف والموقوف عليه مغايرة لان العلم بالمدلول الموقوف على العلم بالوضع هو العلم بالحاصل من الدلالة والعلم بالوضع الموقوف على العلم بالمدلول هو العلم المطلق او نقول العلم بالمدلول الموقوف على العلم بالوضع هو العلم في الزمان المستقبل والعلم بالوضع الموقوف على العلم بالمدلول هو العلم في الزمان الماضي فانه في الدلالة فان قيل يخرج عن تعريف الوضع وضع الالفاظ التي اذا اطلقت في حال الموت او في حالة الجنون او حالة الغناء او حالة النوم فانها بحيث اذا اطلقت لا يفهم منها معنى فيلزم ان لا يكون موضوعه قلنا قيد السلامة عن الموانع مراد في التعريف فلا اعتبار لهذا الموانع فان قيل في تعريف الوضع المنحرفات حيث يفهم منه المعنى للعاني متى اطلقت نحو الشمع منحرفا عن الشمع فانه متى اطلق فهم منه الجسم المعين مع انه مائل وايضا في خلافه المنقولات الاصطلاحية والعرفية كالصلوة والدابة حيث يفهم منها المعنى المعنى الشرعي والعرفي في اصطلاح الشرع والعرف متى اطلقا مع انهما ليسا بموضوعين لهذا المعنى اعني اجيب عن الاول ان المراد بالتخصيص تخصيص الواضع وليس فيها تخصيص الواضع فلا يدخل لكن فهم الجسم المخصوص المعين عن المنحرف بثوهم انه موضوع لهذا الجسم المخصوص او بثوهم انه اطلق المنحرف عن الشمع فايد من الجسم المخصوص المعين وعن الثاني بان المراد بالتخصيص لتخصيص الاول وهو تخصيص اهل اللغة فخرج منه تخصيص الشمع والعرف ويمكن ان يراد بالوضع مطلق الوضع لغويا كان او اصطلاحيا وعرفيا فلا يد عليه

الاولى في قولنا ان العلم بالمدلول هو العلم بالوضع الموقوف على العلم بالمدلول هو العلم المطلق او نقول العلم بالمدلول الموقوف على العلم بالوضع هو العلم في الزمان المستقبل والعلم بالوضع الموقوف على العلم بالمدلول هو العلم في الزمان الماضي فانه في الدلالة فان قيل يخرج عن تعريف الوضع وضع الالفاظ التي اذا اطلقت في حال الموت او في حالة الجنون او حالة الغناء او حالة النوم فانها بحيث اذا اطلقت لا يفهم منها معنى فيلزم ان لا يكون موضوعه قلنا قيد السلامة عن الموانع مراد في التعريف فلا اعتبار لهذا الموانع فان قيل في تعريف الوضع المنحرفات حيث يفهم منه المعنى للعاني متى اطلقت نحو الشمع منحرفا عن الشمع فانه متى اطلق فهم منه الجسم المعين مع انه مائل وايضا في خلافه المنقولات الاصطلاحية والعرفية كالصلوة والدابة حيث يفهم منها المعنى المعنى الشرعي والعرفي في اصطلاح الشرع والعرف متى اطلقا مع انهما ليسا بموضوعين لهذا المعنى اعني اجيب عن الاول ان المراد بالتخصيص تخصيص الواضع وليس فيها تخصيص الواضع فلا يدخل لكن فهم الجسم المخصوص المعين عن المنحرف بثوهم انه موضوع لهذا الجسم المخصوص او بثوهم انه اطلق المنحرف عن الشمع فايد من الجسم المخصوص المعين وعن الثاني بان المراد بالتخصيص لتخصيص الاول وهو تخصيص اهل اللغة فخرج منه تخصيص الشمع والعرف ويمكن ان يراد بالوضع مطلق الوضع لغويا كان او اصطلاحيا وعرفيا فلا يد عليه

المنقولات اصلاً قولہ اجیبہ هذا الجواب لبعض الشراح كالسيد اسند لكنم ضعيف لان الاطلاق
 المذكور في تعريف الوضع مطلق الاطلاق وهما مقيد بقيد الصحيح ^و حمل التعريفات على المعنى المتباين ^و
 وهو مطلق الاطلاق صحيحا كان او لا واجيب ان المطلق على وجهين الاول الطبيعة المأخوذة من حيث
 الاطلاق ويقال له الطبيعة المطلقة والثاني الطبيعة من حيث هي يقال له مطلق الطبيعة **قولہ**
 ولا يبعد ههنا جواب عن الاشكال المذكور وهو جواب من الشارح الجامي والغرض من ان هذا الجواب
 اولي من جواب القولان في جواب القوم مست الحاجة الى قيد زائد هو قيد الصحيح ^و اما في هذا الجواب
 فلا حاجة اليه في ان في هذا الجواب ايضا حاجة الى القيد الزائد وهو تاويل الاطلاق بالاستعمال في
 محاوراتهم وبيان مقاصد هم اللهم الا ان يقال ان قيد الاستعمال في محاوراتهم بيان مقاصد ^{هم} مراد في
 قوله متى اطلق فلا يبعد هذا قيداً زائداً بخلاف قيد الصحيح ^و في ان على هذا ايضا للقوم ان يقولوا ان قيد
 الصحيح مراد في قوله متى اطلق قد يرد ما قيل ان حمل الاطلاق على استعمال الاله للسان في محاوراتهم من
 قبل حمل الاطلاق المطلق على المقيد كما ان حمل على الاطلاق الصحيح كذلك ففيه ايضا قيد زائد ليس على ما
 ينبغي لان استعمال الاطلاق في الاستعمال المذكور شائع ومتبادر من لفظ الاطلاق بخلاف الاطلاق
 الصحيح كذا في الزيد **قولہ** المعنى ما يقصد بالشيء اعم من ان يكون ذلك المقصد صريحا كقصد المعنى
 المطابق او ضمنيا كقصد المعنى التضمني او التزاميا كقصد المعنى الالتزامي واعم من ان يكون بواسطة
 الوضع او لا بل بواسطة الطبع كالمدلول الطبيعي او بواسطة العقل كالمدلول العقلي اعلم ان الدلالة
 عبارة عن كون الشيء محالاً ليزا من العلم به العلم بئنه اخرفالشيء الاول هو الال والثاني هو المدلول و
 الدلان كان لفظا فالدلالة لفظية الا فغير لفظية والمدلالة اللفظية ان توقف على الوضع فهي وضعية
 والا فغير وضعية وغير الوضعية ان كانت بحسب اقتضاء الطبع فطبيعية كدلالة لفظ اخر على جمع
 الصدق الالفعلية كدلالة لفظ ذي المسموع من وراء الجدار على وجود الالظ وغير اللفظية ان كانت
 بحسب الوضع فوضعية كدلالة الخط على اللفظ والالفعلية كدلالة الال خان على النار ثم الدلالة
 اللفظية الوضعية ان كانت على تمام ما وضع له كدلالة الانسان على الحيوان الناطق سميت
 مطابقة للتطابق بين اللفظ والمعنى وان كانت على جز ما وضع له كدلالة الانسان على الحيوان او
 الناطق سميت تضمنيا لكون المعنى المدلول في ضمن المعنى الموضوع له وان كانت على امر خارج يلزم
 في الذهن اى يتمتع انفكاك تصورا المسموع عن تصوره كدلالة الانسان على قابلية العلم وصنعة
 الكتابة سميت التزاميا لكون المعنى المدلول لان ما ذهنا للمعنى الموضوع له

دلالة المعنى التضمني

الاجابة

له قوله قد سر لعل اشار الى جوابه بجواب الاعتراض المذكورين فيما بعد بلا فصل ۱۲ مولوي محمد عبدالرحيم عفا
 عنه اى جواب اشرار الجامي ر ۱۲ مفتي ع ۱۷ من قبيل حمل اطلاق المطلق على المقيد ۱۲ مفتي
 عبدالرحيم **سه** وهو استعمال اهل اللسان في محاوراتهم ۱۲ مفتي رح لله كدلالة الانسان على الحيوان
 الناطق ۱۲ مفتي **صه** في كون اللفظ موضوعا باذنه ۱۲ مولانا مفتي عبدالرحيم عفا عنه

ثم المعنى في الاصطلاح عبارة عما ذكره الشارح وهو ما يقصد بشئ وفي اللغة اما مفعلا اسم مكان او مصدرا ميمي هو مصدرا الذي يدل على الحد فقط وكان في اوله ميم او مخفف معني والشارح اعنا
 قدا المعنى الاصطلاحى على المعنى اللغوى مع ان المناسب بالعكس لان في المعنى اللغوى اضطرار البضطر
 في صيغته كما علمت وكونه مقصودا **قوله** بمعنى المفعول اى ينتقل من المعينين هو الطرف والمصدرا
 الى المفعول فيكون المعنى بمعنى المقصود ثم نقل عن المفعول الى المعنى الاصطلاحى هو ما يقصد بشئ وانما لم
 ينتقل عنهما ابتداء الى المعنى الاصطلاحى ليحصل القرب بين المنقول عنه المنقول لئلا يكون القرب بين العام
 والخاص اشد من قرب غيرهما فمعنى المفعول ههنا عام يعنى ما قصد من شئ اخر ولا يقصد منه
 والمعنى الاصطلاحى هو ما يقصد عن شئ اخر فبهذا الاعتبار يتعد النقل وقيل ان قوله **بمعنى**
 المفعول جواب سوال وهو ان المعنى اللغوى اعم من المعنى الاصطلاحى والاصل ان يكون العاقل هو
 على الخاص ههنا لا يصح التحليل لان المعنى باعتبار اللغة اما طرف واما مصدرا ولا يصح حملها على ما يقصد
 بشئ اجاب عنه بقوله **بمعنى المفعول** والمفعول ههنا عام يصح حمله على المعنى الاصطلاحى **قوله** او مخفف
 معنى قيل **بمعنى** ان يتقد هذا الاحتمال على الاحتمالين الاولين باعتبار ورود الاعتراض عليهما دون
 الثالث وجوابه ان في الثالث ايضا خلا لان فيه حذف ياء المدغمه مع كسرة ما قبلها ومثل هذا
 الحد غير مشروع لكن التحليل في الاولين من حيث المعنى وفي الثانى من حيث اللفظ والنحاة يجتون
 عن الالفاظ فاخلل فيهما **قوله** فاقبل ما كان مثل هذا الحد غير مشروع فلم اتى الشارح بهذا
 الاحتمال **قلنا** الباعث عليه قول العلماء لانهم قالوا **معنى الكلام** ومعنى الكلام واحد فعلم ان مخفف
 عنه **قوله** ولما كان المعنى اجاب سوال وهو ان المعنى ما خوذ في الوضع لان المراد بالشئ الثانى
 هو المعنى فحينئذ ادتباط المعنى بالوضع مما لا يتصور لانه يلزم الاستثناك اجاب عنه بقوله ولما
 كان المعنى ما خوذ في الوضع فذكر المعنى بعد مبنى على تجريد عن التجريد لوضع عن المعنى
 فيكون المراد بالوضع تخصيص شئ فقط **فان قيل** ما الباعث في ذكر المعنى بعد لوضع حتى احتاج الى
 التصريح بالتجريد فالاولى تركه لئلا يورد الاعتراض على ان منصب المص الاختصاصا **قلنا** ان المعنى قد
 يخرج خرج به حروف الهجاء والقييد لمخرج لابد ان يكون مذكورا صريحا ونقول ان المص انما ذكره
 لينقل الى كلف هب ممكن المفرد **فان قيل** فعلى هذا لا حاجة الى ذكر اللفظ لانه ايضا ما خوذ في تعريف الوضع
 فلم يتعرض للشارح الى تجريد الوضع عن اللفظ كما في المعنى قلنا انما لم يتم من ليدل على انه لان المستكن في
 وضع راجع الى اللفظ فلا حاجة الى التجريد **قوله** الدالة بالطبع انما لم يذكر الالفاظ الدالة باللفظ الكفاء بالالفاظ
 الدالة **عنه** وشارة الى جوار معنى الاصطلاحى ايضا **عنه** اى الاحتمالين الاولين **عنه** تأييدا لاعتراض
 لطاء العلاوة **المعنى** اى في لفظ المفرد من الاعراب الثلاثة **عنه** اى الى تجريد الوضع من اللفظ **عنه** **قوله**
 مخفف معنى اسم مفعول كرمى والذي جراه على هذه الاحتمال مع بعده لفظ استعمال المشدود **بمعنى** المخفف فيقال معنى
 الكلام ومعنى واحدا قلنا فاضل اللارى **مفتى محمد عبد الرحيم**

هو المدرك المحاصل في الذهن ولا ثم الافراد ثانيا ونقول هذا ما اذا بعض المتأخرين اما عند المتقدمين
 فالمضمرة الموصولة واسماء الاشارات والمعرب بلام العهد لخارجي موضوعه للمفهوم الكلي يستعمل في
 جزئية هكذا ذكر السيد لسند قدس سره والمصنف ذهب الى ما ذهب اليه المتقدمون كذا قال مير
 جمال واعلم ان الوضع على اربعة اقسام احدها ان يكون الوضع والموضوع له كلاهما عامين وهوالذي
 يتصو الشئ بالمعنى العام وجعل المعنى العام موضوعا لذي الشئ كقوله الانسان بالحيوان الناطق
 وثانيها ان يكون الوضع والموضوع له كلاهما خاصين وهوالذي يتصو الشئ بالمعنى الخاص ويجعل بالمعنى
 الخاص موضوعا له لذي الشئ كقوله زيد بالحيوان الناطق مع هذا الشخص ثالثا ما يكون الوضع عام
 والموضوع له خاصا وهوالذي يتصو الشئ بالمعنى العام ولم يجعل ذلك المعنى العام موضوعا لذي الشئ
 بل صادرة للملاحظة الافراد والموضوع له هو الافراد كقوله هو مثلا لمفرد ذكره لفظا او مفرد
 او حكما فهذا المعنى ان صدق على زيد فالموضوع له زيد وان صدق على عمرو فالموضوع له عمرو
 هكذا ورابعها ما يكون الوضع خاصا والموضوع له عاما ولا وجود لهذا القسم في الخارج بل هو مجرد
 احتمال عقلي فقط كذا في الصادق **قال مفرد** قال شارح وهو ما مجرد وما على انه صفة لمعنى الشئ المعنى
 مجرد باللام الجارة فلذا المفرد بناء على ان اعراب الصفة يكون على طبق الموضوع قوله ما لا يدل على جزء
 لفظه على جزء وانما لم يقل على جزء معناه كما قال بعض النحاة لئلا يلزم للمعنى معنى ما لا احد ان يقو
 انه ينبغي ان يجعل صفة المعنى الى الضمير بيانية لا بانقول ان ذلك خلاف المتبادر لان المتبادر من
 الاضافة الاضافة للامية وحمل الالفاظ والتعريفات على المعاني المتبادرة واجب قبل عليه ان يقو
 انه وجه للمعنى معناه كما ان الحيوان الناطق مع هذا الشخص معنى للفظ زيد ثم لفظ زيد معنى لكلمة
 هو فتأمل قبل عليه فعلى هذا صدق التعريف على المركبات لان عدم دلالة الجزء لفظه على جزء معناه اعم
 من ان يكون للمعنى معنى ولكن جزء اللفظ لا يدل على جزء معناه اولا فحينئذ ينبغي ان يصير المركبات مثل
 زيد قائمه حال كونه عالما مفردة لانه لا يدل على جزء اللفظ على جزء معناه قوله وفيه انه يومهم الخ فيه

الكل
 في

اشارة الى الاعتراض حاصله ان **س** وهو الشارح الهندي حيث قال هو لا يدل على جزء اللفظ على جزء معناه **م** مفتي عبد الرحيم **س** قوله
 يلزم للمعنى الخ فان الضمير في معناه راجع الى الكثرة وهو عبارة عن المعنى **م** مفتي **س** حاصل قوله ان يلزم ان يكون للمعنى معنى كونه الاضافة بيانية نعم يلزم ذلك كما
 الاضافة للامية **م** مفتي **س** فلا يلزم ان يكون للمعنى معنى **م** **هـ** علم ان منشأ السؤال الاول هو لزوم المعنى للمعنى والغرض من هذا الاعتراض من بطلان
 كونه **م** **س** قوله قال لعل في اشارة الى الجواب هو انه يمكن ان يقول بان المراد ان يلزم ان يكون لكل معنى الالفاظ معنى لانه تعريف فلا بد في تعريف الشئ
 بان يكون جسم افراذه كذلك هو باطل تخلفه في كثير من المواضع كما ان حال كونه عالما كذا في بعض حواشي الفوائد **م** لمعنى مفتي عبد الرحيم ويكفي ان يحا عندنا ان
 ان زيد من حيث انه معنى فلا يلزم ذلك من بيانية ذلك فعلى البيان ان اريد ان لم يقطعه النظر عن صفة كونه معنى فلا يطلع لذلك من حلول بهذا الحجة
 والابن هذا الحجة فلا يلزم للمعنى معنى لعل المحشة اشار الى ما ذكرنا بقوله قال **م** مولوي **س** اي فهذا المعنى ليس ضوالة للفظ هو بان هو اللفظ الملاحظة
 الموضوع له هو الافراد كزيد وعمرو وكبر لان صدق **س** **م** مفتي عبد الرحيم **س** الضمير راجع الى الكمية ما التي هي عبارة عن المعنى الواحد
 في تعريف المفرد **م** مفتي عبد الرحيم **س** كونه ما نافية **ا** ليس لاحد ان يقول في الاعتراض **١٢**

جعل المفرد صفة للمعنى باطل لانه يوم من ان يكون المعنى متصفا بالافراد التركيب قبل الوضع وذ باطل ووجه
البطلان ظاهر لان الافراد والتركيب انما يعلم بالذات وتعد مما وهما لا يكونان الا بعد الوضع ومنشاء
هذا الوهم هو القاعدة المشهورة وهو ان ذ ان شب الفعل وشبهه الى شئ هو متصف بشئ اخر فلا بد
ان يكون هذا الشئ متصفا بقية النسبة المذكورة كما اذا قيل ضربت زيد قائما فلا بد ان يكون
اتصاف الزيد بالقيام قبل اسناد الضرب اليه وذلك في عرف اهل اللغة وهكذا
نسبة الوضع الى المعنى فانه اذا اتصف بالمعنى بالافراد المتصفا به قبل الوضع بناء على هذه القاعدة
فان قيل في هذا كان وردا لا اعتراض قطعا فلما ورد الشارح بقيد يوم قلنا الظاهر جوابه هو
ان اتصاف للمعنى بالافراد قبل الوضع من قبيل التجوز ^{علمه} كان من قبيل قوله تعالى ^{علمه} اِنِّيْ اُرْسِلُكُمْ خَمِيْرًا
وقوله عليه السلام ^{علمه} مَنْ قَتَلَ قَتِيْلًا فَلَمْ يَسْلُبْهُ وَهَذَا الْمَجَازُ مِنْ قَبْلِ الْمَجَازِ بِالْمُشَارَفَةِ وَهُوَ قَوْلُهُ قَتَلَ إِلَى الْحَقِيْقَةِ
فلا ممتنع ان كتابه في التعريف **قوله** ومعناه خبر ما لا يدل لجزء لفظه على جزء معناه واما المركب فيجوز ان
ما يراعى من ذلك على جزء المعنى في حصوله لانه لا بد في تحقيق المركب من وجوه الامور الاربعة احد ها ان
يكون للفظ جزء والثاني ان يكون لذلك الجزء دلالة على جزء المعنى والثالث ان يكون ذلك المعنى بعضا
من معنى مقصود والرابع ان يكون دلالة ذلك الجزء على بعض من المعنى المقصود مقصودا كرمي
السهم فان الرمي يدل على ذات صدك منها الرمي السهم يدل على جسم معين وهذه الدلالة مقصودة
فيخرج عن حد المركب ما لا يكون له جزء اصلا كقولنا اذا جعل علما او يكون له جزء لكن لا يدل على شئ من
اجزاء المعنى كزيد او ماله جزء يدل على المعنى لكن لا على جزء من المعنى المقصود كعبك الله علما فان كلامنا
جزء يدل على جزء المعنى كما هو الظاهر لكن لا يدل على جزء المعنى المقصود العلمانية او ما يكون له جزء
دال على المعنى المقصود لكن لا يكون دلالة ذلك الجزء على المعنى المقصود مقصودا كالحیوان الناطق
انا جعل علما الشخص معين فعبك الله والحیوان الناطق علمان كزيد في الافراد باعتبار معناها
العلمي وفي ذلك قصد دلالة جزء اللفظ على جزء معناها العلمي فالحاصل ان اللفظ الدال بالمطابقة ان
تحقق فيه لقيت الاربعة المذكورة فهو مركب الا فهو مفرد وان اردت زيادة التحققي فارجع الى كتب المنطق
فان قيل ينبغي ان يكون لفظ الانسان لخال في المركب لان جزء يدل على جزء المعنى على قانون اهل الحساب
لان الالف العلى الواحد النون على الخمسين السين على ستين ايضا ان ضم مثلا مفرد بالاتفاق ويدل
جزء اللفظ على جزء المعنى لان جزء الفعل اعني به الهيئة دل على الزمان الاخر اعني به المادة دال على الحد
ينبغي ان يكون مثل **له** المشارفة جزئى يرد ويردون **له** ولا يخفى عليك ان في حال وصف جلال في الحقيقة فذ **له** كاشا
اي الشارح بقوله فينبغي ان يركب فيه تجوز **له** يعني ان اجزائه الاعراض كظاها اذا كان الاعراض ضعيفا فلذا اوردته بلفظ يوم **له** باعتبارها
يؤثر في ذلك حتى تحقق الوضع بما لغوية تصف المعنى بلا افراد **له** عبد الرحيم **له** لان المراد بالجزء العنب انما سمى بالجزء باعتبارها مؤثر في كمالها حتى
البيضاء **له** والمراد بالجزء ان يكون حقيقة وحكما فلا يرد تجوزا **له** انما قد يكون علما اذا لم
يكن كذلك يكون سمانا المركب كالا يخفى **له** قوله **له** المجازي في تعريف المفرد **له** انما قال ذلك لانه لما كان في التعريف غير ذلك فلم يركب

ويجوز ان يكون

ان يكون

ثم الغرض من نقل عبارة صاحب المفصل بقوله لفظته دالة على معنى مفرد بالوضع إشارة الى انه ينبغي للمصنف ان يذكر التعريف الذي ذكره صاحب المفصل لانه على تعريف المصير الاشكالين احدهما خروج ما حقه الدخول كما في نحو رجل وغيره والثاني دخوله ما حقه الخروج كما في نحو عبد الله علما واما على تعريف صاحب المفصل فيرد الاشكال الواحد هو خروج ما حقه الدخول بقيد الاقراء كما في مثل الرجل **اجيب** بان نحو عبد الله داخل في المعرف لان العلم قسم من الاسم والاسم قسم من الكلمة واذا اخرجناه من التعريف فلا يصير التعريف جامعا لا فريدة بخلاف الثلاثة الاخيرة فانها غير داخلية في المعرف لدلالة جنسها على جزء المعنى فاذا ادخلناه في التعريف لا يصير التعريف مانعا من دخوله **قوله** واعلم الخ جواب سؤال وهو ان قيد الدلالة المذكورة في تعريف صاحب المفصل لا يخلو امان ان يكون مراد في تعريف الكلمة او لافعالها او لاصفا تعريف المصير ناقصا وعلى الثاني صارا تعريف صاحب المفصل مشتملا على امر زائد اجيب عنه بقوله واعلم وحاصله ان قيد الدلالة مراد في التعريف ولا يلائم من عدم الذكر نقصان في تعريف الكلمة لان المذكور في تعريف المصير والوضع والوضع يستلزم الدلالة فلا حاجة الى ذكر الدلالة بعد ذكر الوضع واما صاحب المفصل فقد كرر الدلالة او لا وهو لا يستلزم الوضع فاحتيج الى ذكرها فانتقل لان العلم ان الوضع يستلزم الدلالة لانه ينقض بمجرد الهجاء لانه موضوعه لغرض التركيب مع انها لا تدل على المعاني قلنا ان الالف واللام في الوضع للعهد الى الوضع لانه يستلزم الدلالة على المعنى والوضع فيها ليس كذلك **قوله** لفظه ديز الخ انما قاله ليزن قوله زيد لم يقل زيد لان دلالة لفظ زيد المسموع من وراء الجدل على وجوه اللفظ من قبيل الدلالة العقلية والوضعية **قوله** من وراء الجدل الخ انما قيد به احترازا عما اذا كان مسموعا من داخله لان الدلالة على وجوه اللفظ بحسب المشاهدة ثم اعلم ان بين كل واحد من الدلالة الوضعية والطبيعية والعقلية عموم وخصوص من وجه فان اردت ايضا حقه فليرجع الى كتب المنطق **قوله** اي الكلمة جواب سؤال وهو ان الضمير في قوله وهي لا يخلو امان يرجع الى لفظ الكلمة لا الى مفهومها وكلاهما باطلان اما الاول فلان لفظ الكلمة اسم بقرينة دخوله اللام عليها فيلزم تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره اعني بالفعل والحرف واما الثاني فلانه على هذا لا يطابق بين الراجع والمرجع فلجاب بقوله الى الكلمة وحاصله ان الضمير في قوله باعتماد المفهوم **قوله** ان هذا التقاد واللام يقتضيان ايراد كلمة لو مقام اذا كانا يتكفون على واقف هذا الفرق لعل قوله اذا هو من ناسخه **قوله** انما صاحب المفصل جواب سؤال هو زيد لان الوضع مشتمل على الدلالة فينبغي ان يكون اية مستزاة الوضع فذكره وضع بقوله الدلالة في تعريف صاحب المفصل مستزاة لانه لا يقبل وانما صاحب المفصل محصل الجواب انه لا يستلزم الوضع فذكره الدلالة لانه لا يقبل انما وقع في الفصل **قوله** وابل ان التقييم عبارة عن ضم القيد المتعلق الى مشترك واحد والواحد يكون محلا متعارفا على كل التقييم الحاصل عن ذلك العلم غير خفي ان مشترك الشيء محله هذا النهج بين نفسه وغيره مما لا يتم اصله **قوله** يعني ان وجود اللفظ حينئذ يعلم بالمشاهدة لا من اللفظ **قوله** قوله اعتبار المفهوم انه لکن لا من حيث هو فانه مجرد وليس باسم فعل حرف بل من حيث انها موجودة بالوجود الخارجي وبتحقيقه في ضمنه فزاد بطريق الاستخدام كما قال مولانا زكريا الدوق **قوله** وهي الدلالة حيث قال في تعريف الكلمة اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع **قوله** اي في تعريف اللفظة

فطابق الراجع بالمرجع وسم التقييم قوله اي منقسمه اه جواب سواله هوان ضمير هي ارجع الى الكلمة
 مبتدأ وكلا واحد من الثلاثة المذكورة خبره والخبر يكون محمولا على المبتدأ وهما لا يصح الحمل لان
 الكلمة جنس وكلا واحد من الثلاثة المذكورة من ذواته حمل الانواع على الجنس باطرا حيث لا يقال الحيوان
 انسان بل هو عكس فيلان الحمل عبارة عن صدق الخبر على جميع افراد المبتدأ فيفهم منه ان كل فرد
 من افراد الكلمة من قبيل الاسم من قبيل الفعل والحرف ايضا وهو باطل اجاب عنه بقوله اي
 منقسمه حاصلة نه اذا حمل الانواع على الجنس ياد به لتقسيم لا الحمل الذي هو عبارة عن صدق
 الخبر على جميع افراد المبتدأ او جواب عن سؤالي ثلثة على الطريقة الاخرى احدها ان المطابقة بين
 المبتدأ والخبر بشرط ولم يوجد ههنا والثاني ان الضمير اذ ادين بالمرجع والخبر عن عناية الخبر والى
 من المرجع لان الخبر محل الافادة ودخل في الكلام والمرجع خارج عنه فيدعى ان يقول هو والثالث ان جمع
 محرف الجمع كما جمع بلفظ الجمع فيعلم منه ان الكلمة مجموع الامور الثلاثة والامر ليس كذلك فاجاب
 بقوله اي منقسمه الخ حاصلة انا لان اسم الخبر هو قوله اسم وفعل وحرف بالخبر محذوف وهي قوله
 منقسمه فحينئذ يطابق بينهما لان كل منهما مؤنث ودعاهما مؤنث ودعاهما مؤنث ثابت لان الخبر مؤنث والمراد
 من التقسيم تقسيم الكل الى الجزئيات لا تقسيم الكل الى الاجزاء وتفصيله ان التقسيم على نوعين احدهما
 تقسيم الكل الى الاجزاء كما تقولوا السكجيين خذ ماء وعسل والواو فيه يوجب اجتماع المعطوف
 والمعطوف عليه في الوجود لتب الحكم على المجموع فلا يصح اطلاق الحكم على كل جزء بطريق الحقيقة
 فان السكجيين لا يطلق على الخلد لا على الصرد لا على الماء بل على المجموع وثانيه ما تقسيم الكل الى الجزئيات
 كما تقول الحيوان انسان فوس بقرا و لا بد في ان يكون الامور المنقسمه مشترك كما فيصم ٦
 اطلاق المقسم على كل جزء بطريق الحقيقة فان الحيوان ان يطابق على كلا واحد من الانساز
 الفرس والغنم والواو فيه لمطلق جمع الافراد الثابت في كل فرقة والتقسيم الذي ينعن بصدده من
 هذا القبيل فيصم اطلاق الكلمة على كلا واحد من هذه الاقسام الثلاثة واجيب عن الاول
 بوجاه وهو ان المطابقة بين المبتدأ والخبر بشرط اذا كانا اسمين ظاهرين او كان الخبر مشتقيا
 وههنا ليس كذلك قوله الى هذا الاقسام الثلاثة وتفصيل المقام ان ههنا من ههنا من ههنا لشارح
 ومن ههنا غيره من الشارحين كالفاضل الهند فاما من ههنا غيره فهو ان الربط مقدر على العطف
 لان كلا واحد من المعطوف والمعطوف عليه محرف اجزاء الاعراب على كلا واحد منهما اثر الربط على العطف
 اما من ههنا لشارح فهو ان العطف مقدر على الربط والام يصح المحصر لما اجزاء الاعراب على كلا واحد
 فبني على قاعدة مشهورة وهي ان اجزاء الاعراب على المجموع والمجموع غير صالح لاجزاء الاعراب فاجرى
 الاعراب على كلا واحد من اجزاء فانهم اجواب سواله هو ان هذا المقام مقام التقسيم به

حاشية شرح ملا جامي
 قوله اي منقسمه اه جواب سواله هوان ضمير هي ارجع الى الكلمة
 مبتدأ وكلا واحد من الثلاثة المذكورة خبره والخبر يكون محمولا على المبتدأ وهما لا يصح الحمل لان
 الكلمة جنس وكلا واحد من الثلاثة المذكورة من ذواته حمل الانواع على الجنس باطرا حيث لا يقال الحيوان
 انسان بل هو عكس فيلان الحمل عبارة عن صدق الخبر على جميع افراد المبتدأ فيفهم منه ان كل فرد
 من افراد الكلمة من قبيل الاسم من قبيل الفعل والحرف ايضا وهو باطل اجاب عنه بقوله اي
 منقسمه حاصلة نه اذا حمل الانواع على الجنس ياد به لتقسيم لا الحمل الذي هو عبارة عن صدق
 الخبر على جميع افراد المبتدأ او جواب عن سؤالي ثلثة على الطريقة الاخرى احدها ان المطابقة بين
 المبتدأ والخبر بشرط ولم يوجد ههنا والثاني ان الضمير اذ ادين بالمرجع والخبر عن عناية الخبر والى
 من المرجع لان الخبر محل الافادة ودخل في الكلام والمرجع خارج عنه فيدعى ان يقول هو والثالث ان جمع
 محرف الجمع كما جمع بلفظ الجمع فيعلم منه ان الكلمة مجموع الامور الثلاثة والامر ليس كذلك فاجاب
 بقوله اي منقسمه الخ حاصلة انا لان اسم الخبر هو قوله اسم وفعل وحرف بالخبر محذوف وهي قوله
 منقسمه فحينئذ يطابق بينهما لان كل منهما مؤنث ودعاهما مؤنث ودعاهما مؤنث ثابت لان الخبر مؤنث والمراد
 من التقسيم تقسيم الكل الى الجزئيات لا تقسيم الكل الى الاجزاء وتفصيله ان التقسيم على نوعين احدهما
 تقسيم الكل الى الاجزاء كما تقولوا السكجيين خذ ماء وعسل والواو فيه يوجب اجتماع المعطوف
 والمعطوف عليه في الوجود لتب الحكم على المجموع فلا يصح اطلاق الحكم على كل جزء بطريق الحقيقة
 فان السكجيين لا يطلق على الخلد لا على الصرد لا على الماء بل على المجموع وثانيه ما تقسيم الكل الى الجزئيات
 كما تقول الحيوان انسان فوس بقرا و لا بد في ان يكون الامور المنقسمه مشترك كما فيصم ٦
 اطلاق المقسم على كل جزء بطريق الحقيقة فان الحيوان ان يطابق على كلا واحد من الانساز
 الفرس والغنم والواو فيه لمطلق جمع الافراد الثابت في كل فرقة والتقسيم الذي ينعن بصدده من
 هذا القبيل فيصم اطلاق الكلمة على كلا واحد من هذه الاقسام الثلاثة واجيب عن الاول
 بوجاه وهو ان المطابقة بين المبتدأ والخبر بشرط اذا كانا اسمين ظاهرين او كان الخبر مشتقيا
 وههنا ليس كذلك قوله الى هذا الاقسام الثلاثة وتفصيل المقام ان ههنا من ههنا من ههنا لشارح
 ومن ههنا غيره من الشارحين كالفاضل الهند فاما من ههنا غيره فهو ان الربط مقدر على العطف
 لان كلا واحد من المعطوف والمعطوف عليه محرف اجزاء الاعراب على كلا واحد منهما اثر الربط على العطف
 اما من ههنا لشارح فهو ان العطف مقدر على الربط والام يصح المحصر لما اجزاء الاعراب على كلا واحد
 فبني على قاعدة مشهورة وهي ان اجزاء الاعراب على المجموع والمجموع غير صالح لاجزاء الاعراب فاجرى
 الاعراب على كلا واحد من اجزاء فانهم اجواب سواله هو ان هذا المقام مقام التقسيم به

ههنا لشارح وهو ان المطابقة بين المبتدأ والخبر بشرط اذا كانا اسمين ظاهرين او كان الخبر مشتقيا
 وههنا ليس كذلك قوله الى هذا الاقسام الثلاثة وتفصيل المقام ان ههنا من ههنا من ههنا لشارح
 ومن ههنا غيره من الشارحين كالفاضل الهند فاما من ههنا غيره فهو ان الربط مقدر على العطف
 لان كلا واحد من المعطوف والمعطوف عليه محرف اجزاء الاعراب على كلا واحد منهما اثر الربط على العطف
 اما من ههنا لشارح فهو ان العطف مقدر على الربط والام يصح المحصر لما اجزاء الاعراب على كلا واحد
 فبني على قاعدة مشهورة وهي ان اجزاء الاعراب على المجموع والمجموع غير صالح لاجزاء الاعراب فاجرى
 الاعراب على كلا واحد من اجزاء فانهم اجواب سواله هو ان هذا المقام مقام التقسيم به

فينيغي ان يدكر دوات الحصر وهي انا والا وغيرها وهنالم يوجب اجاب بقول الى هذا الاقسا
 الخ حاصله ان العطف قد على الربط وهو مفيد للحصر لان حق الربط التقيد وتأخيرها حق التقيد
 مفيد للحصر لان العطف من الاصل الى خلاف الاصل يكون لئلا تكون النكتة والنكتة ههنا الحصر **قوله** ومفهوم
 فيها الخ والغرض منه ان هذا اللفظ ليس بمذكور في المتن لكن فهم الشارح عن المقام لان المص سكت
 عنه والسكوت في موضع البيان بيان فيدل على الحصر وفهم عن التقسيم المتضمن لدعوى الحصر
 فلا يرد ما قيل ان قوله لانها اما ان تدل لا يتخلوا اما ان يكون دليلا للحصر والتقسيم وكلاهما باطلان اما
 الاول فلان دعوى الحصر غير مذكور في كلام المص واما الثاني فلان التقسيم عبارة عن انضمام قيود
 متباعدة او متخالفة الى الامر المشترك فهو مجرد التصوير والتصوير لا يحتاج الى دليل بل الحكم يحتاج الى
 والحكم انما هو ثابت في الحصر لا في التقسيم فكيف جعل دليلا للتقسيم اجاب بقوله ومفهوم حاصله
 انه دليل للحصر الحصر موجود لان هذا الموضع موضع بيان الحصر والمص قد سكت عنه والسكوت
 في موضع البيان بيان **قوله** والوضع يستلزم الدلالة اه جواب عن اسئلة ثلثة الاول ان حصر الكلمة
 في الاقسام الثلاثة باعتبار الدلالة وعد ما باطل لانها ليسا ما حوزين في تعريف الكلمة والثاني
 ان المشهور فيما بين العلماء ان حصر الكلمة في الاقسام الثلاثة من قبيل الحصر العقل لا الاستقر
 يفهم من عبادة المص ان الحصر استقر في فحينئذ صاد العقل مجوز للقسم الرابع وهي لكلمة المراد
 تدل على المعنى اصلا اي لا في نفسها ولا في غيرها والثالث ان في قوله الثاني الخ يلزم حمل الخاص على
 الخ على العام وهو قوله الثاني لان لفظ الثاني منقسم الى ما يدل على المعنى وغيره والى ما لا يدل اصلا
 فاجاب للشارح بقوله الوضع يستلزم الدلالة فحينئذ صادت الدلالة ملخوذة في التعريف فهذا
 انه فع سوال الاول عن الاخرين ان العقل غير مجوز للقسم الرابع لان الوضع الماخوذ في تعريفها
 مستلزم للدلالة لانكون الاعلى المعنى **قوله** لانها اما ان تدل الخ فان قيل ان كلمة ان حرف من
 الحروف المشبهة بالفعل اسمها هو الضمير الرجوع الى الكلمة اعني بها الهاء وقوله تدل بتاويل الدلالة باعتبار
 ان الناصبة للمصداكية خبرها فصادت قد يره لانها اما دلالة وهذا غير مستقيم لان خبرها يكون
 محمولا على اسمها وههنا لا يصح حمل الزوم حمل الصفة على الذات فلا يقال زيد صفة فلان لفظ
 من صفتها مقد في جانب خبرها فيكون تقد له لانها اما من صفتها دلالة الخ في لا يلزم حمل الصفة
 على الذات بل حمل الصفة على قول من صفتها وبعضهم قال ان لفظ الحال والصفة مقد في جانب اسمها
 فصا تقديره لان حالها او صفتها اما دلالة **قوله** فعله هذا يكون تقسيم الحلال والصفة ولا وبالذات ما ينوبها

العرض لان المقام مقام بيان الاقسام والغائب في حصر المص قد سكت عنه **قوله** واعلم ان الحصر على اربعة اقسام **قوله** لان الحصر حاصله لا مجرد
 ملاحظة صفة بل هو قسما من غير استغناء لغيره وان يكون المراد من التقيد والاشارة حصر الشيء في الوجود والعدد فان من الممكن ان كل شيء له وجود واحد وكيفية ان
 استغناءه عن غيره على استغناء حصره عن غيره من الممكن فان المنتهق فان العقل يكون متناه حركته لا يلزم سطره وهو لازم اجتماع التقيضين والاعتقاد ان كان مثلا التسميه
 والاعتقاد حصره ان هو في المجرى المستوي وحفظه حاصل من ملاحظة تارة وتختلف اقسامه من غير العجز في حصره واهلية حصره من حصره عن حصره في حصره
 والرسالة ٢٣ بين ان اللزوم على عمل التقسيم والطالب فهمه لا حصره ١٣ اه اي تقديرا للحال والصفة في جانب اسمها ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠

ربنا احرف عذاب انما مومنون بحرمات النبي صلى الله عليه وآله وصحبه اجمعين ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠

ان المراد بالاقتران الاقتران في الفهم من اللفظ لا الاقتران في الوجود يعنى يفهم ذلك الزمان عن اللفظ كما يفهم منه الحدث والنسبة فيكون كل واحد منهما معنى تضمنيا للفعل مجموعهما معنى مطابق له قوله عنها جواب سوال وهو انه يلزم من قوله ان يقترن اه ان يكون قولنا زيد ضارب عمرو ا الآن او غدا او امس فعلا لا اقتران با حلا لاذمنة الثلثة في الفهم وايضا يقضى بصكوة الاتفاق كما اذا اتفق مع الفهم الزمان اجاب بقوله عنها الخ حاصله ان المراد بالاقتران الاقتران الذي يفهم من اللفظ اللام لا من شئ اخر وهو الان مثلا او الاتفاق قوله اى حين اه جواب سوال وهو انه على هذا يلزم اقتران الشئ بنفسه لان احد الازمنة الثلثة في ضمن الامور الثلثة فلما اقترن الامور الثلثة فبالضردة اقترن الزمان بالزمان اجاب بقوله اى حين اه حاصله ان المراد بالمعنى المتضمن اعنه به الحدث لا المطابق كما توهمت قوله من سمو جواب سوال وهو انه ما المعنى اللغوى للاسم وما المناسبة بين المعنى اللغوى والاصطلاحى اجاب بقوله من سموه ومنشاء سوال ان المعنى اللغوى مقدم على الاصطلاحى لانه منقول عن اللغوى فلا بد من بيان المقول عنه و المناسبة بينهما والباعث على بيانها الاختلاف بين البصريين والكوفيين والشاذ اشار الى ضعف مذهب الكوفيين بلفظ قيل ووجه الضميمة ان الفعل ايضا علامة على المعنى وان كان يمكن دفعه بانه لا يشترط الاطراد في وجه التسمية فامل قوله لتضمنه الفعل اللغوى يعنى ان لفظ الفعل في الاصل موضوع للمصداق ثم يسمى القسم الاول بذلك الاسم لانه يتضمن للمصداق فكان من قبيل تسمية المتضمن باسم المتضمن وتسمية اللام باسم اللام ومن قبيل تسمية المعنى الاصطلاحى باسم المعنى اللغوى او من قبيل تسمية الكل باسم الجزء قال وقد علمناه وانما اختار علم دون علم لان المعادة جرت

باستعمال المعرفة لادراك الجزئيات والبسائط **قوله** في الوجود اى في نفس الامر كما هو المتبادر في الفهم مثلا وان كان في زمان

في نفس الامر لكن لا يفهم الا ما هو في الوجود من الوجودات الشئ ليس اللفظ لانه منقول عن اللغوى فاذا كان صحيح العين كغسل يجمع على فعل لان يجوز ان يجمع على فاعل على فاعل كما في حاشية مولانا محمد رفيع الدرق نقلا من المعبرات (۳) **قوله** ويقع قولهم اشتقاق سمي جموعه على استفاضة لانه كان قائما لكان فعل وسمي جموعا وساما كما لا يخفى والغلب كونه خلافا لاصل لا يكون مطردا فاعلم ان لا يبيد لبيد اذا عرفت هذا ان غلام على المحشى من يقول جرح الضعف ما ذكرنا ان الوجود الذي ذكره محباب عنه كترى و غاية الاعتدال عنه بان لم يشترط الاطراد في التسمية ولكن لا ولى ان لا يوجد جرح التسمية في المقابل يحصل للامتنان عنه و بهيها لم يحصل امتياز الاسم عن مقابله و بهما الفعل والحرف لان كل واحد منهما علامة لاسما و تركب لا ولى كالحرف عند البلغاء و ارباب الفصاحة و لعل الخبيث اغفر بقوله قائل الى هذا **قوله** قد علم الواو للاعراض تشبيه الطالبتة لا ينفعه للاشارة و انما قلنا تشبيهه لان الاشتغال على الكلمة معتبر في مفهوم الاعراض انما قلنا بكونها للاعراض لعدم ذكر المعطوف صريحاً و انما قلنا تشبيهه لان تشبيهه في الاعراض ان يكون بين متصلين معنى او في اثناء كلام بل يجوز ان يكون في آخره نحو قوله عليه السلام انا سيبه لولا اذ اوم ولا فخر لى او للعطف على المحضرت لانها وللعطف على العلم بالاخصار الذي افاده الدليل اى علم اخصار الكلمة وقد علم بذلك في يوم الاحمض ر على هذا التقدير لا لا خير يتجزأ ان يكون الواو للحال لتحقق المقارنة بين العلمين **قوله** هذا حاصل نحو الشئ من الاضاح

۱۲ مفتي عبد الرحيم و بهيها الفهم من لفظ الان او النداء الاس لانه لفظ ضارب مثلا **قوله**

لانها كان معناه مقترنا باحد الازمنة الثلاثة والحال ان معناه امور ثلثة والنسبة والحدث والزمان فكان احدا لاذمنة الثلثة في ضمن الامور الثلاثة **قوله** او تقرير السؤل بوجه اخر وهو انه لم يسم هذا القسم بالاسم اجاب بقوله من سمو هو العلو لا شك ان علو على اخويه عن الاسم كما هو مستدل **قوله** مستدله (۳) اى في فهم ضارب مثلا مفتي **قوله** اى بيان المنقول عنه والمناسبة بينهما لا كقولنا كقولنا عبد الرحيم **قوله**

ہومد لوللام الا تری ان الاضافة فی یوم الاحد بمعنی الام ولا یصح اظہارها قوله ای من تلك
الاقسام اہ فیہ اشارة الی تعین المرجع یعنی المرجع الاسم والفعل والحرف لالفاظ الاقسام الثلاثة و
الثالث لان ہذا الالفاظ لیست بمقصودۃ تامل **قوله** ان الحرف اہ فیہ اشارة الی ان بیان تعریف
کلا واحد منها کیف یعلم من الدلیل **قوله** لکن مقترون اہ دفع للتوہم الناشئ من الکلام السابق وهو
التبادر من المعنی فی قوله **تداعی المعنی المعنی المطابق** فتوہم انہ غیر مقترون ولا یلزم توصیف
الکلمہ وهو المعنی المطابق باقتران الجزء اذ المقترون با حلا لازمتہ لیس لا الجزء وذلك الاتصاف غیر
صحیح عرفا وحاصلہ ان المراد من الفعل معناه **التضمن** فلا یلزم المحط **قوله** فالکلمۃ مشترکۃ اہ
فانقیل ان المقصود من قوله قد علمہ المعنی المعرف الجماع المانع وهذا لا یتوقف علی قدک المبتدئ بل
یتحقق بمجرد المیزان فلا حاجۃ الی قوله والکلمۃ مشترکۃ وحاصلہ ان ہذا القول لتحقق المعرف
وتوضیحہ لہذا ادخل الشارح علیہ الفاء التفسیریۃ ویکن توجیہہم بوجہ الخروہ وان الجمعیۃ لا
یفہم الامز القکا المشترك والمنعۃ لا یفہم الامن المیزان لہذا اوددہ الشارح تامل **قوله** ولس المراد بالحد
الخروج سواک ہوانہ ینبغی للبصر ان یدکر لفظ التعریف لان الحد عبادة عما یشتغل علیہ آتیات الحد
وبدلیل الحصر ما یعلم اللالۃ وعدد مہا والاقتران عد مہا وهذا کلہما من عوارض لکلمۃ لاجہاتہ
وحاصلہ ان الفرق بین الحد الرسمی والذاتیات وغیرہا عند المنطقیین واما عند النحویین فہما متعینان
قوله ولله درہ المصخر جواب سواک ہوانہ لہما علم بدلیل الحصر حد کلا واحد منها فی کون التصریح
الاتی مستکا کا اجاب ہا ترے حاصلہ ان للبصر من اللہ خیر کثیر لانہ جعل الکلام فی التعریف موافقا
لطبائع المتعلمین لان الطبائع متفاوتۃ فالاشارة کافیۃ للذکر والتنبیہ للمتوسط والتصریح للغبی فللمص
اشارة ولا الی التعریف بوجہ الحصر ثم ینبغی بقوله وقد علم بذلك ثم صرح فیما سأتی بالتعریف صراحتہ
قوله الکلام الخ **فانقیل** ینبغی للبصر ان یدکر العاطف ہنا لان الکلام موضوع لعلم النحو کالکلمۃ فینبغی
ان یاتی بالعاطف لیحصل الربط والمناسبتہ بینہما **قلنا** ان عد ذکرہ باعتبار ان لا یتوہم ان الکلمۃ موضوعۃ
لعلم النحو صالۃ والکلام بالتبع لان المعطوف تابع للمعطوف علیہ **قیل** لا یتوہم ہنا فی ذکرہ لان المعطوف
تابع للمعطوف علیہ فی الاعراب والبنیاء الحکم بل الحق فی الجواب ان یقال ان الکلام یحت الخوف صا مشہا
بالباب بعد الباب بالفصل بعد الفصل فلذلک لم یات بہ ہنا کما لا یتوہم فی الفصل بعد الفصل **قوله** ما

لہ اول الباء ہذا حکۃ علی ان الاعتراض الذکورۃ الحاشیۃ لادۃ فہ کلمۃ کلمۃ ما یوفہم بہا المستعرض الی الخ وکن تعرض الیہ ہوانہ توہم مما سبق ان الاسم
ایضا کلمۃ تہ ذہن فی حد الفعل فہ فہ کلمۃ آہ لان المعرف توف علی الجنس الشریک ہونہا لیس الکلام فلذلک قال مفسرہ کلمۃ آہ
لعلنا ان سنۃ الحرف الفعل الاسم عد الاستقلال فی اللالۃ والاستقلال ہم الاقتران الاستقلال مع عدک ہواصل الشرح آہ لفظ الخ تہ ذہن
ما یقول وقد علم بک تعریف کلا واحدہما آہ اول قولہ ان المراد بالحد الخ ہواصل الشرح آہ لفظ الخ تہ ذہن
کلا واحدہما اسم الفعل الخ تہ بحث کلا واحدہما وایضا لادۃ فہ کلمۃ کلمۃ ما یوفہم بہا المستعرض الی الخ وکن تعرض الیہ ہوانہ توہم مما سبق ان الاسم
فصل آخر من الکلام فلما لعلنا ان العاطف التبعیۃ فیما منشأ التوہم الذکورۃ التبعیۃ فی الاحوال العارضۃ کہ ہونہا لیس لکلمۃ کلمۃ لیس ہا سہا فی الموضوعۃ فیکون الکلام
بہ الجواب وان الجواب الثالث لغرض وجہین فہ ہر صفحہ عمل الرحیم

قوله أي تضمناه جوابه إذ هو ان قوله بالاسناد مفعول مطلق لتضمن عند النحاة ولا يصدق
 حكا عليه كما ترى اجاب بقوله أي تضمنا حاصله من ظرف مستقر وقع مفعولا مطلقا
 باعتبار الموصوف المحذوف اعني تضمنا فيصير قوله بالاسناد مفعولا مطلقا لقوله تضمن
 مجازا باعتبار الموصوف المحذوف هو قوله تضمنا **قوله** لسبب الاسناد اجاب سؤالا هو ان الاسناد
 جزء من الكلام لا غير في التعريف كلفظ تضمن كلمتيه الاسناد ليس بلفظ لانه امر معنوي والمركب من
 اللفظ وغيره غير اللفظ ففسير النحاة كلمة ما باللفظ غير صحيح حاصل الجواب باعتبار الاسناد في تعريف
 الكلام بطريق السببية والسبب لا يجب ان يكون اخلا وجزء المسبب بل الغالب خروج كالموقف بالنسبة
 وجوب صلوة الظهر **قوله** احد الكلمتين اه فيه اشارة الى ان اللام في قوله بالاسناد عوض عن اللام في اللفظ
قوله والاسناد سببه احد الكلمتين اه في اشارة الى تعريف الاسناد الماخوذ في تعريف الكلام
فان قيل ان النسبة ثابتة بين المدلولين لا بين الكلمتين بل بينهما التضمين والادباط قلنا المراد بالنسبة
 التضمين ضم احد الكلمتين الى الاخرى او في العبارة حذف المضاف بقدره نسبة المدلولين
 الكلمتين اه **فان قيل** ان تعريف الاسناد لا يصدق على الاسناد في الكلام الشرطي نحو ان جاء
 زيد فاكرمته فان هناك نسبة الجملة الى الجملة وجوابه ما مر ان **قوله** فائدة تامة اه فيه انه
 لا يصدق على الاسناد في نحو ضرب زيد مثلا لان المحاجة ماسة الى ذكر المفعول به غير من
 المفاعيل **اجيب** بان المراد بالفائدة التامة ان لا يكون المخاطب منتظرا الى لفظ الاخر انتظار المحكوم
 والمحكوم عليه بخلاف الانتظار الى المفعول به غيره فانه ليس بهذه المثابة **قوله** فقوله ما فيه
 اشارة الى بيان الجنس الفصل **قوله** فان كل واحد اه جواب سؤالا هو ان اطلاق الكلام على نحو اخر
 ولا يصح لا يصح لان الكلام ما تضمن الكلمتين هما كلمة واحدة فاجاب بما ترى **قوله** منوية اه
فان قيل ان نحو لا تضرب متضمن للكلمتين صرحت احد هما كلمة لا والاخر كلمة تضرب قلنا
 ان المراد **قوله** ان يكون احد هما مسند والاخر مسند اليه اللام حرف ليس بواحد منهما **قوله** و
 حيث اه جواب سؤالا هو ان تعريف الكلام باطل لعدا صدق على نحو زيد قائم ابوه فانه كلام

له يعني ان البالسبية والجوار مجرور متعلق بصفة مفعول محذوف او ظرف لغوي يكون يادته حاصل للبيان اصل المعنى لا التقدير التعلق كذا قال
 الفاضل السياكوتي **قوله** وهو ان الكلام هو الجوار فقط والشرط قيد للحكم الذي في الجزاء والقيده خارج عن الحكم **قوله** فعله لا يصح
 قول احدها مفعولة والاخر منوية **قوله** او زيد قائم او زيد قائم ابوه الاول مثال للكلام الذي خبره مركب من اسم الفاعل فان عدواش في مثال
 الكلام الذي خبره جملة سميت والثالث مثال الكلام الذي خبره جملة فعلية **قوله** وهو كون معنى الفعل مشتقا عليه من قبيل اشتغال الكل على
 الجزاء وهو ان يكون كل من معنى تضمن على التضمن على قوله بالاسناد **قوله** اقول هذا مسند للكوفيين لان الهمزة في قولهم انما لا يحذف الا لامه بناء
 المضى او التضمن على الاخرى مثلما فقط كما حققه مولانا جلال الغفور في موضع آخر **قوله** فانه لا يراد من النسبة المعنى اللغوي هو
 التضمين والتعلق كخلاف المضى فعلى الاول **قوله** في المسند المستند على الالفاظ حقيقة على انساني مجاز تسمية الاول **قوله** كذا قال الفاضل السياكوتي **قوله**
له يعني ليس المراد بالكلمتين من الكلمتين بل المراد بهما كون احدهما مسندا والاخر مستند اليه كما قال الشارح **قوله** وهو قول واحد الكلمتين

تعريف الاسناد

معانہ لایضمن الکتبتین بل اربع کلمات اجاب بقوله حيث كانت الکتبتان اعماه حاصلان قائما بوه في قوله
 زيد قائم ابوه بتاويل قائم الاب وقائم الاب كلمته واحدة حكما والكلمة المحكية هي التي يكون بالتاويل كلمة
 واحدة فان قيل ان التاويل بقائم الاب لا يكون مخرجا له من ثلثة كلمات والكلام لا يكون الا كلمتين
 فلم يفد تاويله شيئا قلنا ان الاب في قوله قائم الاب مضاف اليه المضاف اليه خارج عن الكلام
 في الحكم لان قيد للمضاف وقيد للشئ خارج عن اللقيد في الحكم غالبا وهناك كذلك فيكون كلاما
قوله ودخل فيه ايضا جواب سوال وهو ان التعريف لا يصدق على مثل جسي مهمل وديز
 مقولوب زيد فانه كلام معر ان المسند اليه في اللفظ مهمل ليس بكلمة اجاب بما ترمي حاصله ان المسند اليه
 فيهما في حكم هذا اللفظ تقديمه هذا اللفظ مهمل وهذا اللفظ مقلوب زيد ولو قيل هذا اللفظ مهمل
 مركب من ثلثة كلمات من هذا ولفظ مهمل فقيل ان المسند اليه لفظ هذا واللفظ لتعيين المشا واليه
 ولو قيل ان التتوين من خواص الاسم فلم يدخل على الجسقي قولا ما لا لانه لفظ حكما ولا لانه يجوز ان يكون
 هذا الخاص من الخواص الاضا فترتبع بالنسبة الى الفعلا والحرف قائم **قوله** اعلم ان اجواب
 سواله هو انكم قلتم في الامثلة المذكورة كذا وكذا يعني اعمية الكلمتين من الحقيقية والمحكية فما
 تقولون في مثل ضربت زيد قائما فان التاويل فيه لا يصح وحاصل اجواب ان الكلام عند المص ما تضمن
 الكلمتين بالاسناد يعني يكون فيه اسناد واحد فلو كان فيه اسناد واحد فلا بأس هذا الجواب لا يجزي
 للاعتراض السابق لان في السابق اسنادان احدهما بين المبتدأ والخبر وثانيهما في الخبر قائم وانما قال
 ظاهرا لان فيه اشارة الى انه يجوز اعتبار قيد فقط في تعريف الكلام اي ما تضمن كلمتين فقط لكنه
 خلاف الظاهر ولو قيل ان مقال الشارح اولا ان كلام المص ظاهرا وثانيا ان كلام صاحب الفصل صريح
 في هذا التعبير تفنن محض يعني تدقيق جاء به لتحسين الكلام فاما قال كلام صاحب الفصل
 صريح في ان الكلام هو خبريت والمتعلقات خارجة عنه لان المذكور في كلامه خبر في فصل فهو يدل على
 حصه المسند اليه في المسند يعني يدل على ان الكلام هو الكلمتين لا غيرا ما المص فلم يرد **قوله** اعلم انه
 جواب سواله هو ان المص قسم الكلام الى الجملة الاسمية والفعلية الاول مراد بقوله السبعين الثاني بقوله واسم

له لان النسبة في تلك المركبات جملة ليس مقصودا لذاتها فيجوز التعبير عنها بما يفيد الجمال وهو المفرد كما قال الفاضل للار **قوله**
 فان قيل آه حاصل ان قائم الاب يعم مركب تعريف يصح عليه في حكم المنفعة قلنا المراد القائم المضان فقط والابيضان به التعيين القيام ومن قيل
 وقيل الشئ يكون راجعا عن الشئ كذا في حواشي الفوائد **له** لان الكلام ما تضمن الكلمتين بل يضمن لهما الحقيقة ولا حكما اما حقيقة ظاهرا
 واما حكما فلا يلاحظ التعبير عنه بالمفرد حصل الجواب ان كلام المص ظاهرا في ان نحو ضربت زيدا قائم الجواب كلامه لان لم يفد تعريف الكلام بقية شرح
له قوله انما قال ظاهرا وجه الظهور انه لم يذكر في تعريف الكلام قيودا الا على ان المراد في الكلام انما هو تضمين كلمتين فقط **له** وهو
 لفظ هو حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين استنادا الى الاخرى ويسمى جملة كذا في الجمال **له** وهو الجسقي
 والديز **له** فيكون كلمة حكما والتاويل فيدخل في تعريف الكلام **له** خارج عن الحكم فلم يكن مركبا من
 ثلاث كلمات **له** مع انه ليس باسم لانه قسم من الكلمة وهو ليس بكلمة كما مر انفا **له** ففي المثال المذكور ليس للاسناد وحده
 فلا يرد **له** اي في قوله ان كلام المص ظاهرا **له** اي اعتبار قيد فقط في تعريف الكلام **له** اي تعريف
 صاحب الفصل للكلام **له** يعني ما الوجه للشارح في التعبير ولا بلفظ الظاهر وثانيا بلفظ التصريح **له** مفتي عبد الرحيم

فقد لم يبين النسبة بين الجملة والكلام ولا يدل من بيان النسبة بينهما اجاب بقوله ثم اعلم انه وحاصل الجواب
ان في النسبة بين الكلام والجملة اختلاف والمهم اورد العبارة على وجه ينظر الى ميل الى كلام المذهبين
دعاية لكلام المذهبين **قوله** وفي بعض الحواشي اى الهندية **قوله** المقصود لذاته وهو الاسناد الذي
يقصد به المتكلم الا فائدة للمخاطب فائدة قائمة اولا وبالذات سواء توقف الافادة على اسناد اخر ولا
واما غير المقصود لذاته فهو الذي يكون موقوفا على اسناد اخر هو المقصود لذاته ووسيلة لما هو المقصود
لذاته كما الاسناد الذي يكون بين اجزاء الجملة الواقعة خبرا عن المبتدأ ووصفة للموصوف مترازين
قائم اليه لان اسناد قائم الى اياه هو وسيلة لاسناد يشبه الفعل مع الفاعل لا يربط لان المتكلم قصد نسبة
قائم والاب الى زيد وهذا موقوف على الاسنادين جزئيا فانهم **قوله** اى لا يحصل الخ
جواب سوالك هون الايتان من صفات العقلاء والكلام من غيرها اجاب بما ترى حاصله ان اذا
نسب الايتان الى ذوى العقول يراى به المشي بالاقسام واذا نسب الى غير ذوى العقول يراى به حصول
كما هو القاعد قيل عليهما كان المراد بالايتان هو الحصول فلم يربط كالمصنوع لا يتبدل قلنا الكتابة
البلغة من التصريح **قوله** اى الكلام اه فيه شاعر الى ان بذلك اشارة الى الكلام لا الى التضمن ولا الى
الاسناد لان كلمة ذلك موضوعة للبهيد والكلام بعيد **قوله** الا فى الاستثناء مفرغ اى يحصل
الكلام الا فى احد هذين التركيبين فان قيل ما محكمتى ان المهم صرح فى تقسيم الكلام بالحصول
يصرح فى تقسيم الكلمة بالحصول فلما ان التركيب الثانى العقلي يفتى الى ستة اقسام كما بين الشارح
والكلام لا يحصل الا فى الاثنين منها فاجتاز الى الحصر لا يخرج ما ذكرنا بخلاف تقسيم الكلمة فانه ليس
هناك امر اخر حتى يحتاج الى الحصر فان قيل ما السر فى ان المهم اخر اسنادا ليه حيث قال لا يتانى ذلك
والزمشى قد مر حيث قال ذلك لا يتانى قلنا انما اخره المهم اخراجا للكلام على مقتضى الظاهر
لان السامع يكون خالدا من غير متدد فى هذا الخبر ولا منك فلا يحتاج الى **له** فصاحب الفضل
وصاحب البلاغ هما الازاد فهما حيث قال لا والى الكلام بوالرب من كل من سردت حديثا الى الاخرى يسمى بحجة الثانية بتركيب الكلام
بجري مجازا بحيث يفيد السامع ويسمى كلاما جملة كذا قال لجمال صاحب التسهيل فربما لى بان الكلام اخص من الجملة لانه قبل الكلام فى اللغة
بالاسناد المقصودى حيث قال الكلام ما تضمن من الكلام اسنادا مفيدا مقصودا لذاته كذا فى التسهيل **م** يعنى ان المراد من بعض الحواشي شرح
الهندي وانما عزس الحواشي للاهم كما وان قيل يكتبون الشرح المذكور فى حواشى الكافية اى فى رياضها كذا قال عبد الرحمن **م** **قوله**
اى الكلام فان قيل لم يحذف المهم من الضم المستترى **قوله** لا يتانى ولم يقل لا يتانى الا فى اسمين اه قلنا لان حجة تجوزها ان **قوله** لا يتانى اه تقسيم
الاسناد ارجح على الضم الى كونه اقرب من غيره من **م** **قوله** لا يتانى فى كلام ولم يقدرب يكون الكلام جملة اسمية فيل على اللزوم والثبت
فان الاصل فى الاسناد التقدم كما فعل صاحب الفضل كذا قال عبد الرحمن **م** **قوله** اى فيما بعد من غير فصل حيث قال لا يتانى ذلك لاني اسمين او اسم
ولعل **م** **قوله** فانه قد يتبع في قولنا الكلام اسنادا مطلقا سواء كان مقصودا لذاته او لا ولم يفرقه بكونه مقصودا لذاته **م** **قوله** اى وما
الاسناد الذي هو غير مقصود لذاته فهو **م** **قوله** من قيل كذا التزم بالاسناد اللازم للايتان **م** **قوله** لان **قوله**
ولا يتانى ذلك اه فليس الكلام فلا بد ان يشاء **م** لان من العين ان الكلام لا يحصل من الايتان ولا من الايتان بل من اسناد مستزيد بها لا
يتحققان الا فى اسمين او اسم وفعل **م** **قوله** اى فى قوله ولا يتانى ذلك **م** **قوله** حيث قال فان التركيب الثانى العقلي
بين الاقسام الثلاثة يفتى الى ستة اقسام ثلاثة منها من جنس واحد واسم واسم وفعل وفعل وحرف وحرف وثلاثة منها من
جنسين اسم وفعل واسم وحرف وفعل وحرف وتام التفاصيل فى الشرح **م** مفتي عبد الرحيم **٢**

انما هو الاقسام الستة التى ذكرها

التقو والتأكيد في حكم هذا الخبر بتكرار الاسناد بل يحتاج الى صلح حكم هذا الخبر اتفاقاً من الخبرين
 اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر لتزليل غير المتروك بمنزلة المتروك فقد مر ليفيد التقو والتأكيد
 بتكرير الاسناد **قوله** في ضمنه جواب سؤاله هو انه اذا كان ذلك اشارة الى الكلام والكلام لا يكون
 الا من الاسمين واسم وفعل فيجئني يلزم الاتحاد بين الظرف والمطرف فيصير المعنى ولا يتاقي الكلام
 الا في الكلام ولا يتاقي الاسمان الا في الاسمين ولا يتاقي اسم وفعل الا في اسم وفعل وهو باطل
 اجاب بقوله في ضمنه اه حاصله ان ههنا ظرفية الخاص للعامة لان الكلام الذي هو العام **يعني** باعتبار
 طبيعته مفهومه لا يوجد الا في ضمن الخاص الذي هو اسمين واسم وفعل فلا اتحاد بين الظرف
 والمطرف ويمكن الجواب بوجه اخر وهو جعل في بعضهم العلاقة بينهما ظاهرة لكن هذا
 ضعيف لانه على هذا يلزم تركيب الشيء عن نفسه وهو ايضا باطل **قوله** احد ههنا مستند الآخر
 مستند ليه اه جواب سؤاله هو ان مثل زيد وعمش وغلام زيد وستة عشر اسمان معانه ليس بكلام اجاب
 بقوله احد ههنا حاصله ان مجرد حصول الاسمين لا يكفي في حصول الكلام بل لا بد من الاسناد
 وليس ههنا اسناد تأمل وانما قدم تركيب الاسمين على تركيب الاسم والفعل لاستحقاق الجزئين التقيد
 وانما قدم الاسم على الفعل في تركيب اسم وفعل لاستحقاق الاسم التقيد وفي بعض
 النسخ او فعل اسم بتقديم الفعل على الاسم فقد مر في الذكر ليوافق الواقع **قوله** ونحو يازيد
 اه جواب سؤاله هو ان نحو يازيد كلام مع انه مركب من اسم وحرف اجاب بقوله نحو يازيد اه حاصله
 ان طرفي الاسناد ههنا مقيدان هو الفاعل فيكون الكلام ادعوم مع فاعله والناهي من متعلقا
 الكلام كالمفاعيل بعد الفاعل في هذا الجواب **قوله** على من قال انه مركب من اسم الفاعل الاسمين احدهما
 ملفوظ والاخر منوع وفي هذا المقام بحث سيأتي في المنادى تأمل **قوله** اي كلمة جواب سؤالين احدهما
 ان كلمة ما لا تتخو ما ان تكون عبارة عن اللفظ او عن الشيء او عن الاسم والكل باطلا ما الا اول فلانه
 ينقص بالمركبات مثل زيد قائم فانه لفظه اللفظي على معناه مع انه ليس باسمه او الثاني فلانه ينقص
 بنقش زيد ما خوذ مع ذات الجدل لانه شيء دال على معنى في نفسه مع انه ليس باسمه لانه مركب من اللفظ و
 غيره والمركب منهما ليس بلفظ واما الثالث فلانه يلزم اللفظي ودلان معتر المعترف موقوفة على كل جزء

له يعني ان هذا من قبيل تحقق للعام في ضمن الخاص لان قوله ذلك اشارة الى طبيعة كلية فلا يلزم اتحاد الطرفين المظروف كما قال عبد
 الرحمن **له** حاصله ان الكلام ان كان خاصاً يلزم المحال فيه وهو تركيب الشيء من نفسه وان كان عاماً فلا حاجة الى ارتكاب المجاز وهو محل
 في بعض من كذا في الحواشي **له** لانه يقدم الفعل على الاسم في الجملة الفعلية طبعاً تقدم في الوضع ايضا ليراقب الوضع الطبع
له قوله بنقش زيد الخ قول هذا من الواو ساو كذا لا اعتراض لنا في ما فصلناه في تعريف الكلام فقد ذكره **له** اي ضمير ذلك
 في قوله ولا يتاقي ذلك **له** وذا شائع واقع في كلامهم **له** وهي ان كل واحد منهما من الحروف بحجزة **له**
 اي يوافق الذكر الواقع تقدم الفعل على الفاعل **له** وهو مرجع لان العمدة هو الاحق بالتقديم ذكرنا **له** استمر في حرف
 انما يكون اسم فعل يقبل الاستتار كما سماه الافعال فيكون جزء الجملة كلاهما مذكورين لان احدهما يعني المسند بحرف النداء ملفوظ والاخرى
 المسند اليه استترة فالمنادى على هذا ليس جزئي الكلام ايضا **له** لان الاسم مفرد ولا يضم من الكلية وهي مفردة كذا في هذا مفتي ٤

من اجزاء التعريف منها الاسم فيلزم الدار والثاني ان للبتك والخبار اذا كانا معا فتين فلا بد من ضمير الفصل بينهما وهما معا فان كان الموصول مع الصلة معا فترينغ ان يقول الاسم هو ما دل فاجاب بقوله اي كلمة وحاصل ان كلمة ما ليست عبارة عما ذكرته حتى ترد الاشكال المذكورة بل عبارة من الكلمة فلا يرشئ ولما في كلمتها بالبتك فلا بد الثاني لان ما موصوفة لا موصولة وتجويز السؤال هكذا ان تعريف الاسم بقوله ما دل باطل لعدم الاطلاق لدخوله في الاربعة لانها ايضا اشياء تدل على المعاني وليست باسم وهو الظاهر حاصل الجواب ان كلمة ما عبارة عن الكلمة والدال الاربعة ليست بكلمة وانما سرق قوله دل بدلت ليطابق الصفة الموصولة **قوله** كائن اه فيه مراد على بعض الشارحين حيث قالوا ان الجار والمجرور ظرف لغو متعلق بقوله دل وجه الدال ان الصلة الدالة من الحروف الجارة حرف الباء او على لا كلمة في واخذ في بمعنى الباء مجاز واخذ الجار في التعريف شنيع لان مبنى التعريف على الايضاح ومبنى المجاز على الخفاء وبينهما تاف وما قد كائن با كجر ففيه دل على بعض خرافة حيث قالوا ان الجار والمجرور ظرف مستقر باعتبار المتعلق اعني به كائنا با لنصب الجار عن المعنى وجه الدال ان الحال قيد لعامل ذي الحال في الاصل في التعريف العموم والتقييد يتاني العموم **قوله** في نفس ماد الجواب سواد هوان الضمير في نفس لا يخلو اما ان يرجع الى المعنى فينبذ يلزم ظرفية الشيء لنفسه ايضا يلزم الظرفية في الاعراض لان الظرف لا يكون الا زمانا او مكانا والمعنى ليس بواحد منهما وايضا لا يكون المفصل على هجم الجمل لان الضمير في الجمل ارجع الى الكلمة وهنالي المعنى او يرجع الى الكلمة فيلزم ارجاع الضمير الى كرا الى المؤنث وايضا يلزم الظرفية في الاعراض او يرجع الى الاسم فيلزم الدال لان تقديره على هذا الاسم اسم دل على معنى في نفس الاسم فيتوقف عليه تعريف الاسم لتوقف الكل على الجزء ولو رجع الى ما لزمت التكرار لان كون المعنى في نفس الكلمة ليس لا كونها مدلول الكلمة ويعلم هذا من قوله ما دلا ايضا اجاب عنه بقوله اي في نفس ما دل حاصله ان الضمير ارجع الى ما دل وليس فيه فساد لان مدلولية المعنى في الاول اعم من ان تكون في نفسها او في غيرها وفي الثاني في نفسها **قوله** يعنى الكلمة الجواب سواد هوان ارجاع الضمير الى ما دل باطل لعدم المطابقة بين الراجع والمرجع في الافراد والتثنية لان الضمير مفرد وما دل مثني ايضا لا يصح ظرفية لان ما دل ليس من الزمان المكان والظرف لا يخلو عن احد هما اجاب بقوله يعنى الكلمة وحاصل ان الضمير ارجع الى ما لكن في كره للتبني على ان ذكر الموصول

بدون **قوله** وليست كلمة لانها لا يتلفظ بها القرية على تخصيص كلمة بالكتابة هي المقدم والجملة لا اعتبار في الاقسام كما قال بلدرجاء **قوله** ان صلة الدلالة آه وايضا اذا كان متعلقا بل يلزم الفصل بين الصفة والموصول بالاجنبي سوا اطل قول لصفة بين ضمير مقرون والموصول ولا بد الفصل بينهما في نفس محض جعل متعلقا بل كان من متعلقاته بمعنى فلما كان متعلقين بعقل واحد ليس احدهما بجملة الاجنبية بينهما فان الفصل يعنى نفسين الصفة والموصول جاز ليس باطل نعم لا كلام في انه ترك الاول الوجه الثاني لعدم جعل الاشاح في نفس متعلقا بدل انما هو بزيادة ما ذكره في الفاضل تحريك بظلاله بسبب جيت في لغة حكم بظلاله كلامه ١٢٤٥ واما الرابع فلان يلزم الفاصلة بين الراجع والمرجع ١٢٤٥ انما تلفظ لبتك فظاهرا اما تعريف الخبر فان الموصول آه ١٢٤٥ لان المجلس هو دليل صفة الكلمة في ضمير نفسها ارجع الى الكلمة ١٢٤٥ لانه اي في قوله ما دل آه

الصلة لا يجوز كذا في الحاشية الزبدة والجواب عن الثاني ان كامة في ليست للظرفية بل للاعتبار كما
 ستقف عليه **قول** قد كبر الضمير الجواب سواله وانها فسرها بكلمة فلا يصح تدوير الضمير بعد
 المطابقتين الراجع والمرجع في التدوير الثاني وهي من شرط الراجع وحاصل الجواب ان كامة ما
 اعتبارين اعتبار اللفظ واعتبار المعنى فبالاعتبار الاول مذكركم بالا اعتبار الثاني مؤنث فلا مخطوفا
 قيل يلزم على الشارح اعتراض الاول ان يلزم في كلام الشارح تناقض لانه يعلم من تفسيرها بالنكرة
 ان ما موصوفة ويعلم من تصحيحه بقوله بناء على لفظ الموصول ان ما موصولة وكون الشيء الواحد
 موصوفا وموصولا باطلا لان الموصولة معرفة والموصوفون نكرة والثاني علم اشتمال التعريف بالجنس
 على تقدير كون كامة ما موصولة لان الموصول مع الصلة شيء واحد اجيب عن الاول بان صوة
 كلمة ما محتمل لها ولذا فسرها الشارح اولا بالنكرة وثانيا بالمعرفة حيث اطلق لفظ الموصول
 وتفسيرها بالنكرة اولاً مشعرياً لان الاصل في الموصولة لانه واقع موقع الخبر والاصل في الخبر
 التذكير عن الثاني انه يجوز ان يكون المحذوقا وهو المحذوف بالفصل فقط كما جوزه بعض
 المنطقين تامل **قوله** قال المصنف في الايضاح اه هذا التوجيه لبيان معنى كون المعنى في نفسه جواز كون
 ضمير في نفسه راجعاً الى المعنى بناء على ضمير كامة في عن معنى الظرفية الى معنى اعتبار مدخولها كذا
 في العصمة **قوله** الضمير في ماد على اه اي الضمير البارز في قوله في نفسه الا في ضمير اخر لا يرجع الى
 المعنى بل الى الموصول هو الضمير المستتر في دلوك **قوله** الضمير في نفسه يرجع الى المعنى لكان اخيراً وحفظ من
 المناقشة كذا في العصمة **قوله** ما دل على معناه جواب عن السؤالين الاول لان الضمير اذا كان راجعاً الى المعنى في
 ظرفية الشيء لنفسه هو محال وايضاً الظرف لا يخلو عن ما او مكان والمغزى ليست بواحدة منهما فاجاب عنه
 بقوله اي ما دل على معناه باعتباره في نفسه حاصله ان كامة في ليست للظرفية بل للاعتبار لكون المعنى
 معتبر في نفسه مستقلاً بالمفهومية يعني بدان اعتبار امر خارج عنه لحاظه والثاني انه على هذا يلزم كون
 المعنى الاول مدلولاً وهو باطل وهذا يعلم من القاعدة وهي انه اذا نسب الى المعنى شيء بواسطة في لا بد ان
 يكون ذلك الشيء دالاً على المعنى والضمير في نفسه راجع الى المعنى فيكون دالاً على نفسه فيلزم المحال
 المذكور وادفع هذا ايضا بقوله باعتباره في نفسه حاصله لادفع ان هذا القاعدة فيما اذا كانت كلمة
 في بمعنى الظرفية وهم بناء على الاعتبار فلا مخطوفا كذا في عبد الرحمن **قوله** الدال في نفسها
 حكمها كذا اي الدال المخطوفا في حداتها باعتبار امر خارج عنها من كونها في وسط البلد او قرية
له قوله عدم اشتمال آه قول هذا اعتراض بناء على زعم الفارسي ان الجنس هو ما فقط وليس كذلك بل الجنس هو ما دل على معنى وقول في
 نفسه غير مقترن آه فصلان ادعى انه لا يختص موصولة بل هو وارد على تقدير جعل موصولة ايضا بالدليل الذي ذكره مع ادنى تقييد
له قول لعل الشارح لعل في الايضاح من قول المصنف في علم المنظر لا يتوجه على ان قل شيء تصح النقل بل العهد على المصنف لكان لا يتزاد من جازم
 تارة **له** المخطوفا في حدته لاني ضمن غيره كما في مقابلتي الحرف **له** في ذلك الصبح تذكر الضمير الراجع اليه **له** الموصولة
 والموصولة **له** بدل قوله الضمير في ماد على المعنى في نفسه **له** اقول بذاتي صيغة دليل المحال المذكور فلو قال هو محال لان
 الظرف آه كان صحيحاً ١٢ مفتحة محمد عبد الرحيم عفي عنه

الی المسجد لجامعہ والحمداء اودار الصلحاء والسوق **قوله** ولذا لکئی لجلان کلمتہ فی بعضہ لا اعتبار قبیل
الحرف ماد علی معنی فی غیرہ ای باعتبار غیرہ وهو متعلقہ فیکون کلمتہ فی فی قولہ فی غیرہ
بعضہ لا اعتبارہ لالظرفیۃ فلا یلزم ظرفیۃ الغیر لیعضہ الحرف فی **قوله** ومحصلہ الخ جواب سوالہ ناش
من کاف التشبیہ اللتی فی قولہ لقولہ الدار فی نفسہا حکمہا کذا تقریرہ انہ لا یصح ان یکون قولہ فی
نفسہ فی تعریفہ لا سم من قبیل قولہ الدار فی نفسہا حکمہا کذا لان فی مقابله قولہ فی
نفسہ فی غیرہ و فی مقابله قولہ فی نفسہا لا فی نفسہا فقیاساً قولہ فی نفسہ علی قولہ
الدار فی نفسہا الخ قیاس مع الفارق وحاصل الدفع ان مقصود المقصود التشبیہ بین المعنی والدار
باعتبار انفسہما امر خارج معہما تارة و عند ما اعتبار امر خارج معہما تارة
لان المؤدی فی الموضوعین واحد تامل ولو قیل ان قیاس الغائب علی الشاہد وهو
یفید لظن وافادۃ الظن غیر جائز لانہم یجتون عن احوال اللفظ والظن من احوال المعنی قیل فی
الجواب ان تشبیہ المعقول بالمحسوس ان کان یفید الظن لکنہ غیر ملتفت عند الادباء لان
مقصودہم تشبیہ المعقول بالمحسوس یعنی کما ان المحسوس موجود قائم بذاتہ ویسمی جوہل وموجود
قائم بغیرہ ویسمی عن ضاکن للضنی ان کل واحد منہما موجودین المعقول موجود قائم بذاتہ وهو کونہ مکا
قصدا ویسمی مستقلا وموجود قائم بغیرہ وهو کونہ مکا کاتبعا ویسمی غیر مستقلا وانما قلنا
کذا لان الوجود علی قسمین خارجی وذہنی وکل واحد منہما علی قسمین قائم بذاتہ وقائم بغیرہ
ومعنی الموجود خارجی القائم بغیرہ انہ محتاج فی المكان الی غیرہ کالاعراض مثل الالوان فانہا محتاجة
فی المكان الی الملوّن وهو الجسم ومعنی الموجود خارجی القائم بذاتہ انہ لا یحتاج فی المكان الی
شئ اخر کالجسم ومعنی الموجود الذہنی القائم بذاتہ انہ لا یحتاج الی شئ اخر کالجسم
الذہنی لملحظة الغیر یعنی الاسم والفعل ومعنی الموجود الذہنی القائم بغیرہ ان لا یكون
الموجود مدرا کاقصد ابل یكون الی لملحظة الغیر یعنی الحرف فانه لملحظة الغیر
وهو ظاهر یعنی الاسم مشابہة للوجود خارجی القائم بذاتہ فی انہ کما لا یحتاج الی الغیر فی
المكان کذلک معنی الاسم لا یحتاج الی الغیر فیکون مستقلا ومعنی الحرف مشابہة للوجود خارجی القائم
بغیرہ فی انہ کما یحتاج الی الغیر کذلک معنی الحرف محتاج الی الغیر وهو المتعلق فیکون غیر مستقلا
وانما قلنا انہ غیر محتاج فی المكان لئلای یرد ان الاجسام یحتاج فی الوجود لخارجی الی اللہ تم وتحوّل الشارح فالابتداء

قوله ومحصلہ آقا علی رضی عنہ فی حاشیہ ما کان کلام المعنی فی الایضاح مجرأ فصل الشارح بہنہما بقولہ محمولہ ای محمول بذکرہ المصروح
فی الایضاح ما ذکرہ بعض المحققین ہو سید الشریف فی حاشیہ الرضی **قوله** اول الظن من آہ اقول قال المحققون ان الظن ادعای سبب تنہی
ای غیر مرکب من الجانبا للرجح والمرجو اتم من ان یکون متعلقا باللفظ والمعنی او غیرہما و ما رایت فی الکتاب المتداولہ انہما احوال للفظ فقط
لعلہ من قبیل انہما لا یحتاج الی **قوله** ای بان یكون امر الی شیعۃ ادراک امر آخر ان یكون الی لملحظة غیرہ و ذلک ان یتوجہ العقل الی الغیر فی
نفسہ **قوله** قولہ فالابتداء ما ذکر الشارح ان المدرك فی الذہن قد یكون مدرا کاقصد ملحوظا فی ذہنہ لیس ان یکلم علیہ بہ قد یكون مدرا کاتبعا
انہ لملحظة غیرہ لا یصلح شئ منہما صوریۃ فی معنوم الابداء الذی جمع فیہ ان لا اعتبار ان وضعہما بازاہ باعتبار الاول لفظ الابداء الذی ہو
اسم و ما باعتبار الثاني فلیس لفظ الابداء موضوعا علیہ بل ذکرہ فی تصور یعنی من کذا فی العصۃ **قوله** یعنی فی تعریف الحرف فی الایضاح
قوله انہ التشبیہ الذکر قیاس الغائب ہو المعنی علی الشاہد وهو الدار **قوله** مدرا کاعلم و رد الاعتراض الذکر باعتبار الظن **قوله**

تفسيرها قبل يعنى ان الابتداء اذا لاحظ العقل قصدا وبالذات يعنى بغير اضافة الى شئ اخر من المكان وغيره
 كان مستقلا بالمفهومية وكان هذا المعنى اسميا لان الابتداء بهذا المعنى معناه فى الفلاسفة انما ذكره فهو
 مصدك والمصدق اسم ومعناه اسمى اذا لاحظ العقل تبعا وبالعرض يعنى بالاضافة الى السير من البصر كان
 بهذا الاعتبار مدلوله كلمة من غير مستقلا بالمفهومية **قوله** ملحوظ فى ذاته الخ جواب سواك هو ان الحرف
 ايضا مدك قصد لان المدك قد قصد ديدا كما جازى بما ترمي حاصله ان المراد بالمدك القصد ان يكون
 مستقلا لا يحتاج فى التعقل الى تعقل اخر بخلاف معنى الحرف فانه يحتاج الى الغير
 فى التعقل **قوله** يصلح اه جواب سوالان كان المراد بادراك القصد هو الاستقلال
 بحيث لا يحتاج فى التعقل الى امر اخر فينبغ ان يكون الاسماء المتضائفة من قبيل الحرف
 لانها تحتاج فى التعقل الى امر اخر كالاب يحتاج فى التعقل الى تعقل الابن مثلا اجاب
 بقوله يصلح الخ **قوله** التلاحة غيره دفع دخل وهو ان التوابع مثل الصفة والحال مدك تبعا
 للتبوعا فينبغ ان تكون غير مستقلة ولا امر ليس كذلك فاجاب بما ترمي حاصله ان المراد با
 المدك التبعي ان يكون التلاحة الغير والتوابع المذكورة ليست كذلك **قوله** لزمه تعقل
 متعلقه جواب سواك هو ان الابتداء من جنس النسبة بين المبتدأ به الكى هو الفعل وبين المبتدأ
 عنده الذى هو المكان فيتوقف تعقل على تعقلها بالضرورة فلا يكون معنى مستقلا وحاصل
 الدفع ان توقفه لا يتبدل على المتعلق على قسمين احدهما على فعلا وما يمكن ما كتوقف
 الفعل على ما عليه ما وثانيهما على فعل معين ومكان معين كتوقف من على السير والبصر فالاول
 يستلزم اليه والثانى تفصيليا فالوقوف على طريق الاجمال لا يضر فى الاستقلال لان الضرر فى
 الاستقلال ما لا يد من كرم كما فى التفصيل وفى الاجمال ليس كذلك وتوقف الابتداء على تعقل
 الاستقلال بطريق الاجمال هو لا يضر لان المتعلق الاجمالى غير ملتفت بالذات فكفت الدلالة
 عليه من غير كرم **قوله** وهو هذا الاعتبار ماى الابتداء باعتبار كونه معنى مستقلا بالمفهومية
قوله مدلول لفظ الابتداء فقط لا يقال ان هذا المحصر ممنوع لان الابتداء بهذا الاعتبار مدلول
 لفظا لا وايضا لاننا نقول ان المحصر بالقياس الى كلمة من **قوله** فلا حاجة فى الآية اى فى دلالة لفظ
 الابتداء عليه اى على الابتداء **قوله** على متعلقه اى متعلق الابتداء **قوله** حالة بين السير و
 البصر لهما الصفة قائمة وهو معنى قائم بالسير بالقياس الى البصر **قوله** لتعرف حالهما والحال
 كون السير مبتدأ به فكون البصر مبتدأ عنه كذلك فى الصفة فالمحاصران المعنى ان كان يمكن
 له بخلاف ما لو كان ملتفتا بالذات فانه لا بد من كرم من كرم متعلقه بضم كلمة اخرى لتدل عليه **قوله** هو اى اللاحق او باعتبار
 ان ملحوظ قصد لزمه تعقل متعلق تبعا مدلول لفظ الابتداء اى لا حاجة حينئذ فى دلالة لفظ الابتداء على متعلقه اجمالا اى ضم كلمة اخرى لير
 كذا قال بطل الرحمن **قوله** عبد الرحيم **قوله** فقط اسم فعل بمعنى انما اى اذا عرف ان اللاحق بالملحوظ بالذات معنى لفظ
 اللاحق فانه عن جعله معنى من **قوله** اى استفاد من لفظ فقط **قوله** محمد عبد الرحيم

تعقله تصويره بدين ذكر المتعلق فهو معنى مستقل بالمفهومية والا فلا قوله ولا ان يدل أو لا
 يمكن ان يدل عليه قوله الحاصل جواب سوالين احد هما انه يفهم من قوله فالابتداء مثلا اه ان اذا
 تعقل الابتداء هذين الملاحظتين يكون مستقلا وغير مستقل فعلى هذا يلزم ان يكون الشئ
 الواحد مستقلا وغير مستقل وبينهما منافات والثاني انه لما كان لا مبتدأ مستقلا فينبغي ان يكون
 كلمة من ايضا مستقلا بسبب الابتداء لان معناه الابتداء فاجاب بقوله والحاصل اه حاصله ان
 الاستقلال من جهة وعنه من جهة اخرى لان لفظ الابتداء موضوع كلي وهو آغاز كردن مع قطع
 النظر من هذا للكان وهذا الفعل ولفظة من موضوعه لكل واحد من جزئيات المفهوم الكل وجزئيات
 المفهوم الكل آغاز كردن ازين فعل وازين مكان فالاستقلال من جهة اول وعدمه من جهة الثاني
 فلا منافات او تحوير السؤال هكذا ان الاستقلال عدمه ضد من فلما ورطها مثلا لا واحد
 اعنى لا مبتدأ فدفعه بما تروى فان قيل ان بين الحاصل والمحصل منافات لان المحصول
 يدل على ان الابتداء امر واحد لكنه اذا لاحظه العقل قصد كان مدلول الاسمي واذا لاحظ
 العقل من حيث انه حالتين السيد البصيرة كان مدلول حرفيا والحاصل يفيد ان
 الابتداء الكل مدلول اسمي وجزئيات مدلول حرفي ولا شك ان الجزئيات مغايرة للكل قلنا مدلول
 المحصول الحاصل واحد هو ان لفظ الابتداء موضوع للمعنى الكل هو الابتداء بدين ملاحظة ايضا
 فيكون المعنى واحد هو آغاز كردن لكنه ضمعه لفظان هما الابتداء ومن لا بأس فيهما والفرق بين المحصول
 والحاصل ان الحاصل ما يفهم من الكلام لا تكلف المحصول ما يحصل ويفهم من الكلام بتكلف كذا
 في العصمة قوله اذ لا بد في كل واحد منهما ان يكون محفوظا قصد يمكن ان يعتبر النسبة اه فيه ضم
 هو ان كذا في كل انسان كاتب اللملاحظة افراده مع اعتبار النسبة بينه وبين غيره فلا بد من التخصيص
 كما سبق قلنا بان كذا اللملاحظة افراده وهذه الالية ليست بمعتبرة وانما كانت مقبولة لو كان اللم
 ملاحظة غيرا لافراده واذا كان كذلك لا يفيد هذا الالية استقلال الكل حتى لا يكون مبتدأ وكذلك
 في العصمة قوله واذا هت هذا جواب سوال وهو ان صاحب المفصل اسجع الضمير في قوله في
 نفس اللمعنى المقصود الى الكلمة ما هذا الالمخالفة عنه ايضا ان المعنى قريب فينبغي ان يجعل اللمعنى باعتبار
 له قوله لا ان يدل عليه بصيغة المجهول اى لا يمكن كون معنى الحرف مدلول عليه بذكر الحرف عند اسمع اللب بذكر اللفظ

ما كان
 من
 اللمعنى
 باعتبار
 اللمعنى
 باعتبار
 اللمعنى
 باعتبار

الدال على المتعلق معه به بحسب العادة للفهم بطريق السهولة والافيجوز فهم المعاني في نفسها من القران والاحوال كذا في العصمة
 ٢١٢ هـ وهى الابتداء المخصوصة لانها لا تستعمل الا في الجزئيات ويعلم الوضع بالاستعمال ١٣ م هـ
 قوله ذللا بداهة ليل لعدم كون الجزئيات محكوما عليها وبها والحاصل ان النسبة لا بد ان يكون بين المحكوم عليه وبه فلا بد حينئذ
 ان يكون كل واحد منهما ملحوظا قصدوا بالذات ليعتبر النسبة بينهما ولما لم يكن الجزئيات ملحوظا قصدوا بالذات فلا يصلح ان
 يكون محكوما عليها وبها ليعتبر النسبة بينهما كذا قال عبد الرحمن ١١ هـ حاصل قوله فالابتداء مثلا الخ ١٢ هـ مفسرته
 عه وهو الابتداء المطلق ١٢ س رب اعصر لى وتب على انك انت التواب الرحيم ١٥ امين

حاصلها لا مخالفة لان مآلها واحد وهو ان كون المعنى مستقلا بالمفهومية يعنى مرجع كينونة المعنى
 في نفسه كينونة المعنى نفس الكلمة الى امر واحد لان المراد بكينونة المعنى في نفسه استقلاله با
 لمفهومية وبكينونة المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى لها استقلاله
 بالمفهومية **قوله** الى امر واحد وفيه بحث هو انه يجوز ان يكون المعنى مستقلا بالمفهومية محتاجا
 في تعقله الى تعقل متعلق لكن وضع اللفظ باذات تلك المعنى مع متعلقه جميعا فلا يحتاج اللفظ الدال عليه
 الى انضمام متعلقه فيكون هذا يعنى نفس الكلمة فان الكلمة لا تحتاج الى انضمام امر اخر
 في الدلالة وليس في نفسه عدم استقلاله في التعقل كالضارب مثلا فان معناه ذات من له الضرب
 والنسبة هي جزء من هذا المفهوم ولا شك انها محتاجة في تعقلها الى تعقل طرفيها والترمل لاحظ حالها
 فلو تكن معنى كائنا في نفسه لكن اللفظ الدال عليها الموضوع باذاتها وهو الضارب يدل عليها
 من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى معها في الدلالة عليها فيكون مستقلا بالمفهومية بهذا الاعتبار
 فلم يكن مرجع كينونة المعنى في نفسه كينونة في نفس الكلمة الى امر واحد **أجيب** انا لانهم ان تلك
 النسبة محتاجة في التعقل الى تعقل طرفيها نعم لو كانت تلك النسبة مأخوذة في ذلك للمفهوم
 تفصيلا محتاجة في التعقل الى تعقل طرفيها وهي مأخوذة اجمالا فلا تحتاج في تعقلها الى تعقل
 طرفيها فكان معنى الضارب معنى مستقلا بالمفهومية كما ان لفظ الضارب مستقلا في الدلالة عليه **قوله**
 استقلالها الى امر واحد هو الاستقلال بالمفهومية كذا في العصمة **قوله** في هذا الكتاب الضمير
 اه جواب سؤالي هو انه لما كان مرجع كينونة المعنى في نفس الكلمة ان كان الضمير اجعالي الكلمة و مرجع
 كينونة المعنى في نفس ان كان الضمير اجعالي المعنى الى امر واحد هو الاستقلال بالمفهومية فلم
 جزم المص في الايضاح على ارجاء الضمير الى المعنى في هذا الكتاب عم من المعنى من ما الموصولة
 الذي هو عبارة عن الكلمة وحاصل الجواب ان المصراعي ههنا مطابقة التعريف التصريحي وهو
 قوله ماد لعل معناه بالتعريف الضمير المستفاد من دليل المحصر في ان الضمير اجعالي الكلمة في
 وجه المحصر يقرب بينه تانيث الضمير في نفسها فههنا ايضا يرجع الى الكلمة باعتبار ما الموصولة
 بخلاف عبارة المفصل فانه ليس فيه التعريف الضمير لان صاحب المفصل لم يذكر دليل المحصر
 مقد ما على التعريف حتى يراعي المطابقة فلعدم مسبوقة التعريف **الضمير** جزم المص في الايضاح
 شرح المفصل برجوع الضمير الى المعنى **قوله** وبما سبق اه جواب سؤالي هو ان حد الاسم غير جامع
 مخرج الاسماء اللادفئة الاضافة وحده الحرف غير ما نزل حولها فيكون **قوله** مرجع آه مضمي بمعنى الرجوع
 اذ كينونة المعنى في نفسه عبارة عن كونه مستقلا في التعقل لا يحتاج الى تعقل امر اخر وكينونة المعنى في نفس الكلمة باعتبار ان الكلمة مستقلة في الدلالة
 فيه تحتاج الى انضمام كلمة اخرى معها في الدلالة وذكر كينونة الاولى بلا حظ ارجح ضمير في نفسه الى المعنى والنسبة باعتبار ارجاعه الى ما الموصولة
 الكناية عن الكلمة كذا في العصمة **قوله** همان الخلل ان ذو مثلا اسم مع ان تعريفه المحروف بصفتي عليه محتاج في الدلالة على معناه فهو محتاج
 الى الاشارة الى ضم كلمة اخرى له هو المال وكذا اللفظ الفوق حاصل الجواب ان معناه ليس صاحب الجليل بل صاحب شئ مطلقا لا صاحب شئ خاص كالفرس
 مثلا وهو مفهوم من فرد بلا ضم شئ اذ كذا معنى الفوق وهو فوق شئ مطلقا لا فوق زيد او عمرو وغيره وكذا البواني من الجهات الست ..
 كما قال بلبل الرحمن **قوله** اي في قوله لانها ماتت على معنى في نفسها والاولاه **قوله** عفة عبد الرحيم عفة عنه

تعمل معانيها موقوف على تعقل الغير فان الفوقية مثلا لا يتصوون ون الشخص اجاب بما تولى قوله
 لكن لما جرت اه جواب سوالك هوانه لما كان معانيها مستقلة فلم تستعمل هذه الاسماء بدون الاضافة
 الى معين لما لم يستعملها مضافة الى الغير يكون تعقل معانيها وقوفا على ذكر المضاف اليه العين
 فثبت انها غير مستقلة فخرجت عن حد الاسم ودخلت في حد الحروف وحاصل الجواب انه
 لما جرت عادة النحاة باستعمال هذه الاسماء في مفهوماتها مضافة لتعين المضاف اليه لا لفهم اصل
 معانيها الكلية التي هي مدلولات لهذه الاسماء وتعين المضاف اليه لا فإفادة المخاطب لان المخاطب
 عالم بالمعاني الكلية وغير عالم بتعين المضاف اليه فلا تدخل في حد الحرف لان اصل معناه
 موقوف على الغير **قوله** ولما كان الخ جواب سوالك هوانه المعنى المذكور في حد الاسم لا يخلو
 اما ان يواد بالمعنى المطابق او التضمني او الاتراحي او اعم من الكل والكل باطلا اما الاول فلان المعنى
 المطابق عبادة عن جميع ما وضع اللفظ له فخرج عن حد الاسم الاسماء المشتقة كالضارب مثلا لان
 معناه الحدث والنسبة والحدث مستقلا النسبة فيه مستقلة والمركب من المستقل وغير المستقل
 غير مستقل وايضا قوله ما دل على معنى في نفسه قد اشتراك بين الاسم والفعل فالمراد بالمعنى المذكور
 في حد الفعل ايضا معنى مطابق اعنى الحدث والنسبة والزمان وهي غير مستقلة لان تصور النسبة
 يتوقف على تصور الطرفين اى المنسوب والمنسوب اليه والمركب من المستقل وغيره غير مستقل
 فكما ان الحرف يخرج بقوله في نفسه كذلك يخرج الفعل ايضا بقوله في نفسه فاجرا جري بقوله
 غير مقترن اه اخرج المخرج وهو باطل واما الثاني فلخرج الاسماء البسيطة عن حد الاسم التي
 الاجزاء لمعانيها كقتل وضرب مثلا واما الثالث فلان اخذ المعنى الاتراحي مما يجوز في التعريفات
 واما الرابع فلان العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص الخاص ليس بجناح عن هذه الثلاثة فانه ان
 تحقق في ضمن المعنى المطابق يرد الاشكال الاول وان تحقق في ضمن الثاني يرد الثاني وان تحقق في
 الثالث يرد الثالث وان تحقق في الرابع يرد الرابع من غير فرق فاجاب عنه بقوله ولما كان الفعل اه
 حاصل ان المراد بالمعنى المذكور في التعريف اعم من المطابق والتضمني للاتراحي لانه مما يجوز في
 التعريفات لما كان الفعلا لا على المعنى المستقل باعتبار معناه التضمني الذي هو الحد الذي خل في قوله
 ما دل على معنى في نفسه فاجزه بقوله غير مقترن اه اما خروج الاسماء البسيطة فمنوع لان ههنا شبهان
 ارادة العام وتحققه في الخاص العام محتاج الى الخاص في التحقق لا في الارادة والمراد ههنا الاداء
 فجاز ارادة المعنى العام دون ارادة المعنى الخاص وانما لم يرد الزمان بالمعنى التضمني للفعل مع ان
 الزمان مستقل بالمفهومية ايضا كالحديث لعل يلزم اقتران الزمان بالزمان

بيان عدم حصول التوافق بين الاعراض والصفات

اه الى متعلقات مخصوصة لانها يعرض من ضمنها **قوله** قد دل على الفعل يدل على الحدوث بقضائه والمعنى تضمني بمعنى في نفسه
 مستقل بالمفهومية لا يحتاج في الفهم عن لفظ الفعل الى امر اخر فاجزه بقوله غير مقترن اه كما في التاشكذي **قوله** فان ارادة العاين الخاص يمكن
 كادارة يكون للنساء والفرس والبقرة **قوله** وجوده يكون فاعلم ان تحقق الا في ضمن الانسان والفرس والبقرة وغيرهم **قوله** ارادة ان لا يتحقق الا في الخاص **قوله**

بيان عدم حصول التوافق بين الاعراض والصفات

في تعريف الفعل كما ترى **قوله** في الفهم الخ جواب سؤالا هون مغف الصك وسائر المشتقات معتزلة باحد الاذمنة
 الثلاثة ^{في تعريف الفعل} **قوله** ان قوعلا يكون الا في زمان اجاب عنه بقوله في الفهم حاصله المراد بالاقتران الاقتران
 في الفهم لا في نفس الامر وذلك الاقتران ليس في الفهم بل في التحق فان مقتضين به في نفس الامر
قوله عن لفظ الفعل اه جواب سؤالا هون الضارب في قوله زيد ضارب الان او غدا او امر اسم
 مع ان معناه مقتضين باحد الاذمنة الثلاثة في الفهم اجاب عنه بقوله عن لفظ الفعل وفيهم الزمان ههنا
 ليس من لفظ الضارب بل من لفظ لان او غدا او امر فحينئذ لا يرد **قوله** مع احدا لا تنبته
 الثلاثة في إشارة الى ان الباء اذا وقعت صلة للاقتران يكون بمعنى مع الاستعانت والسببية وغيرها
قوله بالصفة الاولى اه في إشارة الى بيان الفصل بعد الجنس هو كلمتها **قوله** المراد بعد مر
 الاقتران جواب سؤالا هون تعريف الاسم غير جامع نحو اسماء الافعال عنه مثله ويدا فانها
 اسماء مع ان معانيها مقترنة باحد الاذمنة الثلاثة وغير مانع ايضا لدخول الافعال المنسلخة عن الزمان
 فيها فانها افعال مع ان معانيها المستعملة فيها بعد الانسلاخ غير مقترنة باحد الاذمنة الثلاثة
 وتعريف لفعل ايضا لا يكون جامعا ولا مانعا لخروج الافعال المنسلخة عنه ودخول اسماء الافعال
 فيها اجاب بقوله والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول نحو فحينئذ
 يصير جامعا ومانعا فان قيل ينتقض هذا بجواب **قوله** وضرب علمين غير منصرفين
 فانها اسمان مع ان معانيهما مقترنة باحد الاذمنة الثلاثة باصل الوضع قلنا المراد بالاسم
 ما دل على معنى في نفسه باعتبار الوضع الحالى وكان لهذا الاعتبار غير مقترن بالمعنى الحالى في **قوله**
 وضرب غير متحقق في المعنى الاصل المدلول بحسب الوضع الاول حتى يرد ان المعنى العطف في **قوله**
 وضرب غير مقترن اه نعم يرد الاعتراض اذا جعل الفعل علما للمعنى الحالى الذي هو معتبر في الوضع
 الاول فحينئذ يصدق عليه ذلك على معنى في نفسه بحسب الوضع الحالى مقترن ذلك المعنى بحسب **قوله**
 الاول باحد الاذمنة ويمكن ان يقال ان المعنى العطف لا يكون في الوضع الاول حاصل الجواب عن المراد
 بالمعنى الذي هو المدلول في الحالى فالاسم كلمة تدل على معنى في حال غير مقترن باحد الاذمنة الثلاثة فان
 قيل على هذا يخرج نعر وبش عن حد لفعل فانها لا انشاء المتك والذم فكيف يكون معانيها مقترنة باحد
 الاذمنة **قوله** يعرف الفعل ناعا عن قول غيره **قوله** فلا يرد انه لا بد في التعريف من الجنس الفصل والجنس معلوم بالضرورة وهو لفظ الوصول
 لا يفسر بالكلمة والكلمة جنس لانها الهدى المشتركة بين الاقسام الثلاثة فلا بد من بيان الفصل في الفصل ههنا **قوله** يعني ان المادة بعين الاقتران ان يكون
 بحسب الوضع الاول الغير السبوق في وضع ذلك ههنا اعتبار اسماء الافعال في حاله اسم يخرج الافعال النسبية عن الزمان من شأنه في السؤال ما دخل سما لفظ
 فيه لان معانيها مقترنة باحد الاذمنة الثلاثة بحسب الوضع ان لا بحسب الوضع الاول والى ما خرج الافعال المنسلخة عن الزمان من شأنه في معانيها الحالية
 بحسب الوضع الاول مقترنة باحد الاذمنة والاقتران ايضا منظور في نظر الواضع في ذلك الوضع الا انه جرد في الوضع الثاني عن الزمان كذلك في العصب
قوله اي ذلك المعنى المدلول الحالى من حيث هو كذلك ولا شك في صدق ذلك المعنى المدلول في **قوله** فان معانيها
 الاثنية المدلوله لها من حيث هي كذلك لا تقترن باحد الاذمنة الثلاثة **قوله** كالضرب الضاربة والمضروبية **قوله**
قوله لا باعتبار **قوله** بل يؤمن حيث هو وعلى قوله يكون آه **قوله** سرت اعفر الى لوالد في اللومين

الاذمنة الثلاثة قلنا عن اصل الاعتراض بان المراد الاسم كقوله تدل على معنى نوعه غير مقترن باحد
 من تعريف الاسم ^{من تعريف الاسم} **قوله** لان جميعها مأمونة
 اه هذه العبارة من باب القلب تقديري لان جميعا منقولة اما عن المصادر الاصلية فلا يرد ما
 قيل ان جميعا ليست بمنقولة عن المصادر الاصلية بل بعضها منقول عنها وبعضها عن الظرف
 وبعضها عن الجار **قوله** نحو ويداه فانها مصغرة ادا واو بجذاف الزوائد معنا
 الرفقة **قوله** او غير صحيح المراد بالنقل الصريح الذي كان المنقول بعد النقل مستعملا
 في المعنى المصكبي كما كان قبله مثله ويد فان وقع مفعولا مطلقا في قوله تعالى **ايمهم** ^{ويدي} **قوله**
ايمهم المراد بغير الصريح ان لا يكون مستعملا مصكبا الكنة على وزنه كقبيبات فانه على وزن قوبات و
 هو مصكبا فوق في اصطلاحهم واستعمالهم اضله قوقيه قلبت الياء الفاء ثم نقل الى معنى بعد **قوله**
 نحو صاه فان في الاصل من اسماء الاضوات ثم نقل عنها الى المعنى المصكبي وهو السكوت ثم نقل عنه
 الى معنى **سكت** **قوله** اما ما كان من نقل عن معنى الظرفية الى معنى **قوله** عليك فانه نقل من
 معنى الجار والمجرور الى معنى **قوله** وخرج عن المضارع اه جواب سواله هو ان تعريف الاسم
 غير مانع لصدقه على المضارع لان معناه مقترن بزمانين لا باحد الاذمنة الثلاثة اجاب بما تروى
 حاصلان المضارع يخرج عنه ايضا كما يخرج عنه الافعال المتسلخة لان فيه ثلثتها هب الاول
 انه حقيقة في المحال مجاز في الاستقبال الثاني بالعكس والثالث الاشتراك في فعل الاولين ^{اي انهما في الحال والاستقبال} **قوله** لا شك
 في خروج على الثالث ايضا يخرج لان زيد على ما بين ولفظ الاحد في تعريف الاسماء
 من ان يكون في ضمن الاثنين او لا واما تعرض الشارح الى المذهب الثالث لانه على التقدير
 الاولين لا يحتاج الى الجواب بخلاف الثالث **قوله** نعم اه جواب سوال وهو انه كما لا
 يقدر في الدلالة على معنى معين الدلالة على ما سواه فذلك لا يقدر في ادواته اذ ماسوا
 والامر لس كذلك فاجاب بما تروى **قوله** وابن الدلالة من الادارة **قوله**

قوله نوعه آه اقول ان اراد ان نوعه باعتبار بعض الافراد مقترن بالاسم لانه غير مفيد ان اراد ان باعتبار جميع الافراد كذلك لم يشك
 بعد بل هو على كلام الالاول والواجب في الحقيقة جواب المدعى المخرج عليه اذ اذ النوع من حيث هو نوعه ابيض ليس بحق ولو لم تكن قلت
 فصحت مانعة قوية لا تبت بتحقيق ذلك المقام بما ينبغي **قوله** فلا يرد او نقول في فعلان حرف التقسيم انا في الحقيقة ليس بتوجه الى مقولة
 حتى يرد ما ذكر بل هي محفوظة وهي مقسمة الكل وتوجيه في الاصل الى متعلقاتها وهي عن المصادر الاصلية او عن المصادر التي نحو وعن الظرف او معنى
 توجيه جعل كل واحد منها قسما والاشكال **قوله** اشكال توجيه الثلاثة ونحو الجواب الذي نقلت انما هي من المال لكن بينها فرق **قوله** من يريد فانهم استعملوا
 روي ههنا كما في قوله تعالى ايمهم روي فان في الآية مراد بالامهال ثم نقل من معنى المصدر الى المعنى امهال **قوله** او تقسم فان كانها امهال بمعنى
 الحال والاستقبال **قوله** حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال بخلاف الحال حتى اختلف العقلاء فيه **قوله** زيد على معبر ايضا في ضمن الاذمنة
 اذ لا يقدر في ازالة على حد معين **قوله** على ما سواه **قوله** حيث قال في معنى تقديره اشكال في الحال والاستقبال **قوله** وبالنظر في الادارة على التقران **قوله**
 الا على الحال لم يصرف الاستقبال اليه فهو ناسا حقيقة والحجاز **قوله** نعم الاول وعنده ان منشأ خطأ بعض الاول قد يرام **قوله** فادارة معنى
 الحال يمنع عن اذمنة الاستقبال في زمانه اذ كان كل واحد منها مطلقا اصليا كما قال عبد الرحمن **قوله** من عبد الرحمن

متبني على كثرة خواص لاسه لكن المذكور في لمتن خمسة ومنها تاء التانيث المتحركة وياء النسبة وكوت
 فاعلا ومفعولا وموصوفا وحالا وتميزا وتثنية وجمعا ومصغرا ومكبرا وغير ذلك واذا كان كذلك
 صم صيغة جمع الكثرة لكن المصطلح ذكر الخواص المشهورة منها ولذا اتى بصيغة من التبعية **قوله**
 ما يختص قيل في هذا التعريف بحث بوجوه احد هان ^{في معنى اختصاص الشئ بالشئ ثبوته لا دل}
 للثاني وسلبه من غيره فلا حاجة الى قوله ولا يوجد في غيره قلنا بان قوله يختص ^{بمعنى} يوجد لكن
 ذكر قوله لا يوجد في غيره تصريح بما علم ضمنا وثانها بان هذا التعريف دور ^{لانك}
 توقفت معرفة الخاصة على معنى ما يختص به الذي هو جزء من التعريف ومعرفة ما يختص
 به موقوفة على معرفة الخاصة بحيث ان المزيد يرد الى المعنى فيلزم تعريف الشئ بما يتوقف عليه معرفة
 وهو دور اجيب ان بينهما افتراض لان المعنى هو الخاصة للمصطلح عليها والخاصة التي دل عليها قوله
 يختص خاصة لغوية فلا دور وفيه بحث لان هذا الجواب انما يتم اذا كانت الخواص المذكورة ^{ان في الجواب المذكور}
 ههنا خواص اصطلاحية وهي ليست باصطلاحية لغوية لان الخاصة الاصطلاحية انما تكون محمولة
 على الشئ المختص له حمل المواطة وان يكون خارجا عن ذلك الشئ نحو الانسان ضاحك
 والحمل بالمواطة هو المحمل من حيث هو وبالتقدير ذو وجود وضرب وبلاتا ويل باسم الفاعل
 نحو زيد عدلاى عا د ا الخواص المذكورة ههنا هي نحو اللام والجرد غير ذلك ليست بمحمولة
 على الاسم بالمواطة بل بواسطة ذوا جيب بله جازلك ان تختص لفظ ما باخراج المحمول بحمل المواطة
 بشهادة مثلا الشارح بالكاتب بالقوة للانسان وقوله يختص بمعنى يوجد في الشئ مجردا عن الجزء
 العلوي واما ذكر الخواص المذكورة فمن قبيل المسامحة المشهورة وهي كسر المشتق منه وادادة المشتق
 فالمراد بذكر خولا اللام والجرد والتنوين هو اللد خولا الجرد والمنون والمراد بالاضافة والاسناد
 اليه المضاف والمسند اليه الخاصة في اللفظ ما يوجد في شئ ولا يوجد في غيره سواء كان خارجا
 عنه محمولا عليه بحمل المواطات كالنائب بالنسبة الى الانسان واخراجا عنه لم يحمل عليه بالمواطة
 كالنائب بالنسبة اليه سواء كان داخل في جزء منه محمولا عليه بالمواطة كالناطق بالنسبة اليه

هـ واما اختاره الجلس لان كلامها متضمن لخواص كثيرة فان اللام متضمنة لانواع التعريف ^{الجزئية} لاختصاص حروف الجر وكثرة الضمير
 لاختصاصه في حروفها والاضافة لاختصاص كونها مضافا وايرة التعريف التخصيص والاختصاص لاختصاصه في حروفها
 ويميز ايضا تلك الخواص خواص مزايا كثيرة مبينة في علم المعاني لا توجد في غير ما ذكرنا قال فاضل اللاري **هـ** قوله غير ذلك هو كونه متناوذا
 منصوصا ^{استثنى} استثنى منه وجعل الضمير بلاتا ويل منصرفا وغير منصرف وابدال اسم صريح منه والاختيار مع المباشرة الفعل نحو كيف
 كبرت القيا اذا خرجت التكرار التعريف التكرار ان نيت كما قال فاضل السالكوني **هـ** وانما لم يقل بالوجود في غيره اشارة الى النسبة
 بين المعنى اللغوي واللفظي باخذ فيه كاني حاشية **هـ** يعنى قوله لا يوجد في غيره يخرج عن تفسيره قوله يختص بجزءه النسبي **هـ** واجيب
 اللفظي تعريف حقيقيا يقصد تحصيله بوجوه من اللفظي يقصد تفسيره باللفظ واللفظ من مفسدات... الا والاشارة الى ان قوله لا يوجد في غيره
 بان المراد من قوله لا يوجد في غيره من قبيل ذلك الخاص واداة العام واجيب ايضا تجريدا لاختصاصه من جزءه سلب استعماله في الجزئية لا يخفى
 ان اللفظية الاولى لا يندفع بهذين الجوابين ايضا فانهم كما قال عبد الرحمن **هـ** لان معنى التخصيص كمن جزءه كجانبه وبوجه لا يوجد في شئ
 وسلب قوله لا يوجد في غيره **هـ** احوال كونها يختص مجردا عن جزءه اللفظي بقوله لا يوجد في غيره **هـ** فكيف يمكن ما مر من الخاصة الاصطلاحية
 سلبه فزيد اده قائم بخلاف الفعل فانه يصير واجعا للضمير ايضا لكن بالتاويل كقوله تعالى اعلموا هو اقرب للفقوى **هـ** مفسر

الى الانسان اولا يكون محمولا عليه النطق بالنسبة ^{اليه} وثالثا ان تعريف الخاصية اللغوية على تقدير بقاء لفظها
 في حد لها على العموم من غير تقييد بالحاج غير ما يقع لصدقه على الجزء الداخلة المختص بالشئ كما
 لناطق بالنسبة الى الانسان ولصدقه على الاشياء المركبة كعروض الاظفار ^{بإدى الشئ مستقيم القائمة}
 ضاحك بالطبع حيث يختص جملة ما بالانسان مع كون الخاصية قسما من الكل ^{الخاصة بالانسان} الحاد حتى المفرد لا المركب
 كما يدل عليه فوا هو كتب علم الميزان ^{الخاصة بالانسان} اجيب بعد توافق اصطلاح النجات والمنطقين ان هذا
 التعريف يجوز ان يكون تعريفا بالاعم ويكون المقصود امتياز الخاصية عن الجنس و
 العرض العام ويمكن الجواب ايضا عن المادة الاولى المذكورة بقوله لصدقه على الجزء الداخلة
 بتخصيص كلمة ما بالخارج المحمول قبل فعله هذا عند دخول اللام وغيره من الخواص المذكورة ^{المعد}
 لا يتخلو عن خدشته وهو عدم صحة الحد ذاته ^{المعد} وعن المادة الثانية المذكورة بقوله لصدقه على
 الاشياء المركبة باستلزام الخاصية المركبة الخاصة التي يبحث عنها في كتب الميزان وهي الخاصية المفردة
 ولا يجرها ان هذا التعريف غير جامع لعدا صدقه على الخاصية الاضافية كالما شئ بالنسبة الى الانسان
 قلنا عنه بعد تسليم طلاقه على الخاصية الاضافية بطريق الحقيقة لان المراد بالخاصية المعرفة
 هنا هي الخاصية الحقيقية لا مطلق الخاصية الشاملة للحقيقية والاضافية وخامسا انه ينتقض بالكتابة
 لانها خاصة حقيقة مع انما يوجد في الملغ ايضا كقوله تعالى ^{اي اللسان} **كَلِمَاتٍ لَّا يُلَاحِظُونَ** قلنا
 ان هذا مبنى على من هذا الحكماء حيث ليسوا قائلين بوجود الملك وسادسا انهما ان بعض ما ذكره
 قد يوجد في غير الاسماء ايضا مثلا ان يقال في تمثيل الفعل والحرف كضرب وكن فانها
 يقعان مضافا اليه للكان يصف للثامع انهما فعل وحرف فلا يكون من خواص الاسماء جيب
 عنه بان من **وَضَرَبَ فِي الْمَثَلِينَ** المذكورين اسمان اللتين وقعتا في التوكيب فلا اشكال
قوله اي لام التعريف اه جواب سؤال وهو ان يقال لان اسم ان دخول اللام من خواص الاسماء
 لان ينتقض بنحو قوله تعالى **لِيُحْذَرْنَ** ويحذف ضرب فان اللام موجود فيهما مع انهما ليسا باسمين لهما
 بقوله اي لام التعريف حاصل ان اللام في قوله دخول اللام بدل عن المضاف اليه كما هو في الكون
 او للعهد الخارج كما هو في البصريين **قوله** ولو قال اه اعترض على المصنف كما ترى
 قوله لكنه اه جوابه او نقول في الجواب ان عدم تعرضه الى الميم لمجوز ان الميم ليست للتعريف

لعل فيه اشارة الى الجواب المذكور انما بقوله من قيل لسامة المشهورة آه **١٣** اي ويكون الجواب عن المادة آه **١٤** الآية
 وان قيل في ذلك اي اللام كقوله لا كما اي على الله كما بين لها يعلمون بالفتور جميعه كذا في الجملين **١٥** اقول لا تكلم عن الملوك
 خلاف اعتقاد اهل السنة بل هو بدعة والحاد واو في المؤمنين يتبعه بناء كلامه على ذلك من غير ان يشرح العلامة للعارف بالفتور
 المحيطة غلط فاش **١٦** منهم وقوعها مضافا اليه في المثالين المذكورين **١٧** وايضا المراد من اللام تعريف المحرقة اعترض عن اللام
 الموصولة في نحو الضاربه المحرقة فانها لا تدخل الاعلى فعل في صورته الموصولة كذا في التام كذا في **١٨** ويجوز ان يكون العهد الذي هو في
 جنس اللام غير تعريف اللام بل هو تعريف اللام الذي هو مختص بالاسم في الواقع كذا قال الفاضل السيد الكوفي **١٩** قوله اعترض
 اه حاصله لو قال قول حدثنا تعريفه بل قوله دخل اللام كان شاملا للميم مثل قوله على السلام ليس من امير مصيام في السفر في جواب جري **٢٠** الميم
 من امير مصيام في السفر **٢١** اشارة الى اللام المعهود وهو اللام التعريف اللام في المثالين المذكورين ليس بل التعريف بل اللام في المثالين المذكورين

الاسماء

الغير كالعوامل النحوية فانها علامات باعتبار اثر المؤثر وهو المتكلم فالمؤثر الطبع والى اقوى من
المؤثر الاكتسابي ومخالفة الاثر من المؤثر ممنوع في المؤثر الاكتسابي ون الطبع فان قيل ان النسب
اثر حروف النواصب هي ان ولن وكى واذن وهذا الحرف مختص بالفعل مع ان اثرها وهو
النسب غير مختص به بل يوجد في الاسم بمؤثر اخر مع انها مؤثرات التسابية قلنا ان ذلك اذا
لم يكن للاثر مؤثرات شتية فاما اذا كانت له مؤثرات شتى فلا وهو هنا كذلك اذ ليس للجرمؤثر
سوى حروف الجر **قوله** المجرور بباء العلم ان الضمير المجرور في قوله بجمع الى حروف وقوله لفظا و
نقد ياقيد للضمير ولا يجوز ان يكون قيدا للمجرور والا لا يختص المجرور في اللفظ والتقدير وقد
يكون المجرور محليا كذلك في حاشية مير ابو البقاء **قوله** فينبغي ان يدخل الاسم فيه انه لا شك ان
ادخال الهمزة وتضعيف العين في الفعل للتعدية لا فضاء معنى الفعل الى الاسم فلم لا يجوز ادخال الحرف
الذي لا فضاء معنى الفعل الى الاسم ايضا على الفعل اجنب بان المفضى على نوعين نوع من حروف المباني
ونوع من حروف المعاني فالاول مختص بالفعل الثاني بالاسم كذا في العصمة **قوله** اما ايضا
اللفظية اذ جواب سوال المقدك وهو ان حرف الجر ليست في الاضافة اللفظية عند الحكم ولا لفظا ولا
تقديرا فالمدعي عام وهو اختصاص مطلق الجر بالاسم الذي لا خاص يفيد اختصاصا بالجزء الذي هو اثر حرف
الجر بالاسم فاجاب بقوله اما الاضافة وحاصل الجواب ان الاضافة اللفظية فرع للاضافة المعنوية يعنى
ان الجزاء الذي ليس اثر حرف الجر ليس الا في الاضافة اللفظية وهي فرع المعنوية فينبغي ان لا يخالف
الاصول وانما كانت فرعا لان في المعنوية فوائد كثيرة وهو التخصيص والتعريف والتخفيف واللفظية
التخفيف فقط والمضاني الاضافة اللفظية مشابه بالمضاي الاضافة المعنوية في سقوط تنوينه وما يقوم
مقامه **قوله** بان يختص به دفع توهم وهو ان لما قال الشارح فينبغي ان لا يخالف الاصل فانه قد كيف
يكون المخالفة فيتن المخالفة بقوله بان يختص به **قوله** وسيجيء في اخر الكتاب به جواب سوال المقدك
وهو ان يقال ما التنوين وما وجه اختصاصه بالاسم فاجاب الشارح بالحوالة على اخر الكتاب هو بحث
التنوين بقوله وسيجيء به **قوله** هو بالرفع اه دفع توهم وهو ان المتبادر من قوله الاسناد ان عطف
على قوله التنوين هو مضاف اليه للذخول فيكون الاسناد ايضا مضافا اليه للذخول هذا باطل ان الذخول على ما
ذكره للشارح منتف في الاسناد فن دفع بما تراه **قوله** المراد به اه جواب سوال وهو ان الضمير في قوله اليه به

نحو قوله التنوين

له اسع فاللفظ الاثر من المؤثر فيما اذا لم يكن له **له** اي يمتنع مخالفة الاثر من المؤثر **له** اي فلا يمتنع مخالفة الاثر من المؤثر في صورة
النقل للمؤثرات اخرى من تلك الحروف النواصب ذلك يمتنع في وجوده في ماسو الفعل اعني الاسم **له** قوله ارجع اه قول بل الضمير راجع
الى الموصول الذي عطف على الجر **له** قوله فرعا اه من الاعتقاد انما يحتاج الى عطف بالاسم المجرور من غير تقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية وما على ناهي
المع من تقدير حرف الجر فيها على ما يظهر عبارة المتن وصرح به المصنف في شرحه غير انما قال حال الدرس **له** اصل الجواب قوله الاسناد ارفع عطف على الخ
لا على قوله والتنوين لا يتبادر من ذلك في الاول كلفه اللام المحق بالآخر في الجر وكلاهما منتفيا في الاسناد كذا في الاضافة الا لا سوا وكذا الاضافة على
معنى مقتضى الاعراب المذكور في الاول والمحقق في الاخر من احكام اللفظ كذا في الحاشية الفوارق **له** اي وان كان اثر حروف الجر اولا **له** اكون
الاسناد مضافا الى قول باطل **له** بقوله للسناد من الاسناد اه **له** كالحال والضمير والمراد في المضاف والمضاف عليه **له** مفعلة

راجع الى الاسم فيكون المعنى ومن خواص الاسم كون الاسم مسند اليه كون الاسم مسند اليه من خواصه مما لا يحتاج الى البيان فالحكم عليه بان من خواصه يكون لغوا لان الاصل في الخبر ان يفيد ما لا يفيد المبتدأ وهم ليس كذلك وفي بعض الكتب السؤال هكذا ان قوله الاسناد اليه مبتدأ وقوله من خواصه خبر المقدّم والاسناد عرض والعرض القائم بالمحل لا يحتمل ان يقوم بمحل اخر فالاسناد القائم بالاسم لا يحتمل ان يقوم بغيره فخصوصية كون الاسم مسند اليه مستفادة من تقييد الاسناد بقوله اليه فلا فائدة في قوله من خواصه فاجاب بقوله والمراد به اه تفصيله انه قد يكون للشئ اعتبارات مختلفة يكون الحكم عليه بشئ مفيد بالنظر الى بعض تلك الاعترافات دون البعض كما يقال الانسان لكونه كافي بالامكان العام فالحكم بالكتابة على الانسان انما يصح باعتبار الطبيعة النوعية وهي طبيعة الانسان لا باعتبار الصفة المستفاد من وصفه بالكوني وكما يقال المشي الانسان عرض عام فالحكم على المشي بالعرضية انما يصح باعتبار طبيعة المشي لا باعتبار المشي المضاف الى الانسان فان المشي المضاف اليه خاصة لا عرض ومثل هذا الاعتبار شائع في الكلام فكذلك الحكم بالخصوصية على الاسناد اليه انما يصح باعتبار طبيعة وهو الاسناد الى شئ لا باعتبار الصفة المستفادة من لفظ اليه المختصة بالاسم وهو الاسناد الى الاسم فيفيد تخبر ما لا يفيد للتبديء فان قيل بعد تقييد الاسناد بقوله اليه لم يبق النوعية بل صياد صنفها فكيف يحكم عليه بالخصوصية باعتبار الطبيعة النوعية وكذا بعد وصف الانسان بالوقوفنا للاسناد ذلك لان الصنفية اخص من النوعية مطلقا واخص يستلزم الاعمال محالة فكانت الصنفية متضمنة للنوعية لا محالة فاعرف قوله لان الفعل قد ضاع اه ليقال ان كونه موضوعا لان يكون مسندا ابدا فقط لا يستلزم عددا وقوعه مسندا اليه بطريق المجاز لا نقول ان اللام في قوله لان يكون اه للغرض لا للصلة تقديره لان الغرض من وضع الفعل ان يكون مسندا ابدا فقط فلو وضع مسندا اليه لزم عددا ترتب ما هو الغرض من وضعه عليه اللازم بط فالملزوم مثله كذا في العصمة **قوله** اي كون الشئ اه جواب سؤال وهو ان قوله الاضافة عطف على قوله الاسناد فيكون لفظ اليه متعلقا بهما فيكون المعنى كون الشئ مضافا اليه فيريد عليه انه لم يقلوا الاضافة اليه فاجاب بقوله ان كون الشئ اه حاصله ان قوله والاضافة عطف على مجموع قوله والاسناد اليه على قوله **له** قوله لان الاصل اه صلا ان قوله الاسناد اليه مبتدأ وقوله من خواصه خبره المقدم والاصل في الخبر ان يفيد ما لا يفيد المبتدأ وهي خصوصية كون الاسم مسندا اليه فيكون قوله من خواصه لغوا لان قوله من خواصه علم **له** اعني ما ذكر من التخصيص يكون الخبر مفيد لما لا يفيد المبتدأ وانذ فرغ الاعتراض **له** ان النوعية فكيف يحكم على الانسان بالنسبة للطبيعة النوعية للشئ **له** اي فاعرف هذا الاصل احفظ فانه يرفعك في كثير من المواضع **له** هذا بنا على ما تقر به ان اذا عطف على شئ تحقه قير وشركه المعطوف للمعطوف عليه في ذلك المقيد محتمل فيجوز ان تكون الاضافة مشتركة للاسناد في اليه هكذا قال بعض المتأخرين **عه** اي الاسناد بعد تقديره بالنسبة **له** اي تقدير القول المذكور **مه** مفتحة محمد عبد الرحيم **سه** بدل قوله الاضافة في قوله الاسناد اليه **لعه** اي تقدير قوله والاضافة **مه** مفتحة محمد عبد الرحيم عطف عنه

لان كل فرد من افراد مفرد لا مركب لان المركب ما يدل على جزء المعنى وجزء زيد مثلا في زيد قائم
لا يدل على جزء المعنى اجاب عن الاول بقوله لا الاسم يعنى ان المراد بالمركب هو الاسم المركب لا غير وعن
الثاني بقوله الذي عكس حاصله ان اللام في قوله المركب سمي بمعنى الذي المركب بمعنى ذلك حرفي وهو لا يفيد
التعريف عن الثالث بقوله مع غيره حاصله ان المركب على قسمين مركب بمعنى مجموع المضمومين مركب بمعنى
المضموم الى شئ اخر فالاول يدل على جزء المعنى وعلاقتان يقع صلة كلمة من كما قال صاحب الفصل
في تعريف الكلام هو المركب من كلمتين الثاني لا يدل على جزء المعنى وعلاقتان يقع صلة كلمة مع
كزيد في قوله جاءني زيد مع جاءني ومرادنا هنا الثاني قول تركيبا يتحقق اه جواب سأل
وهو ان هذه القاعدة صادرة منقوضة على غلام في مثل غلام زيد لانه اسم مركب مع غيره مع انه
ليس بمركب بل هو مبني كما لا يخفى وان كان المراد بالغير هو العامل فحينئذ لا يصير التعريف صادقا
على المبتدأ والخبر فانها معربان مع انهما ليسا بمركبين مع العامل لان العامل فيهما معنوي
وتركيب المعنى مع اللفظ غير متصوفا اجاب عنهما بقوله تركيبا اه حاصل الجواب ان المراد من التركيب
تحقيق العامل وهو اعم من ان يكون لفظيا كما في جاءني زيد او معنويا كما في المبتدأ والخبر
بخلاف غلام يسكون الميم في غلام زيد لانه وان كان مركبا مع غيره وهو المضاف اليه لكنه ليس بعامل في اللفظ
واما زيد في غلام زيد فمركب لان العامل فيه هو ايضا او الجزاء المقادير اي حرف جر ايضا فيمد على الفاعل
المبتدأ حيث قال في الجواب عن الاعتراض بغلام زيد ان المراد بالغير في قوله دك مع غيره هو العامل و
غلام في غلام زيد لا يتركب مع عامل وجعل الراء عليه نه على هذا لا يصير التعريف صادقا على المبتدأ و
الخبر فانها معربان مع انهما ليسا بمركبين مع العامل لان العامل فيهما معنوي وتركيب المعنى مع اللفظ غير
قول اه اي لو يناسبه جوب سواك هو ان هذا التعريف منقوض باين في ابن زيد فانه اسم مركب
مع غيره تركيبا يتحقق مع عامله لان زيد مبتدأ وابن خبره ^{وهو} ^{في} ^{نفسه} ^{هذه} ^{الاصلة} مع انه ليس بمركب
اجاب بقوله اي لو يناسبه اه حاصله ان المراد بعد المشابهة على المناسبة واين في ابن زيد وان لم يكن
مشابها بمبنى الاصل لكنه مناسب ^{بمعنى} ^{الاستفهام} في كونه للاستفهام فصادا ما من قبيل ذكر العام واذا
المخاص بطريق السلب لان على المشابهة عام بالنسبة الى على المناسبة واما من قبيل ذكر
المخاص اعادة العام بطريق الايجاب لان المناسبة عام بالنسبة الى المشابهة لان المناسبة على
ادبته اقسام مجانسة ومماثلة ومماثلة ^{وهي} ^{مماثلة} ^{فالاو} ^ل ^{عبارة} عن اشتراك الشيئين في الجنس كزيد
ويقر اشتراك في الحيوانية والثاني عبارة عن اشتراك الشيئين في النوع كزيد وعمر و اشتراك
في الانسانية والثالث عبارة عن اشتراك الشيئين في الوصف اللازم كالاسد والرجل

منه تحقيق العامل مع

اه اشارة الى ان المركب موصوفه الاسم اللام فيه بمعنى الذي فلا يراد منه الاصل كذا قال جمال الدين ^{له} ^{قوله} ^{مركب} ^{غير} ^{اه} ^{الذي}
هو زيد لكن لا يتحقق مع عامله بل يتحقق مع العامل المضاف اليه والحرف المقدر المضاف اليه المضاف اليه معربا في الاصل كزيد ^{له} ^{بجلاف} ^{تقدير}
الشرح فان المراد يتحقق العامل مع وجوده هو اعم من ان يكون لفظيا او معنويا فيكون تعريف الشرح جامعاً ونافعا ^{له} ^{اذا} ^{المشابهة} ^{هي}
الاشتراف في الوصف الكيفية كما اشتراف الرجل الشجاع مع الاسد في الشجاعة وهو منصف بهما ^{١٢} مفتي عبد الرحمن

التجماع اشتراكا في الشجاعة والرابع عبارة عن اشتراك الشئين في الشكل والصورة ^{وتقدير السؤال} بوجه آخر وهو ان المصّ ذكر في تعريف الاسم للمبني المناسبة حيث قال المبني ما مناسب مبني الا ^{صل} وفي احد المتقابلين اذا ذكر القيد وجودا ففي الاخر ذكر عدل فينبغي ان يذكر ههنا عدل المناسبة اجاب بقوله لا يمااسب يعنى المراد بعد المشابهة عدل المناسبة **قوله** مناسبة مؤثرة اه جواب سوال وهو ان غير المنصرف كاحد مثلا مشابه بالماضي في وجود الفرعيتين مع انه معرب اجاب بقوله مناسبة مؤثرة في منع الاعراب هذه المناسبة ليست بمؤثرة في منع الاعراب لانه كما يشابه بالماضي كذلك يشابه بالمضارع ايضا فشابهته بالمضارع يقتضيه ان يصير معربا ومشابهته بالماضي يقتضيه ان يصير مبنيًا فنظر نالي ان الاصل في الاسماء الاعراب فجعلناه معربا او تحرير السؤال بوجه آخر وهو ان كل فرد من افراد المعرب مشابه بمبني الاصل من حيث اشتراكهما في الجنس وهو الكمال اجاب بقوله مناسبة اه هذه المناسبة ليست بمؤثرة في منع الاعراب لانه لو جعل مؤثرا لكان الاسماء كلها من قبيل المبنيات فيبطل تقسيم الاسم الى المعرب والمبني **قوله** فالاضافة بيانية اه جواب سوال وهو ان المبني مضاف والاصل مضاف اليه وبين المضاف والمضاف اليه لا بد من المغاظة وههنا لم يوجد اجاب بقوله فالاضافة بيانية **قوله** والامر بغير اللام اه فان قيل ان التقييد بغير اللام غير صحيح لان الامر عند الحاجة عبادة عما يكون بغير اللام واما اذا كان مع اللام فهو مضارع مجزوم عند هم قلنا هذا التقييد لرعاية المبتدئ الذي فرغ من علم الضرر وشروع في الخوف ان عندك لغز الامر على نوعين امر باللام وامر بغير اللام فلو قيل في الامر مطلقا ليقول هذا هو الامر باللام ايضا فينبغي فلذا قيد بغير اللام **قوله** اعلم ان صاحبه لكشاف اه واعلم ان كلمة اعلم على ثلاثة اقسام احدها للجواب عن السؤال اذا كان ما بعد اجابا واثانيا للسؤال اذا كان بعد هاسوالا واثالثا للتحقيق اذا كان ما بعد ما تحقيقا وههنا من قبيل الاول وقد تقدر السؤال صاحب المفصل لم يذكر التركيب في تعريف المعرب حيث قال المعرب ما لم يشبه من الاصل فلم يخالف المصّ عنه اجاب بقوله اعلم ان حاصله ان صاحب المفصل لما لم يذكر التركيب في تعريفه ليقينا ولتعريفه الاسماء المعددة فانها معربة عنه والمصّ ما ذكره لانها ما مبني عنده **قوله** وليس النزاع اه جواب سوال وهو انه كيف يجعل صاحب المفصل الاسماء المعددة معربة مع ان المعرب بصيغة اسم المفعول من الاعراب بمعنى ما يعطى الاعراب لذلك الاسماء المعددة ليست من هذا القبيل ^{اجاب} بقوله وليس

مع ان هذا كذا كذا

صاحبه حاصل ان المغاظة ضرورية بين المضاف والمضاف اليه مطلقا بل فيما اذا كانت الاضافة بمعنى اللام او بمعنى في وههنا يخفى من بيانية فالمغاظة ههنا ليست اجزوية بل ابتدائية للاضافة البيانية من معنى مخصوص في وجوده وجودا في الوجود كما في المبني الاصل ووجوده بدون الاصل في الاسماء البيانية ووجوده بدون المبني في الاسماء المعربة فان الاصل في الاسماء والاعراب الله اعلم كذا في النحو السني **قوله** قلنا اه اقول هذا مبني على تسليم ان الامر عند الحاجة ما يكون بغير اللام وليس بشئ بل ان الامر في عرفهم يستعمل في المقرون باللام ويضع بخصوصية صرح العلامة التقفاني وقال سيد قدس سر في الترجمة الشريفية امر در اصطلاح نحو بيان اطلاق كرده في شود برام غاخره معناه بود خواه مجهول برام حاضر خواه معلوم خواه مجهول كما صرح به جمال الدين قدس سره فالامر عند هم يطلق على الامر باللام وعلى ما هو بغيره واما حقيقة التقييد بغير اللام ليقدر الاحتراز عن الاخر فقط اه **قوله** كاشارة الامر المنقوش على الجدار بالهيكل المخصوص في الصورة اه **قوله** سوال وكان كرايم غير اولاد واما تحقيق نوعا ل بعد التركيب اولاد

النزاع اه حاصله صاحب الفصل لم يجعل الاسماء للعدو معزة لغوية بل جعلها معزة اصطلاحية
 لانها تعتبر مجرد الصلاحية لا استحقاق الاعراب بعد التركيب **قوله** واعتبر المصنف مع الصلاحية حصول
 الاستحقاق بالفعل اه وذلك لم يوجد في ذلك الاسماء فان قيل ان استحقاق الاعراب بالفعل لا يكون
 الا بعد الصلاحية فكان ذكرها مستغنى عنه قلنا انما ذكرها لتقابل المعنى بالمعنى لان قوله في المعنى ما لا
 يكون فيه صلاحية كما مبنى الاصل ولا استحقاق بالفعل كالاسماء للعدو فلذا ذكرها ههنا
قوله ولا فائدة له معتدا بها اه جواب سवाल وهو ان العارف باحكامها وان كان مستغنيا من علم
 التعوي في حق تلك الاحكام لكنه غير مستغنى في حق الكليات بل في حق تلك الكليات محتاج الى تدوينه
 فكيف لا يكون في حقه فائدة اجاب بقوله ولا فائدة معتد بها واما العلم بالكليات
 فليس بمعتد به لان المقصود من الكليات هو العلم بالجزئيات وهو حاصل له **قال** وحكمه
 اه فان قيل ان اضافة الحكم الى ضمير العرب غير جائز لان حكم الشيء ما يكون اتم مرتبا عليه ناشيا
 عنه وهذا الحكم مرتب على العامل لانها ناش عن قلنا ان ذلك الاضافة مجاز باعتبار ادنى
 مناسبة وهوان هذا الحكم وان كان ناشيا عن العامل لكنه ثابت في للعرب ومرتب عليه **قوله**
 اى من جملة احكام العرب اه جواب سवाल وهو ان هذا الحكم لا يصدق على زيد مثلا اذا دكب
 مع العامل ابتداء فانه معرب مع انه لم يوجد فيه الاختلاف لاني عامله ولا في اخره
 بل في احد وى الاعراب عن السكون اجاب بقوله اى من جملة اه وتحقيق جوابي
 فيما بعد بقوله هذا حكم من احكام العرب والاختلاف اه **قوله** واثاره الربة عليه اه جواب
 سवाल وهو ان الحكم على اقسام الاول هو الاثر المرتب على الشيء والثاني هو خطاب الله تعالى المتعلق
 بافعال المكلفين من حيث الاقتضاء والتخير والثالث هو الوقوع وعدمه ويعبر عنه بالفادسية
 بهست ونسبت والاربع هو المحكومية الخمس هو مجموع القضية والسادس هو اسناد الشيء الى
 الشيء على طريق الايجاب والسلب كما في قول زيد قائم وزيد ليس بقائم فاي منها مراد ههنا اجاب
 بما ترى **قوله** من حيث هو معرب اه جواب سवाल وهو ان لفظ الحكم عام يتناول المرفوعات المنصوبات
 والمجروقات وقوله ان يختلف اخره خاص حمل الخاص على العام غير جائز اجاب بقوله من حيث هو اه
 يعنى ان المراد بهذا الحكم هو حكم العرب فصا ذلك ايضا خلاصا **قوله** اى الحروف التى هو اثر للعرب
 سवाल وهو ان اثر قوله جاتى مسهون مرتب بسليين هو النون ولا يختلف هو باختلاف العوامل
 اجاب بقوله اى الحروف التى يعنى ان المراد باخر العرب هو الحرف الاخر لا كلمة هو اخر والنون فى هذه
 الامثلة كلمة لا عوض عن التنوين **قوله** ذاتاه اه جواب سवाल وهو ان هذا الحكم لا يجرى على زيد
 فى قوله جاءنى زيد ورايت زيدا ومررت بزيدا فان اخره هو **قوله** اشارة الى ان الاستغراق غير مقصور على صوت

لان الاحكام اخر فلا ضارة للجنس الغير المعين فهو فى قوة البعضية اه **قوله** يعنى ان المراد من الحكم ههنا المعنى الاول وهو الاثر المرتب
 على الشيء اه **قوله** وذلك هو ضمير الاسماء فلذلك جعلها معرفة بهم **قوله** اى كون الكلمة معرفة اصطلاحا **قوله** لا على المعنى اه اى
 اختلاف اخر العرب لا مولا على معنى معرفة

الذی لمعانه لا یختلف باختلاف العوامل اجاب بقوله ذاتا اوصفة واختلاف اخرزید باعتبار
 الصفة **قول** بحرف اخر حقيقة او حکما جواب سوال وهوان الحرف الاخر فی نحو مسلمین الواقع فی
 قول ذیات مسلمین مردت بمسلمین هو البیاء انه لا یختلف باختلاف العوامل اجاب بقوله حقيقة او
 حکما **قول** بصفة اخرى حقيقة او حکما ه جواب سوال وهوان الاخر فی احد مثلا وهوالذی لمعانه
 صفة لا یختلف باختلاف العوامل فی حالة النصب الجراحتی **قول** باختلاف العوامل ه فانقبیل
 ان العوامل جمع عام له وهو فاعل صفتی الفاعل الصفتی من الذکر لا یجمع علی وزن فواعل قلنا ان العامل
 لیس بصفة ههنا بل صار علما لیسبق به المعنی المقتضی للعرب **قول** الذی خلة علیه جواب سوال وهوا
 حکم العرب غیر صادق علی قوله فتوأماتی فی اذا سئل بها عن زید وعمرو وبکر الواقع فی هذا التركیب
 جاء فی زید ورايت عمرا ومی ت بیکر فان اخر هذه الثلاثة مختلف باختلاف العوامل مع انها
 لیسست بمعرب اجاب بقوله الذی خلة علیه ه حاصله ان المعرب هو الاختلاف الذی حصل
 باعتبار العوامل المختلفة الذی خلة علیه بالذات وهذه العوامل ما دخلت علی الاسماء المعد
 المستفهمه عنها لا علی هذه الثلاثة او تقدیر السؤال بوجه اخر وهوان حکم العرب لا یجری
 علی زید الواقع فی قولهم جاء فی زید وزید قائم فان العوامل فی هذین التركیبین مختلف
 لانه الاول لفظی وفي الاخر معنوی معانه لا یختلف اخر زید اجاب بقوله الذی خلة
 علیه والعامل فی التركیب الاول داخل علی للعرب لانی الثاني لان دخول المعنی علی اللفظ باطل
قول فی العمل ههنا هذا ایض جواب سوال الظاهر ذکره الشارح فلا یحتاج الی بیان **قول** نصب
 علی التمیز او علی التصکیة ه جواب سوال وهوان نصب قوله لفظا او تقدیرا لا یجوز اما ان یكون
 علی التمیز او علی التصکیة فان كان الاول فهو جائز لکن التمیز عن نسبة الجملة لا یكون الا فاعلا
 او مفعولا وههنا من اتی قبیل وان كان الثاني فهو غیر جائز لانه علی ذلك التقدير یصادر قوله
 لفظا او تقدیرا مفعولا مطلقا والمفعول المطلق عبارة عما یكون الفعل المذکور

له الراهل و هو من التثنية و الجمع لکن الراهل فی حاتی النصب الجرم **له** حاصله التبدل الذی انعم من ان یكون حقيقة او حکما
 فههنا وان لم یوجد التبدل حقيقة لکن وجد حکما لان البیاء بعد دخول النصب کما انها بعد دخول الجار علامه الجار حقيقة **له** حاصله ان
 الاختلاف الصفتی اع من ان یكون حقيقة او حکما فههنا وان لم یوجد الاختلاف حقيقة لکن وجد حکما لان الفتحة بعد دخول الجار علامته
 الجرح حکما کما انها بعد دخول النصب علامته النصب حقيقة **له** مفتی عبد الرحیم **له** فقال رجل سئمتها من فی الاول و من فی الثاني
 و منی فی الثالث جاء علی مانی الرضی ان ذال استفهمت بمن عن مذکور عاقل و وقفت علی من جازک حکایت اعرف لک لک و کوز حکایة
 علامت تثنیة و جمعه و تانیته فی لفظه من **له** **له** قول بل خارج بقوله فی العمل و یزعم من اللحن ان لا یكون التبدل بل الجرح ایضا
 معربا اسلا و هو اشد البطلان اما فهم ان دخول العامل علی العرب عبارة من کونه معتبرا معه مؤثرا فی تدبره **له** **له** تقدیر
 یختلف ای اختلاف لفظا و تقدیر فخر المضاف الیه مقارن اعطی له اعراب المضاف و انما لم یخفف بحمل التبدل
 لانه علی هذا احتیاج الی خلاف الاصلین احد با حذف الموصوف الآخر جعل اللفظ یفنی الملقوظ لصحة العمل **له** مفتی عبد الرحیم

مشتملا عليه كاشتمال لكل على الجزء وقوله ان يختلف مشتملا على الاختلاف لا على اللفظ والتقدير اجاب
بقوله نصب على التمييز حاصله ان كلا الوجهين ههنا مستقيم اما على الاول فقول له لفظا او تقديرا
فاعلم القول ان يختلف واما على الثاني فالمصاف وهو لفظ الاختلاف مقدا ههنا فاطلاق المفعول
المطلق على قوله لفظا او تقديرا مجازا باعتبار المضاف المحذوف وهو الاختلاف **قوله** حركة
او حرف جواب سوالين الاول ان المبتدأ والخبر اذا كانا معرفين فلا بد بينهما من ضمير الفصل
فينبغي ان يقول الاعراب هو ما اه والثاني ان كلمة ما موصولة موضوعة للعموم فحينئذ
يصدق المحذوف على العامل والمفعول المقصود فانها ما يختلف اخر المعرب لهما مع انها ليسا من
قبيل الاعراب اجاب عنهما بقوله اى حركة او حرف اه فان قيل ان العوامل قد تكون من قبيل الحرف
ايضا كان في ان زيد قائم قلنا ان المراد من الحرف هو الحرف الذي يكون من قبيل حروف
المباني وذلك من حروف المعاني فان قيل ان الالف والياء في مثل قوله جاءني مسلمان ورايت
مسلمين ايضا يدل على المفعول لان الاول يدل على الفاعلية والثاني على المفعولية قلنا عن اصل
الاعتراض ان المراد بالحرف ههنا ما يكون جزء المعرب فحينئذ لا يرد **قوله** من حيث هو مع
اه جواب سواله هو ان اخر غلامى في مثل جاءني غلامى مختلف لان اصله غلام مع ان ذلك
الكسر ليست من الاعراب اجاب بقوله من حيث هو معرب اه **قوله** ان المراد باختلاف اخر
المعرب اختلافه من حيث انه معرب اما اختلاف اخر نحو غلامى من جهة اقتضاء ياء التكلم
فلذلك صار الاعراب فيه تقديريا **قوله** وحين يرد بها الموصولة اه قيل هذا بناقض بقوله
اى حركة او حرف لان يفهم من ان كلمة ههنا موصوفة حيث فسره بحرف وحركة متكرين ويفهم
من قوله حين يرد بها الموصولة انها موصولة باعتبار تصريحه عليه قلنا ان ما موصولة لكن
فسره في الاول بالحركة وبالحرف والمنكرين باعتبار انها موصولة ذهنية وهي في قوة المنكر
او نقول ان فيه اشارة الى جواز كونها موصولة لكن الاولى كونها موصوفة لانها وقعت في
موضع الخبر والاصل في الخبر التثنية كما لا يخفى **قوله** وبهذا القدر تم حده اه وهذا العبا
اشارة الى جواب سواله هو ان حلا الاعراب تم جمعا ومنعا بقوله ما يختلف اخره به فذا كقول
ليد له مستند لهذا الفائد في اجاب بقوله وبهذا القدر الخ حاصل الجواب انه ليس بلان
ان يكون جمع قيود التعريف احترازية بل بعضها تكون للاحتراز وبعضها تكون للايضاح و
ههنا قول ليد لا يضر المصنف وايضا فيه اشارة الى الرد على **قوله** ان حاشية زبير له نوشته است **قوله**
صالح ان **قوله** ان العامل والمفعول المقصود من قبيل الحركة مسلم لكن لا نسلم عدا كون العامل حرفا فان ان مثلا في المثال المذكور عامل
مع تحقق الحرفية فيه **قوله** يعني لا نسلم ان كل من الحرف في تعريف الاعراب الحرف انه يكون من قبيل حروف المباني لان الالف ايا في اثنا
لبن المذكورين يدلان على العنى مع انها من قبيل الاعراب **قوله** اى فليس من حيث انه معرب لوجوده قبل عامل الخبر بل قبل مطلق
العامل بل من حيث انه قبل المصنف المقصود ما قبلها **قوله** لان المراد اى كلمة كانت لا على التعيين بل على الجمال لا يرين

نصب على التمييز حاصله ان كلا الوجهين ههنا مستقيم اما على الاول فقول له لفظا او تقديرا

في سؤال ابن ابي عمير

بقوله اى نواع اعراب الاسم يقربينة البحث عنه **قوله** ثلثة اه جواب سواد هوان قوله انواعه مبتدأ وكل واحد من الرفع والنصب والجر خبره وحمل هذا الخبر على المبتدأ وغير جائز لانه من قبيل حمل المفرد على الجمع ايم ينبغي للمصنف ان يذكر ادوات الحصر لان انواع الاعراب ليس لهذه الثلثة فلجاب عنها بقوله ثلثة فحينئذ صا الخبر هو مجموع الثلثة لا كل واحد منها وايضا صار العطف مقدا على الربط وذلك مفيد للحصر والاختصاص لان حق هذا الربط التقديم لان الرفع في قوله رفعه ونصبه علامة الحكم وتأخير ما حقه التقيد ليفيد الحصر **قوله** اعلامة تكون اه جواب سؤال الاول ان عمل الشيء ما يكون خاصا له يجعل عليه ههنا لا يصح الحمل حيث لا يقال لفاعل رفعه والثاني انه ينبغي ان يقول المصنف علم لفاعل يدن الياء الحجازا واختصارا لئلا يقول الى علامة يعنى ان الرفع ليس بعل الفاعلية بل علامة لها وعلامة الشيء لا يكون محمولا عليه عن الثاني بقوله كون الشيء اه يعنى ان الرفع علامة تكون الشيء فاعلا وليس بعلامة لذات الفاعل لان ذات الفاعل موجود بدون الرفع كما في رايته زيد **قوله** حقيقة وحكما اه جواب سواد هوان الرفع كما يوجد في الفاعل كذلك يوجد في المبتدأ والخبر ايضا فكيف يصح قوله فالرفع علم الفاعلية اجاب بقوله حقيقة وحكما حاصل ان الفاعل اعم من ان يكون فاعلا حقيقةا وحكما فالمبتدأ فاعل حقيقةا وحكما لان الرفع كما يقع مسند اليه الخبر وكذلك الخبر فاعل حكما لان الفاعل كما يقع جزءا خيرا من الكلام كذلك الخبر يقع جزءا خيرا من الكلام **قوله** علامة كون الشيء مفعولا اه جواب سؤال مبتدأ ما ذكرنا **قوله** حقيقةا وحكما اه جواب سواد هوان النصب كما يوجد في المفعول كذلك يوجد في الحال التي تتميز ايضا اجاب بقوله حقيقةا وحكما حاصل ان المفعول اعم من ان يكون مفعولا حقيقةا وحكما فهما مفعولان حكما لان المفعول كما يقع بعد تمام الكلام كذلك تتميز في الحال يقعان بعد **قوله** علامة كون الشيء مضافا اليه جواب سواد هوان وهو ان حمالا لجر على الاضافة غير جائز حيث لا يقال الاضافة جز فكيف يكون علما لها وايضا ان الغلام في مثل غلام زيد مضاف مع انها ليس بمجرور اجاب عن الاول بقوله اى علامة اه وعن الثاني بقوله كون الشيء مضافا اليه **قوله** واذا كانت الاضافة او دفع لما قيل ان المصنف لم يغير الاسلوب بان لم يلحق الياء للصكاية بالاضافة كما الحق باختصاص حيث

له فاعليل لم يجر المصنف الاسلوب في الاضافة فلما قلنا ان الاعراب وضع للملاحة على المعاني وهي ثلثة فكله الدال الالزام الاثر والوكان الاعراب اقل من المعاني والالزام الترادف لو كان الاعراب اكثر من المعاني وكلاهما خلا الاصل كذا في بعض المحامشي ٣٣ اه حاصله ان الرفع علم الفاعلية لان كما يوجد الفاعل كذلك يوجد المبتدأ والخبر وغيرهما ٣٤ اه فالحقيقة ظاهرة الحكم ما وجد في خصلة الفاعل من كونه مفسدا لانه جزءا ثانيا من الجوز ٣٥ اه فالحقيقة ظاهرة الحكم ما وجد في خصلة المفعول من تعلق الفعل به بعد تمامه لفاعل ٣٦ اه وانما لم يذكر الرفع عمدا على تقابل الصانع الفاعلية والمفعولية فان كون الشيء مضافا لا يقال الفاعلية والمفعولية كما هو الظاهر انما لم يقل حقيقةا وحكما لان المصنف لم يستل بوجوده اذ قيلت بحسب كونه كلي باثنته ٣٧ اه معنى عبد الرحيم عمه يعنى ان المراد بالاصطلاح كون الشيء مضافا اليه الفاعلية في مثل غلام زيد مضافا لامه حتى لا يعترض ٣٨ اه قول ايض العلم قسم من الاسم والاعراب ليس كذلك ٣٩ مولوى معنى محمد عبد الرحيم

لم يرق علم الاضافية اجاب بما ترى **قوله** اي عامل الاسم اه دفع لما قيل ان التعريف غير جامع لخروج عامل
 المضارع لان في المضارع ليس معنى الفاعلية وغيره وحاصل الجواب ان التعريف لعامل الاسم المطلق
 العامل فلا بأس بخروجه **قوله** لفظيا كان او معنويا اه دفع لما قيل ان المتبادر من العامل هو
 اللفظ لكمال فعله هذا لا يكون التعريف مانعا للصدق على الابتداء في نحو زيد قائم لانه شئ يحصل
 به المعنى المقصود للاعراب وهو الرفع مع انه ليس بعامل لفظي اجاب بقوله لفظيا او معنويا حاصله ان
 العامل اعم من ان يكون عاملا لفظيا او معنويا فالابتداء وان لم يكن عاملا لفظيا لكنه عامل معنو
 يدخل في العرف فصدق التعريف عليه سيد **قوله** ما به يتقوم اه فان قيل ان الباء في قوله به
 جار والضمير مجرور محل متعلق يتقوم وهو العامل في المتعلق والاصل فيه التقدير فينبغي ان
 يقال للعامل ما يتقوم به اه مع ان المتقوم مما عليه قلنا انما قد مهمما اهتماما على قرب الضمير
 الى مرجعه **قوله** اي يحصل جواب سوالين احدهما ان التعريف ليس بما نع لصدق قوله على المعول
 نحو زيد في جاءني زيد مثلا لانه شئ قام به الرفع وهو الفاعلية المقضية للاعراب مع انه ليس
 بعامل وثانيهما ان التقويم مشتق من القيام وهو صفة الاجسام لانه عبارة عن ضد القعود فكيف
 يصح اسناده الى الاعراض والرفع من الاعراض اجاب بقوله اي يحصل اه حاصله ان المراد من التقوا
 الحصول للقيام بالغير والقرينة عليه ان انبأ التقويم الى الاعراض يراى بها الحصول اذا نسب
 الى زوى الروح يراى بها ما يقابل التقوى **قوله** اي معنى من المعاني اه دفع لما قيل من ان التعريف ليس
 بما نع لصدق على حروف المضارعة لانه شئ يحصل به المعنى وهو المشاهدة باسم الفاعل للمقتضية
 لاعراب المضارع مع انها ليست بعامل فاجاب بقوله معنى من المعاني يعنى ان المراد من المعنى معنى
 من المعاني المتصورة لا مطلق المعنى والمشاهدة بالاسم ليست من المعاني المتصورة وفسر بالكرة شادة
 الى ان اللام في الرفع للهدى لذى هو في قوة الكرة كذا في حاشية عصام او جواب سوالين
 اخر وهو ان جاء مثلا في جاءني زيد عاملا لم يحصل به معنى المعرب اذ معنى المعرب ههنا حيوان
 ناطق مع هذا الشخص هو حاصل بنفسه اي بالوضع لا بالعامل حاصل الجواب ان الالف واللام
 في الرفع عهدك راجع الى الرفع المذكور في المعاني المتصورة **قوله** فيق جاءني زيد اه دفع لما قيل من ان
 الفعل والحرف لا يقض الفاعلية والمفعولية والاضافة لان الاقتضاء من خواص زوى الروح وهو لا ليس
 كذلك فدفع بما ترى **قوله** الاسم المفرد اه اشارة الى ظهور الموضوع لان المفرد صفة ولا بد لها

الادوية

الادوية

اه حاصله ان اللفظ متصرف بنفسه فلم يمتحج الى السحاق لبقاء المصدي اليها بخلاف الفاعل والمفعول لانهما ليسا متصرفين بنفسها
 فيتحج الى الحائز المصدي بهم **قوله** وانما قدم المعرب على الاعرابين المقصود ان الاعراب لا يرفع اللفظ للمعرب وقد اعراب على الاعراب
 لا يرفع اللفظ ولا العامل سبب اولان معرفة المعرب هو العاقل فتوقف على معرفة المعنى المقصود للاعراب كذا في التا شكركم **قوله**
 على خلاف ما قال في تعريف الاعراب للثلاث آخره بيتا من ههنا **قوله** لا اشارة الى المعنى المقصود حاصله ان اللفظ في حوائج زيد عاملا في حصول الفاعل
 في زيد فحصل الرفع علامته معنى عه وهو حرف المضارعة لانه شئ يحصل به المعنى هو المشاهدة الفاعل المقصود للاعراب المضارع مع انه ليس عاملا في حصول الرفع

من موصو وهوليس بموجود ههنا فاشارة بقوله الى الاسم اه **قوله** الذي لم يكن مثني ولا جموعا هذا
تفسير المفرد ودفع لما قيل ان المفرد المنصرف يصدق على غلام في جاء في غلام زيد ودايت غلام زيد ومث
بغلام زيد لانهم من النوع من الاعراب اي بالحركات الثلث في الاحوال الثلث مع انه ليس بمفرد
منصرف بل مضاف واجاب بقوله ان اه حاصله ان المفرد على اربعة اقسام احد ها انه يطلق على ما يقابل
المركب كما في الكلمة ويأتيها على ما يقابل المضاف شبهه كما في بحث المناد وتأتيها على ما يقابل الجملة
كما في بحث التميز ولأبها على ما يقابل التثنية والجمع وههنا هو المراد بقية ذكر مقابلة فيما بعد هو
قوله المثني **قوله** ولا غير منصرف اشارة الى ان قوله المنصرف قيد احترازي **قوله** الذي لم يكن بناء
الواحدة دفع لما قيل ان كجمع المكسر المنصرف بعد قوله فالمفرد المنصرف مستكاد لان الجمع المكسر
المنصرف لا يكون الامفردا منصرفا لانه ماخوذ من التكسير والجمع بعد صاد منصرفا فاجاب بقوله
اي الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالما حاصل ان المراد بالجمع المكسر هو الاصطلاح لا اللقب
فان قيل انه لا بد للمفرد ان يقول فالمفرد والجمع المكسر المنصرفان ايجازا واختصارا قلنا ان صفتيه
قوله منصرفان لقوله كجمع المكسر مسلم لعدم الفصل بينهما بالاجنبي لكن صفتيه لقوله فالمفرد
غير مسلم الوجود الفصل بينهما بالاجنبي هو قوله المكسر وليس بصحيح **قوله** ولم يكن غير منصرف
فيه اشارة الى ان قوله المنصرف قيد احترازي **قوله** فالاعراب اه دفع لما قيل ان هذا شروع في
بيان اصناف الاعراب الاسم فمن اي جهة قدم المفرد المنصرف والجمع المكسر على سائر اعرابها اجاب بقوله
فالأعراب **قوله** فالاعراب فهم اشارة الى ان الجراد والمجرد وهو قوله بالضمته متعلق بقوله
يعربان عند البصريين وبمعربان عند الكوفيين **قوله** اي حالة الرفع دفع لما قيل ان نصب قوله
دفعوا ونصبوا لا يخلو اما ان يكون على الظرفية او الحالية او المصكبة والكاف غير صحيح اما الاول
فلان الظرف ما وقع فيه الفعل ولا يقع الاعراب في الرفع والنصب والجروايق الظرف ما زمتا
او مكان والرفع واخواه لا تكون زمانا ولا مكانا واما الثاني فلان الحال يكون محمولا على ذي
الحال ههنا لم يصح الحمل لانه حال عن ضمير يعربان او معربان وهو داجع الى المفرد المنصرف
والجمع المكسر المنصرف وهما لا يكونان دفعا ونصبا وجرا واما الثالث فلان المفعول المطلق هو ان
يشتر مع الفعل عليه اشتمال الكل على الجزء وههنا ليس كذلك لان يعربان يشتر على الاعراب لا
على الرفع اجاب بقوله حالة الرفع اه حاصله باختلاف الشق الاول وهو النصب على الظرفية مجازا
بتقدم مضاف تقديري يعربان بالضمته حالة الرفع اه حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه **قوله**
النصب على الحالية لهما مصادقا وهي تارة مؤلة بالفاعل وتارة **قوله** في الايدى بقية المفرد المنصرف يكون
غير الاسماء الستة والسحق بالمشي والجموع مثلا كلا وعشرين لانها داخل في المفرد لان المراد من المفرد ما لم يكن مثني ولا جموعا
لانها خارجة عن الحكم لان اعرابها بحروف جيب بلانها غير داخل في بواسطة ذكر فيما بعد بيان اعرابها كذا في غيره لغو
الرحيم ربنا اغفر لنا ولوالدينا ولا تستأزينا وجميع المؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات يؤايقوم الحساب

انه لم يغير الاسلوب حيث اضيف ذوالى الاسم الظاهر دون الكاف اجاب بقوله انما اضيف الى
 الاسم الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف الا الى الاسماء الاجناس لان وضع الواضع وصلة
 لتوصيف الشيء بالاسم الجنس فلا يضاف الا الى اسماء الاجناس الضمير ليس باسم الجنس وكان الصفة
 يكون محولا على الموضوع واسم الجنس لا يجر عليه الا بالاضافة فلا يقال في توصيف الرجل عمالا مثلا
 جاءني رجلا مال بل ذو مال كما لا يخفى **قوله** فالاعراب فيه شهادة الى ان قوله بالواو اه متعلق بقوله
 تعرب او معربة **قوله** هذه الاسماء الستة دفعها قيل ان الحكم على قوله اخوك واوك الخ بقوله
 بالواو مستكرك لانها معربة بالواو فلا حاجة الى قوله بالواو وايضا يستحيل كونها بالالف الباء لانها
 ليست معربة بالالف والياء بل الواو اجاب بقوله هذه الاسماء الستة حاصل من المواد ههنا الاسماء لئلا يكو
 من حيث هي هي اى مع قطع النظر الى خصوصية الاعراب بالواو والالف والياء فان قيل لم يغير الشارح
 نظرا لكافية حيث اخر قوله مضافا عن قوله بالواو اه والمقصود من ذلك قلنا ان تولد مضافا
 اه حال عن الظرف وهو قوله بالواو والالف اه والظرف من قبيل العامل المعنوي وتقدم
 الحال على العامل المعنوي غير جائز فلهذا لم يفتى بقوله مضافا على قوله بالواو وحيث يكون
 العبارة محمولة على التقديم والتأخير والتقديم في بعض النسخ محمول على السهول من تصرف
 الناشرين **قوله** لكن لا مطلقا دفعها قيل ان هذا الحكم منقوض بالآخر الذى وقع في نحو
 جاءني اخيتك ورايت اخيتك ومردت باخيتك لان من الاسماء الستة مع انه معرب بالحركات
 لا بالواو والالف والياء فاجاب بما ترى **قوله** وموحدا دفعها قيل ان هذا الحكم منقوض
 بالآخر الذى وقع في نحو جاءني اخوك ورايت اخوتك ومردت باخوتك وكذلك في نحو جاءني
 اخوانك ورايت اخوانك ومردت باخوانك لان من الاسماء الستة مع انه معرب بالفتحة
 والجمع لا بالواو والالف والياء فاجاب بقوله وموحدا **قوله** وانما لم يصح اه دفعها قيل ان اذا

في قوله مضافا عن قوله بالواو اه والمقصود من ذلك قلنا ان تولد مضافا

كان صدق ان الحكم على هذه الاسماء المذكورة ليس بخصوصها بل بغيرها وكثيرا ما جرى الحكم على شخص يراد به الحكم على نوعه كما يقال
 زيد ضحكك تطيح ستوى القمير يراد به الحكم على نوعه ذلك ان العام المذكور في ضمن الخاص كذا المطلق في ضمن المقيد فالحكم على النحس
 وكذا على المقيد بظاهرة بصرف الى العام والمطلق الذى ذكر معه كذا قال مولانا نور الحق ١٢ مفتى ١٣ اى على اعتبار تقديم قوله
 بالواو اه على قوله مضافا اذ في النسبة الا ان المهم احزه عنى في الذكر لكون شرط الامانة الى غير باء المتكلم مقرونا صرحا بالشرطين المذكورين
 ضمنا وما هو كمره موحدا كذا قال الفاضل السيد كوثى ١٢ مفتى ١٣ في ان المتعارف في امثلة التعرض لا التعرض عن المركب لا
 تعرض بغير تقديم الحال على العامل المعنوي الذى هو الظرف متمتع عند سببه وعند الاختفاء فيجوز تقديم الحال على العامل المعنوي بشرط
 تقديم المبتدأ على الحال كونه يقرأ في الدار ما نحن فيه كذلك فلهذا جازى الى العذر الذى يفتح باب التقديم وسيد باب المنع كذا قال جمال الدين
 مفتى ١٤ حاصل الاعتراض ان الحكم على هذه الاسماء بهذا النوع من الاعراب منقوض في حالة التصغير نحو جاءني اخيتك لانها
 في حالة التصغير معربة بالحركات فكيف يصح كذا الحكم على سبيل الاطلاق حاصل الجواب ان الحكم على هذه الاسماء بهذا النوع من الاعراب
 ليس مطلق بل حال كونها معربة اذ مصغرا معربة بالحركات فلتدفع الاعتراض فالارجح في الامثلة المذكورة ليس كقول مصغرا ١١
 حاصل الجواب ان هذا الحكم على هذه الاسماء ليس مطلق بل حال كون تلك الاسماء موحدا كذا المشى والجمع منها معربة بالاعراب
 التنبيه الجمع فاندرج الاعتراض في الامثلة المذكورة ليس بموحدا بل مشى و مجموع ١٢ **عبد الرحيم**

القيدان موادين فلم يذكروها فاجاب بقوله وانما ليصرح اه **قوله** ولم يكف اه دفع لما قيل انه لم
 لم يكف في هذا الشرط اعني قوله مضافة الى غيرياء المتكلم يذكر الامثلة كما الكف في الشرطين الاولين
 اعني قوله مكبرة موحد على ذكر الامثلة لان ذلك الامثلة الستة كما كانت مكبرة وموحدة كذلك
 كانت مضافة الى غيرياء المتكلم فاجاب بقوله لم يكف اه **قوله** وانما جعل اه دفع لما قيل ان هذه
 الاسماء مفردة كالمفرد المنصرف فينبغي ان يكون اعوابها بالحركة كما عراب لان المفرد اصل بالنسبة
 الى المثني والمجموع والحركة ايضا اصل بالنسبة الى الحرف والمناسب للاصل هو الاصل فلم اعرب
 هذه الاسماء بالحرف اجاب بما ترى **قوله** تامة وانما زاد قوله تامة اشادة الى ان المنافرة التامة
 انما تلزم اذا جعل اعراب الاحاد كلها بالحركات وما قيل لو حشة والمنافرة بالتامة فلا يريد
 ما قيل ان المنافرة يبقى ايضا كذلك لان كلامه المثني والمجموع معرب بالحروف قوله وانما
 اختاروا اسماء ستة اه دفع لما قيل ان فع الوحشة يكون بالزيادة والنقصان ايضا كذلك فاختاروا
 الستة فاجاب بما ترى **قوله** وانما اختاروا هذه الاسماء اه دفع لما قيل ان الاحاد كثيرة فما وجه
 تخصيص هذه الاسماء اعني اخوك وابوك اه اجاب بقوله انما اختاروا اه **قوله** في كون
 معانيها منبئة اه اشارة الى ان هذه الاسماء مشابهة بالمثني والمجموع لفظا ومعنى اما اللفظ فوجود
 حرف صالح للاعراب في اواخرها كما في المثني والمجموع واما معنى فلان معانيها منبئة عن التعدد
 كغنى الثنية والجمع **قوله** حين الاعراب سماعا دفع لما قيل كما ان هذه الاسماء الستة مشابهة لفظا
 ومعنى بالمثني والمجموع كذلك الاسماء المحذوفة لا تجاز تخويي في ليس لها مشابهة لهما لفظا ومعنى
 اما اللفظ فوجود حرف صالح للاعراب في اواخرها واما معنى فلان معانيها منبئة عن التعدد كما ليد
 يقتضه ذى الياء الذي يقتضه ذى الهمزة اجاب بقوله حين الاعراب سماعا اه تقرير الجواب
 انه لم يسمع من العرب اعادة الحروف المحذوفة الذي في اواخرها عند الاعراب فان الحروف التي
 في اواخرها محذوف نسيانها **قوله** وما يلحق به دفع لما قيل ان ذكر كلا بعد ذكر المثني مستكاف
 لانه تنبئية اي حاصل الجواب ان كلا ليس يمتثل بل من ملحقاته لانه عبادة عما يكون له مفرد
 من لفظه ليس لكلام مفرد من لفظه وانما ليس له مفرد عند السماع من العرب **قوله** وكان كلتا
 دفع لما قيل كما ان كلام معرب لهذا النوع من الاعراب فكذا كلتا معرب لهذا الاعراب فلا
 يجر تخصيص كلاهما اجاب بقوله وكذلك كلتا اه وفيه اشادة الى ان هذه العبارة على حد
 المحذوف **قوله** ولم يذكروا جواب سواك هو انه لما كان اعواب كلا وكلتا واحدا له حاله لولا ان
 بالاشارة في حق الاضافة توجب اشراطها انها ضمير المخاطب لهذا النوع من الاعراب مع انه ليس كذلك ام **قوله** حاصل الجواب لما كان
 لكلا واحد من التنبيه الجمل احواله ثلثة جعلوا في مقابلة كل حال اسماء على **قوله** فان كلوا حذوها يدل على معنى واحد ذلك المعنى
 يبنى عن امر آخر كالاخ يبنى عن الاخ والاب عن الابن والجمع عن المروءة والجمع عن المهن عن حذوها عن الصاحب عما يصاحبه
قوله يعني انما يذكر المفرد كلتا لان كلا اصل وكلا فرغ فذكر الاصل كذا الفرغ وانما كان فرغ لانه لكونه مؤنثا والمرث يكون فرغا لانه **قوله**

الانظر الى ان كانت موحدة بالثنية
 فليس الا يكون معربا بالحروف
 اي يكون بالثنية

فلم یذکر لم یکن کلاما فاجاب بماترے **قوله** ای حال کون اہ جواب سوالہ ہوان قولہ مضافا حال من
 المثنہ وکلا فاعترض علیہ بان تقید المثنی بالاضافۃ باطل لان الاعراب بالحرف للمثنی ثابت سوا رکاب
 مضافا ولا او تحریب بالسوال ہکذا ان قولہ مضافا حال عن المثنہ وکلا فلا مطابقتہ بین الحال ذی
 الحال فی الافراد والتثنیۃ فاجاب بماتری حاصلہ انا لا نسلم ان قولہ مضافا حال من المثنی
 وکلا بل حال عن کلا فقط فی طریق الحال مع ذی الحال **قوله** وانما قید بذلک اہ جواب سوالہ و
 ہوانما الوجه للمصنف حیث اورد القید ہنا ولم یورد فی الجمع مع ان المثنہ والمجموع کلاہما
 معربان بالحروف وحاصلہ تجواب ظاہر **قوله** الذی ہو الاصل اہ دفع لما قیل انما الوجه فیما
 اذا ضیف کلا الی المظہر ودعی جانب لفظہ دون المعنی واعرب بالحركات دون الحروف فاجاب
 بقولہ الذی ہو الاصل حاصل ان المظہر اصل من المضمرة لا نداد لمنہ علی المقصود واللفظ
 اصل من المعنی لانہ موقوف علیہ والحركات اصل من الحروف فاعطى الاصل للاصل رعایۃ
 للتناسب **قوله** الذی ہو الفرع اہ دفع لما قیل علی عکس ماترے فانہم **قوله** اثنتان الخ فان
 قیل ان ذکر اثنتان واثنتان بعد المثنہ مستدرک لکن اثنتین ایضا قلنا اھما ملحقان بالمثنی و
 لیس اثنتین حقیقۃ لعدم المقترن لھما من جنسہما وانما یجعل اثنی واثنتی مقترن لھما لانہ لو کان کذلک
 لصدق اثنتان واثنتان علی الاربع وذا باطل **قوله** واثنتان اشارۃ الی ان هذا علی حذف المعطوف
 ایضا وانما یدکرہ لکونہ فرع اثنتان فلا یرد ما قیل کما ان اثنتان واثنتان معرب بہذا النوع عن الاعراب
 فکذلک اثنتان معرب بہذا النوع من الاعراب فلم یتمتع علی المعرب لہما ولم یتکتف بذکر
 الاصل فی قولہ اثنتان واثنتان لمشاہتہما بصک الکلام بذکر الھمزۃ **قوله** فان هذا الالفاظ
 جواب سوالہ ہوان هذا الالفاظ مفردۃ والالف فی اخرھا من نفس الکلمۃ لاذائد وذلک
 لا یقال بدون الالف فلما كانت مفردۃ فیلزم ان تكون معربۃ باعراب المفردات فدفع بماترے
قوله المفتوح الخ دفع لما قیل وھوانہ یلیق الالتماس بین المثنہ والمجموع اذا کان النصف الجر
 فیہما بالیاء اجاب بقولہ المفتوح اہ **قوله** والمراد بآہ جواب سوالہ ہوان المراد بجمع الکنیا
 السالمہ لا یخلو اما ان یکون حقیقیًا او مجازیًا او کلاہما فان کان الاول قد خل فیہ نحو مسلوب

وخرج عنہ نحو **۱۷** بر صفحہ ۳۳ در ۱۷ نوشتہ شد **۱۸** واما مل ان الحال الواقع بعد المعطوف والمعطوف

علیہ یکون حال فیہا اکثریۃ لاکتیۃ ۱۲ مفتی عبدالرحیم **۱۹** او نقول ان النکتۃ للفقار للفقار لان الذکر اصل ۱۲ **۲۰**
 اذ المثنی ما حتی آخر مفردہ الفاء ویا ووزن ولم یثبت ۱۲ مفتی عبدالرحیم **۲۱** وھوالذی یکون مفردہ مذکر الخی آخرہ
 واو ووزن او یاء ووزن ۱۲ مفتی عبدالرحیم **۲۲** تقریرہ انہ ما لوجہ فیما اذا اظیف کلا الی الضمیر ودعی جانب متناہ
 دون لفظہ واعرب بالحروف دون الحركات حاصل الخ جواب ان المضمرة من المظہر والمثنی فرع من الحركات فاعطى
 الفرع للفرع للتناسب ۱۲ مفتی عبدالرحیم **۲۳** **۲۴** **۲۵** **۲۶** **۲۷** **۲۸** **۲۹** **۳۰** **۳۱** **۳۲** **۳۳** **۳۴** **۳۵** **۳۶** **۳۷** **۳۸** **۳۹** **۴۰**
 او یاء ووزن ۱۲ مفتی عبدالرحیم

سنين لكون مفرداً مؤنثاً وان كان الثاني فصار بالعكس وان كان الثالث يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز اجاب بقوله والمراد به اه... يعني ان المراد به هنا عموم المجاز وهو الجمع بالواو والنون سواء كان مفرداً من كوا او مؤنثاً **قوله** وما لحي به اه جواب سؤال هوان كوا ولو بعد جمع المذكور السالم مستدرك لان جمع **قوله** ايضاً اجاب بقوله ما لحي به يعني فيه اشادة الى انه ليس بجمع من ذكر حقيقة بل من ملحقته لعدم المفرد لمن جنس وان كان مفرداً لكنه ليس من جنس **قوله** لا عن لفظه اه جواب سؤال هوان انما كان الوجود ذوق كيف يكون من الملحقات بل هو عين الجمع فاجاب بما ترى **قوله** اي نظائرهما اه جواب سؤال هوان الاخوات... لا تستعمل الا في ذى الروح وعشرون واخواتها ليس كذلك بل من قبيل الالفاظ اجاب بقوله اي نظائرهما اه حاصله ان استعمال الاخوات في الالفاظ يعني النظر من قبيل الاستعارة للصراحة لانها عبارة عن ذكر المشبهة اعادة المشبه وهما كذلك لانه شبهت الاخوات بالنظائر والامثال كذلك في المطوك غيره **قوله** وليس عشرون اه جواب سؤال هوان ذكر عشرون بعد ذكر جمع المذكور السالم مستدرك لانه جمع ايضاً اجاب بما ترى **قوله** وايضاً اه جواب ثان عن ذلك السؤال **قوله** رفعا اه جواب سؤال هوان الواو للجمع والجمع بحرف الجمع كالجمع بلفظ الجمع فيكون تقدير الكلام هكذا جمع المذكور السالم معرب بمجموع الواو والياء والامر ليس كذلك اجاب بما ترى **قوله** لانه الضمير المرفوع جواب سؤال هوان انه لم يجعل الالف علامة الرفع في الجمع والواو علامة الرفع في التثنية فاجاب بما ترى فان قيل الواو فيه علامة الرفع فلو جعل ذلك اعراباً في حالة الرفع يلزم توارد العلتين المؤثرتين على معاول واحد بالشخص وهو باطل قلنا ان ذلك المعنى ثابت لو كان المؤثرين لفظيين واما اذا كان احدهما لفظياً والاخر معنوياً فحينئذ يجوز ايراد المؤثرين على اثر واحد كما فيما نحن فيه هكذا الحكم في التثنية او نقول ان في الواو والالف اعتبارين اعتبار الالف واعتبار الالف واعتبار الخصوصية فكونه علامة باعتبار الالف وكونه اعراباً باعتبار الخصوصية ولا تعتبر هذا الابدع دخول العامل **قوله** لوقوع اه جواب سؤال هوان لما حمل النصب على الجر فلم لم يحمل هو على الرفع حاصل الرفع ان اطلاق النصب على الياء ليس الا بطريق استعارة علام الجمل للنصب والاستعارة بينهما جائز لوقوع كل منهما في الكلام والاستعارة بين النصب والرفع غير جائز لان الرفع علامة العمدة فليتنا استعارة القوى للضعيف **قوله** ولما كان التقدير اقل اه جواب سؤال هوان الاعراب للفظ اصل **قوله** سالما او غير ذلك يتفرض نحو سنين جمع حاشية

فان لحاق الواو والياء والنون المعتمدين في مفهومه الاصطلاحى كما قال مولينا نورا لحي ١٢ اه فان ليس المراد به لفظ بل افراد مؤنثين زاد الله ١٣ اي لوقوع مرصوف كل واحد من النصب والرفع في الكلام ولوقوع كل واحد من النصب والرفع في اللفظ في الكلام ولو اريد من النصب والرفع المنصوب كان وجهه ١٤ من الاعراب التقدير لان الاعراب اصل اللفظ وان كان اللفظ ١٥

توضیح

والمص اشار الیه اولاً فیما سبق فلم اخره ههنا فاجاب بقوله ولما كان اه حاصله ان الاعراب
 التقديری لما كان اقراى سهل الضبط فيكون اولى بالتقدير لان الاعراب التقديری لا
 يجئ الا في موضعين وهما التعذر والاستنقال **قوله** ای تقدیر الاعراب جواب سوال هوان
 هذه القاعدة منقوضه بقوله تعالى **وَأَسْرَأُ الْقُرْآنَ** فان لفظ الاهل مقدّم في هذه الآية مع انه
 لم يوجد فيه التعذر اجاب بقوله ای تقدیر الاعراب اه یعنی ان اللام في قوله التقدير عوض
 عن المضاف الیه فالمراد تقدیر الاعراب لا مطلق التقدير فساد العبادة على حذف المضاف
 الیه وهذا رد على الفاضل الهندی حيث قال ان هذه العبادة على حذف الموصوف فساد تقدير ای
 الاعراب التقديری لان مقابله لقوله **وَاللَّفْظُ** فيما عدا هاه ووجه الدان اللام ان كان عوضاً عن
 الموصوف لزم حذف لفظ الاعراب وبقاء النسبة وان كان عوضاً عن المضاف الیه يلزم حذف
 الاعراب فقط وقوله المحذوف اولى من كثرة **قوله** ای في الاسم جواب سوال هوان كلمة
 ماهية للعموم فصار هذه القاعدة منقوضه على رمي ودعي مثلاً لانما شيان يتعذر فيهما
 الاعراب وليست التقدير فيهما اجاب بقوله ای في الاسم اه وهما فعلان **قوله** للمعرب
 اه جواب سوال هوان هذا منقوض على نحو هذا في جاء في هذا لان اسم تعذر فيه الاعراب
 ولا تقدير فيه اجاب بقوله للمعرب اه وهو مبني **قوله** الاعراب اه جواب سوال هوان
 الضمير في تعذر راجع الى ما وتقدر الشيء في الشيء فرع لثبوت المقدار فيه اذا تعذر المقدس
 فيه هو الاسم للمعرب فلا يبقى له وجود في الخادج فكيف يوجد التقدير فيه حاصل الجواب ان
 الضمير في تعذر ليس راجع الى ما بل الى الاعراب وايتم فيه رد على الشيخ الرضي لان قال
 في توجيه المتن الذي تعذر اعراجه اه فيكون فاعل تعذر عند لفظ الاعراب الضمير
 المستتر في تعذر وحذف الفاعل عن لفظ الاعراب المضاف اليه عن الضمير
 مقام المضاف ثم استتر في تعذر فعند الشيخ الفاعل محذوف والمضاف الیه هو الضمير المستتر
 في تعذر راجع الى الاعراب والعائد محذوف وهو كلمة فيه ووجه الرد ظاهر وهو ان حذف
 الفضلة اهون من حذف العنق وايضا حذف الفاعل واقامة المضاف الیه مقامه مع استنائه
 غير شائع وحذف العائد شائع فترك الشائع مع صحته ارتكاب غير الشائع غير معقول

قوله في جواب سوال هوان اذا كان الضمير في تعذر راجع الى الاعراب **له** یعنی ان القلة
 سبب التقييم باعتبار لازمه هو سهولة الضبط اولی سبب كون **له** بخلاف اللفظی فای کجی فیما سواک الموضوعین جميعاً اما
عه ای عن التقديری مرع ان المناسب فيوعن اللفظی لان من حق العلامة الظهور فاللفظی اصل في الاعراب حقیق
 تقيم نظر الى انه **له** لكون لفظ تعذر صلة ما وفي الصلة لا بد من العائد الى الموصول **له** مفتی **له** حاصل
 السؤال ان الضمير في تعذر ان كان راجعاً الى كلمة ما يلزم فساد المعنى لان تقدير الشيء في الشيء اه مفتی عبد رحيم
رب اعفوا رحم وانتم خير الراحمين فداي محمد دل وجان من ذ

بقي هذا الجملة بلا عائد والجملة اذا وقعت صلة لا بد فيها من العائد الى الموصول اجاب بقوله فيه
 حاصل ان العائد اعم من ان يكون حقيقيا او تقديريا وهما وان لم يوجد الا ولاكن وجد
 الثاني **قوله** اى امتنع جواب سؤال وهو ان ذكر استثنى بعد تعذر مستكاث لانها بمعنى التعذر
 اجاب بقوله اى امتنع ايعان المراد من التعذر امتناع ظهور الاعراب وفى الاستثقال لم يوجد
 الامتناع **قوله** ظهوره جواب سواك هو ان تقديرا والثنى فى الشئ فرع لثبوت المقدك فاذا تعدت
 المقدك وهو الاعراب فلا يثبت الوجود له فى المحاذرة فكيف يصح اطلاق التقدير عليه اجاب
 بقوله ظهوره ايعان المراد بالامتناع امتناع ظهوره لا امتناع وجوده **قوله** فى لفظه جواب سؤال
 وهو انه على هذا لم يكن المثال وهو قوله كعصا مطابقا للمثل لانه ثبت ظهور الاعراب فى المثال
 حاصل الجواب ان الاعراب على قسمين احد هما مقابل للبناء والثانى ما اختلف اخر المعرب
 به والمراد ههنا الثانى لانه لا يكون الا فى الاسم المعرب **قوله** وذلك اذ لم اه جواب سؤال
 وهو ان ذكر قوله استثنى مستغن عن ذكر قوله تعذر لان امتناع ظهوره كما وجد فى
 الاستثقال وجد فى التعذر ايعان اجاب بقوله اذ لم يكن اه حاصل ان تعذر الاعراب ههنا
 من جهة ان فى اخر المعرب الف غير قابل للحركة وتعذر الاعراب فى الاستثقال من جهة اخرو
 هو ان فى المعرب حرف قابل للحركة لكن يكون ظهوره فى اللفظ ثقيل على اللسان **قوله** كما فى
 الاسم المعرب اه جواب سؤال وهو ان الكاف فى قوله كعصا بمعنى مثل مضاف الى عصا فاضافة لا
 يخلو اما ان يكون بمعنى اللام او من او فى فان كان الاول قد خل فيه ردحى وخرج عنه عصا لان
 المقصود فى الاضافة اللامية هو المضاف والمضاف اليه قيد له هو خارج عن الشئ وان كان الثاني العكس
 لان القاعد فى الاضافة البينانية كون المضاف اليه عين للمضاف وان كان الثالث يلزم ظرفية الشئ
 نفسه هو باطل اجاب بقوله كما فى الاسم اه حاصل ان المراد ههنا الاول والثانى لكن المراد بغير عصا
 كل اسم معرب بالحركة الذى فى اخره الف مقصورة **قوله** فى اخره الف مقصود اه الظرف هو الاخر وهو
 اعم من ان يكون الفا وغير الف والالف حينئذ خاص فيكون ظرفية العام الخاص هو جارا فلا يرد ان
 اخره ههنا ظرف والالف المقصورة من ظرف فيلزم ظرفية الشئ لنفسه لان اخر الاسم ليس الا الالف
 او نقول ان هذه العبادة على حذف المضاف تقديرا اى فى موضع اخره او فى انب اخره الف
 مقصورة **قوله** سواء كانت اه جواب سؤال هو ان المثال لا يطابق للمثل لان المثال هو قول عصا وليت اخره
 له ههنا محذوف ولفظ فيلان العائد اه **قوله** فهذا القسم الثانى يتبع ظهوره فى المثال المذكور فلا يرد ام
 يعنى خصل فى عصا فقط ولا يدخل فيه مثل عصا والامر ليس كذلك معنى عبد الرحيم پشاورى **قوله** سميت
 بها لانها ضد للمرددة اولانها ممنوعة عن الحركة مطلقا والقصر المنع والاول اولى بربيل مقابلته للمرددة و
 عدم اختصاصها من اربع بالالف للتحقق فى ميم غلامى ١٣ مولوى عبد الغفور **قوله** فان الالف المقصورة
 غير قابلة للحركة ١٢ معنى عبد الرحيم رب اغفر لكاتب هذا الكتاب لوالديه لجميع المؤمنين والمؤمنات بربهم بحسب

الف المقصود اجاب بقوله سواء اه **قوله** فان الالف اه هذا دليل لمطابقة المثال مع الممثل **قوله**
وكما في الاسماء العرب دفع لما قيل ان قوله غلامى معطوف على قول عصارا فصارا الكاف منها مقدر
مضاف الى غلامى فهذا الاضافة ايضا لا يخلو واما لامية كدبيانية و ظرفية فان كان الاول قد دخل
فيها حتى و اني خرج عنه غلامى ان كان الثاني فبالعكس ان كان الثالث يلزم ظرفية الشيء لنفسه
اجاب بقوله وكما في الاسماء العرب اه حاصل الجواب اننا نقول باختيار الشقين الاوليين لكن المراد
بمثلا غلامى كلاسهم معربا بحركة المضاف الى ياء المتكلم وفي هذا رد على بعض النحاة حيث قالوا
ان غلامى مبنى لكونه شديدا لا متزاج بالمبنى بوجوه الاول ان فيما بين المضاف والمضاف اليه شدة
الامتزاج والثاني ان فيما بين الضمير المتصل وما اتصل به ايضا شدة الانتقال الثالث ان الياء
ساكنة فالتلفظ بها على حدة محال فصار لشد الامتزاج اخره وسط الكلمة ولا يجرى الاعراب
فيها ووجه الرد ان مضاف الى ياء المتكلم والاضافة تقوى جهته الاسميته وتضعف جهة المشاهدة
بالفعل فيكون معربا **قوله** فان قيل هذا منقوض بحيث واذا واذا لاها مبنيته مع الاضافة بل هي
باعثة على بناها غالبا لثبوت الاضافة الى الجملة والاضافة الى الجملة في الحقيقة اضافة الى
مضمون الجملة فتشبه بحروف في الاحتياج قلنا ان معنى المنافاة موجوده هنا وهو ان الاضا
مانعة للبناء لا رادعة ليعني اذا كان الاسم الموجود في كلام العرب معربا قبل الاضافة ثم اضيف
الى المبنى فهذا الاضافة مانعة للبناء وان كان الاسم الموجود فيها مبني قبل الاضافة ثم اضيف فهذا
الاضافة ليست برافعة للبناء فالغلام فى غلامى وجد معربا وحيث واذا واذا وجد وامبني **قوله**
فانما اشتغاله هذا دليل لمطابقة المثال مع الممثل **قوله** في حالة الجر لفظ لان كسرة الميم قائمة مقام
كواحد من الاعراب واقتضاء اليه **قوله** غير مريض فيه اشارة الى ان قوله مطلقا ايضا مد على
بعض النحاة الاخر حيث قالوا ان اعراب غلامى في حالة الرفع والمنصب تقديري واما في حالة الجر
فاعراب لفظ لان الكسرة مشتركة بين اقتضاء العامل والياء ووجه الرد انها **قوله** لان قلنا ان المقصود
في الاضافة اللامية هو المضاف والمضاف اليه في قوله خارج عنه مفتى **قوله** اى في جعل غلامى مثلا التقدير للاعراب مفتى **قوله**
اى الذى يقتضيه الجملة به ففى ان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة بخلاف المضاف اليه هو المقصد المتكلمين
الجملة ولهبذا العزير بها بعضهم وقتل الاضافة الى المفرد لزوال علة البناء وهي الاضافة الى الجملة كذا في الفوائد شرح **قوله** الاول بان
يقال فتشابهت لغايات الحروف ما اضيف اليه بنيت مثلها **قوله** كذلك في الفوائد **قوله** فانها كانت بمنزلة قبل
الاضافة فاذا اضيفت الى الجملة المبنيه فكذا الاضافة لا تمنع ولا ترفع البناء مفتى عبد الرحيم **قوله** غير مريض
ان كسرة اللامه متقدمة على كسرة الاعراب براتب تقدمها على العامل المتقدم على المعنى المقصود المتقدم على الاعراب فلا يجوز
ان يكون هي اياها ان قيل لا يجوز زوال الاولى الاولى بعرض الرتبة قلت لا وجه لزوالها بقا سببها مع ان الاصل بقاء
الشيء على ما كان مفتى **قوله** لان كان معربا قبل الاضافة فاذا اضيف الى المبنى فهذه الاضافة تمنع بناه لا تمنع
قوله كما قال المحقق ولا تصانف الا الى في الاكثره ١٢ رب اعرف لكاتبه ولو اديه ولا ستاذيه لجميع المؤمنين والمؤمنات

ان كانت مشتركة يلزم عر توارد المؤثرين المستقلين على ثرواحد بالتشخص وهو مستنق **قوله** اے
 فی الاحوال الثلث اہ فیہ اشارة الی ان نصب قولہ مطلقا علی الظرفیة **قولہ** یعنی کون الاعراب اہ ہذا
 لدفع تخطیة المبتدئ لانہ یجوز لظرف و یسمع اخر الکلام قد ہب ذمہ الی ان قولہ مطلقا قید
 لغلامی فقط فلذلک قال اشارہ یعنی کون اہ فعلہ منہ انہ قید لہما **قولہ** غیر مختص ببعضہا
 تفسیر لقولہ فی جمیع الاحوال **قولہ** کما فی الاسم الذی اہ جواب سواک ہوان الکاف فی قولہ
 کقاض یعنی مثل مضاف الی قاض ہذا الاضافة ایضا لا یخلو اما ان یکون لامیة او بیانیة او ظرفیة
 فان كانت لامیة فن خل فیہ اء و خرج عنہ قاض وان كانت بیانیة فصاد بالعکس وان كانت ظرفیة
 یلزم ظرفیة الشئ لنفسہ اجاب بقولہ کما فی الاسم اہ حاصلہ ان المراد بمثل قاض کل اسم یکون فی
 اخرہ یاء مکسورہ ما قبلہا **قولہ** سواء كانت جواب سواک ہوان ہذا المثال لیس بمطابق للمثل
 لانہ لیس فی اخر قاض یاء مکسورہ ما قبلہا اجاب بقولہ سواء كانت اء حاصلہ لاجواب ان فی اخرہ
 یاء مکسورہ ما قبلہا فی اصل الوضع **قولہ** اى فی حالق الرفع اہ فیہ اشارة الی ان نصب قولہ رفعا
 و جرا علی الظرفیة و ایضا جواب سواک ہوانہ قولہ رفعا و جرا مفعول فیہ لتقدیر الاعراب من جہتہ
 الاستشقاک ہوا ما زمان او مکان و ہذا لیس بواحد منہما حاصلہ لاجواب انہ مفعول فیہ مجازا باعتبار
 للمضاف المحذوف **قولہ** لانی حالۃ النصب فیہ اشارة الی ان قولہ رفعا و جرا قیدان احتراز بان
قولہ عطفت علی قولہ کقاض جواب سوالہ و ہوان مسلمی عطفت علی قولہ کقاض و ہومد نحو
 الکاف ہذا ایض مدخولہا فصادر عنہا کخو مسلمی قد کو کلمتہ نحو بعد الکاف مستدرک لانہ یفید
 ما یفید الکاف اجاب بقولہ عطفت علی قولہ کقاض لاعلی قاض و حد و ایضا ہومد
 علی الفاضل الہندی حیث قال انہ معطوف علی قولہ قاض و حد و دخل تحت الکاف و
 سعناہ کخو مسلمی و لا یلزم الاستدراک لانہ یفید بالکاف اشتراک مسلمی فی تقدیر الاعراب
 بقاض فی الاستشقاک یفید بالنحو کلیة مسلمی یعنی ان المراد بنحو مسلمی کل جمع الذکر لسانہ اللسان
 الیاء المتکلمہ فانہ یکون اعرابہ فی حالۃ الرفع مقدرا مفادا احدہما مغاثر عن الآخر و وجہ الورد
 ان کلیة مسلمی یرفہم من لفظہ لان ہذا تمثیل و المقصوف لیس خصوصیۃ الذکور ات بل المراد منہ
 ذکر الذکور و اخواتہما **قولہ** یعنی تقدیر الاعراب الی قولہ رفعا جواب سوالین الاول ان الاصل
 فی العبارة الا یجاز و الاختصار فینبغ للفظ ان لا ین کولفظ النحو و عطفت **قوله** مسلمی علی
 قولہ قاض و قال و مسلمی و الثالث انہ **لہ** اے لعصا و غلامی لیمظہر ان کون
 الاعراب تقدیرا فی نہیں نویں غیر..... مختص بحال دون حال کما ان القسم الثانی من الاستشقاک
 مختص ببعض الاحوال کما یدل علیہ قولہ کقاض رفعا و جرا و نحو مسلمی رفعا کذا فی التاشکی
 مفتی عبد الرحیم عفی عنہ

ما الوجه المصداق لذكر التقدير الاعراب من جهة التعدي كمثلين كليهما معربين بالحركة وذكر
 لتقدير الاعراب جهة الاستقبال مثالين احدهما معرب بالحركة والثاني معرب بالحرف
 اجاب بقوله يعني الحاصل الاول انه ذكر لفظ نحو ولم يعطف قوله مسلمي على قوله قاض بل عطف
 على قوله قاض تنبها على ان هذا نوع اخر من الاعراب التقديري يعني ان الاعراب المتكافئ في لفظ
 قاض من قبيل الحركة وفي مسلمي من قبيل الحروف وحاصل الثاني ان تقدير الاعراب من جهة التعدي
 يختص بنوع واحد فلذا ذكر له مثالين من نوع واحد ليكون اشتدادا على ذلك واما تقدير الاعراب
 من جهة الاستقبال فليس يختص بنوع واحد فلذا ذكر له مثالين احدهما من النوع الاول والاخر
 من النوع الثاني قوله اذ قد يكون الاعراب بالحرف اه جواب سوا وهو ان تقدير الاعراب
 بالحرف كما يأتي في حالة الرفع فقط نحو مسلمي فكذلك ياتي في الاسم المعرب بالحرف في الاحوال
 الثالث ايضا مثل جاء في ابو القوم ودايت اب القوم ومردت بابي القوم فلم لم يتعرض المصنف الى ذلك
 اجاب بقوله اذ قد يكون الحاصل ان الشارح اتى بكلمة قد اشارة الى ان المصنف بصدد بيان الكلمة
 او الاكثرية وهذا ليس بكلمة ولا اكثرية بل في غاية القلة فلذا لم يتعرض المصنف الى
 اليه قوله المتلفظ به جواب سوا وهو ان تخصيص الاعراب اللفظ فيما عدا المذكور غير
 صحيح لانه كما يكون فيما عداه يكون في المذكور ايضا لان اللفظ اعم من ان يكون حقيقيا وحكما
 فالضمة والفتحة والكسرة المفروضة في المذكور لفظ حكيم لانه يجري عليها احكام اللفظ
 الحقيقية لانهما تدل على فاعلية الفاعل مفعولية المفعول وكون الشيء مضافا اليه بالوضع كما
 ان الاعراب اللفظ الحقيقية يدل على فاعلية الفاعل اه مثل جاء في زيد اه اجاب بقوله
 المتلفظ به حاصل ان المراد من اللفظ اللفظ اللغوي لا الاصطلاحى بقسرية الاستعمال
 من العرب لانهم اذا ذكروا المبيد اداد وامنه المشتق فصاد من قبيل تسمية الكل باسم الجزء

له يعني بالاسماء الستة المضافة الى الظاهر المعرب باللام وكذا جمع الهمز كراسالم المضاف الى الظاهر المعرف بالله
 نحو جاتني صاحب القوم ورايت صاحب القوم ومررت بصاحب القوم كذا في العصمة ١٢٠ قوله جواب سؤال الخ اعلم ان
 الحركات الاعرابية وان كان فيها وضع على ما ذهب اليه الرضوي لكنها ليست بلفظ كما حققناه في اللفظ بل هي من كيفية اللفظ
 فهذه كيفية بيان تقدير ظهورها واستشغال تقديرها الالفول لفظية وبنها من مصطلحاتهم واذ عرفت هذا عرفت ان السؤال وكذا
 جوابه من الواجبات العجيب كل العجيب من حاصل جوابه من ان المراد آه لان اللفظ لغة الرمي هو مبهنا مع انه محال معنى له
 من مقولة الفعل والاصل ان الاعراب من مقولة الكيف والتباين بينهما ظاهر لان المصنف مع ما قاله لبدأ اصلا بل قال
 باللفظ وهو من المنسوبات فالجواب ان يقال انفسه الشارح بالمتلفظ به للاشارة الى ان المنسوبات في حكم المشتق
 ولا شك ان الاعراب اللفظي متلفظ به في اصطلاحهم باعتبار عدم تعدد ظهوره في اللفظ وعدم استتقاله ولا يلزم منه ان
 الاعراب نفس لفظ وقد بقي التحقيق في زوايا الكلام بعد لكن ايراده يفضي الى غاية الطول ١٢ اشح ١٢٠
 اللهم انت وليي والدين والخرة توفني مسلما والحق بالصلحين ه

قوله يعني فيما عداه ما ذكر جواب سؤال وهو ان الضمير في قوله فيما عداه راجع الى ما تعدوا
استثقالا والمطابقة بين الراجع والمرجع لازمة في الافراد والتثنية ولم يوجد ههنا حاصل
الجواب انهما مؤلان بتاويل ما ذكر والمراد منه ما تعدوا واستثقالا مطلق ما ذكر فلا يث
ما قيل ان تاويل ما تعدوا واستثقالا بما ذكر غير صحيح لانه كثير منه ان الاعراب فيه لفظ مثل الكلمة
ولفظ ومفرد وغيرها مثل الكلام والاسم **قوله** ولما ذكرناه جواب سواليين الاولان مقصود
المصريان الاقسام الثلاثة والمقاصد الثلاثة وغير المنصرف ليس منها فاعرفه واما الثاني فلان
لماعرفه فلم يعرف المنصرف مع اصلته وتقد يم في تفصيل انواع المعرب وجوده اجاب
عن الاول بقوله ولما ذكر في تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف اه ولم يعلم للبتد به
فلما عرفه وعن الثاني بقوله ومعرفته يعرف المنصرف لان الاشياء تعرف باضدادها قيل
لم لم ينعكس اجاب بقوله وكان غير المنصرف اقرب من المنصرف اه فلما عرف غير المنصرف واكتفى
بتعريف **قوله** واكتفى بتعريفه فان قيل لم يقل والمنصرف فيما عداه على قياس قوله واللفظ فيما
عداه اجيب بان المنصرف ما خوذ في غير المنصرف **قوله** اي اسم اه جواب اسئلة ثلثة الاول
المبتدأ والخبر اذا كانا معرقتين فلا بد بينهما من ضمير الفصل فينبغي ان يقول غير المنصرف هو
ما الخ والثاني ان لفظ غير مبتدأ نكرة لتوغل في الهمام لا يصير معرفة بالاضافة وكلمة ما
موصولة والموصول مع الصلة خبره فيلزم تنكير المبتدأ وتعریف الخبر وذا غير جائز والثالث
ان كلمة ما للعموم فعناه غير المنصرف ما اي شئ فيه علتان فعلى هذا تعريفه منقوض على لفظ
قوله لانه ايضا شئ فيه علتان الوصف والتانيث مع انه لا يكون غير منصرف اجاب
عنها بقوله اي اسم حاصل ان كلمة ما عبادرة عن الاسم بقريته جعل غير المنصرف من
اقسامه فخرج ضمير لان فعله ولما فسركل ما بالانكر علم انهما موصوفة بقريته وقوعها في
محل الخبر لان الاصل فيه التذكير وايضا يصح ابتداء ثبته لانه وان لم يكن معرفة لكنه
نكرة مخصصة لان اضافة وان لم تعد التعريف لكنها تفيد التخصيص فتصح ابتداء ثبته
قوله معرب جواب لما قيل ان تعريفه ليس بما نتم لصدقه على خضار وتماد فان فيها
وجدت علتان التانيث والعلمية مع انهما منصرفان اجاب بقوله معربي وهما مبنيان لا
قوله تؤثران جواب سؤال وهو ان تعريفه ليس بما نتم لصدقه على خضار وقائمة لانها اسمان
معربان فهما علتان فهما الوصف والتانيث مع انهما منصرفان اجاب بقوله تؤثران يعان الاول با

العلتين **له** لانه اذا علم ان غير المنصرف ما فيه علتان اه علم ان المنصرف ما لا يكون كذلك **له** بان عرف المنصرف
واكتفى بتعريفه **له** فلما لم يقل ذلك بخلاف اللفظ فانه غير ما خوذ في التقديرى **له** اشارة الى الجواب عن الاعتراض
الثالث **له** اشارة الى الجواب عن الاعتراض الاول **له** نكرة لاموصولة معرفة حتى يحتاج الى ضمير
الفصل **له** اشارة الى الجواب عن الاعتراض الثاني **عه** يعنى ان المراد بالام الاسم المخرم **له** ان يكون

بالحرف غير المنصرف

ان تكونا مؤثرتين وها غير مؤثرين لفوات شرط التاثير وهو العلمية للتاثير حاصلان ^{ثبت} التاثير
 غير مؤثرة فيهما لان شرط ان يكون علما وها لا يكونان علمين لان العلمية لا تجتمع الوصفية
 كما ستعرف **قوله** باجتماعهما جواب السؤال هو ان تعريفه ليس بصادق على كل فرد من افراده
 لان لم يوجد العلتان المؤثرتان في فرد من افرادهما كطلمحة لاكتلافها علتين التاثير والعلمية و
 لست بمؤثرتين لانه لو كانت كلوا حد منهما مؤثرة لكان زيد وقائمة غير منصرفين الاول
 باعتبار العلمية والثاني باعتبار التاثير مع انه ليس كذلك اجاب بقوله باجتماعهما حاصل
 الجواب ان المراد بالمؤثرتين باجتماعهما لا بانفرادهما ففي طلمحة مؤثرتين على سبيل الاجتماع
 وفي زيد وقائمة غير مؤثرتين لانفرادهما **قوله** واستجماع شرائطهما جواب سؤال
 وهو ان هذا التعريف ليس بما نع لصدق على نوح لانه اسم معرب فيه علتان مؤثرتان
 باجتماعهما كما في ابراهيم وها العلمية والعجمية مع انه منصرف اجاب بقوله واستجماع
 انه حاصل الجواب ان المراد بالعتين ان تكونا مؤثرتين مع استجماع شرائطهما وهنالك يوجد
 شرط العجمية لان شرطها هو تحرك الاوسط او الزيادة على الثلاثة ولم يوجد واحد
 منهما **قوله** اثنا ا ه جواب سؤال وهو ان الاسلام ان هذين شرطان للعجمية لان
 وجود المشروط بدون الشرط محال فهنا يوجد المشروط وهو العجمية في مثل نوح
 بدون الشرط وهو تحرك الاوسط او الزيادة على الثلاثة اجاب بقوله اثنا ا ه ^{حاصل} ان
 هذه الشرائط شرائط للتاثير لا شرائط الوجود **قوله** من علة تسع في اشارة الى ان هذه العباد
 على حذف الموصوف وايضا في رد على الشيخ الرضي حيث قال انه على حذف المضاف اليه
 فتقديره من تسع علة ووجه الرد ذكر قوله او واحد منها فان هذا لا يلزم بقوله ^{واحد} واجد فانه
 على حذف الموصوف **قوله** بان تؤثر وحدها ا ه جواب سؤال هو ان نسبة القيام الى قوله
 واحد غير صحيح لانه يكون لذو الروح وقوله واحد ليس بذي روح اجاب بقوله بان تؤثر
 ا ه اشارة الى ان المراد بالقيام ليس القيام المستعمل في ذوى الروح وهو المكث بالقدمين بل
 المراد منه التاثير **قوله** جمع ما في هذين البيتين ا ه جواب لسؤاله ثلاثة التي قد عرفتها
 من قبل في قوله هي اسم فعل وحرف وفي اشارة الى تقديم العطف على الربط وهو يفيد المحصر
قوله من الامور التسعة جواب سؤال وهو ان المذكور في هذين ^{١٢} ^{١٣}

لعله انما يؤثر في

له اقول هذا السؤال الجواب كلاهما من الخارج قد بر ١٢ مولود ١٣ وهو لفظ العلة كما قال اشرح او علة واحدة
 ١٢ مولوي محمد عبد الرحيم عفا عن ^{١٣} فلان اشارة في الاعادة وايضا سمينها
 الحق بقوله في اشارة الى ظهور الاسئلة او هي ١٢ مفتي محمد عبد الرحيم رب اغفر وارحم و
 انت خير الراحمين آمين يا رب العالمين رب اشرح لي صدري ويسر لي امري

البتین قولہ ثم وقولہ من قبلہا وقولہ وهذا القول تقویب مع انہا لیست من تلك العلة فكيف يصح
الحکم علی العلة التسع حاصل الجواب ان کلمة ما عبارة علة التسعة **قوله** لا کلو واحد فیہ
اشارة الی ظهور لا سؤلة وهي ان هذا من قبیل حمل المفرد علی الجمع وايضا لا بد لان یاتی بادوات
اکھد وايضا ان الضمیر اذا دار بین المرجع والخبر فزعاية الخبر والی اجاب بما ترے **قوله** و
العد في عطف اه جواب سوالین الاول ان کلمة ثم للتراخی فیصد تراخی علیة الجمع والترکیب عما
تقد و لیست كذلك لان ثبوت علیة الجمع والترکیب لیس متأخرا عن ثبوت علیة ما سبق والثانی انه
لم غیر الا سلوب حیث عدل من الواو الی ثم فی الجمع والترکیب مع ان الواو اخصر من ثم فاجاب
بقوله والعد و لاه **قوله** زائد منصوب اه هذا رد علی الفاضل الهنک حیث قال ان قوله زائدة
مرفوع علی انه صفة لقوله والنون وهي مرفوع علی الخبریة فکذلک هذا لان اعلم ب الصفة یكون
علی طبق الموصوف وقوله من قبلها الف باعتبار المتعلق صفة ثان لقوله والنون ووجه الرد
ان المطابقة بین الصفة والموصوف فی التعریف والتکثیر شرطه وهما لم توجد لان قوله النون
معرب باللام وقوله زائدة نكرة وهذا الاعتراض وان كان محجا با بان اللام زائدة بقرینة خلو
سائر العلة عن لام التعریف لکن یرد علیة الاعتراض **قوله** اذ المعنى ومنع النون جواب سوال
وهو ان الحال لا یكون الا عن الفاعل او المفعول وقوله والنون لیس بواحد منها اجاب بقوله
اذ المعنى اه حاصله ان قوله والنون فاعل الفعل المحذوف اعني منع **ويعلم** هذا بقرینة دلالة لیب
علیه وهو **ع** مواضع الضمیر تسع کما اجتمعت ثنتان منها فاللصرف تصویب **قوله** الف
فاعل الظرف اه فی إشارة الی ظهور القول الرد ودهو قول الفاضل الهنک وقوله ولو جعل
اه هذا رد علیہ وقوله ولا یخفى اه هذا وجه الرد علیہ قیل کیف المثال لما اذا ذکر فی موضع اسم مشتق
یجرى علی الغیر وما بعد ظرف وما بعد الظرف اسم هو فاعل وارید به اشتراك ما بعد الظرف بما
قبله وتقدم ما بعد لظرف علی ما قبل فی وصف هذا المشتق فاشاد الشارح الی جوابه بقوله وهذا
کما اه فافهم فی **قوله** وقوله وهذا القول تقویب اه فی ثلثة فوائد اولها بیان ترجمة المتن وثانیها دفع
سوال وهو انک قلت غیر المنقصر ما فیہ علتان فانک لا تحلو اما تقول بان یؤثر فی وجود الحکم وهو منع
الضمیر مجموع العلتین او کلو واحد منهما فان كان الاول ینبغ ان لا یصح اطلاق العلة علی کلو واحد منهما
بطریق الحقیقة مع انه یصح اطلاق العلة علی کل واحد منهما وان كان الثانی ینبغ ان لا یثبت الحکم
وهو منع الصرف هما لان اذا ثبت الحکم بعلة لا یثبت بعلة **له** فیکفیر صح الحکم علی العلة التسع بجموع ما فی بین
البتین **له** ای الاسئلة الثلاثة التي ذكرها المحقق جملة بقوله جواب اسئلة **له** التي هي **له** مفتی **له** الام التعریف فی قوله والنون
له مفتی **له** وهو عدم المطابقة بین الصفة والموصوف **له** مفتی **له** تقدیرہ علی ما قال الشارح ومنع النون الصرف حال كونها زائدة **له**
له فان هذا المثال يدل علی اشتراك زید اخیر فی وصف الركیبة وتقدم اخیر علیہ فی هذا الوصف **له** مفتی **له** آقوله وهي عدل آه **له**
له حیث قال ثم جمع ثم ترکیب **له** مفتی **له** على قوله والنون فائدة **له** مفتی **له** كلفظ زائدة فی عبارة المصرح **له** مفتی

جواب الہو ان اضافۃ الحکم الی ضمیر غیر المنصّر لا یصح لان حکم الشئ عبادۃ عن الاثر المرتب
 علی ذلک الشئ ومنع الجور والتون مرتب علی علتین او واحدۃ تقوم مقامہما الاعلیٰ غیر المنصّر
 اجاب بقولہ من حیث اہ حاصلہ ان اضافۃ الحکم الی غیر المنصّر مجاز باعتبار ادنی ملاسبۃ
 وھو ان ذلک الحکم وان کان اثر العلتین لکن ثابت فیہ **قوله** والتون عطف علی قولہ الاعلیٰ
 ولس بعطف علی قولہ الجور لان التون لیس من الاعراب **قوله** الذی ھو علامۃ
 التمن دفع لما قبل وھو ان هذا الحکم منقوض علی مسلمات حین العلمیۃ حیث یدخل التون
 علیہا مع اجتماع السببین التانیث والعلمیۃ اجاب بقولہ الذی اہ حاصلہ ان المراد من التون
 تون التمن لا مطلق التون والتون فی مسلمات لیس بتون التمن بل تون المقابلۃ **قوله**
 ای لا یمتنع اہ جواب سوالہو ان جوازہ غیر المنصّر لرعاۃ التناسب مسلم جوازہ غیر المنصّر
 الشعر غیر مسلم لانہ لضرورۃ وزن الشعر واجب او تحریر السوال ھکذا ان تعلق قولہ بالتناسب
 مع قولہ یجوز مسلم اما تعلق قولہ للضرورۃ مع قولہ یجوز غیر مسلم لانہ لضرورۃ واجب لاجاز
 فكيف یصح قولہ یجوز غیر اجاب بقولہ لا یمتنع اہ حاصلہ ان الجواز علی نوعین لحدھا یعنی الامکان
 العام والثانی بمعنی الامکان الخاص المراد ہنہنا الاول والثانی لان الثانی عبادۃ عن صلب الضرورۃ
 عن الجانبین الاول عبادۃ عن سلب الضرورۃ عن الجانب المقابل فاذا حکم بالاثبات علم منہ ان
 الضرورۃ مسلوبۃ عن جانب بلۃ وھو عدل الاثبات . . . ہنہنا یش حکم بالاثبات وھو جوازہ فی

منہن الضرورۃ **قوله** ہون ہذا آء اقول العلم رود مبنی علی تسلیم استیحاء شرائط السببیین الافعال فی مسماۃ علماء المرنث
 لیست متخصۃ للتانیث لذلالتھا علی الجمعیۃ وتخص التانیث من شرائطہ لا مجال التقدير التار لان التار الظاہرۃ مانہ عن تقدير اثر
قوله علم ان الامکان العام عبادۃ عن سلب الضرورۃ عن جانب بل وحوالہ او عدا فاذا قید بالوجود فسلب الضرورۃ عن العم للذالمقابل وبعث
 جانب لوجود مطلقا سوار کان ضروریا وغیر ضرور کان الاول فهو المنسب بالوجود لانہ عبادۃ عن ضرورۃ الوجود وعبادۃ عن العما
 وان کان الثانی فهو الامکان الخاص فبمعبر سلب الضرورۃ من الجانبین اذ قید بالعدم فسلب الضرورۃ عن الوجود فہذا العما وان کان
 ضروریا فهو لا متسلع لانه مفی ضرورۃ العما وعبادۃ عن الوجود وان کان عی ضروری فهو امکان خاص اذ اعرفت ہذا
 فاعلم انہ ان قید بالوجود فیعبر عن موصوفہ بلا یمتنع وان قید بالعدم فیعبر عنہ بلا یجب النسبۃ بینہما عموم وخصوص من جہ امثلۃ
 کل الواجب موجود بالامکان العام والخاص زید موجود بالامکان العام وشریک الباری لیس بموجود بالامکان العام ۱۲
قوله یعنی ان المراد بالجواز ہنہنا الامکان العام المقید بجانب الوجود یعنی قولہ دیکھو ضرورۃ اہ ان عدم ضرورۃ لیس بضرور
 سوار کان صرف ضروریا کما فی ضرورۃ الشعرا وجائز کما فی التناسب فی تناول الوجوب الجواز لان المملکۃ العامۃ ہی التي
 یحکم فیہا ارتفاع الضرورۃ المطلقة عن جانب المخالف للحکم فان کان الحکم فی القصنیۃ بالایجاب کان مفہومہا ارتفاع
 الضرورۃ عن جانب السلب لان المخالف للایجاب السلب ان کان الحکم فیہا بالسلب کان مفہومہا ارتفاع الضرورۃ عن
 جانب الایجاب لان المخالف للسلب هو الایجاب کذا فی بعض السواشی ۱۲ ۱۳ ۱۴ ۱۵ ۱۶ ۱۷ ۱۸ ۱۹ ۲۰ ۲۱ ۲۲ ۲۳ ۲۴ ۲۵ ۲۶ ۲۷ ۲۸ ۲۹ ۳۰

مفتی محمد عبدالرحیم

مسلوته عن جانب مقابلة هو منع الضم فيبقى جانب الاثبات اعم من ان يكون صرديا او غير
 ضروريا فان كان الاول فصرا واجب كما في قوله للضرورة وان كان الثاني فصرا جازما
 في قوله للتناسب **قوله** اي جعله في حكمه جواب سؤالك هو اننا لانسم انه جازم صرا غير المنصرت
 بسبب ضرورة وزن الشعر او لرعاية التناسب لان بسبب ضرورة وزن الشعر او لرعاية التناسب
 لا يلزم الادخول الكسرة والتونين على الاسم وبدخولهما لا يلزم اخلاوا الاسم عن
 العلتين او واحدة منهما تقووا مقامهما حتى يصير غير المنصرت منصرا فاحقيقا اجاب
 بقوله اي جعله حاصله ان هذه العبارة محمولة على المسامحة **قوله** فان غير المنصرت
 عند المصرا في اشارة الى ان غير المنصرت يصير بدخول الكسرة والتونين منصرا فاحقيقة
 عند العلامة الزمخشري لان عنده عبادة عما لا يكون فيها الجوز التونين فلذا قال
 الشارح فان غير المنصرت عند المصرا ما فيه **قوله** وقبله هذا جواب ثان عن ذلك
 السؤالك اشار اليه بصيغة قيل للاشارة الى ضعف وجهه ان كلامنا في بيان اسباب منع الضم
 لاني حكمه فلا بد ان يرجع الضمير الى غير المنصرت لا الى حكمه **قوله** والضمير في صرفه
 جواب سؤالك هو ان اذا كان المراد معناه اللغوي فيكون تقديرا الكلام ويجوز تغير غير المنصرت
 للضرورة اه ولا يتصور التغير الا بجعله منصرا فحينئذ عليه ان غير المنصرت عند المصرا ما فيه
 علتان او واحدة تقووا مقامهما وبادخالا الكسرة والتونين عليه لا يخرج عن حقيقة اجاب
 بقوله الضمير اه فيكون تقديره ويجوز تغير حكمه للضرورة او للتناسب **قوله** اي ويجوز
 صرفه اه في اشارة الى ان قوله والتناسب معطوف على قوله للضرورة لان كلا واحد منهما
 مفعول له لقوله يجوز صرفه لكن الاول من قبيل ما فعل بسببه وجود الفعل المذكور والثاني
 من قبيل ما فعل لقصده تحصيله الفعل المذكور كما اشار اليه الشارح بقوله ليحصل التناسب اه
 فلو لم يذكر اللام يوهمان الثاني من قبيل الاول فلا يرد ما قيل انه ههنا عطف المركب على المركب
 ولو عطف المفرد على المفرد بان يتك اللام ويقولا والتناسب معان الاصل في العبارة الایجاز
 والاختصار **قوله** ليحصل التناسب جواب سؤالك هو ان قوله والتناسب مفعول له لقوله يجوز
 والمفعول له علتة والعلتة مقممة على المعلوك التناسب ليس بمقدما على الضم اجاب بما تر
 حاصله ان هذا احد قسمي المفعول له الذي فعل لقصده تحصيله لا لاجل وجهه كما فهمت
 وما قلت فهو في القسم الاخر **قوله** لان دعاية اه جواب سؤالك هو ان دعاية التناسب بين الكلمتين
 ليس بضروري فكيف يصح جواز صرفه لرعاية التناسب اجاب بقوله لان دعاية التناسب

له فالرد يجوز الصرف جعل غير المنصرت في حكم المنصرت بادخالا الكسرة والتونين فيلجعله منصرا حقيقة حتى يرد

السؤال **٢٣** **له** فالنسبة بين غير المنصرت والمنصرت عند المصرا وعند الزمخشري عموم وخصوص مطلقا فان كل غير منصرت غير

منصرت عند المصرا من غير عكس المفتي **له** كما في فقدت عن الحرب جبنا والثاني كما في ضربت للتاديب **١٣** مفتي

الى قوله ان لم يصل الـ **قوله** حيث صدر سلا سلاه هذا تعليل لمطابقة المثال مع المثل يعنى مثل
 مجاوز غير المنصّر لرعاية تناسب المنصّر مثل سلا سلا واغلا لا حيث حرف الـ جواب
 عن سوال وهو ان التمثيل مجاوز حرف لرعاية التناسب بقوله مثل سلا سلا واغلا لا غير صحيح
 لان التمثيل ليس الا لغير المنصّر الذى حرف وهو سلا سلا فالمناسب ان يكتب بقوله
 سلا سلا بل ان قوله واغلا لا اجاب بقوله حيث الخ حاصل ان قوله سلا سلا واغلا لا مثلا
 لمجموع الغير المنصّر الذى صدر والمنصّر الذى حرف غير المنصّر لاجله وليس الا الواحد
 منهما **قوله** علتان جواب سوالين احدهما ان ما يقووم مقامهما ليس الا الجمع والفا
 الثانيت فلا بد للمم ان يذكر ادوات الحصر وثانيتها ان قوله وما مبتدأ وكل واحد من قوله
 الجمع والفا الثانيت خبره وهذا الخبر يـ لا يصح لان فيه حمل الخاص على العام وهو غير جائز
 كما هو الظاهر اجاب بقوله علتان اه فيها شارة الى ان ههنا تقديما للعطف على الربط وهو
 مفيد للحصر وايض في حمل العام على العام كما لا يخفى وهو جائز **قوله** مكرتان جواب سوال
 وهو اننا لانسلم ان العلة الواحد تقووم مقامهما لانه انما يصح اذا كان وجه التشبيه تاما
 لانه انما يصير الاسم غير المنصّر لمشاكلة الفعل في وجود الفرعيتين ولتثبت للجمع و
 للف الثاني بل تثبت لكل واحد منهما فرعيتة واحدة اجاب بقوله مكرتان حاصله ان ثبت
 لكل واحد منهما فرعيتان لان الجمعية تكوّن في بعض المجموع حقيقة نحو كالب جمع كلب
 وهي جمع كلب في بعضها حكما كالجموع الموافقة لها في عدد الحروف والحركات السكّات نحو
 مساحد فانه موافق با كالب في الجمعية والوزن فان قيل ان قوله ما مبتدأ وكل واحد من
 قوله الجمع والفا الثانيت خبره خبرية غير صحيح لان علة منعه هو الجمعية والثاني لا الجمع
 والفا الثانيت فلنا هذه العبارة عمولة على المساحة اى ذكر الجمع واداء بـ الجمعية وذكر
 الف الثاني ويراد بهما الثاني لا الجمع والفا الثانيت **قوله** وضعا جواب سوال وهو ان
 التاء في حالة العلمية ايضا لازمة للكلمة فينبغي ان يقووم مقام العلتين ايض اجاب بقوله
 وضعا حاصل ان المراد بالزوم اللزوم بحسب اصل الوضع وانها ليست بلازمة لها
 بحسب اصل الوضع فليقووم اللزوم الوضعى **قوله** لا تفادقا هما تفسير لقوله لانها
 لازمتان للكلمة **قوله** فلا يقال الفاء للتعليل اى تعليل لقوله لانها اه **قوله** فيجعل الخ هذا تقييد
 على قوله فلا يقال **قوله** مصك مبني للمفعول جواب عن سوالين احدهما ان عد العدل

س
 ج
 ١٠
 ١٢

له والى يـ هـ المصحح ولهد الخ الشارح والثاني ان الجمعية فيه وصل الى حد التماهى بحيث لا يصح جمعة ثانيا جمع التماهى
 فكان لـ قوة فى الجمعية والثالث انه لا نظير لهذا الجمع فى الاحاد بخلاف سائر المجموع فله قوة فى الجمعية يصح ان يقام مقام
 السببين كذا فى العصمة **له** اقول ينبغي ان يقول فينبغي ان يقوم التثنية الحاصل بها اى بالتاء والـ مولى **له**
 اقول انما فى الفاء نتيجة تقديره اذا كان الامر كما ذكر فلا يقال له لما ذهب اليه الخ ووجه لا يخفى على من يعرف مفهوم الاستقرار فـ بـ

من اسباب منع الصرف غير صحيح لان منع الصرف من صفات الاسم وهو مصدك بمعنى
 الاخراج وهو من صفة المتكلمة وانها ان تفسيره بالخرج غير صحيح لانهم صدك بمعنى الاخراج وهو
 من صفات المتكلمة المخرجة من صفات الاسم فعلى هذا يلزم تفسير صفة المبائن بصفة المبائن الاخر
 اجاب عنها بقوله مصدك مبنية للمفعول فكان العدل بمعنى العدل فيكون صفة اسم **قوله** **أكون**
 الاسم معدل اجاب عن اسئله ثلثة الاول ان قوله فالعدل مبتدأ وقوله خرج خبره خبرية غير
 صحيح لان العدل بمعنى المعدل ذات مع الصفة والثاني انه على هذا لا يصح عدل العادل من
 اسباب منع الصرف والثالث ان العدل متعدي والخروج لازمي فعلى هذا يلزم تفسير المتعدك باللائحة
 وهو باطل اجاب عنها الشارح بقوله **أكون** الاسم معدل وهو من صفات الصفا ولازمي ايضا
 فيلزم حياض الصفة على صفة الصفة ويصح عدل من سبب منع الصرف ولا يلزم تفسير المتعدك باللائحة
قوله **أخرج** الاسم فان قيل اضافة المخرجة الى ضمير الاسم غير صحيح لان الاسم عبادة عن المادة
 والصوابة والصيغة عبادة عن الصوة فقط فعلى هذا يلزم خروج الكل عن الجزئية وذا باطل لان
 المخرجة فرع الدخول في الجزئية غير جائز ضرورة بخلاف الجزئية فانه ادخل في الكلام فلو
 دخل الكل في الجزئية يلزم دخوله الشيء في نفسه **قلنا** ان هذا القبايل حد الضائفة خروج ما في الاسم
 فان قيل فعلى هذا يلزم خروج الجزئية عن الجزئية وهو باطل **قلنا** ان خروج الجزئية عن الجزئية
 غير جائز اذ لا يمكن احد الجزئين مشتقاً على الجزئية الاخر وهما مشتمل عليهما لان الصيغة الصوة
 مشتملتان على المادة **قوله** اي كونه مخرجا اه جواب سواك هو ان كون الاسم معدل كما من
 قبيل الحاصل بالمصدا والمخرج مصدق فيلزم تفسير الحاصل بالمصدا نفسه غير جائز لعدم
 الاتحاد بينهما اجاب بقوله اي كونه مخرجا يعني ان المراد بمخرجة الاسم كونه مخرجا فيلزم
 تفسير الحاصل بالمصدا بالحاصل بالمصدا **قوله** اي عن صورته اه جواب سؤال وهو ان
 الصيغة عبادة عن مجموع المادة والصورة كما يقال ضرب صيغة ما من فعله هذا التعريف
 ليس بجامع لافزاده لعدم صدق على غيره وقد ذكرنا انها مخرجا عن الصوة فقط لا عنهما اجاب
 بقوله اي عن صورته اه حاصله ان المراد بالصيغة ههنا هي الصورة فقط **قوله** التي اه هذا
 بيان لقوله الاصلية اذ الاصلية منسوب الى الاصل والمراد بالاصل ههنا القاعدة لا غيره كما
 الدليل ونحوه وايضا بيان لنسبة الصورة الى الاصل بحيث يقتضيه الاصل ان يكون ذلك
 الاسم المعدل على تلك الصورة **قوله** ولا يخفى اه جواب سؤال وهو ان هذا التعريف
 ليس بمانع لصدق على خروج المشتقات مثل ضارب ومضروب لانها اسمين مخرجا عن
 الصيغة الاصلية وهي الضارب مع انه لم يكن فيهما العادل ولا يكونان غير منصرفين

له ولا شك ان عمر زفر وكذا سائر الاسماء المعدولة خارجة عن الصورة الاصلية ١٣ مفتحة محمد عبد الرحيم
 عنه بقية ان هذا المقام متقاً بحث الاسم ١٣ عنه اي المادة والصورة ١٣ لان اصلها عامر وزافر ١٣

في حالة العلمية ليس كذلك اجاب بقوله لا يخفى قوله وان للتبادله عطف على قولنا صيغة
المصدر اه جواب سوال هون التعريف ليس بمانع لصدق على الاسماء المحذوفة الاعجاز
كيدوم لانها اسمان خرجا عن الصيغة الاصلية وهي يدوم ودمومع انه ليس فيما عدل
والاصار غير منصرفين في حالة العلمية وليس كذلك اجاب بقوله وان المتبادر اه
قوله وان خروجه اه جواب سوال هون هذا لتعريف ليس بمانع لصدق على المغيرات
القياسية كقولك مبيع لانها اسمان خرجا عن الصيغة الاصلية مع بقاء المادة وهي
مقوله ومبيوع ومع ذلك هذا الخروج ليس بعدل الا لكانا غير منصرفين في حالة العلمية اجاب
بقوله ان خروجه اه حاصله ان مجرد الخروج عن صيغة الاصلية مع بقاء المادة ليس كاف
للعديل بل مع مغايرة الصيغة الثانية عن الاولى بان يكون الاول اخلا تحت القاعدة والثاني
لا يكون داخل تحتها وهما كلاهما داخلان تحتها اما الاول فلان اسم المفعول من ثلاث في المخرج
على وزن المفعول اما الثاني فداخل تحت الاعلا الصر وهو الضمة على الواو ثقيل **قوله**
واما المغيرات الشاذة اه جواب سوال هون هذا التعريف ليس بمانع لصدق على المغيرات الشاذة مثل
اقوس انيب لانها خرجا عن صيغتها الاصلية مع بقاء المادة ومع مغايرة الثاني عن الاول بان يكون
الاول داخل تحت القاعدة لا الشاذ لان الاصل في الاقوس في اذ كان على وزن فعولان يجمع على الافعال
لا على افعال وهنا كذلك لان القوس والنايب جمعا ولا على اقسوس ونايب ثم خرج اقسوس انيب عنهما
وهذا الخروج لم يسم بالعدل الا لاصار غير منصرفين في حالة العلمية اجاب بقوله اما
المغيرات الشاذة اه حاصله ان لاناسلم انهما خرجا عن الصيغة الاصلية بل انهما خرجا عن القوس
والنايب لانهما جمعا ولا على اقسوس انيب على خلاف القياس لهذا سمي بمجموع الشاذة في لا يوجد
الخروج **قوله** وقال بعض شارحين اه غرض شارح في نقل قول بعض الشارحين ثلاثه
اما جواب ثان عن الكراوات اعتراض بلا جواب اورد اخر يد على المصنف حيث ذكر هذه
التكلفات في امالي الكافية مع عدم الاحتياج اليها لان المقصود من تعريف العدل هو
الامتيان عن بعض ما عدل لا عن كله فتعريفه بما هو اعم منه من غيره كاف فلا حاجة الى
انتكاب التكليفات قلنا عن هذا الرد ان تعريف الشيء بما هو اعم منه من هب للتقدمين
لا المتأخرين للمصنف من المتأخرين **قوله** واعلمنا اه هذا شر على القاضل الهندك حيث
وضع في العدل مقدما ثلاثة احدهما ان العلم حاصل الجواب ان المشتقات خارجة عنه
ببعض الصيغ الى الاسم لان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات بل تغايرها في المعنى ضرورة ان ضربا من الصيغة
ضارب الاصل اه حاصل الجواب ان الاسماء المحذوفة الاعجاز خارجة عن العدل لعدم بقاء المادة فيها وبشرط في
العدل اه مفتحة محمد عبد الرحيم اه وكذا قوله وان خروجه عن صيغة الاصلية اه مفتحة
اه ولو لم يكن مغايرة لم تحقق الخرج عن الصيغة اه علوى - اللهم ادعني

بالعلم مقدّم على العلم بمنع الضمني الأمثلة الأربعة عنى تلك ومثلث وأخر وجمع فصلا العدل فيها من قبيل
العدل الحقيقي وأما في غير ذلك فالعكس فصا العدل فيها من قبيل العدل التقديري وثانيتها متفرعة
على الأولى فهو انقسام العدل إلى الحقيقي والتقديري بالذات وثالثتها متفرعة على الثانية وهو ان
قوله المصّ تحقيقا وتقدير اصفة الخروج بحال الموضوع وهي عبارة عن الجارى عليه نحو مرت
برجل بين هذا بعينه منشا تخضية الفاضل الهند حيث قال ان قوله تحقيقا وتقت اذا كان صفة
الخروج العدل عبارة عن الخروج تقسيمها لهما بالذات فردا الشارح بقوله اعلم حاصله ان العلم
بمنع الضم مقدّم على العلم بالعدل في الكل فتفرع عليه ان العدل في الكل اعتبارى قيل فعلى هذا
تقسيم العدل إلى الحقيقي والتقديري يلزم تقسيم الشئ النفسى الى غيره وذا باطل اجاب بقوله و
لكن لا بد ان حاصله ان كان اللى لى موجودا على وجود الاصل فهو من قبيل الاصل المتحقق الا
من قبيل المقدّم فانقسام العدل إلى الحقيقي والتقديري انما هو باعتبار كون الاصل متحققا او
مقدّما او قولا مصّ تحقيقا وتقدير اصفة للخروج بحال متعلق الموضوع وهو عبارة عن الجارى
على الغير نحو مرت برجل حسن غلامه فصار معناه خروجا كائنا عن اصل محقق او مقدّم ووجرد
ظاهر هو عبارة عن الخروج وهو امر اعتبارى فلا دليل عليه صلا واما الدليل عندنا قياس
الى الاصل قوله ان لم يصلح للاعتباره جواب الك هو انه لم يعتبر واسباب اخر من الاسباب التسعة
من الامور المحققة والعدل من الامور الاعتبارية وهذا القضية نظرية محتاجة الى الدليل وهو
عبارة عن الخروج وهو امر اعتبارى فالاعتبار فيه ممكن قوله لا انهم اشار الى ظهور القول المراد
قوله تحقيقا مفعول مطلق للخروج المذكور في المتن قيل هو عبارة عما يكون الفعل مشتملا عليه مثل
اشتمال الكل على الجزء والخروج المذكور في المتن مصك موضوع للحدث الساذج وليس يشتمل
عليه اشتمال الكل على الجزء قلنا ان ذلك الخروج مؤل بتا وبيان مع الفعل فصا تقديري فالعدل
ان يخرج من وجا تحقيقا فصا قوله تحقيقا مفعول مطلقا باعتبار الموضوع وهو خروجا كما
اشار اليه الشارح بقوله خروجا كائنا قوله معناه خروجا جواب الك هو ان قوله تحقيقا مفعول
مطلق لقوله خروجا لا يصدق الحد عليه لعدا اشتمال معنى الفعل عليه لعدا اتحاد المعنى اجاب
بما ترى حاصله انه مفعول مطلق مجازا باعتبار متعلق الموضوع وكذا حال قوله تقدّم جوابا
سؤال قوله يد عليه صفة كاشفة لاصل محقق وهو مظهر للموضوع وبيان له قوله والدليل على
له هذا دليل لمطابقة المثال مع الشرف قوله - فعلم الفاء للتفريع اى اذا كان معناهما مكررا
وتكراره مستلزم لتكرار اللفظ فعلمه قوله وفيما وراهما الى عشار ومعشر خلاف فعند
البعض ان زن فعلا مفعول مجبئ فيما وراهما ايضا لان ما فوقهما قياس على ما تحتهما والعلة
المشتركة بينهما ان الك من اصول الاعل دفكما مجبئ فيما تحتهما مجبئ فيما فوقهما ايضا وعند
البعض لا يجبئ فيهما العدل السما قوله الصواب مجبئها الوجود السما كفاي قوله الشاعر

ولم یستشوک حتی رمیت فوق الرجل فصاعداً قولہ لان الوصفیۃ ہذا لیل القولۃ الوصف
 اہ وجواب سوال ہوان عد و وصفیۃ ثلث مثلث من اسباب منع الضم لا یصح لانہا عارضۃ لانہما
 من الاعل و وضع المرتبۃ معینۃ ہی ما فوق الاثنين ما تحت الاربع و ذلك لیس بصفۃ لان
 المعبر فی منع الضم الوصف الاصل دون العارضی انجا بقولہ لان الوصفیۃ اہ حاصلہ نعم ان
 ثلث مثلث موضوع لم ترتب معینۃ لکن اذا جزم علی المعددات کما فی قولہ ثلثۃ نسوہ صار وصفا و
 هذا الوصف وان کان عارضۃ بالنسبۃ الی ثلثۃ لکن اصلیتہ بالنسبۃ الی ثلث مثلث لوجوہ
 فی الموضوع لہ لان معناہا ثلثۃ ثلثۃ والوصفیۃ الاصلیۃ عبادۃ عما یكون موجوفا فی الموضوع
 لکما فی الضارب والاحمر قولہ لان معناہ فی الاصلہ جواب سوال ہوانا لانہ ان اخر اسم
 التفضیل لانہ ید علی زیادۃ المعنی فیہ لیس الزیادۃ فیہ بل کان بیغنی الغیر کما فی قولہ جاءنی زید
 ورايت زیداً اخر اجاب بقولہ لان معناہ قولہ وان صادت اہ جواب سوال ہوان جمع
 لیس بوصف بل بمعنی کلہم کما فی جاءنی القوم کلہما جمعون ای کلہما جاب بقولہ
 وان صادت اہ قولہ علی ما ذکرنا ای من انہ لا بد فی اعتبار العدل من الامرین
 قولہ ولا یرد الجموع الشاذۃ اہ جواب سوال ہوانہ علی ہذا ینبغی ان یکون حالاً اقوس
 وانیب کحال الخروج جمع فی وجود الدلیل علی وجوہ الاصل لانہ کما وجد الدلیل علی وجود
 الاصل فی الخروج فکذا وجد علی وجوہ فی اقوس انیب لان الاصل فی الاجوف اذا
 کان علی وزن فطر ان یجمع علی افعال فاعلم منہ ان القوس الناب یجعا از و لا علی اقوس
 وانیا ی ثم عد عنہما الی اقوس انیب فاذا کان الامر كذلك فلم اعتبار العدل التحقیقی فی
 الخروج جمع ولم یعتبر فی اقوس وانیب فاجاب بقولہ ولا یرد الجموع الشاذۃ اہ حاصلہ لانہ لا بد
 فی اعتبارہ من الامرین احدہما وجود الاصل للاسم المعدد و ثانیہما اعتبارہ لاخراج عنہ ہنا
 وان جد الاصل لکن لم یعتبر اخر اجز عنہ لعدم وجوہ الباعث وهو عد و جدانہما فی کلام العرب
 غیر منصرفین بل و جد فی کلامہم منصرفین بخلاف اخر و جمع حیث اعتبر و اعتبارہما
 لوجوہ الباعث وهو انہما وجد فی کلامہم غیر منصرفین لم یجد انہما سبباً ظاہراً اہ قولہ
 کیف الخ هذا دلیل بطریق العلوۃ قولہ ولا قاعدۃ اہ جواب سوال ہوانہ ینبغی ان یکون الشذوذ
 فی ہذا الجمعیۃ باعتبار وجہ الخ مخالف ہذا الاسم المعدد عنہ اجاب بقولہ ولا قاعدۃ اہ قولہ
 تبین الفرقین الشاذ والمعدد لہ الاول هو الذی یکون لقاعدۃ و یخالف عنہا ولا قاعدۃ
 لثانی اصل قولہ اخر و جاءہ جواب سوال ہوان لہ تقدیم مفعول مطلق لقولہ خرجہ هذا
 غیر جائز لان معنی الخروج مشتمل علی خروج الی تقدیر اجاب بقولہ ای خروجہ
 حاصلہ انہ مفعول مطلق باعتبار الموصوف المحدث فاعنیہ الخرج قیل علیہ
 لہ ای علی عدم اعتبار العدل فی اقوس وانیب ۱۳ مولوے رحمہ اللہ علیہ

بماترے قولہ لا بالالف اشارة الى قوله بالتاء قيدا حتر ازی قوله اے علمية الاسم المونث
 فيه اشارة الى ان الالف اللام عوض عن المضاف اليه هو الاسم او جواب سوالك هو ان
 العلمية ما وضع لشيء بعينه التانيث وصف تد على ذات مهمة فيبينها تضاد فلا يصح شرط
 التانيث للعلمية لانه من قبيل شرط الشيء بنقيضه فاجاب بماترے او تخير السؤال هكذا انه اذا كان
 شرط التانيث العلمية يعني كون التانيث علما فاعلم هذا ينبغي ان يكون طلحة منصرفا لفظا شرط
 التانيث لان شرطه ان يكون علما وهو ليس بعلم في طلحة بل العلم هو الاسم المونث اجاب بقوله
 اى علمية ام حاصله ان اللام بدل من المضاف اليه قوله بقدا الامكان الخ جواب سوال
 وهو ان هذا منقوض بالمنادى المرخ نحو يا منصوا صله يا منصوكا وهو علم مع انه يتصرف
 فيه ايضا الحد لوزن الشعر جائز اجاب بقوله بقدا الامكان اه قوله ولان العلمية اه اى
 علمية الاسم المونث وضع ثان عن التذ كبر كما تقول في ضارب بعد عرض التاء عليه
 ضاربة قوله التانيث اشارة الى ظهور الموصو لان المعنوية صفة لا بدل من الموصو قوله في
 اشراط العلمية جواب سوالك هو اننا لا نشتم ان التانيث المعنوي كاللفظ لان اللفظ بظهور التاء و
 المعنوي بتقديرها اجاب بماترے قوله ولا بد
 شرط الجواز فيها الشرط ... لوجب منع
 وجوبه فسر التحم بالوجوب لانه قد يكون
 اه جواب السؤال هو انه اذا كان العلمية
 اجاب بقوله لا بد اه قوله شرط
 معنوية التحم الجودة وذلك ليس له ههنا

فرد ههنا في قوله ان
 التانيث لفظا شرط
 لانه في اللفظ من
 التانيث لفظا شرط
 لانه في اللفظ من
 التانيث لفظا شرط
 لانه في اللفظ من

فلذا فسر بالوجوب قوله احد الامو الثلاثة اشارة الى تقديم العطف على الربط
 وهو مفيد للحصر الاختصاص فلا يريد ما قبل ان شرط التحم لا هذا التلثة فلا
 بد ان ياتي بادوات الحصر قوله اى زياد حروف اه اشارة الى ان الالف اللام في الزيادة بد
 من المضاف اليه او جواب سوالك هو انه ينقض بزيب فان زيادة الحركات على التلثة ليست
 بوجوده فيها مع انها غير منصرفة والمشروط لا يتحقق بدون الشرط اجاب بماترے حاصله ان
 الالف اللام عوض عن المضاف اليه المضاف اليه الحروف لا الحركات فالمراد بالزيادة زيادة
 الحروف ولا شك ان حروف زيب اكثر من التلثة قوله لحر اشارة الى ظهور الموصو لا الاو
 صفة فلا بد لها من الموصو قوله ما وجواه كلمة ما اسم لبلد وجو اسم بلد اخر قوله
 وانما اشراط اه او انما اشراط واحد من تلك التلثة كان بعد وجو واحد من تلك التلثة بان
 صارت الكلمة ثلثية ساكن الاوسط عربية فصارت هي في غاية الخفة التي من شأنها ان تقابل و
 تعارض بثقل احد لسبيين فتعارض هذا الخفة في عدد تأثيره فبقى علة واحد وهي لا تؤثر
 في منعها اما بوجود واحد من التلثة خرجت الكلمة من الخفة فسقطت تلك الخفة المعارضة حينئذ
 بقي سببا لمعارضته قوله ويجوز عدل صرفه فيه اشارة الى ان المراد بالجواز الجواز
 بمعنى الامكان الخاص هو سلب الضورة من الجانين اجابى الوجو والعدل وقوله ٦

نظرا مفعوله لقوله ويجوز عدل قوله صر فيها اه جواب عن اسئلة ثلثة الاول ان مجموع
 قول زيد بن سقر ما وجها مبتداء ومنتجع خبر والمطابقة بينهما شرط في التذكير والتانيث و
 ههنا لم توجد الثاني ان المطابقة بينهما ايض شرط في الافراد والتثنية والجمعية وههنا لم توجد
 والثالث ان نسبة الامتناع اليها غير صحيحة لانها مستعملة وليست بمنتجة جاب بقولها صر فيها
 اه حاصله ان المطابقة بينهما شرط اذا كان الخبر مشتقيا وحاملا للضمير وهو اجمع الى المبتداء
 وههنا اجمع الى صر ففعل تصح النسبة اليهما قوله فان سمى به الفاء للتفصيل وهو تدخل
 على تفصيل المجرى واجماله من حيث الحكم وههنا كذلك لان التانيث بالتاء سبب لمنع الضم سواء
 كان الاسم المونث علما للمونث او للمذكور واما التانيث المعنوي فبسبب منعه اذا كان علما للمونث
 واما اذا صار علما للمذكور وذاك تانيث بالعلمية للمذكور فلا يعلم الحاملين الا بصرف وعد فظننا
 الى ان كان يوجد الزيادة على الثلثة فغير منصرف لوجود السببين العلمية والتانيث المعنوي الحكم
 لان الحرف الرابع في حكم تاء التانيث وقام مقامها لان موضع تاء التانيث في كلام العرب ما
 فوق الثلاثة فكذلك الحرف الرابع قيدا هذا منقوض بشاة وثبة قلنا ان الشاة في الاصل شاة ثم
 وقع التاء في الموضع الرابع ثم حذف الهاء للتخفيف وثبة اصله توب اجواوى وهو اسم وسط
 الحوض او شى ناقص يابى وهو بمعنى الجماعة ثم وقع التاء في الموضع الرابع ايضا وان لم يوجد
 الزيادة على الثلثة فنصر اصله قوله صر فيها اه جواب عن اسئلة ثلثة تحريه كثير ما سبق في
 قوله صر فيها اه قوله اى التعريف اه جواب سؤال هو عدل المعرفة من اسما منع الضم غير
 صحيح لان سبب منعه هو وصف التعريف لاذات المعرفة اذ المعرف هو الاسم الذى فيه
 التعريف كما ان النكرة هي الاسم الذى فيه التذكير وانت تعلم ايضا ان الاسم الذى فيه التعريف
 ليس بعلة كما ان الاسم الذى فيه التانيث والجمعة وهو المونث والعجم ليس بعلة بالعلة هي
 التانيث والجمعة اجاب بما ترى وانما يقل التعريف ليكون التفصيل على فحج المجرى ولم يقدح المجرى
 التعريف لضرب وزن الشعر قوله اى شرط ما تيرها اه اشارة الى ان العلمية ليست بشرط لوجود
 المعرفة لان وجود المشروط بدون الشرط محال ههنا ليس كذلك كما فى الرجل قوله اى يكون اه
 ولما ذكر المعرف المعرفة فهو مؤنث فاقى بصيغة المونث ايضا هي تكون ثم لما كان المراد من المعرفة
 التعريف فلذا اتى الشارح بصيغة المذكر عنى يكون لان ضميره اجمع الى التعريف قوله
 يكون هذا النوع من جنس التعريف اه جواب عن اسئلة ثلثة الاول ان قول المعرف مبتداء و
 وقوله شرطها مبتداء ثان مقصدا الى الضمير وقوله ان يكون مؤنثا وبالاصد باعتبار التانيث

تصح وحاصل ان الضمير في منتجع واجمع الى ضمير الثلثة والمطابقة انما لزمت اذا كان الخبر مشتقا وحاملا للضمير
 المبتداء وههنا لم يوجد لان الضمير في منتجع اجمع الى الضمير والمبتداء له اولى لعل تفسيره ان يح منقول على
 وجهين احدهما على صيغة المضارع المعلوم كاذمها راي الحاشية والثاني بصيغة المصداك المشتهر الآن حرره عبد الرحيم ١٣

المصدية وقوله علمية مؤل بكونها علما باعتبار المصدية وهذا الجملة في محل الرفع خبر المبتدأ
 الثاني وهو مع خبره في محل الرفع خبر المبتدأ الاول فتقدير المعرفة شرطها كونها كونها علما
 فيلزم تكرار الكون في التعريف هو باطل الثاني ان الكون الاول من الافعال الناقصة اسم وخبر
 محمول ضمير اسم اوست كون ثاني خبر اوست ويكون خبر الكون محمولا على اسمه فعلى هذا يلزم حمل
 الصفة على الذات لان ضمير هي كاجع الى المعرفة وهي لذات لانها عبارة عما قام به الصفة وهو
 من هذا القبيل لان الكون قائم به الثالث ان الكون الثاني ايضا من الافعال الناقصة اسم خبره
 طلب ضمير اسم اوست علما خبر اوست خبره محمول على اسمه فعلى هذا يلزم حمل الذات على الصفة لان
 العلم ذات لان قائم به الصفة هي التعريف الهاء ضمير ارجع الى التعريف هو وصف قائم بالعلم اجاب بقوله
 انه يكون هذا النوع اه على ان ليا مصدية **قوله** او منسوبة الى علمه اه اشارة الى جواب الثاني وصل
 ان الفساناشية من اليا المصدية المحاصلة في العلمية وههنا الياء للنسبة اي منسوبة الى العلم **قوله**
 للتكرار ظهوره لان نوعية التعريف باعتبار مقابلة التكرير ومقابلة التكرير للتعريف لا للعلمية **قوله**
 وهي كون اللفظ اه جواب سواله هو ان العجمة من اسما منع الصر غير صحيح لانها من صفات الاسم
 وهي عبارة عن اللكنة واللكنة من صفات المتكلم اجاب بقوله وهي كون اه **قوله** غير العرب اه
 قبل عليه ان هذا التعريف ليس بمانع لصد على الصابون التور لانها ما وضعه غير العرب
 مع انها ليسا بعجمة **قلنا** ان في هذا التعريف قصورا قد يراه كون اللفظ ما وضعه غير العرب لا غيره
 فخر لا يرد لانها ما وضعه العرب ايضا كغيره فصا والوضع فيهما مشترك **قوله** والتاثير اه جواب
 سواله هو ان قوله شرطها ان تكون علمية اه ظاهر ان العلمانية شرط لذات العجمة وليس الامر
 كذلك لو جئنا بحام هو من قبيل العجمة وشرط العلمانية متب فيه اجاب ما ترى حاصله انه ليس
 بشرط لذات العجمة كما قلت بل هو شرط لتاثير منع الصر فلذا لم يمنع صرفه في المثال الذي ذكر
قوله شرطان اه اشارة الى دفع ما قيل انه لم يذ كر ادوات المحصر به اجاب بقوله شرطان اه يعني
 فيه اشارة الى تقديم العطف على الربط وهو مفيد للمحصر **قوله** في اللغة اه جواب سواله هو ان
 لفظ في الظرفية فجعل مدخولها ظرفا لهما مقابلا وظرفية قوله العجمة لما قبلها بصحيفة لظرفية
 الشيء لنفسه اجاب بقوله في اللغة انما قل لفظ اللغة لان العجمة صفة فلانها من الوصو قيل ان
 انصا اللغة بالعجمة غير صحيح لان صفة الشيء محمول على الشيء وههنا لا يصح حمل العجمة على اللغة اذ لا
 يصح ان يقال اللغة عجمة اذ عجمية **قوله** بالنسبة تقديره في اللغة العجمية **قوله** حقيقة كابر ايهم حكما

اجاب صاحبها بجملة من يقول ان يكون هذا النوع من جنس هذا النوع غير ان لا يلزم المحل وان كان في قوله او منسوبة حاصله ان اليا في قوله علمية ليست له صفة كاتاه طالعاهي

جواب سوال

قوله بضمير عكوي صفة لهذا الواقع خبر يكون والمراد من هذا النوع التعريف العلمي لان نوع من مطلق الخبر
 في اصل الجوابين الشارح اول كونه علما بهذا النوع لقصد الرد على من علم عدم جواز حمل اليا على المصدية لما ذكر من المقارن بل يقال العجمة
 شرطها علمية كما قال التمامث بالتاثير شرط العلمية للتلاخي تاج الى التاويل لجواز حمل اليا على النسبة ايضا ولعدم صحة الحمل لان المراد من
 المقرة التعريف لا سبب لمنع العطف فالمعنى التعريف شرط كون علما والتعريف ليس لعلم بل يوجد العلم مما لا بد من التحقيق انما يقضي انما الطول

وهو ان قولك شرطها ان تكون منسوبة الى العلم في اللغة العجمية منقوض بقالون لانه غير منصرف
 مع انه ليس بمنسوب الى العلم في اللغة العجمية بل الى العلم في لغة العرب اجاب بقوله حقيقة واحكاما
 حاصل ان نسبتها الى العلم في اللغة العجمية اعم من الحقيقة والحكمي ههنا وان لم يوجد الاول
 لكن يوجد الثاني لانه نقل العرب من اللغة العجمية الى العلمية من غير تصرف فيه قيل النقل لكانه
 كان علما في اللغة العجمية **قوله** اي على ثلثة حرف اشادة الى ان الالف واللام بدل من الضا اليه
قوله لان العجمة سبب ضعيف اه جواب سوال وهو ان حال العجمة كحال التانيث المعنوية
 في كون كل واحد منهما امرا معنويا ثا الوجه ان تانيث المعنوي مع سكون الاوسط يعتبر تارة
 ولم يعتبر تارة والعجمة مع سكون الاوسط لم تعتبر اصلا اجاب بقوله لان العجمة سبب
 ضعيف اه **قوله** لانه تذكري الضمير مع رجوعه الى العجمة بملاحظة تناسب او مناسبة الخبر
 وهو امر معنوي ثم للراد من الامر المعنوي انه لا علامته في اللفظ والافساب منع الصرف
 كلها امور معنوية كذلك في العجمة **قوله** واما التانيث اه جواب وهو ان التانيث ايضا امر
 معنوي فلما جاز عدم انصرافها للعامة والتانيث فينبغي ان يجوز عدم انصرافه
 نحو نوح للعلية والعجمة ايضا اجاب بما تره اه **قوله** ههنا اه جواب سوالين الاول ان
 المبتداء والخبر اذا كانا اسمين ظاهرين والخبر مشتقيا وجب المطابقة بينهما افراد وتثنية وههنا
 لم توجد والثاني انا لانسلما هما ممتنعان فكيف يصح نسبتها الاستماع اليهما اجاب بما تره **قوله**
 واما خص اه جواب سوالين الاولان للعجمة شرطين فينبغي للمصنف ان يتفرع على الشرط الاول
 كما تفرع على الثاني بان قال فلجاء ونوح منصرف وشرأ وبرايم ممتنع والثاني ان انصرف
 نحو نوح انما هو لا انتفاء الشرط الثاني وامتناع شرأ وبرايم انما هو لوجود الشرط الثاني فينبغي ان
 يتقدم امتناعها على انصرافه فيقال وشرأ وبرايم ممتنع ونوح منصرف لان الوجود
 اشرف من العدمي لانه منبع لكالات والعدمي منبع للقائض اجاب بقوله واما خص اه حاصل
 الجواب ان غرضه التنبيه على ما هو الحق عند من انصرف نحو نوح وهو يحصل بذكر نوح
 وحث فلا حاجة الى ذكر اللجاء وحاصل الثاني انه اذا كان غرضه اه فصاد هو المقصود والمقصود
 مقدم على غير المقصود **قوله** لان غرضه التنبيه اه انما احتاج الى هذا التنبيه للرد على الزمخشري
 حيث ذهب الى ان نوحا كهودي في وجود العلة **قوله** والاولى تقديم ما هو متفرع اه هذه الاولوية
 اذا نظر الى جلب المتفرع فالاولى بالتقديم تقديم المتفرع على انتفاء الشرط الثاني لان المتفرع
 على الانتفاء هو انصراف نوح والمتفرع على وجوده هو متنع شرأ وبرايم والاصل
 في الاسماء انصرف فتقدم ما هو متفرع على انتفاء الشرط الثاني اولى لان المتفرع
 على الانتفاء هو انصرف وعلى الوجود هو متنع الصرع والاول وجوده والثاني
 عدمي والوجود اشرف من العدمي فتقدم ما هو المتفرع على الانتفاء اقوى **قوله**

من ولد اسمعيل وهو ايض من العرب هو المشهور من الاقوال **قوله** وهو قبل الاسماعيل فيما يذكر
 اه اي في شئ يذكروا في التوارد يخبر حيث قال فيها ان العرب ابن يعرب وهو ابن قاطن وهو ابن هود و
 اسمعيل ايض من العرب وهو المشهور من الاقوال **قوله** وهو سبب قائم اه اشارة الى ان الالف و
 اللام للهدى المخارجي اشارة الى الجمع المهود في اسباب منع الضم القائم مقام السبيين **قوله**
 اي شرط قيامه اه اشارة الى ان صيغة منتهى الجموع ليست بشرط لوجوده فلا يرد ما قيل انما اذا كانت
 شرطا للجمع ولا وجود للمشروط بدونه فننقض بضم و نحو لكن الاولى ان يقال لشرط تأثيره في
 منع الضم لان فيما ذكره يتوهم انها ليست شرطا في اصل تأثيره بل في قيامه مقام السبيين فتوهم ان يكون
 مؤثرا في الجملة بدون هذا الشرط مع انه ليس كذلك **قوله** وهي الصيغة التي اه في اشارة الى
 ان المراد من الصيغة الوزن العروضة وهو المساواة في الحركات والسكنات لا الضم وهو ان يعتبر
 الزائد بالزائد والاصل بالاصل فلا يرد ما قيل ناعف ولم يكف بالمثال مع انه اخصر لانه يخرج عنه
 ضوارب و حوافر و اساور و اناعيم فانها ليست على وزن تصريف وهي مفاعيل كساجد مفاعيل
 كصابير بل الاولى على وزن فواعل و الثاني فعلا و الثالث افاعل و الرابع افاعيل فلو اختلف بالمثال
 لتوهم ان زيادة الحرف الاول من الجموع مؤثرة في منع الصرف و المنتهى مصك ميمي بمغض لانها ايضا
 المعنى الصيغة التي انتهى **قوله** حروفان اولهما مكسورا وثلاثة اولها مكسورا ايضا فلا يرد
 على صحارى و كما لا يتلان الحرف الاول في الاول و الاول و الثالث في الثاني مفتوح وقيل المراد مستفا
 من المثالي المالك اما كون صحارى غير منصرف لاجل الالف التانيث لا للجمعية فلا حاجة لاجزائها
 الى هذه القيود و ما قيل ان المراد بالجمع جمع التكسير فكما لا يتلان خارجة بدون هذا القيد تكلف بعد
 سبق ما يدل على ان المقرب في منع الصرف جمع التكسير لا السالم و كلمة او للتفريع قيل ان قوله هي الصيغة
 اه تعريف لصيغة منتهى الجموع و قوله التي اه ايضا تعريف لها فنذكر احد هما بعد الآخر مستك
 قلنا ان قوله التي اه ليست تعريفها بل حكمها وان سلم فنقول ان الاول تعريف باعتبار اللفظ و الثاني
 باعتبار المعنى او الاول على من ذهب والثاني على من ذهب **قوله** لانها جمعت اه جواب سؤال
 و دليل على المحذوف ايضا اما تقدير السؤال فهو ان اقل الجمع ثلاثة احرف فينبغي ان يجمع على ثلاثة
 مراتب حتى ينتهي الجموع و الامر ليس كذلك فاجاب بقوله لانها اه حاصل ان تكرار الجمعية مرتين
 في بعض الصور حقيقة كالكالب و اساور و اناعيم و في بعض الصور جملا عليها كساجد مصابيح
 و عدم الجمعية بجمع التكسير مرة اخرى بمنزلة الجمع الثالث فينتهي الجموع فيها و نقول ان المراد
 بالجمع ما فوق الواحد و اما دليله على المحذوف فهو ان القاعدة في قوله و لهذا اه جعل ما قبله علة
 لما بعد فيستفاد منه هذا المعنى و اما جعلت هذه علة لتسميتها بصيغة منتهى الجموع لانها جمعت
 اه **قوله** منقلبة جواب سؤال وهو انك قلت انها غير هاء و اسم

مفتحة محمد عبد الرحيم

وهو ان هذه الضم
 تقتض ان يكون منقولة
 منقولة فانها غير منقولة
 فانها غير منقولة
 فانها غير منقولة
 فانها غير منقولة
 فانها غير منقولة
 فانها غير منقولة

الفروق بين علم الجنس اسم الجنس ١٢

قولهم مثلاً جواب سؤال وهو ان المقصود في هذا الكتاب ذكر المسائل لا الامثلة فلم يذكرها ولم يذكر مثلاً واحداً لا يجازوا الاختصاراً جاب بقوله مثاله حاصله ان تعدد الامثلة مبنى على تعدد المثلات **قوله** ومثلها اه جواب سؤال وهو ان قوله واما فرازته مبتدأ وقوله فمنصرف خبره والمطابقة شرط بينهما في التذكير والتانيث وهما لم يوجد وجاصل الجواب ان هذه العبارة بحذف المضاف تقديره واما مثله **قوله** علم جنس اه الفرق بينه وبين اسم الجنس ان الاول موضوع للمفهوم الكلي من حيث انه معهود ومعلوم في الذهن كاسمته واسم الجنس ما يكون موضوعاً للمفهوم كالمطلق لا من حيث انه معهود ومعلوم في الذهن كالاسد وللادول احكام المعرفة وللثاني احكام النكرة **قوله** وصيغة منتهى الجموع اه جواب سؤال وهو انه وان لم يوجد فيها الجمعية لكن يوجد فيه صيغة منتهى الجموع فينبغي ان يكون غير منصرف بغير الجمعية اجاب بما ترى **قوله** لا للجمعية اه فيه اشارة الى دفع ما قيل انه يتوحد على الماتن من ان ظاهر قوله لانه منقول عن الجمع مشعر بان المنقول عن الجمع من اسباب منع الضم والامر ليس كذلك وحاصل اللفظ ان منع الصرف للجمعية الاصلية لا لكونه منقولا عن الجمع والفرق ظاهر وكون اعتبار الجمعية الاصلية في حالة العلمية وان كان لا يصح لان العلمية ضد الجمعية ولكن الممتنع اعتبار الضدين في حكم واحد لا اعتبار احد الضدين عند وجود الاخر وهما اعتبار الجمعية وحدها المنع الضم في حالة العلمية ولم يعتبر منع الضم كذا في الزبدي **قوله** اذ لم يصرف اه قيل ان هذا الجواب انما يتم بقوله اذ لم يصرف فقد قيل انه حمل على موازنه والجواب الثاني يتم بقوله جمع سر والتقدير ان الحاجة الى قوله وهو الاكثر والى قوله انجش الى قوله عن بي قلنا ان ذكر قوله وهو الاكثر لفظ وهم الواهم بان نحو سراويل وان كان اسم جنس لا جمع ولكن ينبغي ان يكون منع صرفه نادراً والقواعد لا تنقض بالنوادى فلا حاجة الى الجواب عن ذلك الاعتراض فقال المصنف وهو الاكثر فيجيبك يحتاج الى الجواب واما عن الثاني فلانه لو كان عجمياً فيها والاى وان لم يكن عجمياً بل عربياً فحمله على موازنه غير جائز لان العربي اصل الاصل لا يحمل على اصل الاخر لان المحمول تابع للمحمول عليه لئلا يتم احد الاصلين للاخر بخلاف الاعجمي لانه دخيل وهو يتبع واما عن الثالث فلانه لو كان عربياً فيها والاى وان لم يكن عربياً بل عجمياً لا يصح جمع سر والة لانها مفردة عربية وهو لا يصح ان يكون جمعاً للعربي المفرقة **قوله** فهو وان لم يكن الى قوله على الموازن جواب سؤال وهو انه يلزم من هذا الجواب ان اسباب منع الصرف عشرة فان الحمل على موازنه ذائد على التسعة مع انها منحصرة فيها فاجاب بما ترى **قوله** بان النقض به اه في تقييد الاشكال على قاعدة ٢٠ الجمع بالنقض اشارة الى ان المنوع هذا الاشكال فقط لا جنس مطلقاً حتى يرد ان كلمة لا في قوله فلا اشكال لفظي الجنسية فيكون المعنى ان سراويل اذا صرفت فخر لا يرد جنس الاشكال

معانه يرد عليه انه يلزم من انصرف انصرف انا عيم لا هما اصلا على ذن مفرقة كما يصرف
فراذلة لا موازن كراهية ويمكن الد فع بان سلا ويل مفرعا عجمي ولا اعتبار لموازنة الا عجمي
او انه على تقدير العربية نادرا لم يحج غيره اصلا والنادر كالمعدوم فكان لا يظهر مفرقا لمصا بيم
في العربية **قوله** ونحو جوار الوافيه للاستيناف وهذا الجملة استينافية وقعت في جواب
سوال وهو انه كان قائلا قال كلما كان على وزن فواعل فهو غير منصروف قبل الا اعلال
للجمعية وصيغة منتهى الجموع وبعد الا اعلال بقيت الجمعية فيه فقط فالتقول في نحو جوار
فقال ونحو جوار دفعا وجرأ كقاض او اعتراضية وما بعد ها جملة معترضة لا تعلق لها لا بما
قبلها ولا بما بعد ها او ردها البيان نكتة وهي ان في نحو جوار في حالة الرفع والتجر اختلاف
قيل انه منصروف وقيل انه غير منصروف كما بينه الشارح واما في حالة النصب فهو غير
منصروف بالاتفاق لبقاء صيغة منتهى الجموع مع الجمعية بالاتفاق فانظر في الضيائية
قوله كل جمع منقوض اه جواب سوال وهو ان اضافة النحو الى جواب لا تخلو اما لامية او بيانية
او ظرفية فبالقدر الاول دخل فيه دواعي وخروج عنه جوار وبالقدر الثاني بالعكس وعلى
الثالث يلزم فساد المعنى وهو اضافة الشيء الى نفسه وحاصلا لجواب ان المراد بالاضافة ههنا
الاولى او الثانية لكن المراد بنحو جوار كل جمع اه **قوله** اي في حالتي اه فيه اشارة الى انهما
منصوبان على الظرفية بنوع الحافض والعامل فيهما المماثلة المستفادة من الكاف كذا في الغفوك
او جواب سوال وهو ان الطرف لا يكون الا زمانا او مكانا والرفع والتجر ليس بواحد منهما
اجاب بقوله اي في حالتي اه **قوله** اي حكم حكم قاض جواب سوال وهو ان لا نسلم ان نحو
جوار كقاض لان جوار جمع وقاض مفرد ومشابهة الجمع بالمفرد باطل حاصلا لجواب
ان هذا التشبيه في الحكم لا في النفس لكن يرد عليان التشبيه من حيث الحكم ايضا باطل لان
نحو جوار منصروف على الاختلاف وقاض منصروف على الاتفاق فد فع بقوله بحسب الصورة
لكن يرد عليان التشبيه بحسب الصورة ايضا باطل لان نحو جوار على وزن فواعل بالنظر الى الاصل
وقاض على وزن فاعل بالنظر الى الاصل فد فع بقوله في حذف الياء **قوله** بناء على ان الاصل
اه جواب سوال وهو ان صرفه وغيره كلاهما من احوال الكلمة فلم يبن الا اعلال على الصرف
اجاب بقوله بناء على ان الاصل اه **قوله** على وزن سلام اه فيه اشارة الى ان انصرف
هذا الاسم من وجهين الاول ان الاصل في الاسماء الانصراف والثاني انه على ذن
المفردات وهما سلام وكلام وغيرها **قوله** لان المحذوف اه جواب سوال وهو ان صيغة
منتهى الجموع ههنا ليست باقية في نحو جوار كما هو الظاهر اجاب بماتر **قوله** والتونين اه جواب
سوال وهو ان لا نسلم ان نحو جوار غير منصروف بعد الا اعلال والا فم اجري التونين فيه اجاب بقوله
والتونين اه حاصله انه غير منصروف مع التونين لان الممنوع من التونين التمكن لا العوض **قوله**

بلا
بلا

ای
ای

وفي لغة بعض العرب اء واختاره الكسائي واؤزيين واين عمرو بالجمله ههنا ثلثة مذاهب الاول
 الصرف مطلقاى قبل الاعلال وبعده والثانى عدم الضم مطلقا والثالث الضم قبل الاعلال
 وعد مبعده واما عدم مقبله وصرف مبعده فلم يرد ههنا احد **قوله** على تقديم منع الصرف
 اه ووجه تقديم منع على الاعلال انه وان كان حال من احوال الكلمة ويعرض لها بعد تمامها لكن
 الصرف ومنعه مقصودان ههنا الاعلال فقدم للاهتقاف بشانه **قوله** وهو صيرورة اه جواب
 سوال وهوان التركيب فى بعلبك لا يخلو اما ان يكون قبل العملية او بعد ها فان كان الاول فهو ممنوع
 كما هو الظاهر وان كان الثانى فالمركب هو الذى يد لجزء لفظه على جزء المعنى وهو ايضا ممنوع
 كما هو الظاهر اجاب بقوله وهو صيرورة اه حاصله ان المراد بالتركيب ههنا بعد
 العملية لكن ليس المراد بالمركب ههنا الذى هو المذكور فى بحث الكلمة بل التركيب
 ههنا بمعنى الصيرورة او تحريمه بوجه اخر وهوان عد التركيب من اسباب منع الصرف ليس
 بجائزا لانها من صفات الاسم وهو من صفات المركب او من صفات المتكلم لانه حصل بفعله
 اجاب بقوله وهو صيرورة **قوله** من غير جزئية حروف اه جواب سوال وهوان هذا التعريف
 ليس بما نع لصد قر على النجم وبصرى علمين لان فيهما ايضا صيرورة الكلمتين كلمة واحد
 مع انه ليس فيهما التركيب ولا فينبغ ان يكونا غير منصرفين اجاب بقوله من غير جزئية
 حرف اه **قوله** وان لا يكون باضافة الهاء للاباء لانه لا يكون ذلك التركيب ملاسا
 لهية الاضافة والاسناد وذلك لان كل كلمة نقلت من المركب فاعرابها وبنائها با اعتبار
 المنقول عند معناها با اعتبار المنقول اليه فلا يصح اعتبار منع الصرف با اعتبار وضعها العلمى
 لا متاع اعتبار حكمه كذا فى الغفور **قوله** فكيف توذاه اى اذا كان فى طبيعة الشئ اقتضاء
 الامر لا يجوز فيه ان يكون اقتضاء امر يضافه لاسمها فى مادة واحد حكما لان المركب الاضافى
 فى حكم كلمة واحدة كذا فى الغفور **قوله** فيما اعنى فى بحث المبنيات فى المركبات
 حيث قال فى تعريفه كل اسم مركب من كلمتين ليس بينهما نسبة لكن قال الشارح فى تفسير
 الكلمتين حقيقة او حكما اه ثم قال وانما قلنا حقيقة او حكما لتلا يخرج مثل سيويه و
 نطقويه فان الجزء الثانى منه صوت اه هذا فى المركب الصوتى مثل سيويه ثم قال
 المصنف فان تضمن الثانى حرفا مبنيا كخمسة عشر اه هذا فى المركب العددى فذكو
 الاخير فيما بعد اعلم ان يكون صريحا او كناية فلا يرد ما قيل ان المصنف ذكر خمسة عشر
 ولم يذ كر مثل سيويه هذا الاسم لقب له واما اسم المحض له فهو سمي سيويه لانه فى حالة
 الطفلية يبكى للتفاح وقال ويه ويه فلذلك سمي به ونطقويه سمي به عين النطق
 لان صاحب النطق فى حالة خروج النطق يخرج هذا الصوت منه ويه **قوله** ممنوع اقول هذا المنع
 منع المحى لانه حين العملية لا يرد بالجزء منه الدلالة على جزء منه كما لا يخفى والعجب من الجواب بتسليم هذا الشق ۱۲ مفتى

ویر فلنالك سسى به **قوله** المعدد تان اه جواب سوال وهو ان الالف والنون في نحو حسان اسم اصحابي من النبي عليه السلام موجودتان مع انه منصرف واجاب بقوله المعدد تان اه حاصله ان الالف واللام عهد اشاد بها الى الالف والنون المعدد تان من اسباب منعه هما المزيدتان بخلاف حسان لانهما في اصليتان لانه على وزن فعال **قوله** وللنخاة خلاف اه جواب سوال وهو ان عد هما من اسباب منع الضم غير جائز لانها من صفات الاسماء وهما ليستا من صفاتها لانها حرفان لا يقعان صفتان فكيف يصح عد هما من اسبابه اجاب بقوله وللنخاة اه حاصله ان سبب منعهما المنع الصرف اما لكونهما مزيدتين واما المشابهة بينهما اه **قوله** والواجح اه لان عبارة المصنف فشرطه انتفاء فعلا تة غير ملائم مع الاول لانه لا يأتي عن دخول التاء عليه لان سبب منعه هو الزيادة فلا بأس بدخول التاء عليه بخلاف الثاني فانه ياتي عنه كذا في الزيد **قوله** اما ان لا يدل اه واما قدم العدمي على الوجودي لانه مفهوم الاسم والوجودي مفهوم الصفة والاسم مقدم عليها **قوله** يعنى اه جواب سوال وهو انه يلزم التثنية في كلام المصنف لانه قال ان كانتا في اسم فشرطه العلمية ثم قال وان كانتا في صفة فانتفاء فعلا لان الصفة لا تكون الا اسما فصادقتك يرها ان كان في الاسم فكذلك وان كان في الاسم فكذلك فاجاب بما ترعى حاصله ان الالف والنون في الاسماء عام والعام اذا قابلا الخاص وهو الصفة يراد به الخاص وهو الاسم الذي يقابل الخاص المذكور وهو لا يكون الا جامدا **قوله** في منعها اه جواب سوال وهو ان لا نسلم ان شرطها العلمية لان في رجلان وضاربان ليست العلمية مع انها موجودان فيها اجاب بقوله في منعها او جواب سوال وهو ان الضمير في قوله شرطه لا يتخلو اما ان يرجع الى الالف والنون او الى الاسم فان كان الاول فلا يحصل المطابقة بين الواجب والمرجع وان كان الثاني يرد النقص بالرجلان والفرسان فانها اسمان والالف والنون موجودان فيها مع انها ليسا علميين فاجاب بقوله في منعها اه حاصله ان الضمير اجمع الى الالف والنون لكنهما مؤنلان بتأويل السبب فافرد الضمير واخرج الى الاسم لكن العلمية انما شرطت في ذلك الاسم لامتناعه من الضمير لان ذلك الاسم حتى يرد النقص برجلان وفرسان **قوله** وافزاده اه جواب سوال وهو انه لا مطابقة بين الواجب والمرجع وحاصل الجواب ان الضمير اجمع اليهما باعتبار انهما مؤنلان بالسبب اذ ان رجعا الى الاسم الذي ذكره على هذا التقدير كما يرد في قوله في منعها واشاد الى جوابه بقوله في امتناعه فان قيل ما وجه ايراد ضمير التثنية في قولنا كانتا وايراد ضمير الواحد في قوله وشرطه

ولم يجعلها موافقين **اه** اول هذا السؤال مالا وجه له لانك قد عرفت في قوله في اسم الاسم ههنا مقابل الصفة

فمحمس على الاغراض يمكن فتدبر ۱۲ مولود محمد عبد الرحيم **اه** اقول ليس غرض هذا التقيد وهو المحض لان بدين شقين مما دفعه الشرح فيما بلى متصلا اما دفعه الاول فقوله وايراد الضمير اه واما دفعه الثاني فقوله في امتناعه من المصروف فتدبر ۱۳ مفتي محمد عبد الرحيم

قلنا ان الالف والنون باعتبار الوجود امران وباعتبار السببية امر واحد فبالنظر الى وجودها
او رد ضمير التثنية وبالنظر الى السببية او رد ضمير المفرد فقال بشرطه كذا في العصمة **قوله**
للزوم اه اشارة الى مذ هب من يقول به قوله او ليمتعه اه اشارة الى مذ هب من يقول به **قوله**
فشرطه الانتفاء اه جواب سوال وهو ان قوله او صفة معطوف على قوله في اسم وهو معمول
لقوله وان كانت او قوله فانتفاء فعلا ت عطف على العلميت وهي معمول العامل المعنوي لانه
خبر فصار معمولين لعاملين مختلفين وهذا العطف من قبيل عطف الشيين على معمولي عاملين
مختلفين وهذا جائز اذا كان المجزوء مقدما وهما ليس كذلك بل المنصوب مقدم وهو
قوله في الاسم لانه باعتبار المتعلق المقدرا خبر لقول ان كلنا فاجاب بقوله او كانتا وبقوله
وبقوله فشرطه حاصله ان قوله او صفة معمول لكانتا المحذوف وقوله فانتفاء
فعلا تة خبر للمبتدأ المحذوف وهو شرط وهذا المجموع معطوف على قوله وان كانتا في
الاسم فشرطه العلمية فصار من قبيل عطف الجملة على الجملة او تقديرا السؤال هكذا ان الجزأ
لا بد ان يكون جملة وهذا ليس بجملة اجاب بقوله فشرطه اه وحاصله ان قوله فانتفاء فعلا تة
جزاء شرط محذوف فاجزاء جملة اسمية ههنا ايضا **قوله** يعنى اه جواب سوال وهو ان قوله
او كانتا في صفة فانتفاء فعلا تة منقوض على عريان لانها ثابتان في الصفة مع انتفاء
فعلا تة بالفتح لان مؤنثه فعلا تة بضم الفاء لا بالفتح فينبغي ان يكون غير منصرف اجاب
بقوله يعنى اه حاصله ان المراد بانتفاء فعلا تة انتفاء تاء التانيث اعم من ان يكون على
وزن فعلا تة بفهمها او ضمها **قوله** شرطه جواب سوال وهو ان مقولة القول لا تكون الا
جملة وههنا ليس كذلك اجاب بقوله شرطه اشارة الى ان قوله وجود خبر للمبتدأ المحذوف
قوله في انه منصرف او غير منصرف جواب سوال وهو انه صفة من صفات الله تعالى ولا
اختلاف فيه لاحد اصلا اجاب بقوله في انه حاصله ان الاختلاف فيه من حيث الانصراف و
عدمه لانه من حيث انه صفة ام لا فان قيل لا نبي علم من هذا الدليل يعنى قوله لانه متى كان اه المقصود
القائل بوجود فعله انتفاء فعلا تة فينبغي ان لا يختلف في رحمان لان انتفاء فعلا تة موجود قلنا
لا مطلقا بل انتفاء فعلا تة الذي يؤكد بدل اللفظ وهو لا يكون الا بعد وجود فعله
وانتفاء فعلا تة في رحمان لا يؤكد بدل اللفظ لانه لا يحتمل له **قوله** ودون ند مان اه اشارة
الى ان قوله ودون ند مان عطف على سكران وهو مضاف اليه ون فكذا هذا **قوله** وهو
كون الاسم على وزن اه جواب سوالين اما نقدي الاول فهو ان عد غير جائز من
اسباب منع الضم لانها من صفات الاسم **له** اصله نعم مقصود القائل بوجود فعله انتفاء
فعلا تة لكن لا مطلقا كما توهمت وقد ضعف هذا الجواب المولوي عبد الحكيم بوجه فاطلب حاشية على
الحاشية المسماة عبد الغفور ١٢ مولوي مفتي محمد عبد الرحيم

ووزن الفعل صفة الفعل واما تقدير الثاني فهو ان اضافة الوزن اليه لامية وهي مفيدة للتخصيص
فحينئذ صا قول شرط ان يختص بالفعل مستكافا فاجاب عن الاول بقوله وهو كون الاسم
اه وعن الثاني بقوله بعيد اه حاصله ان اضافة الوزن الى الفعل المجرد النسبة لا لزيادة تها وهي
الاختصاص كما في قولك المال لك لانها مجرد النسبة لا للتخصيص **قوله** فيها اه دفع
لما قيل ان اختصاص وزن الفعل ليس بشرط لان وزن ضرب موجود في الاسماء ايضا كحجر
ومدر وشجر اجاب بقوله فيها حاصله ان اشتراط وزن الفعل بالفعل في سببية
منع الصرف لانه **قوله** احد الامرين جواب سؤال وهو ان الشرط في وزن الفعل
شيان الاول اختصاصه بالثاني الزيادة في اوله غير قابل للتاء فينبغي ان يذكر ادوات
المحصرا جاب بقوله احد الامرين يعني في اشارة الى ان العطف مقدم على الربط وهو
مفيد للمحصر واما فسر بقوله كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل اه لان الوزن
بغير الاضافة في اللغة سجين وفي الاصطلاح الفاء والعين واللام وهكذا ليس مرادين
ههنا بل هته وعلى تقدير الاضافة عبارة عن كيفية تحدث في حروف الفعل وهذا
ايض ليس مراد ههنا لان وزن الفعل بالمعنى الاضافي صفة الفعل واسباب منع الصرف
من صفات الاسم فلا بد فير ان منقول في الاصطلاح عن ذلك المعنى الى كون
الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل ليصير صفة للاسم **قوله** اما ان يختص جواب سؤال
وهو ان قوله ويكون عطف على قوله ان يختص والعطف اذا كان بكلمة او فصد بالمعطوف
عليه بكلمة اما اولى وان كان العطف بكلمة ما فصد بالمعطوف عليه بكلمة اما واجب و
ههنا من قبيل الاول فلم يترك المعنى الاولى اجاب بقوله اما ان يختص اه حاصله ان
تصد بالمعطوف عليه بما اعم من ان يكون حقيقة او تقدير وههنا من قبيل الثاني **قوله**
في اللغة العربية اه جواب سؤال مقدا وهو ان اختصاص الوزن به يعني ان لا يوجد بالاستقلال
في الاسم لا منقولا عنه باطلا لان ههنا ليس كذلك لان هذا الوزن ليس مختصا به بل هو موجود
في الاسم بالاستقلال لا يخرقهم وتلم بالثاء كذا في الجنگازي اجاب بقوله في اللغة العربية
اه حاصله ان المراد باختصاص الوزن به بان لا يوجد في اللغة العربية واما بقم وثلم
من اللغات العجمية فلا ضير في وجود الوزن فيها والى هذا السؤال والجواب اشارة فيما بعد
بقوله واما نحو بقم اه **قوله** بمعنا اه جواب سؤال وهو ان اذا كان هذا الوزن مختصا به
فكيف يوجد في الاسم لان خاصة الله ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره اجاب بقوله يعني
انه اه حاصله ان المراد باختصاص الوزن به ان لا يوجد في الاسم العربية الا

له قول شيان اه قول نعم لكل مجتمعين بل احدهما على سبيل منع الخلو كما هو ظاهر بقية كلمة الاول
السؤال باطل والجواب مثله ١٢ محروسه عطف الله عنه

بطريق النقل من الفعل الى الاسم **قوله** وجعل علماءه يعنى ان شمر فى الاصل من التشير يعنى
 دامن يچيدن ثم جعل علماء الفرس معروف يعنى سررع السير لمناسبة بينهما **قوله** بد ماخون
 التذير يعنى صرف كردن مال بيفنده ثم صاد علماء البيرمكة وهو ذم لمناسبة بينهما فى التذير
قوله وعثر بالياء المثلثة من التعثير وهو يعنى برد وانفادن ثم صاد علماء الموضع مرتفع
 لمناسبة بينهما لانه فى ليلة مظلمة يلتقى على الوجه من موضع مرتفع **قوله** حطيم من
 التخميم وهو الاكل بجميع فمراى بر طرف ذهن ثم صاد علماء الرجل حريص لمناسبة بينهما **قوله**
 غير مختص اه اشارة الى ان كلمته وهنالا انفصالا الحقيقية وهو ان لا يكون الجمع جائزا ولا الخلو
 كقولنا العذ اما ذوا وفرد وهنالا ايضا كذلك لان وزن الفعل المؤثر لا يجتمع فيه هذين الامرين
 اعنى الاختصاص به والزيادة فى اوله ولا يخلو عنهما **واعلم** ان هنالثة مراتب الاول
 انفصالا الحقيقية وهو المذكور والثانى مانعة لجمع كقوله هذا الشيء اما حجر او شجر فلا يجوز
 الجمع بينهما ويجوز الخلو لاحتمال كونه شيئا اخر والثالث مانعة الخلو كما قال العزديك ما فى
 الجرا ولا يفرق فلا يجوز الخلو ههنا ويجوز الجمع **قوله** اى فى اوله وزن الفعل **فان قيل**
 ان اوله حمرا لا يكون الهمزة فعلة هذا يلزم ظرفية الشئ لتفسيره يكون الهمزة فى الهمزة قلنا
 ان هذه العبارة بحذف المضاف تقديرها فى موضع اوله **قوله** اى زيادة حرف اه اشارة
 الى ان التنوين عوض عن المضاف اليه **قوله** او حرف ذائد اه اشارة الى ان الزيادة
 مصداك يعنى الزائد وهو صفة يقتضيه الموصوف فصاد معناه او حرف ذائد **قوله** اشارة
 الى ان الكاف اسى بمعنى المثل صفة زيادة **قوله** اى حال كون اه اشارة الى ان غير وقع حالا
 عن الضمير الجوردي اوله وهو الصحيح لانه يمكن حذف المضاف واقامة... المضاف
 اليه مقامه فانه اذا صح قولنا فى اوله زيادة صح قولنا فى زيادة فهو من قبيل قوله تعالى
 بل انبئهم بآياتهم **حقيقا قوله** ولو قال غير قابل للتاء اه هذا اعتراض على المصداك
 ان هذا الحكم منقوض على اربع اذ اسى به رجل رجل فانه غير منقضية لعلمية ووزن الفعل مع
 فوات الشوا عن كونه غير قابل للتاء بل يقبل التاء كما فى قوله اربع رجال وعلى سؤالا غير منقضية
 باعتبار الوصف الاصل ووزن الفعل مع انتفاء الشر وهو عدم قبول التاء والحال ان اسود
 يقبل التاء لانه يقال اسود للحيه الا نشئ **فينبغي** ان يذكر عقيب قوله غير قابل للتاء
قوله قياسا وبالا اعتبار الذى امتنع من الضمير لاجله فبذلك قوله قياسا يندفع الاعتراض
 الوارد على نحو اربع فان محوق التاء بل للتذكير على خلاف القياس لانه يقتضيه ان يجئ التاء

له لاجته الى قوله در زمان گذشته کرده بود يدل عليه بل هو يدل على بعد المعنى الذى هو زائد على مفهوم
 الماضى بل لاجته الى قوله بذر آه بعد بيان المعنى ام **له** قول فيه من ظاهر لان نحو يزيد ويشكر
 عليين جامع للاختصاص والزيادة فكيف يصح الانفصال الحقيقية ١٢ مولوى محمد عبدالرحيم

في المؤنث لا في المذكر وفي اسماء العدد من ثلثة الى عشرة على عكس ذلك خلافا لقياس
 وبن كمر الثاني اعني قوله بالاعتبار الذي اوهى يد فعلا اعتراض الوارد على نحو اسود فان
 محض التاء في اسودة كحبة لا يفي ليس باعتبار الوصف الاصل الذي امتنع عن الصرف
 لاجله بل باعتبار غلبة الاسمية العارضة الا ان يقال ان ذلك القيد مراد في المتن فخر لا يرد
 شئ حاصله ان المراد بعد قبول التاء عدم قبولها الذي امتنع من الصرف لاجله فلا
 يرد على الاسود واما قبولها التاء في اربع باعتبار الوضع الجنسي واما باعتبار الشخص فلا
 يقبل التاء وعدك انصرف ايضا بهذا الاعتبار وحاصلا الجواب ان الالف واللام في قوله
 للتاء عهد اشارة بها الى ان عدك قبول التاء قياسا وبالاعتبار الذي امتنع من الصرف
 لاجله فلا حاجة الى هذا القيد **قوله** آ ومن اجل اشتراطه الشرط ههنا بمعنى العلة
 والسبب وذلك شائع فلا يرد ان وجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط كالطهارة بالنسبة
 الى الصلوة فمما اذا ان يكون احمر منصرفا مع وجود الشرط وهو عدك قبول التاء كذا في الزيد
قوله اي كلاس اشارة الى ان هذا القضية صالحة لان يقصد بها كلية وجزئية وهي
 عبارة عما لا يبين كمية افراد الموضوع فيها كالا ولا بعضا نحو الانسان حيوان فمثلا
 الكلية وهي عبارة عما يبين كمية افراد الموضوع فيها كالا نحو الانسان حيوان ومثالا الجزئية
 بعينه هذا لكن لا كالا بل بعضا نحو بعض الانسان حيوان **قيل** هذا مخالف للقاء عدة
 المنطقية لانها في قوة الجزئية **قلنا** هي على قسمين احدهما .. مهملة للعلوم وثانيهما
 مهملة للمحاورات والتي هي في قوة الجزئية هي الثانية والاولى في قوة الكلية لان قواعد
 العلوم كلية **قوله** بالسببية المحضه جواب سؤال وهو ان للتبادر من قوله علمية مؤثرة
 هي العلمية المؤثرة بالسببية المحضه فذلك منقوض على طلحة وغير ذلك لانها تجامع
 معها ايضا مع المؤثرية اجاب بقوله بالسببية المحضه **قوله** بواحد اي بمفهوم صالح
 لان يصدق على واحد غير معين من الجماعة فيراد من زيد المسبب بزيد ان المسبب
 سواء كان متعددا او منحصرا في فرد واحد لكنه اعم باعتبار التصور **قوله** المشتهراه
 قيد به لانه الاغلب لان لا بوصف غير مشتهر يقينية يصير زكرة ايضا
له ويرد عليه ان العلة هو وزن الفعل والشرط هو كونه غير قابل للتأخر فاطلاق العلة على الشرط غير صحيح
 لان الثبوت انما يكون بهما لا بهما لاجب بانه جعل الشرط بامتناع احمر وانصراف يعمل وكون هذا
 الاشارة على الحكم المذكور مما لا يخفى ارى بعض الافاضل وهو المفهوم من الشرح وقال مولانا جمال الدين مامفصل
 ان المصنف نسي امتناع اللفظ في وصف اصله من الصرف هو امر على اشتراط الزيادة بعدم قبول التاء وهذا في
 الحقيقة جعل وجود الزيادة مقادرا بهذا الشرط علة لامتناع اللفظ في وصف اصله لاجل وجود الشرط علة
 للشرط حتى يرد ما ذكره يحتاج الى التكلف في الجواب امتناع هذا الجواب غير ما هو المستفاد من الشرح ١٢

كذا فى الزيد حاشية الفوائد لضائية **قوله** استثناء مما بقى اه جواب سؤال هو ان تعد الاستثناء
 من امر واحد غير معهود من غير عاطف وهنالك يوجد العاطف وحاصلا الجواب ان قوله الا
 العدل ووزن الفعل استثناء مما بقى من الاستثناء فيكون معنى الاول ان علمية لا تجتمع مؤثرة
 مع سبب من الاسباب الا ما هي شرط فيدوم معنى الثاني ان العلمية لا تجتمع غير ما هي شرط
 الا العدل ووزن الفعل فلا استثناء الاول من المطلق والكل والثاني من المقيد
 والجزء فحينئذ صاد **المستثنى** منه ايضا متعد **قوله** وهما متضادان اه جواب سؤال
 وهو ان قوله وما فيه علمية مؤثرة اه ليست كلية لجواز ان يجتمع فى الاسم
 ثلاثة اسباب اعنى العدل ووزن الفعل والعلمية فاذا انكر يبق فيه سببان العدل و
 وزن الفعل لما انها ليست بشرط حتى يعد للشرط عند عدمه فكيف
 يصح قوله فاذا انكر يبق بلا سبب او على سبب واحد اجاب بقوله وهما اى العدل
 ووزن الفعل متضادان لاختلاف اوزانهما فلا يجتمعان حتى يبق بعد ذوال
 العلمية سببان فلا تجتمع مع العلمية الا احدهما كذا فى الزيد وحاصله ان صحة
 المادة لورد والنقض شرط وهنالك **توجد** لانه لم يوجد الاسم فى كلامهم ان يجتمع فيه
 حتى يبق بعد ذوالها سببان **قوله** للمعتبرة اه جواب سؤال وهو انه منقوض بوزن
 فعل لانه كما يوجد فى الفعل كضرب يوجد فى العدل لا يضر كفتحة اجاب بقوله للمعتبرة اه
قوله اى لا يوجد اه اشارة الى ان كلمة يكون تامة بمعنى يوجد **قوله** من الامرال كراه
 اه جواب سؤال وهو ان الضمير فى قوله فلا يكون لا يخلو اما ان يرجع الى مطلق السبب
 او الى احدهما او الى مجموعهما فعلى الاول يصير معناه فلا يوجد سبب من الاسباب
 معها الا احدهما وهو كذب ظاهر وخلاف عن الواقع حيث يوجد السبب فى الخارج
 بسبب غيرهما كالتائيد والعجمة والتركيب والالف والنون الزيدتين وعلى الثاني
 يصير معناه فلا يوجد حد هما معها الا احدهما فحينئذ صاد استثناء الشيء عن نفسه و
 ايضا استثناء الكل عن الكل وعلى الثالث يصير معناه فلا يوجد مجموعهما معها الا احدهما و
 هو ايضا باطل لان هذا الاستثناء متصل والاصل فيه ان يكون حكمه مثل حكم المستثنى
 منه على تقدير عدم الاستثناء كما فى قولهم جاء فى القوم الا زيد لانه يتقدّر عدم الاستثناء
 حكمها واحد وهو المجبئية وهنالك كذلك لان حكم المستثنى منه هو عدل وجودهما
 معهما وحكم المستثنى وجود احدهما معهما اجاب بقوله شئى من الامرال كراه حاصله انه
 لا يرجع الى واحد منهما بل يرجع الى الامرال كراه فخر لا يرد وقية نظر لان الاستثناء الكل
 عن الكل باق من حيث المعنى لانه ليس مغاوة فى التعبير لان ما صدق عليه قوله غير
 ما هي شرط في ليس الا العدل ووزن الفعل فيكون حاصلا المعنى فلا يوجد سبب من العدل

ووزن الفعل الا احد هما ای واحد منهما **واجیب** بان مفهوم قوله غير ما هي شرط في
عام يتناول العدل ووزن الفعل وغيرهما وان كان المراد ههنا العدل ووزن الفعل و عموم
لفظ المستثنى منه من حيث اللفظ والمفهوم كاف لصحة الاستثناء وان كان ما صدق عليه
حاصلا لترى ان الرجل اذا كان له اربع نسوة فقال نسائي طوالق الا فلانة و فلانة و فلانة
و فلانة صح الاستثناء حتى لم تطلق واحدا منها مع ان هذا استثناء الكل عن الكل
من حيث المعنى لان مفهوم قوله نسائي عام يتناول اربع نسوة وغيرها وان كان ما صدق
عليها اربع نسوة كذا في الغفور والغاية **قوله** اي لم يبق فيه سبب من حيث هو
سبب اه جواب سوال وهو انه منقوض بطحمة مثلا فان بعد التكرير باق مع التانيث وايضا
ينتقض بعمران فان بعد التكرير باق بالالف والنون المزيدين اجاب بقوله اے
لم يبق اه حاصله ان المراد بعد البقاء بلا سبب عدل بقاء اثره لا ذاته كما فهمت
وكلت لا في قوله بلا سبب بمعنى غير والا لم يصح دخولا الياء عليها فلما اعتبر قيد
الحيثية لا يرد النقص بقولنا اذ يرجح اجتماع الاربعة فيها وهي التانيث لانها علم بلد
في العراق والتركيب لانها مركب من الكلمتين والعجمة والالف والنون المزيدين وعدل
ودود النقص ظاهر عدل بقاء وصف السببية فيها بعد التكرير واعلم ان لاسباب لمانعة
من الصرف اقسام قسم لا يجتمع مع العلية كالصفة والجمع وقسم يجتمع معها ولكن
ليست مؤثرة كالف التانيث وقسم يجتمع معها ومؤثرة ولكن ليس بشرط كوزن الفعل
والعدل وقسم يجتمع معها ومؤثرة وبشرط ايضا كالتانيث والعجمة والتركيب والالف
والنون المزيدين عبد الرحمن **قوله** هذا اي خذ هذا او مر هذا او مضى هذا و فاعلم
هذا واحفظ هذا **قوله** وقد قيل اه اعتراض على المقصود وهذا واضح واستدل على عدل
صحة الحكم بان العدل ووزن الفعل متضادان لانهما قد جمعتا في اصمت بكسرتين على ما
ذكره فالجواب بطريق المنع في مقابله قيل اذا قرر هذا البحث بطريق المنع بان الانسليم انهما متضادان
فانهما يجتمعان في اصمت فح لا يصح الجواب اذ منع السند غير مسلمه قولنا اذ جعل هذا البحث
بطريق المنع فيكون متضمنا للدعوى فان كون جود العدل فصمت دعوى من الدعوى فاستدل
بقوله فانه امر من صمت يصمت اه فيصح المنع على مقدمة من مقدمات الدليل
عبد الرحمن **قوله** وان لم يشتهر اي الامر من صمت يصمت بكسرتين ويصح ايضا بضميتين
لكن ودود الامر من صمت يصمت بكسرتين على سبيل عدل الاشتهاد فيغني وان ردوا صمت بضميتين
من صمت يصمت بضم العين على سبيل الاشتهاد لكن ردوا صمت بكسرتين من صمت يصمت
على سبيل عدم الاشتهاد ايضا **قوله** انما شاد الى ان قوله وخالف سيبويه اه جواب سوال وهو

له قول في الاصل ان اخر المسئلة ليس في الغفور على ان اطلاق غفور عن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الاطلاق ۱۲ مفتي

ان قوله وما فيه علمية مؤثرة ليس بجملة لانه منقوض على نحو احمر علما بعد التكرير على قول سيبويه
 فاجاب بقوله وخالفه حاصله انه مستثناء من هذا القاعدة بحيث انه اذا حكم على الكل ويكون
 بعضا فراد مخالفا في هذا الحكم وذكر فيما بعد او فيما قبله فنكره فيما بعد اولى مما قبله لانه بمنزلة
 الاستثناء عنه في هذا الحكم وهما كذلك لانه حكم على الكل وهو المنصرف فمخالف بعضا واداه
 وهو نحو احمره فنكره فيما بعد اولى مما قبله لانه بمنزلة الاستثناء عنه في هذا الحكم
 وهو عند الانصراف **قوله** المشهور اه اعلم ان الاحفش ثلثة احوالها استاذ سيبويه وهو
 ابو الخطاب الثاني تلميذ وهو ابو الحسن سعيد بن سعد والثالث من اقاربه وهو ابو الحسن
 علي بن سليمان المشهور هو الثاني ولذا اطلق وهو المراد ههنا كما صرح به اللص في شرح المفصل
 فلا يورد ما قيل ان لانسور ان خالف سيبويه الاحفش **قوله** تلميذ لما قال بعض شارحين ان
 المراد ههنا استاذه لئلا يلزم اسناد المخالفة الى الاستاذ فنذكر بقوله تلميذ **قوله** ولما كان
 اه جواب سؤالا هو ان اذا كان المراد منه التلميذ فاسناد المخالفة الى الاستاذ غير مستحسن
 فينبغي ان يسند ههنا الى نسبة المخالفة الى الاستاذ ترك الادب اجاب بقوله ولما كان اه
 نقل عن القاموس بن سيب فارسي تفاح ومن سيبويه اي داخحة هكذا في الجحكا زي و
 في بعض نسخ هذا السؤال هو لقب امام النخاعة عمر بن عثمان الشيرازي وسمعت عن بعض الاستاذ
 ان عمر لما اكثر غيبته الى التفاح اذاه صك منه صنو ويره بلا اختياره فجعل سيبويه لقبه ويؤيد ما
 ذكره في بحث التركيب من انه مركب من صنو واسم وفيه مجوز ان يكون الاحفش فاعلا لمخالف
 وسيبويه مفعولا وقد مر عليه تعظيم الشأن الاستاذ فاعله هذا لا يلزم اصلا اسناد المخالفة الى
 الاستاذ **فان قيل** ان قوله اعتبارا بالنصب المفعول بتقدير اللام وشروط نصبه ان يكون فعلا
 لفاعل الفعل المعلا به ولا شك ان الاعتبار للصفة سيبويه فيكون فاعلا خالف ايضا سيبويه
قلنا لانهم ذك مجوز ان يكون قوله اعتبارا منصوبا على الظرفية او المصداكية اي وقت
 اعتبار الصفة واعتبار اعتبار الصفة الاصلية والمعتبر هو سيبويه كذا في العصمة **قوله** تنبيهها
 على ذلك اه وانما خبير اليه معان الكلام بالشرط وا مجزاء قد تم لان مجردا ظهريه قول التلميذ
 لا يكون سببا لاسناد المخالفة اليه بل التنبيه عليه هو السبب كذا في الزبقة **قوله** فانصراف
 اه جواب سؤالا هو انه لا اختلاف بينهما في نحو احمره في ذاته ولا في وصفية فلا يصح
 ظرفية للمخالفة فاجاب بقوله في انصراف اه **قوله** والمراد اه جواب سؤالا هو ان المتبادر
 من نحو احمر ما هو على وزن احمر فعلى هذا يخرج نحو سكران وندمان و

قوله في بعض النسخ
 اعتبارا مفعولا له بقوله
 خالفه وهو مفعول بقوله
 لان تقدير اللام مع المفعول
 اذ كان فعل الفاعل المفعول
 الملاءم لانها انما خالف
 هو سيبويه فيكون فاعلا خالف
 ايض والعبارة في الاحفش فاعلا
 جعل قوله اعتبارا منصوبا على
 الظرفية او المصداكية اي وقت
 اعتبار الصفة واعتبار اعتبار
 الصفة الاصلية والمعتبر هو
 سيبويه كذا في العصمة
 قول التلميذ
 لا يكون سببا لاسناد
 المخالفة اليه بل التنبيه
 عليه هو السبب كذا في
 الزبقة قوله فانصراف
 اه جواب سؤالا هو انه
 لا اختلاف بينهما في
 نحو احمره في ذاته
 ولا في وصفية فلا يصح
 ظرفية للمخالفة
 فاجاب بقوله في
 انصراف اه قوله
 والمراد اه جواب
 سؤالا هو ان المتبادر
 من نحو احمر ما هو
 على وزن احمر فعلى
 هذا يخرج نحو
 سكران وندمان و

حاشية شرح طاجي
 في بيان ما مر عليه
 في هذا السؤال
 من ان قوله
 اعتبارا
 منصوبا
 على الظرفية
 او المصداكية
 اي وقت
 اعتبار الصفة
 واعتبار
 اعتبار الصفة
 الاصلية
 والمعتبر
 هو سيبويه
 كذا في
 العصمة
 قول
 التلميذ
 لا يكون
 سببا
 لاسناد
 المخالفة
 اليه
 بل
 التنبيه
 عليه
 هو
 السبب
 كذا
 في
 الزبقة
 قوله
 فانصراف
 اه
 جواب
 سؤالا
 هو
 انه
 لا
 اختلاف
 بينهما
 في
 نحو
 احمره
 في
 ذاته
 ولا
 في
 وصفية
 فلا
 يصح
 ظرفية
 للمخالفة
 فاجاب
 بقوله
 في
 انصراف
 اه
 قوله
 والمراد
 اه
 جواب
 سؤالا
 هو
 ان
 المتبادر
 من
 نحو
 احمر
 ما
 هو
 على
 وزن
 احمر
 فعلى
 هذا
 يخرج
 نحو
 سكران
 وندمان
 و

امثالهما لا يسهل على وزن ويد خل نحو اجمع وافعل التفضيل اذ لم يستعمل من التفضيلية
لازها على وزن احمرا الامر بخلافه يثبت الاختلاف في وصفية سكان وامثاله
لا في نحو اجمع وافعل التفضيل اذ لم يستعمل من لانهما منصرفان بالاتفاق فاجاب بقوله
والمراد **قوله** فانه منصرف بعدا للتكثيره يعنى ان نحو اجمع منصرف لانه وان كان
معنى الوصفية فيه ظاهر نظر الى ان رسم التفضيل المجرد عن من التفضيلية لكن يجيى
بمعنى كل يعنى اذ جعل غير منصرف للصفة ووزن الفعل فيجوز واما اذ جعل علما يكون
غير منصرف بالاتفاق للعلمية ووزن الفعل فاذا انكلم تؤثر الوصفية في منع الضم لضعف
معنى الوصفية لانه بمعنى كل مثل اشترت العبد اجمع اى كله لاذاته يتصف بالكل فاذا اذ
الذات كذلك غير معلوم فعرض الخفاء فيه فلا تكون الوصفية ضم في ظاهر غير
خفي كذا في الزبد **قوله** حتى ضاراه يعنى ان فعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية
منصرف بالاتفاق لانه ان كان فيه معنى الوصفية موجودا على تقدير استعماله والمعنى
التفضيل لانه اذا صار خاليا عن الوصفية للوجود يعرض الخفاء اليه فلا تكون الوصفية فيه
حينئذ ظاهرة **قوله** اى انما خالفه فيه اشارة الى ان قوله اعتبارا مفعول له لقوله
خالف وفاعلهما متحد وهو سبويه كما هو المختار **قوله** بعدا للتكثيره ظرف للاعتبار
قوله قيل الباعثه جواب عن ذلك الاعتراض في لفظ قيل اشارة الى الضعف ووجه
الضعف ورود الاعتراض عليه بقوله وفيه بحث **قوله** لانها قد زالت بالكلية اه فصا
قياس احمرا على اسو وارتم حال غلبة الاسمية قياسا مع الفارق قلنا اعتبارها فيهما باعتبار
الاصالة لا باعتبار الثابتة وهذا المعنى موجود في نحو احمرا ايضا فيكون قياسه عليهما موافقا
وما قيل انه جازا باعتبار شتمته من الوصفية في العلم كما اذا سميت باحمرا من فيه احمرا فند فوع
لان المقصود الا هم في وضع الاعلام المنقولة غير ما وضع لغته ولذالك تراها في الاغلب
مجردة عن المعنى الاصل كزيد وعمر وفاهما مصداق ان في الاصل من زاد يزيد ذيدا وزيادة
وعمر يعمر وعمر واومرة اى عاش زمانا طويلا ولم يعتبر معانها الاصل في حال العلمية
واما قلنا في الاغلب لان بعض الاعلام اعتبر فيها ذكك في الزبد **قوله** ذالك بالعلمية
اه انما قيل السقوط بالعلمية احتراز عن السقوط بالغلبة الاسمية فانه معتبرا اتفاقا **قوله** لما
اعتراه اعتراض وحاصله ان سبويه لما اعتبر الوصف الاصل في احمرا بعد التكثير كما
يدل عليه قول المصرح اعتبارا للصفة الاصلية مع كونه ذاك يلزم ان يعتبر
في بابحاتم حال العلمية ايضا لان الاعتبار على المعترف لانه يعتبر حال العلمية ايضا لوجود
الاصالة فيه كذا في الزبد اجاب بقوله ولا يلزم اه حاصله انه لا يلزم من اعتبار الوصف
الاصلي في مثل احمرا بعد التكثير اعتبار الوصفية الاصلية في نحو باب حاتم

حاتم والاي لم اجتمع المتضادين ثم لم يحاتم في الاصل وصف الذات من له السخاء ثم صاد
علماء الحاتم الطائي وانما سمي بذلك لانه كان عالما لشخص كان من قبيلة الطي لكثرة جوده **قوله**
لفظ واحد ه جواب سوال وهو ان اعتبار المتضادين في حكم واحد ليس بمنوع لانكم قد
اعتبرتم الوصفية في نحو ثلث ومثلث والعلمية في نحو عمر مع ان الحكم فيهما واحد
وهو منع الصرف فاجاب بقوله لفظ واحد ا حاصله ان اعتبار المتضادين في حكم
واحد مع اتحاد اللفظ ممنوع اي هذا الحكم من لفظ واحد وهذا من لفظين اعني ثلث
وعمر وطلحة **قوله** وجميع الباب اه اي جميع افراد عنوان هذا الباب وهو غير المنصرف
وانما صرح الشارح بباب غير المنصرف لئلا يتوهم ان المراد بالباب ما فيه علمية
مؤثرة بناء على قربهما يعني ان اللام للعهد او عوض عن المضاف اليه وهو غير
المنصرف الا اسم المطلق وكانه جواب سوال وهو كان سائلا قال قد بين حال بعض
باب غير المنصرف وهو الذي فيه علمية مؤثرة بان في وقت التنكير ينقلب
عدم الصرف بالصرف الا عند سيويه في بعض المواد فاحال جميع الباب اه هو الصرف
سبب من الاسباب او حكم من اخرج حكمه املا وقال جميع الباب باللام كذا في العصمة
قوله باللام اه اما ظرف مستقربا اعتبار المتعلق وقع صفة الباب تقديره وجميع الباب
التلبس باللام ينجز اه وظرف لغو لقوله ينجز تقديره وجميع الباب ينجز سبب دخول اللام
والاضافة **قوله** اي بد خوله اه جواب سوال وهو ان هذا الحكم منقوض بالاحمد في
حالة العلمية لاشتماله على اللام بان يصير جزء منه لا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل مع
وجود اللام فيه ولا ينجز بالكسرا جاب بقوله اي بد خوله اه بحذف المضاف في الاحمد
ليس اللام داخل عليه بل جزءه بسبب احاطة العلمية **قوله** كالم تعريف اه جواب سوال وهو
انه منقوض بنحو المال الاحمد فان اللام داخل على غير المنصرف مع انه لا يصير مجرورا بابا
لكسر فاجاب بقوله لام التعريف اه حاصله ان اللام في قوله باللام عوض عن المضاف اليه هو
التعريف وذلك لام الجارة **قوله** عليها اه جواب سوال وهو انه ينقض بنحو الرجل فان دخل
عليه لام التعريف مع انه لا يصير غير المنصرف منصرفا مجرورا بل منصرفا كما كان فاجاب
بقوله عليه لام على غيره من الاسماء **قوله** اي اضافته الى غيره اه جواب سوال وهو انه ينقض
بنحو غلام احمد فان الاضافة الى غير المنصرف موجود مع انه لا يصير مجرورا بالكسر فاجاب
بقوله اي اضافته الى الغير اه لاضافة الغير اليه وهذا من قبيل الثاني **قوله** اي يصير
مجرورا اه في اشارة الى ان باب الانفعال يحق بمعنى الصيرورة او جواب سوال وهو ان الانجز
في اللغة كسرين فاخذ بهذا المعنى غير مناسب فاجاب بما ترسمه حاصل ان المراد بالمعنى الاصطلاح
لا اللغوي كذا في عمدة الرحمن او تحريه بوجه اخر وهو ان قوله ينجز متعد بنفسه ولا حاجة الى

تعد يته بالباء اجاب بقولاي يصير مجروراه اشارة الى انه لازمي قوله اء بصوة الكسرة جواب
سؤال وهو انه كيف يجرب بالكسر لان الجرم من القاب المعرب والكسر من القاب المبني وفيما بينهما
منافاة فاجاب بقوله اء بصورة الكسرة لا غير لكن الظاهر ان يقول بالكسر لئلا يحتاج الى ارتكاب
للمؤنة لكن التقن في العبارة من داب الفصحاء قوله او تقديرا له جواب سؤال وهو انه منقوض
بمخو مرت بالحبلة فانها التصير مجرورة بصورة الكسرة فاجاب بقوله او تقديرا قوله وانما لم يكتبها
جواب سؤال وهو ان الاصل في العبارة الايجاز والاختصار فلا بد له ان يقول جميع الباب باللام
والاضافة ينجره فلا فائدة في قوله بالكسر فذكر بعد مستدك لان الاجزاد لا يكون الا بالكسر
فاجاب بقوله وانما لم يكتبها لان الاجزاد قد يكون بالفتح كما في قوله مرت باحد ذلك
ليست مراد هنا قوله ولا بان يقولاه جواب سؤال ظاهر قوله وللنحاة اه جواب سؤال وهو انه
لم لم يذ كر ينصرف في موضع ينجر اجاب بقوله وللنحاة اه قوله مطلقا اي سواء بقي العلتان
مع اللام والاضافة او لا قوله اعنى اللام اه في بحث وهو ان الاسناد اليه الاضافة ايضا من خواص
الاسم مع ان غير المنصرف لا ينجر با حيب بان الاضافة واللام تؤخران في اللفظ والمعنى لانها يجعلان النكرة
معرفة وسائر الخواص ليس كذلك كذا في العصمة قوله مع اللام اه لان اللام علاقة التعريف
والتنوين علاقة التنكير واما اذا كان بغير التنكير فلا يجهع ايضا لطرود الباب واما مع الاضافة لانها
تدل على الاتصال والتنوين يدل على الانفصال وبينهما منافات واجبه الدين قوله والممنوع
بالصالة اه لانه لا مكنية الكلمة للاعرابات الثلاثة فاذا امتنع التنوين هنا بسبب منعهما من الصرف
فلا بد ان يمتنع عنها احد منها فائدة ظهور امتناعه عنها فيمتنع الكسرة منها لانها متوسط واذا
ضعفت مشابقتها بالفعل امتنع التنوين منها الا الكسرة والامر ليس كذلك اجاب بقوله والممنوع اه او
جواب سؤال وهو انه اذا كان غير المنصرف في هذه الحالة غير منصرف ينبغي ان لا يدخله الكسرة
ثم لما فرغ المصنف من تقسيم الاسم المعرب باعتبار الانصراف وعدمه شرع في تقسيم اخر المعرب
باعتبار اقسام الاعراب فقال **المرفوعات** اه يجوز قراءته بالسكون بان لا يكون له محل من
الاعراب كالاسماء المعددة كزيد وعمر وبكر فيقال المرفوعات والمنصوبات والمجورات بل كان
يجوز الفصل عن السابق ويجوز ان يكون مرفوعا بان يكون خبرا للمبتدأ المحذوف وبالعكس هذه
المرفوعات وعلى هذا ينقل يرين ضمير هو مع ما بعد جملة على حد متازة عما يليها او تكون مبتدأ
وقوله المشطر خبره وضمير هو للفصل بين المبتدأ والخبر وضمير هو مبتدأ عثان وما اشترخ به
ثم للبتدأ الثاني مع خبره خبر للمبتدأ الاول وهو المرفوعات واللام فيها اما للاستغناء اي جميع
انواع المرفوع او الجنس الحقيقة بان يكون مبطلا للجمعية بقربته مقام التعريف اوله هذا يحتاج الى

المرفوعات

المرفوعات
وهو ان يذ التنازع
في ظاهره لا يعلم
من قوله ان يجوز
لان الجرم من القاب
الاعراب والقاب
الاعراب والقاب
وهو من قوله ان يجوز
ان يذ من
القاب البناء
المرفوعات
المرفوعات
المرفوعات
المرفوعات

المعمودة المفهومة فيما سبق من قوله وانواعه رفع ونصب جروا ناعا جمع ولم يات بضميعة المفعول مع انه ملائم
 بمقام التعريف وبارجاع الضمير اليه فيما بعد لان تعريف الرفع سابق بقوله فالرفع علم الفاعلية و
 وتعريف المرفوع مهننا بقوله هو ما اشتمل على اه لان فيه توهم انحصار المرفوع في نوع واحد و
 هو الفاعل فزال ذلك التوهم بصيغة الجمع الدالة على تعدد انواع المرفوع اذ تعدد الفاعل لا يلائم المقام
 كما لا يخفى وانما قد ام المرفوع على اخواتها لانه عمدة في الكلام بخلاف اخوية لا نهما فضلا
 كذلك في العصمة **قوله** جنس المرفوع اه جواب سوال وهو ان المرفوعات صفة الاسماء والاسماء
 جمع اسم والمرفوعات جمع المرفوعة واتصاف الجميع بالجمع يستلزم اتصاف الاحاد بالاحاد فخرج
 صادر المرفوعة صفة الاسم والمطابقة بين الصفة والموضوع شرط في التذكير والتانيث وههنا
 لم يوجد اجاب مما ترى **قوله** لان موصوفه اه جواب سوال هو ان جمعية المرفوع على
 المرفوعات غير صحيحة لان الجمع بالالف والتاء مختص بالمؤنث وحاصل الجواب ان المرفوع صفة
 الاسم وهو مذكر لا يعقل وصفه بجمع بالالف والتاء لانه مشابه بالمؤنث من حيث نقصان العقل
 لكن في المؤنث قصوه وفي ذلك عدم **قوله** هذا الجمع مطرد اه فيه تقديم وتأخير تقديري وجمع
 صفة المذكري لا يعقل بهذا الجمع مطرد **قوله** كالصافات اه جمع صافة صفة لفرس لا يعقل
 وهو قياس فقهى وهو عبارة عن التمثيل قال قدس سر في الحاشية الصافات من الخيال الذي
 يقوم على ثلاثة قوائم واقام الواجب على طرف الحافزنا قلا عن الصحاح **قوله** سجلات اه جمع
 سجل صفة جمع لا يعقل اى سميته **قوله** الخاليات اه جمع خالي بمعنى ماض صفة يوم لا يعقل
 اى يوم گذشته **قوله** اى المرفوع الدال اه جواب سوال هو ان ضمير هو لا يخلو اما ان يرجع الى المرفوعات
 او الى المرفوع فعلا او يلزم ارجاع الضمير للمفرد الى الجمع وايضا يلزم ارجاع ضمير المذكري الى المؤنث
 وايضا للمرفوعات جمع والمخووظية الافراد فعلى هذا يلزم تعريف الافراد لا الماهية والجنس مع
 ان الامر بالعكس لان الافراد كثيرة غير متناهية وعلى الثاني يلزم الاضمار قبل المذكري وايضا يلزم
 تعريف الفرد لان المرفوع فرد وحاصل الجواب ان الضمير اجمع الى المرفوع وهو مذكور في ضمن
 المرفوعات وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكما او معنى وههنا هو الثالث ولا يلزم تعريف الافراد
 لان الالام للجنس هو بيطلا معنى الجمعية **قوله** اى اسم اه جواب عن اسئلة ثلاثة احد هان
 كلمتها وضع للعموم فعلى هذا التعريف ليس بجامع لصدق قوله الدال مثلا في نحو جاءني زيد
 لانها اشتمل على علم الفاعلية مع انه ليس بمرفوع والثاني ان المضارع ايضا اشتمل على علم الفاعلية مع
 انه ليس بمرفوع والثالث ان المبتدأ والخبر اذا كانا معرفين فلا بد من ضمير الفصل كما استعرف
 في بحث الضمير وههنا كذلك لان ما موصو وما بعد صلة والموصول من المعارف فينبغي ان يقول
 هو هو ما اشتمل اه فاجاب بقوله اى اسم اه حاصله ان كلمة ما وان كانت موضوعة للمعول كالمراد
 ههنا الاسم القرينة عليه كالمرفوعات فلما فرقت بالاسم ان فم الاول الثاني ولها فم بالكونان في الثالث

فعلان ماموصولا موصولا علی ما هو الاصل فی مقام الخبر قوله اعلیٰ تره جواب عن سوالین احد
 ان تعریف للرفوع لیس بصادق علی فرد من الافراد مشتملا علی علم الفاعلیة ولا یلزم استعمال الشئ علی
 نفس کل العلم قسم من الاسم ثانیہ ما ان العلم ما وضع لشیء بعینہ غیر متناولہ غیرہ بوضع واحد
 الضمہ والالف والواو لیس علی ہذا المعنی للرفوع علی ان العلم قسم من المعرف والمعرف قسم من
 الاسم فتفسیر العلم بالضمہ والواو والالف تفسیر الشئ بالمبانی علی صوة علی ان ذلك يستلزم الحال
 اعنی لثرو التسلسل والترجیم بلا مرجح فافہم اجاب بقوله اعلیٰ تره حاصلہ ان المراد بالعلم
 العلامۃ وایض اشارۃ الی ان العلم ہنالیس بالمعنی الاصطلاحی بل بالمعنی اللغوی والیاء مصدک یتلا للنبی
 الہذا قوله کون الاسم اجاب سوالہ وان الاصل ہوا لا یجاز والاختصار فینبغ ان یقولہ ما شق
 علی علم الفاعل فلا حاجۃ الی الحاق الیاء المصک تہ اجاب بقولہ کون اہ حاصلہ ان الفاعل عبارة عن
 ذات الشخص والعلامۃ علامۃ لکن فاعلا لثلاثة الالکان لکن مرفوعا فی رایت نیدا لان ذاتہ
 ہنالیس قولہ والمراد بالاشتمالہ اجاب سوالہ ہوان اشتمال للرفوع علی علم الفاعلیة فی الاعراب
 بالحرف مستقیم لان المتبادر من الاشتمال اشتمال الکلم علی الجزء نحو ابوک وھو کل والواو جزءہ واما
 فی الاعراب بالحرف غیر مستقیم لان الحرف لیس جزء المرفوع اجاب ہما ترے لکن یرد علیہ ان
 فی الاعراب بالحرف مستقیم لان المرفوع متصف بالحرف واما فی الاعراب بالحرف غیر مستقیم لان کل
 غیر متصف بالجزء لکن مرفوع لان الاعراب بالحرف محمول علی الاعراب بالحرف لان الاعراب بالحرف
 فوعلہ او تحویر السوال ہذا ان الاشتمال علی انواع اشتمال الکلم علی الجزء واشتمال الموصول علی الصفة
 واشتمال الظروف علی المظروف واشتمال الکلی علی الجزئی باعتبار الصدق فای معنی مراد ہنا قد
 ہما ترے حاصلہ ان المراد بالاشتمال ان یکون الاسم موصوفا لول للعلامۃ وھو الفاعلیة الی
 قوله لفظا وتقید اجاب سوالہ ہوان فتی فی جاءنی فتی فاعلم مع انہ لیس بمشتمل علی علم
 الفاعلیة فاجاب ہما ترے قوله او محلاہ اجاب سوالہ ہوان ہذا فی جاءنی ہذا فاعلم مع انہ لیس
 بمشتمل علی علم الفاعلیة لفظا ولا تقید لاجاب بقولہ او محلاہ وفيہ یضاد علی الفاضل لیس
 الہذا لانہ اجاب عن ہذا الاعتراض بان ہذا التعریف لیس للمرفوع المطلق بل للمرفوع اللفظ والتقدیر
 فعل ہذا لیرید خلی للعرف فلا یاس بعد مدخولہ فی التعریف وایض یرد علی ما ذهب الیہ بعض
 الشارحین کصاحب الغایۃ والہندک من تخصیص المرفوع بما شتمل علی الرفع لفظا وتقید وعدم
 اعتبار الرفع المحلی بناء علی انہ لا یکون الا فی المبنی والمرفوعات من اقسام العرب وحاصل الرد ان
 الفاعل واخواتہ کما ترون من الاسماء المعرک لکن لیس من المبنیات فینبغ ان یعتبر تعریف المرفوع علی
 وجه یصدق علی العرب والمبنی ذلك لان المرفوع لم یجعلہما من المعرک بل یجعلہ قیدا للقسم قیدا لقسم

منقولہ
 ان المراد بالاشتمال
 الاصل ہوا لا یجاز
 التکرار علی الخیر
 وفصل ہذا لاشتمال
 غیر متصف ہوا
 لان المرفوع لیس
 متلا فی جائزہ
 لیس بمشتمل علی علم
 والواو جزءہ
 لانہ لیس من اجزائہ
 بل من اجزائہ ہوا

ہو اللہ اجاب
 یقولہ المراد
 بالاشتمال الاسم
 علیہ ان یکون
 موصوفا بہا ہی
 بہ لول لہا ہوا
 الفاعلیة فیہ لیس
 علی ما الی ہذا

یجوز ان یکون علم ہذا نقل عن العصمۃ والزید
 ان العلم ما وضع
 لشیء بعینہ
 غیر متناولہ
 غیرہ بوضع
 واحد و الضمہ
 والالف والواو
 لیس علی ہذا
 المعنی للرفوع
 علی ان العلم
 قسم من المعرف
 والمعرف قسم
 من الاسم فتفسیر
 العلم بالضمہ
 والواو والالف
 تفسیر الشئ
 بالمبانی علی
 صوة علی ان
 ذلك يستلزم
 الحال اعنی لثرو
 التسلسل والترجیم
 بلا مرجح فافہم
 اجاب بقوله
 اعلیٰ تره حاصلہ
 ان المراد بالعلم
 العلامۃ وایض
 اشارۃ الی ان
 العلم ہنالیس
 بالمعنی
 الاصطلاحی بل
 بالمعنی اللغوی
 والیاء مصدک
 یتلا للنبی
 الہذا قوله
 کون الاسم
 اجاب سوالہ
 وان الاصل
 ہوا لا یجاز
 والاختصار
 فینبغ ان یقولہ
 ما شق علی
 علم الفاعل
 فلا حاجۃ
 الی الحاق
 الیاء
 المصک تہ
 اجاب بقولہ
 کون اہ
 حاصلہ ان
 الفاعل
 عبارة
 عن ذات
 الشخص
 والعلامۃ
 علامۃ
 لکن
 فاعلا
 لثلاثة
 الالکان
 لکن
 مرفوعا
 فی
 رایت
 نیدا
 لان
 ذاتہ
 ہنالیس
 قولہ
 والمراد
 بالاشتمالہ
 اجاب
 سوالہ
 ہوان
 اشتمال
 للرفوع
 علی
 علم
 الفاعلیة
 فی
 الاعراب
 بالحرف
 مستقیم
 لان
 المتبادر
 من
 الاشتمال
 اشتمال
 الکلم
 علی
 الجزء
 نحو
 ابوک
 وھو
 کل
 والواو
 جزءہ
 واما
 فی
 الاعراب
 بالحرف
 غیر
 مستقیم
 لان
 الحرف
 لیس
 جزء
 المرفوع
 اجاب
 ہما
 ترے
 لکن
 یرد
 علیہ
 ان
 فی
 الاعراب
 بالحرف
 مستقیم
 لان
 المرفوع
 متصف
 بالحرف
 واما
 فی
 الاعراب
 بالحرف
 غیر
 مستقیم
 لان
 کل
 غیر
 متصف
 بالجزء
 لکن
 مرفوع
 لان
 الاعراب
 بالحرف
 محمول
 علی
 الاعراب
 بالحرف
 لان
 الاعراب
 بالحرف
 فوعلہ
 او
 تحویر
 السوال
 ہذا
 ان
 الاشتمال
 علی
 انواع
 اشتمال
 الکلم
 علی
 الجزء
 واشتمال
 الموصول
 علی
 الصفة
 واشتمال
 الظروف
 علی
 المظروف
 واشتمال
 الکلی
 علی
 الجزئی
 باعتبار
 الصدق
 فای
 معنی
 مراد
 ہنا
 قد
 ہما
 ترے
 حاصلہ
 ان
 المراد
 بالاشتمال
 ان
 یکون
 الاسم
 موصوفا
 لول
 للعلامۃ
 وھو
 الفاعلیة
 الی
 قوله
 لفظا
 وتقید
 اجاب
 سوالہ
 ہوان
 فتی
 فی
 جاءنی
 فتی
 فاعلم
 مع
 انہ
 لیس
 بمشتمل
 علی
 علم
 الفاعلیة
 فاجاب
 ہما
 ترے
 قوله
 او
 محلاہ
 اجاب
 سوالہ
 ہوان
 ہذا
 فی
 جاءنی
 ہذا
 فاعلم
 مع
 انہ
 لیس
 بمشتمل
 علی
 علم
 الفاعلیة
 لفظا
 ولا
 تقید
 لاجاب
 بقولہ
 او
 محلاہ
 وفيہ
 یضاد
 علی
 الفاضل
 لیس
 الہذا
 لانہ
 اجاب
 عن
 ہذا
 الاعتراض
 بان
 ہذا
 التعریف
 لیس
 للمرفوع
 المطلق
 بل
 للمرفوع
 اللفظ
 والتقدیر
 فعل
 ہذا
 لیرید
 خلی
 للعرف
 فلا
 یاس
 بعد
 مدخولہ
 فی
 التعریف
 وایض
 یرد
 علی
 ما
 ذهب
 الیہ
 بعض
 الشارحین
 کصاحب
 الغایۃ
 والہندک
 من
 تخصیص
 المرفوع
 بما
 شتمل
 علی
 الرفع
 لفظا
 وتقید
 وعدم
 اعتبار
 الرفع
 المحلی
 بناء
 علی
 انہ
 لا
 یکون
 الا
 فی
 المبنی
 والمرفوعات
 من
 اقسام
 العرب
 وحاصل
 الرد
 ان
 الفاعل
 واخواتہ
 کما
 ترون
 من
 الاسماء
 المعرک
 لکن
 لیس
 من
 المبنیات
 فینبغ
 ان
 یعتبر
 تعریف
 المرفوع
 علی
 وجه
 یصدق
 علی
 العرب
 والمبنی
 ذلك
 لان
 المرفوع
 لم
 یجعلہما
 من
 المعرک
 بل
 یجعلہ
 قیدا
 للقسم
 قیدا
 لقسم
 یجوز
 ان
 یکون
 علم
 ہذا
 نقل
 عن
 العصمۃ
 والزید

قوله ولا شك اه هذا تصريح على وجاز قوله فكيف اه وجراد عليه قوله آمن المرفوع
 او مما اه انما ترد فيهما لان في ارجاع الضمير لكل واحد منها احسان وقبحان اما احسنه فبا اعتبار ان
 ارجاع الضمير الى المرفوع يكون تقسيما للضمير بعد التعريف وتقسيم المعرف بعد التعريف على غاية
 ايضاح المعرف واما احسنه الثاني فلان فيه مطابقتة لضمير ذكر في التعريف ودد الذي يذكروا بعد
 من قوله ومنها المبتداء والخبر واما قبحه الاول فبا اعتبار ان الاصل في الضمائر ان تكون واجبة
 الى مكان الاقرب وهو قوله ما اشتق الا بعد هو المرفوع واما قبحه الثاني فبا اعتبار ان
 الاصل فيها ان تكون راجعة الى المذكور الصريح لا الضمني وهنالك الثاني لان المرفوع من
 في ضمن المرفوعات وفي ارجاعه الى قوله ما اشتق ايضا احسان وقبحان وهذا على عكس ما
 ذكرنا **قوله** لان جزء الجملة اه غالبا في افادة النسبة فلا يريد ما قيل انه قد يكون جزء الجملة
 الاسمية كما في زيد قائم ابوه وانما كانت اصل الجملة اشتمل على الشيء الذي وضع للنسبة
 وهو الفعل لانه وضع لان يكون مسندا دائما فصادت النسبة قوية في الجملة الفعلية والرفع
 علامة لكون الشيء مسندا اليه وهو ايضا قوي لانها لا تكون الا مسندا اليه فخرج صاد الجملة ٤٤
 الفعلية قوي ايضا واما الاسناد في الجملة الاسمية فبعارض التركيب **قوله** ولان عامله
 اه لان عامله موجود محسوس بخلاف عامل المبتداء فان عدمه معقول وقوة المؤثر
 يقتضيه قوة الاثر وهو الرفع وهو علامة كون الشيء مسندا اليه فصاد الفاعل قوي في المرفوعة
 من المبتداء ولا يعارضه ما ذكر في المبتداء من انه لا يفيد قوة في المرفوعة بل يفيد فضيلة
 عامله كذا في الغوى **قوله** وقيل اه قائم سيمويه وفي لفظ قيل اشارة الى الضعف **وجزه**
 الضعف ما ذكرنا من قوة المؤثر اه **قوله** لان باق اه هذا الدليل وان كان يقتضيه اصالة المبتداء بالنسبة
 الى لفاعل والمبتدأ ان المبتدأ اصل المرفوعات لكنه انا ثبت اصالة بالنسبة اليه فقد ثبت اصلية با
 لنسبة الى سائر المرفوعات بالطريق الاولى كذا في الزبدة **اجيب** عنه باننا سلطنا الى الاصل في
 المسند اليه التقديم لكن لا مطلقا بل اذ لم يمنع مانع وفي الفاعل وجد لما نعت منه وهو الالتباس بالمبتدأ
واجيب عن قوله ولانه يحكم اه بان الاصل في الحكم بالحكم بالمشق الحكم بالحكم قليل لا يقتد به
قوله اي اسم اه جواب سوال وهو ان المبتداء والخبر اذا كانا معرفين فلا بد من ضمير الفصل كما
 ذكرنا **اجاب بقوله** اسم اه حاصله اننا نسلم الخبر معرفة بل نكرة لان كلمة ما موضوع لا موصولة
 كما هو الاصل في الخبر **قوله** او حكما اه جواب سوال هو ان نحو ان ضرت في اعجبني اضرت زيدا
 فاعل اعجبني معنن ليس باسم بل جملة اجاب بقوله او حكما حاصله ان اسم حكما با اعتبار ان المصدرية
 الناصبة فقط يراه اعجبني ضربك زيدا **قوله** اسند اليه الفعل اه قيل المراد من هذا الفعل لا يغلو اما
 الفعل اللغوي والاصطلاحى لا يسيل الى الاول لانه على هذا التقدير يكون ذكر قوله وشبهه فيما بعد بلا فائدة
 لان شبهه اخل في الفعل اللغوي ولا الى الثاني لانه يسند الى الفعل الاصطلاحى وهو الحد والنزمان

والنسبة الى فاعلها اجيب عنه بان المراد هو الثاني لكن ما اسند اليه خبر هذه الفعل هو الحد ث واما
 يكون اسناد الشئ باعتبار اجزائه قوله بالاصالة جواب سوال وهو انه يدخل في الحد عمري وفي
 جاشي زيد عمري لانه اسند اليه الفعل مع انه ليس بفاعل بل معطوف اجاب بقوله بالاصالة قوله
 اي ما يشبهه اه جواب سوال وهو ان نحو ابوه في زيد قائم ابوه فاعلم انه لم يستدل بشبه الفعل بل
 اسند اليه المشبه بالفعل وهو قائم لان الشبه نسبة بين الشبه والمشبه به حاصل الجواب ان الشبه
 بمعنى المشابهة بصيغة اسم الفاعل ولها كان هو صفة ولا بد لها من الموضوع فاد موصوفها وهو
 ما الموصوفة واما عبر عن اسم الفاعل بالمضارع فاعلم ان قولهم هو ان ما الموصوفه نكرة بمعنى شئ
 والمثابه معرفة بالاضافة الى الضمير فلم يحصل المطابقة بينهما فاجاب بان اسم الفاعل هنا بمعنى
 الفعل المضارع مع الفعل مع الفاعل جملة خبرية وهي تقع صفة للنكرة قوله في العمل اه جواب سوال وهو
 انه اذا كان المراد من الشبه ما يشبه فهذا المشابهة لا يتخلو امان يكون في الدلالة على الحد ث
 او في الحركات والسكنات عند الحروف او في الاشتقاق فعلى الاول تعريف ليس بجامع لعدم صدق
 على زيد في قوله في الدلالة لان فاعل مع انه لم يستدل بالفعل او شبهه لان الظرف لا يدل على
 الحد كالفعل وعلى الثاني فلا يصدق على زيد في المثال المذكور وعلى زيد في هيتها زيد ونحوها
 لانه فاعل مع انه لم يستدل به ما يشبه لان الظرف واسم الفعل ونحوها لم يشبه الفعل في الحركات والسكنات
 وعند الحروف وعلى الثالث لا يصدق على زيد في المثالين المذكورين وايضا على زيد في اعجبي
 ضرب زيد عمرا لانه فاعل مع انه لم يستدل به شبه الفعل لان كل واحد من الظروف اسم الفعل والمصدق
 غير مشتق كالفعل اجاب بقوله في العمل ايضا المراد بالمشابهة المشابهة في العمل الا غير قوله وقد
 عليه الوالوالحال وهذا الجملة في محل نصب حال عن قوله الفعل او شبهه قوله الفعل او شبهه
 اه جواب سوال وهو ان الضمير في قوله راجع الى الفعل وشبهه فعل هذا يلزم ادعاء الضمير للفرد الى الشبهة
 اجاب بقوله الفعل اه حاصله ان هذا الضمير راجع الى احد الامرين المستفاد من كلمة وقوله اه على
 ذلك الاسم اه في اشارة الى ان الضمير في قوله راجع الى الاسم المفهوم من قوله ما اسند اليه قوله لانه ما
 اسند اليه جواب سوال وهو ان الفعل في مسند الى الضمير دون زيد فحينئذ صار خارجا بقوله
 ما اسند اليه راجع بقوله قال عليه يلزم اخراجه المخرج فاجاب بقوله لان الاسناد اه حاصله
 ان الفعل اسند اليه ايضا لانه ما اسند اليه الضمير ولا ثم بواسطة عود ذلك الضمير
 الى زيد اسند اليه الفعل ثانيا فكرر الاسناد ويقوى الحكم مفتاح قوله لكنه اه جواب
 سوال وهو انه على هذا لم يخرج عن اصلا اجاب بما تره قوله والمراد اه جواب سوال
 وهو ان تعريف الفاعل ليس بان تصد على من في كريمة من يكومك لانه
 اسم اسند اليه شبه الفعل وهو كريمة مقدر عليه مع انه لا يقال له فاعل بل مبتداء
 وتركيبه من موصول يكوم فعل مضارع معلوم والضمير فيه فاعل راجع الى من

ولک مفعولہ وھذا کجملۃ صلتہ الموصوٰی والموصوٰی مع الصلۃ مبتدأ وکرم خبرہ المقاد علیہ اجاب
بقولہ والمراد اہ حاصلہ ان تقدیرہ ھذا الخبر علی المبتدأ لیس بواجب **قولہ** قلت المراد وجوب
اھ بقرینۃ انہ یصد نوع من انواع المرفوعات ولس نوع الخبر مقدم علی المبتدأ بل فرہہ مقدم ما علیہ
قولہ اسنادا واقعا اھ جواب سوال ہوانہ قولہ علی جہتہ قیامہ بہ مفعول مطلق لقولہ اسنادا لا یصد
حذل لمفعول المطلق علیہ لان معنی الفعل لیس مشتملا علیہ بل علی الاسناد اجاب بقولہ اسنادا اھ
حاصلہ ان مفعول مطلق مجازا باعتبار الموضوع بلا اعتبار المتعلق یعنی ان قولہ علی جہتہ قیامہ بہ
ظرف مستقر باعتبار المتعلق وهو واقعا صفة المصداک محذوف وهو اسنادا فاطلاق للمفعول
المطلق علیہ من قبیل ذکر متعلق الصفتہ واداء بہ الموضوع **قولہ** اوشبہہ جواب سوال وھوان
ارجاع الضمیر المقدر فی قیامہ الی ما سبق غیر صحیح لان فیما سبق امران الفعل وشبہہ ففیہ ارجاع
الضمیر المقدر الی التثنیہ وهو غیر جائز فاجاب بقولہ الفعل وشبہہ اھ حاصلہ ان الضمیر فی قیامہ
راجع الی احد الامرین کما فہم من کلمتہ **وقولہ** علی طریقۃ قیامہ اھ انما فسر الجہتہ بالطریقۃ لان
لہا معنی اخر وهو لا یتستقیم ہنا وهو عبادۃ عن منہی الاشارة الحسیۃ والاشادۃ الی ان الجہتہ
یعنی الطریقۃ والطریقۃ علمت ہذا العلم علی وجہ علیک او علی جہتہ **اعلیٰ طرئاً** وطریقۃ شکر
زید **قولہ** فطریق اھ جواب سوال وھوان تعریفہ لیس بانہ لصدقہ علی زید فی ضرر زید لانہ
اسم اسنادیہ الفعل ومقدم علیہ جوابا علی جہتہ قیامہ بہ بمعنی لیس بفاعل فاجاب بما ترے
او جواب سوال وھوان المتبادر من القیام القیام علی وجہ الصدق وھذا لا یصح لانہ یخرج
منہ مات زید وطال عمرہ لان الفعل فی ہذین المثالین قائم بالفاعل الا صاد **عند فاعل**
بقولہ فطریق اھ حاصلہ ان المراد بطریق القیام ان یكون ذلك الفعل بصیغۃ المعلوم وما فی حکمہ
فیصدق احد علیہما **قولہ** او علی ما فی حکمہا اھ جواب سوال وھوان تعریف الفاعل
لا یكون جامعاً لانہ یصدق علی ابوہ فی زید قائم ابوہ لانک قلت ان الفاعل اسنادیہ الفعل
علی صیغۃ المعلوم وقائم لیس صیغۃ فعل مع قطع النظر عن المعلومیۃ فاجاب بقولہ **وعلی ما فی**
حکمہا حاصلہ ان قائم فی التركیب المذكور فی حکم الفعل علی صیغۃ المعلوم فی کون کل واحد من
الفعل وشبہہ عنی قائم اسناداً الی الفاعل **قولہ** الاحتیاج اھ جواب سوال وھوان زید فی ضرر زید
فاعل حقیقۃ لصد التضرر علیہ فینبغی للمضمر ان لا یدکر ہذا القید **ھو علی جہتہ** قیامہ بہ بالواجب
علی ترکہ کہ اتاک الشیخ عبد القاهر والزحشری مع انہما رئیسین فی النحو فاجاب بقولہ الاحتیاج
اھ حاصلہ ان من النحویین من لم یجعل مفعولہ ما لم یسم فاعلہ داخل فی الفاعل فیحتاج الی ہذا
القید والمضمر منہم وبعض المتقدمین والمتأخرین ایض علی ہذا ومن جعلہ داخل فیہ کصا
المفصل والشیخ عبد القاهر والزحشری فلا حاجۃ الیہ عندہم وعلیہا کثرت التقدیر
زید **قولہ** زید اھ جواب سوال وھوان المثال لا یكون لامضاً فالیہ لقولہ

اسنادیہ فعل علی وجہ علیک اھ

لان الباء بينهما فاصل فاجاب بقوله من معمولاته حاصله ان المراد بعد التوسط بين الفعل و
 الفاعل شئ اخر الذي كان من معمولات الفعل والباء في كفي بالله ليس كذلك بل هو ذات فلا يد
 النقض قال جاز ضرب غلامه وما قيل ان جاز فعل ما بعد فاعله والفاعل قسم من الاسم وما
 بعد جملة وهي لا تكون فاعلا فذوق لانه مؤهل بهذا التركيب وكذا حال قوله وامتنع ضربك وروذا
 ودفع قوله جزى رباه المقصود بالتمثيل هو الضمير في ربه لان جزى فعل ماض معلوم وربه فاعل
 مضاف الى الضمير المحرر والراجع الى عد المتأخر ومعنى جاز وجوز متعلق بجزى وعد مفعول به
 وموصوف ابن صفة مضاف اليه الحاتم وجزاء مفعول مطلق لقوله جزى مضاف الى الكلاب والعلويات
 صفها وقد فعل هذا جملة للتفاوت قوله جزى ربهاى صاحب الجزاء هو الله تعالى جزئانه
 واذا كان الضمير جاعلا الى العد يكون الرب بمعنى پرورنده لا بمعنى صاحب عند اسلف قوله
 للضرورة يعنى يجوز للشاعر ما لا يجوز للغيره لان الضميرات تبين المخطوات قوله اللاله صفة
 كاشفة للاعراب لا تعريف له او جواب سوال وهو ان ذكر القرينة يعنى عن ذكر الاعراب لانه لا يكون
 الا قرينة لان كل واحد منهما عبارة عن الاموال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول فلو قال
 واذا انتفى القرينة لكفى اجاب بقوله اللاله حاصله ان الاعراب موضوع بازاء الشئ بخلاف القرينة
 فانها تدل عليهم الا بالوضع فلا يكون احدهما شاملا للآخر ودد على الفاضل الهندك حيث قال القرينة
 اعم من الاعراب وانتفاء الاعم يستلزام انتفاء الاخص فلو قال اذا انتفى القرينة يكفى قوله بالوضع
 متعلق بالذات فيفهم من هذا القيد اعنى بالوضع ان الحركات الاعرابية من جملة الالفاظ فيكون
 الالفاظ موضوعا للمعنى المفرد ويكون كلمة وليس كذلك زيد وعبد الرحمن واللفظ منصوب على
 التمييز انتفى لفظ الاعراب لا تقديره قوله والمفعول المقدام جواب سوال وهو ان ضمير فيهما لجمع
 الى لفاعل والمفعول وهو غير مذكور فلزم الاضمار قبل الذكركم اللفظية فاجاب بقوله والمفعول
 حاصله ان الفاعل مذكور صريحا كما في قوله فنه الفاعل وهو ما استدل به وضمننا في ضمن الامثلة
 كما قال المص اقام زيد والمفعول وان لم يكن مذكورا صريحا لكنه مذكور في ضمن الامثلة كقوله ضرب
 غلام زيد فلا يلزم الاضمار قبل الذكركم قوله فلا يرد عليهما لان ذكر الاعراب اى لانه دل عليهم بالوضع
 والقرينة دالة عليهم اى بالوضع قوله شاملة له اى بناء على ان القرينة عبارة عن الاموال على
 الشئ مطلقا سواء كان بالوضع او لا عبد الرحمن قوله نحو ضرباه فان تاء التانيث موضوعة
 للتانيث ففى تدل على كون الفاعل مؤنثا والفاعل المؤنث لازم لها والالف فى حيلة للتانيث القرينة
 فيها اللفظية بخلاف اكا الكثرى يحى فان القرينة فيه معنى الاكل اللفظية فالقرينة شئ معنوية
 قوله بارذاه جواب سوال وهو ان المتصل بمعنى المضموم والضم انما يتصور فى الملفوظ فيخرج
 عند المستكن اجاب بقوله بارذاه حاصله ان المراد بالمتصل غير مستقل فى اللفظ بل يحتاج فى
 اللفظ الى الغير سواء كان اللفظ به حقيقيا او حكما

عنه قوله رب الراجح والراجح الى عد المتأخر ومعنى جاز وجوز متعلق بجزى وعد مفعول به وموصوف ابن صفة مضاف اليه الحاتم وجزاء مفعول مطلق لقوله جزى مضاف الى الكلاب والعلويات صفها وقد فعل هذا جملة للتفاوت قوله جزى ربهاى صاحب الجزاء هو الله تعالى جزئانه واذا كان الضمير جاعلا الى العد يكون الرب بمعنى پرورنده لا بمعنى صاحب عند اسلف قوله للضرورة يعنى يجوز للشاعر ما لا يجوز للغيره لان الضميرات تبين المخطوات قوله اللاله صفة كاشفة للاعراب لا تعريف له او جواب سوال وهو ان ذكر القرينة يعنى عن ذكر الاعراب لانه لا يكون الا قرينة لان كل واحد منهما عبارة عن الاموال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول فلو قال واذا انتفى القرينة لكفى اجاب بقوله اللاله حاصله ان الاعراب موضوع بازاء الشئ بخلاف القرينة فانها تدل عليهم الا بالوضع فلا يكون احدهما شاملا للآخر ودد على الفاضل الهندك حيث قال القرينة اعم من الاعراب وانتفاء الاعم يستلزام انتفاء الاخص فلو قال اذا انتفى القرينة يكفى قوله بالوضع متعلق بالذات فيفهم من هذا القيد اعنى بالوضع ان الحركات الاعرابية من جملة الالفاظ فيكون الالفاظ موضوعا للمعنى المفرد ويكون كلمة وليس كذلك زيد وعبد الرحمن واللفظ منصوب على التمييز انتفى لفظ الاعراب لا تقديره قوله والمفعول المقدام جواب سوال وهو ان ضمير فيهما لجمع الى لفاعل والمفعول وهو غير مذكور فلزم الاضمار قبل الذكركم اللفظية فاجاب بقوله والمفعول حاصله ان الفاعل مذكور صريحا كما في قوله فنه الفاعل وهو ما استدل به وضمننا في ضمن الامثلة كما قال المص اقام زيد والمفعول وان لم يكن مذكورا صريحا لكنه مذكور في ضمن الامثلة كقوله ضرب غلام زيد فلا يلزم الاضمار قبل الذكركم قوله فلا يرد عليهما لان ذكر الاعراب اى لانه دل عليهم بالوضع والقرينة دالة عليهم اى بالوضع قوله شاملة له اى بناء على ان القرينة عبارة عن الاموال على الشئ مطلقا سواء كان بالوضع او لا عبد الرحمن قوله نحو ضرباه فان تاء التانيث موضوعة للتانيث ففى تدل على كون الفاعل مؤنثا والفاعل المؤنث لازم لها والالف فى حيلة للتانيث القرينة فيها اللفظية بخلاف اكا الكثرى يحى فان القرينة فيه معنى الاكل اللفظية فالقرينة شئ معنوية قوله بارذاه جواب سوال وهو ان المتصل بمعنى المضموم والضم انما يتصور فى الملفوظ فيخرج عند المستكن اجاب بقوله بارذاه حاصله ان المراد بالمتصل غير مستقل فى اللفظ بل يحتاج فى اللفظ الى الغير سواء كان اللفظ به حقيقيا او حكما

ان على قوله الاعراب اى انهما الالفاظ

بعد ذكر الموضو **قوله** المتوسط بينهما اه لانه لو قدم الفاعل على المفعول مع الا فيقال ما ضرب
 الا زيد عمر فالظاهر ان معناه انحصار مضر و بية عمرو في زيد اذ الحصر فيما يلي كلمة الا فلا
 ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تاخير الفاعل عنه لكنه لم يستحسن بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة
 قبل تمامها يعني ان مضر و بية عمرو وصفت له قصر تعقلها على زيد **فلو قيل** زيد قبل اذ ذكر عمرو
 قصر الصفة قبل تمامها **وانما** قال المتوسط ولم يقل توسطها كما قال فيما سبق للتفنن في العبارة
 كذلك في عبد الرحمن **قال** وجب تاخيره اه ولم يقل وجب تقدمه اي تقدم المفعول اذ الكلام
 في الفاعل فالايق ان يبين حال الفاعل فيه صريحاً وحال المفعول التزاماً كذلك في الزيد **قوله**
 في جميع هذه الصور اه قد مر فائدته **قوله** بان يكون المفعول ضميراً اه جواب سؤال وهو انه
 منقوض على ضرب عمر ازيد فانه متصل بالفعل مع ان تاخير الفاعل ليس بواجب فاجاب بما تراه
قال وهو اه الواو للحال **قوله** ضميراً اه اشارة الى ظهور الموضو لان قوله مقصداً لصفة لا بد
 له من الموضو **قوله** الرفع للفاعل اه جواب عن اسئلة ثلثة الاول ان حذف الفعل من اجزاء
 الفعل فينبغي ان يتعرض لفي مجئ الثاني ان يبين ان يد كوشبه الفعل لانه كما يحذف الفعل
 عند قيام القرينة كذلك يحذف شبهه عند الثالث ان مثل هذه العبارة مذكورة في المفعول
 والمفعول به فكان ذكره هناك مستكراً كما اجاب عنها بقوله الرفع اه حاصله ان حذفه و
 ان كان من احوال الفعل لكنه اذا كان بمعنى الرفع للفاعل فحينئذ صار حذفه من احوال الفاعل
 وانضم دخل فيه شبهه لانه وادفع له ايضاً ولا يلزم الاستكراك ايضاً لان الفعل المذكور في
 المنصوبات اريد به الناصب للمفعول المطلق وبه **قال** لقيام اه اللام للوقت لا للعلة لانها
 ينافي جواز الحذف اذ هي تقتضي وجوبه كذلك في الزيد **قوله** اي حذف فاه جواب سؤال
 وهو ان قوله جواز مفعول مطلق لقوله يحذف مع ان معناه لا يشتمل على الجواز بل على الحذف
 فكيف يكون الجواز مفعولاً مطلقاً لقوله يحذف **اجاب** بقوله حذف فاه حاصل الجواب
 انه مفعول مطلق مجازاً باعتبار الموضو المحذوف وهو المحذف **قوله** جازاً اه جواب سؤال
 وهو ان اتصاف المحذف بالجواز غير جائز لان صفة الشيء محمولة عليه حمل قوله جواز
 على المحذف غير صحيح **اجاب** بقوله جازاً يعني ان الجواز مصداقاً للفاعل وهو جاز فصح
 الحمل **قوله** فيما كان اه جواب سؤال وهو ان مثل مضاف وزيد مضاف اليه هذه الاضافة لا يخلو اما
 او لامه او ظرفية فعلى الاول دخل فيه يد وخرج عنه عمرو مثلاً وعلى الثاني صار بالعكس على الثالث يلزم
 ظرفية الله لنفسه الكرا بطل كما مر في مرة **اجاب** بقوله فيما حاصله ان المراد بها هو الاول لكن المراد
 بمثل زيد كل اسم وقع في جواب سائل فحينئذ دخل زيد عمرو وغيرهما **قوله** محقق اه
 جواب سؤال وهو ان ذكر ضاع في قول الشاعر مستدرك لانه ايضا وقع في جواب سؤال **اجاب**
 بقوله محقق حاصله ان الضاع وقع في جواب سؤال المقدم لا محقق

جائز
والثاني

فحينئذ لا يلزم الاستدراك قال لمن اه متعلق بمقوله وهو حال عن زيد تقد يؤمثا زيد
 حال كونه مقولا في جواب من اي ذات من قام قوله سائلا اه جواب سواله هو ان هذا
 الحكم منقوض بمثا زيد حال كونه مقولا في جواب من قام في حالة ترادف هو معه
 يعني اذا كان قام علما للانسان لكن الزيد اشهر منه لانه اذا وقع في جواب من قام لا يصير
 ذلك الزيد فاعلا للفعل محذوف بل خبر عن المبتدأ المحذوف اعني ضمير هو تقدير هو
 زيد فلا يهم حينئذ اطلاق قول المص^ع اجاب بقوله سائلا اه حال كونه من قام سائلا عن
 يقوم به القيام حاصله ان هذه العبارة محمولة على من قام من قام غير علم اما اذا كان علما فالامور
 كذلك قوله فيجوز ان اه الى قوله بذكر اه اشارة الى ان الجواز بمعنى الامكان الخاص
 قوله وانما قد اه جواب سواله وهو ان ينبغي ان يجعل زيد مبتدأ محذوف والخبر يطابق الجواز
 مع السؤال لانه جملة اسمية فالمناسب ان يكون جوابه كذلك ايضا اجاب بقوله وانما قد اه
 لكن قيل فيله هذا لا يطابق السؤال بالجواب لان السؤال بالجملة الاسمية فالمناسب ان يكون
 جوابه جملة اسمية قلنا ان السؤال وان كان في الظاهر جملة اسمية لكن في المعنى جملة فعلية لانه
 في الاصل قام زيد ام عمر ام بكر لكن السؤال عن كل فرد محال فغيره الكلمة عام المعنى وشامل
 لكل فرد وهو من ومقدم لانه استفهامية وهو مقتضى الاصل قوله عاجز ذيل اه فسد
 الضار عبه لان له معنى اخر لا يستقيم منها وهو المشابهة قوله فليس مما نحن فيه اه لانه حينئذ
 صار ضار ع فاعل الفعل المذكور وهو قوله لبيك ويصير قوله يزيد مفعوله قوله والمختبط
 فسره بقوله السائل الفعل من غير وسيلة لان له معنى اخر غير مستقيم هنا وهو
 الاطباء اي الخياطة قوله اعني القياس اه جواب سواله هو ان جمعية مطيحة على
 طوائف غير صحيحة لان وزن مفعلة يجمع على مفعلات فينبغي ان يجمع على مطيحات اجاب
 بقوله على غير القياس قوله وما مصدق فخر صار تطيم بمعنى الاطاحة بمعنى الاهلاك قوله
 قد يحذف اه فيه اشارة الى ان قوله وجوبا عطف على قوله جوازا وانك توصيف الفعل
 بالرافع وايض تفسير قوله وجوبا بقوله حذفا واحبا ما مر من الاسولة والاجوبة فانهم قوله
 لقيام قرينة الدالة على تعيينه اه فيه لها لو كانت دالة على تعيين المحذوف في هذه الصورة لم يلزم
 الابهام من حذفه ولم يحتج الى ذكر المفسر القرينية في هذه الصورة تدل على اصل الفعل مطلقا
 لا على تعيينه فان حرف الشرط في هذا المثال قرينة لاصل الفعل لا بخصوص استجدك الا ان
 مراده من القرينية الدالة على تعيين المحذوف هو المجموع من حرف الشرط ووجود المفسر كذا
 في العصة قوله قوله تعالى اه جواب سواله هو ان المثام مضاف وقوله وان

عنه اعني قوله قد يحذف الفعل جواز القيام القرينية اه حذف الشرط يدل على نفس الفعل لانه لا بد له منه
 ووجود المفسر يدل على تعيينه وهو استجدك لا غير لان الاصل في المفسر ان يكون من جنس المفسر مفتي ٦

أحد من الشركين اه مضاف اليه يكون المضاف اليه مفرق من خواص الاسم للمفرد وهو مركب
اجاب بما ترى حاصله ان المضاف اليه محذوف وهو قوله تعالى قوله اي في كل موضع جزاء
سؤال هوان اضاقة للمثل الى قوله وان احداه لا يخلو اما ان يكون بيانية او لامية او ظرفية
فعل الاول دخل فيه هذا المثال وخرج عنه وان احد من الناس ضربك وعلى الثاني ما
بالعكس على الثالث يلزم فساد المعنى وهو ظرفية الشيء لمثله اجاب بقوله ان في كل موضع اه
ان المراد هو الشقين الاولين لكن المراد بهما كل موضع محذوف الفعل من ذكرنا الخاص
وادادة العام فلا يرد قوله بخلاف اه جواب سؤال هوانه ينقض بقولك جاءني رجل
اي زيد فانه اجتمع المفسر والمقتدر ههنا اجاب بقوله بخلاف اه حاصله ان الابهام
ههنا ناش عن المحذوف فان احد فاعل ولا يعلم انه فاعل النصرة او الضرب او استجارك
او غيرها ثم علم ذلك بالتفسير بخلاف ذلك فان الابهام هناك من جهة التنكير
قوله وانما وجب اه تصریح بما علم ضمنا من قوله فانه لو ذكر اه قوله ولا يجوز اه جواب
سؤال هوانه لم لا يجوز ان يكون احد مبتدأ واستجارك خبره اجاب بقوله ولا يجوز اه قوله
دون الفاعل وحده اه لان النسبة جزء مفهوم الفعل والنسبة لا بد من الطرفين الفاعل والفاعل
فمحذوف الفاعل يلزم ابقاء النسبة بدون وجود المنتسبين وذا غير جائز بخلاف الفعل
لان النسبة جزء منه فمحذوف لا يلزم ابقاء هاب ونهما بل يحذف فان معالي الفعل والنسبة
فان قيل ينبغي ان لا يحذف المبتدأ بدون الخبر لعين ما قلت قلت ان النسبة في الخبر
ليس جزء من مفهومه فلا يلزم من وجود وجود النسبة بخلاف الفعل قوله وذكر نعم
في مقامها اه فيه ان كلمة نعم اذا كانت مذكورة بعد الجملة تكون مذكورة في مقام الجملة
بعد حذفها واما اذا كانت قبلا لجملة فهي مذكورة في مقام نفسها سواء ذكرت او حذفت
وههنا الا ان يقال ان المراد بذكر نعم في مقام الجملة الاكتفاء بها عن ذكر الجملة كذا في
العصمة قوله بل العا ملان اه جواب سؤالين الاول ان تنازع الفعلين من احوال الفعل
ينبغي ان يذكر في بحثه والثاني ان التنازع كما يتحقق من الفعل كذا الذي يتحقق من شبهه
له قيل بالسر في جواز حذف الفعل بدون الفاعل عدم جواز الفاعل بدون الفصل قيل ان السر ان الفاعل قوى بالنسبة
الى الفعل وحذف القوي عن وجود الضعيف باطل اه وهو ان السر في بيان الكلية فلم اورد مثال الجزئي فاجاب بقوله
في كل موضع اه حاصله ان النسبة انجزية بل هو كلية لان المراد بكل وضع اه چنگازی له وهو ان قلت ان الجمع
بين المفرد المفرد غير جائز هذا منقوض بقولهم جاءني رجل اي زيد فانها اجتماع ههنا اجاب بقوله ان شي من المحذوف حاصله ان الابهام
على نوعين هما ان شي من هذا المفرد وانها ان ثبت في تقدير ذكره ففي الاول لم يجمع ههنا وفي الثاني يجوز ان احد من احد من قيل
الاول فان اعد على كل لا يعلم ان فاعل النصرة او الضرب استجارك او غير ذلك علم ذلك بالتفسير فيما قلت من قبيل ان في
فان الابهام صار من جملة المستنكر اشارة الى بقوله بخلاف اه نسخة الى هذا

١٠
١١
١٢
١٣

فینبغی ان یدکر شہتا ایضاً اجاب عنہما بقولہ بل العاملان فحینئذ لا یرد **قوله** اذ التنازع اہ
 دلیل اخر علی ان المراد من الفعلان العاملان وایضاً اشارة الی ظهور السؤال **قوله** واقتصر
 علی الفعل لاصالته اجواب سوالین الاول ان یدکر شہتا ایضاً والثانی انه لما
 کان المراد من الفعلان العاملان فینبغی ان یقولوا ذاتنازع العاملان لئلا یرد ذلك اجاب
 عن الاولان ذکر الفعل وحده للاختصاص وعن الثانی ان ذکر الفعلان للاصالة فی العمل
قوله وانما قال الفعلان اہ اجواب سوال وهو انه لم قال فعلان ولم یقل الافعال
 لانه یرفہم من الفعلین ان التنازع انما یتحقق فی الفعلین فقط لا یما زاد علیہما والا لم یس کنذک
 بل یتحقق فی اکثر منہما اجاب بقولہ وانما قال الفعلان اہ یعنی انما قال ذلك اقتصاراً علی قوله
قوله ای اسما ظاہراً اہ فی اشارۃ الی ان ظاہر صفتہ لا بد لها من الموصوف وموصوفها الاسم
 وانما قدر قوله واقعا یماء الی ان قوله بعد ہما ظرف مستقر متعلق بقولہ واقعا وهو صفة لقولہ
 ظاہراً فان کون الظرف صفة انما یکون باعتبار المتعلق کذلک فی الزبد **قوله** ومعنی تنازعہما
 اہ اجواب سوالین الاولان التنازع لا یتصور فی ترکیب من الترتیب عند احد لان البصرین
 ذہبوا الی اعمال الفعل الثانی واضمار الفاعل والمفعول فی الاولان لہم بمنع مانع والکوفیون
 الی عکس ذلك فانظر الی ماسیاتی فی المتن فكيف قلنا ذاتنازع الفعلان والثانی
 ان التنازع فی اللغة جنگ کرون وهو خلاصة ذی الروح والفعلان لیسا بد سے روح تکيف
 یتصور تنازع الفعلان **اجاب** عن الاول بقولہ بحسب المعنی حاصلہ ان التنازع علی
 نوعین تنازع فی الترتیب وتنازع فی القلب والمراد ہنا الثانی فیکون المعنی واذ قصد توجہ الفعلین
 الی اسم ظاہر فی القلب عن الثانی بقولہ یتوجہان الیہ حاصلہ المراد بالتنازع ہنا التوجہ الیہ
 اذ اتوجہ الفعلان من قبیل ذکر اللانہزام واداءة المزوم وهو کنایتہ وہی ابلغ من النص یمح او
 تحوی سوال قوله بحسب المعنی هكذا انما کان المراد من التنازع التوجہ فلا یمکن توجہ الفعلین
 الیہ اصلاً لان التوجہ لا یمکن الا بعد الترتیب وبعد الترتیب یمکن الاسم معمولاً
 لاحد ہما **فاجاب** بقولہ بحسب المعنی ای بحسب التصور السابق علی الترتیب او تحوی
 السؤال هكذا ان توجہاً حقیقی یتصور فی الاجسام والفعل عرض لیس بحسب فكيف یتصور منه التوجہ
 فاجاب بقولہ بحسب المعنی حاصلہ ان المراد ہنا المعنی المجازی والعلاقتین ہما موجودۃ لانه اذا
 تنازع شخصان علی شئ واحد یتوجہان الیہ فكذا اذا وقع الاسم الظاہر بعد الفعلین یتوجہان
 الیہ **فانقيل** لما کان المراد من التنازع التوجہ بحسب المعنی فالضمیر المتصل اذا وقع بعد ہما

تأنيلاً
 التنازع
 الی المعنی
 الیہ

القول ظاہر انصب علی المفعول قبل باب التفاعل لازمی فكيف يكون منصوباً علی المفعول قلنا ان باب التفاعل اذا كان منقولاً
 من الفاعل المتعد إلى المفعول يكون المفعول متبوعاً إلى اء اذا كان منقولاً عن التعد إلى واحد يكون لهما كما في قوله تعالى يتسألون
 وقوله عليه السلام توالدواتنا سلوا الحديث التنازع من القسم الاول نحو نازع زبداً ورتباً

بتوجہ ان الیہ ایضا ولا یقال التنازع قلنا التنازع لا یتصور فی الضمیر المتصل لان الاسم الظاهر بعد
 ہما مشروط بكونه صالحا لان يكون معمولاً لکوا واحد منهما علی البدلیۃ مع وقوعہ فی تلك الموضع
 والضمیر المتصل الواقع بعد ہما لا یكون صالحاً لهما **قوله** بما هو طریق القطع الخ **وفیه** نظر
 لان هذا منقوض بمثل اقام ام قاعد انت فان اقام وام قاعد یتنازعان فی انت ویمکن قطع
 التنازع بالاضمار فی انت عند البصریۃ والكوفیۃ بلا کلفۃ فلا یصح الاحتراز عن الضمیر
وايضا یقتضی بنحو ما ضرب واکرم الا نید فانہما تنازعا فی زید ولا یمکن قطع التنازع
 بالاضمار علی مذہب البصریۃ والكوفیۃ **اجیب** عنہما ان المحکم مبنی علی ما هو الاغلب
 والاكثر والاغلب والاكثر فی الظاهر امکان القطع وفي المضمرة عدم امکان قطعه وان كان
 فی بعض المواضع عدم امکان القطع فی الظاهر امکانہ فی المضمرة **قوله** لانه حرف فاء فانقلت
 ان هذا الدلیل لا یفید ما هو المدعی لان المدعی عند امکان القطع مطلقا فی المنفصل
 علی رأیہما والدلیل یفید عند امکانہ ان كان الضمیر واقعا بعد الاوان لم یکن بعد الا
 یفید الدلیل الذکور عند امکان القطع **قلت** قولہ لم یتنازع الظاهر شامل لعمادہ الحقیقۃ والمجازی فی
 الاسم الظاهر لانہ یخلف العطف ای ظاهرا وما یجری مجراه فالضمیر المنفصل بغيره لا دخل
 فیہ والذی جعلنا خارج عنہ لان الذی بغيره لا معمول علی الذی معہ لا فی عدم القطع
 طرد الباب **فانقیل** ان حکم الظاهر لواقع بعد الاحکم المنفصل الواقع بعد الا فی امتناع
 قطع التنازع فیہما كما فی ضرب اکرم الا زید فلا بد من تخصیص الظاهر بان یقال وان لا یكون
 واقعا بعد الا لخراجہ وجوابہ ما مر انفا من قوله والاغلب فی الظاهر امکان القطع **قوله**
 فعلی مذہبنا کسائی یقطع بالحذف فاء فقد مر ما ضرب الا انا وما اکرم الا انا لان الحذف
 جائز عند الاضمار **عبدک لم یمن قوله** فیعلان معاه **فانقیل** فعلی هذا یلزم انوارد
 العلیین المستقلین علی معلول واحد **اجیب** بان الفعل فی حال الانفرد علة واحده واما
 فی الاجتماع فجمع الجزئین علة واحده فخرج لا یرد **قوله** فقد یكون اہ الفاء فی قوله فقد
 بجزء الشرط المتقدم ویحتمل ان یكون للتفصیل والجزء حذف وقد مره واذ تنازع الفعلان
 ظاهرا بعد ہما جازا عمل کوا واحد منهما علی ہذین التقديرین یكون الفاء فی قوله فان
 عملت الثانی للتفسیر ویحتمل ان یكون الفاء للجزء ایض **قوله** ای تنازع الفعلین اہ فیہ
 اشارۃ الی ان الضمیر اجمع الی مصدر الفعل الذی ذکر قبلہ کذا فی الزید **قوله** بان یقتضی
 اہ جواب سوال وهو انہ لا یتصور تنازع الفعلان فی الفاعلیۃ لانہما فعلان لان ذلك انما
 یكون فی الفاعلیۃ بتقدیر وقوعہما فاعلیں الفعل لا یقع فاعلا اصلا **فاجاب** بان یقتضی اہ
قال فی الفاعلیۃ وانما یقل فی الفاعل اشارۃ الی انہ اعم من ان یكون حقیقۃ او حکما یتناول
 مفعول الیسم فاعلہ ولا یجوز ادخالہ فی المفعول فان اطلاق المفعول علی مفعول الیسم

فاعله غير شائئ الا بالتعريف من الحقيقة والحكمى لا غيره الا ترى انه لا يندرج في حكم المفعول كما يظهر مما سياتى كذا في الزبد **قال** في المفعولية وانما الرفع في المفعول للاشارة الى انرا عم من الحقيقة والحكمى كالفاعلية فيشتمل المفعول به بواسطه حرف الجر والتنازع في الحال كما في قوله جاء في زيد وضربت عمرا ابا وسائر المفاعيل كذا في الزبد **قوله** وذلك يكون جواب سؤال وهو ان ذكر المختلفين بعد ذكر قوله في الفاعلية والمفعولية مستلذ لان التنازع في الفاعلية والمفعولية لا يكون الا في المختلفين فاجاب بقوله وذلك اه **قوله** وليس هذا كما اه دفع اشكال وهو ان هذا قسم اخر من التنازع فلم يعتبره المصنف حيث اخرجه بقيد المختلفين فالاولى ترك قيد المختلفين ليدخل فيه هذا القسم **فاجاب** بقوله وليس هذا كما اه حاصله ان ليس قسما ثالثا من التنازع فلا باس بخروج بعض ان ذكر المختلفين لتخصيص الصوة الثانية بالادارة من الوجهين لا الاولين الوجهين **قوله** لتخصيص هذا اه جواب سؤال وهو انه لا حاجة الى قوله مختلفين لان تنازعهما في الفاعلية والمفعولية لا يكون الا مختلفين فاجاب بقوله لتخصيصه وحاصله ان ذكر المختلفين لتخصيص هذا الصوة بالادارة يعني المراد بلفظ المختلفين هو القسم الثاني من الوجهين لا القسم الاول من هذين الوجهين **قوله** المتنازع فيه واحدا وفيه نظر فان في قوله ضربت وحسب زيدك منطلقا الفعلان مختلفان في الاقتضاء فان الاول يقتض الفاعل والمفعول والثاني يقتض المفعولين مع ان المتنازع فيه شيئين **الجواب** ان النزاع في هذه الصوة وان كان في الشئين لكن الاختلاف في الاقتضاء باعتبار شئ واحد وهو فاعلية زيد ومفعولية وليس الاختلاف باعتبار اقتضاء الفعلين المفعولية في منطلقا كذا في العصمة **قوله** وانما لو يورد اه جواب سؤال ظاهر اه واشارة الى ان مادة هذا القسم لما كانت متحققة في المثالين السابقين فكانه متحقق مذكور فلا حاجة الى ايماده كذا في الزبد **قوله** وذلك يتصور على وجه كثيرة اه فاجمل ليدهب الذهن الى كل مذهب ممكن فيه ولئلا يلزم الترجيح في اختيار بعض الصكوف في هذا لقسم ستة عشر وجها صرح الشارح باربعة في الامثلة واشاد الى اربعة اخر بقوله وغير ذلك مما يكون الاسم الظرف مرفوعا وفي هذه الثانية الفعل الاول يقتض الفاعل والثاني للمفعول وثمانية اخر بان يكون الفعل الاول مقتضيا للمفعول والثاني للفاعل **قوله** فيختار البصريون اه الفاء للتفصيل وليس المراد بالبصريين ان يكون جميعهم من البصرة بل كان بعضهم من البصرة ووافقهم الآخرون فسمى كلهم بصريون تبعا فلا يرد ان الكسائي من الكوفة فكيف عبره من البصرة كذا في العصمة **قوله** النخاة اه دفع

والمراد بالبصريين ان يكون جميعهم من البصرة

قوله في المفعولية وانما الرفع في المفعول للاشارة الى انرا عم من الحقيقة والحكمى كالفاعلية فيشتمل المفعول به بواسطه حرف الجر والتنازع في الحال كما في قوله جاء في زيد وضربت عمرا ابا وسائر المفاعيل كذا في الزبد قوله وذلك يكون جواب سؤال وهو ان ذكر المختلفين بعد ذكر قوله في الفاعلية والمفعولية مستلذ لان التنازع في الفاعلية والمفعولية لا يكون الا في المختلفين فاجاب بقوله وذلك اه قوله وليس هذا كما اه دفع اشكال وهو ان هذا قسم اخر من التنازع فلم يعتبره المصنف حيث اخرجه بقيد المختلفين فالاولى ترك قيد المختلفين ليدخل فيه هذا القسم فاجاب بقوله وليس هذا كما اه حاصله ان ليس قسما ثالثا من التنازع فلا باس بخروج بعض ان ذكر المختلفين لتخصيص الصوة الثانية بالادارة من الوجهين لا الاولين الوجهين قوله لتخصيص هذا اه جواب سؤال وهو انه لا حاجة الى قوله مختلفين لان تنازعهما في الفاعلية والمفعولية لا يكون الا مختلفين فاجاب بقوله لتخصيصه وحاصله ان ذكر المختلفين لتخصيص هذا الصوة بالادارة يعني المراد بلفظ المختلفين هو القسم الثاني من الوجهين لا القسم الاول من هذين الوجهين قوله المتنازع فيه واحدا وفيه نظر فان في قوله ضربت وحسب زيدك منطلقا الفعلان مختلفان في الاقتضاء فان الاول يقتض الفاعل والمفعول والثاني يقتض المفعولين مع ان المتنازع فيه شيئين الجواب ان النزاع في هذه الصوة وان كان في الشئين لكن الاختلاف في الاقتضاء باعتبار شئ واحد وهو فاعلية زيد ومفعولية وليس الاختلاف باعتبار اقتضاء الفعلين المفعولية في منطلقا كذا في العصمة قوله وانما لو يورد اه جواب سؤال ظاهر اه واشارة الى ان مادة هذا القسم لما كانت متحققة في المثالين السابقين فكانه متحقق مذكور فلا حاجة الى ايماده كذا في الزبد قوله وذلك يتصور على وجه كثيرة اه فاجمل ليدهب الذهن الى كل مذهب ممكن فيه ولئلا يلزم الترجيح في اختيار بعض الصكوف في هذا لقسم ستة عشر وجها صرح الشارح باربعة في الامثلة واشاد الى اربعة اخر بقوله وغير ذلك مما يكون الاسم الظرف مرفوعا وفي هذه الثانية الفعل الاول يقتض الفاعل والثاني للمفعول وثمانية اخر بان يكون الفعل الاول مقتضيا للمفعول والثاني للفاعل قوله فيختار البصريون اه الفاء للتفصيل وليس المراد بالبصريين ان يكون جميعهم من البصرة بل كان بعضهم من البصرة ووافقهم الآخرون فسمى كلهم بصريون تبعا فلا يرد ان الكسائي من الكوفة فكيف عبره من البصرة كذا في العصمة قوله النخاة اه دفع

یقلان بعضا ہر البصر جہا لا یضروہم لا یختارون اعمال الثانی لان الاختیار اعمالا لثانی یستد
علماء و ہم جہا **أجاب** بقوله النخاعة فخرج الجہا لہ ولم یقل فالمتدار اعمالا لثانی خلافا
للكوفیون مع انہ اخصر وعبادة البیان اوفق لانه حیثین لا یعلم ان المختار عند الكوفیین
اعمالا لاول لاحتمال السواة كذا فی العضا **قوله** الفعل اہ فیہ اشارة الی ان الثانی
صفة لا یدلہ من الموصوف وهو الفعل المحذوف **قوله** تقر به ای تقر الفعل
الثانی الی المفعول فیکون العامل كالطالب والمعمول كال مطلوب وجعل المطلوب للطالب
التقریب اولى من جعله للطالب البعید ومع انہ یلزم للمفاصلة بین العامل والمعمول بالاجنبی
اذ جعل معمولا للبعید وان كان جائزا فی باب التنازع لكن الاجتناب عنها مستحسن
كذا فی الزبده **قوله** مع تجویز اعمالا لاول فیہ اشارة الی ان الاختیار بمعنی الاولویة و
التجیح لا یعنی القطع والجزء **قوله** الفعل الاول فیہ اشارة الی ان الاول لصفة لموصوف
محذوف وان عذب الفعل **قوله** كما هو من ذهب البصریین ولم یقل كما هو مختار البصریین
كما قال فی ما بعد كما هو مختار الكوفیین لانهم ذهبوا الی البعید ما اختاره بخلاف الكوفیین
فانهم لا یقولون بالبعید **قوله** وبداءه وانما ذکر قوله وبداءهنا ولم یدکره فی قوله فینتار
البصریین لان قوله فان قلت تفصیل للاجبال والتفصیل اوقع فی النفس فیکون النکته ایضا
وقم اوجاب سواله وان ههنا من ههین من ذهب البصریین ومن ذهب الكوفیین فلم
قد من ذهب البصریین علی من ذهب الكوفیین اجاب بما ترے **قوله** الفعل وقد مر فائد
قوله اذا اقتضی الفاعل جواب سواله هو انہ یعلم من كلامه انہ كلما عمل الفعل الثانی اضم
الفاعل فی الفعل الاول سواء اقتضی الفاعل والمفعول والاکملیس كذلك اجاب بما ترے **قوله**
لجواز الاضمار اہ جواب سواله وهوان الاضمار قبل الذکر غیر جائز فکیف اضرمت الفاعل فی الاول
حاصلا لاجواب ان الاضمار قبل الذکر فی العدة علی شرائط التفسیر فیما بعد جائز **قوله** وللزوم
اھ حاصله ان اضمار الفاعل ههنا جائز واما ذکره وچند فرمتنعم اما الاول فباعتماد التکرار واما
الثانی فباعتماد حذف الفاعل وكلاهما ممتنعان **قوله** علی موافقة النحر جواب سواله وهوان
قوله علی وفق الظاهر نسبة من النسب المتکثرة وهی بجی علی وزن مفاعلة فالمناسب ان
یقول علی موافقة الظاهر حاصلا لاجواب ان اداد بالوفق للواقفة من قبیل ذکر الجرد و
اداة المزید **قوله** فانه لا یضمراه والحق ان الاضمار اولى من المحذوف لانها وان كان خلافا
القیاس الا ان الاضمار قبل الذکر موجود فی کلام العرب كما فی ضمیر الشان
والقصة بخلاف حذف الفاعل فانه لم یوجد فی کلامهما اصلا فی غیر هذا الباب کذا
فی الزبده **أعلم** ان الاضمار قبل الذکر جائز فی خمسة مواضع فی ضمیر به رجلا و فی ضمیر
الشان مثل مؤزید قائم وقره هو الله احد و فی نعم رجلا زید و فی باب تنازع الفعلین

مثل ضربنی وضربت ذیلاً وفي بدل المظهر من الضمير مثل ضربني ذكراً في الوجیه **قوله** روى
 عنه تشريك الرافعين اه فيلزم ان توارد العلتين على معلوك احد وذلك غير جائز وذلك
 لان العوامل النحوية بمنزلة المؤثرات الحقيقية عندهم فلذا لم يذكروا كالمصنف في المتن هذه الرواية
 ولم يذكروا الاضمار بعد الظاهر لانه مشهور لا حاجة الى ذكره في المتن بخلاف ما ذكر في المتن
 فانه غير مشهور فلذا ذكره لكن الفراء يجوز توارد العلتين ولم يسلم كون العوامل النحوية بمنزلة المؤثرات
 الحقيقية عندهم بل العلة عندهم بمعنى العلامة ولا بأس بكون العلامتين لشيء واحد كما
 لضرب والاكلام **واجيب** عن بيان الرافعين عند وجودهما علة واحدة معا وعند
 وجود احد هما فاحد هما علة كما ان انتفاء الجزء علة لانتهاء الكل واما انتفاء الجزئين
 فعلة واحدة ايضاً وتصوير التشريك ان يكون الاسم الظاهر معمولاً لكل واحد من الفعلين
قوله واظهاره بعد الظاهر اي على تقدير اعمال الثاني والمراد انه نقل عنه روايتان
 احد هما التشريك والثاني الاضمار بعد الظاهر فيكون كلمة افلتك عن الراوي دون
 التخيير **قوله** ورواية المتن اه جواب سوال وهو انه لم يشر المصنف الى هذين الروايتين في
 المتن كما انه اشار الى الاول مع ان الكلمتين عن الفراء اجاب بقوله ورواية المتن اه حاصله
 ان رواية المتن غير مشهورة عنه فلذا اشار المصنف الى الاول دون الثاني والثالث **قال** ان
 استغنى عنه بيان لم يكن الفعلين افعالاً القلوب **قوله** باب حسب لان المفعولين في
 الحقيقة مضمون الجملة الاسمية فيكون حذف احد هما حذف بعض اجزاء الكلمة
اعتراض عليه بانه واقع في قوله تعالى ولا تحسبن الذين يجادلون بما آتاهم الله من فضله هو
 خيرهم فاحد... مفعولى تحسبن هو بخلافه محذوف والاخر من كور وهو خيرهم **اجيب**
 عن بانه يمكن في الايتروضع الضمير المرفوع اعني هو موضوع المنصوب نحو انك انت العليم الحكيم او
 نقول انه قليل لا يعاين كمال في العصام والغاية **قوله** في الفضلة اه فيه فم ما قيل ان العلة المجوزة
 للاضمار قبل ان ذكر في الفاعل امتناع المحذوف وهو متحقق هنا فاجاب بقوله في الفضلة ما
 انما اسلم ان محذوف كون امتناع المحذوف علة بل هو مع كونه عملاً وهو منتف هنا لانه فضلة
 كذا في الزيد **قوله** الفعل اه فيه اشارة الى ان الاول والثاني وصفين لا بد لهما من موصوف
 وموصوف هما الفعل **قوله** لو اقتضاه اه جواب سوال على ما مر في قولنا اقتضى الفاعل قولنا تقدم
 رتبة جواب سوال ظاهر **قوله** على المنهيه اه اي على الوجه المختار كذا في الرضى فلا يرد انه لم يذكروا
 احد الى اضمار المفعول واحد ففي الفعل الثاني بعد اضمار الفاعل في الفعل الاول فلا يصح قوله
 على المنهيه المختار ولا يجوز ان يقال على الاستعمال المختار لان اعمال الثاني اذا كان مختاراً
 كثير الاستعمال كيف يصح ان يقال وان عملت الاول والاضمار في الثاني على الاستعمال
 المختار كذا في الزيد **قوله** لئلا يتوهمان معمولاه فان قيل كون المختار عدم المحذوف

لا یحتاج الی بیان السبب لانه الاصل لما مر من ان المختار هو الاضمار فاذا كان الاضمار
اصلا فلا يجوز اختیارا الحذف قلت ليس الاصل مختارا مطلقا بل اذا ربي عداء الى خلافه
والا لكان الذکر مختارا مطلقا والحقیقة مختارا مطلقا دون المجاز فلا بد لكون مختارا
مطلقا من امر ان علی الاصل وهو هنا ما ذكره الشارح ^{شور} كذا في العصام **قوله** مغائر
للمذکور بان يكون المفعول الاول هو زيد والثاني هو عمر ونحوه لا یجئ التنازع **قوله** تنه
جواب سوال ظاهر **قوله** من الاضمار الى قوله ومن الحذف ففيه اشارة الى ان استثناء مفرغ
تقدیره واضمرت المفعول في جميع الاوقات الا وقت منع مانع لان تقدیر الوقت قبل المصادم
شأنه ای استثناء من الحذف والاضمار جميعا **قوله** ولا یخف اه اعترض وجوابه قوله الا اذا
لاحظت اه لكن في الاعتراض بحث لانه انما يتم امتناع التنازع لو كان الافراد والتثنية و
التانث والتثنية كیر لا زما للمنطوق وشئ منها ليس بلازم بل هو مع افراده یصح ان یتثنی فیصح تنازع
للفعلين المختلفين في المفعول المفرد والمثنى في منطلقا حال افراده بان یطلب احد هما ان يكون
منطلقا مفعولا له فیصير مثنى فيخرج عن افراده ویطلب الآخر ان يكون مفعولا له فيبقى علی
افراده هكذا في العصام وفي الجواب ايضا بحث لان لفظ منطلق يدل علی المقید بالوحد
فكيف یلاحظ هذا المراد اجیب عنیه بان كثیرا ما ینكر المفرد ولا یلاحظ فی معنی الوحد وما
نخن فی من هذا القبیل كذا فی الزبد **قوله** ولما استد الكوفيون اه قیل قائل ان یقول لا یجوز
ان يكون من یاب اعمالا الاول والاثنی حمیل كلامه علی الوجه المرجوع وهو حذ من للمفعول لانا
نقول الحذف لضرورة انكسار الوزن **قوله** اذ لا قائل بتساوی اه جواب سوال وهو انه لا یلزم
من اختیار الشاعر عمالا الاول ان يكون عمالا الاول لان یجوز علی تقدیر التساوی اختیاره
اعمالا الاول لانه مخیر فی ذلك فاجاب بقوله اذ لا قائل اه یعنی لا قائل احد من الخویبین
بتساوی الاعمالین بقریة الخلف الواقع بین البصریین والكوفیین فكیف اختیار الشاعر اعمال
الاول مع انه تابع النحاة ومن هذا ظهر بطلان ما قیل من انه یجوز ان يكون من ذهب امرء القیس
بتساوی الاعمالین لكنه اختیارا الاول لاستلزامه ما هو الواجب لان الشاعر لا يكون صاحب
المنذهب وما قیل ان الشاعر لم یجعل الاسم معمولا الثاني فلا يكون عمالا الثاني اولى سواء
كان عمالا لا واولی او كان الاول والثانی متساویین فحينئذ لا حاجة الی قوله اذ لا قائل
بتساوی الاعمالین مرفوع لان فی ايراد هذا القول اشارة الی اقامة الدلیل علی اثبات اولوية
منذهب الكوفیین بالتصريح كذا فی الزبد **قوله** لان لو یجعل مدخوله المثبت شرطا كان اد
جزاءه قیل هذا الاستدلال علی فساد معنی قوله امرء القیس انما يتم لو كان السع والطلب
متساویین وكان قوله لا یطلب معطوفا علی كفانی واما اذا كان السع خاص من الطلب انظر الی طلب
هو مباشرة الاسباب والسع هو الطلب البلیغ فلم یلزم فساد المعنی فانه یجوز عدم السع مع الطلب

الفعل جواب سوالين الاول لا يمتنع اقامته مقام الفاعل لان في الفاعل قيام الفعل به وفي المفعول
 وقوع الفعل عليه والثاني ان القيام يتصور من ذوى الروح وهو ليس بذى روح اجاب بقوله
 في اسناد الفعل **قوله** اذا كان عامله اه جواب سوال وهو ان هذا الشرط مطلقا ليس
 بصحيح لانه لا يتغير صيغة الفعل الى فعل في شبه الفعل وحاصل الجواب ان هذا
 الشرط فيما اذا كان عامله فعلا واما اذا كان عامله شبه الفعل فشرط ليس هذا بل شرطه
 ان يتغير صيغته الى المفعول **واما** ذكر الفعل لاصالته كذا في الزبدة **قوله**
 اى الى الماضى المجهول جواب سوال وهو انه كيف يدخلك في هذا الشرط نحو افتعل واستفعل
 وغيرهما مما هو مبني للمفعول **فاجاب** بقوله اى الى الماضى اه يعنى ان المراد
 بصيغة فعل الماضى المجهول وكذا حال قوله الى المضارع المجهول سوالا وجوابا وذكر فعل **يفعل**
 للاصالة **ونقول** في الكلام حذف المعطوف اى الى **فعل** او **يفعل** او نحوهما مما هو
 مبني للمفعول **قوله** موقع الفاعل جواب سوال وهو ان لا نسلم ان المفعول الثاني من
 باب علمت لا يقع في الكلام بل هو واقع نحو علمت زيد فاضلا اجاب بقوله موقع **قوله**
 مفعولى اه اشارة الى ان نسبة المفعول الثاني الى باب علمت بكلمة من غير جائز لان من المفاعيل
 لا من باب علمت **قال** من باب علمت ولم يرد به افعال القلوب كما هو المتبادر بل كان
 كل فعلا وشبهه يتعدى الى مفعولين وهما ومسند اليه نقلان المتأخرين جوذا ذلك اعصا
قوله لانه مسندك هذا دليل المتقدمين لانهم ذهبوا الى عدك جوازه كذا في الزبدة **قوله**
 اسناد اتا ما اه **وفيه** نظرو هو ان قيد تاما مستك لان الاسناد على ما عرفه لا يكون
 الا تاما فلا حاجة اليه **اجيب** بان هذه من قبيل ذكر الخاص اداة العام في ذكر الاسناد واردة
 النسبة والنسبة مطلق يشتمل التام والناقص فاحتاج اليه **قوله** بخلاف اعجبني هذا زيد فم
 دخل مقدا وهو ان كون الشيء مسندك ومسندك اليه جائز واقم في مثلا اعجبني اه حاصله ان المراد
 بعد كون الشيء مسندك ومسندك اليه كون كل من الاسنادين تاما وليس في مثلا اعجبني امك ذلك كذا
 في العصة **قوله** المفعول الخ فيه اشارة الى ان الثالث يحذف على الثاني وايضا في اشارة الى
 ان الثالث صفة لا بد لها من الموصوف وهو المفعول **قوله** من باب اعلمت **انقلت**
 لو اکتف بقوله ولا الثالث بصح لانه لا ثالث الا لى باب اعلمت قلنا على هذا كان للبعترض
 ان يقول لم يقل الثالث ايضا كذا في العصا **قوله** بلا لا مجواب سوال وهو انه منقوض
 بقوله ضرب للتاديب لانه قائم مقام اجاب بما ترعى او قيل انه مع اللام ايضا لا يقع لانه
 ليس من ضرب وديات الفعل فلا يشبه الفاعل فلا يقوم مقامه كذا المفعول مع كذا في العصا
قوله مشعر بالعلية قيل نصب لظرف ايضا مشعر بالظرفية فلا بد من بيان الفارق ويمكن بيان ان المفعول
 يقضى الظرفية والنصب على قصد بخلاف المفعول فان لا يقضى العلية **واما** يعلم علية بالنصب كما كذا

العصام قوله والاشعار عطف تفسیر بقوله والنصب وإنما احتاج الى ذكر النصب تنبيه على ان المشعر بالعلية هو النصب لا غير **فلا مرد** ان ذكر النصب مستك كك في الزبد لكن في دليل الشارح نظر لا نزيل من هذا الليل جوا اذا قامته لو قام قرينة مشعرة بالعلية والامر ليس كذلك بل هو متمنع مطلقا **قوله** بخلاف ما اذا كان اه قد حمل الشيم الرضى عبادة المتن على الاطلاق حيث قال النما لا تقوم ان مقام الفاعل اه بخلاف الشارح الجاهل فان حمل عبادة المتن على المقيد وقال بلا لام تابع للشارح الهنك وانما ذهب اليه لان محتمل ان قد داس صريحا من المصنف بنفسه هذا المقيد فقيد بدعاية لرضاته كذا في الزبد **قال** وللفعل معرك كك

فان قيل كان الاول ان يشبه المفعول الثاني والثالث من باب علمت واعلمت بهذين المفعولين اذ لا بنفسان يكون للتشبيه ام واشهر من المشبه والاشهر هنا المفعول له ومعرك لا تفاهم على منع اقامتهما موقع الفاعل بخلاف اقامة المفعول الثاني والثالث من باب علمت واعلمت في موقع الفاعل لا اختلافهم في امتناع وقوعهما موقع قلنا هذا من قبيل التشابه التشبيه وهو اشتراك الشئيين في امر واحد مع قطع النظر عن كون احدهما ام واشهر والاخر انقص كما في قولهم اللهم صل على محمد كما صليت على ابراهيم وههنا الاشتراك في امتناع الوقوع في مقام الفاعل وانقول هذا من قبيل قلب التشبيه بالاعلان المفعول الثاني والثالث ام واشهر في الامتناع من هذين المفعولين لوضوح دليلهما **وهذا** خرج الجواب عما قيل لو كلف بقوله والمفعول له والمفعول مع عطف على المفعول الثاني الثاني من باب علمت بدون ذكر كك لكان اخصر **واجيب** عنه ايضا بان ايراد كلمة كذلك لا اشتراك الاوليين في اليل وانفراد الاخرين في الزبد **قوله** اي كذا من اه وانما قال هذا لانه تخطية المبتدى ان قوله كذلك من متعلقات قوله والمفعول معه لقرب اليه وليس كذلك وقوله كذلك للتنبيه على ان الكلام من قبيل عطف الجملة الاستية على الفعلية وليس قوله فالمفعول له ومعرك من قبيل عطف المفعول له او جواب سواك هو ان الواو للجمع والجمع مجوف الجمع كجمع بلفظ الجمع فتقديره لا يقع المجموع في موقعه ام مجموع المفعول له ومعرك في موقع الفاعل فعلم منه انها بطريق الانفرد يقعان في موقعه والامر ليس كذلك **فاجاب** بقوله اي كل من اه **قوله** مع غيره من المفاعيل دفع سوال وهو ان لا شك في انه اذا وجد المفعول به تعين لقيام مقام الفاعل فلا حاجة الى قوله تعين **فاجاب** بقوله مع غيره من المفاعيل لا وحده فقط كما فهمت لكن يريد عليا ومع وجوده مع المفعول له باللام والمفعول مع ايضا تعين لذلك فلا حاجة **له** فان عطف المفعول له والمفعول مع على المفعول الثاني والثالث بدون ايراد كلمة كذلك فهو بيان المفعول له والمفعول مع مثل الثاني والثالث في اشتراك الدليل الامر ليس كذلك فلهذا لم يرد المصنف كلمة كذلك **اشترح**

اليد فعه بقوله التي يجوز اه **قوله** اي لو قوعه اء د قع سوال وهو انه لا مطابقة بين الراجع و
المرجع لان الضمير مذكرو والمرجع الاقامة المفهومة من قوله واقيم هو وهي مونث فاجاب
تقول اي لو قوعه اء حاصله ان الضمير راجع الى الوقوع ليوافق قوله ولا يقع المفعول الثاني
من باب اه **قوله** ظرف زمان اه جواب سوال وهو ان ذكر قوله امام الامير بعد قوله يوم
الجمعة مستكذ لان كلاهما مثالان للظرف حاصل الجواب ان كلا واحد منهما مختص
بنوع علمت فحينئذ لا استكاذ **قوله** وفائدة اه جواب سوال وهو ان ضمير بائس مثال للمفعول
المطلق الواقع في الكلام مع سائر الفاعيل فلم يقيد بالشد اجاب بما تبي **قوله** شبهة بالمقابل
اه لما قال للفاضل لهنتك من انه مفعول به بواسطة حرف الجر عند الجمع كوا وما عند المصنف
فهو مفعول فيه حيث جعل تقدير في شرط النصب المفعول فيه لا شرط نفس المفعول فيه فيلزم
تكرار نظير ظرف المكان وتكرر نظير المفعول به بواسطة حرف الجر فزده عليه بانه شبيه
بالمفاعيل يعين الجار والمجرور مفعول به بواسطة حرف الجر فحينئذ لا يد تامل **قوله** اي
وان لم يوجد فيه شارة الى ان قوله يكن تامم لا ناقصة **قوله** اي جميع ما اه وهو الزمان
العين والمكان كذلك وللمصك المقيد والمفعول به بواسطة وفيه شارة الى رد قول من
قال ان في كلام الشيخ نوع وهو انه لو اريد من الجميع جميع المفاعيل مع المفعول به كما هو الظاهر
لا يستقيم استثناءه بقوله وان لم يكن اه وان اريد جميع ما سوى المفعول به فهو سوا عمطلقا
وجد المفعول به ولم يوجد وحاصل المراد ان المراد من الجميع جميع المفاعيل سوى
المفعول به **قوله** اي الفعل المتعد اه فيه اشارة الى ان المراد من باب اعطيت كل فعل
متعد الى المفعولين من قبيل ذكوا لخاص وازادة العام او جواب سوال وهو ان اضافة الهالي الى
اعطيت لا يخلو اما بيانية ولا مية او ظرفية اه على ما مر **قوله** لان فيه معنى الفاعلية قيل ينبغي ان يكون
للمفعول الاول من باب علمت اولى من الثاني لانه العالم والثاني هو المعلوم كذا في الزبدة و
العصام **قوله** ومنها اه وانما غير الاسلوب تنبها على جواز الوجهين وفي بعض النسخ ومنه
وهذا اولى لانه يوافق بقوله فاعل **قوله** يعنى من جملة المرفوعات اه هذا على النسخة التي
يد كوفيها لفظ منها **قوله** او من جملة المرفوع هذا على بعض النسخ او هذا بيان حاصل المعنى لان
من للتبويض ويحتمل ان يراد التبويض بتقدير المضاف آمن جملة افراده كذا في النسخة **قوله**
جمعها اه جواب سوال وهو ان كلا واحد منهما قسم عليهما من المرفوعات او من المرفوع فجمعها
في فصل واحد اجاب بقوله انما جمعها في فصل واحد للتلازم الواقع بينهما وهو ان المبتدأ
لا يكون بلا خبر والخبر لا يكون بلا مبتدأ **قوله** على ما هو الاصل فيها اه اي في المبتدأ والخبر
وهو ان يكون المبتدأ مسنك اليردون ما اذا كان مستكذ به فان مبتدأ بلا خبر يصار اليه للضرورة
والخبر مسنك به واللازم واقف في هذه الصورة اجاب سوال وهو انه منقوض بالقسم

لان
المتعد
الخاص
العام

الثانی من المبتدأ فان مبتدأ ولا یكون له خبر اجاب بقوله علی ما هو الاصل فیها وهو کون
 مسند الیه کون الخبر مسند الیه فقط **قوله** واشترکهما اه اشادة الی الجواب الثانی قال
 فالمبتدأ اه ابراد اللام فی المعرف بالفتح اشادة الی تعریف فان المسند الیه اذا عرف باللام
 یفید حصراً علی المسند ضمیر الفصل یحصر المسند فی المسند الیه فیکون اشارة الی المانعة کذا فی
 الزیبة **قوله** او تقدیر اجواب سوال وهو ان هذا التعریف لیس بجامع بخروج ان تصوموا
 الا **تاجاب** عنه بقوله او تقدیر حاصله ان ذلك مؤل بالمصک باعتبار ان الناصبة
 فصار المعنى صومکم خير لکم **فانقل** یخرج عنه تسمع بالمعین خیر من ان تراه فان تسمع
 مبتدأ وخیر خبره مع ان ذلك فعل و لیس باسم لفظا وهو الظاهر ولا تقدیر لعدم ان
 الناصبة فی قلبنا ان تسمع ایضاً مؤل بسمعک بتقدیر ان **وفیه** انه کیف یقصد فیها ان تسمع لیس
 من مواد التي یقصد فیها ان الناصبة **اجیب** بان الحصر فی مواضع سبعة عشر المذکورة فی
 بحث الفعل علی المواضع المشهورة واما فی غیرها فقد یران لیس بمخصر فیها وتسمع من المواضع
 الغیر المشهورة وکذا لک قوله تعالی **سواء علیهم غائبان** عندهم عند من جعل ان **تسم** مبتدأ ولتا ویله
 بالاسم **سواء** علیهم انک ایاهم وتركه **قوله** ای الذی اه جواب سواله هو ان التجرد عن
 العوامل اللفظیة یقتضی سبق وجودها كما قوله زید مجرد عن الثیاب یقتضی سبق وجود الثیاب
 ولم یوجد فی المبتدأ عامل لفظ اصلا فاجاب بقوله ای الاسم الذی اه حاصله ان المجرر یقتضی
 له یوجد عند الوجود لا یقتضی سبق الوجود **قوله** وجب الاشیان بالتجريد تیزیدا لامکان الوجود منزلة
 الوجود کذا فی العضا **فانقل** ان هذا التعریف قد صار صادقا علی زید فی ان زید قائم فانه اسم
 مجرد عن العوامل اللفظیة مع انه لیس بمبتدأ بل اسم ان **قلنا** ان المراد بالعوامل العامل كما اشار
 الیه الشارح بقوله عامل اللفظ لان اللام فی قوله العوامل للجنس دون الاستغراق فبطل **معنى**
الجمعیة قوله اصلا اه هذا رد علی الفاضل الیهنک حیث اعترض علی المصنف ان هذا
 التعریف لیس بجامع بخروج بحسبک درهما لان مبتدأ مع انه لیس مجرد عن العوامل
 اللفظیة لدخول الباء علیه اجاب عنه صاحب الیهندی ان المراد بالعوامل اللفظیة نواسخ
 للمبتدأ نحو کان وما ولا وهذا لیس كذلك **وجم** الوردان العوامل اللفظیة اعم من النواسخ
 وغیرها عند سبقیة الذهن الیه فبقیه الا اعتراض علیه فاجاب الشارح بقوله وکانه حاصله
 ان المراد بتجريد العوامل تجريد ه عن العوامل المؤثرة فی المعنى والباء لیس بمؤثرة فی
 المعنى بل فی اللفظ فقط **وفیه نظر** لانه علی هذا التقدير یخرج نحو ما فلذا
 من احد فان احد مبتدأ و لیس مجرد عن العوامل بالمعنى المذکور لان کلمته من
 مؤثرة فی تأکید معنى النفا اجیب عنه بان المراد بالمعنى غیر المعنى التاکید فلا یخرج عنه لانه
 مؤثر فی المعنى التاکید **فانقل** فعله هذا لا یكون التعریف مانعا لدخول زید فی ان زید قائم فی التعریف

قلنا في الجواب عن السؤالين المراد بالمعنى المعنى الاصل وهو المسند والمسند اليه النسبة البليغة
 بينهما والامر المتعلق بالنسبة الربطى كالتأكيد لمضمون الجملة الاسمية في مثالان زيد اقام
 فصا تنقدير الكلام فالمبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية المؤثرة في المعنى الاصل
 فانطبق الحد على المحذوف جمعا ومنعافا فهم او نقول عن السؤالين انهما قد وردا على قوله بحسبك درهم
 ان الحرف الزائد كالمعنى فالمجرد اعم من ان يكون حقيقة او حكما كذا في الغفور **قوله** و
 ثانيا قسم المبتدأ اذ فيه اشارة الى ان المبتدأ مشترك لفظي موضوع لما بينهما المص كما ذهب اليه
 الرضوي كذا في الزبد **قال** او الصفة كلمته او لا تفصا الحقيقة ومن قال انها المنع الخلودون
 الجرم فلم يات بشئ لان استحالة اجتماع التقيضين بين ^{وا} ما امتناع ارتفاعهما فلو ثبت كان
 بالاستقراء **واعترض** عليه بان التعريف يتحقق بقائمه في اقامه بوه زيد حيث يصدق
 التعريف عليه مع انه ليس بمبتدأ **اجيب** عنه بتقييد الصفة ايضا بكون غيرها له ركن صالحا
 لكونه مبتدأ ولا يخفى ان هذا التعريف لا يدل على ذلك كذا في الغفور **قوله** او جارية اه دفع
 لما قيل من ان هذا التعريف ليس بجامع لخروج قرشي زيد فان قرشي مبتدأ مع انه ليس بداخل
 في القسمين **اجاب** بقوله او جارية اه حاصله انه من كذا ج في القسم الثاني من المبتدأ فانه في
 قوة المنسوب الى القرشي والمنسوب صفة **قال** الواقع بعد حرف النفي او الف الاستفهام
الاولى حذف حرف الالف ليكون اعم واشمل بان يقال بعد النفي او حرف الاستفهام ليتاوالهمزة
 وغيرهما من كلمات الاستفهام وما هو اسم النفي كغيره لانه قال بعد حرف النفي شهرة وقوعها بعد
 واما تخصيص الالف لان الالف اصل في الاستفهام **قوله** ونحوه جواب الالف هو انه يتقضى به
 قائم زيد فانه مبتدأ مع انه ليس بواقع بعد حرف النفي او الف الاستفهام فاجاب بقوله ونحوه كهل
 اه حاصله ان العبارة على حذف المعطوف **قوله** وعن سببويه فيه اشارة الى الاعتراض
 على المص و جوابه قوله مع القبح **قوله** والاختفاء يرى فيه اشارة ايضا الى الاعتراض
 على المص وهو واضح دفع عنه بان ليس من كلام الفصحاء او محمول على ضرورة الشعر
قوله ولو جعل اه دفع لما قيل وهو انه لا سلم انه خبر المبتدأ بل خبر عن نحن فلا يتم تمسك
 الاختفاء عليه **فاجاب** بقوله ولو جعل اه حاصله انه لو كان كذلك لزم الفصل بين العامل
 والمعمول بالاجنبية كذا في عبد الرحمن **قوله** بالاجنبية ذلك لان المبتدأ عن من حيث انه ليس
 من معمولات الخبر فصار كالاجنبي وان كانا من معمولي عام بمعنى **قوله** او ما يجرى مجراه جواب
 سواك هو انه يخرج عن الحد مثل قوله تع اذا غيبناك عن الحق فان الصفة لا فعل للمضمير مع
 انها مبتدأ **اجاب** بقوله او ما يجرى مجراه وانما يكون جاريا مجراه لان الاسم الظاهر كما لا يحتاج
 في التلخيص الى كلمة اخرى كذا في الضمير البارز بخلاف المستر **قوله** الى الذين اه لا يلائم الاضمار
 الذي لفظا وبتة لان زيد مبتدأ مقدم لانه في الاصل في المبتدأ التعمير **قوله** لو جاز تشبيهه

لان الفعل وشبهه اذا اسند الى الظاهر يكونان احدين ابد **قوله** مثال جواب سؤالي دهون مقص
 المص في هذا الكتاب بيان المسائل لا الامثلة فينبغي ان لا يذ كر المثل الاصل وان ذكر فينبغي ان
 يذ كر مثلا واحدا لان المقص من المثل ايضا الممثل له وهو يحصل بالواحد فاجاب بقوله مثلا
 اه حاصله ان تعد الامثلة باعتبار تعد المثل **قوله** اي الصفة الواقعة اه جواب سؤالي هو
 ان الضمير في طابقت لا يتخلو اما ان يكون راجعا الى مطلق الصفة اي سواء تقع بعد حرف الينف
 او الف الاستفهام او لا او راجعة الى الصفة الواقعة بعد حرف الينف او الف الاستفهام رافعة
 للظاهر فعلى التقدير الاول منقوض على قائم في زيد قائم لانه لم يحز فيه الوجهان بل يتعين زيد
 للابتداء وعلى الثاني ايضا منقوض على قائم التريدين لانه لم يحز الامران فيه بل يتعين ان الصفة
 مبتدأ وليحز العكس لانه لو جاز يلزم ان يكون الخبر عاملا في المبتدأ فيما اذا جعل الصفة خبرا مقدا
 عليه جاب بقوله اي الصفة **قوله** اسماءه في شارة الى ان مفعولها مفعول با اعتبار الموصوف
 حاصله ان الضمير جمع الى الصفة الواقعة بعد حرف النعم قطع النظر عن قوله افعل للظاهر
قوله مذكور بعد ما اه جواب سؤالي هو انه يتقضى على قائم في نحو زيد قائم فانه طابقت
 مفعول وهو زيد مع لا يحز في الوجهان بل يتعين كون زيد مبتدأ وقائم خبره فاجاب بقوله
 بعد ما بخلاف مثل هذا التركيب فان زيدا مذكور فيه قبلها **قوله** وتعين ان يكون اه
 فانه لو كان اقامان مبتدأ فلا يكون الاسناد الى الزيدان وقد تقرر في موضعنا ان الفعل لا يفر
 اذا كان مسندا الى الاسم الظاهر مفعول او مشبه او مجموعا وهو ليس بمفرد فعلم ان الزيد ينبتدأ
 وقائم خبره مقدم عليه **قوله** ان يكون الزيدان فاعلا اه لانه لو كان قائم خبرا عن التريدين
 فلم يوجد لمطابقتهم للمبتدأ والخبر **قوله** ثالثا اه اعلم ان التقسيم العقلي يرتقى الى اربعة
 صور ثلثة منها ما ذكره الشارح الرابع منها كون الصفة مشي مثلا والظم مفعول ووجه الحصر ان الصفة
 لا يتخلو اما ان يكون مطابقة للظاهر ولا فان كانت مطابقة فلا يتخلو ايضا اما ان يكون مطابقة
 له في الافراد والتثنية والجمع مثلا او الاول قوله قائم زيد والثاني قوله قائمان الزيدان الثالث
 قوله قائمون الزيدان وان لم تكن مطابقة له فلا يتخلو ايضا اما ان تكون الصفة مفردة والاسم
 الظاهر مشبه او بالعكس فالاول هو قوله قائم الزيدان والشارح قد بيثها والثاني قوله قائمان زيد
 لكن هذا مجرد فرض عقلي ولا تحقق له في نفس الامر وتركيب من التركيب لانه ان جعل الصفة مبتدأ
 فلا تكون الاسناد الى الظاهر حال الاسم كحال الفعل والفعل اذا كان مسندا الى الظاهر يكون
 واحدا ابدا وهو ليس بوجود فلا يكون الصفة مبتدأ وان جعل الصفة خبرا عن زيد مثلا فلم
 يبق المطابقتهم للمبتدأ الخبر فلا يكون خبرا ايضا فما ذكرنا سقط ما قيل من انها اذا كان هنا
 اربع صور فلم يترك الشارح الرابع منها وذلك لان مقص الشارح بالبيان بيان ما لم يكن موضعها
 له ودفع سؤال تقريره لان التقسيم العقلي يرتقى الى اربعة اقسام فلم يبق الشارح ثلثة منها وترك واحد

في بادي الراي كما عرفت وجهه انفا قوله اي هو الاسم المجرد اه دفع سؤالا كما صرح الشارح عليه بقوله فلا يصدق اه قوله المسند اه لكنه ينقض بضارب في زيد ضاربه بضارب في زيد ضارب ابوه فان الضارب في الاول مسند الى ضمير زيد وفي الثاني الى ابوه لا الى زيد مع انه خبر **أجيب** بان الخبر مجموع اسم الفاعل مع فاعله لا اسم الفاعل وحده واسم الفاعل مع الفاعل مسند الى المبتدأ ولكن لما لم يكن المجموع قابلا للاعراب اجري الاعراب على جزء قابل للاعراب فانقسم اجزاء الاعراب على اجزاء قابلة للاعراب **ونقول** ان المراد بالاسناد الى المبتدأ اعم من ان يكون الى نفس المبتدأ او الى ضميره او الى متعلقه ففي الاول اسند الى ضميره وفي الثاني الى متعلقه وهو ابوه **قوله** اي ما يوقع به اه جواب سوالين **الاول** ان المسند من الاسناد وهو متعد بنفسه فلا حاجة الى الباء فلم اورده **والثاني** ان صلة الاسناد كلمة الى لا كلمة الباء فلا يصح قوله به **اجاب** بقوله اي يوقع به اه حاصله ان المجرد والمجرد متعلق بالمسند باعتبار المتضمن هو الايقاع والايقاع لا ذمى فيحتاج الى التقيد بالباء وايضه صلة تقع كلمة الباء فلا عذر **ونقول** ان الفعل او شبهه اذا اسند الى الفاعل او ضميره كان بمعنى الايقاع **قوله** او يجعل الباء اه وكان النكتة في تغيير العبادة ان لا يشبه الخبر بالمسند اليه المذكور في تعريف المبتدأ وخر يظهر بقوله به فائده والا فلا حاجة اليه وقد بين وجه عدم الاحتياج نحاصله ان تاويل الباء بالاحتراز عن التباس الخبر بالمسند اليه المصطلح المعترف في المبتدأ لم يظهر لقوله به فائده والمراد بالتباس بحسب اللفظ لا بحسب المعنى **قوله** وعلى التقديرين والفرق في الاجمال التفصيل لان في الاول والجملة في الثاني تفصيل لان المالان ما هما الى امر واحد وهو الاسناد الى المبتدأ **قوله** يخرج القسم اه كما يخرج يضرب في يضرب زيد اه لانه مسند الى الفاعل لا الى المبتدأ لكن يفهم استكناك قوله المغائر للصفة المذكورة اه فدفع بقوله ويكون قوله المغائر اه **قوله** واعلم اه جواب سؤالا وهو ان ينقض تعريف المبتدأ او الخبر بقولنا زيد قائم مثلا فانك قد اعتبرت فيها التجريد عن العوامل اللفظية وهما ليس كذلك لان المبتدأ مثلا عاملا في الخبر وهو القائم مثلا وكذلك في العكس فلا يكون مجردا عن العوامل اللفظية **اجاب** بقوله واعلم حاصله ان كلام الماتن مبني على متا البصريين وعندهم العامل في المبتدأ والخبر معنوي وهو معنى الابتداء والعرض منه تحقيق عامل المبتدأ والخبر لا غير **قوله** اي تجريد الاسم فان قيل ان تجريد الاسم عند فلا يؤثر في الشيء فالاولى ان يفسر الابتداء بجعل الاسم في صدق الكلام تحقيقا وتقدير الاسناد اليه واسناد الى شيء والاسناد الى شيء امر وجود قلنا ان العوامل النحوية في كلام العرب علامات لتاثير المتكلم لامورثات حقيقية والعدم الخاص يجوز ان يكون علامته كذلك في الغفورا

تضمنه

نسخ جواب سؤال مروان منقوض بالاسماء المتعددة كزيد عمرو وكبر وغير لانها ايضه مجردة عن العوامل اللفظية مع انها ليست فاجابها

يؤلف العلم والجماد اذا وقع خبرا فلا يريد ان المبتدأ قد يكون صفة من القسم لا ومن المبتدأ ولا
يكون الخبر حالاً من حواله مثل المنطلق زيد وهذا زيد لانه مؤل بذات متصرف بالانطلاق المستع
بزيد زاد مولينا عبد الغفور **قوله** غالباً فان قيل هذا الديل جار في الجملة الفعلية لكونه عاملاً
في المحكوم عليه ورتبة العامل التقديم قلنا سلمنا ان ذلك الاصل جار فيه لكن تاخيره لدفع الالتباس
بالمبتدأ فانهم **قوله** قولهم اه جواب سؤال وهو ان قوله جاز فعل وما بعد فاعل والفاعل لا
يكون الا مفعولاً لانه قسم من الاسم وهو ليس بمفرد بل جملة فكيف يكون فاعلاً لجاز فاجاب
بقوله قولهم حاصله نعم ان الفاعل اسم مفعول لكونه قسماً من الاسم لكن الاسم اعم من ان يكون
صريحاً وتاوياً وهذا الجملة بتاويل القول القولا اسم مفعول وكذلك حال قوله قولهم في شرح قوله
وامتنع سؤالا وجوابا لكن اذا كان هذا التركيب عن صاحبها في الدار امتنعاً فلم يكن من قولهم لان كونه من
قولهم يستدل ان يكون مستعملاً بينهم فحينئذ كيف يصح قوله امتنع قولهم يمكن الجواب عنه بوجهين الاول
ان الامتناع هنا بمعنى الضعف لا بمعنى المحالى هو قوله ضعيف غير فصيح لانه جوز بعضهم الاضمار
قبل ذلك لفظاً ورتبة فيكون مستعملاً بينهم ولكن هذا الاستعمال ليس بين الفصيحاء والثاني ان
استعمال هذا التركيب باستعمال خبره اعني صاحبهما في الدار كذا في عبد الرحمن **قوله** في حيز الخبر
اه والخبر هو المكان الموضع وهذا لدفع ما يقال من انه لا يجوز ان يكون الخبر مقدماً على الضمير
رتبة فلا يلزم الاضمار قبل ذلك رتبة وتقرأ الجواب ان كون الخبر مقدماً على ما وقع في موضع
الخبر رتبة غير معقول **قوله** وان كان الاصل فيه اه جواب سؤال هو ان تكبير المبتدأ قطع فينبغي ان
يقال يكون للمبتدأ نكرة فلا حاجة الى كلمة قد اجاب بما تروى **قوله** يقال اشتراكها او يرفع
اشتركاها او يكون الحكم باقلية الاشتراك حكم الاغلب فانه دفع ما قيل من ان قوله ما احد خير
منك ليس فيه الاشتراك بل دفعه بالكيفية كذا في عبد الرحمن **قوله** قوله تعالى الخ جواب
سؤال هو ان المضاف الى ما بعد وهذا لا يجوز لان المضاف اليه لا يكون الا اسماً مفعولاً على
منه به وهما جملة فاجاب بقوله قوله تعالى ما حصله سلمنا ان المضاف اليه لا يكون الا
اسماً لكن الاسم اعم من ان يكون صريحاً وتاوياً وهما مؤل بالقول المفعول **قوله** مثله في اشارة
الى ان قوله ارجل في الدار امارة **قوله** ولعبدك وقوله قولك جواب سؤال مثله **قوله** فان
التكلم بهذا الكلام يعلم اه فيه ان هذا التخصيص عند المتكلم لانه يعلم ان يكون احد هما في الدار و
الاختصاص المصطلح هو الاختصاص عند المخاطب وفيه ايضاً ان هذا التخصيص منتف في مثل
ارجل في الدار ارفينغي ان يمتنع الابتداء به مع انه صحيح اجيب عن الاول بان علم التكلم يستلزم
علم المخاطب لانه اذا سأل المتكلم عن المخاطب بام المتصلة والهمزة عن تعيين يعلم المخاطب ان التكلم يعلم
يكون احد هما في الدار فيعلم المخاطب ايضاً ان يكون احد هما في الدار بعد يقام الكلام ويؤيد ما قاله امير
جمال الدين ان المتصلة موضوعه لان يطل بها التعيين بعد العلم بحصول احد الامرين

كما يحصل للشكل يحصل للخطاب ايض بعد العلم بوضعه فانهم **قوله** المعلوم اه وهذا وصف
 الامرين بحال متعلقهما وهو كون احد هما في الدار فلا يجب المطابقة مع الموصوف في التثنية
قوله مثل قد مرفأنته فلا تغفل عنها وهي ان في تقد بل مثل اشارة الى العطف وفي لقتك القول
 اشارة الى جواب سوال المثل ما مرفأنته **قوله** تخصيصه جواب سوال هوانه اذا كانت متعينة فلا يكون
 مما نحن فيه لان الكلام في النكرة المخصصة والتعيين من المعارف اجاب بما تره حاصله ان
 هذا التعيين ليس للتخصيص بل للتخصيص يفيد التعيين والتعريف **قوله** ما احد خير منك
 هذا مثلا المبتدأ على مد هب بنى تميم لان ما ولا المشبهتين بليس لا يعلمان عندهم والا لوجب
 ان يقال ما احد خيرا بالنسبة الخبر كذا في الزبد **قوله** وتخصيصه جواب سوال هوانه اذا
 معينة فلا يكون مما نحن فيه لان الكلام في النكرة المخصصة والتعيين من المعارف اجاب بما
 تره حاصله ان المراد من التعيين التخصيص قلة الشيوع ودرع الاهتمام لا التعيين
الشخص قوله فتعنت وتخصصت وفيه نظر لانه جمع بين الضدين لان معنى العموم
 ضد معنى التخصيص فكيف يوصف الواحد بالخصوص والعموم جميعا **جيب**
 باننا نمايلزما الجمع بين الضدين لو اذيد بالتخصيص ههنا التعريف الذي هو ضد العموم و
 ليس الامر كذلك بل المراد تقليل الشيوع والاهتمام الحاصل في النكرة **قوله** فتعنت وتخصصت
 يعنى المراد بالتخصيص ههنا التعيين وقطع الاحتمالات والتقليل فلا يرد ما قيل من انه لا تخصيص
 ههنا لان التخصيص ان يجعل لبعض الجملة شيئا ليس لسا كما مثاله كذا في عبد لغفو **قوله**
 فانه لا تعد في جميع الافراد خلاصة هذا الوجه فيما اذا اداد بالنكرة نفس الطبيعة فانه لا تعد فيها
 بل هي امر واحد كذا في عبد لغفو **قوله** ثمرة خير من جرادة لان فيه معنى العموم لان النكرة
 تدل على طبيعة التمرة وهي يقتضيه التفضيل على طبيعة الجرادة فيعلم الحكم لكل فرد او لان الحكم
 على فرد ما لكن لا بخصوصه بل باعتبار الاندلس تحت الجنس فيعلم لان الحكم على فرد غير معين
 في المقام الخطابى يستلزم عموم الحكم لان الادة البعض ترجيح بلا مرجح هذا ما قاله مولينا
 عبد لغفو كذا في الزبد **قوله** اذ يستعمله وجه لصحة ابتداء ثبته شر **قوله** مما يتخصص
 به الفاعل اه وهو تقديم الفعل **قوله** لشبهه به دليل التخصيص شرب شئ يتخصص به الفاعل وهو
 الحصر ووجه المشابهة ان قوله شرب شئ ذلت اب في الاصل اه ذلت اب شرب فاهر فعلا والضمير المستتر فيه
 فاعل وذامفعول به مضاف الى نائب وشرب لا وتأكيد للضمير المستتر الفاعل وهما ايض فاعلان
 لان البت والتأكيد من الفاعل فاعل ايض فيكون الشرفا على معنى ثم قد شرب على امر ليفيد الحصر
 لان تقديم ما حقه التاخير يفيد الحصر فيلان حصه الفاعل حاصل بتقديم الفعل فلا فائدة

له هذه العبارة جواب ثان عن سوال مذکور فيما بعد وهو قوله قيل ان حصر الفاعل اه قرينة وان كان يؤخر من السؤال
 والجواب اول لكنه قدم سهوا من الناسخين ١٢ دب اغفر وارحم وانت خير الراحمين

هنا في التقدير قلنا الحصر هنا على قسمين أحدهما المستفاد من تقدير الفعل وهو هو فيه نوع عموم لأنه إذا قلت أهر يعلمنه ان ما يذكر بعده يكون صالحا للآهر فخرج به ما لا يكون صالحا لكن نوع العموم باق فيلأنه عام من ان يكون خيرا او شرا ولما قدم الشر على الفعل ذلك العموم وحصل الحصر بوجوه الكمال لأنه علم منه ان ما ههنا اناب شرلا خيرا ويوجب ان الحصر على قسمين حصر المسند اليه في المسند وحصر المسند في المسند اليه فتقدير الفعل حصل حصر المسند اليه وهو الشر وتقدر المسند اليه حصل حصر المسند وهو اهر فيكون هذين الاختصاصين مغايرين فان قيل من اين يعلم ان هذا التركيب يفيد الحصر قلنا انه مستعمل في موضع ما ههنا اناب الاشر وهو يفيد الحصر فكذلك هذا فان قيل ان افادة قوله شر اهر ذاناب الحصر مخالفة لما ذهب اليه السكاكي حيث ذهب الى ان تقدير ما حقه التأخير يفيد الحصر اذا خرولا يصلح لان يكون فاعلا كما في انا عرفت لان تاء المتكلم فاعل فلا يصح ان يكون انا فاعلا بخلاف ما نحن فيه لانه لو اخذ الشر عن قوله اهر يصلح لان يكون فاعلا قلنا هذا الفائدة على تقدير الازادة وهو ان يكون ضمير الغائب موجودا في تقدير وجود ضمير الغائب لا يصلح الشر للفاعل عتراض عليه بوجوه الاول انه ما السرفي ان يكون شرا بل من الفاعل لا يكون عين الفاعل والثاني ان الحصر بهذا الوجه من ههنا السكاكي دون المصرح فكيف يحمل عبادته على هذا الوجه من الحصر والثالث ان البدل اذا كان نكرة من معرفة وجب نعت البدل وههنا بهذا الصفة والنعت لم يوجد اجيب عن الاول ان كان شر عين الفاعل لزم خلو الفعل عن الفاعل عند التقدير هو لا يجوز وعن الثاني ان هذا المثال من النجاة على مذهب السكاكي لا على مذهب المصراع عن الثالث ان وجوب النعت مختلف فيه وهذا المتاعل قوله من يكون قائل بعدم الوجوب ولو سلم اتفاهم فاقول ان الضمير في اهر ليس بمعرفة بعدم رجوعه ولو سلم التعريف فلا سلم وجوب النعت في مطلق البدل هو بل في البدل المحقق وههنا متوهم حاصل الشرح قوله وما يتخصص به الفاعل اه هذا بيان ما يتخصص به الفاعل لكن الحصر في الفاعل بادوات الحصر وفيما نحن فيه بتقدير ما حقه التأخير قوله اذ يستعمل اه دليل التشبيه قوله ما ههنا اناب الاشر يعني كان في الاصل اهر شر ذاناب يجعل شريدا لمن الضمير المستتر في اهر والبدل من الفاعل فاعل بمعنى ثم قد ليفيد الحصر لان تقدير ما حقه التأخير يفيد الحصر فيكون المعنى ما ههنا اناب الاشر انا فاعل التقدير والتاخير مع انه وجد بعيد عن الفهم لضرورة وقوع النكرة مبتدأ قوله واعلم اه جواب سوال وهو انكم قلتم ان قوله شر اهر ذاناب مستعمل في موضع ما ههنا اناب الاشر فيكون الحصر في هذا التركيب موجودا والحال ان الحصر لا يكون مستفادا من قولهم شر اهر ذاناب الا ان يكون بنجاح لان الهم بنوع المقادير يكون غير المراد ان معنى حديثك وقد يكون شر اهر اذا كان مجئ عن نصح انقص بالنسبة الى الوجهة او غيره

سؤال كافي

معتاد واما اذا كان بنبا حغير معتاد فلا لانه لا يحتمل الا الشر في الحصر لا بد من الاحتمالين **اجاب**
 بقوله واعلمه حاصله ان لهذا التركيب معيار احد هما باعتبار معنى النباح المعتاد للكلب و
 الثاني باعتبار النباح الغير المعتاد فعلة الاول يصح التخصيص بمعنى قلة الاشتراك والحصر اضافة
 بالنسبة الى الخير وعلى الثاني لا يصح التخصيص والحصر الاضافي لعل وجود الجانب الآخر
 اصلا فالتخصيص تقدير بالنسبة الى الوصف يعنى شر عظيم لا حقير **قوله** قد يكون خيرا ام
 اى بالنسبة الى صاحب الكلب لا ليلانه بالنسبة ليلانه لا يكون كاشرا لانه لا ينبغ الا عندك لاذى **قوله** محب
 حبيب حبيب حب الكلب **قوله** بالنباح اه بالكمه وضم النون بانك سكت بالفتح او ارسخت **فان قيل**
 الاهر اصوت الكلب سواء كان معتادا او لا والنباح لا يكون الا معتادا قلنا اطلاق النباح على
 الاهر من قبيل ذكره لخاص اداة العام **قوله** يتشاءم به فالعنى قال برفنه مى شو بنبارح غير معتاد **قوله**
 فيكون المعنى شر عظيم اه هذا على مذاهب من قال ان تخصيص الشئ بالصفة يدل على نفى الحكم عاملا
قوله لا حقيراه حاصله ان المثال للتخصيص بما يتخصص به لفاعلا ذ الاستعمل في النباح المعتاد فا
 اذ استعمل في غير المعتاد فالمثال للتخصيص بالصفة المقيدة لان التنوين للتعظيم كذا في الزبدة
قوله وهذا اى قوله شراهه اناب **قوله** يظرب اى يقال الرجل قوى انكاه العجز اذ وجد
 العجز في حادته **قوله** ومثل قولك اه هذا لتعيين العطف **قوله** لانه اه علة التخصيص
فان قيل هذه العلة تجرى في قولنا قائم رجلا مع انه لا يفيد اختصاص قلنا هذا الذي يختص
 بما كان الخبر ظروفا وهنالك كذا **قوله** بالصفة فحينئذ يحصل قلة للشركاء لانه يخرج الرجل
 الذي لا يكون موصوفا بصحة الحكم **فان قيل** فائدة قولنا في الدار رجل و رجل في الدار واحد فلم
 قال في الدار رجل قلنا ان في هذا المثال الثاني لا يعلم ان في الدار صفة لرجل او خبر عنه بخلاف المثال
 المذكور في المتن لانه لا المتناس فيلان الصفة لا يتقدم على الموصوفين الخبرية او يجاب بان هذا
 سر نحوى لا يجب اطواده **قوله** لتخصيصه اه هذا وجه صحة ابتداء بية سلام عليك **فان**
قيل التخصيص المعبر بالنسبة الى المخاطب ان المتكلم فكيف يصح هذا الدليل فامل **قوله** وعدا الى الرفع
 لان النصب علامة المفعول فيدل على الفعل المقدر هويد على التجرد والتجسد وهو غير مناسب للمقام
 فعلى اليركون المرفوع مبتدأ ايض والظاهر ان الدال على الدال ام هو نفس المعدل وذهب بعضهم الى ان
 الدال على الدال ام الجملة الاسمية وبعضهم الى ان الدال هو الرفع ومعنى الدال ام في الجملة الاسمية انه
 لا يفهم من ظاهر لفظها الاقران نعمان من الازمنة الثلاثة ولازم كان بعضها في الاقران
 بواحد منها بخلاف الفعلية فانها بالعكس وكلام الشارح على انطباق الكل فامل **قوله** كما
 قال سلاى اه جواب سوال وهو ان اداة هذا المعنى على تقدك النصب ظاهر لوجود الفعل
 المقدر فيصح اداة معنى المتكلم منه واما على تقدك الرفع فلا يصح اداة معنى المتكلم منه
فاجاب بقوله فكانه اه حاصله ان النسبة الى المتكلم لما كان مرادا في

الاصح في الصفحة ۱۲۳

حالة النصب فكان مراد في حالة الرفع ايضاً توفيقاً بينهما **قوله** آسلا من قبل جواب سؤال هو
 من السلام ليس بنكرة بل معرفة باعتبار اضافة الياء المتكلم فلا يطابق المثال مع
 الممثل الجاب بقولنا من سلام من قبل اه حاصله ان المقصود بالنسبة الى
 ياء المتكلم تخصيصه لا تعريفه فليس المراد من سلامي تعريف السلام بل تخصيصه
 فيكون تخصيصه بمعنى قلة الاشتراك فيخرج السلام الذي ليس من قبل المتكلم **او نقول**
 السلام مضاف الى ياء المتكلم مع الفصل بلفظ القبل والاضافة تفيد لتعريف فيما اذا لم يكن الفصل
 بين المضاف والمضاف اليه هناك **او نقول** ان الاضافة عندئذ هي ومدخولها في قوة النكرة
 فلا يفيد لتعريف واحاصله ان الاضافة تفيد لتعريف فيما اذا لم يكن المضاف مصكاً او مهناً
 مصكاً والمصدر اذا كان في الاصل مفعولاً يكون باقياً على النكادة وان كان مضافاً الى ياء
 المتكلم وهذا الوجه الاخير من العلوي **قوله** هذا اي ما ذكره المصنف من ان النكرة لا يقرب مبتدأ
 الا اذا تخصصت بوجه من الوجوه **قوله** فيما بين النخاة وهي جمود **قوله** وقال بعض وهو
 السيد السند **قوله** وقال بعض الخ فيه اشارة الى الاعتراض بقوله كوكب انقض الساعه
 وكذا رجل على الباب كم مالك وكيف حالتي غيرها فقوله كوكب مبتدأ مع انه نكرة كخصونة
 لان المخاطب لو كان جاهلاً بالنسبة صح الاخبار وان كان المخبر عن نكرة الا ترى ان انقضاء لكوكب امر
 عظيم غريباً في الوقت فاذا سمع المخاطب هذا الكلام من المتكلم لا يتوجبه اليه ان كان المخاطب عالماً
 بالنسبة لم يجهل الاخبار عند ان كان المخبر عنه معرفة مخوزيد شئ لانه من الامور التي لا يشق فلا
 فائدة في كنه في الابد **قوله** اقرب الى الصواب الظهور وجهه وورد الاستعمال عليه وورد الاعتراض على
 القول المشهور وهو ان النكرة تقع مبتدأً بلا تخصيص الا لما وقع في القرآن المجيد مع انه جاء فيه كثيراً نحو قوله
 تعالى **وجوه يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة** فقوله وجوه مبتدأ وناضرة خبره مع انه نكرة وقوله تعالى
هل من مزيد لان قوله مزيد مبتدأ وخبره محذوف وهو قوله لي اي هل لي من مزيد من
 ذاتك وقوله **يومئذ لنا يوم مبتدأ** ولنا خبره وقوله **ويوم علينا** فيوم مبتدأ وعلينا خبره
 مع ان المبتدأ في كل نكرة بدون التخصص وغير ذلك مما لا يعد فاذا وقع النكرة في
 القرآن مبتدأً بلا تخصيص علم ان التخصص ليس بشرط اجيب عن الاول لانه لا نسلم ان
 قوله وجوه ليس بمخصص بل حصل التخصص فيه لان التنوين فيه للتعظيم والتقدير الصفة اي
 وجوه من الوجوه المحاضرة في الوقت فيدخل في النكرة المخصصة وعن الثاني انه لا نسلم ان قوله
 مزيد مبتدأ بل صفة لمبتدأ محذوف والتقدير هل من شئ مزيد فيكون المبتدأ في التقدير هو
 الشئ الموصوف بالمزيد فهو ايضاً داخل في النكرة الموصوفة وعن الثالث والرابع ان قوله يوم موصوف
 بصفة مقكاة اي يوم من الايام الماضية لنا ويوم من الايام الماضية علينا فذلك المثالان
 ايضاً داخلان في النكرة الموصوفة فيعلم من هذه الاجوبة حقيقة اللذنب المشهور ثم

الجواب من جانب المحققين ان هذه التقديرات كلها من الكلام الله تعالى من الظاهر الى خلا والظاهر
وتكلف لا طائل تحته وذال يجوز من غير ضرورة واذا كان كذلك فذهب المحققين صوابا وانما القرب
الى الصواب ولم يقل هو الصواب لانهم يمكن ان جاعا على القول المشهور بان يقال المراد منهم من التخصيص هو التبعين
بوجه من الوجوه بحيث يترب عليه صحة الحكم وذكر الامثلة لمجرد التوضيح والتنبيه على كثرة وقوعها بحسب
عن جانب المصنف ان نعمان مدله صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة لكن الفائدة لا يحصل الا بذلك
التخصيصا غالبا **ونقول** لان سلم الكوكب في ذلك نكرة بل معر لان المراد به الكوكب المعهود وهو
الكوكب الذي ينقض عند وقت مشي المسافرين **ونقول** ان المصنف في صدي بيان الكليات والاكثريات
وهو ان المبتدأ اذا كان نكرة فلا يحصل الفائدة الا اذا تخصصت بوجه ما وما قلت نادرا لا حاجة الى
الجواب **عنا ونقول** لا خلاف بين الجمهور والمحققين لان المصنف ايضا قائل به لكن لما كان فهم المبتدئ
لا يمتد بين مواد الفائدة وغير الفائدة اخترعوا هذه التخصيصا لفهم المبتدئ فلذا قال اذا تخصصت
فلا يرد اشكال بعض المحققين **قوله** ولما كان اه جواب سواله هون قوله الخبر قد يكون غير مستقيم
لان المصنف قد كره فيما سبق الخبر هو المجزاه اى الاسم المجزوع عن العوامل اللفظية لان المجزوءة والصفة
يقضى الوضوء وموصوف الاسم والاسم لا يكون الامفرد افعلا من ان الخبر مفرد فاذا كان الامر كذلك
فكيف يصح قوله والخبر اه لان يعلم من ان الخبر مركب ايضا وهل هذا الا شاقص وايضا ان المصنف قد كره في
الخبر فيما سبق فما الحاجة الى اعادتها نانيا فاجاب بقوله ولما كان حاصل ان الخبر المعرف جازان
يكون المراد به مطلق الخبر كما هو الظاهر او حاصله ان الخبر على قسمين مفرد ومركب عرفا لانه قد يما سبق و
هنا المركب قوله الخبر قد يكون اه فيلشادة الى تقسيمه كون افراده اصلا **قول** اسمية اه وكذا قوله فعلية
اه فائدتها ظاهرة من ان تعدد المثالب باعتبار تعدد المثالب لا يرد ما يرد في هذا المقام **قوله** ولم يرد
الظرفية جواب سوال الظاهر هون الخبر كما يكون جملة اسمية وفعلية كذلك يكون ظرفية فلم يرد كذا
الظرفية حاصل الد فم ان الظرفية واجعة الى الفعلية لان متعلق الظرف لا يكون الافعال **فان قيل** ان
متعلق الظرف قد يكون مفرد كما هو من هب الكوفيين قلنا الكتاب منوط على من هب البصرين وهم
لا يقولون الا بالفعل واذا كان متعلق الظرف مفردا يكون داخل في القسم الاول **فان قيل** ان الخبر كما
يكون جملة اسمية وفعلية وظرفية كذلك يكون شرطية فلم يرد كذا ما قلنا ان الشرطية ما اسمية وفعلية
لان الحكم في القضية الشرطية عند النخاة في الجزاء والشرط قيد له لقولنا ان كانت الشمس طالعت فالنهار
موجود فان كان تقديره النهار موجود وقت طلوع الشمس كانت اسمية وان كان تقديره يوجد النهار عند طلوع
الشمس كانت فعلية

فان قيل ان شرطية لم يرد كذا ما قلنا ان الشرطية ما اسمية وفعلية لان الحكم في القضية الشرطية عند النخاة في الجزاء والشرط قيد له لقولنا ان كانت الشمس طالعت فالنهار موجود فان كان تقديره النهار موجود وقت طلوع الشمس كانت اسمية وان كان تقديره يوجد النهار عند طلوع الشمس كانت فعلية

قوله لا يقتضى الارتباط آه وإنما يقال يقتضى عدا الارتباط لأنها لا تقتضى عدا الارتباط
لأنها لا يرتبط ارتباطاً لأن ما ثبت بالذات لا يزول بالغير **قوله** وإذا كان الخبر آه هذا دليل لقوله
فلا بد أو إشارة إلى أن قوله فلا بد من عائد جواب الشرط المحذوف أو جواب سؤال هو أنه
كيف يكون الخبر جملة لأنها مستقلة لا يقتضى الارتباط بغيرها والخبر مرتبط مع المبتدأ محاصراً **الجواب**
أن الجملة أيضاً مرتبط باعتبار العائد قوله في الجملة آه جواب سؤال هو أنه يعلم من هذه العبارة
أنه لا بد من العائد في مطلق الخبر والامور ليس كذلك لأن الخبر المفرد لا يقتضى العائد فأجاب
بما ترى وإنما قال المصنف من عائد منكر دون العائد باللام إشارة إلى أن الجملة تقتضى مطلق العائد
سواء كان ضميراً أو غيره وإن كان الضميراً أصلاً **قوله** وذلك جواب سؤال هو أن المتبادر من
العائد الضمير فخر يريد عليه قوله نعم الرجل زيد والحاقه ما الحاقه وقر هو الله أحد فإن الخبر في هذا
المذكورات وقع جملة معان الضمير لم يوجد فيها فاجاً بقوله ذلك العائد آه حاصله أن العائد
أعم من أن يكون ضميراً أو غيره كما في المذكورات لأن المقصود ربط الخبر مع المبتدأ وهو
هو كما يحصل بالضمير كذلك يحصل بالمدح كقولك كلالام في نعم الرجل زيد لأنه للعهد على
تقدير أن يكون نعم الرجل ضرباً عن زيد مقدماً عليه يختار أن يكون الرجل فاعلاً لقوله نعم زيد
خبر مبتدأ محذوف آه هو مسمى زيد قوله الحاقه آه أي الساعة وهي مبتدأ وخبرها ما الحاقه
وأصل ما هي فوضع الظاهر موضع المضمرة لأنه هو قول هو الله أحد لا يقال المبتدأ ههنا
لا يصير مجرداً عن العوامل اللفظية لوجوه العوامل اللفظية فيه وهو لفظ قل لأننا نقول هو ضمير مرفوع منفصل
فلا يصح جعله مفعولاً لأنه تفسير لفاً على الأمر المستتر وهو الشان أو تقول إن قوله هو الله أحد
جملة اسمية مستقلة وجزء الجملة لا يعمل في جزء الجملة الأخرى كذا في عبد الرحمان
قوله إذا كان ضميراً جواب سؤال هو أنه يقتضى على اللام في نعم الرجل زيد وعلى كون الخبر
تفسيراً للمبتدأ فأنهما لا يحد فان أصلاً **أجاب** بقوله إذا كان آه وأما غير الضمير فلا يكون
الخبر عين المبتدأ فلا يقبل الحذف ووضع الظاهر موضع المضمرة لئلا تقف مع الحذف كذا
لام العهد إذ مع الحذف لا ينساق الذهن إلا مع الضمير قوله لقيام قرينة والقرينة على حذف
العائد هنا حالاً الباء **قوله** لقيام قرينة آه جواب سؤال هو أنه يقتضى على الضمير في نحو قوله
زيد أبوه قائم وزيد قائم أبوه فان العائد في هذين المثالين ضمير مع أنه لا يحدف أصلاً فأجاب
بقوله لقيام قرينة ولا قرينة مجذوف العائد في هذين المثالين **قال** وما وقع آه فيه إشارة
إلى أن المذكور سابقاً أن الخبر نوعان مفرد ومركب والظرف محتمل لهما فمنذ البصرية داخل
في المركب وعندك كقوة داخل في المفرد قوله أي الخبر آه فيلشارة إلى أن كلمة ما موصولة لا موصوفة
والقرينة عليه قوعها في موقع المبتدأ ويحتمل الموصوفية أيضاً **قوله** ظرف زمان آه جواب
سؤال هو أن المراد بالظرف لا يخلو أما أن يراد به الظرف الحقيقي أو المجازي وكلاهما باطل

اما الاول فلا ينيقض بالجار والمجرور لانها ايضا يؤلان بالجملة واما الثاني فلا ينيقض بقوله زيد خلفاء
 لانه ايضا يؤلان بالجملة وان اريد كليهما فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز وهو باطل فاجاب بقوله قد
 زمانه حاصله ان المراد بالظرف كليهما ولا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز بل المراد عموم المجاز وهو
 جائز وهوان المراد بالظرف المحتاج الى المتعلق واحتياجهما الى المتعلق موجود قوله من النجاة فيه
 اشارة الى ان الالف واللام في قوله الاكثر للعهد قوله على ان جواب سواله وان قوله فالاكثر مبتدأ
 وان مع اسمه خبره خبره وخبرية هذا الخبر لا يصح لان الخبر اذا وقع جملة فلا بد فيها من العائد و
 ههنا لم يوجد فاجاب بقوله على انه حاصله ان هذا الجملة بنزع الخافض هو كلمة على فتعني الجا
 والمجرور وقع خبرا للمبتدأ وهو مشتعل على العائد قوله مؤل جواب سوالين الاول لان الخبر ههنا
 الجار والمجرور وهو مذكور لا مقدر والثاني ان الجار والمجرور في الجملة متعلق بقوله مقدر وهذا التعلق
 لا يصح لان الباء لا يقع صلة التثنية بل صلة كلمة في فاجاب بقوله مؤل حاصله ان المقدر بمعنى المؤل فيقع
 الباعصة التاويل فلا يريد قوله بتقد الفعل اي مع الفاعل المستتر وفائدته ظاهرة او دفعه دخا وهو
 انه لا يصح قوله بجملة لان المقدر هو الفعل والضمير الذي فيه انتقل الى الظرف والظرف وان كان فيه ضميرا
 لكنه لا يصح بالجملة لان الفاعل فيه ليس بحسب الاصل بل بحسب النقل فاجاب بقوله بتقد يراه حاصله
 ان المراد بالجملة الفعل وذلك الفعل يجب ان يكون من افعال العموم غالبا وهي الكون والثبوت ولا
 الحصول الوجود لانه الظرف عليه يجوز تقدر الفعل من افعال مخصوص عندا القرينة وبلا قرينة لا
 لعدم الدليل عليه كذا في العصمة قوله يصير جملة فان قيل ان الفعل لا يكون جملة لان الجملة يقضى
 المسند والمسند اليه الفعل لا يكون الامسند قلنا ان المراد من الفعل الفعل مع الضمير المستتر
 فيه فيكون جملة قوله يصير حينئذ مفردا فان قيل ما السر في ان اسم الفاعل مع الفاعل مفرد والفعل
 مع الفاعل جملة اجيب ان اقتضاء اسم الفاعل لفاعل ليس بحسب الوضع بل بحسب العارض وهو
 المشابهة بخلاف الفعل فان اقتضائه لا يكون الا بحسب الوضع فلذلك لا يقع الامسند به بخلاف
 اسم الفاعل فانه يقع مسندا ومسندا اليه قوله فالاصلا ولى يعنى ان الاصل اولى بوجود التقدير فلا
 يرد ان الدليل يدل على الاولوية والمراد بالتقدير الوجود قوله والاصل في الخبر انه لان الخبر اذا كان
 مفردا لا يحتاج الى العائد وان كان جملة يحتاج اليه غير المحتاج اصل بالنسبة الى المحتاج لان الاصل
 يعنى الرجح وما يبتنى عليه الغير واما كان الاصل الافراد لا تأسرع لقبول الربط من الجملة ولان في كون
 الخبر مفردا توافق الركنين قوله ثم ان الاصل هذا تمهيد للمتن او جواب سواله هوان تقدير المبتدأ على الخبر
 حكمه يدعى لا حاجته الى بيانه وحاصله ان البديهي اصل التقدير ملا وجوبه وههنا بين... الوجوب

على ما ذكره في حاشية شرح ملا جامي في قوله بتقد يراه حاصله ان المقدر بمعنى المؤل فيقع الباعصة التاويل فلا يريد قوله بتقد الفعل اي مع الفاعل المستتر وفائدته ظاهرة او دفعه دخا وهو انه لا يصح قوله بجملة لان المقدر هو الفعل والضمير الذي فيه انتقل الى الظرف والظرف وان كان فيه ضميرا لكنه لا يصح بالجملة لان الفاعل فيه ليس بحسب الاصل بل بحسب النقل فاجاب بقوله بتقد يراه حاصله ان المراد بالجملة الفعل وذلك الفعل يجب ان يكون من افعال العموم غالبا وهي الكون والثبوت ولا الحصول الوجود لانه الظرف عليه يجوز تقدر الفعل من افعال مخصوص عندا القرينة وبلا قرينة لا لعدم الدليل عليه كذا في العصمة قوله يصير جملة فان قيل ان الفعل لا يكون جملة لان الجملة يقضى المسند والمسند اليه الفعل لا يكون الامسند قلنا ان المراد من الفعل الفعل مع الضمير المستتر فيه فيكون جملة قوله يصير حينئذ مفردا فان قيل ما السر في ان اسم الفاعل مع الفاعل مفرد والفعل مع الفاعل جملة اجيب ان اقتضاء اسم الفاعل لفاعل ليس بحسب الوضع بل بحسب العارض وهو المشابهة بخلاف الفعل فان اقتضائه لا يكون الا بحسب الوضع فلذلك لا يقع الامسند به بخلاف اسم الفاعل فانه يقع مسندا ومسندا اليه قوله فالاصلا ولى يعنى ان الاصل اولى بوجود التقدير فلا يرد ان الدليل يدل على الاولوية والمراد بالتقدير الوجود قوله والاصل في الخبر انه لان الخبر اذا كان مفردا لا يحتاج الى العائد وان كان جملة يحتاج اليه غير المحتاج اصل بالنسبة الى المحتاج لان الاصل يعنى الرجح وما يبتنى عليه الغير واما كان الاصل الافراد لا تأسرع لقبول الربط من الجملة ولان في كون الخبر مفردا توافق الركنين قوله ثم ان الاصل هذا تمهيد للمتن او جواب سواله هوان تقدير المبتدأ على الخبر حكمه يدعى لا حاجته الى بيانه وحاصله ان البديهي اصل التقدير ملا وجوبه وههنا بين... الوجوب

لوجود المانع او تقدر به ان في قول المصرح تك فعلا قاله في ما سبق واصل المبتدأ التقدير و
 في قوله بتقد يراه حاصله ان المقدر بمعنى المؤل فيقع الباعصة التاويل فلا يريد قوله بتقد الفعل اي مع الفاعل المستتر وفائدته ظاهرة او دفعه دخا وهو انه لا يصح قوله بجملة لان المقدر هو الفعل والضمير الذي فيه انتقل الى الظرف والظرف وان كان فيه ضميرا لكنه لا يصح بالجملة لان الفاعل فيه ليس بحسب الاصل بل بحسب النقل فاجاب بقوله بتقد يراه حاصله ان المراد بالجملة الفعل وذلك الفعل يجب ان يكون من افعال العموم غالبا وهي الكون والثبوت ولا الحصول الوجود لانه الظرف عليه يجوز تقدر الفعل من افعال مخصوص عندا القرينة وبلا قرينة لا لعدم الدليل عليه كذا في العصمة قوله يصير جملة فان قيل ان الفعل لا يكون جملة لان الجملة يقضى المسند والمسند اليه الفعل لا يكون الامسند قلنا ان المراد من الفعل الفعل مع الضمير المستتر فيه فيكون جملة قوله يصير حينئذ مفردا فان قيل ما السر في ان اسم الفاعل مع الفاعل مفرد والفعل مع الفاعل جملة اجيب ان اقتضاء اسم الفاعل لفاعل ليس بحسب الوضع بل بحسب العارض وهو المشابهة بخلاف الفعل فان اقتضائه لا يكون الا بحسب الوضع فلذلك لا يقع الامسند به بخلاف اسم الفاعل فانه يقع مسندا ومسندا اليه قوله فالاصلا ولى يعنى ان الاصل اولى بوجود التقدير فلا يرد ان الدليل يدل على الاولوية والمراد بالتقدير الوجود قوله والاصل في الخبر انه لان الخبر اذا كان مفردا لا يحتاج الى العائد وان كان جملة يحتاج اليه غير المحتاج اصل بالنسبة الى المحتاج لان الاصل يعنى الرجح وما يبتنى عليه الغير واما كان الاصل الافراد لا تأسرع لقبول الربط من الجملة ولان في كون الخبر مفردا توافق الركنين قوله ثم ان الاصل هذا تمهيد للمتن او جواب سواله هوان تقدير المبتدأ على الخبر حكمه يدعى لا حاجته الى بيانه وحاصله ان البديهي اصل التقدير ملا وجوبه وههنا بين... الوجوب

الأصل بمعنى الأولى وهنالك وإذا كان المبتدأ مشتلاً به ويعلم من هذا الكلام وجوب التقدير
وما هو الأتلا فم وحاصله ان وجوب التقدير لعراض والعراض مستثناة من القواعد **قال**
مشتلاً به وإنما قال مشتلاً به ولم يقل وإذا كان المبتدأ ماله صدك الكلام معناه اخصر اشارة الى ان
وجوب الصلة ليس للكتابة بل عرض المعنى وهو اشتماله على المعنى والمراد بالاشتمال اشتمال
الكلمة على المدلول سواء كان بنفسه كما في مثل من ابوك او باعتبار الجواهر مقدماً كان كما
في زيد قائم ومؤخر كما في مثل غلام من جاءك فالكلام لا يخلو عن مسامحة **قوله** كما اشارة
اي اشارة الى علمه فلا يرد ان المصريح بهذا بقوله وإذا كان اه فكيف يصح قول الشارح **قوله** اعلم معنى
اه في اشارة الى ان كلمة ما موصوفة بعبادة عن المعنى **قوله** وجب اه في اشارة الى ان له ظرف
مستقر باعتبار المتعلق صفة لكلمة ما وصدك الكلام فاعل وانما كان كلمتها عبادة عن المعنى
لان المبتدأ من الالفاظ فيكون مشتلاً على المعنى بقريته المقابلة **فان قيل** اذا كان المعنى مقتضياً
للصلة فلا يلزم من صدرة المعنى صدرة لفظ المبتدأ قلنا ان صدرة المعنى مستلزم
لصدرة اللفظ لان الالفاظ قوالب للمعاني فافهموا وجواب سواد هوان المثال لا يطابق المشل
لان من لا يشتمل على كلمة لها صدك الكلام بل الصدك الكلام من غير اشتماله على كلمة اخرى و
حاصله ان ما عبادة عن المعنى ولا يشتمل ان كلمة من مشتلة على معنا الاستفهام له صدك الكلام فاستقاله
عليه ما من قبيل اشتمال الملزوم على اللازم او الكل على الجزء لان كلمة من موضوع لواحد من ذك
العقول فالاستفهام اما اللازم او موضوع له حقيقة **قوله** فان من اه اشارة الى تطبيق المثال
مع للمثل قوله فان معناه اه جواب سواد هوان كلمة من نكرة وابوك معرفة فعلى هذا يلزم
توكيد المبتدأ وتعريف الخبر وهو باطل فاجاب بقوله فان معناه اه حاصله ان من نكرة ظاهر
ومعرفة معناه لان معناه هذا ابوك ام ذلك لكن اجمله واقصر في العبارة فقال من ابوك فصا
مبهما ان السؤال عن كل فرغ على حد محال عند التناهي وهذا مثل قولهم ما رايت مذيقاً الجمعة
فان مذ نكرة مبتدأ عويوا الجمعة خبره مع كونه معرفة كذا في الزيد **قوله** وهذا مذ هب سيويه
في اشارة الى ان المختار مذ هب سيويه المص تابع له ولهذا لم يثن المص بمثل المتفق عليه نحو من جاءك
فان من مبتدأ بالتفاني عند صلاحية الجملة الفعلية لا بدت في كذا في الغفور **قوله** متساويين
في التعريف جواب سواد هوان المتساويين مستغنى عن ذكر المعرفتين لان لفظ المساواة متساو
للمساواة الذي في التعريف والمساواة الذي في التكرير فذكره مستدرك فاجاب بقوله متساويين في
التعريف حاصله ان المعرفتين لا يلزما ان يكونا متساويين فلو اختلفت بل كالمساويين لتوهم للمساواة في
التعريف وهو غير لازم لان كثيراً من المبتدأ والخبر يكونان معرفتين وليسا متساويين في التعريف
كما اشارة الى الشارح بقوله حتى لو قيل اه قوله ولا قرينة جواب سواد هوان ينقض بقوله ابو حنيفة
ابو يوسف فان ابويوسف مبتدأ عويوا حنيفة خبره مقدم عليه هما معرفتين لانها كنيستان

لہما مع ان تقدیم هذا المبتدأ ليس بواجب ههنا بل الخبر مقدم ههنا فاجاب بقوله ولا قرينة اى قرينة
معنوية لانه اذا كان قرينة معنوية يجوز ان تقدم الخبر على المبتدأ لان وجوب تقدم المبتدأ على
عليه للزوم الالتباس وبالقرينة لا يلزم الالتباس فلا يجب تقدمه عليه كقولك ابو حنيفة هو ابو
يوسف فان المقصود تشبيه الثاني بالاول لان ابو حنيفة اعظم منه لانه استاذه فيكون ابو يوسف
مبتدأ و ابو حنيفة خبره كذلك في الزبدة قوله زيد المنطلق فانه لا قرينة فيه على كون احدهما
مبتدأ والاخر خبره وكون زيد جزئيا حقيقيا غير محمول على الشيء لا يكون قرينة على كون
زيد مبتدأ لان النحوى غير قائم بعد محمولية الجزئى الحقيقى لانه يحمل بتاويله بالمسمى بزید
والضابطة عندهم يجعل احدهما مبتدأ والاخر خبرا يعنى انه ان كان يطلب العلم من احدهما
يكونه وصفا للآخر يجعله خبرا فيكون المبتدأ عن ذلك مثلا ان كان حال زيد معلوما نادون حال
المنطلق فيقال زيد المنطلق وان كان بالعكس فيقال المنطلق زيد ذمناط الفائت على الخبر كذا في الزبد
قوله كانا فيه اشارة الى ان المتساويين بالنصب عطف على معرفتين قوله في اصل التخصيص آه
جواب سواله هو ان المثال لا يطابق المثل لان التخصيص في قوله افضل منى بالنسبة الى باء المتكلم
والتخصيص في افضل منك بالنسبة الى كاف المخاطب والاول فوق من الثاني فجز لا يوجد المساواة
بينهما في التخصيص فاجاب بقوله في اصل التخصيص آه واصل التخصيص حاصل لهما وان لم يوجد
المساواة في القدر وايضا في غير على الفاضل الهندك وصاحب الغاية حيث قال المراد بالتساوى
التساوى في الرتبة فان قيل لوقالا اذا كانا متساويين يتساوى في التسوية في التعريف
والتخصيص فيستغنى عن ذكر كونهما معرفتين فما وجه الاطراب قلنا لو قال ذلك لتوهم
اشتراط التساوى في التخصيص او التعريف وليس بالامر كذلك لان في زيد المنطلق
احدهما معرفة بالعلمية والاخر باللام وكذا زيد ابوك مع انه يجب تقدم المبتدأ على الخبر
فيهما فان قيل ان هذا التوهم ثابت في المساواة في التخصيص ايضا فلم قال متساويين مطلقا ولم يقيد
بالمساواة في التخصيص فالحق في الجواب ان يقال انما ذكرنا معا لان المقام مقام التفصيل
والتفصيل في المذكور دون اكتفاء واما اختيار صاحب هداية النحوى في المعرفتين فمبنى على ما
قبل الاغلا لى التركيب واما بعد اغلا لى التركيب فهو ايضا قائم لوجوب تقدم المبتدأ
على الخبر كصاحب الكافية فلا خلاف بينهما قوله يوجب تقدمه آه مع ان الغلام مخصص
بتخصيصين الاضافة والتوصيف بصالح وخير مخصص بتخصيص واحد هو منك الجار
والجور قوله دفع الاستباه فان قلت لا اشتباه على تقدمه كونهما معرفتين مثل زيد
المنطلق لانه من البين ان المبتدأ هو زيد لانه ذات والمنطلق صفة قلنا وان كان يد التباس لكنه
لما عرفنا ان السامع اذا طلب العلم عن الشيء يكونه وصفا للآخر يجعله خبرا فيكون المبتدأ هو
المنطلق ايضا باعتبار الذات المتصف بالانطلاق والخبر هو المسمى بزید فيكون حاله من احوال

المبتدأ **قال** فعلا له اى فعلا مسندا للمبتدأ فان الاسناد الى ضمير الشئ اسناد اليه في الحقيقة
 في هذه الصيغة وانما قلنا هذا لان تخطية المبتدأ لان ذهنه مقصود بتعليقه بالقرينة **قوله** كجواب
 قام اه لا يقال حينئذ التباس المبتدأ ببدل الفاعل لان جازان يكون زيد في المثال المذكور ابد لا منه
 لاننا نقول لا يجوز ذلك لان يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة لان المبتدأ منه مقدم على
 البدل لانه كذا في عبد الرحمن قوله في جميع آه وانما قال هذا لانه لا يخطى المبتدأ في ان وجوب
 التقديم لانه كما يكون في الصورة الاخيرة دون الاول **قوله** فلما ذكرنا اى من ابطال الصلوة
 في الصلوة الاولى ورفع الاشتباه في الصورة الثانية والثالثة **قوله** اذا كان الفعل اه الى قوله
 او بالبدل لجواب سؤال وهو ان الالتباس بالفاعل ليس بوجوده في الزيدان كما ما... و
 الزيدون قاموا مع انه يجب تقديم المبتدأ على الخبر لانه **فاجاب** بقول او بالبدل لانه
 حاصله ان الالتباس عمومي ان يكون بالفاعل كما في الفعل المفرد او بالبدل كما في التثنية والجمع
 ولا التباس بالبدل في الفعل المفرد نحو زيد قائم ابوه ولا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وما
 قيل ان هذا الدليل يعينه جار في التثنية والجمع وهو لزوم الاضمار قبل الذكر فمد فوع لان فيهما
 الفاعل اسم يلزم الاضمار في العمق وهو جائز فلا يلزم بتاخير المبتدأ عن الالتباس بالبدل بخلاف
 زيد قام ابوه فانه لو قال قام ابوه زيد يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة لانه ضمير مجرور وهو فضلة
فان قيل وان كان يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة في مثل زيد قام ابوه لكن الاضمار قبل الذكر
 في الفضلة جائز بشرط التفسير والبدل تفسير للمبتدأ منه والحق في الجواب ان تاخير المبتدأ عما
 في مثل زيد قام ابوه لانه لو كان بدلا لكان مجرورا بحالة ولو كان مبتدأ لكان مرفوعا بالبتة
 واحتمال البدل بالغلط **قوله** لاري الله اه في اشارة الى ان المفرد ههنا مقابلا للجملة او جواب سؤال هو الخبر
 في ابن زيد جملة لان ما وقع ظرفا فالأكثر انه مؤنث بالجملة فكيف يقال انه خبر مفرد **اجاب** بقوله اى
 الذي اه حاصله ان المراد بالمفرد ليس بجملة صوة واين مفرد صوة وامر الضمير امر اعتباري فيكون
 جملة تقدير الصلوة قوله سوا كان بحسب الحقيقة اه في اشارة الى مذهب البصريين الكوفيين
 على ترتيب اللف والنشر المرتب قوله اى معنى في اشارة الى ان كلمته ما موصوفة لا موصولة او جواب
 سؤال او ثلما امر تخريه سابقا في قوله واذا كان المبتدأ مشتملا اه **قوله** وجب اه في اشارة الى
 ان له ظرف مستقر باعتبار المتعلق صفة لكلمته ما او الى ان قوله صدك الكلام مرفوع على ان فاعل
 الظرف **قوله** جملة اه لان الفاعل مع الفاعل جملة **قوله** فان قد بفعل اه كما هو من هب
 البصريين **قوله** باسم الفاعل كما هو من هب الكوفيين قوله كان الخبر مفرد لان اسم الفاعل
 مع الفاعل ليس بجملة قوله اذ لا يطله جواب سؤال وهو انه خرج بقوله ما له صدك الكلام ونقري الجواب انه

في صدك الجملة التي هي **عنه** تقريرا لسؤال نه المثال خرج بقوله ما له صدك الكلام دون بقوله فا تضمن الخبر المفرد لا ليس في
 صدرة الكلام ونقري الجواب ان المراد من الصدرة الصدرة في الجملة التي هي فيه وهو متحقق في هذا التركيب مفتي

فيه فلا يصح ان يقال زيد بوه اين لعدا كونه في صدك الكلام **لا يقال** الملا يجوز ان يكون زيد فاعلا
 لاین لان يشبه الفاعل لانه ظرف **لانا** نقول شبه الفعل لما يعمل اذا اعتمد بشئ من الامور التي
 تقرت عندهم ههنا لم يعتمد بشئ منها كذا في عبدك لغفوا **قوله** لتصدك آه واعلم ان ما يقتض
 صدك الكلام يكفي ان يقع في صدك جملة من الجمل بحيث لا يتقد عليه شئ من دكن تلك الجملة **قوله**
 بتقد يمدحوا سوالين الاول لا ينبغي ان يصح ابتداءه بـ رجل في قوله راجل في الدار لوجود الخبر في ان المتبا
 من الصحيح باعتبار ذلك كما في الثاني انه ينبغي ان يصح قوله زيد قائم باعتبار الفاعلية ايضا كما يصح
 قام زيد باعتبار الفاعلية لان الفعل مصحح والفعل كما وجد في الثاني كذا وجد في الاول ايضا **اجاب**
 عنهما بقوله بتقد يمدح فيم الاول ظاهر اما الثاني فلان الفعل مصحح للفاعل يتقد به هناك لا بتأخير
قوله من حيث انه مبتدأ جواب سواك هو انا لان السلم في الدار في قوله في الدار رجل مصحح للرجل
 لان الرجل هو المذكور من بني ادم يتجاوز من حد الصغر الى حد الكبر والدار غير مصحح لهذا الرجل
 فاجاب بقوله من حيث انه مبتدأ ع حاصله ان قوله في الدار مصحح لوصف ابتداءه الرجل لانه
 قوله كان جواب سواك هو ان قوله لمتعلقه عطف على قوله مصححا وقوله ضميرا عطف على
 الضمير المستكن في كان فيلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين وذا غير جار حاصله انه من قبل
 عطف جملة على جملة وذا جار **قوله** بكسر اللام جواب سواك هو انه لا يطابق المثال مع المثال لانه
 يوه ان المتعلق ههنا بالفم و متعلق الخبر بفتح اللام الفعل وشبهه ليس له ضمير في جانب المبتدأ
اجاب بقوله بكسر اللام لا يفتحها ويجوز الفتح ايضا بناء على ان متعلق الجار هو الفاعل والفعل
 المتعلق بالمجرد وبسبب حرف الجر **قوله** اكان لمتعلق اه جواب سواك هو ان متعلق الخبر مجموع على
 التمرة وليس لذلك المجموع ضمير في جانب المبتدأ اجاب بقوله اكان آه حاصله ان المراد بالمتعلق التابع
قوله بتبعيته يتمه اه جواب سواك هو انه ينقض على قوله على الله عبد متوكل لان عبد مبتدأ
 مشتمل على الضمير الراجع الى متعلق الخبر اعني لفظ الله لان على الله متعلق بقوله متوكل وله ضمير في
 جانب المبتدأ اعني به عبد مع انه لا يجب ان يتقدم هذا الخبر على المبتدأ اجاب بقوله بتبعيته حاصله ان المبتدأ
 بمتعلق الخبر هو التابع الذي يمنع تقديمه على الخبر وليس لك الاجزاء الخبر ويلزم بتقدم المبتدأ على
 الخبر لاضما قبل ذلك لفظا ومعنى هو مستف ههنا **قوله** كائن فيه اشارة الى ان الجار والمجرد وصفة
 الضمير باعتبار المتعلق وههنا يصح لان جار ومجرد وهما من الظرف وقد يتوسعا فيها ما لا يتوسعا
 في غيرها قوله في جانب اه جواب سواك لان السلم الضمير المبتدأ بالضمير مضاف اليه المبتدأ لان
 المبتدأ هو المثلث الضمير غير موجود فيها اجاب بقوله في جانب آه لاني نفس المبتدأ **قوله** المفتوحة آه
 جواب سواك هو ان المثال يطابق المثالان مقصودنا هو ان المكسوة والمذكور في المثال هو ان المفتوحة اجاب

نحوه
 اجاب بما توسع
 يطابق المثالان
 ليس بسبب
 وفي هذا المثال
 لا يتوسع
 الفهم وذا المثال
 يكون المثالان
 في الظرف فلزم
 فاجاب بما توسع
 وان ليس المبتدأ
 فاجاب بما توسع
 وهو كونه
 فاجاب بما توسع
 وان ليس المبتدأ
 فاجاب بما توسع
 وهو كونه
 فاجاب بما توسع
 وان ليس المبتدأ
 فاجاب بما توسع
 وهو كونه

من الصحيح باعتبارهم

بقولان المفتوحہ **قوله** مثل تعلق الجزء بالكل فاقيل ان مهناعين تعلق الجزء بالكل فلا يصح زيادة لفظ المثل قلنا هذا باعتبار انه يحتمل ان يكون الخبر محذوف او هو حاصل او ثابت او المراد مهناتشبيه الجزئي بالكل **قوله** الواقعة جواب سوالين احد هما ان خبرية لا يخلو اما عن لفظان او عن اسم ان اما الاول فلا يصلح للابتداء لانه خبر واما الثاني فهو ايضا لا يصح لان اسم ان ليس بمبتدأ لانه محذوف عن العوامل اللفظية واسم ان غير محذوف والثاني ان يزيل المحذوف عن المبحث لان المبحث في تقديم خبر المبتدأ لاني خبر اسم ان وحاصله خبر عن جميع ان اسمها وخبرها ان يكون المبتدأ محذوف او انما نسبت الي ان لانه سبب تحصيل هذا المبتدأ **قوله** الاول جواب سوال وهو ان خبر ان في المثال المذكور هو القائم الالفاظ عندك وذلك ليس بمبتدأ فكيف يطابق المثال مع المثل **فاجاب** بقوله المؤثر حاصله ان المراد مهنات الخبر الذي يحصل خبرية بان ولا يشك ان عندك خبر باعتبار ان لا تمام اسمها وخبرها مؤثر بالمفرد وعندك خبر عن ان عنك قيامك قوله خوف ليل ه يعنى في تاخير خبر ان خوف ليل ان المفتوحه بالمسكوة **قوله** لا مكان الذي هو له جواب سوال هو ان التباسها بان المسكوة لا يخلو اما ان يكون في التلفظ وفي الكتابة لاسباب الى الاول كما هو الظاهر لا الى الثاني لان ان المفتوحه تكتب في وسط الكلام والمسكوة تكتب في اوله اجاب بما ترى حاصله ان كلا الالتياسين مهنات مستقيم اما الاول فلا مكان هو السامع عن الفتحة مخفياها واما الثاني فلانه لو لم يتقد خبرها فالضرورة وقوعها في اول الكلام كالمسكوة **قوله** في جميع هذه اه هنالك فم تحطية المبتدأ لئلا يتوهم ان قوله وجب متعلق بالحكمة لا خير مع انه متعلق بالكل **قوله** من غير تعدد الخبر عنه جواب سوال هو ان المصطلح لم يتعرض الى تعدد المبتدأ مع ان تعدد المبتدأ ايضا جائز كما خبر فاجاب بقوله من غيراه حاصله ان المقصود مهنات بيان تعدد احد هما بدون الآخر وتعد المبتدأ بدون الخبر لا يصح فلهاذا لم يتعرض المصطلح لها وتعد الخبر مع تعدد المبتدأ امر ظاهر فلا حاجة الى بيانه وانما لم يقل من غير تعدد المبتدأ رعاية للفظ الخبر **قوله** وذلك التعدد اما بحسب اه جواب سوال هو ان الخبر اذا كان متعديا بحسب اللفظ والمعنى يصح استعماله بالعطف كما في قوله زيد عالم وعاقل ويصح استعماله بغير العطف كما في قوله زيد عالم عاقل فلم يتعرض المصطلح الى الثاني دون الاول فاجاب بما تره **قوله** فقط اي بدون المعنى والتعدد بحسب المعنى فقط دون اللفظ ليس له مادة فلا يرد مثل قولنا ان هذا الماء فاتر يعنى لاحاد ولا يرد لتحقيق التعدد فقط لان الماء بكييفية مخصوصة لا تعدد فيها بحسب المعنى **قوله** هنا شئ حاو حاض اي شيرين وترش قوله خبر واحد لان المقصود اثبات ككييفية المتوسطة الحاصلة من الحلاوة والحوضه كما عرفت انما يكون خبرا واحدا حقيقة لتعدد حمل كل منها على المبتدأ بلا مجموع من حيث هو المجموع قوله وخبر العطفه فيها لانه لا مخالفة لهذا البعض في الواقع عن مذهب الجمهور لان الجموع ايضا **سنخه** وهو ان كيف يلبس لمفتوحه بالمسكوة مع ان حركتان متباينتان في التلفظ اجاب بما تره ۱۳ سنخه

قائلون بالجواز أجيب بان المراد بالجواز لا بطريق الاولوية بل بمعنا تساوي الطرفين والمراد بالاولوية في قول الجمهور الوجوب فحينئذ يظهر اختلاف بين الفريقين قوله ولا يبعد انه جواب سؤال وهو انه لما كان التعبد على نوعين بعاطف بغيره فلم يتعرض للمص للتعبد الذي هو بغير عاطف ولم يتعرض للتعبد الذي هو بعاطف فاجاب بجوابين الاول بقوله ولا يبعد والثاني بقوله ايضا لكن الاول جواب بطريق التسليم اسلمنا ان التعبد الذي بالاعاطف من قبيل التعبد الخبر لكن ليس بمقصود والثاني جواب بطريق المنع اي لان اسم ان التعبد الذي بالاعاطف من قبيل تعدد الخبر وقوله ولو جعله جواب ثالث حاصلنا ان اسلمنا ان مراد المص بالتعبد اعلم لكنه اقصر عليه قوله عليه اي على المثال الذي بغير عاطف قوله وهو سببية اي الشرط عبارة عما كان وجود الشيء الثاني بسبب وجود الشيء الاول قوله وللحكم به جواب سؤال وهو انه يتقضى بقوله تعالى وما يكمن من نعمة من الله فكلت ما ههنا مبتدأ وعبارة عن النعمة وقوله يكمن بمعنى المصققة وقوله من نعمة يدل من كلمة ما وقوله من الله خبر لهذا المبتدأ فيكون تقدير العبادة هكذا والنعمة المصققة بكمن من الله في وجود الشيء الاول وهو الصاق النعمة بالعبادة ليس سببا لوجود الشيء الثاني وهو الحصول من الله لان وجود النعمة من الله تعالى سواء كانت مصققة بالعبادة او لا مع ان كلمة لفائدة دخل في خبر هذا المبتدأ فاجاب بقوله وللحكم به حاصل ان كون النعمة مصققة بهم يكون سببا لان يحكم انها من الله تعالى فالحاصل ان للشرط معنيين الاول ما يكون وجودا لا سببا لوجود الثاني والثاني ما يكون وجودا ولا سببا للحكم به فيما نحن فيه من قبيل الثاني قوله فلا يرداه وجه اليراد ان معنى الشرط عند الجمهور هو سببية الاول والثاني فحينئذ يدعيان كلمة ما في قوله ما يكمن من نعمة من الله مبتدأ متضمن لمعنى الشرط وقوله من الله خبره اي ما حصل لكم من نعمة فهي صادرة من الله مع ان النعمة التي حصلت للمخاطبين ليست سببا لصدور النعمة من الله تعالى بل لا مر بالعاكس فان صدرها من الله لا اتصالها والصاقها بهم وحاصل المدغم ان معنى الشرط وان كانت سببية الاول والثاني عندهم لكن اراد منا ان يكون سببية الاول لنفس الثاني او سببية الاول للحكم بالثاني بمعنى الآية وما حصل لكم من نعمة فيحكم انها صادرة من الله ولا شك ان النعمة التي حصلت لهم سبب الحكم بكونها صادرة من الله تعالى كذلك في الزيد قوله في شبهه اه هذا دليل قوله فيصح دخول الفاء في الخبر قوله ويصح عده اه جواب سؤال وهو ان المبتدأ اذا تضمن معنى الشرط فحينئذ وجب دخول الفاء في الخبر فلا بد للمص ان يقول هكذا علة لتصميمه ايراد الفاء في فيجب دخول الفاء في الخبر فاجاب بقوله ويصح عده دخول فيه حاصل ان المص لو قلنا وجب دخول الفاء لفهم من ان عده دخول لا يصح والامر ليس كذلك قوله نظرا اه دليل القول ويصح عده دخول هذا لان الاعراض تقدر ان يقال اما ان تقصد الدلالة على معنى الشرط او لم تقصد فعلى الاول يجب دخول الفاء في الخبر وعلى الثاني يجب عده في كيف يصح

وخلص ان المعنى
اعلم من ان يكون
مبطل النفس الثاني
والاعراض ووجهها
الثاني متفقان
حصول النعمة
سبب الحكم بان
صادره من الله
تعالى اه
فصل
فصل في اشارة الى
ان النعمة فيجب
الجواز في الاعراض
الحاصل وهو
سبب الضرر
من الجانبيين
نفسه

لنفسه وهو ان معنى الشرط عند الجمهور سببية الاول والثاني وهو منقوض بقوله تعالى وما يكمن من نعمة من الله اي وما حصل لكم من نعمة فهو صادرة من الله تعالى فالاول حصول النعمة والثالث صدورها والحصول ليس للصدور بل بالعكس

قوله فيصح دخوله لان الصحة عبارة عن الجواز واللا جواز فدفع بقوله نظراً له حاصله انه ان اعتبر بشرط شيء يجب خولها فيه ان اعتبر بشرط لا شيء فيجب علمه فيه ان اعتبر لا بشرط شيء يصح دخولها فيه بمعنى الامكان الخاص هو سلب لضرورة عن الطرفين اذ خولا لفاء عدمها ليست بضررتين

قوله اما هه جواب سواله وان القاعد ان اذ كان العطف على شيء باما فقد المعطوف بلما الاخرى واجب لقولنا العطف اما ذوقه واما فرد واما اذا كان باو فقد ير اما وان لم يكن واجباً لكنه مستحسن اولى وههنا العطف باو فقد ير المعطوف عليه باما مستحسن فلم ترك المصنف

تقديره باما وما ههنا لا ترك امر مستحسن غير مناسب بالمصنف فاجاب بقوله اما حاصله انا سلمنا ان تلك القاعدة لكن تقديره اعم من ان يكون لفظاً او تقديراً وههنا تقدير قولنا الذي جعلت فيه اشارة الى ان اللام في الموصول بمعنى الذي فيه لفظاً كما لا يخفى وجواب سواله هو ان الموصول في اللغة المتصل والاتصال ليس بلزوم في الفعل وشبهه حاصل الجواب ان المراد به المعنى الاصطلاحي وهو ما يطلب للصلة هي الجملة الفعلية او الظرفية لا اللغوية قوله صلة اي صلة الموصول فيه اشارة الى ان المراد من الفعل الجملة الفعلية لا الفعل فقط يدل ان صلة الموصول يقع الاجملة

قوله صلة جملة اه جواب سوالين الاول ان هذا القاعدة منقوضة بقوله تع ان الموت الذي تقرون منه فانه ملائمة فالموت اسم مبتدأ وقوله الذي موصول وتفرون صلة والتجار والمجرور في قوله من متعلق بقوله تقرون وقوله فانه ملائمة خبر لهذا المبتدأ فههنا قد دخل الفاعل في خبر هذا المبتدأ مع ان الاسم لم يصل مع الفعل والثاني ان ههنا منقوضة بزيد في زيد قام فزيد مبتدأ وصل مع الفعل وقام خبره مع ان دخول الفاعل لم يصح في خبر هذا المبتدأ فاجاب بقوله ان

اه حاصله ان قولنا الموت موصول بالاسم الموصول لانه كور هو الذي تفرون فضقة الموت متصل بالفعل فوصل الموصول مع الفعل حكماً بواسطة الصفة وحاصله ان في الثاني ان المراد بالاسم الموصول بفعل الاسم الذي وقع مع الصلة مبتدأ كما فهم من المثال خبره قد وقع شيء اخر في زيد قام ليس الامر كذلك قوله مؤلة وانما يؤل بالجملة الفعلية لان الظرف الذي وقع خبر المبتدأ فيه خلاف كما سبق بخلاف الظرف الذي وقع صلة الموصول لانه مقدماً بالجملة الفعلية بالاتفاق

كذلك في الزيد وقوله مؤلة صفة قوله ظرفية ولا يخفى ما فيه لان الظرفية عبادة عن الجملة بعد التاول في غير مؤلة بل المؤل هو الظرف الا ان يقال المراد بالظرفية الظرف وانما اول الظرف بالظرفية لرعاية الفعلية فيما قبله قوله وفي حكم الاسم الموصول اخر جواب سواله هو ان كما يصح دخول الفاعل في خبر الاسم الموصول بفعل وظرف كذلك يصح دخول الفاعل في خبر الاسم الموصول بالاسم الموصول بفعل وظرف فلم يرد ذكره المصنف اجاب بقوله وفي حكم الاسم الموصول حاصله لا حاجة الى ذكره لان الصفة والموصول متحلان في المصداق نحو السائل الذي ياتيني او الدافلة درهم

فذكر احد ههنا ذكر الاخر قوله ابا حدها جواب سوالين احدها وهو انه ينقض بقوله كل

رجل یا تینی اوفی الدار فله درہم فوجل نکرۃ وقع مبتدأ مہنام عنہ لم یتصف بہما بل باحد ہما لان
کلمتہ اولت تردید فلا یطابق المثال مع المثل والثانی انہ یبغی ان یقال الموصوفہ لان العائد الی
المعطوف علیہ بکلمتہ مفردۃ کما یقال ذید قائم او عمر قائم لا قائمان فاجاب بقولہ ای باحد ہما
اے حاصل لان ہذا العبارة علی حذف المضاف من الضمیر الی الموصوفۃ باحد المذکورین
فانذفع السؤال الاول لان المثل عبادۃ عن النکرۃ الموصوفۃ باحد ہما لا بہما وکذا اندفع السؤال
الثانی لان الضمیر لیس بل اجمع الی مجموع المعطوف والمعطوف علیہ بل الی احد المذکورین فا
الضمیر اجمع الی المذکورین لفظ المذکورین مثنی قولہ وفي حکمہا اے جواب سوال ہوا ان ہذا
ینقض بقولہ کل غلام رجل یا تینی اوفی الدار فله درہم فغلام نکرۃ وقع مبتدأ وقد خالفنا فی
خبرہ مع انہ لم یتصف باحد ہما فاجاب بقولہ وفي حکمہا اے حاصل لان المراد بالنکرۃ ہما اعم من ہ
ان یکون حقیقۃ واکما لان اتصلا بالمضاف بالمضاف الیہ لیس من اتصلا بالموصوفۃ بالصفة لیس یحیی
بہ تمام المضاف کالجزء ولہا باعتبار موصولیۃ التوفی الایۃ الشریفۃ باعتبار الصفتۃ والمثال المتقدم
فاعتبار توصیف تنکیر الغلام فی ہذا المثال ثبت بالطریق الاولی قولہ ہذا مثال جواب سوال
مثلا ما مر غیر مرۃ وکذا حالہ ماسیاتی من بعد سوالا وجوابا فانہم قولہ الذ فی اشارۃ الی ان
قولہ فی الدار عطف علی قولہ یا تینی قولہ ان اللوت الذی اے فانقلبت ان الفاء ذائد ہنا اذ
لا سببۃ فی الایۃ لان الفراء لیس سببا للملاقات الموت بل سبب عدمہ فلم یکن مما نحن فیہ قلنا
یحوز ان یکون الفراء سببا للحکم بالملاقات کذا فی العصۃ قولہ کل رجل اے فی اشارۃ الی ان
قولہ فی الدار عطف علی قولہ یا تینی فانقلبت فی مثل قولک کل رجل یا تینی الموصوفۃ بظرف
ہو رجل لا کل رجل فیکون مثالا للمضاف الی النکرۃ الموصوفۃ بفعل لا للمبتدأ النکرۃ الموصوفۃ قلت
لانہم ذلك بل الموصوف فی ہذا المثال کل رجل یعنی ان الموصوف ہوا کل کما هو المقص لکن کلمتہ
کل اللحاظۃ والشمول قولہ ولت وعلی اے جواب سوال وهو ان قد سبق ان المبتدأ اذ اے
تضمن معنی الشرط یصح دخول الفاء فی خبرہ وهو منقوض بلیت الذ یا تینی اوفی الدار لہ
درہم وعلی الذ یا تینی اوفی الدار لہ کما ہم لانہ یمتنع دخول الفاء فی الخبر لہما مع ان اسمہما
وهو المبتدأ متضمن لمعنی الشرط وحاصل الجواب ان مجرد وجود المقض لیس بعلتہ لوجود
المقض بل قید عدم المانع مراد والمانع ہنا موجود وهو لیت وعلی ہما حدیثنا ظہر
انذ فاع ما قبل ان ہذا البحث بحث قبل او انہ قولہ من حروف اے جواب سوال وهو ان
لیت وعلی مبتدأ وما نعان خبرہ وھذا لا یصح لان المبتدأ قسم من الاسم وھما حرفان فیکف
یکونان مبتدأ فاجاب بقولہ من حرف حاصلہ انھما اسمان لیت وعلی اللتین وقعا فی
الترکیب من الحرف المشبہہ بالفعل فیصح ابتدأ تینہما فانقلبت اذ اثبت ابتدأ تینہما فیجب
ان یکون امر فوعین فام جعلتہما مفتوحین قلنا انھما محکیین عن لیت وعلی اللتین من

الحروف المشبهة بالفعل التي تقع في التراكيب لعل اللتين وقعا في التراكيب مبنيان بالفعل لا نهما
 من الحروف وكذا هذا لان حال المحاكى مثل حال المحكى عند او في قوله من الحروف المشبهة اشارة الى
 انها قد يكون من غير الحروف المشبهة بالفعل لان لعل قد يكون جارا كما في قول الشاعر لعل ابي
 المَعْوَرِ مِنْكَ قَرِيبٌ ؛ ولت قد يكون ناصبة نحو ليت زيد قائما بنصب الجزئين قوله على الابتداء
 الذي اه في بطاقتي لا يخفى قوله من قبيل الاخبار يعنى ان مجموع القضية الشرطية من قبيل الجملة
 الشرطية الخبرية وان لم يكن بعض اجزائه كذلك فلا يرد ان جزء الشرط كثيرا ما يكون امرا نحو اذا
 جاءك زيد فاضرب قوله الرُّنْيَةُ وَالرَّائِي فَاجْلِدْهُ وَالْكَوْاجِبُ الْاَيَةُ وَمَا قِيلَ ان الدليل لا يثبت اللغز
 لان اخراجها الكلام من الخبرية الى الانشائية لا يستلزم ان التلك المشابهة مع عدل اذا الترسبية الاول
 للثاني لانها اذا المشابهة مع ذلك قد فوع اذا المراد بالسببية التي في ضمن الكلام الجزئي هي سببية
 الكاملة فيكون المراد من المشابهة المنفية في قوله تزيل تلك المشابهة هي المشابهة الكاملة وهي في
 ضمن الكلام الجزئي كذا في الزيد في ان القضية الشرطية عند اهل العربية هو الجزاء والشوقيد
 للسند في الجزاء الجزاء لا يكون الا يكون الا انشائية الهم الا ان يقال المراد هم ان الحكم في الجزاء
 والشرط قيد للسند الجزاء لان الشرطية هو الجزاء فقط بل القيد مع القيد هو القضية الشرطية
 فافهم وانصف فان هذا التكتة وان لم يكن جيدا لكن كاف لمرام التمام قوله باب كان اه للرد
 باب كان كل فعل ناقص كذا المراد به باب علمت كل فعل من افعال القلوب وانما يمنع ان خوالفا وان
 خرجا الكلام من الخبرية الى الانشائية لان المبتداء اذا تضمن معنى الشرط فهو مقتضى للصدارة
 بسبب شرط من غير كحفاظا ابتدائية وهما مفوتان للصدارة فاذا دخل على المبتداء التي تضمن معنى
 الشرط فان معنى الشرط فيمنع دخول الفاء في الخبر وان الشرط على التردد وباب علمت تدل على
 التحقيق وبينهما تاف قوله ووجه ذلك التخصيص اه جواب سواك هو انه ما وجه تخصيصها
 بيان الاتفاق من بين الحروف المشبهة بالفعل مع ان باب كان وعلمت ايضا مانعان بالاتفاق
 فاجاب بقوله ووجهه حاصله ان وجه التخصيص ان باب كان علمت لا يفارق بعضها عن بعض
 في المنع والاتفاق بخلاف الحروف المشبهة بالفعل فان بعضها يفارق عن البعض قوله المكسوة المفتوحة
 قوله في المنع وفاتده ظاهرة قوله يؤيده اه في اشارة الى ان هذا القول هو مرجع ايضا
 لتردد جاء في بعض الايات بدن الفاء نحو قوله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات لهم

جنت تجري من تحتها الانهار ولهذا لم يجعله ليلا مستقلا **له** او دفع ما قبل ان الكلام في المبتداء
 لا في ليت وعل فيلزم الخروج عن البحث ايضا المنع يقتضى سبق الدخول وليس في كل خبرهما الفاء حتى يمنع ليت وعل
 فاجاب بقوله اذ دخلا حاصله ان البحث منها باعتبار دخولها على المبتداء لا باعتبار نفسها وكذا المراد من منعها الفاء في
 ٦٦ في الكلام الذي يصرح بدخول الفاء مطلقا ١٢ مولانا مولوي عصام الدين رحمة الله عليه ٦

وانما يجعله دليلا لانه يحتمل ان يكون قوله فلن يقبل من متفرعات الخبر والخبر محذوف وهو
توبتهم بلا فائدة فيكون قوله فلن يقبل من متفرعات الخبر وفيه ما لا يخفى قوله لا يساعدهما
اه هذا رد على لمصدا حاصل من المصدا لم الحق ان المكسوة بليت ولعل لانه غير مانع لئلا خول الفاء في
الخبر ويؤكد قوله تع ان الذين كفروا وما تواتوا وهم قاتلون فلن يقبل توبتهم فلو كان ان المكسوة
مانع لئلا خول الفاء في الخبر فلم يدخل الفاء في خبر هذا للمبتدأ وايضا لو كان مانع لئلا خول الفاء في
الخبر في مثل قوله تع فانه ملائمتكم اجيب عن الاول انا لانسلم ان قوله تع فلن يقبل توبتهم خبر لقوله
ان الذين بل هو دليل الخبر المحذوف وهو قوله ولهم خزي في الآخرة ولهم عذاب عظيم
بدليل قوله فلن يقبل توبتهم وعن الثاني انا لانسلم ان قوله فانه ملائمتكم خبر للمبتدأ بل هو ايضا دليل
الخبر المحذوف فقد ير العبارة قل ان الموت الذي تفرون منه لا فائدة فيه بدليل فانه ملائمتكم
قوله وما يدرك على عدم اه هذا رد على البعض الذي الحق ان المفتوحة ولكن بليت ولعل
وحاصلها انها لو كانت مانع لئلا خول الفاء في قوله تع واعلموا اننا غنمتم الآية فان ان حرف
من حروف المشبهة بالفعل وكلمة ما موصولة وقوله غنمتم من شيء صلة لهذا الموصوف الموصوف
مع الصلة مبتدأ وايضا اسم ان وقوله فان لله خمسة خبر لهذا المبتدأ فلو كان ان المفتوحة
مانع لئلا خول الفاء في هذا الخبر وايضا لو كان لكن مانع لئلا خول الفاء فام دخلت في قوله لكن
ما يقض... فسو يكون فلكن حرف من حروف المشبهة بالفعل وكلمة ما موصولة وقوله يقض
صلة هذا الموصوف والموصوف مع الصلة مبتدأ وايضا اسم ان وقوله فسو يكون خبر للمبتدأ
فلو كان لكن مانع لئلا خول الفاء لئلا خول الفاء في هذا الخبر وجواب هذا الاعتراض غير لازم
علينا لانه لا يرد على المصدا لانه لم يلحقها بليت ولعل قال لقيام قرينة اه اللام للوقت لا للعلته كما
في قوله تع اقم الصلوة لدلونك الشمس اى وقت دلوكها ولا للاجل لانه الصحيح لا يقتضيه والا لكان
الحذف واجبالا ن علتة الشئ اذا كان واجبا يكون المعلول اجبا ضرورة عدم تخلف المعلول
عن العلة قوله لفظية اه جواب سؤال هو ان المتبادر من القرينة هو اللفظية فعلى هذا لا يرد عليه
بقوله الهلاك الله اذ المبتدأ محذوف ومع ان القرينة اللفظية غير موجودة فاجاب بقوله لفظية
اه قوله احذفاه جواب سؤال وهو ان قوله جواز امفعول مطلق لقوله يحذف وهذا لا
يصح لان معنى الفعل غير مشتمل عليه فاجاب بقوله اى حذف فاحاصله مفعول مطلق باعتبار
الموصوف المحذوف وهو حذف فام معنى الفعل مشتمل عليه انما يجعل قوله جواز امتيزا مع انه لم يحذف فيه
الى الموصوف وجعل المصدا بمعنى اسم الفاعل لان الجواز يرفع كإبهام الوصف دون التام والمعتبر في
التمييز الثاني لا الا ذلك في الزيد قوله جار اجواب سؤال وهو ان قوله جواز اصفة لموصوف
محذوف اى لقوله حذف فاه هذا لا يصح لان صفة الشئ محمول عليه ههنا لا يصح الحمل لان
الحذف ليس بجواز فاجاب بما تر قوله لا واجب فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يذكر الجواز في حذف

حذف الخبر ايضا لان الجواز هناك ايضا مقابلا للوجوب قلنا وقع الوجوب هناك في مقابلا الجوازي
 المتن صراحة فلا حاجة الى الذكري في الشرح فلذا ترك هنا **قوله** قد يجب اهدفع ما قيل من انه كما جاز
 حذف المبتدأ كذلك يجب حذف كما في المخصوص بالمدح والذم نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمر و
 تقديره هو زيد على من ذهب من ذهب لي ان المخصوص خبر المبتدأ المحذوف وكما في الصفة المقطوعة بالرفع
 نحو الحمد لله اهل الحمد اي هو اهل الحمد صلوات الله عليهم اجمعين بقوله لله فلم يذم كالمصنف هنا
 فاجاب بقوله قد يجب صلوات العباد على حذف المعطوف انما لم يذم كالمصنف لانه في بيان الكلية والاكثارية
 والمحن بطريق الوجوه ليس منها بل جاء قليلا في المواضع المعددة فلم يذم كالمصنف لانه في بيان الكلية والاكثارية
 يجئ وقيل لا يجب حذفه اصلا لانه في الكلام ونحو الحمد لله اهل الحمد فمحمول على حذف الخبر
 اي الحمد هو القول بان المخصوص بالمدح والذم خبر مما لا يعتد به هنا ليس بسيد لان الركنية لاننا في جوب
 المحذوف بموجب الاثر في الخبر يمكن في الكلام ايضا وقد يجب حذفه بالرفع اي بسبب الرفع
 بان يجعل خبر المبتدأ المحذوف وانما لم يقطع بالنصب لان نحو لا يكون خبر المبتدأ المحذوف وهو ج
 مفعول الفعل المحذوف اي عن اهل الحمد انما جعل المحذوف ومبتدأ الخبر بان اصله اهل الحمد هو لانه
 لا يكون موافقا للنعيت **قوله** ويجب حذفه في ايراد مستقلا اشارة الى ان الاول اتفاق في الثاني
 لاختلافه وفي ذكر المحذوف اشارة الى ان هذا المحذوف اكثر بخلاف الاول **قوله** يعلم انه كان الخزان الذي من
 يتنقل الى انه مجرد لانه صفة لقوله لله لكنه قطع لقصد زيادة المدح والذم لانه اذا نقل من الكسرة الى
 الرفع فصا هذا الجملة حجة اسمية والجملة الاسمية تدل على الام والاستمرار فحصل زيادة للمدح
 والذم **قوله** قطعاه فالتقدير ان الصفة لا يكون الا المدح والذم فكيف يتصور قطعه لقصد للمدح
 والذم قلنا ان القطع لزيادة المدح والذم لان الجملة الاسمية تدل على الام والاستمرار **قوله** انه
 المبتدأ المحذوف اه اشارة الى دفع حذفه المسامحة التي وقعت في عبارة المصنف لانه من السبب
 ان المبتدأ المحذوف وجواز ليس قول المستهل فكيف يكون مثلا اجاب عنه بقوله اي المبتدأ
 حاصله ان قول المستهل خبر المبتدأ المحذوف والقول بمعنى المقول فيكون تقديره المبتدأ المحذوف
 جواز امثال المبتدأ المحذوف في مقول المستهل **قوله** مثلا نحو جواب سواله هو ان الكاف في قولك
 كقول خبر مبتدأ وذال لا يجوز لان الكاف حرف لا يصلح الخبرية وحاصله ان الكاف اسمي بمعنى
 المثل **قوله** البصر صفة كاشفة للمستهل الاستهلال في اصله ما نودين **قوله** وليس من باب
 نحو جواب سواله هو انه لم يجعل من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هكذا فاجاب بما ترى **قوله**
 وانما في جواب سوال الظاهر هو ان المثال قد تم بقوله الهلال فلم يزد قوله الله فاجاب بما ترى و
 حاصله ان المصنف عجز على عادة المستهلين اذا راوا الهلال لا تو ابا القسم

السنة التي كان كذا وكذا في القارة والكثرة من الامور التي لا تصح في

هذا الكلام محذوف
 الاعراض ويجوز ان يكون
 الاول و...
 المبتدأ محذوف
 يجب حذفه مثلا
 فالانقطاع على الاول
 في الاول والعرض
 الامرين في الخبر ليس
 كما ينبغي ذاما الثاني
 فتقديره ان يقال لا لان
 المحذوف يوجد قليلا
 كلمة قوله
 مذمومة فيما قلنا
 القلة في الجواز
 القلة في الجواز
 ان يكون المحذوف
 قليلا

قولہ قد یحذف اہ فیہ اشارۃ الی ان قولہ الخبر عطف علی المبتدأ **قولہ** ای حد فاجواب **سوال** مثل ظہر غیر مودہ **قولہ** جائز ایضاً جواب **سوال** ظاہر **قولہ** من غیر اقامتہ شیء اہ جواب **سوال** ہون **قولہ** الخبر جواز مستند لہ لان ذکر قولہ وجوباً مستغنی عن ذکرہ لان الجواز موجود فی الوجوب فاجاب بقولہ من غیر اقامتہ شیء حاصل ان قولہ وجوباً محمولاً فیما اذا اقام الشئ الآخر مقام الخبر فینبئ وجب حد فی الخبر **قولہ** الخبر المحذوف جواب **سوال** ہون من البین ان الخبر المحذوف جواز الیس خرجت فاذا السبع واقف کیف یجعلہ مثلاً وایضاً ان کون الشئ مضافاً الیہ لا یكون الا مفرداً لانہ قسم من الاسم وھنا مرکب فلا یصح مضافاً لثانی ما بعد اجاب بقولہ الخبر المحذوف **قولہ** فاذا السبع فالعطف حمل علی المعنی ای خرجت ففاجات کذا ای زمان وقت السبع قبل جواب شرط ولعل اذ ادانہا للزوم ما بعد ہالما قبلہا من ان وقوف السبع لازم لخری قیلان تداء و فیہ انہ یجوز حد الزائد ہنالیجا حد فیہا فاعلم ہا غیر تداء کذا فی العصمہ **قولہ** علی الذہب الصیح اہ انما قال ذلک لان فیہ خلطاً قیل اذ اطرف مکان خبر عن السبع و فیہ انہ لا یطرد فی مثل فاذا السبع بالباب جعلہ بدلاً لتعسف وقیل اذ اطرف زمان خبر عن السبع ای خرجت فکافی السبع السبع حاصل فی مکانی فیہ لایرانہ لامعنی لقولہ خرجت فکافی السبع وقیل ظرف زمان مضاف الی ما بعد وعاملہ محذوف **سوال** ففاجات وقت وجود السبع و فیہ انہ یلزم اخراج اذ عن الظرفیۃ لانہ مفعولہ بمعنی فاجات کذا فی الغفور **قولہ** علان یكون اہ ای فان تقدیرہ علی مذہب الصیح بناء علی اہ والشارح اشار الی رد الاول بقولہ ظرف زمان الی رد الثانی والثالث بقولہ للخبر المحذوف و زاد قولہ غیر سادسہ کیلای توہم انہ ینبغ ان یكون المحذوف اجبالوجود القرینتہ وھی حال المتکلم اقامتہ الظرف مقامہ **قولہ** خروجی اہ والقرینتہ علی حد الخبر حال المتکلم کما ہو مذہب الکسائی او اذ لانہ متعلق بواقف والظرف یدل علی متعلقہ **قولہ** وقد یحذف اہ و فیہ اشارۃ الی ان قولہ وجوباً عطف علی قولہ جوازاً **قولہ** حد فاجواب **سوال** ظاہر **قولہ** اجاب ایضاً جواب **سوال** ظاہر **قولہ** ای فی ترکیب فیہ اشارۃ الی ان کلمتہ ماموصوفتو والعائد فی التزام محذوف ای فی ترکیب التزام فیہ فلا یردان الجملة اذ وقعت صفتہ لا بد فیہا من العائد وذلك لان العائد اعم من ان یتكون ملفوظاً ومحدوفاً **قولہ** ذلك فی اربعہ جواب **سوال** ہون المثالی کون الا ایضاً ح المثل وهو یحصل بمثال واحد فامہ ذکر امثله اربعۃ فان المقصود ہو المسائل دون الامثله فاجاب بقولہ وذلك اہ حاصلہ ان وجوب حد الخبر فی اربعہ ابواب فلذلک ذکر الامثله الاربعۃ ذکر الامثله وادد ہنا القواعد لکن ذکر المثال دون القاعدة لیکون العبارة مشتملاً علی القاعدة معاروماً للاختصاص لا یقال ہنا قسم الخروہ واد کان الخبر ظرفاً فان متعلقہ خبر ہو واجب الحد لانما تقو

فانہم و الصنف رانہ
تقدیر معنی کلمہ
یذکر الجائز
فانہم و الصنف رانہ
بالنقضین کربما
ہو انہما معاً و وجوباً
الشیء مقامہ و وجوباً
الخبر جوازاً لا یقولوا
و حاصلہ انہ فی الحد
للمتفاوتین کما لا یخفى
علی کل اللوہیین باطل
او لاجباً و الخلف
الخبر ان یكون جازماً
القلب من ان حد
دفع ما یحتاج
نہ

الظاہر بل بحسب الحقیقتہ لیس الخبر الا الظرف والتقدير لیس الا لراعی الامر اللفظ فهو لیس من باب حذف الخبر التزام غیرہ مقامہ فالحصر بحکم الاستقرار کذا فی الغفوق **قولہ** فید علی الوجود فی اشارۃ الی بیان القرینۃ وہی لالتلو **قولہ** هذا اذا کان ای حذف الخبر وجوباً والتزام قائم مقامہ اذا کان اہ وفیہ نکتۃ لا ینحرف وهو جواب عن سوال وهو انہ ینقض بقولہ یدری فی قولہ ولولا الشعر بالعلماء یدری لان الشعر مبتدأ ویدری مع فاعلہ وهو الضمیر الراجح ۶ الی الشعر خبرہ وقع بعد لولا ولم یجب حذفہ بل لا یجوز حذفہ اجاب بقولہ هذا اذا کان اوفیہ رد علی المص وهو ان حکم بوجوب حذف الخبر مطلقاً بعد لولا غیر صحیح بل انما یصح اذا کان الخبر من الافعال العامۃ ویکن ان یجاب عنہ بان مرادہ الافعال العامۃ لکنہ لم ینذکر شہر **قولہ** واما اذا کان خاصاً اہ کالقیام والقعود وغیر ذلک فلا یجب حذف الخبر لعدا دلالتہ لولا علیہ اذ دلالتہ لولا الی الاعلیٰ الوجوب ولودل القرینۃ الخارجیۃ علی الخبر جاز الحذف بلا وجوب کذا فی حاشیۃ مولینا **قولہ** کما فی قولہ ای فی قولہ الشافعی واؤلا الشعر ولو لا خشیتہ الرحمن عندی - جعلت الناس کلہم عبیداً + واخرہ ولولا الشعر بالعلماء اہ قولہ یدری ای خوارزمی نمودن **قولہ** من لیبیک وهو اسم الشاعر فی زمان رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم **قولہ** وقال الکسائی وهو من الکوفیین **قولہ** للفعل المقدّم لان لولا مرکب من لومتناعیۃ ولا النافیۃ فیکون مفید الامتناع الاول لا متناع الثانی کما یجئ فی بحث نحو الشرح ط فكانت لامۃ للفعل لکونها حرف الشرط فبقی مع دخولہا علی الاعلیٰ ذلک الا قضاء ومعناہ مع لا ایضاً باق علی ما کان کذا فی الزبید لکن لولا عند البصرین غیر مرکبۃ من کلمتین کما تری وزیف مذہب الکسائی بان لولا كانت مرکبۃ من لولا الامتناعیۃ ولا النافیۃ ولم یجب حذف الفعل الواقع بعد ہا الا اذا كانت لہا مفسر کما ہوشان الافعال لولا تقع بعد ادوات الشرط ووجب تکرار لا لان لفظ لا لیدخل علی الماضی بغير دعاء جواب القسم الاغلب کذا فی الغفوق **قولہ** وقال الفراء من الکوفیین ان الاسم بعد لولا لا یكون مبتدأ ولا فاعلاً للفعل المحذوف بذلک الاسم یكون معمولاً لکلمۃ لولا فیکون لہا فتح لکن هذا المذہب ایضاً ضعیف اذ یلزم علیہ ان لا یكون فی الشرطیۃ اسناد اذ لا یوجد لاسنادین المحذوف معمول کذا فی الزبید وایضاً یلزم ترکیب الکلام من الاسم والحرف وذا باطل **قولہ** وثانیہا اہ وہنا جواب سوال علی طبق ما مر فی قولہا ولہا **قولہ** کلمبتدأ فی اشارۃ الی قاعد کلیۃ فلا یرد ما فیہ من الاضافۃ اللامیۃ والبیانیۃ والظرفیۃ کما مر غیر مرۃ وایضاً یرد ما فیہ قیل ان المقصود بیان کلیۃ فلم یرد المص مثلاً جزئياً فن فعلہ ما تری **قولہ** صوتہ ای یكون مصدر بحسب الصوتۃ کما یكون بحسب المعنی فالمراد بالصوتۃ ہنما ما یقابلا التاویل لا المعنی فلا یرد النقص بعد تطابق المثال للمثال **قولہ** او منسوباً ای منسوباً الی الفاعل والمفعول او کلیمہا و لیس المراد منہ المضاف لکنہ لم یجوز ان یكون الشئ الواحد مضافاً الی الشئین

قوله او كان اسم التفضيل انما زاد لفظ كان لتلايتوهم انه معطوف على قوله الى الفاعل لقربه
فصاوا الاقسام باسرها اثني عشر قسما ستة للمبتدأ وثلثة منها ما اذا كان المبتدأ مصدرا صريحا
احدا ما يكون المبتدأ مصدرا صريحا منسوبا الى الفاعل والمفعول به معا كما هو المذكور في المتن و
ثانيهما ما اذا كان المبتدأ مصدرا صريحا منسوبا الى الفاعل فقط واليه اشار بقوله وذلك
مثلا ذهابي واجلا وثالثهما ما اذا كان المبتدأ مصدرا صريحا منسوبا الى المفعول فقط واليه اشار بقوله
و ضرب زيد قائما ولهذا قيد بقوله اذا كان اه لئلا يلزم تكرار المثال وثلثة منها ما اذا كان المبتدأ
مصدرا تاويا احد هما ما اذا كان المبتدأ مصدرا تاويا منسوبا الى الفاعل والمفعول به معا
واليه اشار بقوله وان ضربت زيدا قائما او قائمين وثانيهما ما اذا كان المبتدأ مصدرا تاويا
منسوبا الى الفاعل فقط مثل ان ضربت قائما وثالثهما ما اذا كان المبتدأ مصدرا تاويا منسوبا
الى المفعول به فقط مثل ان ضربت زيدا بصيغة المجهول وستة ما اذا كان المبتدأ اسم التفضيل
مضافا الى ذلك المصدا الصريح الاول ما اذا كان المبتدأ اسم التفضيل مضافا الى المصدر
الصريح المنسوب الى الفاعل والمفعول به معا كما اشار اليه بقوله واكثر شربي السويق ملتوتا وثانيها
ما اذا كان المبتدأ اسم التفضيل مضافا الى المصدر الصريح المنسوب الى الفاعل فقط مثلا اكثر
شربي قائما وثالثهما ما اذا كان المبتدأ اسم التفضيل مضافا الى المصدر الصريح المنسوب الى المفعول
به فقط مثلا اكثر ضربت زيدا قائما اذا جعلت زيدا مفعولا به وثلثة منها ما اذا كان المبتدأ اسم
التفضيل مضافا الى المصدر التاويلى الاول ما اذا كان المبتدأ اسم التفضيل مضافا الى المصدر
التاويلى المنسوب الى الفاعل والمفعول به معا مثلا اكثر ضربت زيدا قائما او قائمين وثانيها ما اذا
كان المبتدأ اسم التفضيل مضافا الى المصدر التاويلى المنسوب الى الفاعل فقط واليه اشار بقوله
واخطب ما يكون الامير قائما فان ما مصدرا يترو قوله يكون بمعنى الكون ثالثا ما اذا كان المبتدأ
اسم التفضيل مضافا الى المصدر التاويلى المنسوب الى المفعول به فقط مثلا اكثر ضربت زيدا على
صيغة المجهول **قوله** الى ان تقديره هذا التقدير عند البصريين على خلاف زعم المتكلمين
ولهذا رده الشيخ الرضى فالتقدير عندهم ما قاله الرضى **قوله** اذا كان قائما لان الاجزاء
عن ضرب زيد بكونه مقيدا بقيامه لا يكون الا عند حصول الضرب ووجود زيد وهذا
بيان القرينة الثالثة على الخبر المحذوف كذا في الغفور واما قيد قوله اذا كان قائما لانه لو لم يقيد
يقدر فالحال عن قائما لا يجلو اما ان يكون من متعلق المبتدأ وذا باطلا لانه متحد مع مذهب الكوفيين
واما ان يكون من الضمير في حاصل الراجح الى الضر وذا ايضا باطلا لانه يلزم الاختلاف في فاعل
الحال وذي الحال لان فاعل الحال زيد فاعل الراجح الى الضرب واذن قل لم يلزم ذلك
لان قائما حال عن الضمير في كان الراجح الى زيد قائم فاعلين **قوله** متعلقات الـ ١٥
المتعلقات التامة نحو زيد عندك اي زيد حصل او حاصل عندك **قوله** شرط واما سرح مدخلها

شرطا وان كانت اذ للظرفية لا تحت معنى الشرط فيها وهو كون ضم متعلقا بذلك الوقت كتعلق الجزأ بالشرط قوله فيكون الحالة لان الدال على ذلك على الشيء دال على ذلك الشيء فالمراد بقوله فيما التزم اعم من ان يكون بواسطة او بلا واسطة قوله هذا ما قيل فيه اه والغرض من ان ما قاله البصريون في تقدير هذا المثال ان كور ليس بحسن عند قوله وفيه تكلفات قال قدس سره في الحاشية وهي حذف اذ امع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان ومن العدا عن الظاهر معنى كان الناقصة الى معنى كان التامة لان معنى قولهم حاصله اذ كان قائما ظاهري في معنى ٢٢ الناقصة ومن قيام الحال مع الظرف اجيب من الاول بان حذف اذ امع الجملة المضاف اليها شائئ كثير من ان يحصر في كلامهم كما في مقام فاء التفرعية كما في قوله همد يجوز اه اذ تقديره اذا كان الامر كذلك فهنا يجوز صرفه عن الثاني بان اقامة الحال مقام الظرف مشكوكا في الحال معنى للظرفية كما في قوله جاءني زيد لا كما اي في وقت ركوبه عن الثالث بان كان ههنا تامة لا ناقصة لانها لو كانت ناقصة لجاز ان يقع خبرها معرفة لان خبر كان الناقصة قد يكون معرفة وقد يكون نكرة ولم يسمع قائما في المثال المذكور الا نكرة والجواب من كلام الرضي ان الاختيار عن الضرب بالملازمة لم يهد فلم يوجد القرينة على حذف الخبر اذ لم يوجد القرينة لم يحذف قوله والذي اه عن ههنا الى قوله من تلك التكلفات البعيدة كلام الرضي قوله ضربني زيد لا بلاسة لا يخفى ان التقدير الذي ذهب اليه البصريون اولى وانسب بحسب المعنى لما قلنا انها بخلاف التقدير الذي ذهب اليه الشارح الرضي رحمه الله تعالى فانه ليس بحسن اذ الحكم بلاسة الضرب للمفعول والفاعل اذ كان بعد الوقوع على المفعول والقيام بالفاعل لئلا اشر فيه لان الملازمة بالنظر الى الفاعل على المعنى والنظر الى المفعول للمعنى اخر كما في الزيد قوله اذ اردت اه ولا يخفى ان قوله قائما حال عن الضمير البارد في بلاسة لانه عبارة عن المفعول لانه راجع اليه لا يجوز ان يكون حالا عن الفاعل على هذا التقدير لانه لا يتحد عاملا الحال وصاحبه كما هو المذهب الاصح لان عاملا صاحبه المصك وعاملا الحال بلاسة قوله اذ كان حالا اه اي اذ كان قوله قائما حالا عن الضمير المستكن لانه على هذا التقدير عاملا الحال وصاحبه متحلان وهو بلاسة فيكون قائما حالا عن الضمير وهو عبارة عن الفاعل كما في الزيد قوله اولى خبر لقوله الذي قوله ثم نقول اه اشارة الى اعلاله على التقدير الاول والتقدير الثاني قياس عليه قوله ويجوز حذف اه دفع ما قيل من انه لا يجوز حذف اه في الحال فكيف يتحد فاجاب بقوله ويجوز حاصله ان يجوز حذف اه في الحال اذ كانت قرينة وهي قوله بلاسة لفصل متعبد لا بد من المفعول وليس مفعول الا الضمير المحذوف وقوله اضربه والقرينة فيه على المحذوف ان قولك لئن موصولا والجملة صلته فلا بد فيها من الضمير الذي يرجع الى الموصول وليس في الظاهر ضمير راجع اليه فعلم من ان الضمير محذوف كما يدل عليه قوله العائد المفعول يجوز حذفه

قلنا ان من قبيل وضع المظهر في موضع المضمر فان المعنى ان هذا الرجل مقرون مع صيغة وذلك الرجل مقرون مع صيغة ويجاب بان لما كان كل رجل نائباً مناب اسما كثيرة وضمير نائب مناب ضمائر كثيرة ايضاً يعو بكذا اعتبار الى رجل ما في كل رجل فكانه قيل زيد ضيعة وعمر وضيعة وبكر وضيعة ما لا نهاية له **قوله** واجب حذفه هذا عند البصريين اما عند الكوفيين فلما قلنا ان فان الواو بمعنى مع خبر **فان قيل** لان الحذف واجب لان الواو في ما اذا سد غيره مسد والصيغة لا يقوم مقام الخبر لانه معطوف على كل رجل والمعطوف من تمام المعطوف عليه قلنا انه معطوف على الضمير المستكن في مقرون فهو من تمام الخبر فسد مسد وما قيل من انه يلزم العطف على الضمير المرفوع المتصل بل تاكيد المتصل بالمتصل فمد فوع لان المؤكد بصيغة اسم الفاعل مخالف للقياس والمؤكد بصيغة اسم المفعول هنا محذوف وهو الضمير في مقرون بحذف مقرون وما قيل ان الحكم بعطف صيغة على المستكن في مقرون مخالف محذوف اى هو وما قيل من ان حذف المؤكد بصيغة اسم الفاعل خلاف للقياس فكيف يحكم بحذف فوع لان حذفه خلاف للقياس فيما اذ لم يحذف المؤكد بصيغة اسم المفعول واما اذا حذف المؤكد بصيغة اسم المفعول فحذف المؤكد بصيغة اسم الفاعل غير مخالف للقياس لما قاله الشارح قدس سره حيث قال وعليه على المبتدأ شئ بالواو فمد فوع لان ما قاله الشارح قدس سره فحذفه على الظاهر لان الظاهر انه عطف على كل رجل ولا لانه لما كان المعطوف على الضمير الراجع الى كل رجل والراجع والمرجح في الحقيقة شئ واحد فكانه معطوف على كل رجل **قوله** كما مبتدأه في اشارته الى الكنية فلا يرد ما في من الاضاقه اللامية والبيان والظرفية **قوله** ويقا لك الخ جواب سواله هو ان عمر اسم شخص فيكون المقسم به شخصاً مع انه ليس كذلك حاصل الجواب ان العمر بالضم بمعنى العمر بالضم اعني البقاء **قوله** اما قسم به جواب سواله هو ان حقه قوله قسمي على قوله لعمره وبقله غير جائز للمغايرة كما هو الظاهر لان العمر ليس بقسم والحكم يقتضيه الاتحاد في المخاطبة والمغايرة في الذهن هما مغايران هنا وخارجا فاجاب بقوله اى ما قسم به حاصله ان معنى ما قسم به هو مشتق وجعل المشتق على المشتق يصح ما قيل ان ما في قوله ما قسم به مصدقاً فاقسم بتاويل المصدق اى قسمي فلا يصح حمله على قوله لعمره فعلا محض لانه لا فائدة في هذا التاويل على هذا التقدير بل هو موضوعاً وموضوعاً **قوله** والعمر العن اى جواب سواله هو ان العمر لما كان المراد منه البقاء فلم يرد ذكره بالضم مع انه في هذا المعنى اشتهر فاجاب بما ترى **قوله** الا المفتوح اى لا يستعمل مع اللام الموضوع للقسم في مقام وقع مقسماً به الا المفتوح **قوله** امن المرفوعاً فيه اشادة الى ان قوله خبران اخواتها مبتدأ محذوف والخبر وهو لفظ منها فللفظ منها مقملاً بقريته ما سبق فقوله هو المسند بتداء الكلام ويحتمل ان قوله المسند خبره وهذا يشعر بان هذا فوع علة كما هو هذا البصريين

له اى خبر القوله خبران واخواتها وقوله هو ضمير فصل ١٢ رب اغفر وارحم وانت ارحم الراحمين امين

ولیس من قسم المبتدأ والخبر كما هو من هب الكوفيين في تناول كلامه كلام المذ هيين ومن لم يكن
 مذ هب الكوفيين مراد اقل لور يصك هذا اعني قوله خبر ان اخواتها بقوله منها تنبيه على انها من
 ملحقات المبتدأ والخبر وليست انواعا متباعدة بالذات لهما وانما قالوا اخواتها ولم يقل اخواته مع ان لفظ
 الخبر مذ كرم بلا حظة الكلمات وهي المؤنث قوله اشباهها جواب سوال ظاهر هو ان اضافة الاخوات
 الى ان غير صحيح لان الاخوات يكون لذوى العقول وهذا الكلمات ليست بذى العقول وحاصل ان
 المراد هنا الاشباه ووجه المشابهة التقارب بينهما كما بين الاخوات وانما استعيرت الاخوات للاشباه النظائر
 لباينيهما من التقارب والتاثر كما في ما بين الاخوات حملا وغيره وفي تفسير الاخوات بالاشباه
 فائدة لان اخوات يستعمل في ذوى العقول وهن ليس كذلك قوله وهو مرفوع باحد هذا الحرف
 دفع ما قيل من ان ذكر خبر ان بعد ذكر خبر المبتدأ مستكذلك لانه مرفوع بها ارتفع به خبر المبتدأ
 لانه الحرف وضعفها عن العزل وايضا لا يصح اضافتها الى ان واخواتها وذلك لان خبر هذه
 الحرف مرفوع بما ارتفع به خبر المبتدأ لانه الحرف اجاب بقوله وهو الخبر حاصله ان كلام المصنف
 على مذ هب البصريين وهم يقولون انه مرفوع بهذا الحرف لمشايتها بفعل المتعد كما بينه الشارح
 بقوله لانها المشابهة بما قلت هو مذ هب الكوفيين لانهم يقولون ان هذا الحرف لا تغل
 فيما بل في الاسم فقط لضعف عملها وكلام ليس مبني عليه كما فهمت وسيجي في بحث الحرف
 المشبهة بالفعل انشاء الله تعالى قوله لما شابهت الفعله انما شابهت له استعمالا فلما ان الفعل المتعد
 يلزم اسما فاعل ومفعول كذلك هذا الحرف ويلزمها اسما مشابهته لافعال لفظا ومعنى اما
 لفظا فلكون كل منهما ثلاثيا ورباعيا كالفعل المتعد واما معنى فلكون كل واحد منها بمعنى
 الفعل فان معنى ان وان حقت ومعنى كان شبهت وعلى هذا القياس قوله مثله اه الا ان
 عمل هذا الحرف خلاف لانها فاعل فينفع ان يكون عملها فاعل قوله الى شئ اخر فيه اشارة
 الى الرد على الفاضل الهندى حيث قال في الجواب عن الاعتراض الوارد على المتن ان المراد با
 لسند المسند الى اسم هذا الحرف والى المراد الاسم المسند فرد الشارح عليه بقوله الى شئ اه و
 وجه الرد ما ذكره الشارح فيما بعد قوله احداه جواب سوال وهو انه ينقض بقائم في قولنا ان
 زيد قائم لانه ليس بمسند بعد دخولها بل هو مسند بعد قوله ان فاجاب بقوله احداه حاصله ان
 العبارة على حذف المضاف فان قيل الاسم صدق التعريف بعد زيادة لفظ الاحد على كل فرد من افراد المعرف
 لانه اعتبار العطف في قوله خبر ان واخواتها مقدا على الحكم فيكون المعرف مجموع خبر ان واخواتها
 فلا يخفى في عدم صدق التعريف على المجموع لانها ليست مسند بعد دخول مجموعها وان اعتبر الحكم
 مقدا على العطف فيكون المعرف كل واحد من خبر ان واخواتها فالتعريف وان كان صادقا على خبر ان لكن
 لا يصلح على خبر اخواتها لانها ليست مسند بعد دخولها قلنا الجواب باختيار الشق الثالث وهو
 ان المعرف حقيقة خبر هذا الباب وذلك اما بقدر المصداق خبر باب ان واخواتها ويجعل خبر

ان واخواتها مجازا عن هذا المعنى كذا قال عبد الحكيم قوله فقوله اه فيه شارة الى تعيين الجنس
 الفصل قوله والمراد جواب سواله وان يدخل في هذا الحد يقولون ان زيد يقوم ابوه فانه مسند
 بعد دخولان مع انه ليس بخبر بل الخبر هو مجموع الجملة اجاب بقوله والمراد حاصله ليس
 المراد بالدخول المذكور في الاول والحق في الاخر بل المراد الورد ولا يرث الاثر واثران هناك
 قد ظهر في مجموع الجملة قوله لفظا جواب سواله وهو انه يفتق بموسى فتى حيث لا يظهر
 اثران فيهما فاجاب بقوله لفظا كما في قوله ان زيد قائم او معنى كما في قوله ان موسى قائم قوله
 فلا يحتاج الى ان يجاب اه هنا جواب سواله الفاضل الهند وفيه اشارة الى الرد عليه وجه الرد قوله
 فلزم اه يعنى ان جواب السارح احسن من جواب فاضل الهند ووجه حسنهما عند استكثار قوله
 بعد قول هذا الحرف لان المتبادر من السند المسند الى مطلق الشئ لا مسندا الى اسماءها واما
 فاضل الهند فقد حمل ذلك على التاكيد حيث اخرج بهذا القيد ما خرج بقوله هو المسند
 قوله ولا الى ان يجاب هذا جواب السيد السند ووجه الرد عليه قوله فيحتاج الى يعنى ان
 جواب السارح احسن من جواب السيد السند ووجه احسن على الاحتياج الى تاويل الجملة
 بالاسم في جوابه بخلاف جواب السيد السند فان جوابه محتاج الى تاويل الجملة بالاسم فيما
 اذا وقع خبرها جملة فيجوز ان صاد يقولون في نحو ان زيد يقوم ابوه بمعنى قائم ووجه السيد السند
 ان الكلام في مرفوعات الاسم لا في مطلق المرفوعات واما حال الجملة فبين بقوله امره كما مر
 خبر المبتدأ كما ان الخبر الجملة للمبتدأ بين ذلك بعد ذكر التعريف فيختص ذلك بالخبر المفرد قلنا
 الظاهر ان هذا التعريف لمطلق الخبر لا نوع منه ان الخبر قد يكون جملة بيان لتقليل نوع من
 الخبر وجيبه الذين قوله قائم جواب سوالين احدهما ان المثال لا يكون الا ما اضيف اليه لفظا مثلا او
 او نحو ههنا اضيف لفظا مثلا الى ان زيد قائم وذلك المجموع ليس خبرا واخواتها وثانيها ان اضاف الى ما
 بعد غير جائز لان كون الشئ مضافا اليه لا يكون الا مفردا وذلك المجموع مركب اجاب بقوله حكمه
 حكمه جواب سواله هو ان المرعنين لغوى وهو فرعون كذا واصطلاحى هو صيغة يطلب بها
 الفعل من الفاعل عن المخاطب ولا يستقيم شئ منهما وحاصلا الجواب ان المراد بالامر الحكم قوله
 من كونه مفردا وجملة اه وانما عد هاهنا من الاقسام والواحد التقيد والمثبت المحذوف من الاحكام
 نظرا الى ان بين الاقسام تضام وههنا كذلك لانه لا يمكن ان يجمع المفرد بالجملة والنكرة بالمفرد بخلاف
 الاحكام فانها يمكن ان يجمع الا ترى ان الواحد يجمع بالمتعد اذا الواحد اذا انك يصير متعددا و
 الواحد والمتعد يكونان مثبتا ومحدوا كذا في الزيد قوله والمراد جواب سواله وهو ان استفاد
 من كلام المصنف انه كما يصلح ان يكون خبر المبتدأ يصلح ان يكون خبرا لان الامر ليس كذلك
 لانه يجوز ان يكون خبر المبتدأ متضمنا للمعنى الشرط والاستفهام نحو ان زيد ومن ابوك ولا
 يجوز ذلك في خبر ان اخواتها حاصلا الجواب ان التشبيه باعتبار الاعراب لا الكلى

قوله ولا يجوز اه لان للتحقيق واين للاستقها م بينهما تانف وما قيل من ان كلمته ان يقتضه
صدارة الكلام كما قال المصنف واذ انضم الخبر المرفوع ماله صدك الكلام مثلان زيد وكذلك كلمة من يقتضه
صدارة الكلام كما قال المصنف اذ كان المبتداء مشتقاً على ماله صدك الكلام مثلان زيد فلم يبق
الصدارة عند خولان فد فوع لان ان ايض وقعت في صدك الكلام وهو ان نيتاً قائم كذا في عهد
الرحمن قوله اي ليس امره اه جواب سوال وهو ان الضمير في قوله الا في تقديمه لا يخلو اما ان
يكون عائداً الى خبر المبتداء او الى خبر ان كذلك غير مستقيم اما الاول فلانه يلزم ان نشأ
الضمائر ان الضمير في امره عائداً الى خبر ان واما الثاني فلان حكم التقدير غير متحقق في خبر
ان فلو قال الا في التقدير بان الضمير كان صواباً فاجاب بقوله ان ليس امره اه حاصله انا مختار
الشيء الثاني لكن المراد بالحكم عموم ان يكون ايجابياً او سلبياً وحكم التقدير من حيث ٢ ٢
السلب متحقق في خبر ان كما يشهد عليه قوله فانه لا يجوز تقديمه قوله كما يتضح في معمولي
الفعل اه لان الفعل قوى العمل فيعمل سواء كان على سبيل الترتيب اي تقدير المرفوع على ٢ ٢
المتصو او على غير الترتيب كما في الجرو المشبهة بالفعل قوله اي ليس امره اه جواب سوال وهو
ان تعد الاستثناء من امر واحد بغير عطف باطل الثلاثية بعد المستثنى منها جاب بقوله اے
ليوم امره اه حاصله انا لان سلم انه استثناء من امر واحد بل هو استثناء مما بقي من الاستثناء الاول
وهو المنف وهو المستثنى في الاستثناء الاول فلا يلزم المحذور قوله وان من الشعر بحكمة معناه
بالفارسية رجلة شعرت برأته حكمت يعني مثلت برفن علم حكمت زانهاست حكمت انجفي نفس المراد اي
ان شعرتو حكمت يعني مطابق نفس المرست والحكمة هو العلم باعيان الموجودات الخارجية على ما هي
عليها فبعض الاشعاد قد يكون مطابقاً للنفس الامر قوله لتوسعهم اه وذلك لان كل محدث
لا بد ان يكون في زمان او مكان فصا والظرف مع كل شئ كالقريب المحذور ولم يكن احنياً فيدخل
حيث لا يدخل غيره من الاجنب كالبحار يدخلون حيث لا يدخل الاجنب اجراً الجار والمجرور
مجروراً نسبة الظرف اذ كل ظرف جار مجرور في التقدير والجار والمجرور محتاج الى الفعل كاحتياج
الظرف كذا في الغفور قوله الكائنة صفة لا اصلته التي كما وقع في بعض نسخ الكافية بل
هو سهو من قام الناسخ وذلك لان صلة الموصولة خبرية واما اسم الفاعل والمفعول فيقع
صلة الالف واللام الداخلة عليهما لا غيرهما فكيف تكون الكائنة صلة التي وعلى تقدية
وقوع من المصنف فقول صح وقوع الكائنة صلة التي وما قال في بحث الموصولة ان اسم الفاعل

١٤ اي ارجع الضمير الى خبر ان ١٤ قوله ان من البيان لسحرا بقوله من البيان خبر ظرف لانه جار ومجرور معناه با
لفارسية ارجله بيان مستحرم بيان كلاميكه توميكوي ارجله سحرت البيان بالنطق الفصح المعبر عما الضمير معناه بعض افراد البيان
مثل السحري تحول قلوب الناس ١٤ فانه قيل ان كون الكائنة صلة للموصول هو التي لا يصح لان الصلة اسم الموصول لا تكون الا جملة خبرية
وهي ليست بجملة قلنا لانه خبر لمتبداً ومخبره بقدره هي الكائنة والمبتداء من الخبر جملة خبرية صلة للموصول اي صاحب بركري

والمفعول يقعان صلتين للالف واللام فقط فهذا الحكم ثابت في اسمي الفاعل والمفعول المجريين
 عن الالف واللام والكأنة معروف بها فهو في حكم الجملة الفعلية فيقع صلتها التي قبلها الاولى تقدير
 للتعاقب المتكررا ليلزم حذف الموصول مع بعض اجزاء الصلة وهو كائنة وعكاً حذف بعض اخر
 وهو قوله نفى الجنس وهو غير جائز عند البصريين قلنا الشارح جور حذف الموصول مع بعض
 اجزاء الصلة كما ذهب اليه بعض البصريين قوله اي لئلا يفتقر الجنس اه جواب سوال
 وهو ان لا يفتقر صفة الجنس اعني به القيام في لا رجل قائم مثالا لئلا يفتقر الرجل بنفسه فلا يكون
 المثال مطابقا للمثل فاجاب بقوله لئلا يفتقر صفة الجنس حاصله ان المضاف محذوف قيل عليه
 اذا قيل لا رجل موجود فليس فيه نفي صفة الجنس لان الخبر اذا كان من الافعال العامة فلا يقال
 خبرها النفي الصفة بل يقال حينئذ انها لئلا يفتقر الجنس فان نفي الوجود مثلا يكون نفي الذات في نفس
 الامر وان كان الوجود صفة فالاولى ان يقال ان كلمة لا قد يكون لئلا يفتقر الجنس كما في لا رجل
 موجود او ثابت او غيرهما مما يكون الخبر من الافعال العامة وقد يكون لئلا يفتقر صفة الجنس
 كما في لا رجل قائم اقول يمكن ان يقال في لا رجل موجود في لا رجل قائم مع ان لئلا يفتقر صفة الجنس
 ولكن في الاول يكون نفي الجنس يستلزم نفي صفة الجنس في الثاني ليس كذلك بل فيه نفي
 صفة الجنس حقيقة فلا اشكال اصلا كذلك في عبد الرحمن قوله الى شئ اخر فالتدبر في
 خبره واخواتها وهي رد على الفاضل الهندي فليتامر فيه قوله والمراد اه جواب سوال على
 طبق ما مر في خبره واخواتها وتحقيقه ايضا على طبق ما ذكرنا من حسن جواب الشارح الجامي والرد
 على الفاضل الهندى والسيد السند فلا تغفل عن البيان قوله فانما عدل جواب سوال ظاهر قوله
 لاحتمال حذف الخبر اه لا رجل في الدار موجود لان خبره لا يحذف كثيرا وايضا لا عراب لا يكون ظاهرا
 في قوله في الدار فيجوز الصفة ايضا فيكون مثلا المصم اولى لان المقص من المثال التوضيح فالمثال
 الذي فيه احتمالان ليس فيه توضيح كالمثال الذي فيه احتمال واحد وانما غير الاسم ايضا كما خبر
 ولم يقل لا رجل ظريف لان مجرد تغير الخبر غير كاف لان قوله ظريف يحتمل ان يكون صفة رجل
 على ان يكون محمولا على محله بخلاف ما اذا غير الاسم فانه حينئذ يصير معربا لانه اسم لا واذا
 كان مضافا فهو معرب واليه اشار بقوله بخلاف ما ذكره اه لا يقال قد جوز في المعرب ايضا المحل
 على المحل في جاز ان يكون ظريف صفة في هذا المثال ايضا لاننا نقول المتبادر في المعرب هو المحمل على
 اللفظ فان المحل على المحل فيه خلاف الظاهر لا يقال اذا قيل لا رجل ظريف يمتنع ان يكون ظريف
 مرفوع على انه محمول على محله لان رفعه ليس الا للابتداء لا يصح ان يقع رجلا مبتدأ
 لانه نكرة لاننا نقول هو صا مح لان يقع مبتدأ لانه تخصص بالتموه كما في لا احد خير منك هكذا

له كما اشار اليه في المفعول في بحث المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط في بيان قول المصم وهو قوله وذلك اما
 الاسم الموصول بفعل او ظرف آه ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ سهل علينا يا ابي كل صعب بحرمت سيد البرار

حقیقہ عبد الرحمن قولہ علی ماہو الظاہر جواب سوال ہوان احتمالاً الصفیۃ فی مثالاً المصنوعاً ایضاً ثابت
وحاصلہ ان احتمالاً الصفیۃ ظاہر ان کان جائزاً وانما قال ذلك بجواز ارتفاع صفیۃ حلاً علی العمل كما
ذهب الیہ جماعة لكن لا یقید مثالاً المصنوعاً لان احتمالاً الظاہر یکفی لوضوح المثال وحسنہ قال فیہا اذ الضمیر
عائذ لی الدار ای فی الدار ہومذکور لان هذا الكلام وقع فی جواب سوال السائل اذ اسألہ فی
الدار غلام رجل ظریف کذا قیل ولقائل ان یقول لو کان جواباً لکان کلمتہ لا وحده یکفی الا ترے
انہ اذا قیل ہل فی الدار رجل فالجواب ان یقال نعم ولا غایۃ التحقیق قولہ خبر بعد خبر جواب
سوال وهو ان یقال قولہ فیہا لا ینحلو ما ان ینحلو ظرفاً لقولہ ظریف او حالاً عن ضمیرہ وعلی کلا ۶
التقدیرین ینلزم تقیید لظرفہ بالدائر ہو غیر جائز فاجاب بقولہ خبر بعد خبر قولہ لا یتقید بالظرف
ونحوہ لانہ ینکون معنی المثال انہ لا غلام رجل ظریف فی الدار ای لان معنایہ ان الظرف ثابتہ محققہ
فیلزم الذنب اذ الظرف عبارۃ عن الملکۃ وہی لا ینتجی الی الطرف ونحوہ المراد من الظرف ۶
لیست فی الدار و فی غیر الدار وتكون الظرف بالطبع لا اثر الظرف حتی یقال لانہ یشکل بقولنا صا زید ظریفاً
لانہ یتقصد جواز ان ینکون زید ظریفاً فی وقت وعدا کونہ ظریفاً فی وقت اخر و ہذا ظہر ایضاً انہ فاعل ما قیل
من انہ اذا کان المراد بالظرف هو الظرف العرفیۃ من التکلف فی اللباس والطعام والكلام نحو ما یجوز
تقیید ما بالدائر ونحوہ او معنایہ لا غلام رجل ظریف حال کونہ فی الدار فیلزم انہ ظرفاً فی غیرہا و
ہو غیر جائز فیکون معنی المثال انہ لا غلام رجل ظریف فی الدار ای لیکون متصفاً ہذین الوصفین فلا
باس لو کان متصفاً باحد ہما بان کان ظریفاً ولم ینکون فی الدار وبالعکس لو ینکون متصفاً بکلہما
کذا فی عبد الرحمن قولہ وانما تہ اہ جواب سوال وهو ان الاصل فی العبارۃ الایجاز والاختصاص لا
حاجۃ الی خبر بعد خبر اجاب بما ترے قولہ لئلا ینزل الذنب انما ینلزم الذنب لان المحذور خبر
واحد حقیقہ کقولک للابلق ہذا اسو وایضاً حاصلہ نفی کون غلام رجل جامعاً للظرف وکونہ فی
الدار فان قیل جعل الخبر من ہذا القبیل لیس الا اذا منع الاقتصار علی احد ہما ولا ینتجی الاقتصار ہنا
علی لفظہما قلنا امتناع الاقتصار علی الاول کاف فی ذلك کذا فی الغایۃ قولہ کلام رجل اہ فان
النکرۃ فی سیاق النفی تفیید لعمو وایضاً فی نفی جنس غلام الرجل عن کونہ فی الدار الذنب بخلاف ما اذا
اجتمع الظرف مع کونہ فی الدار کذا فی عبد الرحمن قولہ لیکون اہ اشارۃ الی جواب ان حاصلہ ظاہر قولہ خبر
اہ فیلشارة الی تعین مفعولہ ما لہ سیم فاعلہ قولہ ہذا اہ جواب سوال وهو انہ یتقصد علی افضلہ نحو لا رجل
افضل منک فانہ لا یجوز الخن ہنا مع انہ خبر لا اجاب بقولہ ہذا حاصلہ المراد بلا التي ینکون فی الجنس فذلک
لا التي ہی المشاہتہ بلیس قولہ حد جواب سوال وهو ان کثیراً مفعول مطلق لیمتد ولا یرصد احد علیہ
لعد استمال یمتد علی کثیر الجاب بقولہ حد فاحصلہ منہ مفعول مطلق مجازاً باعتبار الموضوع المقدس
ویجوز جعلہ ظرفاً ای زماناً کثیراً قولہ اذا کان الخبر عاماً و فیہ فائدہ لا یخفی ۶ ۶ ۶

لما حد من خبر کون خبر جواز اصطلاح

سہ قلنا وکتفی برکن کافیا لکن ذکر جمیع ہذا ل یوافق الجواب مع الرسول علی جرمال الواقعة تقریر مولوی عبدالرحیم

وهو الاحتمال عن مثلاً غلام رجل ظرف فيها ومعنى قوله اذا كان الخبر عاماً بان لم يكن قرينة على الخصوص لان عمدة القرينة على الخصوص قرينة على العموم اي على الافعال العامة لان اختيار واحد من الافعال الخاصة دون الاخرى ترجيح بلا مرجح وضبطها الناظم في البيت الفادسيّة

افعال عامه نزد ارباب عقول به كون است وثبوت است وجود است حصول

قوله لدلالة النفي عليه لان النفي يقتضيه المنفي وهو الوجود والحصول لما لم يكن منها قرينة خصوص حمل على امر شامل **قوله** موجود اه وانت خبير بان سلب الوجود عن الغير لا يكفي في التوحيد لاحتمال الامكان الا ان يقال امكان الوجود يستلزم الوجود فانتفاء الوجود انتفاء الامكان كذا في الزيد **قوله** لا يظهرون اه جواب سوال وهو ان المراد من عمدة الاثبات عمدة الوجود مع انهم قائلون به حاصله ان المراد بعد ما لا اثبات عدم الظهور لا انهم لا يقولون بوجود الخبر **قوله** او المراد انهم اه والاول هو الاصل لانهم قائلون به **قوله** فيقولون جواب سوال وهو انهم لما كانوا غير قائلين بالخبر فكيف يفيد هذا الكلام وهو قوله لا اهل ولا مال فائدة ٦ تامة وحاصله ان لا بمعنى انتفي فيكون انتفي فعل والاهل والمال فاعل **قوله** لا اهل يعني يقولون لا اسم فعل بمعنى انتفي فيجب ان يكون مدخول مرفوعا لکن ضعف المص هذا بان اسم الفعل لا يكون على مثل هذا الصيغة ولا يخفى ان نصب الاسم بعد ما يضيف على فساد هذا القول لان الاسم الذي بمعنى الفعل اللازم لا ينصب ما بعده الا ان الشاهد لم يلتفت الى ٦ هذا الطريق لانه يجوز ان يكون لا نائبة مقام انتفي كما يكون يا نائبة مقام ادعوا ولو سلم يكون فاعل الضمير اليهم المميز بما بعد والاسم المنصوب بعد ها على التميز بعد والاسم المنصوب بعد ها على التميز كذا في الغفور **قوله** وعلى اتقوا من اه جواب سوال وهو انه كيف يشبه الحرف بالفعل اجاب بما ترى **قوله** في معنى النفي اه جواب سوال وهو انه كيف يشبه الحرف بالفعل اجاب بما ترى حاصله ان التشبيه افادة النفي المجرد لا بطريق المبالغة والدخول على جملة الاسمية والفرق بين لا التي لفظي الجنس لا التوضيح بليس ان العموم نص لا يحتمل خلافاً في لا التي لفظي الجنس سواء كانت مستعملة بمن الاستغراقية او لا واما اذا لم يكن مستعملة بمن الاستغراقية فغير نص في العموم فيحتمل خلافاً ونقول ان لا التي يشبه بليس نص في النفي المجرد لا بطريق المبالغة بخلاف لا التي لفظي الجنس فانه بالنفي بطريق المبالغة كذا في الزيد **قوله** لا دخوله لا يقال ان كلامه يقتضيه ان تكون الاسم قبل دخوله ما مبتدأ وهو باطلاً النكرة لا تقع مبتدأ اقول المراد من قوله لا دخوله على المبتدأ اه هو ان الدخول على ما يصلح لان يقع مبتدأ مؤخر والنكرة يصلح ان يقع مبتدأ بعد دخوله لا تخصيصه بالعموم في مثل ما اخبر منك كذا في عبد الرحمن **قوله** هذا شامل اه اشارة الى بيان الجنس والفصل **قوله** وبما عرفت اه جواب سوال على طبق ما سبق فلا تغفل عن البيان **قوله** وانما اتى اه جواب سوال ظاهر انما تعرض الى النكرة لكلمة لا دون مانع ان في ايراد المعرف في مثال توهم ان ما لا يدخل اي كلمة تارة ١٢

لائق المنصوبات

قوله ولما فرغ اه الشرطية لزومية واللزوم عقلی باعتبار انه التزام المصّر الشرع فی المنصوبات بعد الفراغ من المرفوعات اما اللزوم العادی وان كان صحيحا ههنا لكن غير معتبر عند ادباب العقول وكونها اتفاقية لافائدة فيها فلا يريد انه ليس لفراغ من المرفوعات سبب للشرع في المنصوبات فلم يصح هذا الشرطية ولا يريد ايضا ان الفراغ والشرع في ان واحد محال لم يتعرض الى تقديم المرفوعات عليها لانه ظاهر ولا يحتاج الى البيان لانها عمد بخلاف المنصوبات والمجروبات فانها مفضلتان قوله بما ذكر في المرفوعات اه من ان المرفوعات جمع مرفوع لا مرفوعة فلا تغفل عن ذلك البيان قوله والمراد بعلم اجواب سوال وهو ان العلم ما وضع لشيء بعينه بوضع واحد غير متناول غيره وعلم المفعولية ليست كذلك لانه يتناول الحال والتمييز وغيرهما وتقدیر السؤال بوجه اخر وهو ان تعريف المنصوبات لا يصدق على فرد من افراد المنصوبات لان زيد في رايت زيد من افراد المنصوب مع انه ليس بمشتمل على علم المفعولية لانه ليس في هذا الموضع اسم اخر حتى يشتمل زيد عليه لان ما في ما اشتمل عبارة عن الاسم وقوله على علم اه العلم ايضا اسم فيلزم اشتراك الشيء على نفسه هو لا يجوز وان اشتمل زيد على نفس زيد يلزم اشتراك الشيء على نفسه هو باطلا جاب بقوله والمراد بعلم اه حاصله ان المراد بالعلم هو العلامة ونصب زيد في رايت زيد علامة على مفعولية زيد قوله كون الاسم اه جواب سوال مثما مر في المرفوعات وهو ان الاصل الاختصار والايجاز في العبارة فلم له يقل على علم المفعول وحاصل الجواب انه قال كذلك لثلاثي توهم انه علم لذات المفعول مع انه لو وصف المفعولية قوله حقيقة او حكما جواب سوال وهو انه يمكن ان يقال ان علامة لشيء لا يفك عن الشيء ونحن نجد علامة المفعولية في كثير من المواضع كالحال وغيرها من المنصوبات وهما ليسا بمفعولين فاجاب بقوله حقيقة اه ٦٧ حاصل ان الياء مصدكية اي علامة كون الشيء مفعولا حقيقة كما في المفاعيل الخمسة فان النصب فيها علامة للمفعول الحقيقي او حكما كالحال والتمييز المستثنى واسم ان غيرها فان النصب فيها علامة للمفعول الحكمي كما في المحققات لكن قيد كحيثية... مراد آمن حيث انها علامة له فلا يبطل تعريف بمسلمات في مرات بمسلمات او باحدا في مررت باحدا بان يقال بان كل واحد من الكسرة والفتحة يكون علامة للمضاف اليه لانه مضاف الى مسلمات والى واحد بواسطة حرف الجر لفظا كما في مررت بزيد حاصل الجواب ان الامتياز بينهما بقيد كحيثية يعنى الفتحة والكسرة كحيثية انهما علامتان للمفعول غير من الفتحة والكسرة للثان هما علامتان للجرور فلا يبطل التعريف طرد او اعلم انه قد المنصوبات على المجروبات لان المنصوبات معمولات الفعل والمجروبات معمولات الحرف والفعل اصل في العبر فيكون المنصوبات اصلا في المفعولية وكثيرتها والغرة للتكاثر اجواب سوال هو ان هذا التعريف ليس بجامع لانه يخرج عن الحال المستثنى وغيرهما من المحققات لانها منصوبات وليست بمفعولات فاجاب بما تراه قوله آمن المنصوب اه

باب في المفعول المطلق

في إشارة الى مرجع الضمير الى ان في ارجاع الضمير الى ايهما حسن قبحه اما الحسن في الاول فهو بان كما ورد عليه
التعريف ورد عليه لتقسيم هو مرجح حسن اما القبح فيه فهو ان الضمير لا اذا اربين المرجح الصريح الضمير
فالارجاع الى الصريح اولى الصريح ما اشتغل بالمنصوب ووجه حسن الثاني بعينه جرحه قبح الاول
ووجه قبح الثاني بعينه جرح حسن الاول قوله او مما اشتراه فالاول باعتبار انه مقصوب بالذات الثاني
باعتبار انه قريب والاول هو الاول لان التقسيم انما يكون في المحدث كذا في الحد **قال** المفعول المطلق
وانما قد المفاعيل على سائر المنصوبات لان سائر المنصوبات يلحق بها ثم قد منها للمفعول المطلق لانه
مفعول بلا تقييد بخلاف سائر المفاعيل لان كل واحد منها مقيد بالحرف كالباء اول او مع او فيه ايض
ان مفهومه جزء مفهوم الفعل بخلاف المفاعيل الاربعة الباقية لانه لا يكون مفهومها جزء مفهوم الفعل لانه
مفعول لغة واصطلاح بخلاف سائر المفاعيل فانها مفاعيل اصطلاحا لا لغة والمفعول في اللغة ما يصح
وقوع الفعل عليه في الاصطلاح ما قوت الفعل لفائدة ولم يستل ليد ذلك الفعل وتعلق به تعلقا مخصوصا
كذا في العصة **قوله** سمي به في إشارة الى وجه التسمية **قوله** من غير تقييد اه قيل ان ههنا ايض تقييد
وهو قوله المطلق كما في سائر المفاعيل قلنا ههنا بيان الاطلاق لا القيد فانهم **قوله** لا بعد لتقييد
بواحد منها اه فان قيل الاصل ان يصدق القيد على المطلق كالرقبة المومنة يطبق على مطلق الرقبة ٦٧
فينبغي ان يصدق سائر المفاعيل على المفعول المطلق والا يلزم صدق القيد بدن المطلق وهو باطل ويمكن
الجواب عنه بان له معروفيه وبه في المفاعيل الباقية لا يكون قيدا حتى يلزم صدق القيد بدن ٦٨
المطلق بل ههنا الامور معتبرة في نفس الامور معتبرة للعام وهو المفعول كذا في عهد الرحمن ونقول
صدق القيد على المطلق قاعدا اكثرية لا كلية فلا يرد الاعتراض **قال** فاعل فعل مذكوره اه فان قيل ٦٩
تعريف المفعول المطلق لم يصدق على المفعول المطلق للفعل المنفرد كقولك لم يضرب ضربا لانه لم
يفعل فاعل فعل مذكوره وايضا ان التعريف لم يصدق على المفعول المطلق للفعل المجهول نحو ضربت ضربا
فان مفعول مطلق ولم يفعل فاعل فعل بل مفعول فعل مذكوره وايض لم يصدق على ضربا في نحو زيد
ضربا فمفعول مطلق ولم يفعل فاعله بل بالصفة لا لاجب عن الاول بان المراد بفعل الفاعل اياه اسما له
وهو اعم من ان يكون ايجابا او سلبا وعن الثاني بان المفعول لما قام مقام الفاعل اخذ حكمه فكان فاعلا
وعن الثالث بان المراد بفعل الفعل اللغوي وهو المحدث لا الاصطلاح هو الاسم لانه ما فعله فاعل المحدث كذا
فتناول اللغوي والاصطلاح الصفات كذا في الزيد **قوله** والمراد به جواب سؤالا وهو ان هذا التعريف
لم يصدق على موتا وجسامته وشرافته كما في نحو مات موتا ووجه جسامته وشرفه شرافته فان كل منهما مفعول
مطلق وليس من جنس ما فعله فاعل فعل مذكوره بل فعل الله سبحانه مع ان المتبادر من هذا الفاعل ان
يكون موجلا اياه ومؤثرا في جواب ما ترى وحاصل ان المراد بفعل الفاعل قيام الفعل بالفاعل سواء
كان موجلا لذلك ام لا **قوله** بحيث يصح اه قيل اذا كان المراد بفعل الفاعل قيامه به خرج عنه ما ضرب
ضربا لقيام الفعل به بل اتفق الفعل عند ارجاع المراد بالاستدلال اعم من ان يكون بطريق النفي والاثبات **قوله**

و اما زیلہ جواب سوال وهو ان المقصود بیان المفعول المطلق وهو ما فعله فاعل فعل مذکور کو وهو معنی حد فلا یصح
 الجواب بقوله و اما زیلہ حاصل ان العبارة یجذب المضاف فیصح الحوا و ایضا و اما زیلہ لفظ الاسم لیخرج ضرب
 الثاني فی نحو ضربت لانه شئ فعله المتکلم فیصد علیہ تعریف المفعول المطلق لان ما فعله لفاعلها هو الحد
 والفعل یشتمل لکنه لیس باسم فخرج بذکر الاسم و فی ذلک یبشکل بضارب الثاني فی قولنا زیلہ ضارب ضارباً مع
 اسم ایضاً لاجتاج الی ذکر الاسم لان المقصود تعریف المفعول المطلق وهو یحصل بان ذکر الاسم مع ان الاصل
 فی العبارة الایجاز والاختصار فلو قال ما فعله کان فی قوة اسم ما فعله لکنه و عبد الرحمن اجیب عن الاول بان المراد
 من الاسم ان یشتمل للمطلق معنی تضمیناً للفعل و ههنا المفعول المطلق معنی مطابقاً للضارب و اجیب عن
 الثاني بقوله اسم ما اء ای ان ذکر الاسم ان کان مستغنا عنه لما ذکرته لکن ذکره لیس لیس لیس لیس لیس
 المحمل بان قوله وهو اعم اجواب سوال وهو ان هذا هو ان هذا التعریف لا یصد علی الضرب فی نحو قوله ضربت
 الرقاب فانه مفعول لم یفعل فاعل فعل مذکور بل فعله فاعل فعل غیر مذکور و ایضاً لا یصد علی ضرباً فی نحو زیلہ
 ضارباً فانه مفعول مطلق لم یفعل فاعل الفعل بل فعله فاعل الصفة فاجاب بقوله هو اعم ما صلا المراد بالفاعل
 الفعل اللغو وهو الحد و الاصطلاحی هو قسم من الاسم هو اسم حدی فعله فاعل حد مذکور فی نحو تناول
 الفعل والصفات و تحویب الجواب الاول بان الفعل مذکور تقدیراً والمراد من الفعل الذکور فی التعریف اعم
 من ان یشتمل حقیقة او حکماً فهذا المثال اخل فی الحکم فقد یؤید فاضربوا ضرب الرقاب قوله او اسما
 معطوف علی قوله مقدماً فالفعل الذکور حکماً یشتمل المصداک و الاسم الذکور معنی الفعل قوله لیس المراد
 او جواب سوال وهو ان هذا التعریف لا یصد علی فرد من افراد لان المتبادر من قوله بمعناه انیکو ذلك الفعل
 کائناً بمعنی الاسم معنی فعله و الصدک واحد فینتقص بنحو ضرباً فی ضربت ضارباً لان معنی ضرباً جزء من معنی
 ضربت فاجاب بقوله لیس المراد به حاصله تماماً لولو کان الجواب والمجرور متعلقاً بالفعال العامة لکن متعلق
 بالاشتمال فان تعریف هذا التعریف لا یصد علی المفعول المطلق للنوع والحد نحو جلست جلست وجلست لهما
 یدل علی امر انش علی معنی الفعل فلم یکن الفعل مشتقاً علی معنی المفعول المطلق اشتمالاً لکل علی الجزء قلنا ان
 الفعل وان لو شتمل علی المعنی المطابق للمفعول المطلق لکنه مشتقاً علی المعنی التضمنی له وهو الحد من غیر امر انش
 قوله اشتمالاً لکل او فان تعریفه عن المفعول المطلق فی نحو عجبنی ضربت ضارباً فان لیس معنی الفعل مشتقاً
 علی شتمالاً لکل علی الجزء لانه لیس بمذکور اصلاً فكیف یشتمل معنی الفعل علی قلنا المصداک بتاویل مع الفعل
 عند العمل فیکون فعله مذکور تقدیراً اذ تقدیره عجبنی ان ضربت ضارباً فالتی لان هذا التعریف لا یصد علی
 نباتاً فی قوله تعریفها الله نباتاً حسناً لانه انبت لا یشتمل علی معنی نباتاً بل یشتمل علی معنی النبات الذکور المتعد
 قلنا المراد ان معنی الفعل یشتمل علی المفعول المطلق او علی ملزومه فان النبات ملزوم نباتاً فکل نبت کلان
 لا نبتت او تقول بان العامل فی نباتاً الذکور هو الفعل الذکور وهو نبتت لا الفعل الذکور وهو انبتت کذا فی
 ابوالقبا و عبد الرحمن غیرها قوله لکنه لیس له قال مولینا عضدک ان التادیعین الضرب والعکس قال
 مولینا عیبک لغفوا کلاماً ما یند فخرج کلام مولینا الذکور وهو ان

فعل الذکور
 التادیعین الضرب
 العکس قال
 مولینا عیبک لغفوا کلاماً ما یند فخرج کلام مولینا الذکور وهو ان

الضربان كان هو التاديب بحسب الحقيقة لكن لم يدكر التاديب من حيث انه هو الضرب بل من حيث انه
 علت له قوله وكذلك اءه جواب سوال وهو ان هذا التعريف ليس بما نعت لصد على كراهته في نحو كرهت
 كراهتي فانه مفعول به لا مطلق مع انه من قبيل ما فعله فاعل فعله مذكور فاجاب بقوله وكذلك
 حاصله ان للكرامة اعتبارين احدهما بمعنى الشئ المكروه والثاني بمعنى الكراهة فبا اعتبار الاول
 خارج وبا اعتبار الثاني داخل ليس بخارج فانطبق الحد على الحد وقوله حامعا وما نعا له نحو
 تاديبا وكراهتي باعتبار الثاني ودخوله باعتبار الاول كذلك في وجيه الدين قال الله وقد يكون اه فيه
 اشارة الى التقسيم وحاصله ان مفهوم الفعل ان كان متحدا مع المفعول المطلق فتاكيد والا بان
 كان فيه زيادة على الحد فعدك والا فنوعى قال للتاكيد اه اي لتاكيد ما هو المسند حقيقة لقوله
 ضربت ضربا فان لتاكيد الضرب المدلول عليه ضربت لا لتاكيد لزمانه والاسناد فلو جعل التاكيد للفعل
 فهو مسامحة من قبيل اطلاق الكل على الجزء لان المتبادر من الفعل هو المجرى ثم اعلم ان التاكيد لامر
 اما الرفع توهم السهوا والتجوز فانه اذا قيل ضربت يتوهم ان الضرب من المتكلم على السهوا ثم اذا قيل ضربا
 زال ذلك التوهم ايضا فان يكون الضرب من المتكلم على سبب التجوز بان المتكلم لم يضربه ولكنه امره
 بالضرب فقال ضربت تجوز الامر بالضرب تجوزا ثم اذا قيل ضربا زال ذلك التوهم قوله ان لم يكن في
 مفهومه اه مفهوم المفعول المطلق زيادة على الحد الذي يفهم من الفعل فايد فع ما قيل من ان
 العبارة تدل على ان كلما يفهم من الفعل يفهم من المفعول المطلق للتاكيد قوله ان دل على بعض
 انواعه او دل على جميع انواعه فالمع ان لفظ البعض ليس للحصر لكنه لبيان اقربا وتباك لانواعه لانه
 لا بد في وجود المفعول المطلق النوعي من وجود البعض كما لا بد في تحقق التنازع من وجود الفعلين
 ما قيل من انه يخرج المفعول المطلق الذي يدل على جميع الانواع كما في قوله ضربت زيداً بجميع انواع
 الضرب او ضربت كل انواع الضرب ويمكن ان يجاب عنه ايضا بان المقص هو الدلالة على بعض انواع
 فقط والدلالة على بعض انواعه ضمن الدلالة على جميع انواعه فلا يخرج المفعول المطلق الذي
 يدل على جميع انواعه كذلك في عبارة نحن قوله للتاكيد اه جواب سوال وهو ان تعد الامثلة باطل
 لان المثال للتوضيح والمثال الواحد يكفي له كما ذكره غير مرة فاجاب بانه وهو ان تعد الامثلة
 باعتبار تعد المثال قوله اي الذي للتاكيد اه جواب سوال وهو ان لفظ الاول يثنى ويجمع
 حيث يقال اولان واولون اجاب بقوله اي الذي اه حاصله ان المراد بالاول هو القسم الاول لا لفظ
 الاول قال لا يثنى ولا يجمع اه فان قيل ان قوله لا يثنى مستغن عن قوله لا يجمع لكونه فرعا للثنى في
 التحقيق قلنا لا يلزم من قوله لا يثنى اه انه لا يجمع كما في اجمع فانه لا يثنى مع انه يجمع على اجمع الاترى
 انهم اكتفوا في تاكيد التثنية بكل واجعون او ذكرا لجمع لزيادة التوضيح لا لعدا شمول التثنية له قوله
 لانه دال على الماهية المعرات اي على الماهية المطلقة والامكان في مفهومه زيادة على مفهوم الفعل
 بخلاف التثنية والجمع لانها لا يحدان على الماهية المقيدة بالتعد واجم الحصر ان المفعول المطلق لا يخلو

٦٦

لا یكون فی مفهومه زیادة علی مفهوم الفعل وکان فالاول للتأكيد الثاني لا ینحوا ما ان یقصد به الا نواع
او العد فالاول للنوع والثاني للعد **قولہ** الا اذا قصدك لیس هذا استثناء من قوله فالاول لا ینفی
ولا یجمع لان اذا قصد به النوع او العد لا یكون للتأكيد بل هو للنوع او العد بل هو استثناء من قوله فلا یقال
جلست جلوسین جلوسات كذا فی عبد الرحمن وایض جواب سوال **وهو ان هذا الحكم على الاطلاق غیر**
صحیح لان فی قصید النور والعد یسم ثنیتی جمع فاجاب بما ترے قوله بغير لفظه اه وحينئذ كان ابلغ
واشد مما كان بلفظه كذا فی الغفور لكن هنا عندك لما ذنی والمبرد والسيرافي والكسائي ووجهه لانه ٢٧
منصوب بفعل ظاهر لان التقيد خلاف الاصل لا یصار اليه بلا ضرورة داعية كذا فی الرضى والغرض من
هذا القول الرد على سيبويه فانه فع ما قيل من انه لا حاجة الى ذكره بعد ما قال بمعناه فی التعريف لانه
اذا كان بمعناه كان مفعولا مطلقا سواء كان موافقا للفظ فعلا ولا الا انه هو اكثر ما هو مغاير للفظ
فعله لانه كلمة قد للتقليل ويمكن ان یجاب بان ايراده للرد على من ذهب سيبويه لانه ليس ذلك بالتعريف المذکور
كما ذكر بقوله وسيبويه قد كالعامل وایض يمكن الجواب بان قوله قد يكون عطف على قوله لا ینفی ولا
یجمع الا قوله قد يكون بغير لفظه فهو لدفع ان كونه للتأكيد یجب ان یكون بلفظه لان التأكيد المعنوی
بالفاظ محضه واللفظ لا یكون بغير لفظه **قولہ** وقد يكون اه كلمة قد هي للتقليل لانه ان كان كثيرا فی نفسه لكنه
قليل بالاضافة الى ما اذا كان بلفظه او للتكثير مجازا كما فی قوله قد نرى ثقلب وجهك كذا فی الغفور **قولہ** لى
مغاير للفظ فعلاه اجواسوالهون لفظ الغير بمعنى دولان الغير جاء بهذه المعنى الجاد المجزوم متعلق بكان
وهو یكون فحينئذ لا یطابق للمثلال لفظ الفعل مذکور مع المفعول المطلق نحو قعدت جلوسا اجاب بقوله ا
مغاير ا حاصلت الباء ذاتة والغير بمعنى المغايرة **قولہ** اما بحسب المادة جواب سوالهوانه ان ارید بالغير
المغايرة صيغة یجب ان یكون ضربت ضربا من هذا القبيل لتغاير صيغة وان ارید بالغير المغايرة مادة
یجب ان یكون قوله انبته الله نباتا من هذا القبيل وحاصل الجواب انه يمكن ان يراد بقوله بغير لفظه المغايرة
مادة وبابا فینید في قعدت جلوسا وانبت الله نباتا اما الاول فلتغاير المادة واما الثاني فلتغاير الباب
لا یقال لا یكون قعدت مع جلوسا متحدا بحسب الباب لان قعدت من مضمو العين كقصر وجلس من
مكسور العين كضرب لانا نقول معنى الاتحاد بحسب الباب ان یكون كلاهما من الثلاثى المجزوم والمزيد
لانه مبنى على ان باب الثلاثى المجزوم بابا واحدا على ان المقص هو الاتحاد فى الماضى وان كان
الاختلاف فى المضارع ومعنى المغايرة بحسب الباب ان یكون احدهما من الثلاثى المجزوم والاخر من المزيد فيه
كما فی انبته الله نباتا كذا فی عبد الرحمن **قولہ** قعدت جلوسا صحته هذا المثال مبنى على عدم الفرق بين
العود والجلوس هو المراد هنا واما اذا كان القعود بعد الاصطجاع والجلوس بعد القيام فلا یصح التمثيل
كذا فی العصمة **قولہ** بقدر اه خلا فالمازنى والمبرد والسيرافي فانهم يقولون انه منصوب بالفعل انما
لان الاصل عند التقيد الا للضرورة **قولہ** وجلست جلوسا فان احدها تأکید لاخر فلا يراد ان يراد احدها
مستدل فان كلهما بمعنى واحد بخلاف انبته الله نباتا العدا صحته المعنى بتدقير نبت كذا فى

منه كونه دل على وقوع يوم النور المجزوم لان نرى اللفظ من حاشية الغرض اهل على عدم النور المجزوم

عبد الرحمن یشکل بنحو اختلفت مینا اذ لا فعل له من لفظه الا ان يقول ان المفعول المطلق يجب ان
 يكون من لفظه الا اذا الریکن له فعل من لفظه فمكونه من غير لفظه جائز ضرورة وانما لم يرد المصرح
 للمغايرة بحسب الباب مثاليتها على قلة هذا القسم **قوله** الناصب للمفعول المطلق آه جواب من
 اسئلة ثلثة الاول ان البحث عن حذف الفعل اشتغال بما لا يعنى لان الكلام في المفعول المطلق لا في حذف
 الفعل فالمناسب ذكره في القسم الثاني والثاني ان هذا القول لا يتناول ما اذا كان عاملا للمفعول شبه
 الفعل من اسم الفاعل وغيره والثالث ان قوله قد يحذف الفعل القيام القرينية جواز اذ قد ذكر المص في
 ثلثة مواضع اولها في الرفع والثاني ههنا والثالث في المفعول به فلم لو كيف باحدها اجاب بقوله
 الناصب اما حاصله ان المراد بالفعل ليس مطلق الفعل حتى يلزم ما ذكر بل الناصب للمفعول المطلق
 الذي يكون البحث عنه عن متعلقاته فاندفع الاول وايضاً ليس المراد بالفعل الفعل الاصطلاحى
 بل الفعل اللغوى اعني به الدلالة على الحذف فيعم الفعل واسم الفاعل وغيرهما ولا يرد الاعتراض الثالث لان
 الفعل ههنا ناصب للمفعول المطلق وفي الرفع رافع للفاعل في المفعول به ناصب للمفعول به **قوله** القيام
 قرينية قد مر ما فيه من الالام للوقت لا للاجل فلا يرد ما في هذا المقام **قوله** قد ما آه جواب اسئلة هو وقت
 مشترك على القدم لا على لفظ الخير فكيف يكون هو مفعولاً فاجاب بقوله قد ما حاصله ان مفعولاً
 مجازاً باعتبار الموضوع الحذف وهو قد ما لان الصفة والموضوع واحد في الحقيقة لكن حذف
 الموضوع واقیم للصفة مقامه وتسميتها بالمفعول المطلق مجازاً ونقول ان مفعوليتها باعتبارها مضاف
 اليه هو مقدر لان اسم لتفضيله حكم ما اضيف اليه لان اسم التفضيل اذا اضيف الى شئ فهو جرح بعض
 عن المضاف اليه من افراده لان القدم عام من الخير الشر والخير بعض الاثنين ومقدر مفعولاً مطلق
 ومصدر **قوله** احذف هذا مثلاً ما مر في الرفع اسئلة وجوابا **قوله** اسما عيا آه جواب الظاهر وهو
 ان قوله اسما عاصفة للحذف والصفة محمول على الموضوع وههنا لا يصح الحمل لان اتحاد بين الحذف
 والسماع في الخارج اجاب بقوله اسما عيا حاصله ان قوله اسما عيا محذف باء النسبة فيجاء يصح الحمل
 وحذف باء النسبة كثير بينهم **قوله** موقوفاً على السماع آه جواب اسئلة هو ان حذف الفعل في قوله قياساً
 ايضاً مسموع من العرب في ذكر احد هما بعد الاخر مستكراً اجاب بقوله موقوفاً وحاصل ان الحذف
 السماعي هو الذي يوقفه الحذف بالسماع ولم يوجد له قاعد يعرف بها الحذف بخلاف الحذف القياسي
 الذي يوجد له قاعد يعرف بها الحذف بخلاف السماعي فاذا كان الامر كذلك قد ذكر غير مستغن عن الآخر فلم
 يلزم الاستكراك **قوله** والحذف قطع الانف فالتقدير الجاء بالذات المهملة قطع واحد من المذكورات و
 الحذف بالذات المعجمة قطع جميع المذكورات فيما نحن فيه جلا لاولادون الثاني فلا بد للشاخر ان يذكر كلمة
 وفي قوله قطع الانف آه لا بد ان يقال قطع الانف او الاذن او الشفة او اليد قلنا ان هذه العبارة محمولة على
 مذهب من لا يفرق بينهما اي كل واحد منهما يعنى قطع احد اثنى العبارة علمنا من هب هو ان لا يفرق بينهما ما قالوا
 من هب من لا يفرق بينهما اي كل واحد منهما يعنى قطع احد اثنى العبارة علمنا من هب هو ان لا يفرق بينهما ما قالوا

الاشتغال
 وهو ان يقال
 مثل المصطفى
 الذي قد ثبت
 بغيره ولا يرد
 الاصطلاح
 الا ان يكون
 بجموع
 وكذا
 ههنا شانه
 هو واجب
 الحذف
 دلالة
 نخر

ان الرفع

من هب من لا يفرق بينهما اي كل واحد منهما يعنى قطع احد اثنى العبارة علمنا من هب هو ان لا يفرق بينهما ما قالوا
 من هب من لا يفرق بينهما اي كل واحد منهما يعنى قطع احد اثنى العبارة علمنا من هب هو ان لا يفرق بينهما ما قالوا
 من هب من لا يفرق بينهما اي كل واحد منهما يعنى قطع احد اثنى العبارة علمنا من هب هو ان لا يفرق بينهما ما قالوا
 من هب من لا يفرق بينهما اي كل واحد منهما يعنى قطع احد اثنى العبارة علمنا من هب هو ان لا يفرق بينهما ما قالوا

في قول الشارح بمعنى او فلا يرد الاعتراض **قوله** فانه لم يوجد له هذا دليل ان عمو المفهوم ضمنا وهو ان هذا المصدر مأخذ فعلها وجوباسما عا فان قيل ان في الحذف القياسي ايضا لم يوجد الا في افعال العاملة في المصادر فيلزم ان يكون مثل وجوب الحذف سماعا وليس كذلك قلنا ان المراد انه لم يوجد كلامهم استعمالا لافعال العاملة في هذا المصدر ولم يوجد قاعده يعرف الحذف به لكنه ترك الشارح هذا القيد اكتفاء بما سبق في تفسير قوله سماعا وبقا لان في الحذف القياسي دفع الابطح الكلي لا السلب الكلي ولو سلم فقوله الحذف في القياسي بسبب ضابطة كلية فالفرق بين **قوله** من كلام الفصحاء بل هو من كلام المولدين من العرب وحاصل الجواب الاول ان استعمال تلك المصادر مع الافعال العاملة ليس من كلام العرب كلامنا في استعمال الهم لا استعمال المولدين من العرب حاصل الثاني ان الحذف ليس اجماعا مطلقا بل مع اللام للتفريق بل لا يخفى ان الجواب الاول بعيد ان كان موافقا لما ذكره المصنف والجواب الثاني يقتضيه ان يفرق في المثال حمل لا يشكر الله سبحانه واللام يما يباين اللام مراد في هذا الامثلة لكنه ترك المصنف للاختصار وقوله فيما استعمل باللام امة ما قالوا الحمد حمد وشكرته شكره ليس بمستعمل مع اللام فلا يرد الاعتراض امثلة المصنف مستعمل مع اللام لكنه لاء اللام للاختصاص **قوله** وقد يحذف الفعل اه في اشارة الى ان قوله قياسا عطف على قوله سماعا فيكون تقديره جوابا قياسيا **قوله** الناصب للمفعول المطلق جواب عن اسوة ثلاثة كما مر انفا **قوله** اي حذف اجواب سواك هلون قوله قياسا مفعول مطلق لقوله يحذف هذا المفعولية لا يصح لان معنى الفعل غير مشتمل عليه فاجاب بقوله حذف فاحصله انه مفعول مطلق باعتبار الموضوع الحذف وهو حذف **قوله** واجبا اه جواب سواك كما مر جوابا وسواك في المرفوعات **قوله** اي حذف قياسيا جواب سواك كما مر انفا بقوله سماعيا وانما عاد الشارح قوله حذف فتنبيها على ان ذكر الصفة بدون الموضوع غير مستحسن قوله يعلمه اشارة الى تفسير القياسي **قوله** متعدده جواب سواك هو يقال ان الاصل في العبادة الاجياز والاختصاص فلا بد للمصنف ان يقر قياسا فيما وقع مثبتا بعد ليقا اه لان المقصود من حذف الوجود القياسي هو يحصل بهذا القول فلا حاجة الى قوله في مواضع وايضا الى قوله منها فاجاب بقوله متعدده حاصله ان في ايراد المتعدده بعد للمواضع الى كثرة هذه المواضع وقوله منها ففيه اشارة الى ان ما اورد المصنف بعض منها **قوله** موضع اه جواب سواك هلون كلمة ما لا يخلو اما ان يكون عبارة عن المفعول او عن الموضوع وعن شئ ثالث الكرايا طر فعل الادو الا يصح الحمل لان لفظها بمعنى البعض وهو هنا مبتدأ وقوله ما وقع خبره والخبر اذا وقع جملة فلا بد فيه من العائش منها لم يوجد على الثاني لا يصح ان يكون الضمير في وقع راجعا الى كلمة لان الضمير في وقع راجع الى المفعول المطلق لا الى الموضوع وعلى الثالث لا بد من بيان به هنا لم يوجد لبيان اجاب بقوله موضع حاصل لان المراد هو الشق الاول ولكن الشارح اختار الاول لان المتبادر من ان الضمير راجع الى المفعول المطلق لا الى العائش محذوف لكن الشارح اختار الاول لان المتبادر من ان الضمير في وقع الى ما كما يكون في امثالها كذلك فاحصا لان العائش عام من كولا كان او مقدر او منها من قيد الثاني فيكون تقدرا العائش ما وقع للمفعول المطلق فيه في ذلك الموضوع وتقدر العائش شائعه

قوله اي مفعول مطلق بتفسير لكلمة ما قيل ان قوله وقع منذ كوفي في المتن فلم ذكر في الشرح ثانيا قيل فيه
 اشادة الى ان اعادة الموصوبين الصفة مستكره **قوله** اريد اثباته جواب سواله هوان في كلام المص
 ثبت التناقض لان المتبادر من قوله مثبتا ان لا يكون للمفعول المطلق اقعا في كلام المنفيع ويفهم من قوله
 بعد لطف وقوعه فيه ثبت التناقض **فاجاب بقوله** اريد اثباته حاصله ان المراد من قوله ما وقع مثبتا اذا اثباته
 ولا يعبد ان يقع المفعول المطلق في الكلام المنفيع وايد اثباته بكلمة لا اي ان مثبتا لا يكون بالمعنى الاصطلاحي
 وهو ما ليس فيه نفي لطف واستفهام لا بالمعنى اللغوي اي ثبت كرهه بل ههنا اريد اثباته **بالقوله** داخل على اسم آه
 جواب سواله هوان قوله داخل على اسم لا يكون خبرا عنه في قوله بعد معنى المنفيع في يرد عليه بقوله ما ستر الا
 سيرا فانه مفعول مطلق وقع مثبتا بعد المنفيع مع ان حذف فعله غير واجب فاجاب بقوله داخل على اسم حاصله ان
 قول المص داخل على اسم لا يكون خبرا عنه صفة لكل واحد من النفي ومعنى المنفيع فلا يرد الاعتراض قوله اي في
 موضع خبره آه جواب سواله هوان ينقض بقوله تعرا اذا دكت الارض كاد كالا ان المصدك وقع مكررا ولم يجب
 حذف فعله فاجاب بقوله اني موضع آه حاصله ان المصدك في هذه الآية وان وقع مكررا لكنه لم يقع في موضع
 الخبر اذ ليس قبله اسم مقتضى الابتداء في الارض مفعول ما لم يسم فاعله لقوله اذا دكت ارضي بكسرة شذ
 كذا في غير موضع **قوله** وانما جمع آه جواب سواله هوان الضابطة الثانية مستقلة فلم يفصل الثانية
 عن الاول بقوله ومنها فاجاب بقوله وانما جمع آه حاصله ان الجمع بينهما الاجل المناسبت بينهما في
 الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه فصا الضابطة واحدا **قوله** سير سيرا ليريد فان قيل سيرا ليريد
 بمفعول مطلق لا نفي مما فعله فاعله فعل من كوفي ايضا ليس معنى الفعل مشتقا عليه لان فاعله سيرا ليريد هو اليريد
 لا المخاطب قلنا ان اطلاق المفعول المطلق عليه مجازا باعتبار المضاف لانه في الاصل ما انت الاتسير سيرا مثل
 سيرا ليريد فحذف مثلا و اقيم سيرا ليريد مقامه وحذف تسييرا و اقيم سيرا ليريد مقام المفعول
 المطلق فاطلاق المفعول المطلق عليه مجازا **قوله** وانما اورد مثالين آه جواب سواله هوان المص ذكر
 لقوله بعد لطف مثالان ولقوله بعد معنى النفي مثلا واحدا وايضا ذكر لقوله مكررا مثلا واحدا فاجاب
 بقوله وانما اورد مثالين آه **قوله** وانما انت سيرا وفيه معنى النفي لان فيه نفي مع الاثبات ومعنى النفي ايضا
 كذلك مثل قولك زيد قائم لا قاعدة والقرينة على وجوب الحذف للمفعول المطلق نفسه لان النصب يقتضي
 التام نفي قائم مقامه فعلم ان الفعل ههنا محذوف وايضا القرينة في الصيغة الاولى كلمة ما لانها
 مشابهة بليس يقتضي الاسم الخبر فاسم وجوب وهو لفظ انت وخبره ليس بوجود ولا يصح خبرية
 سيرا لانه حينئذ يلزم حصر الصفة على الذات وهو باطل فعلم ان خبره محذوف وهو تسيير وقوله انما
 انت سيرا بمعنى النفي فلا حاجة الى بيانه والقرينة في صيغة التكرار لفظ زيد فانه مبتدأ ع يقتضي
 الخبر ولا يصح ان يصير سيرا خبرا لانه لا يلزم حصر الصفة على الذات وهو باطل فعلم منه
 ان خبره محذوف في تقديره زيد تسيير سيرا على ان الحذف ههنا واجب لان كلمتها مع
 الاستثناء في الاول والتكرار في الثاني بنا في ان ذكر الفعل لان المقص من النفي مع الاستثناء والتكرار

توصيف الشيء بالذم والابستمراد وذكر الفعل يدل على التجرد والتحدث وبينه ما من افاد فوجب خلاف
الفعل الثلاثي المنفاة ظاهر قوله اي موضع جواب سوال الكامر غير مرة **قال المتقدم** بيان للواقع فان
للتفضيل لا يكون الا بعد الاجمال واحتران عما قد التفضيل على الجملة مثلا ما تمنون منا وما تفتنون فدا ع
نشئ الوثاق وانما اشترط تعدد الجملة لان التقيد لا يجرى بالعرض من حيث وقوعه في محل المعوض عنه **قوله المراد**
بمضمون الجملة آه جواب سوال هو ان المضمون يجرى على ثلاثة اقسام مضمون الفعلية وهو المصك الماخوذ من الجزء
الاول والمضام الى الجزء الثاني مثل قولك ضرب زيد اي ضرب زيد فمضرب مصك ماخوذ من الجزء الاول
وهو ضرب ومضام الى الجزء الثاني هو زيد مضمون الجملة الاسمية وهو المصك الماخوذ من الجزء الثاني للمضام الى الجزء
الاول مثل قولك زيد قائم اي قيام زيد فقيام مصك ماخوذ من الجزء الثاني وهو لفظ قائم ومضام الى الجزء
الاول هو لفظ زيد مضمون مطلق الجملة هو المصك الماخوذ من الجزء المشتق المضام الى جزء الجاء مثلا ما امر في
المثالين الاولين المطلق عام من المقيد فاي معناه مراد ههنا فاجاب بقوله المراد بمضمون الجملة آه حاصله ان
المراد بالمضمون مضمون الفعلية لا الاسمية والمطلقة كما فهم من المثال انما قد التاخر تفسير المضمون لغيره بالاثم ثم ذكر الاثر
ليعرف بالتفصيل وانما يتعرض الى تفسير الجملة وان كانت مضافا الى المضمون يتقدم الام لانها ظاهرة فلاحاجة الى تفسير
قوله مصك ها اي المصك المفهوم منها في العبارة مسامحة فلا يراد ان لا يكون للجملة مصك فان قيل الاثر من كوفي العبادة
قبله مضمون الجملة فانه مقدم بحسب الترتيب فلا بد من ذكره مقدما اجيب بان معرفة المضام وقوف على معرفة المضام الا لا
يمكن الجواب من ان اثر الشيء انما يكون بعد معرفة ذلك الشيء مع قطع النظر عن كونه مضافا اليه بهذا الجواب
سقط ما يتم ان التفضيل مقدم على الباقي من القيود فلا بد من بيانه والا لان التفضيل انما يكون بعد معرفة الشيء
قوله الى الفاعل ان كان مناط الفاعلة الفاعلا والى المفعول ان كان مناط الفاعل المفعول كما في قولك اصبحت مع
زيد مسرورا فاما ان يتفعلا وينفعك فان مضمون الجملة ههنا صحبة زيد في وقت السرور والاثر ها قوله
قوله نعم جواب سوالين احدها وهوان مثلها وما بعد مضافا اليه المضاف لا يكون الا مفعولا وههنا جملة ثانياها
ان المثال لا يكون الا مضافا اليه لنحو المثال ليس بمفعول مطلق بل جملة حاصله ان المضاف اليه المثال هو القول و
هو مفعول والجملة مقول القول قوله اي بعد شك لو ثاق آه اشارة الى ان بعد مبنى على الضم تحت المضاف اليه القول
هذه الغرض والمراد بالغرض الحكمة فاندفع ما قيل ان افعال الله تعالى لا يكون معللة بالاعراض بعد احتياجه نعم
الى الغرض وانما وجب حذف الفعل للقرينة وساد مسد اما القرينة في نصب المفعول للمطلق لانه يقتضيه التامسب اما
ساد مسد فهو نفس الجملة المتقدمة كمال المناسبة بينهما في جهة انه لتفصيل اثر مضمونها والقرينة هي الجملة المتقدمة
لانها تدل على مصك ها ومن مصك ها انتقالا لاذن من فائدت وفائدت ليست الا مضادا لك الافعال انفس
الحديث وهو المنفرد عن نفس الحديث تدل على فاعل الحديث والفاعل تدل على الفعل فعلم انه حديث الفعل وجوبا
باعتماد القرينة وهي الجملة المتقدمة وساد مسد وهو نفس الحديث هذا ظهر ان النجاة لا يشترطوا كون النائب
منايا لمحدث بعد المحذوف الا انه مناسبة تقوم مقام الحديث فلو اعتقدنا او تاخر ههنا اعتراض هو ان كل واحد
منها وفاء له يقع تفصيلا لا اثر مضمون الجملة بل مجموعها والمفعول كل واحد منها اجيب بان المثال هو مجموعها الا

كواحد منها ويصح اطلاق المفعول المطلق على مجموعهما لانه اسم جنس يطلق على القليل والكثير قوله
 اى من تلك المواضع في اشارة الى بيان المرجح وانما زاد الشارح لفظ تلك وان لم يكن هو من المرجح لان مرجح
 الضمير هو المواضع دون لفظه ففي زيادة اشارة الى ان الضمائر كلها يشير بها اشارة ذهنية بالوضع واسم
 الاشارة كلها وضع للاشارة الحسية ولفظ تلك من اسماء الاشارة فهذا اذا لشارح لفظ تلك يشير بها الى المرجح
 اشارة حسية لوقوعه مرغوبا والقلب قوله لان يشبه بجواب سوالين احدهما وهو ان التشبيه نسبة بين
 المشبه والمشبه به فان اريد بالنسبة هو المشبه به فيوافق المثال مع المثل فان اريدك لم يشبه فلا يوافق وثانيهما
 ان قوله يوهم ان المفعول المطلق للتشبيه كالکاف مع انه ليس كذلك اجاب بما ترى وحاصله ان المراد من
 التشبيه العشبية فان قيل ان مثل مرت به فاذا الله صوت مثل صوت حمار من افراد هذه القاعدة مع ان المفعول
 المطلق فيه التثنية شئ بشئ لان يشبه الشئ فالاولى ان ياد بقوله للتشبيه المفعول المصداق اما وقع
 في الكلام لاجل التشبيه سواء كان مشبها باله والالتشبيه كما في له صوت مثل صوت حمار اجاب بان هذا التركيب
 لا يجوز لوجوب حذف المصنوع قد حرت عادتهم على حذف المصنوع والمصداق في موضع فان قيل ان
 المفعول المطلق ليس في مثال المتن بمشبه قلنا هذا مفعول مطلق باعتبار المصنوع قوله صوت حمار
 بالنصب على انه مفعول عند الخليل وبذلك الاعتبار وقع الاحتراز عنه بقوله للتشبيه لانه وان كان
 مفعولا مطلقا في حالة النصب لكنه لم يقع للتشبيه فلا يجب حذف عام لها وعند سيبويه في مثل
 الرفع على انه بد من الضمير الاول وصفة باعتبار الوصف وهو حسن او تأكيد لفظي وحاصل الاختلاف
 في الصوات الثانية انه قال سيبويه يجب الرفع على البدلية والوصفية لان الثاني مع وصفه شئ واحد يفيد ما
 لا يفيد الاول فهو ليس بتأكيد وايضا لا يصح ان يكون الصوات الثانية تأكيد للصوات الاولى لانها لا تليق
 على الصفة وهو غير جائز لما حصله ان الترتيب عند ذكر التوابع تقيد الصفة على التأكيد هكذا
 الحال في الامثلة المذكورة في الفوائد الضيائية فالتقديران هذا قد ختم بكلمة ما باعتبار انه بد من الصوات
 الاولى المفعول المطلق وكلمة ما عبارة عنه في الحاجة الى اخرج بقيد التشبيه قلنا المراد بكلمة المفعول
 المطلق الاصطلاحية يعني ما يصلح للمفعولية لا بالفعل وقوله صوت حسن يصلح له لانه اذا قيل زيد صوت
 فيقال كيف صوته فيقال في جوابه بصوت حمار حسنا قال علا جا وهو ما يحتاج في حصوله الى تحريك
 عضون الاعضاء كالضرب والشم وغير العلاج ما لا يحتاج اليه كالعلم الظن قوله احواله فيه اشارة
 الى ان علاجا منصوب على الحالية وهذا الحال الضمير المستكن في وقع قوله الاعل فعلا جواب سوال
 هو ان الحالية قوله علاجا عن الضمير لفظ وقع لا يصح لان الحال محمول على ذى الحال وهو هنا لا يصح الحمل
 لان الحمل يقتضى الاتحاد بالذات والقائم بالاعتبار فيما نحن فيه ليس كذلك لان المفعول المطلق وللثبات
 المذكور ليس فعل الجوارح لانه هنا هو الصاد والواو والتاء في قوله صوت حمار وهذا كقولك ليست فعل الجوارح
 فلا يصلح الحمل فاجاب بقوله الاعل فعلا وحاصله ان المراد بقوله علاجا ما لولا المفعول المطلق وهو فعل الجوارح
 لان لولا الضمير هو بانك ون فعل الجوارح فلا يرد الاعتراض قوله هذا يصلح اه بالرفع يحتمل التاكيد

نقلنا
 ان المفعول المطلق
 عن قول الرضي
 واردة في المتن
 لا يصح فاجاب
 بقوله
 الخ فاصلا
 الصالحين بعد
 من الجوارح
 الوردية بطلت
 نقل الجوارح
 من قوله
 في قوله
 واردة في المتن

الى المعنى او الى ان المصك في المثال الاول جاء بمعنى المصك وفي الثاني لم يبيح بمعنى المصدر بلا استعمال
استعمال المصك فانه اسم بمعنى المصك **قال** مضمون الخبر المراد من المضمون هنا وفيما بعد كحاصل
لا المذكورة فيما سبق واحترز به عن مضمون ^{مضمون} المصك للتأكيد نحو ضربت ضربا فان ضربا
وان اكد نفسه لكنه وقع مضمون مفرغ الذي هو الضرب اي بدون الفاعل فلذا
يقال له مفرغ والقريظة على حذف الفاعل الجملة المتقدمة لانها لم يحتمل غير المفعول
المطلق الذي يدل على نفس الحدث ومن حيث انها مشتملة على ضمير المتكلم تدل على حدث
التكلم وحدث التكلم ههنا لا يكون الا قوله اعترف فعلم ان اعترفت ههنا حدث وف
سادس الجملة المتقدمة فقوله اعترفا الخبر تطبيق للمثال مع المثال وكذا قوله فحق الخبر
قوله له على الخبر فالفرد هم مبتدأ عدو على خبره وله متعلق به وبالعكس قال المضمون جملة والمراد
من المضمون ههنا ايضا كحاصل **قوله** ولو بالا اعتبار بان يكون المؤكد على وصف الاحتمال والتأكد
على وصف المنصوية قوله زيد قائم حقا لا يقرب مضمونها ما يفهم منها وما يفهم منها هو الصدق
والكذب فلم يكن المفعول المطلق مضمونها ويمكن الجواب بوجهين الاول ان مجموع الصدق والكذب
كما يكون مضمون الجملة ومفهومها كذلك مضمون الجملة هو الذي تدل الجملة عليه هي انما تدل على الصدق
فقط والثاني ان مضمون الجملة هو الصدق فقط والكذب محتمل لها عقلا لان مضمون الجملة هو الذي تدل
الجملة عليه هي انما تدل على الصدق فقط وقال بعض الشارحين ان الخبر يدل على الصدق ومحتمل الكذب
عقلا على ما صرح به الشيخ كذا في عبد الرحمن **قوله** اے حق فيه اشارة الى ظهور الناصب قوله
حقا عادة المفعول المطلق وظهور المفعول المطلق الذي يفهم من الجملة **قوله** من حق فيه اشارة
الى بيان معنى حقا قوله يحتمل الصدق والكذب الخبر اي باعتبار نفس الجملة من حيث هي وهو
ثبوت المحل للموضوع مع قطع النظر عن خصوص لطرفين وخصوصية القائل فاذ فر كثير من
الشبهات الموثرة وهو ان الله الهنا وهم نبينا و آدم ابونا والسماء فوقنا والارض تحتنا فان
هذا يحتمل الصدق والكذب بلا صدق متعين والفرق بينهما ان الصدق مطابقة الحكم
للاواقع والكذب يقابله والحق مطابقة الواقع الحكم والباطل ومقابله **قوله** لانه من حيث
آه هذا دليل لقوله تأكيد لغيره وايض جواب سؤاله هو ان التأكيد لغيره محال لان المعنى التأكيد هو
ان يتلفظ بشئ واحد مرتين فلا يكون حقا تأكيد الا لنفسه من حيث هو محتمل الجملة ولا لغيره
فكيف يصح قوله ويسمى تأكيد لغيره وتقدير الجواب ان المراد من المغايرة هو المغايرة $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$
الاعتبارية وهو موجود ههنا فان مضمون الجملة من حيث انه منصوص عليه بلفظ المصداق
من حيث ان المصك تلفظ عليه صيحا مغاير له من حيث الجملة محتملة له لان المذكور مغاير
عن المقدح بخلاف المغايرة التي في الضابطة الاولى كما ذكرنا **فان قيل** ان هذا ليس الا التعاضد
الا اعتباري فعلى هذا ينبغي ان يكون القسم الاول تأكيد لغيره ايضا لوجود التعاضد الاعتباري فيه

لان مضمون الجملة اولا يحتمل الجملة وثانيا منصوص عليه بلفظ المصك والمنصو عليه مغاير من المحتمل
 فيثبت التغاير لا اعتبارى في الاولا ايضا قلنا انه لما لم يكن الجملة الاولى محتملا غير المفعول المطلق
 صار هو ومحملا ككثيرى واحد بخلاف هذه الجملة لانه كما يحتمل الصدق يحتمل الكذب فلهذا الكذب
 يعتبر التغاير فيها بخلاف الاول **قوله** ويحتمل الخ جواب ثان عن السؤال المذكور وهو ان
 التاكيد ايضا محال وحاصل الجواب ان هذا تاكيد لنفسه ايضا لكن اللام في قوله لغيره ليست بجلة
 للتاكيد بل للاجل فصار المعنى لاجل فم غيره عن المخاطب وهو الكذب قيل فعمل هذا لا يثبت
 حسن التقابل بين هذا وبين الاول لان التقابل عبارة عن اتحاد الشئيين في كل الاشياء لا
 في شئ واحد وههنا ليست كذلك لان اللام في قوله تاكيد لنفسه علة التاكيد وفي قوله تاكيد
 لغيره ليست كذلك الا ان يقال ان اللام في الاول للاجل ايضا فصار المعنى ويسمى تاكيد لاجل
 تقرير نفسه فلذلك قال الشارح **وعلى هذا ينبغي ان يكون** حاصله انه جاز ان يكون اللام
 في الضابطة الاولى ايضا للاجل تاكيد لنفسه بان يكون نفسه علة للتاكيد
فإن قوله لنفسه ان يتكرر ويتقرر لنفسه في الذهن فحينئذ يحسن التقابل لان الضابطة
 الاولى مغايرة عن الثانية في شئ واحد وهو عدم احتمال الاخر في شئ آخر وانما وجب
 حذف الفعل لقيام القرينة لان الجملة من حيث ثبوت الخبر للمبتدأ تدل على نفس المحدث ومن
 اشتماله على الضمير الغائب تدل على الفاعل هو لا يكون الا للفعل فعلم ان الفعل ههنا محذوف
 فيكون تقديره زيد قائم حتى حقاى ثبت قيام زيد ثبوتها والقرينة العامة هو نصب المفعول
 المطلق ونفسه **قوله** ليندفع الخ دفع توهم وهو ان قول لاجل غيره لا يصلح ان يكون علة باعثة
 لهذا التاكيد فاجاب بقوله ليندفع الخ حاصله ان المراد ان تغاير المؤكد لاجل فاع غيره
 قوله وعلى هذا الخ دفع دخله هو اننا كان اللام في قوله تاكيد لغيره للاجل والاند فاع ولا معنى
 للاند فاع لنفسه فلا يصح للتقابل ولا يحسن حاصل الجواب ان اللام ههنا ايضا للاجل لكن بمعنى التكرار والتقرر
 فتح التقابل ليس حسن التقابل ههنا لان في هذا القسم ايضا التاكيد لنفسه ليتكرر ويتقرر ومعنى ذلك
 التاكيد ليندفع الخ حاصل الجواب ان الغرض من هذا فاع الغير ليس فيه التقرير لنفسه منظورا وان كان
 لازما ضمنا وكذلك الغرض في التاكيد لنفسه التقرير لنفسه ليس لان فاع منظورا وان كان مستلزما له
قوله اى على صيغة التثنية الخ **جواب** سؤالك هو انه لا مطابقة بين المثال والمثالي لان
 قوله اى عليك وسعديك ليسا بمثنى لعدم معنى التثنية فيهما بل للتكرار والتكثير والمثالي مصحح بان
 يشترط فيه التثنية لفظا ومعنى وفي المثال يوجد اجاب بما تره حاصله انه ليس المراد بالمثنى
 معناه الحقيقي بل ما يكون على صورة التثنية وليس بتثنية حقيقة والواو في قوله وان لم يكن للحال
 والهمزة فيه مفتوحة والنون ساكنة فيتم ليست بان الوصلية لان القا عطف فيها التقوية بجانب المقابل
 فيفهم منها ان حذف الفعل فيها اذا كان للتثنية واجب بالطريق الاولى والامر ليس كذلك

لان حذف الفعل في نحو ضربت ضربين ليس بواجب ان هذا يقض على ضربين في ضربت
ضربين لان ضربين ايض على صيغة التشبية مع انه لا تجب حذف الفعل الناصب له لان المراد بالتثنية التثنية
للتكرير والتكثير لا للتثنية وما ضربين في ضربت ضربين فالتثنية فقط وفيه اشارة الى ان قصد معن التثنية
او التكرير ليس بشرط كما زعم بعض الشارحين وان صحته فصدل لتكرير من التثنية من جهة التثنية اختصا
مفردين فان الرجلين بمنزلة بجراد جراد وانما وجب المحذوف في هذا القاعدة لا غناء تكرير المصدر
من تكرير الفعل قوله للتكرير الخ جواب سبوا وهوان التكرير لا يجاوز من التثنية ايضا فلا معنى
لازادة التكرير من التثنية **حاصل الجواب** ان المراد منه التثنية فيصح الازادة قوله ولا
في تميم الخ اعتراض على المص حاصله انه لا بد للمص ان يذكر قيد لاضافة لان حذف الناصب
انما يجب فيما اذا كان مضافا الى الفاعل او المفعول نحو ليك او سعديك واما اذا لم يكن مضافا
نحو كرتين في قوله تعذر ثم ارجع البصر كرتين فلا يجب حذف الفعل اجيب بان المص لم يذكر هذا
القيد اكتفاء بالمثال قوله اي رجعا الخ **جواب سوال** هو اننا لانسلم ان كرتين مفعول مطلق
لان المفعول المطلق عبارة عن المصداق الذي كان معنى الفعل مشتقا عليه ههنا ليس كذلك لان
معنى رجع مشتمل على رجعا على كرتين فاجاب بقوله اي رجعا الخ حاصله ان كرتين مفعول
مطلق باعتبار الموضوع المحذوف فيكون تقديره فارجع البصر رجعا مكررا كثيرا والرجع بمعنى
التكرير والتكثير **قوله** في جعل المثال الخ هذا رد على الفاضل الهندي لانه قال في الجواب عن ذلك
الاعتراض ان المص انما لم يذكر هذا القيد اكتفاء بالمثال لان المثال من تمة القاعدة فلا حاجة الى ذكر
عليق ووجه الرد ان جعل المثال من تمة التعريف لا فادة هذا القيد تكلف اذا شاع تمام التعريف
بدون المثال لان المثال انما يذكر لا يخاصر للمثال الا تاما لان المثال ليس بجزء من التعريف بل على ان القيد
بالمثال يفيد ظاهر اشتراط كون الشيء للتكثير واشتراط الاضافة الى المفعول وكون ذلك المفعول ضميرا
مخاطبا وهو باطل والجواب عم من جانب الهندي ان التكلف باطل اذا لم يكن فيه فائدة وههنا يوجد
الفائدة وهو التفتن اذ المص اورد مثلا ليعلم القاعدة ويوضح المثرا وايضا في كلام الشارح تناقض لانه
قال فيما سبق في اعراب الاسماء الستة ان يكون مكررا موحدا والمص انما تركها اكتفاء بالمثل فيبين قوله هذا
وبين ما سبق تناقض ظاهر اجيب ان المثال اذا كان جزءا من المسئلة يجوز دخولها في القاعدة كما في الاسماء
الستة اما اذا لم يكن كذلك كما في هذا المسئلة فلا يجوز دخولها في القاعدة **قوله** من تمتع التعريف الخ اول
ان يقم من تمة الضابطة فان اطلاق التعريف على الضابطة غير جائز شاع الا ان الضابطة بمنزلة التعريف
كون كل منهما مطرد او منعكسا او نقول انه يستنبط عن قوله ومنها ما وقع الخ التعريف فلذلك قال من تمتع
التعريف واذا جعل المثال من تمة التعريف فيكون معناه منها ما وقع مثله الذي هو مثل ليك وسعديك كما قال
عبد الرحمن القريني على حذف الفعل وهو نصب المفعول المطلق والسلا مسد انما هو نفسه قوله من لم يكن المكان
فلا شارة الى ان المجرم متعد بالباء كما ان المزيد متعد باللام **قوله** اي اسعدك ولا يحج ٧٧

لأن الفعل
بجواب

الثلاثی فی اسعد حتی یجعی یعنی المزید فیہ کما فی لیبیک **قوله** الا ان اسعد الا فرقیہما فی کون کل واحد منہما التکثیر لکن الفرق باعتبار ان اسعد **قوله** بل جاد والمجرب کا ان الاصل مفعول ما لم یسم فاعله لقول المفعولان معاً الل فعلیہ **قوله** ان جزءاً للمفعولہ الاسم المصطلح علیہ الضمیر المجرب کا انک الی اللام الموضوعی للمفعولہ کذلک فی المفعولہ المفعولہ ذکر المفعول بہ بعد المفعول المطلق لان طلب الفعل الواقع للفاعل شد من طلب غیرہ **قوله** ای هو اسم ما نخرج جواب سوالک ہوانہ لا یصدق التعمیر علی فرد من افراد الحد ودلان الضم مثلاً واقع علی المسمی بزید لا علی لفظہ فی ضربت زیداً و علی ہذا القیاس غیرہ فاجاب بقولہ اسم ما حاصلہ ان العبارة علی حذف المصطلح ان المفعول بہ من اقسام اللفظ ان کان ما وقع علیہ فعل الفاعل **وحاصلہ** ان للمفعول بہ اسم بل لو ما وقع علیہ فعل الفاعل فیکون من قبیل توصیف الذل بوصف اللد لولہ فیہ بحث وهو انہ فعلی ہذا یخرج من التعریر لفظاً فی قولک تلفظت تکلمت زیداً لان التلفظ والتکلم لایقعان علی مدلول لفظ زید بل علی نفس زید **اجیب** بان الاصل ان الفعل لیس بواقع علی مدلول لفظ زید بل ہو واقع لان لفظ زید فی قولک تلفظت زید اسم لما وقع فی التراکیب نحو زیداً ثم زیداً لذلک وقع فی التراکیب اسم لما وقع علیہ فعل الفاعل فذلک ہذا **قوله** انکفاء بما سبق جواب وهو ان المصطلح لای ذکر فی تعریف المفعول بہ الاسم کما ذکر فی تعریف المفعول المطلق فاجاب بما تری **قوله** والمراد بوقوع نخرج جواب سوالک وهو ان التعریر لایصدق علی الضمیر کا کاف فی قولک نعبداک وایضاً لایصیر صادقا علی زید فی نحو ما ضربت زیداً فانہما من قبیل المفعول بہ مع ان فعل الفاعل لیس بواقع علیہما لان فعل العبادة لیس بواقعة علی اللہ تعالیٰ بل اللہ والضمر لیس بواقع علی زید فاجاب بقولہ والمراد بوقوع فعل الفاعل تعلقبہ بنفیا واثباتا **قوله** بلا واسطہ آہ جواب سوالک ہوانہ تعریف المفعول بہ لیس بما نعلم لولہ زید فی مررت بزید لانہ ما وقع علیہ فعل المرور بلا واسطہ حرف الجر مع انہ لایقالہ المفعول بہ بل یطلقون علیہ الجاء والمجرور لاجاب بقولہ بلا واسطہ حرف فی اصطلاحہم بل ہو مفعول بہ بلا واسطہ حرف الجر کما فی المطلق **قوله** المرور واقع علیہ نخرج زید فی ہذا التراکیب عن تعریف المفعول بہ وان کان مسمی بالمفعول بلا واسطہ حرف الجر **قوله** والمفعول المطلق الخ ای خرج المفعول المطلق بشئی ینفہم ذلک الشئی عن تعریف المفعول بہ ذلک الشئی ہو مغايرة المفعول بہ بفعل الفاعل فان المفعول المطلق عین فعلہ حاصلہ ان المفعول المطلق خارج عن الحد لانہ متحد مع فعل الفاعل والمفعول بہ مغاير لانہ وقوع الفعل والمواقع مغاير للواقع وفیدان المفعول المطلق ایضاً مغاير من فعل الفاعل لان الفعل کلہ المفعول المطلق جزء والكلم مغاير للجزء **اجیب** بان المراد بالاتحاد الاتحاد فی المعنی التضمنی للفعل لا المطابق **قوله** والمراد نخرج جواب سوالک ہوانہ ہذا التعریر یصدق علی زید فی نحو ضربت زیداً علی صیغۃ المجرور فان فعل الفاعل واقع علیہ مع انہ لایقالہ المفعول بہ بل یسمی مفعول ما لم یسم فاعلہ حاصل الجواب ان المراد بفعل الفاعل فعلاً اعتباراً سنادہ الی الفاعل واسناد ضربت علی صیغۃ المجرور الی الفاعل غیر جائز کما تری **قوله** حقیقۃ و حکماً نخرج جواب سوالک ہوانہ ینقض علی

درهم في اعطى زيد درهما فان مفعوله مع ان اسناد اعطى على صيغة المجهول الى الفاعل غير جاز
اجاب بقوله حقيقة الخ **حاصله** ان المراد بالفاعل اعم من ان يكون حقيقة او حكما اما الحقيقة
كالتاء في فتر زيد واما الحكمي كزيد في نحو اعطى زيد درهما فان مفعول ما لم يسم فاعله
والفاعل الحكمي قائم مقام الفاعل الحقيقة **قوله** وبما ذكرنا الخ **جواب** سؤال وهو ان الاصل في
العبارة لا يجازوا الاختصاص فالو قال المص ما وقع عليه الفعل بدن ذكر الفاعل لكان اخصر فاجاب
بقوله وبما ذكرنا الخ **حاصله** ان المص لو قال كذا لكان ليعرفهم ان المراد من الفعل مطلق الفعل و
الامر ليس كذلك بل المراد بالفعل الفعل الذي اعتبر اسناده الى الفاعل **قوله** العاملا الخ ٢٢٢
جواب سوالين احدهما ان تقدم المعمول على الفعل وتأخيره مما ينبغي ان يذكر في
بحث الفعل لا في بحث الاسم لانه من احوال الفعل فلا بد من ذكره في بحث الفعل وثانيهما ان
التخصيص بالفعل باطلا لانه كما يتقن على الفعل يتقن على شبهه ايضا **اجاب** بقوله العاملا في ف
انذ فعهما **حاصله** ان المراد بالفعل الفعل الذي هو ناصب للمفعول به فصار من متعلق الاسم
فلا يرد اعتراض شبه الفعل ايضا عاملا في **قوله** متقدما و متاخرا مثلا الاول لا يذخر و مثالا الثاني خذ
زيد **قوله** لقوة الفعل فعملها قيل من انه انما اخصر بالفعل بالذكرة لاصالته وان كان التقيد لا يختص
بالفعل بل يجري في غيره من العوامل ما لم يمنع مانع او اذاد بالفعل العاملا وفي الكلام حذف المعطوف
اعني الفعل وغيره من العوامل كذا في الغاية **فان قيل** كما يجوز تقدم المفعول به كذا يجوز تقدم سائر
الفاعيل سو المفعول معه فلم يخص المفعول به بالذكر **قلنا** لان الكلام في المفعول به لا تخصيص الحكم
وانما يجوز تقدم المفعول معه لوعايت اصل الواو لانه للعطف فيكون محله وسط الكلام فلا يجوز
التقديم **قوله** اما جواز الاشارة الى تقدم المفعول به على الفعل يكون باحدا لأمور الثلاثة اما جازوا
واجب او مستمرك في العصة **قوله** الله اعبد فاعبد فعلا و فاعلا والله مفعول به قد عليه ٢٢٢
قوله ووجه الحبيب اتمنى فعله و فاعله ووجه الحبيب مفعول به ثم وجه مضافا والحبيب
مضاف اليه اتمنى دراصل تمني بود يا متحرك ناقش مفتوح ان يارابا ف بدل كردند اتمنى شد **قوله** هذا اي تقديم
المفعول به هذا **جواب** سؤال وهو انه ينقض بقوله لسانك في نحو... من البر ان تكف لسانك
فانه مفعول به لقوله تكف مع ان تقدمه عليه غير جائز **فاجاب** بقوله هذا الخ وانما
له يجوز تقدم للمفعول به هنا على فعله لان الصلابة اذا دخل على المضارع يصير بتا ويدا المصدر
فيصير جانب الفعلية فيه ضعيفا فلا يعبر فيما قبله **قوله** العاملا الخ **جواب** عن اسئلة ثلاثة
كسما في المرفوعات في المفعول المطلق في قوله المص وقد يحذف الخ **قوله** لقيام قرينة اللام
لبيان الوقت لا للتعليل ولا يلزم التذلل في كلام المص لانه يعلم من قوله لقيام الخ وجوب التحذ لان
علة الشئ ان كان موجودا فيكون معلولا... ضروريا ويعلم من قوله جواز ان الحذف
ليس بواجب **قوله** مقالبة في اشارة الى جواب سؤال وهو ان التبادلا من القرينة

هو المقالية فيريد عليه بقوله مكة المتوجه اليها فانه مفعول به قل حذف فعله مع ان القرينة المقالية لم تكن موجودة فاجاب بقوله مقالية واحالية **قوله** فحذف الفعل نحو تطبيق للمثاله مع المثل **قوله** تخصيصها جواب سؤال هو ان تخصيص هذا الموضع الاربعه باطل لانه كما يتحد الفعل جوابا في هذه المواضع الاربعه كذلك في المواضع الاخر كما بين الشارح قد سمعها اجابا ترى حاصله ان التخصيص لكثرة المباحث لا التخصيص يمكن ان يجاب الاعزاء داخل في التحن لانه مشابهة في الصوة والمد والذم والترحم داخل في المنادى لانه كما ان المنادى مخصوص بين امثاله بالذم والترحم والذم والترحم مخصوص من بين امثاله بالمدح والترحم **قوله** باب الاعزاء معناه تيزكرن مثاله اخاك اخاك اي الزم اخاك حذف الفعل الضيق الوقت **قوله** على المدح نحو الحمد لله الحميد اعنى كحميد **قوله** والذم نحو اتاني زيد لفاسق عن الفاسق **قوله** والترحم نحو مرات يزيد المسكين اعني به المسكين **قوله** من تلك المواضع نحو فيلشارة الى ان اللام في الاول للعهد **قوله** مقصود على السماع جواب سؤال هو ان حذف الفعل في الثاني هو المنادى وفي الثالث وهو ما ضمير عامله في الرابع وهو التحن يسموع من العرب ايضا فعلى هذا لا يصح مقابلة هذا بما عده اجاب بقوله مقصود **قوله** لا يتجاوزا نحو بخلاف ما بعد فيريد شئ **قوله** اي اترك امرء ونفسه معناه المثال كحث على الفرار عن نفس المرء ايضا لانه عطف نفسه على امرء فيكون بمنزلة تكرير امرء فكله قيل اترك امرء والواو بمعنى مع اي اترك امرء مصاحبا مع نفسه فلا تعرض له فيكون مراده قصر اليد للساعن المرء فصا معناه بالفاء على هذا التقدير كما هو في دست زدن اين مرد وزبان از نضحت كردن دشمن ادا دن اين رد **قوله** امكانا نحو فيلشارة الى ان الاهل يجمع بالمعنيين المكان للعمى والاقرباء وايضا ما كان فالمعنى يكون صحيحا **قوله** الموضع فيلشارة الى ان الثاني صفة للوصو المحذف وهو الموضع **قوله** من تلك المواضع فيلشارة الى ان اللام في الثالث للعهد فان قيل ان **قوله** الثاني مبتدأ وقوله المنادى خبره وحمل هذا الخبر على المبتدأ غير جائز لان المنادى ليس بموضع قلنا في العبارة حذف المصانق قد يراه الموضع الثاني موضع المنادى **قوله** اقباله فان قيل هذا التعريف ليس بجامع لافراده لان كل فرد من افراده ليس بمطلوب اقباله بل المطلوب اقباله ولو قلنا في العبارة حذف المصانق قد يراه اقبال مدلوله **قوله** المطلوب اقباله اي اسم مطلوب اقباله لكنه تركه اكتفاء بما سبق من انه لا بد من اعتبار الاسم ويجوز ان يرد الاسم باللام الموصولة ويجعل كناية عن الاسم بهذا اندفع ما قيل ان ما يطلب اقباله هو الذات والمنادى من اقسام الاسم ووجه الاندفاع انهم يجرون صفات المدلولات على ذواتها وبالعكس **قوله** بوجهه وبقبله جواب سؤالين الاول ان هذا التعريف لا يصدق على زيد في نحو يا زيد اذا كان مقبلا اليك ومعانقالك لتحصيلا الحاصل والثاني ان طلب التوجه بالوجه غير صحيح اذا كان بين المنادى والمنادى حائل كالحائط مثلا لانه منادى مع انه لا يتصو كطلب الاقبال منه لوجود المانع اجاب بقوله بوجهه وبقبله حاصله ان التوجه اعين ان يكون ابتلاء وبقاء والثاني ههنا متحقق وعن الثاني ان طلب التوجه اعين من ان

ان يكون بالوجه وبالقلب الثاني متحقق ههنا **فان قيل** يخرج من الحمد يا الله فانه منادى لا يصدق عليه تعريف
 المنادى لعدا كونه مطلوباً **قال** قلنا انه مطلوب الاقبال حكماً لكونه مطلوباً لاجابة فيكون منادياً بهذا الاعتبار فان
قيل يخرج عن الحمد نحو ما زيد لا تقبل فانه منهي عن الاقبال المطلوب به **قيل** انه مطلوب الاقبال لاسماع
 النهي ومنهي عن الاقبال بعد لتوجبه واختلاف الجهتان كذلك في غاية التحقيق **قوله** او حكماً جواب سؤال هو
 يخرج عن الحمد ياسماء ويا جبال ويا ارض في قوله تع يا ارض ابلي ماءك وياسماء اقلعي غيره ذلك مما
 لا يتصور طلب قبالة لوجهه ولا تقبل لانهما لا يكون الا للذم والعقول ولا راجح لهذه الاشياء مع انها منادى
 لاجابة قوله او حكماً حاصله انها دخلت في المنادى المطلوب توجبه لوجه لانه اعم من ان يكون حقيقة مثل
 يازيد او حكماً اي مجازاً مثل يا جبال وبين العلاقة بينهما بقوله انها نزلت **الحق** **قوله** بخلاف المنادى
الحق **جواب** سؤاله هو انه على هذا ينبغي ان يكون المنادى ايضاً منادى حكماً لانه مطلوب قبالة **الحق**
 نائب مناد ادعو وينزل المنادى اولاً منزلة من له صلاحية النداء فادخل عليه حرف النداء بلا دخل المنادى
 في المنادى الحكمي اولى لانه قبل الموت منادى حقيقة ثم عرض له الموت **فخرج** صائر المنادى بعد ان المنادى
 بابا عليه مستنداً كما اجاب قوله بخلاف المنادى وحاصله ان المنادى خارج عن المنادى لان المنادى متفجع عليه
 ادخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع لا لتبليغه منزلة المنادى والمقصود في المنادى طلب الاقبال لان المنادى
 واسع كثير الاستعمال **المراد** ان على السننهم فلو كان اخلاف المنادى الحكمي في الحال انه منادى مجازاً فيلزم
 المجاز في الباب الواسع وذا غير جائز لان الصيرورة الى المجاز عند الضرورة في بعض المواضع وقيل انما لم
 يدخل المنادى في المنادى لان كلمة وايد خيل على المنادى ولو دخل المنادى في المنادى لزم ان يكون
 كلمة وامن حروف النداء مع انه لم يقبل بواحد **قوله** وفيه تحكم اي في اخراج المنادى وتعيين هذا القول
 من الحقيقي والحكمي ادخال ياسماء تحكماً يفرق بلا فارق ودعوى بلا دليل والغرض منها الاعتراض
 على المصنف بان اخراج المنادى بقوله المطلوب اقباله تحكماً لان المنادى ايضاً منادى حكماً كما هو الظاهر من
 كلام سيئوف والناسب دخاله تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل **اجيب** بان هذا تعسف بعيد
 اذ ليس مقصود المنادى اقبالا للمندوب توجبه من الوجوه لا حقيقة ولا حكماً اما حقيقة فظاهر اما حكماً فلا
 مجاز والمجاز يلحق بالحقيقة وباب المنادى باب واسع كثير **المراد** ان على السننهم فلا يمكن جعله مجازاً
 لمحقابا كحقيقة بخلاف ياسماء ونحوها لان بابها ليس بباب واسع وكثير **المراد** ان على السننهم فانه بعد
 جعله مجازاً لمحقابا كحقيقة **قوله** تفصيل المطلب **الحق** **جواب** سؤاله هو ان قوله لفظاً او تقدير
 لا يخلو اما ان يكون مفعولاً مطلقاً لقوله المطلوب او لقوله نائب او حال عن الضمير في قوله اقباله او
 عن الحرف وهو قوله بحرف فالكل باطلاً ما الاولين فلان معنى المطلوب مشتق على الطلب ون قوله
 لفظاً او تقدير او معنى النائب مشتق على النباة واما الاخرين فلان الضمير في اقباله راجع الى المنادى
 والاصل في الحال ان يكون محمولاً على ذي الحال ههنا لا يصح الحمل لان المنادى ليس بلفظ او تقدير

بارتقاصه اظهار التام للسامعين بسبب المنادى وليس مراده طلب اقبال المنادى ب م

بل مفلوظا ومقدما وهكذا الحرف فاجاب ما ترى حاصله ان الكل صحيح على التقديين اما الاولين فلا
 مفعولان مطلقان مجازا باعتبار الموصوفين هو الطلب في الاول والنيابة في الثاني واما على التقديين
 الاخرين فلا نهام مطلقان مبنيان للمفعول فصحا تقديرا مفلوظا ومقدما **قوله** لفظيا زاد ياء النسبة ليصح
 حمل الصفة على الموصوفين **قوله** واللبنادى ولم يذكري لشق الرابع اكتفاء بالثق الثالث **قوله** نحو
 قوله نعم يوسف اعرض لخر والقرية على ان يوسف منادى صيغة عرض لانه لو لم يكن منادى يكون مبتدأ
 واعرض خبر اعرض خبرية لم يصح لانه امر وانشاء هو لا يقع خبر لان الخبر يقتضيه التثنية وفي الانشاءات
 لم يوجد قوله اى الا يا قوم اشارة الى ظهور المنادى المحذف **قوله** وانتضا المنادى نحو جواب سؤال هو
 ان المنادى عند المبر منصوص بجزء النداء عند ابى على اسم الفعل الذى هو النداء فيجوز ان يكون المنادى ما
 نحن في اى مما انتصب المفعول به بما ملء اجاب المحذف اجابا ثم حاصل ان كلام المصنف مبنى على مذهب
 سيبويه **قوله** وعند ابى على اه اعتراض عليه نحو الاول وان الهنرة من ادوات النداء حرف واحد اسم لفعل
 لا يكون اقرب من حرفين والثاني ان اسم الفعل مع فاعله جملة فينبغي ان يكون حرف النداء بدئا للمنادى
 جملة والثالث ان ضمير المتكلم لا يستتر في اسم الفعل الرابع ان اسماء الافعال على قسمين احدهما ما كان
 بمعنى الموثق ثانيا ما كان بمعنى الماضي هذا ليس منهما بل بمعنى المضارع المتكلم الواحد الخامس ان
 حصر اسماء الافعال في التسعة باطلا جيب عن الاول بان ادوات حرف النداء لكثرة استعمالها جوز
 فيها ما لا يجوز في غيرها **وعن** الثاني بان قد يعرض الجملة ما لا يستقل به كلام تام كالجمل القسمية و
 الشرطية فانها العروض والقسم والشرط خرجتا عن الاستقلال ومع المقسم عليه الجزاء صادقا كلاما
 تاما فيجوز ان يخرج الجملة النائية ايضا عن الاستقلال بان المناد لان النداء لا بد له من المناد **وعن**
 الثالث بان قد يستتر في بعض الاسماء الافعال نحو ان بمعنى التوجه **وعن** الرابع والخامس بان
 الحصر في القسمين التسعة باعتبار الشهرة **قوله** احد جزئي الجملة لانه فضلا خارج من الجملة لا
 مفعول به **قوله** والاخر ضمير مستتر في هذا القول مردود لان اسم الفعل لا يستتر في ضمير المتكلم و
 ايضا لم يجز صيغة اسم الفعل على صيغة الكسر **قوله** قد بيان البناء نحو جواب سؤال هو ان احوال
 المنادى اربعة الاول هو البناء على الضم والثاني الكفض الثالث البناء على الفتح والرابع النصب ثم
 النصب صلا في المناد لانه من المنصوبات والبحث في المنصوبات فينبغي للمصنف ان يتقدم بيان النصب
 عليها مع انه بالعكس اجاب بقوله قد مخرى قد مبيان كل واحد منها لانها القليل بالنسبة الى
 النصب لكثير الذي له اقسام ثلثة هي للضاف وشبهه والنكرة والقليل مقدما على الكثير **وقيل** قد الجمع
 الثلثة على النصب لقلتها باعتبار محلها اثنان مفرد معرفة ومستغاث وان كان المستغاث على قسمين
 باعتبار كونه باللام او الالف او لقلتها بحسب كحقيقة او الاستعمال وانما بنى على الحركة فرقا بين
 ما كان بنائه اصليا او غير اصل لان بناء المنادى عارض في شبه المعرب وانما بنى على
 ما يرفع به لانه لو بنى على الكسرة لالتبس بالمنادى المضاعف الياء المتكلم اذا حذف منها ياء

اكتفاء بالكثرة نحو يا غلام ولونبي على الفتح يلتبس بالمنادى المضاف الى ياء المتكلم المحذوف ايض بعد قلبه
بالالف اكتفاء بالفتحة كما في بعض اللغات نحو يا غلام متوسط **قوله** في غير صكوة النداء جواب سوال
وهوان الضمير في يرفع ويبنى عائدا الى المنادى فيكون المعنى ويبنى المنادى على ما يرفع المنادى به فيجوز
من كلامي المصنف تناقض ظاهر لان **قوله** ويبنى صريح في البناء وقوله يرفع مشعر على الاعراب لان الرفع من
القاب المعرب اجلب بقوله في غير النسخ حاصله انه لا يتكلم فيجوز لان البناء انما هو في صكوة النداء بعد دخول
حرف النداء عليه الرفع في غير اجزاء دخول حرف النداء عليه **قوله** او الفعل جواب ثان عن ذلك الاعتراض
وفي هذين الجوابين رد على الفاضل الهندى لانه قال في الجواب عن ذلك الاعتراض ان الضمير في الفعل
الى الاسم لا الى المتاد كما ذكر السارح هذا القول المردود بقوله ارجاع الضمير نحو وجب الرفع عليه قوله
غير ملائم لسوق الكلام لان الكلام سوق لبيان المنادى دون مطلق الاسم الا انه مذکور في ضمن
المنادى **قوله** الا يكون النحر جواب سوال وهوان الشرطية منقوضه بنحو يا زيداً ويا زيدان لانهما مبنيان على
يرفع مع انهما ليسا بمفردين بل الاول تثنية والثاني جمع لا مفرد وايضا لا يطابق المثال بالمثل اجاب بما ترى حاصله
ان المراد بالمفرد ههنا ما يقابل المضاف وشبهه سواء كانت تثنية او جمعا **قوله** المناسب فيه اشارة
الى ان كلمة كان ناقصة فالضمير فيها ارجع الى المنادى وهو اسما ومفرد اخبرها **قوله** الا بانضمام
امراخر اليه نحو طالعه في ياطالعا جبلا فانه لا يتم معناه بدون ذكر الجملة **قوله** قبل النداء **جواب**
سوال وهوان نحو يا رجل نكرة فلا يطابق للمثال بالمثل اجاب بما تراه **حاصله** ان تعريف المنادى
اعم من ان يكون معرفة قبل النداء او معرفة بعد النداء بعد دخول حرف النداء فالرجل في مثل يا رجل
وان لم يكن معرفة قبل النداء لكنه معرفة بعد النداء **قوله** لكاف الخطاب الحرفية والفرق بين الكاف
الاسمية والحرفية ان الاولى ما يصح وقوع الاسم الظاهر موقعه بخلاف الثلاثة **فان قيل** كيف
يقع الاسم الظاهر الذي هو في حكم الغائب موضع الكاف الذي هو الخطاب قلنا ان الاسم الظاهر
لما جعل المنادى صار في حكم المخاطب وانما وقع موضع الكاف الاسمية دون الحرفية لان
جعل الاسم بمنزلة الاسم اولى من جعله بمنزلة الحرف **قوله** وكونه مثلها جواب سوال وهوانه يتقضى
على المنادى المضاف نحو يا عبدا لله فانه ايضا وقع موقع الكاف الاسمية مع انه ليس بمبنى على الضم كما
عنه بقوله وكونه النحر حاصله ان مناسبت المنادى المعرفة بالكاف الاسمية تامة لان كل واحد منهما
مفرد معرفة بخلاف المنادى المضاف انها وان كانت معرفة لكنها ليست بمفردة فكان مناسبتها بالكاف
الاسمية **فان قيل** ان المناسبة موجودة في المستغاب باللام مع انه معرب قلنا ان المشابهة بينهما ضعيف
سبب اللام لانها من خواص الاسم وخاصة الشئ يقوى جهة الشئ وجهة الاسم الاعراب فاعرب
قوله وانما قلنا جواب سوال وهوان الاصل هو الاختصار فينبغي ان يقول انما بنى لوقوعه موقع
الكاف الاسمية بدون ذكر قوله المشابهة لفظا ومعنى النحر اجاب بما تراه **قوله** معرفة قبل النداء
يقال فعلى هذا يلزم اجتماع التعريفين لانا نقول المنوع اجتماع التي التعريف لا يقال يلزم

من ذلك لاجتماع في المنادى المضال إلى المعرفة **قلت** صوة لاضافة ليست نصافي التعريف مع ان
 محال الخول مختلف كذا في الغفوقوله **اي** يجز جواب عن اسو ثلاثة احدا ^{ها} وهوان الخفض حقيقة
 في الحركة فخر يرد بنحو اليريد فانه من قبيل المنادى المستغاث مع انه ليس بجوزر بالحركة بل بالحرف وهو
 الياء وثانيها ان خفض صفة الخافض فلا يكون احوال المنادى وايراد ههنا خروج عن الياء وثالثها
 ان خفض لغارسية فركشيد فلا يستقيم المعنى لان المعنى ^{فركشيد} يشوب لام استغاثه اجا عند بقوله **اي** يجز الخ
 حاصله عن الثالث انه من قبيل ذكر الخاص اداة العام وعن الثاني والاو لان الخفض بمعنى الا تجرد
 وهو صفة المنادى فلا يلزم **الخروج** قوله **اي** بلام جواب سواك هوان الاستغاثه ليست بذمة
 اللام لعن اللام فيها فعمل هذا لا يصح اضافة اليها لان الحرف لا يضاف الا الى ذي الحرف اجاب
 بما ترى حاصله ان ههنا لاضافة مبنى على ادنى ملا يسته كما ترى وهو خوله وقت الاستغاثه **قوله**
 وهي لام التخصيص جواب سواك هوان اللام يجر له عن كثرة للتعليل والتخصيص بمعنى عن مع القول
 كما ذكره في موقعه فاي معنى مراد ههنا اجاب عنه بقوله هي لام التخصيص لان المنادى المستغاث خصه
 من بين امثاله بالاعاء والطلب **قوله** وانما فتحت جواب سواك هوان لام الاستغاثه لام الجارة ولام
 الجارة اذا دخلت على الاسم الظاهر يكون مكسولا لئلا يلتبس بلام الابتداء اجاب بما ترى حاصله انما فتح لئلا
 يلتبس بالاستغاله لانه لا يتعين لان يكون مستغاثا **قوله** لم يعلم الخ فيه نظرا وهو ان لا يسلطون المطوق يلتبس
 بالاستغاله لانه متعين لان يكون مستغاثا له **اجيب** عن ان عدل الالتباس في المادة المخصوصة لواقعها
 اللفظ الاخر لانه لا يلتباس المذكور ففتح لاطراد الباب **قوله** لم يعكس جواب سواك هوان الغرض من فتح
 اللام التفرقة بين المستغاث له وهو يحصل بالعكس ايضا فاجاب بما ترى **قوله** كاف الضمير لان
 الضمائر كثير الاستعمال في قبضة التخفيف والفتح اخف فلذا فتحت لام الاستغاثه مع كاف الضمير
 لان وضع الضمائر لا يجاز والاختصار فان الخفة مطلوبة فيها **قوله** من فتح لام المعطوآه لانه لا يكون
 منادى حقيقة ومجموع المنادى مع حرف اللام معطوآه على الجوه السابق فتوه من المستغاثه وفو
 المستغاله مذكور **قوله** انما عرب الخ جواب سواك هوان للمنادى المستغال او وقع موقع الكا الاسمية فينبغي ان
 يكون مبنيا اجاب بما ترى حاصله ان بناء المفرد المعرفة للتشبيه ضعفت ذلك المشابهة بسبب اللام فاعتيد الى
 الاصل وهو الاعراب على اللام الجرح فاجز بها المنادى **قوله** لان علتها بناء الخ فان قيل ان دخول الجرح
 على غير المنصرفة لا يوجب ضمير نحو مرت با حمد فكيف يوجب اعراب المبنى يعني دخول الجرح لا يجز
 الاسم عن تاثيره في الفعل والحرف جميعا لان البناء وعلل الضمير كلاهما خلاف الاصل فالقول بجرح
 عن شبه الحرف بدخول الجار دون شبه الفعل محتم محض على ان اللام الجارة كثيرا ماتت دخل على
 الاسم المبنى لم يصر فاعربها بدخولها كقولك هذا المال خمسة عشر رجلا ولهذا الرجل على ان المفرد ههنا
 بمقابلة المصنوع بمقابلة التركيب وبالنزول بهذا المشابهة فلا يخرج المنادى من الافراد بالتركيب مع الجا
 لان التركيب مع الجار غير معتبر حيث جبا الفصل بينه وبين الجرح بالحرف الزائد في السعة نحو قوله تع

فِيمَا دَحِيَّةٍ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ بِخِلَافِ التَّكْيِيبِ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ **أَجِيبَ** عَنِ الْأَوَّلِيَّةِ
 عِلَّةُ الْبِنَاءِ فِي غَايَةِ الضَّعْفِ وَالْبِنَاءِ مَعْدَى قُوَى فَإِذَا ضَعُفَتِ الْعِلَّةُ بَدَّ خَوْلًا جَارَ بِصِيرٍ إِلَى الْأَصْرِ وَهُوَ
 الْأَعْرَابُ وَلَا يَجْعَدَانِ يَجَابُ عَنِ الثَّانِيِ وَالثَّلَاثِ بَانَ حَرْفُ النَّدَاءِ وَاللَّامُ إِذَا اجْتَمَعَا كَانَتْ الْغَلْبَةُ
 لِلَّامِ لِقُوَّتِهَا وَلِقَرِّبَا كَمَا فِي تَنَازُعِ الْفَعْلَيْنِ **قَوْلُهُ** بِلَا مِ التَّجِبُ التَّهْدِيدُ فَالْإِضَاقَةُ أَيْضًا لَدُنِي مَلَابِسَةٌ
قَوْلُهُ وَكَيْفَ الْخَرْجُ هَذَا اعْتِرَاضٌ خَرَّ حَاصِلُهُ أَنَّهُ يَلِزَمُ عَدَا صِدْقُ قَوْلِهِ فِي مَا بَعْدَ وَيُنْصَبُ مَا سِوَاهَا كَلِمَةٌ
 مِنْ عَدَا ذَكَرَ هَذَا الْمُنَادَى **قَوْلُهُ** بِالْمَهْدِ وَالْبَاءُ فِيهِ يَجْعَلِي **قَوْلُهُ** لِيَحْضُرَ الْخَرْجُ وَالضَّمِيرُ فِيهِ فِي قَوْلِهِ
 مِنْهُ فِي قَوْلِهِ الرَّحْمَةُ مَتَرًا جَمْعُ إِلَى الْمَهْدِ وَاسْمُ مَفْعُولٍ **قَوْلُهُ** وَلَا يَخْفَى الْخَرْجُ اعْتِرَاضٌ عَلَى قَوْلِهِ وَ
أَجِيبَ عَنِ لَامِ التَّجِبِ بِوَجْهِ الْخَرْجِ حَاصِلُهُ أَنَّ لَامَ التَّجِبِ يَجُوزُ فِيهَا الْفَتْحُ وَالْكَسْرُ فَعَلَى تَقْدِيرِ الْكَثْرَةِ
 الْمَاءُ وَاللَّامُ هِيَ مُسْتَعَانَّةٌ وَالْمُسْتَعَانَّةُ مَحْدُوفٌ فَحَيْثُ لَا يَرُدُّ الْإِعْتِرَاضُ وَأَمَّا عَلَى تَقْدِيرِ الْفَتْحِ فَيُرَادُ أَنَّ
 عَلَيْهِنَ الْمُنَادَى حَيْثُ يَدُفُّ مَحْدُوفٌ أَيْضًا فَكَيْفَ يَجْعَلُ اللَّامُ مَفْتُوحًا وَلَيْسَ فِيهِ مَا يَقْتَضِي فَتْحَهَا وَهُوَ
 التَّبَاسُ الْمُسْتَعَانَّةُ بِالْمُسْتَعَانَّةِ لَهُ فَلَا التَّبَاسُ وَلَا وَقُوعُ مَوْجِعِ الْكَافِ وَيُمْكِنُ أَنْ يَجَابُ عَنْهُ بِأَنَّهُ
 وَأَنْ لَمْ يَكُنْ مُنَادَى لَكِنَّهُ وَقَعَ مَوْجِعَ الْمُنَادَى فَيَكُونُ اللَّامُ فِيهِ مَفْتُوحًا كَمَا فِي الْمُنَادَى لِأَقْضَاءِ
 الْعِلَّةِ **قَوْلُهُ** ظَاهِرٌ ظَاهِرٌ بِأَنَّ الْمُنَادَى الْمَذْكُورُ مِنَ الْمَاءِ وَغَيْرِهِ لَيْسَ بِمُنَادٍ بِلَا الْمُنَادِ
 مَحْدُوفٌ فَلِذَلِكَ كَسَرَتِ اللَّامُ **قَوْلُهُ** لِاتِّقَاءِ مَا يَقْتَضِي فَتْحَهَا وَهُوَ وَقُوعُ الْمُنَادَى مَوْجِعُ
 الْكَافِ الْأَسْمِيَّةِ وَالْمَذْكُورُ مِنَ الْمَاءِ وَغَيْرِهِ فِي الثَّلَاثِينَ الْمَذْكُورِينَ مِنْهَا لَيْسَ بِمُنَادٍ يَنْبَغِي أَنْ
 لَا يَصِيرَ اللَّامُ فِيهِ مَفْتُوحًا عَدَا وَقُوعُ مَوْجِعِ الْكَافِ الْأَسْمِيَّةِ **أَجِيبَ** بَأَنَّهُ وَقَعَ مَوْجِعَ الْمُنَادَى
 فَلَخَذَ حَاكِمُهُ فِي فَتْحِ اللَّامِ **قَوْلُهُ** وَيَفْتَحُهَا **فَإِنْ قِيلَ** أَنَّ هَذَا لَا يَلِزُ إِلَّا بِثَبَتِ الْمَدِّ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ
 يَقْتَضِيَ الْآلِفَ الْفَتْحَ وَمَعْدُوكَ يَكُونُ الْاسْمُ مَعْرَبًا بِالْأَعْرَابِ التَّقْدِيرُ كَمَا فِي غَلَامِ **أَجِيبَ**
 عَنْهُ بَانَ الْكَلَامُ فِي لَفْظِ الْمُنَادَى لَا فِي تَقْدِيرِهِ **قَوْلُهُ** أَي يَدْبِقُ الْخَرْجُ جَوَابُ سِوَالِهِ وَهُوَ أَنْ ذَكَرَ قَوْلَهُ وَ
 يَنْصَبُ الْخَرْجُ مَسْتَعْنَفٌ عَنْ ذِكْرِ قَوْلِهِ وَيَفْتَحُ لِأَنَّ النَّصْبَ الْفَتْحُ شَيْءٌ وَاحِدٌ فَلَا حَاجَةَ إِلَى ذِكْرِهِ **أَجَابَ** عَنْ قَوْلِهِ
 أَي يَبِينُ حَاصِلُهُ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ يَفْتَحُ هُوَ الْبِنَاءُ عَلَى الْفَتْحِ وَبِقَوْلِهِ يَنْصَبُ الْإِعْرَاقُ **قَوْلُهُ** لِأَنَّ اللَّامَ ٠٤٦
 يَقْتَضِي الْجَرَ وَالْآلِفَ الْفَتْحَ الْخَرْجُ هَذَا عِلَّةٌ عَدَا اللَّامَ **فَاقْبَلْ** أَنْ قَوْلُهُ وَالْآلِفُ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ اللَّامُ
 وَقَوْلُهُ الْفَتْحُ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ الْخَرْجُ فَعَلِ هَذَا لِأَنَّ عَطْفَ الْأَسْمِينَ عَلَى مَعْمُولِي الْعَامِلِينَ الْمُخْتَلِفِينَ
 وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْجَرُّ مَقْدَمًا وَهُوَ لَمْ يَوْجَدْ هُنَا قَلْبًا أَنْ قَوْلُهُ الْفَتْحُ مَعْمُولُ الْفِعْلِ ٠٤٧
 الْمَحْدُوفُ فَجَزْمٌ يَكُونُ تَقْدِيرُ الْعِبَادَةِ لِأَنَّ اللَّامَ يَقْتَضِي الْجَرَ وَالْآلِفُ يَقْتَضِي الْفَتْحَ فَعَلِ هَذَا يَكُونُ
 عَطْفًا لِحَمَلَةِ عَلَى الْجَمَلَةِ وَهُوَ جَائِزٌ فِي أَنْ الْجَرُّ قَدْ يَكُونُ بِالْفَتْحِ كَمَا فِي غَيْرِ الْمَنْصُورِ فَلَا يَكُونُ بَيْنَ
 أَشْيَاءٍ تَنَافٍ فِي هَذَا الصُّوَرِ كَمَا فِي لَحْمٍ قَلْبًا أَنْ إِثْرَ اللَّامِ الْأَعْرَابُ وَإِثْرَ الْآلِفِ الْبِنَاءُ وَاعْتِبَارُهَا بِالْفَتْحِ
 لِوَاحِدِ الْأَعْرَابِ وَبِنَاءٍ مَحَالٍ فِيهِ أَنَّ اللَّامَ يَقْتَضِي الْجَرَ لَفْظًا وَتَقْدِيرًا وَمَحَلًّا وَالْآلِفُ يَقْتَضِي ٠٤٨
 الْفَتْحَ لَفْظًا فَلَا مَنَافَةَ بَيْنَ أَشْيَئِهِمَا كَمَا فِي الْأَسْمِ الْمَعْرَبِ بِالْحَرَكَةِ الْمُضَافِ إِلَى يَأُ الْعَلَمِ

فان الیاء یقتضی کثرت ما قبل الیاء واعرب بالاعراب التقدیة فلیکن مہنا کذلک **قلنا** ان المراد بقولنا
 بین اثریہا تناف التنافی فی الجملة وهذا القدر کاف لعدم حسن الجمع بینہما **قوله** تناف فکذا
 بین مؤثرتیہما **فانقیل** ان بین کلامی الشارح تناف ظاہر وهو عبادۃ... عن التناقض الغیر
 الصحیح لان قوله تناف صریح فی عدل جواز الجمعیتہ بین اثریہما وقوله فلا یحسن الجمع مشعر علی
 جواز الجمعیتہ بینہما الا ان یقال ان قوله فلا یحسن بمعنی لا یجوز او هذا التنافی فی الامور الاعتباریة
 لا فی الامور الحقیقیة فلذلک قال فلا یحسن ولم یقل فلا یصح **قوله** للوقوف لئلا یتبس بالمنادی
 المضالی یا الملتکلم ثم لبدت ذلك الیاء بالالف نحو یا غلامی **قال** وینصب ماسواہما **فان**
قین ان ان ادید ان نصب لفظا وتقدیرا لا یشتمل بخو تو م لا یقع مال ولا بنون اذا سمی بہ رجلا
 لان الیوم منادی ولس بمفرد معرفة ولا مستغاث بل مضاف فیکون داخل فی
 قوله سواہما مع ان لیس منصوبا بل منبئ علی الفتح ویکون منصوبا محلا وکذا یاخمسہ عشر
 ویاتأبط شرا اذا سمی بہما رجلا وان ادید ان نصب عام من الثلثة ففي هذا الحكم کل المنادی مشترک
 ولا تخصیص ماسواہما اجیب عن ان معنی المتن یترک علی نصب اللفظ والتقیری ان کان
 معربا قبل دخول الیاء ویترک علی نصب المحل ان كانت معرفة محلیا وانما یتعرض لهذا الاحتمال
 صراحتا اعتمادا علی ما عرفت من حکم سائر البنیات الواقعة موقع المعرب **قوله** ای ماسواہ
 الخ جواب سوال وهو ان ینبغ ان یقال ماسواہا لان المذكور انما هو اکثر من اثین کما تری اجاب
 بہ تری حاصلہ ان المذكور قیمان منادی مفہوم معرفة ومناد مستغاث بای شئی کان بلام
 الاستغاثۃ والالف الاستغاثۃ **قوله** او جواب سوال وهو ان ینقض بخویافتہ القوم لانہ
 داخل فیما سواہما مع انہ غیر منصوب اجاب بہ تری حاصلہ انہ منصوب تقدیدا
قوله ان کان معربا الخ جواب سوال وهو ان ینقض بخویا یوم ینفع الصادقین صدقہم
 وخبویا یوم لا یقع مال ولا بنون ویاخمسہ عشر ویاتأبط شرا اذا کانوا اعلاما فانہا
 داخل فیما سواہما مع انہا غیر منصوبین اجاب بقولہ ان کان معربا الخ حاصلہ ان هذا المواضع
 مہنیة قبل دخول حرف التثنية لانهما مضالی الجملة فلم یینصب لالفاظ ولا تقدیرا بل محلا **قوله**
 ما غیرہ مغیر الخ جواب سوال وهو ان هذا العلة موجودة فی الثلثة الاول لا یضم مع انہ لا ینصب
 واحد منها اجاب بقوله وما غیرہ مغیر بخلاف الثلثة الاول فانہا غیرت فان فیہا وجہ لمغیر
 اما فی ۳۰ الاولی فهو الوقوع موقع الکاف الاسمیة واما فی ۳۱ فهو وقوع ما هو من خواص الاسم عنی
 بلام الجادة واما فی الثالث فهو الف الاستغاثۃ التي یقتضی فتح ما قبلہا **قوله** والقسم الاول
 جواب سوال وهو تعدد الامثلة باطل فان الغرض من المثال توضیح المثلک وهو یحصل بالواحد فالجاء
 الی تعدد فاجاب بقوله والقسم الاول الخ حاصلہ ان تعدد الامثلة باعتبار تعدد المثل فلهذا اورده
 ثلثة امثله **قوله** یا طالعاً جبلاً کوشب للمصابا باعتبار ترکیبہ عن العامل والمعمول فیہ

انه لولم يعتبر اعتماداً بمقدار لا يصح علمه لان الاسم الفاعل لا يعرب دون الاعتماد على احكام الاشياء
 الستة المعروفة وان اعتبر لم يكن مشابها للمضاف لانه موضوع مفرد اجيب عن ذلك لان معتدل على حرف
 النداء ما قيل ان حرف النداء ليست بواحد منها فمذموم لان الحصر في الستة باعتبار انها مشهورة
 وحرف النداء غير مشهورة ويمكن ان يجاب عنه بان معتدل على الموضوع وهو رجلا فان قيل
 فعلى هذا لا يصح المثال لان المنادى حينئذ هو الموضوع وهو ليس بشبه المضاف وايضا ان الرجل معرفة
 وطالعانكرة اجيب عن الثاني ان الوصف لما قام مقام الموضوع جاز تعريفه ويمكن الجواب
 عن اصل الاعتراض ان هذا المثال مبني على مذهب الاخفش والكوفيون لا يشترطون
 الاعتماد على الاشياء الستة المذكورة قوله مقولاً في اشارة الى ان قوله لغير معين صفة
 لموضوع محذوف اعني به الرجل اى ظرف مستقربا اعتبار المتعلق حاله عن قوله قوله
 اى لرجل في اشارة الى ان قوله لغير معين صفة لموصوف محذوف اعني به الرجل قوله
 وهذا توقيت الخ جواب سؤال وهو ان تقييد قوله رجلا بغير معين غير جائز لان كون رجل
 منصوباً لا يحتمل المعين حتى يكون قيلاً احتوازيّاً والا لكان مبنياً على الضمة اجاب بقوله
 وهذا توقيت الخ حاصله ان تقييد قوله رجلا بغير معين لتوقيت تعيين النصب فيكون قيلاً
 واقعيّاً لا احتوازيّاً لكون اشعاراً على المخاطب بان المتكلم ناقم الرجل بالنصب لا بالرفع
 وليس بتقييد لذاته كما توهمت قوله يا حسنا وجهه ظريفاً فحسن صفة مشبهة وقوله وجهه
 فاعله وقوله ظريفاً صفة لقوله حسناً فاعله مثالاً للشبه المضاف لان معنى حسن لا يتم الا بانضمام
 الوجه مثلاً فلا يكون مفرداً ولا معرفة لانه لو كان كذلك فلا بد ان يكون للصفة معنى فليض فيقال
 يا حسناً وجهه الظريف هكذا نقل عن مولانا وانما قيد بقوله ظريفاً لكون نصفاً في كونه نكرة لم يقصد
 به معين فانه لو قصد به معيناً فيقال وجهه الظريف يكون للصفة معنى كذلك قوله من هذا الامثلة
 كلها الخ دفع دخول هوانه لا بد من ذلك امثلة ما سواك المستغاث اجاب بما ترى قال توابع
 للمنادى قيل ان التوابع باب على صفة مذكورة فيما بعد فلما ورد ههنا هذا التوابع قلنا ان هذا
 الاحكام ممتاز ومخالف من الاسم التي ذكر فيما بعد باعتبار النداء البناء فلذلك ذكر ههنا قوله
 على ما يرفع به الخ جواب سؤال وهو انه يقض على عمر في نحو يا زيداً وعمر فانه ايضاً من قبيل ما ذكر
 مع انه لا يجري في الوجهان بل يتعين النصب فيه لا غير اجاب بقوله على ما يرفع به حاصله انه ليس
 المراد بالمنادى المبنى المطلقة بل المراد هو المنادى المبني على ما يرفع وههنا ليس بمبنى على ما يرفع
 بل على الفتح قوله المفردة صفة التوابع قوله حقيقة الخ جواب سؤال وهو انه يقض على الحسن
 في نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجهان مثالاً للرفع والاخر مثالاً للنصب فانه يجري فيه
 الوجهان مع انه ليس بمفرد باعتبار انه مضاف وايضاً يقض بنحو يا زيد الحسن وجه الحسن
 وجهه فانه شبه مضاف مع انه يجوز فيه الوجهان اجاب بقوله

مقرر ان كبرى برود وروايتها انك دخلت في بيتك فوجدت

حقيقة او حكما حاصله ان المنفرد اعم من ان يكون حقيقة وهو الذي لا يكون مضافا بالاضافة المعنوية اللفظية
 وشبه المضاف كذلك او حكما وهو الذي يكون مضافا بالاضافة المعنوية وان كان مضافا بالاضافة
 اللفظية واشبهه مضافا في هذا المثال ان لم يكن مفردا حقيقة لكنه مفردا حكما لان المضاف بالاضافة
 المعنوية يفيد لتعريف وكذلك التخصيص المضاف بالاضافة اللفظية لا يفيد لتعريف والشبه ايضا
 كذلك فلذلك يجوز فيه الوجهان والى هذا التفصيل اشار الشارح بقوله **انما جعلنا الخ قوله** تابعة
 للفظ سواء كان اللفظ منصوبا او مجرورا نحو يا زيد وعمرو لم يحلوا على محل الزيد الذي هو النصب لكونه
 مفعولا دعوا لان الظاهر انما يتعلق للمقدّم اذا كان المقدّم اقوى من الظاهر من حيث كونه اعرابا
 والظاهر بناء كما في يا زيد الظريف او اذا تعدى الحمل على الظاهر كما في الاستثناء كذا ذكره الرضخ
 باب الممكن وكلا الأمرين مفقودان ههنا **قوله** لان المتبوع الخ فصار تابعه ومنصوبا لان تابع
 المبنى تابع لمحلّه محله هو النصب بالمفعولية **قوله** بان لا يكون الخ تفسير للمفردا بحقيقة **قوله**
 وانما جعلنا المفردة الخ اشارة الى ان من قال ان المراد بالمفرد المفرد من كل وجه فإرد عليه المضاءة
 بالاضافة اللفظية واشارة الى ان المراد بالمفرد المذكور في قوله ان كان مفردا معرفة حقيقة
 وههنا اعم **قوله** بان يكون تفسير للمفرد الحكيم **قوله** لتدخل فيه المضاعفة لتعميم المفرد من
 الحقيقي والحكمي لانه في تقدير الانفصال في اللفظ لان المضاف عامر والعامر غير المعمول فكان في حكم
 المفرد لان الاعراب جارية على المضائية **قوله** ولما لم يجز الخ جواب سؤالا هو انه لا حاجة الى ذكر قوله
 من التاكيد والصفة الخ بعد تقييد التوابع بالمفردة لعدم الاحتياج اليه مع ان الاصل هو الايجاز و
 الاختصار وعلى تقدير ذكرها فلم تترك الخامس هو البدل ولم يقيد لبعض من هذا المذكور ان
 يقيد كالمعطوف بالحر فانه قيد بالمتنع دخولها عليه لم يقيد البعض الاخر اجاب بان **قوله**
 اي المعنوي الخ جواب سؤالا هو انه ينقض على نحو يا زيد فانما كين مع انه لا يجوز فيه
 الوجهان بل هو مبني على الصفة فاجاب بقوله **المعنوي** هذا التفسير من المصنف بينه في شرح المفضل
 تبعاً للجمهور وتبعه الشارح ايضا **قوله** في الاغلب الخ في اغلب المذاهب او في اغلب الاستعمال
 بقرينة **قوله** وقد يجوز وقوله وكان المختار كذلك في العصة **قوله** حكما اول لان الثالثة
 عين الاول لفظا ومعنى فكان حرف النداء باشره كما اشار الاول فالاول لان كان معربا فكذلك الثاني وان
 كان مبنيا فكذلك **قوله** مطلقا اي سواء كانت مادتها وذا متا وموضحة او غيرها او سواء كانت
 بحال نفسه او بحال متعلقه او سواء كانت معرفة باللام او لا او سواء كانت عاما او خاصا
قوله يعنى المعروف باللام الخ قيل لم يقل المعروف بالمعطوف المعروف باللام مع انه لا يخصص ليشير
 الى مانع كونه مناد مستقلا وهو المتنع دخول حرف النداء عليه لينجز عنده يا محمد والله بتعيين
 الرفع في الله فيما قبله اذ افسر المتنع دخول الياء عليه بالمعرب باللام يدخل فيه مثل هذا التركيب
 مع ان المعطوف في معرفة باللام فعله هذا تفسير الشارح بقوله يعنى المعروف باللام

ليس علم ما ينبغ عظمه والمراد من خوله ياد خول حرف النداء فذكر كلمة ياتين لانه لا تحققة قول حملا كنه
 جواب سوال وهو ان قوله على لفظ ظرف متعلق بقوله ترفع وهذا التعلق غير جائز لان كلمة على لا يصح
 ان يكون صلة لقوله ترفع لان الرفع يكون بالشيء لا على الشيء اجاب بقوله حملاه حاصله انه نظر مستقرا عينا
 المتعلق مفعوله لقوله ترفع **قوله** الظاهر والمؤكد جواب سوال وهو انه يتقضى على العاقل في نحو يا فتى
 العاقل فانه مرفوع مع انه ليس للمنادى ضم في اللفظ اجاب بقوله والمؤكد حاصله ان ضمة المنادى
 مقدر **قوله** لان بناء المنادى الخ جواب سوالين الاول ان السحر على اللفظ غير صحيح لان حق تابع المنادى
 المبني ان يكون تابعا للمحل لان التابع كل شيء معرب باعراب سابقه واعراب السابق انما هو في المحل لا في
 اللفظ والثاني انما كان تابعا للفظ فينبغي ان يكون مبنيا كالمبتدئ لان المتبوع مبني اجاب بما تدرى **قوله**
 في شبه المعز يعني كمران اعراب المعرب ما هو بعارض العامل كذلك بناء المنادى بعارض وقوعه
 موقع الكاف الاسمية فابعد تابع اللفظ كما ان تابع المعز تابع اللفظ **قوله** واقتصر الخ جواب سوال
 وهو ان المصدر ودر المثال للقسم الواحد مع ان هذا التابع على اربعة اقسام اجاب بقوله واقتصر
 حاصل ان ذكر المثال الواحد انما هو للايجاز والاختصار لا للمحصر قيل عليه ان هذا المقصود يؤيد
 بمثالا القسم الاخر فلم اورد هذا القسم هذا المثال دون مثالا لقسم الاخر اجاب بقوله لانها الخ اى
 الصفة اكثر واشهر فكانت كرمثالها وقرع في الذي من المبتدئ قيل المناسبات بالاسم لان لا يندكر مثلا الصفة
 لا يندكر مثلا البواقي ليكون مشهورا قيل الشبهة على قسمين ما يكون بالنسبة الى المبتدئ وما يكون
 بالنسبة الى المنتهى والثاني يندكر ليكون مشهورا الى المبتدئ والاول لا يندكر لعدا الاعتداد بها و
يمكن ان يقال وجه الاقتصاد على مثالا الصفة ان بعضهم لم يجوزوا واكون المنادى موصوفا فان التابع
 اذا كان صفة يكون المتبوع موصوفا قطعاً وذلك لان المنادى وقع موقع كاف ادعوك فوقع موقع
 المضمر والمضمر لا يوصف **قوله** استاذ سيبويه له احتراز عن الخليل الذي كان من اقوانه وعن
 الذي كان تلميذه **قوله** المنتع الخ جواب سوال وهو انه يتقضى على نحو عمر في نحو يا زيد وعمرو
 فان معطوف مع انه لا يجوز في الرفع والنصب بل حكمه حكم المنادى المستعمل كما ذكره فيما بعد اجاب بقوله
 المنتع الخ حاصله ان المراد بالمعطوف المذکور لان اللام للهدى لخارجي **قوله** مع تجوز بالنصب
 جواب سوال وهو ان يمتدحى على معنيين بمعنى الترجيح وبمعنى القطع والجزم فاي معنى
 مراد ههنا اجاب بقوله مع تجوز به يعني ان قوله يختار بمعنى ٤٧٧
 الترجيح لا بمعنى القطع والجزم **قوله** لان المعطوف بحرف في الحقيقة
 منادى مستقر نظر ابو عمرو الى جانب اللفظ ونظرا لخليل الى جانب المعنى
 واستقلاله فجعل مرفوعا تنبها على الاستقلال **فانقلت** يندغى ان يمتدحى
 الرفع اذا كان المتبوع غير المضمون ايض بعين هذا الوجه قلنا بانه اذا دلت عليه
 الاستقلال لرعاية الاعتبار اللفظ ولا يتصور ذلك الا اذا كان

المتبوع فيهمض هو وجيبه **قوله** ولكن جواب سوال وهو ان اذا كان المعطوف منادى مستقلا فلم لم
يبين فاجاب بما ترى **قوله** فصا اشارت دفعا لانصبا ولا جريا ليوافق حركة الاعرابية بحركة البنائية للمناد
قوله يختار فيه الخ جواب سوال وهو ان ابو عمرو عطف على الخليل والنصب عطف على الخليل و
النصب عطف على الرفع فصا العامل في الاول لا ابتداء كما في الخليل في الثاني **قوله** يختار كافي الرفع فيجيب
يلزم عطف الاسمين على معمولي عاملين مختلفين والمجرر غير مقدم وهذا غير صحيح اجاب بقوله يختار
حاصله ان قوله النصب للرفع المحذوف اعني به يختار ثم الجملة في محل الرفع خبر لقوله ابو عمرو ثم
المبتدأ مع الخبر جملة اسمية عطف على الجملة السابقة فصا من قبيل عطف الجملة الاسمية على الاسمية و
ليس من قبيل ما ذكرت فلا يد **قوله** القدر الخ يعنى في الزمان **قوله** اي كاسم الخ جواب سوال وهو ان العاقل
في يازيد لعاقل ليس كد لول لفظ الحسن لان المغايرة بينهما ثابتة كما ترى اجاب بقوله اي كاسم الحسن اياه
ان ليس المراد بالحسن مدلوله بل اسمه لفظه بينهما قبل علي بن العاقل صيغة اسم الفاعل والحسن صيغة
صفة المشبهة ولا مشابته بين اسم الفاعل والصفة المشبهة اجاب بقوله في جواز نزع اللام عن اعلان
الاعلام بالنسبة الى اللام على ثلاثة اقسام عند المحققين قسم لا يد خله وجوبا وقسم يد خله وجوبا وقسم
يد خله جوازا قالوا لعل في شرح المفصل اما الذي لا يد خله وجوبا فهو اسم غير للصفة ولا مصدق ليس فيلزم ولا
في اصل وضعه كرجل سميت باسد وجعفر ونيد واما الذي يد خله وجوبا فهو اسم غلب استعماله باللام
مطلقا كالنجم فانه قبل دخول اللام ليس بعلم فاذا دخل عليه اللام كثر استعماله معه كان علمه معاد اسمي و
ليس بصفة ولا مصدق كاسم وغيره فيكون وضعه للعلم مع اللام واما الذي يد خله جوازا فهو
كلما وضع صفة في الاصل ومصداقا للحسن فيكون دخول اللام نظرا الى الاصل التي يرجح الوصفية
في جواز نزع الخافض وفي هذه التفسير لاشارة الى ان الحسن عام سواء كان علما او غير علم قد دخل
فيه الرجل وخرج عنه لصق السماء على ما قاله الارضى من ان الصق داخل في الرجل خارج عنه حيث
قال ابو العباس نكان كالحسن فكونها على ذي اللام **قوله** اي فابو العباس اشارة الى ان قوله فكا
حس خبلة او جواب سوال وهو ان قوله فكا لخليل جزءا لكلمة ان وجزائيه غير جائزة باعتبار انه مفرد
والجزء لا يكون الاجملة اجاب بقوله اي فابو العباس حاصله انه خبر المبتدأ المحذوف وهو ابو العباس
قوله مثلا لخليل الخ جواب سوال وهو ان الكاف في قوله فكا لخليل خبر لقوله و ابو العباس و
خبرته غير جائز باعتبار انه حرف اجاب بقوله اي مثلا الخ حاصله ان الكاف اسمية بمعنى المثالا حرف
قوله وان لم يكن جواب سوال وهو ان كلمة الاشرط لما بعده والشر لا يكون الاجملة وهما
ليس كذلك اجاب بقوله وان لم يكن **قوله** اي فابو العباس الخ قوله مثلا في عمده جواب سوال
مثلا مرارا لان **قوله** بالاضافة الحقيقية الخ جواب وهو انه ينقض على الحسن في يازيد
الحسن الوجه فانه يجوز فيه الرفع والنصب مع انه مضاف الى الوجه اجاب بقوله بالاضافة الخ و
الحسن مضافا بالاضافة اللفظية **قوله** اذا وقعت توابع اولي لبعدها عن حرف النداء الذي هو

موجب للبناء إذ الزم أو لوتيه نصبها فيجب نصبها حينئذ فالمراد بأولوتيه نصبها هو الأولوتيه على سبيل
 الوجوب فلا يردان الكلام فيما كان النصب اجبا مع ان الزم فيه أولوتيه لا وجوبه كما لا يخفى وروده
 على السائل **قوله** ولا يجئ الخ جواب سوال وهو انه ينبغي للشارح ان يذكر مثالا للمعطوف بحرف
 المستغرد حول ياء عليه ايضا اجاب بما ترى **قوله** اي غير المعطوف الذي الخ جواب سوال وهو
 ان كلمة غير صفة لقوله والمعطوف وفي الصفة والموصوف لابد من المطابقة وهنالك يوجد
 لان الموصوف مفعول والصفة نكرة اجاب بقوله اي غير الخ حاصله ان كلمة غير وان كانت مضافة
 الى قوله ما ذكر لكن لا يحصل تعريفها بالاضافة اذا كانت لها اضداد كثيرة واما اذا كانت لها ضد واحد
 فيحصل تعريفها بالاضافة وهنالك من قبيل الثاني كما ترى **قوله** احكم كل واحد الخ جواب سوال وهو
 انه ينبغي ان يقول حكمه باليطابق الضمير بالمرجع لان المذكور سابقا شيئا البدل والمعطوف اجاب بما
 ترى **قوله** الذي باشرا الخ جواب سوال وهو انه منادى مستقلا بنفسه فكيف تجعل حكمه المنادى
 المستقل اجاب بما ترى حاصله نعم ولكن المراد بالنادى المستقل الذي باشره حرف الدلالة **قوله** ولا مانع الخ
 جواب سوال وهو انه ينقض بالمعطوف المذكور فانه ايضا منادى مستقلا مع انه يجوز في الوجود
 اجاب بقوله ولا مانع الخ **قوله** حال كون الخ **فيما اشار** الى ان قوله مطلقا حال من ضمير
قوله ويجمده الحال من المضاف اليه كما اذا صح حذف المضاف واقامة المضاف اليه المقام و
 هنالك ذلك **قوله** اي العلم للبناء الخ جواب سوال وهو انه ينقض بخوجا ثنى زيد عمرو فانه يجوز
 في زيد الفتح مع انه من قبيل ما ذكرته اجاب بقوله اي العلم للنادى **فان قيل** هذا من مسائل النادى فيكون
 ذكره مناسباً بحيث النادى دون التوابع قلنا هذا من مسائل التوابع ايضا باعتبار ان التابع المضاف
 وجب اختيار الفتح فيه فيكون هذا بمنزلة الاستثناء من قاعدة المفرد المعرفة **قوله** المبني الخ
 جواب سوال وهو انه ينقض بخوجا عبد الله بن عمرو فانه علم موضوع بان مضاف الى علمه الخ مع انه
 لا يختار في يا عبد الله الفتح المبني عن جواز الضمة بل تعين النصب اجاب بقوله المبني حاصله ان كلا
 في المنادى المبني وهذا مع **قوله** على الضم جواب سوال وهو انه ينقض بيا زيد بن عمرو فانه
 من قبيل المنادى مع انه لا يجوز في الضم بل تعين الفتح اجاب بقوله على الضم حاصله انه ليس
 الكلام في مطلق المنادى المبني بل في المنادى المبني على الضم كما يفصح عنه قولنا اشارة اما كونه
 مبني **قوله** مجرد الخ جواب سوال وهو انه ينقض بخوجا هند بنت عمرو فانه ايضا يختار في الفتح
 مع انه ليس بموضوع بان بل يابنت اجاب بقوله مجرد الخ حاصله ان المراد بالابن اعم من ان يكون
 بدن التاء و معها فخر لا يرد **قوله** بلا تحليل واسطة الخ جواب سوال وهو انه ينقض بيا زيد لظرف
 ابن عمرو فانه لا يجوز في زيد الفتح فضلا عن الاختيار بل تعين الضم اجاب بقوله بلا تحليل واسطة
قوله بالفتح لا بالسكون وان كان الاصل هو السكون في التخفيف **قوله** هي حركة الاصلية الخ
 اي في الصوت والا فالحركة الاصلية هو النصب لكونه مفعولا **قوله** اذ الريد ذلك الخ جواب سوال

وهو ان قوله اذا شرطية وتؤدي فعلا الشرط وقيل ايها الرجل جزءا لكلمته اذا واصل في الجزء ان يكون
 مرتبا على الشرط ومنها لا يصح لان المنادى هنا انما هو كلمة ايها الرجل بل هو صفة لكلمة ايها وما كان
 منادا فهو ليس بمعر باللام اجاب عنه بقوله لاذ الريدك نسخة حاصله ان الرجل وان كان صفة لكلمة مزج في اللفظ
 لكن مناد من حيث الاردة قوله بلا فاصلة الخ جواب سواله هو ان اجتماع التي التعريف مع التوسط هو جوازي فما
 الفائدة في التوسط اجاب بقوله بلا فاصلة قوله مثلا جواب سواله هو ان المصنف في صفة الكليات فلم يذكر التثنية
 الجزئية لانه كما قيل ايها الرجل كذلك قيل ايها المزة اجاب بقوله مثلا حاصله ان الكلام هنا مبني على التمثيل
 ولا يكون للتخصيص بل المراد سائر الاسماء للمهمة والمعرفة قوله مع هاء التنبيه وانما وورد هال ان مشابه النداء
 في التنبيه فيقر الى المنادى كالنك قوله والتتبع في جواب سواله وهو ان ينبغي ان يصح في الرجل في نحو ايها
 الرجل حركتين من كورتين اعني الرفع والنصب اعتبارا انه تابع مفردة لكلمة اي هي مبني على ما يرفع به مع
 انه تعين في الرفع اجاب بقوله التزموا الخ قوله مثلا جواب سواله هو ان هذا القاعد منقوضه بقولنا يا
 هذ المزة لانه ليس فيما فر الرجل يرفع المزة اجاب بقوله مثلا حاصله ان ذكر الرجل تثنيا لا لتحقيق قوله
 وان كان صفة والمراد منه لصفة الغوية لا اللغوية لانهما عباد عن المعنى القائم بالغير والرجل قائم بنفسه قوله عز وجل
 المستثنى الخ جواب سواله هو انه يلزم التلا في هذا المفعول وبين قوله وتوابع المنادى المبني المفرد كما ترى لان
 وقوعه بالمنادى المبني على ما يرفع به جواز الضم والفتح فيلزم ان يكون في الرجل ايضا كذلك اجاب بقوله هذ المزة
 المستثنى قوله صفة الاسم للمهم الخ والاسم للمهم هو كلمة اي صفتها هو الرجل قوله وتوابع الخ جواب سواله هو
 اذ كان الرجل المقصود بالنداء كالمنادى المضمون فينبغي ان يجوز في تابعه ما جاز في توابع المناد المضمون اجاب قوله
 وتوابع قوله بالجزء هو سواله هو ان قوله وتوابع منصوب عطف على قوله فم الرجل هو مفعول لا تزموا
 فيفهم منه ان ذكر توابع الرجل مع الرجل اذ لم وليس كذلك لانه لا يلزم ذكر ابع الرجل اجاب بقولنا بحر قوله المناد
 الخ جواب سواله هو ان ينعقد على عمر في نحو ان زيد قائم او عمر فانه تابع للمعر وهو زيد ولا يتعين في الرفع
 فقط بل يجوز في الرفع حلا على محله النصب في حلا على لفظه اجاب بقوله مناد حاصله ان العبارة على
 حذف الموصوف قال وقالوا الخ جواب سواله هو ان قلت فيما سبق انه اذا الريد نداء للمعرف باللام قيل ايها
 ايها الرجل الخ بتوسط التي مع هاء التنبيه هذ او كلاهما التلا يلزم اجتماع التي التعريف وفي يا الله اجتمع التي التعريف
 باللام ولم يوجد فيه شئ من الاكوال الثلاثة مع انه مناد مع اجاب بقوله قالوا الخ وحاصله ان اجتماع التي التعريف ان كان

(١) مستخرج وحاصل الجواب ان هذا ايضا بمنزلة الاستثناء من القاعدة المذكورة وجوابه مبني على لقاء المشبهة وهو كون اللام موصوفا
 عن المحذوف في قوله لا زال لكلمته اذا كما ذكر في الاجتماع الشرط ذلك ان اللام لا يكون للتعريف بل هو عوض عن المحذوف وكما لا يكون المحذوف للتعريف
 كذلك اللام ولم يدخل لان زيد على التثنية والله عزه واما ما ذكره في قوله و هو موزع عنها واما الهاء فهو التنبيه لله عزه في ان الله علم فلا
 يحتاج الى حمله بمنزلة الاستثناء قلنا ان اللام ههنا وان لم يكن التعريف في بعض لكنها في الاصل للتعريف فلذا اخرجها عن تلك القاعدة الى ١٣
 (٢) مستخرج وحاصل الجواب ان الشرط وان كان تؤدي لكن في الحقيقة الشرط محذوف وهو يريد الاردة مقدرة على الجزاء ١٣
 فيكون المعنى على هذا التقدير اتوابع المناد المبني المفردة من التأكيد والصفة التي غير صفة المنادى قاله ابو البقاء ١٣ اللهم اغفر لي

لانما في الظاهر لكن في المعنى لا اجتماع لان اللام بواسطة العوض صاد بمنزلة جزء الكلمة فهو في الواقع ليست بالة بل التعريف الياء فقط فلا اجتماع قوله ولما لم يجتمع اه جواب سواله وان قوله خاصة بعد قوله يا الله مستدل لانه اسم الله تعالى خاصة في نفسه حاصله ان المراد من قوله وقالوا يا الله كنية القاعد وهو باعتبار المفهوم يقتضيه العموم والحال انه لم يوجد في كلام العرب غير هذا الاسم فلذا قاله خاصة قوله واما مثل النجم اه جواب سواله وان اللام في كلامه لا يتركب في قوله بل بواسطة اجاب بقوله واما مثله حاصله ان اللام وان كان لازما للكلمة لكن ليست عوضا عن المحذوف قوله واما الناس جواب سواله وهوان اللام في الناس عوض عن المحذوف فلم لم يجز دخولها عليه بلا واسطة حاصل الجواب ان اللام في ان كان عوضا عن الهمزة لكن ليست لانها للكلمة قوله لعد جريان النجم جواد سواله وان يقض بقوله الشاعر التي فاندل عوض في ايض كما في النجم مع انه اجتمع في حرف التعريف اجاب اه قوله من اجلك اه ظرف مستقر متعلق بقوله تيمت مخاه بالفارسية يا مال كرى قوله لان لا مهاليت الخ هذا دليل لقوله لعد جريان اه قوله وفي الغلامان جواب حيا ظاهر قوله في الغلامان اللذان قوله ايا كما ان تكسبان شفاء فقوله ايا كما من باب التحذير بمعنى اتق نفسك من كسب الشر والشر عن نفسك كما فرغ من بيان المناد الغير المذكور شرعي في بحث المنادى المذكور غاية قوله او جاز الخ اشارة الى ان قول الضم المنصب فاعل الظرف باعتبار المتعلق اوها مبتدأ والظرف خبر وقد للتوسع في الظرف قوله اكي تركيب الخ جواب سواله وان اضافة المثل الى ما بعد ان كان بيانية خرج عنها حتى عد وان كان لامية صوابا بالعكس وان كان ظرفية يلزم ظرفية الشيء المثل اجاب بما ذكره ونقول ان سواله ممكن ان المصنف في صدره الكلية فلم وارد المثل لا يجزئ فاجاب بقوله اكي تركيب الخ حاصله ان هذا ايضا كلية لان المراد به كل تركيب الخ قوله صورة الخ متعلق بمفرد يعينان التيم الاول وان كان مضافا في الواقع الى اللعد المحذوف والعدى المذكور اكثر في الصورة مفرد قوله في الاو الخ جواب سواله وهوان الانسلم جواز الوجهين في الثاني بل تعين النصب في لانه اما تابع مضاف بالاضافة كما هو من هب سيويه او تابع مضاف بالوصف كما هو من هب للبرد وعلى كلا التقديرين تعين النصب اجاب بقوله في الاول حاصله ان جواز الوجهين مختص بالاول دون الثاني كما هو الظاهر قوله وتيم الثاني الخ جواب سواله وهوان بين المضاف والمضاف اليه شد الاتصال فالاولى ان لا يقع الفصل بينهما وهما وجد الفصل وهو التيم الثاني فالظاهر ان التيم الاول غير مضاف الى الظاهر اجاب بقوله تيم الثاني اه يعنى انه اذا جاز الفصل بين المضاف والمضاف اليه منها مع انه لا يجوز الفصل بينهما الا في الشعر لانه لما كرم اللفظ الاول بلا تغيير صا لثاني هو الاول فكله لا فصل بينهما قوله اما تابع مضاف بالاضافة الى المذكور كما هو من هب سيويه قوله او تابع مضاف الى اللعد المذكور واما تيم الاول فهو مضاف الى المحذوف كما ذهب اليه المبرد والسيوطي في قوله ياتيم الخ في العرب قبل سمي كل منها بتيم وهذا التيم تيم بن عدى حذ اللعد والتيم في الاصل بمعنى العبد

حاصل ان الواو بمعنى لو في سابق في الافراد لان كلمة او لا حد الامرين او جواب سوال هوان كحال جمول
 على ذى الحال ههنا لا يصح الحذف التاء ليست بفتحة ولا كرهه اجاب بقوله مفتوحة قوله جزء الجواب
 سوال ظاهر قوله ولم يذكر الخ جواب سوال هوانه لما جاز الضم فلم يذكره للمص واقصر على الفتح والكم
 اجلب بقوله لم يذكره قوله وقالوا يا ابت الخ فيه اشارة الى العطف قوله هذا الاختصاص الخ جواب
 سوال هوان المتبادر من ان هذا الاختصاص مما هو بالنظر الى الابن فينبغي ان لا يقال يا ابت اى
 ويا بنت عم على الوجه الادبعت المذكورة مع انه جائز اجاب بقوله هذا الاختصاص قوله ولما
 كان الخ جواب سوال هوان كلامنا في وجوب حذفنا حسب المفعولة فلم ذكر بحج الترخيم وهو
 خروج عن البحث اجاب بقوله لما كان اه حاصله ان من خصائصه بذكر الخواص يتضمنا الشيء
 قوله اى اقم الخ فيه اشارة الى ان الجواز ليس بمعنى الامكان المطابق بل بمعنى الامكان الواقى
 قوله وهو فيه اشارة الى ان قوله في غيره ظرف مستقر متعلق بالواقع وباعتبار التعلق خبر للبت
 وهو قوله هو لا ظرف لغو متعلق بجائز قوله ضرورة شعرية الخ فيه اشارة الى ان قوله ضرورة منصوب
 على انه مفعول لجائز اى الترخيم غير المنادى ضرورة الشعر ولا يصح الرفع لانه حينئذ يكون المعنى
 والترخيم في غير المنادى ضرورة ولا معنى له كذا قيل فان قيل لا يصح نصب لان الشرط لنصب المفعول
 له حذف اللام وان يكون فاعله فاعله واحدا وههنا ليس كذلك لان الاضطراب صفة الشاعر
 وفاعل الجواز الترخيم قوله انه مفعول لفاعل الترخيم دون جوازه تقدر ويفعل الترخيم في غير المنادى
 باضطراب الشاعر والمخروم والمضطرب احد قوله اى مجرد التخفيف الخ فيه اشارة الى ان قوله تخفيفا
 مفعول الحذف قوله لا لعلته اخرى مفضية الخ جواب سوال هوان هذا الحد يصدق على يد و
 دم وقاض ودايع فان الحذف فيها ايضا موجود للتخفيف مع انه لا يقال لهذا الحد في الترخيم اجاب
 بقوله لا لعلته اخرى حاصله ان المراد بالحد الحد الجرد للتخفيف لا لقانون صرف وسماع لغوى بخلاف
 هذا الموضع فان الحد فيها اول ليس للتخفيف بل لقانون صرف وسماع لغوى والترامم للتخفيف
 ثانيا فلا يصدق على هذا الموضع او نقول ان المراد بالحذف في اخره في حال التركيب دون
 الافراد فلا يد قوله ويعلم منه ترخيم غير الخ جواب سوال هوان ضمير هو لا يخلو اما
 ان يرجع الى ترخيم المنادى او الى مطلق الترخيم فعلى الاول يلزم تعريف مطلق الترخيم
 وهو ممل غير معلوم وعلى الثاني يلزم تعريف لا عم بالاخص لان الضمير في قوله في اخره اجم
 الى المنادى وهو خاص مطلق الترخيم عام وايضا يلزم الاضمار قبل الذكر لان مطلق الترخيم غير
 مذكور فيما سبق حاصل الجواب ان كلا الشقين ههنا مستقيم اما الاول فلان مطلق
 الترخيم يعلم بالمقابلة واما الثاني فلان الضمير المحرر راجع الى الاسم لا الى المنادى وايضا
 ذكر المقيد مستلزما لذكر المطلق فلا يلزم تعريف لا عم بالاخص لا الاضمار قبل الذكر قوله
 ويمكن حمله فيه اشارة الى الضعف ووجه الضعف ان الكلام في المنادى لا في مطلق الاسم

یوجد قولہ لیا فاعلہ واما ناقصہ والضمیر فیہ را جع العلم اسمہ قولہ دلیل مبتدأ و الجار والمجرور
 باعتبار المتعلق خبرہ مقدر علیہ او فاعل الظرفی قولہ و لزیادۃ علی الثلثہ لم یلزم نقص الاسم
 الذی فی حکم الاسم العربی الذی یکون بنائہ عارضیا فهو فی حکم العرب فلا یرد خبرہ لامعنی لقولہ
 نقص الاسم عن اقل ابنیۃ العرب لان الکلام فی المنادی المبني لا یعرب فخر يجوز النقص انقص
 الاسم فی الیس بعرب ولا فی حکم نحو من ما کذا فی عبد الرحمن قولہ العرب الخ وانا قید بہ
 کجواز النقص فیما هو لیس بعرب ولا فی حکم العرب نحو من وما واما نحوید فالخذ فرہا شاذ
 والشاذ لا یجاء بکذا فی الغفوة وھذا واقعر لرفع ما قیل ان یدلک اذا وقع منادی یکون بنائہ عارضیا مع
 وجود الترخیم فیہ عدا وجواز شرط قولہ بلاعلۃ موجبہ جواب سوالہ وھو انہ ینقص بمثل عصارا فانہ اسم معرب
 مع ان النقص من اقل ابنیۃ العرب موجود فیہ اجاب بقولہ بلاعلۃ وھذا النقص جد بسبب التقاء الساکنین
 قولہ متلبسا فی اشارۃ الی ان قولہ بقاء للثانیث ظرف مستقر متعلق بقولہ متلبسا وھو صفة الموصوف المحذوف
 ھو الاسم قولہ ولم یبالوا الخ جواب سوالہ وھو انہ ینقص ببنیۃ وشاة فان فیہما یلزم نقص الاسم من اقل
 ابنیۃ العرب بعد لترخیم فاجاب بقولہ لم یبالوا حاصلہ ان النقص فیہما کان قبل الترخیم لانہما فی الاصل ووضو
 علی الحرفین وما قیل انہما علی ثلثہ احرف کما یشہد علیہ الظاہر فذ فوع لان التاء لیست من نفس الکتبہ بل
 ھو کلمۃ اخرى کما اشار الیہ بقولہ لذات التاء کلمۃ اخرى ثم ثبتہ ہوا سم لوسط الحوض الذی رد عنہ الرجال اصل قولہ
 عوض لتاء عن الواو المحذوف من سطر قولہ ولا یرخم الخ جواب سوال الیض وھو ان المع ما یقول فی نحو یا
 صاحب فی یا صاحب لانه وان کان ثلثہ احرف لکن لیس بعلم لانہ اسم جنس مع انہ یرخم فاجاب انہ قولہ
 ولا یرخم الخ حاصلہ ان الترخیم فیہ شاذ ومع الشذ ذرخم لکثرة الاستعمال قولہ فی اخرہ ای فی جانب اخرہ
 فلا یلزم ان یکون الظرف والمظروف شیئا واحدا مع کونہما متغائرتین قولہ کانتان فیہ اشارۃ الی ان قولہ
 فی حکم صفتہ قولہ زیادتان باعتبار المتعلق من قبیل فلان فی السعادة کذا فی الغفوة قولہ الزیادۃ الخ
 جواب سوالہ وھو انہ لا بد من المطابقتین الصفتہ والموصوف فی التذکیر والتانیث التعریف والتذکیر ولا
 مطابقتہ منافی شیء من ذلك اجاب بقولہ الزیادۃ حاصلہ انا لانسان الواحد صفتہ حکم بل صفتہ لوصف
 محذوف وھو الزیادۃ فی طابق فی ذلك قولہ زیادتا معا یعنی کما ان الحرف الواحد ذی تدفعۃ واحد فکذا
 الحرفان زیادتا معا وقولہ زیادتا امام مکمل بمعنی اسم فاعل ای ذائدتان واما بحالہ قولہ فلم یجد تقریم
 علی قولہ اختز بہ الخ قولہ ان جعلتھا الخ جواب سوالہ وھو انہ لانسانم فی الخ اسماء زیادتان بل
 زیادۃ واحد فقط وھو الالف لانہ جمع علی وزن افعال اجاب بقولہ ان جعلتھا الخ حاصلہ ان فیہ
 زیادتان لانہ جمع علی وزن فعلا واصلہ وسم اقلبت الواو ھمزۃ علی غیر القیاس کما فی احد اناث
 فیہا زیادتان للتانیث سمي بہ المونث یعنی بنت ابوبکر الصدیق رض قولہ لا افعالا وذلك لانہ
 ان جعلتھا فعلا لیکون فی اخرہ حرف صحیح قبلہ مد فیكون اخلتہ فی القاعدۃ التي تذکر بعد ذلك
 قولہ فی اخرہ فیہ اشارۃ الی ان قولہ حرف صحیح اسمہ کان خبر ما محذوف بقدرتہ الذکر قولہ

یوجد قولہ لیا فاعلہ

حاشیہ شرح تلاجانی

وہر حرفہ الخ

ای اصل الخ جواب سوال وهو انه ينقض بنحو سعات فان في اخرها حرف صحيح قبله مد مع انه لا يحد
 منه الا التاء اجاب بقوله اصل حاصله ان ليس المراد بالصحيح الصحيح المطلق بل الصحيح الاصل
 كما هو المتبادر وفي سعات التاء ليس باصل بل انما اذا التاء كلمته براسها وقبله مد اعنى الالف فلا
 يحذف من الا التاء فان قيل من اى شئ يعلم ان المراد من الحروف الصحيح الصحيح الاصل اجاب بقوله
 المتبادر الخ قوله او كما الخ جواب سوال وهو انه ينقض بنحو مرمى ومد عوفان نجد فيها الحرفان
 الاخيران مع انه ليس في اخرها حرف صحيح بل حرف علت اجاب بقوله او كما حاصله ان الحرف الصحيح اعنى
 الحقيقي والحكى في مرمى ومد عوفان صحيح لان لام الكلمة ولقائل ان يقول انه لو ذكر المص الحروف
 الاصل مقام الحرف الصحيح لكان اولي كما هو الظاهر قلنا ثبت هذا الحكم في الحروف الصحيح انما هو بطريق
 الاصل وفي الاصل بطريق التبعية فلو ذكره كما قلت لكان الحكم بالعكس قوله اى الف الخ هذا تعريف
 عد فان حروف العلة اعم مطلقا من اللين لانها اعم من ان تكون ساكنة او متحركة واللين يكون ساكنة فقط ثم
 اللين اعم مطلقا من اللين لانها اعم من ان يكون حركة ما قبلها من جنسها اول والمد ساكنة وحركة ما قبلها يكون
 من جنسها قوله المراد الخ جواب سوال وهو انه ينقض بخلافه في اخره حرف صحيح قبله مد ولم نجد من الا
 الحرف الاخير لا الحرفين اجاب بقوله المراد بها الخ حاصله المراد بالمد الحرف الثالث لتبادر الالف من اعتبار
 ليس بل انما لان غير الكلمة لان في الاصل معتبر قلب الياء القا قوله او كما الخ في اشارة الى ان الواو للمجال
 حالية فهو حال من الضمير المجرد في اخره فانه مضى اليه من حيث المضى واقامة المضى اليه مقامة هو مفعول كان
 بجذ وجد فيكون المضى مفعول كذا في غير من قوله انما في اخره اشارة الى نظير المرجع قوله انما ياخذ
 هذا القيد الخ جواب سوال وهو انه لا بد ان يقيد لظابطة الاولى بهذا القيد يظن لا يلزم من حذف
 حرفين منه عدل بقائه على اقل اربعة للعرض اجاب بقوله انما ياخذ الخ وحاصل ان المصم ياخذ هذا
 القيد في الظابطة الاولى لان نحو ثوبون وقلون ان كان على خمسة حرف في الاصل ان اصلها ثوبون
 وقلون لكن المراد بهما الجمع في المجال في الاصل فان اخذ هذا القيد في الضابطة الاولى فخرج
 ثوبون وقلون المجال انما داخل في الترقيم فان قيل على هذا يلزم النقصان من القيد الصالح قلنا لا يلزم
 النقصان لانها باقيا على الحرفين قبل تلك الزيادة لاجل الترقيم قلون جمع قلة وهي خشبة
 صغيرة يلعب الصبيها بالخشبة الكبيرة وثبت جمع ثبة وهي بالفارسية كرواروسفدن وسط حوض قوله كلا
 القسمين انما اشير اليه لوعاية المبتدى لان نظرا الى اخر الكلام فذهب زعموا الى ان هذا الجزء للقسم الاخير
 قوله وبلت عن النقل الخ قال قدس سر في الحاشية للنقد صفاد الغنم انتهى قال في الصراح النقد
 بفحوتين نوعي ازگوسفند کوتاه دست پای درشت ردو بقالة كذلك في الغنم قوله ويعلم الخ جواب
 سوال وهو ان التركيب يعم الاسنادية والاضافية فيلزم ان يرخم المناد المضاف والجملة لانها مركبة
 في يلزم التناقض في كلام المص لان يفهم من قوله لا يكون مضافا ولا جملة على جواز الترقيم
 فيها ويفهم من قوله ان كان مركب الخ جواز الترقيم فيها اجاب بقوله يعلم الخ حاصله

علمه فقول بلت عن النقل الخ

ان المراد بالمركب ههنا ما لا يكون مضافا ولا مجزءا وهو المركب الامتزاجى هو ان يركب الاسمين ثم صار
 علما للشخص مثل يعلى بك فان اليعلى اسم للصنم البك اسم لصاحب البلد ثم صار الاسم لصاحب هذا
 البلد او نقول ان المراد بالمركب ههنا المركب التعدادى وهو ان يركب العددين صادرا عن الشيء مثل خمسة عشر
قوله المذكور الخ جواب سؤال هوانه لا مطابقة بين الاسم الاشارة والمشار اليه الافراد والجمعية
 لان ذلك اسم الاشارة مفرد مذكور والمذكور سابقا لثلاثة اشياء فالاولى ان يقول ان كان بغير هذا اجاب
 بقوله المذكور الخ حاصله ان الاقسام الثلاثة مؤلدة وتباو بالمدى كقول ه اى فيحذف حرف واحد الخ
 جواب سؤال هون قول حرف واحد جزاء الشرط والجزء لا يكون الاجملة وهو مفرد اجاب بقوله فيحذف
 ام حاصله ان قوله فحرف فاعل فعل محذوف والجزء جملة فعلية قوله المنادى في اشارة الى ان الثابت
 صفة لابد لها من الموضوع وهو المنادى فان قيل انما يجعل المحذوف في حكم الثابت اذا كان المحذوف لعله
 موجبه وليس المحذوف ههنا لعله موجبه فينبغي ان يجعل المحذوف في المنادى المرخ كما المحذوف في يديدهم
 قلنا ان هذا المحذوف لعله قياسية مطردة فجعله كالمحذوف لعله موجبه كذلك في الغفوق قوله بجميع اجزا
 جواب سؤال هوانا الاسم المنادى المرخ في حكم الثابت بل عين المنادى الثابت لانه لا تغاير بينهما اجاب
 بقوله بجميع اجزائه حاصله ان المراد من الثابت الثابت بجميع اجزائه والمنادى المرخ ليس بثابت
 بجميع اجزائه بل حذف عنه بعض اجزائه فلذا قال في حكم الثابت فلا يرد قوله الاستعمال الخ في اشارة
 الى ان قوله لاكثر صفة لابد لها من الموضوع وموصوفها الاستعمال قوله يعنى الخ في اشارة الى تعيين
 الفا على قوله يعنى يا خاصة الخ جواب سؤال هوان ما سوا الياء ايض من صيغة الياء ولا يستعملها في المنادى
 اجاب بقوله يعنى يا خاصة ان المذيكر الياء او لامع ان الاصل الايماز والاختصار ليكون اشعارا على ان
 استعمالها في المنادى حقيقة وفي المنادى مجازا ويعلم هذا من اضافة الصيغة الى التاء قوله اشهد
 صيغها وهذا اطاق عليها صيغة المنادى اريد به الياء خاصة اذ للطلق ينصرف اليه حتى استعماله في غير
 المنادى فان قيل ان اخذ الياء في المنادى يستلزم ان لا يستعمل في غير المنادى لئلا يلبس ذلك الغير بالمنادى قلنا لا
 التباس للفرق الواضح بين المتفجع عليه وبين مطلوب الاقبال في فهم المراد بقريضة المقام كذلك في العصمة
 قوله في الاصطلاح في اشارة الى ان هذا التعريف اصطلاحى قوله المتفجع عليه جنس يتناول المتفجع
 عليه بيا او والفعل نحو تفجعت على فلان وقوله بيا او وافصل خرج به المتفجع عليه الفعل لان ليس
 بمنادى قوله وجود او وعد ما الخ جواب سؤال هوان التعريف هنا غير متناول للمتفجع عليه وجودا
 لان المتبادر من المتفجع عليه هو المتفجع عليه كما اجاب قوله وجود او وعد قوله والمتفجع الخ الى المنادى
 الاسم الذى يتفجع به يحزن لاجله فيكون على ههنا يعنى اللام للاجل في التاجر التفجع انه وبين شئ يعتقد
 باللام ما قران التفجع ههنا يعنى البك او يتعد بكته على يعنى بكيت عليه ليس على ما ينبغى لانه لا يشتمل المتفجع عليه
 وجودا لان المبكى عليه هو المفقول للموجود زيدا وخمير عليه قوله المتفجع عليه اجع الى المنادى والالف
 واللام في يعنى الذى ويراد بها الاسم وهو جنس اسم المفعول بمعنى الفعل المجهول التفجع ودر من وصله

اللام فالظاهر المتفجع له ولعل كلمة على بمعنى لام الأجل كما يقرب في المحمولى عليه من معنى المحمولى والتضمين
 الباء وفيه لا يستل المتفجع عليه عليه جودا ١٢١ لوى قال بيا وواو الباء للاصاق صلة او صفة المتفجع
 اول الاستعانة اذ الباء والواو ليسا بسبيين للتفجع **قوله** المتفجع عليه ما الخ وانما قاله عد ما ولم يكتف
 بقوله عند فقد استفجع عليه لان الفقد بالفارسية تا بود شك وهو لا يستل الموت والعد كما في المختلف
قوله عد ما الخ هذا بالنظر الى الاغلب الاكثر والايحتمال ان يحذف المتفجع عليه جودا ولم يتحقق منها
 المتفجع عليه فامل عصمة **قوله** ممتازا الخ جواب سؤاله وان خاصة الشيء ما يوجد فيه لا يوجد في
 غيره والندب وليس بمختص بالاندر قد يستعمل بيا ايضا اجاب بقوله ممتازا حاصله ان الباء تتعلق
 بالاختصاص باعتبار تضمنه معنى الامتياز لان اختصاصا لشيء بالشيء يستلزم الامتياز ولا شك
 ان الندب ممتاز عن المنادى لان المعنى الحقيقي للتضمين ان يذكر الفعل ولا ويراد به المعنى
 الحقيقي ويذكر معد الفعل وشبهه ثانيا بقرينة المتعلقات ويناسب مع الاول في المعنى واحد هما
 اصل وتاينها حال او تميز وهنالك لان اختص فعل ويراد به المعنى الحقيقي وهو الاختصاص وذكر
 معرشم الفعل الاخر وهو ممتاز واحد هما اصل وهو اختص الاخر حال وهو ممتاز عن الضمير في
 اختص فيه على بعض الشارحين حيث اجابوا عن هذا السؤال بانها انما يراد لو كان الباء اختصا على المقصود
 بل هي اختصت على المقصود عليه الندب وفصا تقديرة اختص وبالندب يعني لا يدخلوا على
 غير الندب ووجه الرواية لا يحتاج الى ان يجعل الكلام على القلب بادخال الباء على المقصود عليه **قوله**
 مشترك بينهما اي مشترك في الاستعمال في الوجود فلا يراد ما قيل انه يفهم من ان الباء مشترك
 يعني وضع لها ويفهم مما سبق اعني قوله قد استعملوا الخ ان الباء حقيقة في المنادى وبجاز في
 الندب **قوله** امثلة حكمه جواب سؤاله هو ان الانسداد في حكم الندب في الاعراب والبناء حكم المنادى
 لان الحكم هو الاثر المترتب على الشيء فيلزم حلول العرض الواحد في المحلين المختلفين هو باطلا اجاب بقوله
 اي مثل حكمه حاصلان عبارة الماتن محمول على حد المضاف **قوله** ولا يلزم من الخ جواب سؤاله هو انه يلزم
 من قول المص وحكمة الاحراب والبناء حكم المنادى ان جميع اقسام المنادى يجي في الندب ومع انه
 لا يندب المنكر بقرينة ما بعد ولا يندب الا المعروف اجاب بقوله ولا يلزم الخ **قوله** لير الخ وكان
 لا يقع مستغنا ولم يذكر لان المقصود بيان عدل لزوم وقوع الندب على جميع صواقف المنادى لا بيان
 جميع ما يقع عليه الندب **قوله** وجزانك اشار الى ان الجواز والمجرر باعتبار المتعلق خبر عن قوله
 زيادة مقدم عليه وفاقا للظرف باعتبار المتعلق اي جاز ذلك ان يلحقه سواء كان مع يا او وا وفيه على
 الاندبى حيث قال يجب معر باللائب بالندب فيلزم لا يرتفع التباس بالاستغنا **قوله** التباس
 ذلك اللفظ في اشارة الى ان اللام عوض عن المضاف اليه **قوله** عدلت الى حرف الخ جواب سؤاله
 وهو ان قوله واغلامكيه جزء **قوله** فان خفت اللبس جزائتيه لا يصح لان اجزاء مرتب على الشرط
 وهذا الجزاء لا يرتب على هذا الشرط لان لا يلزم من خوف اللبس قوله واغلامكيه لانه جازان يقرب فندبتهامة

بعضه
 قوله
 لا يندب
 المنكر
 بقرينة
 ما بعد
 ولا يندب
 الا المعروف
 اجاب
 بقوله
 ولا يلزم
 الخ وكان
 لا يقع
 مستغنا
 ولم يذكر
 لان المقصود
 بيان عدل
 لزوم وقوع
 الندب على
 جميع صواقف
 المنادى لا بيان
 جميع ما يقع
 عليه الندب
 قوله
 وجزانك
 اشار الى ان
 الجواز والمجرر
 باعتبار المتعلق
 خبر عن قوله
 زيادة مقدم
 عليه وفاقا
 للظرف باعتبار
 المتعلق اي
 جاز ذلك ان
 يلحقه سواء
 كان مع يا او
 وا وفيه على
 الاندبى حيث
 قال يجب معر
 باللائب بالندب
 فيلزم لا يرتفع
 التباس بالاستغنا
 قوله التباس
 ذلك اللفظ في
 اشارة الى ان
 اللام عوض عن
 المضاف اليه
 قوله عدلت
 الى حرف الخ
 جواب سؤاله
 وهو ان قوله
 واغلامكيه جزء
 قوله فان خفت
 اللبس جزائتيه
 لا يصح لان
 اجزاء مرتب
 على الشرط
 وهذا الجزاء
 لا يرتب على
 هذا الشرط
 لان لا يلزم
 من خوف اللبس
 قوله واغلامكيه
 لانه جازان
 يقرب فندبتهامة

مخاطبة وامتكيا لا امتكاه لا التباس بند بترامة مخاطب اجاب بقوله عدلت الخ حاصله ان الجزء هنا
محدوف لان المراد بثل هذا القول العدل الى حرف مدسواء كان هذا القولا وغيره وانما عبر عن
اللبس بالالتباس لان صوتة اللبس بالفتح واللبس بالضم واحد والثاني غير مراد لانه غير ممكن
في الاغراض **قوله** اذ الميم اصله الضم دفعه ذوا مقدا وهو ان الواو وكيف يكون مجانسا لمحركة الاخر
فان الاخر في غلامكم ساكن فاجاب بقوله اذ الميم في الاصله مضموم لان اصله غلامكم غلامكم واما
سكنت الميم للتحقيق فخذ الواو واجتماع الساكنين اعني الميم والواو فصار غلامكم **قوله** اثنين صح
بلفظهم توهم ارادة الجمع بصيغة المخاطبين اذ الصيغة محتملة للتثنية والجمع **قوله** جازلك
الخ فيه اشادة الى ان الهاء بالرفع عطف على زيادة الالف **قوله** اي احاقها الخ جواب سوال
وهوان نسبة الجواز الى الهاء غير جائز لان الجواز وعدمه يستعمل في الاعراض والهاء ليس
كذلك اجاب بقوله احاقها والاحاق عرض **قوله** لبيانها لان الوقف يوجب خفاء الحرف لانه
الصوت عند فاذا اجئت بالهاء واقفت عليها لم ينقطع الصوت عند الحرف فتبين كل التبيين ولا سيما
الالف فانه اشد احتياجا الى البيان عند الوقف لخفائها في نفسها اذ كونها حرفا هو اثباتا
تغدم النفس ليس له محرج يعتمد عليه ^{اعجز حكيم} **قوله** من قسم المنذب جواب سوال وهو انه
يقض بيا مصيبتاه ويا حسرتاه وغيرهما لانه يندب مع انه المنكرا اجاب بقوله من قسم المنذب
حاصله ان المراد بالمنذب المتفجع عليه عدما وهو ليس كذلك بل هو متفجع عليه وجود **قوله**
الاسم الخ فيه اشادة الى ان المعروف صفة للموضوع المحذوف اعني الاسم **قوله** الذي اشهر
الخ جواب السؤال منقوض بوا من قلع باب خبير الخ لانه نكرة مع انه نكرة اجاب بقوله الذي الخ وعلى كذا
الله وجهه مشهور بقلع باب الخبير **قوله** احاق الالف جواب سوال وهو ان التخصيص بلثا لانه كوا بظ
لان امتنع وازيد الفاضله وواعمر الكرياه اجاب بقوله احاق الالف حاصله لانه لا تخصيص لان المراد
به احاق الالف بصيغة المنذب سواء كان هذا التركيب او غيره او تحريرا لسؤال على وجه اخر وهو ان امتنع
فعل الابد لمن فاعله والفاعل قسم من الاسم فهنا ليس كذلك لان ازيد الطويلة مركب فكيف يكون فاعله
اجاب بقوله احاق الالف حاصله فاعله احاق الالف والاحاق اسم لانه مصدر **قوله** حال الخ جواب
سوال وهو ان ظرفية **قوله** في الوقف غير جائز لان الظرف اما ان كان او مكان وهو ليس بواحد
منهما اجاب بقوله حال الخ حاصله ان العبادة محمولة على حذف المضاف **قوله** لان
اتصاله بالصفة الخ فيه اشادة الى الرد على قول يونس وايض تعليل القول وامتنع وايض اشادة الى الفرق بين
الصفة والموصوف والمضاف والمضاف اليه **قوله** فان اتصاله لموضوع دليل يونس اجيب عنه بانك
قائل بان اتصاله لموضوع بالصفة وان كان في اللفظ نقص من الاتصال الخ والاحاق انما هو باللفظ دون
المعنى وان كان الاتصال بينهما من حيث المعنى اتم منه بين المضاف والمضاف اليه فكيف يلحقه بالصفة
قوله وحكي يونس الخ والغرض من ثل نقل يونس بالاحاق الالف ^{اي بين المضاف والمضاف اليه} ومن جهة المفضل للاتحاد بما بالذات ٢١

بالصفة والا ولا عقل له اجيب عند بانه محمول على الشذوذ فلا يجاب به **قوله** والكججمة القذ **جواب**
سوال وهو ان اضافة كججمتين الى ياء المتكلم غير جائز لان الكججمة عظم الرأس المشتق على الدخو
للانسان ججمة واحد لا الكججمتين اجاب بما ترمي حاصله المراد من الكججمة القذ من الخشبة مما ابعلا
الظروية لا حقيقة الكججمة حتى يرد **قوله** لقيام قرينة جواب سوال وهو انه يعلم منه جواز حذف حرف
النداء مطلقا وجدت القرينة او لا والامر ليس كذلك لان عند حذف القرينة لا يعلم ان هنا حرف
النداء او لا على تقدير المحذوف اجاب بقوله لقيام قرينة **قوله** اذا كان الخ الاول ان يقال الا مقارنا مع
اسم الجنس لانه لا وجب لتقدير اذا كان وفيه اشارة الى ان الظرف خبر لكان المحذوف باعتبار المتعلق التي هي
مضاف اليه لكلمة اذا وهذا استثناء مفرغ لان كلمة اذا اذا اضيفت الى الجملة فهو في المعنى مضاف الى
مضمونها فيكون تقديرا للعبادة ويجوز حذف حرف النداء في جميع الاوقات الا وقت مقارنته مع اسم
الجنس **قوله** ونعني به جواب سوال وهو ان يارجل معرفة وليس باسم جنس مع انه لا يجوز حذف حرف
النداء فيه اجاب بقوله ونعني به **قوله** لم يكثر كثرة نداء العلم في اشارة الى ان هذا التعليل قاصر عن المطلوب
فانه يقتضيه اختصاص المحذوف بالعلم ليس كذلك وما قيل انه الحق ما سؤل العلم من المعارف بالعلم المناسبة
بينهم ففيه انه يقتضيه جواز المحذوف من اسم الاشارة والتخصيص تعسف والحق ان يسقط عن التعليل كثرة
نداء العلم فكيف بقوله لان اسم الجنس لم يكثر نداءه **قوله** او الامع الخ اشارة الى ان قوله والاشارة الخ
عطف على قوله اسم الجنس **قوله** ففيه على هذا الخ اعراض اسم الاشارة من جواز حذف حرف النداء
مع كونه معرفة وكلمته من ليست صلة لبق **قوله** من المعارف حاله من قوله من العلم ما عطف عليه عطف الله
قوله العلم بالرفع فاعل بقره ولفظة ابيض بالرفع عطف على العلم فهذا ايضا فاعل بقره وكذلك حال قوله
والمضاف للموصولات عطف او فاعل **قوله** يوسف اعرض القرينة على المحذوف الجملة الانشائية اذ لو لم
يحذف لكان يوسف مرفوعا على الابتداء اعرض خبره وخبرية لا يصح لان الخبر ثابت للمبتدأ وثبت
الشئ للشئ فوثبت المثبت له في نفسه الاشارة لا يثبت في نفسه لانه لايجاد ما لم يوجد فكيف يثبت
الغير **قوله** وايها الرجل وايها الرجل والقرينة فيهما على حذف الجملة الانشائية اعراض فعل
واحسن مرفأئته في اعرض **قوله** واما المضمرات جواب سوال وهو ان حذف حرف النداء في
الموصولات من جهة انها من المعارف فالمضمرات ايضا من المعارف فينبغي ان يحذف حرف
النداء فيها ايضا اجاب بقوله واما المضمرات الخ **قوله** وشذ ان اصبح ليل جواب سوال وهو انه قال
لا يجوز حذف حرف النداء من اسم الجنس الليل في قول العرب اصبح ليل اسم جنس مع انهم حذفوا
حرف النداء منه وكذا في افتد مخنوق واطرق كرا اجاب بقوله وشذ الخ **قوله** حذف حرف النداء
جواب سوال وهو ان شذ ما مضى مجزوء وما بعد مفعول ما لم يسم فاعله هو قسم من الاسماء اصبح ليل ليس باسم
بل جملة اجاب بقوله حذف حرف الخ حاصله ان مفعول ما لم يسم فاعله لشد محذوف وهو حذف
تعيين كونها منادى مسهوعا من العرب **قوله** والمضاف للموصولات الخ والقرينة فيهما على حذف

حرف التداؤ واصبح لیل وقع ظرفا بمجنذ فی کلمتہ فی وکذا حال قولہ اقتد مخنوق وأطرق کوا سوالا وجوابا او
 جواب سوال عن اقتد مخنوق واطرق کوا بوجہ اخر وهو انه قد مر فائدتہ فی قولہ وازیدک الطویلا ہ قولہ
 آخر صبا حجاب سوال وهو ان ہنرة اصبح للتعدیۃ بمنزلة اکرم والتعدیۃ ہنا غیر مستقیم لانہ
 شیء یكون المغنی بالیلا اصبح شیئا اخر و ہذا غیر مستقیم اجاب بقولہ ای صریحا حاصلہ انہا
 للصریۃ ہنا الاخیر ای لا للقطع والتعدیۃ قولہ اطرق کوا الخ الاطراق خاموش بودن چشم در پیش
 انگزن سرز و کردن قولہ من تلك للمواضع الخ فیہ اشارۃ الی ان الالف واللام فی الثالث عهد قولہ
 ما ای موضع ما علی حذف المضاف لا یرد انہ غیر جائز لان کلمتہ ما عبارة عن المفعول وهو لیس بموضع و
 ایض علی ہذا لا یصح الحمل لکن لہذا کوا کتفاء بما سبق فی المفعول المطلق قولہ أمفعول بہ جواب عن
 سوالین الاول ان المبتدأ والخبر لاذ کا نام معرفتین لابد بینہما من ضمیر الفصل فی فصل بین النعت و
 الخبر فلا بد ان یقال ہوما الخ لانہا وقعت فی محل الخبر الاصل فیہ التکثیر الثاني ان کلمتہ ما لا یخلو ما
 ان تكون عبارة عن المفعول بہ عن الموضع فعلى الاول لا یصح الحمل لان الثالث موضع من المواضع اللہ
 وعلی الثاني تصیر الجملة خالیة عن عائذ الموصول ان الضمیر قولہ عاملہ اجع الی المفعولہ فاجاب عنہما
 بقولہ أمفعول بہ الخ حاصل الاول ان ما ہنما موصولا موصولا و حاصل الثاني اننا تختار الشق الاول لکن
 الموضع ہنا مقدما فصلا لتقدير الثالث موضع ما فانقبلا ان كان المراد من المفعول ہوا المفعولہ کما
 ہوا کلام فیہ فینبغ ان یراد من الاسم فی التعریف ایض المفعول بہ لا الاسم المطلق والا
 یلزم التعریف بالاعم فحينئذ یرد علی يوم الجمعة فی قولنا یوم الجمعة صمت فیہ مع انہ
 لیس مفعول بہ وان اريد من المفعول ہوا المفعول المطلق فلا بد ان یراد من الاسم حينئذ
 ایض الاسم المطلق بحيث یتناول جمیع المفاعیل الا الاسم الخاص ہوا المفعول بہ الا یلزم التعریف
 بالاخص فعلى هذا یلزم الخرج عن البحث لان کلامنا فی عدل المواضع التي يجب حذف العامل
 الناصب للمفعول بہ فیہا والمعدد منها المفعول بہ لا المفعول مطلقا فاذا دلت الشارح من کلمتہ ما ہوا المفعول
 مطلقا ای اضر عاملہ مطلقا لکن المراد ہوا المفعول بہ الا ان بیانہ فی ضمن ہذا العام کا
 المستثنی فان جمیع المستثنی لیس من المنصوب بل بعضها منہا و لکن ما ہونہا یتبین فی ضمن ہذا العام
 فیراد النقض علی يوم الجمعة فی يوم الجمعة صمت فیہ کذا فی عبد الرحمن قولہ قد الخ جواب سوال
 وهو ان قولہ ضمرا بمغنی استرد وزنه لم یوجد فی کلام العرب اجاب بقولہ ای قد او تقدیر السوال هكذا
 ان الاضمار عبارة عن الاستسار وهو اللفظ الحکمی العامل من اللفظ الحقیقی اجاب بقولہ قد او تقدیر
 السوال ان الضمیر لا یكون عاملا فلم یصح قولہ ضمرا اجاب بقولہ قد قولہ ای الناصب الخ فیہ
 اشارۃ الی ان اضافة العامل الی الضمیر عهد او جواب سوال وهو ان العامل عام یتعمل فی
 الرفع والناصب والجار فیلزم الخرج عن البحث اجاب بقولہ الناصب قولہ الشریطۃ والشروط
 الخ جواب سوال وهو ان الشریطۃ فیعلتہ بمغنی المشروط وهو یجید ان یراد ان

المشروط صفة الشيء ويكون فيه ضمير راجع الى موضوع والمعنى الموضوع لا يساعد فالصواب ان يقال **قوله** الشرطية بمعنى الشرط لا بمعنى المشروط اجاب بقوله الشرطية حاصله انه بمعنى الشرط لا بمعنى المشروط **قوله** واذن اجابها جواب سوال وهو ان الشرطية مضاف والتفسير مضاف اليه ولا بد من المغاظة بين المضاف والمضاف اليه لم يوجد هنا اجاب بما ترمي حاصله ان الاضافة بيانية والتغاثر شرط في سائر الاضافا دون البيانية **قوله** بناء فيه اشارة الى ان قوله على شريطة الخ مفعول لا ضمير عام له باعتبار كالتعلق والى تقدير الكلام والى ان كلمة على بنائية كما في قولهم زيد في جاء زيد مرفوع على الفاعلية **قوله** عن الجمع بين المفسر والمفسر يد القرض عليه بقوله تعالى اِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ نَائِمَتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ه فان رأيتهم لي ساجدين تفسير لقوله اني رأيت احد عشر كوكبا و اجتمع معه قلنا انه ليس تفسير بل هو جواب سوال المقتضى فانه لما قال اني رأيت الخ فكانه قيل له كيف رأيتهم فقال في الجواب رأيتهم الخ وليس هو من هذا الباب لان الجملة الثانية لرأيت بها المجرى التفسير بل اية بهالتبين الجملة الاولى قبل تمامها باعتبار ما تعلقت به من كون هو ساجدين له كقولك علمت زيد علمته كاتبا **قوله** كل اسم جنس وما بعد فصل يخرج به زيد في زيد ابوك **قوله** ولا يريد به جواب سوال وهو انه خرج عن الحد زيد عمر وضريحه وزيدك انت ضاربه لان زيد ليس بعد فعل ولا شبهه بل بعد اسم مع انه من قبيل ما اضمرا في الحد و اجاب بما ترمي **قوله** ذلك الفعل ويشبهه جواب سوال وهو ان المطابقة بين الراجع والمرجع شرط ولا مطابقة هنا اجاب بما ترمى حاصله ان الضمير راجع الى احد الامرين المفهوم من كلمة او **قوله** اى عن العمل اجاب سوال وهو ان الاشتغال الفاعل انما يكون عن العمل لا عن الاسم الضمير في عنده وفي قوله بضميره راجع الى الاسم اجاب بقوله عن العمل حاصله ان الضمير راجع الى العمل لكن ارجاعه الى الاسم لانه ملائمة لانه مظهر **قوله** اثره وحاصله الخ جواب سوال وهو ان المراد بالاشتغال لا يتخلوا ما ان يراد المعنى الحقيقي اعني به الاشتغال والمعنى المجازى اعني به الفراغ وكلاهما فعلا الاول يصح جعل كلمة الباء صلة للاشتغال ولكن لا يصح جعل كلمة عن صلة للاشتغال وعلى الثاني بالعكس على الثالث يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز وهو باطلا اجاب بقوله وحاصله يعنى ان المراد به المعنى الحقيقي لكن كلمة عن لبت صلة للاشتغال بل صلة لمقتضه اعني الفراغ فحينئذ يكون تقدرا لاجابة اشتغال بضميره حال كونها فارغا عن العمل في ذلك الاسم العلاقة بينهما ان اشتغال الشيء عن الشيء مستلزم للفراغ عن شئ اخر **قوله** بحيث الخ فيه اشارة الى ان هذه الجملة الشرطية اعني قوله لو سلت قيد اخترازي اى اخترز به عن زيد في زيد اذهب به كما سيحتمى انشاء الله تعالى **قوله** بجز رفع ذلك الاشتغال اجاب سوال وهو انه يدخل في الحد المبتدأ نحو زيد ضميرته لان زيد في هذا المثال يصدق عليه بعد مع انه ليس كذلك بل مبتدأ اجاب بقوله بجز رفع الخ وسيجئ تحقيقه لانه مجرد رفع ذلك الاشتغال لا ينصبه ما لم يرفع الرفع على الابتدائية **فان قيل** تسليط الفعل

له عطف على قوله الى ان آه ۱۲ سلمه ان موضع ظهور اثر العمل ۲۱۲ اللهم اغفر لكتابه ولوالديه ولاستاذيه

لانتصاب ما قبله جائز لکن تسلیط شہہ لانتصاب ما قبلہ شکل ان الصفات بدن الاعتقاد لا یعمل قلنا ان المراد
من التسلیط للتسلیط مع الاعتقاد فقولہ زیك ضارب هو تقدیرہ زیك انت ضاربہ **قوله** أحد الامرين
جواب سوال وهو انه مطابقة بين الراجع والمرجع في الافراد والتثنية اجاب بقوله ای احد الامرین
حاصل ان الضمیر راجع الی احد الامرین المفہوم من کلمة او کذا احال الضمیر المستکن فی نصبہ
سوال او جواب **قوله** بعینه الخ جواب سوال وهو ان قولہ او مناسب مستدل لان عبادۃ عن الفعل وشہہ
فلا یتیم مقابلة قولہ او مناسب مع الفعل وشہہ اجاب بقوله بعینه فیثبت المغائرة **قوله** ای
لنصب احد الخ جواب سوال وهو انه لا یحصل المطابقة بين الراجع والمرجع في الافراد والتثنية
اجاب بما ترے **قوله** الاسم الخ اشارة الی ان الضمیر البارز فی نصبہ راجع الی الاسم
قوله اول الزوم الخ جواب سوال وهو ان المتبادر من المناسبة للناسبة بالترادف فعله هذا
لا یكون التعریف جامع العدم صدق علی زید فی ضربک ضربت غلاما لانه لو سلط هو ومراد فلا
ینصب للزوم الکنب لان الضرب لا یقع علی زید بل علی غلامه واهنت لیس بمرادف له او جواب
سوال وهو ان المتبادر من المناسب بالناسب بالترادف فی نقض بقوله زید اجست علیه فان
المناسب هنا للزوم اجاب بقوله اول الزوم **قوله** بالمفعولية الخ جواب سوال وهو ان الحد صا
علی زید فی نحو زید کت اياه لانه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضمیره بحيث لو سلط علیه لنصب لیس
من قبیل ما اضمر عامله بالخبر کان اجاب بقوله بالمفعولية لانه مطلق النصب مہما علی الخبرية وما قبل
ان النصب المذكور مطلق فن این قید تہ بتقیید بالمفعولية فذو عمل ان الکلام لیس مطلق النصب بل فی
النصب علی المفعولية كما یفصح عنه قوله قدس سره كما هو الظاهر المتبادر **قوله** فقید الاشتغال الخ
اشارة الی الجنس الفصل **قوله** وهما صورا الخ جواب سوال وهو ان المص في صدي بيان الكلية والسائل
دون الامثلة فلم اوردها اجاب بقوله وهما الخ یعنی ان تعدد ما بین علی تعدد المثل **قوله**
ولا یتصوا الخ جواب سوال وهو ان اشتغال الفعل بالمتعلق ایض یجتمعا الصورتان الثالثة لتسلیط الفعل
بعینه او بالترادف اول الزوم فعله هذا یكون فی قول الشارح وهما صورا اربع قصورا فاجاب بقوله
ولا یتصوا الخ **قوله** كما لا یخفى وجهه ای باعتبار ان المص اخذ ذکره فی التعریف **اجیب** بان
تاخیر زید اجست علیه لیکون الافعال المعنوية في طرف واحد ولم یتمثل بینہما فعل مجهول ولا ان
الفعل المعلوم ما صل بالنسبة الی المجهول فلذا قد تم کل فی العصمة **قوله** مثلا الخ جواب سوال وهو
ان تعدد الامثلة باطرال ان المقصود فی هذا العلم المسائل و الامثلة كما مر غیر مرة اجاب بقوله مثلا
حاصل الجواب ان تعدد الامثلة باعتبار تعدد المثل وكذا حال ما بعده **قوله** فان مرتب
بعد تعدد الخ جواب سوال وهو انه کیف یكون مرتب مرادفا تجاوزت لان مرتب به
فعل امر الجار والمجرور وجاوزت بغير الجار والمجرور او تخیر السوال بوجہ اخر وهو انه کیف یكون مرتب
بمرادفا تجاوزت لان مکات فعل لازمی وجاوزت

بمرادفا تجاوزت لان مکات فعل لازمی وجاوزت

فعل متعدي اجاب بقوله فان مررت بعد تعديته وهذا ان تسليط قوله مررت به في
 قوله زيد مررت به بالنصب غير جائز لان مررت لازمي لا يجوز ان يعزل النصب ذلك لان المراد بتسليط
 الفعل بعينه او مناسب بالترادف او باللزم فه مررت به وان كان لازما لكنه بعد تعديته بالباء ٤٦
 مراد في الجازات فيصح اتصافه بما قبله **قوله** في هذا الامثلة جواب سوال وهو ان التخصيص بزيد
 باطل اجاب بقوله في هذا الامثلة حاصله ان تخصيص زيد بالنصب لانه وقع في الامثلة المذكورة
 والا فلا تخصيص به او تحريك السؤال بوجه اخر وهو انه يتقضى بقوله ياب زيدا فان زيدا في هذا المثال
 منصوب بالفعل المذكور لا المقدم اجاب بقوله في هذا الامثلة وقيل في جوابه ان قوله في هذه الامثلة
 اشارة في ضمن هذه وان لم يكن مذكورا امر مجاز **قوله** يعني ان الفعل المفسر الخ جواب
 سوال وهو ان بعد يتر ضربت بعد زيد مسلم كما في قوله زيد ضربت واما في جازت واهنت
 ولا بت فغير مسلم لانه لا يكون واحدا منها بعد زيد بل ما بعد مررت به وضربت غلامه حست عليه
 وذهب زعم المعتض الى ان قوله اتر ضربت تفسير قوله ما بعد فاجاب بقوله يعني الخ حاصله ان قوله
 اتر ضربت تفسير الفعل الناصب قبله هو ضربت **قوله** ضربت زيدا ضربت اه قيل علي بن الجهم بين الفسر
 وللفسر باطل لان ذكر الثاني من قبيل الحكاية لا المحكي عنها ولتأكيد ضربت او الجهم للتعليم **قوله**
 على هذا القياس ويعني الفعل الناصب لزيد في زيد مررت به جازت للقق واشارة الى ان الاصل في جازت
 زيد مررت به فاضر جازت لوجود مفسره وهو مررت به هكذا البواق **قوله** ثم ان الاسم الخ جواب
 سوال وهو ان ما ضم عامله من المنصوبات وكلامنا فيها باعتبار انه قسم من المفاعيل فكيف يجوز فيه
 وجوب الرفع واختياره استواء الامرين لانه مفعول في الحقيقة فلا يجوز فيه الرفع فضلا عن اختياره
 وجوب اجاب بقوله في الاسم الواقع في مظان الاضمار ووجوب النصب فيما اذا وقع الاسم في الضم
 عامله بيقين اكد الوجه لاني ما ضم عامله ولا في المبتدأ ووجوب النصب الرفع فيما قبل في الاسم
 الواقع في مظان الاضمار **قوله** في مظان الاضمار قال قدس سره في الحاشية اشارة في مواقع يطأ في بادئ
 النظر انه من قبيل الاضمار على شريطة التفسير ان لم يكن الواقع عنه **قوله** الصوا الخمس
 اشاد المصنف في المصنف لم يشير اليها بل قد صرح عليها لان المراد بالصوا الخمس علمها فضاقت قدس والى علم
 هذا الصوا الخمس اشاد المصنف في المصنف وقال المصنف وتصريح المصنف بحسب المعلو **قوله** ويختار قدما ما اختير فيه
 الرفع على ما اختير فيه النصب مع ان مناسبة الثاني بالباب اشد لان جعل ما هو ابعد من الباطن **قوله** انه
 مرجح لسلا متد عن الحد **قوله** في الاسم المذكور الخ جواب سوال وهو ان النصب فيما ضم عامله اجب
 فكيف يصح قوله يختار النصب الخ اجاب بقوله في الاسم المذكور وهو الاسم الواقع في مظان الاضمار على
 شريطة الخ **قوله** اشكونه الخ جواب سوال وهو ان اختيار الرفع بالابتداء في الاسم المذكور غير جائز لان
 الابتداء عامل فبعد جود يجب الرفع لا اختيار فيه فاجاب بقوله اشكونه الخ **قوله** ترجيح خلاف الرفع
 جواب سوال وهو ان عننا تقاء فربما يتخالف الرفع لانه يختار اجاب بقوله ترجيح حاصله الصفة محذوف

صواب
 قوله
 قوله
 قوله

تقدیر وہی عندک قرینہ تریح خلاف الرفع و تحریک للسوال علی وجه الخروصون قرینتہ خلاف موجودہ لان وجود مالہ صلاحیۃ التفسیر قرینتہ مصححۃ للنصب اجاب بقولہ آقرینتہ تریح حاصلہ ان المراد بعد التقرینتہ هو القرینتہ المرجحة للنصب لا قرینتہ مصححۃ **قولہ** القرینتہ المرجحة الخ جواب سوال وہوان ذکر قولہ اقوی منها بعد قولہ عند عدم قرینتہ خلاف مستدراک لانہ اذا انعکس قرینتہ مرجحة بخلاف الرفع فترجح الرفع اقوی ایض فی قوی لقرینتہ المرجحة للرفع ایض فاجاب بما ترے **قولہ** کالامر والنہی والذم الخ **فانقیل** ذکر الطلب يتناول الامر والنہی والاستفہام والتمنی والذم عاء وغیرہما وان حکمہ مخصوص بالامر والنہی والذم عاء فیکف اطلاق الطلب **قلنا** شرط ما ضمہ عاملہ علی شریطہ التفسیر ان یصح تسلیط المفسر علی ما قبلہا وغیر الامر والنہی والذم عاء یمتنع تسلیطہا علی ما قبلہا لضمہا صدک الکلام فلا ینبغ غیرہا من ہذا الباب فلا حاجۃ الی التقیید **قولہ** الا بالتا ویلا الخ قیل یفعل ہذا لا ینبغ الخ خبر بل لفظ مقولہ فلا یصح الاستثناء بقولہ الا بالتا ویلا ذالمفہوم من صحتہ وقوع الطلب خبرا ولا مرئیس کذلک قلنا ان مقولہ وان کان خبرا یجسب المعنی لکن بحسب اللفظ ینبغ ان ینبغ خبرا فلا یرد **قولہ** الواقعہ جواب سوال وہوانہ منقوض بقولہ خرجت فاذا السبغ لان ہنا اذ لفظا جاعا مع انہ لا یتخار فی الرفع لانہ مشعر علی جواز النصب ہو لا یجوز فیہ لان الرفع واجب فیہ فاجاب بقولہ **قولہ** علی الاسم الذکورہ مطلقا **قولہ** وما وقع جواب سوال وہوانہ قد ذکر الشیخ فی بحث الظرف ان اذا للمفاجاة یلزم بعد ما الجملة الاسمیة ویفہم من ہنا رجحانہا الی الزومہا و ہذا تناقض بین الجلب بقولہ وما وقع حاصلہ ان المراد بالذم اللزوم والاستعمالی الا اعتباری المنبغ عن الرجحان لا اللزوم الحقیقی فالتناقض کذلک فی عبد الرحمن **قولہ** بسبب عطف فیہ اشارة الی ان الباء للسببیۃ واللام عوض عن المصالیہ **قولہ** ہو فیہا الخ جواب سوال وہوانہ منقوض بقولہ ضربت زیدا و زیدا قائم لان العطف علی الجملة الفعلیۃ موجود فیہ مع انہ لا یتخار فیہ النصب بل لا یجوز فیہ اصلا فاجاب بقولہ ہو فیہا یعنی ان اختیار النصب بالعطف فی الجملة التي ینبغ ان ینبغ الی اسم الذکورہ ثابتا فیہا وفیما ذکرتم لیس کذلک **قولہ** متقدم الخ ہذا قید اتفاق لا احترازی **قولہ** لرعایۃ التناصب فیہ اشارة الی ان قولہ للتناصب مفعولہ الذی فعلہ لاجل تحصیل الفعل الذکورہ کما فی ضربت تادیبا و لیس للذم المفعول الذی فعلہ بسبب وجوب الفعل الذکورہ کما فی قولہ قعدت عن الحرب جبنا **قولہ** خرجت قریبا لقیۃ فانقیل کما وجد القرینتہ المرجحة للنصب اعنی العطف علی الجملة الفعلیۃ کذلک وجد القرینتہ المرجحة للرفع ایض اعنی السلامة عن الحد فینبغ ان یصیر زید مرفوعا قلنا ان القرینتہ المرجحة للرفع صادرة ضعیفة بسبب العارض لانہ لو جعل زید مرفوعا خرجت الصادرة الجملة الخ و جعل الخ خبرا و جعل الخ خبرا خلاف الاصل لانہ قسم من الاسماء لان الاصل فی الخبر الا فراد فعلہ ہذا یقوی اختیار القرینتہ المرجحة للنصب علی القرینتہ المرجحة للرفع **قولہ** ولا عبر الخ واما قلنا ولا عبر لان اسمہ اذا کان معرفہ وجب فیہ

الرفع لا علی الرفع الخ اختیار المفعول الذکورہ لاجل تحصیل الفعل الذکورہ الخ اختیار المفعول الذکورہ لاجل تحصیل الفعل الذکورہ الخ اختیار المفعول الذکورہ لاجل تحصیل الفعل الذکورہ الخ

الرفع والتكرير لكنه لا يجب الرفع في باب ما اضمر عامله بخلاف التكرير **قوله** ما قيل انه انما يجب الرفع والتكرير في اسم التي لفتى الجنس ولا نسلم ان يكون لامه النون الجنس لم لا يجوز ان يكون لا المشبهة بلبس ^{فروع} فليكون لا المشبهة بلبس لا يدخل على المعرفة **قوله** الا تاديبا وانما قلنا ذلك وان تم المثل بقوله ان زيداً ضربته لتكون اشعاراً على ان كلمته ان ههنا نافية بقرينة الاستثناء لان... استثناء الاقبات لا يكون الا من النون **قوله** وبعد حرف الخ انما زاد لفظ بعد اشارة الى انه عطف على حرف النون **قوله** وانما قال حرف الخ جواب سؤال وهو ان الاصل في العبادة الاجازة والاختصار فينبغي ان يقولوا والاستفهام بدن ذكر الحرف اجاب بقوله وانما قال حاصله ان ذكر الحرف لا يخرج اسم الاستفهام مثمن اكرمه فان قيل ان اسم الاستفهام قد خرج بلفظ بعد المقدم في المتن لان الاستفهام عطف على النون وههنا قوله بعد النون مذكورا وفي الاستفهام يكون مقداً لان المذكور في المعطوف عليه مقداً في المعطوف **قلنا** لان اسم ذلك لان قوله من اكرمه في قوة ازيد اكرمت ام غير اقل فعله هذا ينبغي ان يصير ذلك الاسم منصوباً بالانصب واقبل بعد حرف الاستفهام فلا يحصل الفرق بين حرف الاستفهام في قوله ازيداً ضربته بين قوله من اكرمه فلا حاجة الى الاحتراز من الاسماء الاستفهامية بل يجوز فينبغي ان يقول بعد الاستفهام بدون الحرف مع انه احضر قلنا ان المراد بحرف الاستفهام ما يكون ملفوظاً **قوله** فانه يجوز الخ جواب سؤال وهو ان هذا التركيب اعني هذا ازيداً ضربته ليست بجائز فكيف يصح قوله ليست مثل الخ لان ههنا الاستفهام اعم فتدخل على اسم بعد فعل وههنا لا تدخل عليه لان كان بعد فعل لانها عاشق على الفعل فهو اذا اراد المعشوق لا صبر له حتى عانق بها لانها بمعنى قد في الاصل نحو قوله تعالى هل اتى على الانسان بمعنى قد اتى فلا يكفي فيه تقدير الفعل اجاب بقوله فانه يجوز يعني ان هذا التركيب وان لم يجر في اصل الوضع بحسب اللفظ لكنه جائز بحسب الاستعمال العارض **قوله** لانه بمعنى قد في الاصل ثم صار للاستفهام بعارض الاستعمال **قوله** فقد الفعل الخريد اعليه كلام النحاة ان هذا لا يفارق لفظ الفعل اذ ذكر في الكلام لفظ الفعل ولا يذكر بالفصل بينه وبين الفعل اما الذي ذكر في الكلام لفظ الفعل فيدخل على الاسم نحو هذا زيد قائم كذا في العاصم **قوله** الدال على المجازاة في المكان جواب سؤال وهو انه لو قال بعد الشرط كان اخصر و اشمل لاذ اوجبت اجاب بقوله الدال حاصله انه انما اتى بهما لئلا يتوهم ان المراد بالشرط واحد منهما وايضاً لشارة الى الفرق بينهما **قوله** ما قيل الامرا الخ جواب سؤال وهو ان الصور الخمسة لا يكون الا في الاسم الذي وقع في مظان الاضمار على شريطة التفسير والامر والنهي من قبيل الافعال فيجوز كيف يصح **قوله** والامر والنهي او تحريم السؤال بوجه اخر وهو ان قوله وفي الامر والنهي عطف على قوله بعد حرف النون فيكون معناه ويختار النصب في الامر والنهي وهو فاسد اجاب بقوله ما قيل الخ حاصله ان الشارح اورد كلمته ما الموصولة قبل فيكون المعنى ويختار النصب في الاسم الذي ذكر قبلها ازيداً لكن قيل عليه فعله هذا يلزم احد الموصول مع بعض اجزاء الصلوة ^{ذلك}

باطلان کلمتہ ما موصولہ و قبل مضافی و الامر مضاف الیه ثم المجمع صلتہ ما اجاب بقوله یعنی موضع
 وقوع حاصلان کلمتہ ما موصوفو و حذف الموصوم بعض اجزاء الصفتہ جائز بقوله امواضع
 وقوع الفعل الخ فیہ اشارۃ الی دفع اشکال و ہوان اضافۃ للمواقع الی الفعل یدل علی انہ لا یقع فیہا الا
 لفعل ہذا یفید وجوب النصب فاجاب بقولہ ای مواضع وقوع الفعل الخ حاصلان اضافۃ للمواقع
 الی الفعل باعتبار ان لہا مزید اختصاص بالفعل لا مخصوص بہ فیکون وقوع الفعل بعد ہا غالباً بقرۃ مجتہ
 للنصب **قوله** فاذا نصب لاسم المذکور الخ فیہ اشارۃ الی فرغ شہتہ و ہوان تقدیر الفعل بعد ہا لا یتلزم
 ان ینصب لاسم المذکور بعد ہا بجواز ان یرفع الاسم بعد ہا لان الفعل کما یکون ناصباً یکون افعا یض
 وحاصلہ فیہ ان الاسم المذکور علی تقدیر نصب یقع الفعل علیہ تقدیر اما علی تقدیر الرفع فلا یجوز
 تقدیرہ بجواز ان یکون فعلاً بالابتداء لما قلنا من ان وقوع الفعل فیہا غالباً اکثر **قوله** التباس الخ جواب
 سوال ہوان صلو اللبس بالفتح واللبس بالضم احد اللبس بضم اللام لا یصح ہنا لان اللبس بالفم
 یتعلق فی الاجسام والمفسر لیس منہا اجاب بقوله التباس حاصلہ ان اللبس ہنا بفتح اللام والا لا
 یصح تفسیرہ بالالتباس انما قال المصنف عند خوف ولم یقل عند اللبس فقط لان الرفع لا یتلزم اللبس
 بل خوف اللبس لانه یمکن رفع اللبس بالقرینۃ لکن النصب الخ لان فیہ استغناء عن تکلف القرینۃ
قوله ما ہو مفسر فی حال النصب جواب سوال ہوانہ لا یتصویر بینہما خوف التباس المفسر بالصفتہ
 بل الخبر بالصفتہ لان خلقنا ہا انما یکون صفتہ کل شیء علی تقدیرہا فلفظ کلہو لیس بفسر
 علی تقدیر نصبہ فحج لا یصح اضافۃ اللبس الی المفسر اجاب بقولہ ما ہو مفسراً صلہ ان الالتباس انما ہو
 بین خبریۃ ذات ما ہو مفسر علی تقدیر النصب بین صفتیۃ لایین التفسیر والصفتہ الخ فصار تسمیۃ
 بالمفسر باعتبار ذاتہ بلاتہ صار مفسراً علی تقدیر النصب والتباس بالصفتہ یجعل ذلك الذات
 خبراً فی حال الرفع **قوله** قولہ تعالیٰ جواب سوال الثانی من غیر مرۃ **قوله** الرفع والنصب
 جواب سوال و ہوان لفظ الامر ان تثنی الامر والامر فی اللغۃ فرمودن کا وی و فی الاصطلاح
 صیغۃ یطلب بہا الخ ہذین المعینین لا یتصویران فی المثال المذکور فی المتن اجاب بقولہ الی الرفع و
 النصب حاصلان المراد بالامر ان ہو الرفع والنصب لا غیر ہما **قوله** فللمتکلم الخ جواب سوال و
 ان المراد باستواء الامرین فی الوجود فحج یلزم اجتماع الحركتین المختلفین علی حرف واحد ذلك متمم اجاب
 بقوله فللمتکلم ان یختار حاصلان المراد بالاستواء الاستواء فی الاختیار لا غیر **قوله** ای عند اونی
 دارہ جواب سوال و ہوان نصب غیر جائز لانہ علی تقدیر النصب یصیر عطفاً علی الجملة الصغری
 فحج یکون خبراً للمبتدأ کالصغر و ہذا الخبریۃ لا یصح لان الجملة اذا وقعت خبراً مثلاً ید قائم لا بد فیہا من
 العائد الی المبتدأ و لیس المعطوف منہا ضمیر یعود الیہا اجاب بقولہ ای عند اونی دارہ حاصلہ
 ان العائد منہا مقک **قوله** اذا عطف الجملة الخ جواب سوال و ہوان اضافۃ للمثالے ما
 بعد لا یخلو ما ان یکون بیانیتہ و لامیتہ و ظرفیتہ فعلی الا وکلا خلا ید قائم و غیرہ کرمتہ و خرج منہ

سوالی فی اخبار الکلم

عمر قائم و بکرا کر متہ مع ان الامر فیہ ایضاً كذلك و علی الثاني صادر بالعکس علی الثالث یلزم فساد المعنی لانه
 یلزم ظرفیۃ الشئ لثقله اجاب بقوله اذا نحن حاصله ان المراد ههنا هو الشقیین الاولین لکن المراد بمثل هذا
 التركیب کل جملة وقع فیها اسم ثم عطف علی جملة ذات وجهین فجاء دخول فی ذلك **قوله**
 باعتبار المنتهی و اما باعتبار المبتدأ فالمراد المنتهی مصداً بمحض الانتهاء و المبتدأ مصداً میمی بمعنی
 الابتداء ثم ابتداء جملة الکبر هو الزاء یعید من المعطوف علیہ ابتداء جملة الصغری هو الکاف
 قریب منه و اما انتهاء هو المیم فانقیلاً الاحتیاج الی تقدیر عند او فی داره انما هو علی تقدیر بالنصب
 و العطف علی الجملة الصغری فینبغی ان یکون الرفع هو الاولی لانه مستغن عن ذلك قلنا ان المثال
 مقصوف فی الصوة لان المقصود اذ کرام عمر عند زید او فی داره مثلاً فلا بد من تقدیر عند او
 فی داره مثلاً سواء کان رفعا او نصباً فام یکن الرفع مرجحاً بسبب انتفاء هذا التقدیر کما فی العصمة
قوله ای نصب الاسم المذكور الخ جواب سوال وهو ان تقیید و جوب النصب بعد حروف الشرط و
 التخصیص غیر جائز لان ما اضر عامله من قبیل اسم المفعول النصب فیها واجب مطلقاً اجاب بقوله
 ای نصب الاسم الخ حاصله ان المراد بالاسم المذكور بعد هو الاسم الواقع فی مظان الاختصاص فافهم
قوله والمراد به الخ جواب سوال وهو ان بعضاً من حروف الشرط هو اما و فی اما اختیاراً بالنصب لو کان
 مع الطلب اختیاراً للرفع لو کان مع غیر الطلب فن این وجوب النصب فیہ اجاب بما تری **قوله** و
 کذا یجب الخ إشارة الی العطف **قوله** لفظاً او تقدیراً الخ جواب سوال وهو ان ما ذکرتم من
 وجوب دخولها علی الفعل منقوض بالمثال المذكور کان زیداً ضریباً ضریباً لان ان لم یدخل علی
 الفعل فجاء لا یطابق المثال مع المثل فاجاب بما تری **قوله** و الا زیداً ضریباً الخ فحرف التخصیص
 ان دخل علی الماضي یفید لواء الفاعل و توخیج کما فی مثالا لمتن ان کان داخل علی المضارع یفید تخصیص
 الفاعل علی الفعل نحو لا زیداً تضرب قال لیس زید ذهب به جواب سوال وهو... ما ذکرتم من ان الاسم اذا
 وقع بعد هزة الاستفهام یختار فیہ النصب منقوض علی زید فی نحو ازید ذهب به فانه وقع بعد
 هزة الاستفهام مع انه لا یختار فیہ النصب بل لا یجوز فیہ اصلاً فاجاب بقوله لیس الخ **قوله** مثلاً
 یلابس او اذهب علی صیغۃ المعلوم الخ حاصل الاعتراض ان التناسب المذكور فی التعریف اعم من
 للناسبة بالترادف و اللزوم فیکون اذهب بصیغۃ المجهول مما یناسب بالترادف اذهب بصیغۃ المعلوم
 مما یناسب بالترادف و کذا یلابس فلیقید ههنا هذا لاذک ان زید **قوله** مفقود الخ لان المسند الیه فی
 قوله یلابس اه اما ان یلابس او احد فی قوله اذهب احد ایضاً و فی قوله ازید ذهب به المجهول اعنی به
 فلا ینبغی الاتحاد فی **قوله** و اذا کان الامر كذلك الخ فلیشارة الی ان الفاء فی قوله فالرفع للتفریع
 وهو یدخل علی جزء الشرط المحذوف **قوله** او دفع زید جواب سوال وهو انه منقوض بقوله عمراً
 ضریباً مع ان لیس ازید ذهب به منه فالرفع لیس بواجب فاجاب بقوله ارفع زید لا ارفع عمر
 و إشارة الی ان الامم عوض عن المضاف الیه **قوله** فی المثال الخ جواب سوال وهو ان تخصیص

عمراً فی العطف

زید باطل لانہ یجوزی فی غیرہ ایضاً جاب بقولہ فی المثال الخ حاصلہ نہ تخصیص الا ان ذکرہ بناء علی
 ما ذکرہ فی المثال الذکور او تقدیر السوال بوجہ اخر وهو ان لا سلم ان رفع زید واجب کما فی زید ضرت
 اجاب بقولہ فی المثال الخ حاصلہ ان المراد بزید هو الذی فیکرہ فی المثال الذکور **قوله** واجب
 الخ جواب سوال وهو ان قوله فالرفع جزء الشرط المحذوف والجزء الاعلیٰ یكون الاجمالة وذلك
 مفروضاً اجاب بقوله واجب حاصلہ ان الرفع مبتدأ والخبر محذوف اعنی قوله واجب فصا جملة
 معنی **قوله** ای مثلاً الخ جواب سوال وهو ان الکاف فی کذا مبتدأ وقوله کل شیء الخ خبره و
 ابتداءً غیر جائز لانہ لا یكون الا اسما وهو حرف اجاب بقوله ای مثلاً الخ یعنی ان الکاف
 اسم بمعنی **قوله** قوله تع جواب سوال وهو ان الکاف فی کذا مبتدأ وقوله کل شیء الخ خبره و
 خبریه غیر جائز لان الخبر اذا وقع جملة لابد فیها من العائد الی المبتدأ وهما لم یوجد اجاب
 بقوله قوله تع حاصلہ ان الخبر هنا محذوف وهو القول فكان الخبر مفرد **قوله** ای
 فی صحائف اعمالهم فیلشارة الی ان الزبر معنی آخر وهو غیر صلا دهننا وهو ان الزبر جمع الزبور
 لان کاشی فعلوه لیس فی الزبور کما لا یخفى **قوله** خلاف ظاهر الآية اه لان قوله فعلوه فاصل بین
 الصفة والموصوف ظاهر وان لم یکن تقدیراً **قوله** واعلم ان قد سبق اه فیما اشارہ الی ظهور
 السوال الایہ الذی وادعی قول المص ۳ فلا یروان المص ۳ قد صح بذلك فکیف یصح **قوله**
 فاشارة الخ حاصلہ ان العبارة علی حذف المضاف تقدیره اشارت الی عمله **قوله** فاشارة المص الی الخ
 ای اشارة المص الی العلم بذلك السوال وهو انک قلت انہ یختار النصب فیما قبل الامر والنهی
 منقوض بقوله تع الزانیة الخ لان اسم بعد امر مع انه لا یختار فیہ النصب بل لا یجوز اصلاً اجاب
 بقوله ونحو الخ حاصلہ ان الفاء فی قوله فاجلدوا بمعنی الشرط یكون داخل علی خبر المبتدأ ان
 یكون متضمناً لعضو الشرط وهذا ایضاً كذلك كما اشار الیه الشارح **قوله** لكون الالف واللام
 الخ فمثل هذا الفاء لا یعلم ما فی حیزها فیما قبلہ فیمتنع تسلیط الفعل الذکور بعده فیما قبلہ
 فلا یصدق علیہ قوله لو سطر علیہ هو او مناسبه لنصبه وان صدق علیہ انہ اسم بعد فعل
 مشتغل عنہ بضمیرہ او متعلق **قوله** لئلا یلزم جواب سوال وهو ان لا اضطرار علی النجاة
 لان اختیار النصب مشعر علی جواز الرفع فالاضطرار علیہم اذا لم یکن جوازہ اصلاً حاصل
 الجواب انہ وان کان جائزاً لکنہ غیر مختار **قوله** ونحو الزانیة والزانی عطف علی قوله کل شیء الخ
 یفوق الفاء بمعنی الشرط والآیة جملة ان علة الحكم اعنی ان هذا لیس من قبیل ما اضمر عامله
قوله ومثل هذا انما قال الشارح هذا لان الفاء اذا کان ذاتاً نحو قوله تعالیٰ ورا بلاء
 فکبروا وغیر واقعة موقعها کما فی قوله تع فاما الیتیم فلا تقهر جاز ان یعمل ما بعدہا
 فما قبلہا کذا فی عبد العفو **قوله** الفاء فی الخ جواب سوال وهو ان نحو مبتدأ
 وقوله الفاء الخ خبره والجملة اذا وقعت خبراً لابد فیها من العائد وهما لم یوجد فاجاب بقوله الفاء فی

الجملة

قوله مرتبطة الخ فيه إشارة الى ان الجار والمجرور ظرف مستقر باعتبار المتعلق خبر عن قوله الفاء **قوله** والآية الخ فيه إشارة الى ان قوله جملتان خبر المبتدأ المحذوف وهو قوله والآية وايضاً جواب سوالين احدهما وهو ان قوله جملتان عطف على الفاء وهي علة لقوله ونحو الزائفة الخ فهناك من قبيل العلم بالجملة و العلم بالجملة من قبيل التصديق والمفروض من قبيل التصور وهذا من قبيل اكتساب التصديق من التصو وهو غير جائز والثاني انه يلزم عطف المفرد على الجملة وذا غير جائز اجاب بقوله الجملتان حاصله ان قوله والآية مبتدأ وقوله جملتان خبره فكان اكتساب التصديق من التصديق وايضاً عطف الجملة على الجملة من قبيل التصديق **قوله** اذ الزائفة الخ تعليل لقوله الآية جملتان الخ **قوله** والاى وان لم تكن الآية جملتين فصار قولنا فاجلنا اخباراً عندنا والآشائية لا يقع خبراً والمبشر يقولانه يتقدماً للجملتان يلزم اجحاف الكلام لانه يحذف المسند المسند اليه لكل وجه هو موولها **قوله** مستقلتان الخ جواباً وهو ان الشرط والجزاء ايضاً جملتان اجاب بقوله مستقلتان هما جملتان لكن غير مستقلتين **قوله** وان لم يكن جواب سواله وان الاحرف الشرط وقوله فالمتخار جزءه وشرطية غير جائز لان الشرط لا يكون الا جملة وكلمة الاحرف مفرد اجاب بقوله وان لم يكن الخ حاصله ان الابعث وان لم يكن وذلك جملة **قوله** فالمتخار إشارة الى ان الفاء في قوله فالمتخار للتفريع **قوله** من تلك المواضع إشارة الى ان الرابع صفة لا بد له من الموضوع وهو الموضوع **قوله** في اللغة الى قوله الخ إشارة الى ان قوله معمول الخ معنى اصطلاحى للتحذير **قوله** اسم فيه شارة الى ان معمولاً صفة للموضوع المحذوف اعنى اسم **قوله** اعلم في جواب سوال وموان اياك في اياك معمول في معمول والمعمول هو النصب هو ليس بتحذير فاعلم هذا لا يصير التعريف جامعاً لافراده فاجاب بقوله عمل فيه حاصله ان المراد من المعمول المعروف كحان المراد من المشترك المشترك فيه **قال** يتقدّم اتق هذا من قبيل اضافة الصفة الى الموضوع اصله باق المقدّم **قوله** تحذيراً عما بعد اي تحذيراً مما بعد **قوله** على صيغة المجهول جواب سوال وهو ان قوله وذلك لا يخلو اما ان تقر بصيغة المصدّر اعني به الذكر او بصيغة الماضي المجهول اعني به ذكره فالاول لا يصير العطف باعتبار عدك صحة المعنى اذا عطف على كل واحد من اتق والتحذير لانشاء الاخبار والجملة والافراد وبالاعتبار الثاني يصح العطف على التحذير لا غير ولكن كلمة ولا يخلو اما ان يكون متصلة او منفصلة فان كان الاول فهو غير جائز لان الاول في ان يكون المعطوف على فوق المعطوف عليه الا في دية والجملية وههنا لا يوجد لان المعطوف جملة والمعطوف عليه مفرد في ان كان الثاني فهو وايضاً غير جائز لان المقص في احد هما اي المعطوف او المعطوف عليه ههنا كلاهما مقصو اجاب بقوله على صيغة المجهول حاصله ان المراد ههنا هو الثاني لكن كلمة او متصلة ههنا والمعطوف عليه جملة ايضاً اعني هذا وذكره للقد **قوله** موضع المظهر قيل ان وضع المظهر موضع للضمير عبارة عن وضع مرجع الضمير في موضع الضمير كما في الحاقتهما الحاقته وههنا ليس كذلك لان مرجع الضمير هو المعمول والمظهر المحذوف منه قلنا انهما وان كانا مخالفتين في العنوان اي في التلفظ لكنهما متحدان فيما

لانه في قوله المظهر المحذوف منه قلنا انهما وان كانا مخالفتين في العنوان اي في التلفظ لكنهما متحدان فيما

صدقاً علیہ المعنون لان تقدیر الكلام الخ **قوله** الا انه الخ جواب سواله وانما الفائدة في وضع المظهر موضع المضموم عن الاصل الايجاز والاختصاص فلا بد ان يرجع اليه الضمير فلجاب بقوله الا انه الخ **قوله** هذان مثالان جواب سوالين احدهما ان المقصود ههنا بيان المسائل الا امثلة في صارت ذكر المثالين عبثاً والثاني ان الغرض من المثال توضيح الممثل وهو محض اياً لو احد فلا حاجة الى التعداد اجاب بقوله هذان الخ حاصله ان تعدد المثالين على تعدد الممثل في صارت هذان المثالان لا و ل نوعي التحذير واما او كلاً و نوعي التحذير مثالين اشعاراً على ان المحذوم من النوع الاول قد يكون اسما ظاهراً كالاسد في نحو اياك والاسد قد يكون تايلاً كتحذف في نحو اياك وان تحذف لا نوعياً بل كحذف في نحو اياك او اشعاراً على ان المحذوم قد يكون ذاتاً كما في المثال الاول قد يكون صفة كما في المثال الثاني **قوله** بعد نفسك الخ ثم حذف الجار والمجرور في المعطوف الكفاء بالمعطوف عليه فصارت بعد نفسك من الاسد والاسد ثم حذف الجار والمجرور في المعطوف الكفاء بالمعطوف عليه لان المقصود تبعيد النفس من الاسد فصارت بعد نفسك نفسك والاسد ثم حذف الفعل الضيق الوقت فصارت نفسك والاسد ثم حذف النفس لعدا الاحتياج لانه يأتي بها الفصل بين ضمير الفاعل والمفعول هو الكاف اصله بعدك فصارتك ثم الكاف ضمير المتصلا ولم يجز استعماله بغيره ما اتصل به لانه بالمنفصل فصارت اياك والاسد هكذا البناء في قوله وان تحذف **قوله** ضربه بالعصا في إشارة الى ان لقوله ان تحذف معناه اخر غير مراد ههنا وهو السقوط وهذا المثال محمول في حق المحرور **قوله** وعلى التقديرين جواب سواله وهو انه يعلم من قوله من الاسد انه هو المحذوم منه من قوله والاسد انه هو المحذوم في ذلك كما في كلامي المحرم اجاب بقوله وعلى التقديرين **قوله** ولا يخفى الخ اعتراض على المحرم حاصله ان المراد بالاتقاء لا يجزوا ما ان يراد المعنى الحقيقية والمجازي او كلاهما فان كان الاول فغيره يفتقر الى جامع لعدا صدقته على النوع الاول لانه ليس معمولاً بقدر الاتقاء ^{صلا} وان كان الثاني فايضا ليس بجامع لعدا صدقته على بعض افراد النوع الثاني منه لانه معمول بتقدير اتق نحو الطريق الطريق وان كان الثالث يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز قلنا هذا العبارة محمولة على حذف المعطوف تقديراً بتقدير اتق او نحوه فان قيل اذا كان الاتقاء لازماً فكيف يعمل في الطريق قلنا هذا من قبيل حذف الايصال وهو ان يتعد الفعل الى المقصود بواسطة حرف الجر ثم حذف هو ويبقى الفعل على تعديته **قوله** لانه لا يقال اتقت اريك لان باب اتقت لا يجرى لا يحتاج الى المفعول لان معناه پرہیزیدن لا پرہیزانیدن فان قيل فعله هذا ينبغي ان لا يصح تقديره في نحو الطريق الطريق ايضاً بعين ما ذكرته قلنا ان ذلك من قبيل حذف الايصال اصله اتق عن الطريق الطريق ثم نزع الخائض فصارت اتق فان قيل ينبغي ان يجعل مثلاً الاول النوعين مجذف الايصال ايضاً قلنا ان ذلك غير جائز بسبب فساد المعنى لان هناك يصير تقديره اتق عن نفسك وهذا غير مناسب **قوله** في اول النوعين غير صحيح الخ لان اتق لا يقدر في فرد من افراده وتقديره بعد في مثال النوع الثاني غير مناسب لان تقديره بعد في بعض افراد النوع الثاني جائز وفي بعض الافراد لا يجزى **قوله**

غير مناسب في شارة اليهما قوله فالصواب فيه شارة الى الجواب حاصله ان العبارة على حد المعطوف
تقديره معقول بتقديره او نحوه قوله بعد نفسك مما يؤذيك فيه تأمل لان نفسك محذوف منه لا محذوف
فكيف يضم القول بان المعنى بعد نفسك مما يؤذيك اللهم الا ان يقال ان اتقاء الشخص من نفسه
والتحذير منها ليس الا ليقاعها الشخص الضر والمحد من الحقيقة هي الضر وهي محذوفة بالملا واذا
نظرا للملا صح هذا المعنى قوله خارج عن النوعين لان المعول في النوع الاول محذوف منه فلا يكون اخلا
في النوع الاول ولا في النوع الثاني لان المعول فيه مكمل والاسد ليس بمكمل **قوله** واجب جواب بطريق
التسليم يعني سلمنا ان لفظ الاسد في ذلك ليس بتحذير بل تابع لانه معطوف على قوله اياك والمعطوف
تابع والتابع خارجة عن المحذوف من المرفوعات والمنصوبات والمجرورات باعتبار ان التوابع كلها ذكر الممت
فيما بعد قالوا نقول الخ اشارة الى انه يجوز في المثال الاول من النوع الاول قرأتين وجه الاول قد مر من قوله
حذف الجار والمجرور الخ ووجه الثاني انه حذف المعطوف من كل وجه ثم حذف بعد والنفس من
المعطوف عليه ابد للمتصل بالمتصل في اياك من الاسد في المثال الثاني من الاول يجوز ثلثة قراءة ويعلم
وجه القرائتين من المثال الاول ووجه الثالث ان حذف حرف الجر عن ان وان قياس لان ان وان من
حرف المصدا فجعلا مداخلتا ويرا المصدا فلا يفيد المخاطب فائدا تامة فلا بد من الحاق الغير وبتقدير
الا الحاق يلزم اطواله الكلام ويقضي التخفيف لانها ثقيلة فيخفف بالتقدير **قوله** وشذوذ الخ
جواب ال وهو انه لما كان تقديره من مستعابني ان لا يصح تقد في قوله الطريق الطريق لا متناع
حذف حرف الجر من الاسماء الصريحة مع انه يجوز التقدير فيه اجاب بقوله وشذوذ حاصله
ان المراد بالمتناع الشذوذ **قوله** مع غير ان جواب سوال وهو انه لما كان تقديره من شاذ كما في
الطريق ينبغي ان لا يجوز تقديره في نحو اياك وان تحذف اجاب بقوله مع غير ان وان شاذ تقديره
انما يكون بل فيها وامامهما فلا قوله شذوذ واذامفعول مطلق لقوله اشذ **قوله** الا نادرا كما في قوله تع
ولا على الذين اذا ما اتوا لتجسسهم قلت لا احد ما احكمم عليه مجذوف العاطف اقلت يعني
نست كناه ان كدان قلت كمدن كسان تجسسهم انكرت سوا كمنى ان كزوا وكفى كمنى يا بيم من ان شئ راك سوار كمنى
بالى ان شئ قال المفعول فيه امته المفعول فيه وهذا باب المفعول فيه او المفعول فيه هذا كذا قال المصنف
هو مفعول فيه او مفعول في مسماه مجذوف المضاف على الاحتمالين يجوز حذف المضاف لان الذي يوصف به المضاف
فانذ فح ما قيل ان يوم الجمعة مفعول فيه لم يفعل فيه اصلا بل في مسماه **قوله** احد جواب سوال وهو
انه لا يصدق الحد على شئ من افراد المفعول فيه لانه لا شئ من المفعول فيه ما فعل فيه فعل بمعنى اصطلاح
كما هو المتبادر لان المفعول مشتق على الامور الثلاثة اعني الحد والنسبة والنهان ولا يفعل فيه النسبة والخ
فخرج عن الحد يوم الجمعة في نحو صمت يوم الجمعة اجاب بقوله اى حدث الخ حاصله
ان المراد بالفعل اللغوي **قوله** تضمنا او مطابقة الخ جواب سوال وهو انه ينبغي

والمراد بالمتناع الشذوذ قوله مع غير ان جواب سوال وهو انه لما كان تقديره من شاذ كما في الطريق ينبغي ان لا يجوز تقديره في نحو اياك وان تحذف اجاب بقوله مع غير ان وان شاذ تقديره انما يكون بل فيها وامامهما فلا قوله شذوذ واذامفعول مطلق لقوله اشذ قوله الا نادرا كما في قوله تع ولا على الذين اذا ما اتوا لتجسسهم قلت لا احد ما احكمم عليه مجذوف العاطف اقلت يعني نست كناه ان كدان قلت كمدن كسان تجسسهم انكرت سوا كمنى ان كزوا وكفى كمنى يا بيم من ان شئ راك سوار كمنى بالى ان شئ قال المفعول فيه امته المفعول فيه وهذا باب المفعول فيه او المفعول فيه هذا كذا قال المصنف هو مفعول فيه او مفعول في مسماه مجذوف المضاف على الاحتمالين يجوز حذف المضاف لان الذي يوصف به المضاف فانذ فح ما قيل ان يوم الجمعة مفعول فيه لم يفعل فيه اصلا بل في مسماه قوله احد جواب سوال وهو انه لا يصدق الحد على شئ من افراد المفعول فيه لانه لا شئ من المفعول فيه ما فعل فيه فعل بمعنى اصطلاح كما هو المتبادر لان المفعول مشتق على الامور الثلاثة اعني الحد والنسبة والنهان ولا يفعل فيه النسبة والخ فخرج عن الحد يوم الجمعة في نحو صمت يوم الجمعة اجاب بقوله اى حدث الخ حاصله ان المراد بالفعل اللغوي قوله تضمنا او مطابقة الخ جواب سوال وهو انه ينبغي

ان لا یصیر یوم الجمعة مفعولا فيه لانه لا یفعل فیہ الفعل المذكور لان المذكور هو الفعل الاصطلاحی لا اللغوی
اجاب بقوله تضمننا ومطابقتة فالفعل المطابقی ثابت اذا كان العام لمصداً والفعل التضمنی ثابت اذا كان
العام فعلاً اصطلاحياً فمثلاً المذكور وان لم یدکر الفعل فی یوم الجمعة مطابقتة لکن ذکر تضمننا وهو
الحديث **قوله** فی ضمن الفعل واشبهه جواب سوال وهو انه ینبغ ان لا یصیر یوم الجمعة فی اناسام یوم
الجمعة مفعولا فيه لانه لا یفعل فیہ فعل مذکور تضمننا ولا مطابقتة اجاب بقوله فی ضمن الفعل الخ
حاصل ان المراد بالحديث المذكور اعم من ان یتضمن الفعل واشبهه **قوله** الملفوظ والمقید
جواب سوال وهو ان المتبادر منه الفعل الملفوظ فعلاً هذا لا یتضمن التعریف جامعاً لعل صدقاً علی یوم
الجمعة الواقع فی جواب من قال متی صحت لانه مفعول فیہ مع انه لا یفعل فیہ الفعل المذكور الا تضمننا
ولا مطابقتة ولا شبهه لعدا ذکره اجاب بقوله الملفوظ الخ **قوله** كذلك اذ كان شبه الفعل الملفوظ
او مقیداً له هنالك من قبیل الثاني فلا یرد علی یوم الجمعة وقع فی جواب من قال متی انت صائم **قوله**
لکن بقی الخ هذا اعتراض حاصل ان الحديث لا یصیر ما نعا حیث دخل فیہ المفعول به فی مثل
شهدت یوم الجمعة **قوله** فلو اعتبر جواب سوال حاصل ان قیداً حیثیة مراد هنا ای المفعول فیہ
ما فعل فیہ فعل مذکور من حیث انه فعل فیہ فعل مذکور وما ذکر الیوم هنالك فمن حیث انه وقع علیه
الفعل المذكور **قوله** ولا ینفی الخ اعتراض علی ذلك الجواب **قوله** الا لزيادة الخ جواب عن **قوله**
بیان لما جواب سوال وهو ان تعریف المفعول فیہ صائناً جامعاً ومتعاقباً وهو ما فعل فیہ فعل مذکور **قوله**
لا حاجة لی قوله من زمان او مکان بل صار مستكاً كما اجاب بقوله بیان لما الخ اشارة الى ان القیود فی التعریفا
لیست كلها احتراز یا بلر بما یتكون لزيادة ایضاً المعرف **قوله** اشارة الى قسمی الخ جواب سوال و
هو ان یراد كلمة او فی التعریف شنیعاً لانها للتدرید والتشکیک والتعریف للیقین و بینهما تاتف
ظاهر فاجاب بقوله اشارة الخ یعنی فی اشارة الى انها للتدرید **قوله** ضریان الخ جواب
سوال وهو ان الاسلام ان تعدی فی شرط لا تصاب بل شرط لكون الاسم مفعولاً فيه لانه یجوز ان یراد
من ما الموصول الاسم المنصوب لان البحث فی منصوبات الاسم والامر لیس كذلك اجاب بقوله
وهو ضریان الخ **قوله** وهذا خلاف الخ هذا اعتراض حاصله ان المخالفة عن اصطلاحهم فی
قوة الخطاء اجاب عن بقوله وخالفهم المصّر لانه تابع للمحق لا للرجال حیث قال وهو المفعول فیہ علی
قسمین بظهور فی وبتقدیر صالاً لانه اسم لما فعل فیہ فعل مذکور وهو اعم من ان یتكون بظهور فی او
بتقدیرها فانقیلان المخالفة عن القوا فی قوة الخطاء فلما نسب له ان لا ینحالفهم اجیب بان المصّر
تابع للمحق لا للرجال والمحق ما ذهب الیه المصّر لان الحد صادق علی المجرور بها ایضاً فكیف لا یتقوله المصّر
قال المكان جواب سوال وهو ان الضمیر **قوله** ان كان لا ینحلو اما ان یتكون اجعالی الظروف او المكان فعلى
الا ولیزاً ارجاع الضمیر المقدر الی الجمع وعلی الثاني یصیر الجملة الخبریة خالیاً من العائد الی المبتداء
لان قوله والظروف مبتدأ وقوله ان كان مبهما قبل ذلك خبره اجاب بقوله المكان حاصله ان الضمیر

والمراد بالضمیر المفعول فیہ

راجع الی المكان لکن ارجاعه الی المكان الجماع الی الظروف فی الحقیقۃ لان بینہما اضافۃ سیانۃ **قوله** وان لم یکن جواب سوال ظاہر **قوله** یقبل جواب سوال وهو ان قوله فلا جزء لذلک الشرط و اجزاء لا یكون الا جملة وهو مقرر لانہ حرف اجاب بقوله یقبل **قوله** اذ لم یکن حملہ علی الزمان المبہم ^{تأمل} بحملہ علی المكان المبہم ان اشترک فی المکانیۃ لتلازم الاستعارۃ من المستعیر **قوله** من المكان جواب سوال وهو انہ ینقض با لہر فانه مبہم مع انہ لا یفسر بالجهات الستہ اجاب بقوله من المكان حاصلہ المراد بالمبہم المكان المبہم لان الزمان المبہم الذہر زمان لان تفسیر الزمان بالمبہم بالجهات الست غیر جائز **قوله** ولما لم یتنازل اجاب سوال وهو انہ فہر المكان المبہم بالجهات الست وبعض ظروف المكان یقبل تقدیر فی وهو عند ولدی لم یتنازلہ **قوله** المعبر بالجهات الست اجاب بقوله ولما لم یتنازلہ ^{تأمل} بحملہ علی المفسر بالجهات الست فانقیل ان فی ذلک الحمل یلزم الاستعارۃ من المستعیر وهو باطل لان ہولاء محمولہ علی المكان المبہم ^{تأمل} بحملہ علی الزمان المبہم قلنا انما یلزم ذلک اذا کان حملہا علیہ تقدیریتہ فی اما اذا کان فی غیرہا من الجهات الست فلا یلزم **قوله** ولم یتنازلہ ^{تأمل} بحملہ علی الزمان المبہم لان المفسر حمل عند ذلک وشبہا علی المبہم اقام المفسر الدلیل علی حملہما فقط فالمد عام والدلیل خاص فاجاب بقوله ولم یتنازلہ اما علی ما فی بعض النسخ فلا یرد الاشکال ان کلہما عامان فہم الدلیل **قوله** لکثرہ جواب سوال وهو انہ کیف یصح الحمل لان علۃ الحمل الاشتک فی الایہام ولا ایہام فیہا اجاب بقوله لکثرہ لا لایہامہ **قوله** حمل فی اشارۃ الی ان قوله ما بعد دخلت عطف علی قوله عند ولدی **قوله** علی الذہب الاصح فی اشارۃ الی ان الاصح صفتہ لا بدلہا من الوصف وهو وصفہ المذہب الاستعمال **قوله** لکن انہ انہ مفعول فی لان الفعل اذا ناسب الشئ علی نحو الظرفیۃ لا یكون ذلک الشئ الا ظرفا لہ **قوله** من عمل تأمل فی اشارۃ الی انہ من طرف بعض النحاة علی المذہب الاصح وحاصلہ انہ کیف یكون الدار فی المثال المذکور مفعولاً فیہ بل ہی مفعولہ بل قلنا ان دخلت مصدراً للدخول المصدق اذا کان علی فتران المفعول فالغالب فیہ ان یكون من الالزام ومصدق الفعل الالزام لا یقتضی المفعولہ کیف یكون الدار مفعولاً بل مفعولاً فیہ ایضاً ان دخلت فعل والفعل یتیم بالفاعل بل ون ذکر الدار **قوله** لا یبعد تمام معناه الخ من حیث التعقل لان الفعل موقوف علی الفاعل فی الامور الثلاثۃ للصدق والتعقل والوجود علی المفعولہ فی الامرین التعقل والوجود علی المفعولہ فی الوجود فقط **قوله** وما یؤید ذلک انہ ایضاً فی اشارۃ الی الرد علی المذہب الاصح وحاصلہ کیف تكون الدار فی المثال المذکور مفعولاً فیہ لان علامۃ المفعولہ فیہ ان الفعل اذا ناسب الی مکان خاص یوقو عہ فیہ یصح ان ینسب الی مکان شامل لہ لغیرہ وہم الیس كذلك والجواب ان ہذا القاعدة کلیۃ لا کلئیۃ لا ترى ان الرجل اذا قعد فی جمیع اجزاء البیت التي ہی جزء من الدار یصح نسبت القعود الی جمیع اجزاء البیت بقوله قعدت فی جمیع اجزاء البیت ولا یصح نسبتہ الی الدار بقوله قعدت فی جمیع اجزاء الدار فیجوز ان یكون ما بعد دخلت من ہذا القبیل **قوله** دخلت البیت عند صدق الخ علی الذہب

تأمل فی انہ لکن انما یلزم الاستعارۃ من المستعیر وهو باطل لان ہولاء محمولہ علی المكان المبہم قلنا انما یلزم ذلک اذا کان حملہا علیہ تقدیریتہ فی اما اذا کان فی غیرہا من الجهات الست فلا یلزم حملہ علی الزمان المبہم لان المفسر حمل عند ذلک وشبہا علی المبہم اقام المفسر الدلیل علی حملہما فقط فالمد عام والدلیل خاص فاجاب بقوله ولم یتنازلہ اما علی ما فی بعض النسخ فلا یرد الاشکال ان کلہما عامان فہم الدلیل لکثرہ جواب سوال وهو انہ کیف یصح الحمل لان علۃ الحمل الاشتک فی الایہام ولا ایہام فیہا اجاب بقوله لکثرہ لا لایہامہ حمل فی اشارۃ الی ان قوله ما بعد دخلت عطف علی قوله عند ولدی علی الذہب الاصح فی اشارۃ الی ان الاصح صفتہ لا بدلہا من الوصف وهو وصفہ المذہب الاستعمال لکن انہ انہ مفعول فی لان الفعل اذا ناسب الشئ علی نحو الظرفیۃ لا یكون ذلک الشئ الا ظرفا لہ من عمل تأمل فی اشارۃ الی انہ من طرف بعض النحاة علی المذہب الاصح وحاصلہ انہ کیف یكون الدار فی المثال المذکور مفعولاً فیہ بل ہی مفعولہ بل قلنا ان دخلت مصدراً للدخول المصدق اذا کان علی فتران المفعول فالغالب فیہ ان یكون من الالزام ومصدق الفعل الالزام لا یقتضی المفعولہ کیف یكون الدار مفعولاً بل مفعولاً فیہ ایضاً ان دخلت فعل والفعل یتیم بالفاعل بل ون ذکر الدار لا یبعد تمام معناه الخ من حیث التعقل لان الفعل موقوف علی الفاعل فی الامور الثلاثۃ للصدق والتعقل والوجود علی المفعولہ فی الامرین التعقل والوجود علی المفعولہ فی الوجود فقط وما یؤید ذلک انہ ایضاً فی اشارۃ الی الرد علی المذہب الاصح وحاصلہ کیف تكون الدار فی المثال المذکور مفعولاً فیہ لان علامۃ المفعولہ فیہ ان الفعل اذا ناسب الی مکان خاص یوقو عہ فیہ یصح ان ینسب الی مکان شامل لہ لغیرہ وہم الیس كذلك والجواب ان ہذا القاعدة کلیۃ لا کلئیۃ لا ترى ان الرجل اذا قعد فی جمیع اجزاء البیت التي ہی جزء من الدار یصح نسبت القعود الی جمیع اجزاء البیت بقوله قعدت فی جمیع اجزاء البیت ولا یصح نسبتہ الی الدار بقوله قعدت فی جمیع اجزاء الدار فیجوز ان یكون ما بعد دخلت من ہذا القبیل دخلت البیت عند صدق الخ علی الذہب

عن الامتثال من الخارج الى الداخل وهو ليس بخارج كما قال الشاعر اذا قال اللادخل في البلد **قوله** فيكون
اشارة الى انه لا خلاف هنا فيما بعد خلعت لان قوله على الاصح صفة للاستعمال **قوله** ونقل عن سيبويه
ان استعماله خلعت مع في شاذ فعلم ان الاصح استعماله **قوله** بلا شريطة الخ جواب لا وهو ان قوله
ولعام مضمرة مستدركة لان قوله على شريطة التفسير مستغن عنه فلا حاجة اليه لانه لما كان مفعولاً عاشر التفسير
فهو لا يكون الا مضمراً اجاب بقوله بلا الخ **قوله** كما مر في المفعول به من اختيار النصب الرفع وقد سبق ايضا ما يجب
نصبه سيبويه الامران فيختار الرفع في يوم الجمعة صحت فيه ويختار النصب في نحو ايام الجمعة صحت فيه اذ ايام
الجمعة صحت فيه مثال ما ليس المفسر بالصفة كل يوم الجمعة صحت فيه في الصيف ومثاله ما يستوى في الزمان
نحو زيد يدير ويوم الجمعة صحت فيه ومثاله ما يجب نصبه نحو ان يوم الجمعة صحت فيه **قوله** اي لقصد
تحصيله الخ جواب سوال وهو ان التعريف ليس بجامع لان خرج عنه التاديب في نحو ضربت تاديباً لان
المتبادر من قوله لا جلة انه فعل بسبب وجوده والتاديب ليس كذلك لانه فعل لقصد تحصيله لا
بسبب وجوده فاجاب بقوله اي لقصد الخ يعني ان التعريف اعم فانطبق الحد على الحد **قوله**
اي حد الخ جواب سوال وهو ان التعريف لا يصدق على فرد من افراد الحد دلان المراد من الفعل الفعل
الاصطلاحي وهو مشتق على الحد والنسبة والزمان وهو لم يفعل لاجله اجاب بقوله احدث في
يتناول المفعول له مثل الفاعل نحو زيد ضارب عم تاديباً **قوله** مملوفاً وانما في المذكور بالمفوظ
ليكون اشارة الى ان المراد بالمذكور الذي مصدره المذكور ككسر اللام لان الذكر يضم اللام لا التعقل
فيصدق التعريف على التاديب في نحو اعجبني التاديب لان فعله متعقل في هذا التركيب و
هو ضربت زيداً تاديباً **قوله** حقيقة او حكماً جواب سوال وهو ان المتبادر من المذكور
المفوظ حقيقة فلا يتناول التعريف للتاديب في جواب من قال لم ضربت زيداً لانه مفعول
له مع انه لم يذ كر الفعل لاجاب بما ترى **قوله** احتراز عن مثلاً اعجبني الخ وانما احترازه لانه فاعل
لا اعجبني فعله ليس بمذكور هو الضرب الذي فعله لقصد تحصيله فيه نظر لان التاديب انما يخرج
اذ اجعل من القسم الاول من المفعول واما اذا جعل من القسم الثاني فلا يخرج به لان فعله هو
اعجبني فعله المذكور فعل بسبب وجوده التاديب فان قلت ان المراد ان المفعول ما فعل لاجله
فعلها علمه المذكور وحينئذ لا بد ان يكون المفعول غير الفاعل فخرج التاديب في اعجبني التاديب
لان فاعله قلت جازماً استدل بك قوله المذكور لان التاديب في اعجبني التاديب خرج بدنه فالجواب عن
اصل السؤال ان التاديب في المثال اذا جعل من القسم الثاني من المفعول ايضا خارج بقوله المذكور الا
التعجب لا يكون الا بعد حصول التاديب حصوله لا يكون الا بالضرب والشتم وغيرهما كرفع الرحمة
فلا يكون خرج فعله المذكور **قوله** في الجملة يعني في تركيب اخر كما في ضربت زيداً **قوله** مثلاً
لما فعل الخ جواب سوال وهو ان تعدد الامثلة باطل لان الغرض منه توضيح المثل والمثالا الواحد
كاف في التوضيح فلا حاجة الى ايراد المثالين فاجاب بما ترى **قوله** فان التاديب الخ فان قيل

تاديباً
تاديباً

ان التاديب عين الضرب لانها عبادتان عن استعمال الخشبة في المحل المعين لكن مغايرتها بالاعتبار
لان هذا الفعل بعينه من حيث انه يؤلم يسمى ضربا ومن حيث انه سبب لا تصاف المضرب بالاخلاق
الحسنة يسمى تاديبا فكيف يحصل له اجيب بان يحصل له بما تضمنه التاديب هو التاديب وانما سبب
التاديب لتضمنه التاديب ويكذب امتناع ضربته تاديبا كما صرح به الرضى ناقلا عن النخاعة فالجواب
ان الانسلا من التاديب عين الضرب بل هو احداث التاديب الضرب سبب لاحداث وسيلته **قوله**
واقائل فيه إشارة الى ان قوله خلافا مفعولا مطلقا يخالف ثم المصدر مع الفعل في محل الرفع خبر لقوله
لقائل **قوله** ظاهره في إشارة الى ان خلافا مفعولا مطلقا للنوع لان الخلاف على نوعين ظاهر وخفي **قوله**
هو الاول وايضه جواب سؤاله وان الخلاف مصدر والقاعدة فيه ان خفض فعلا لا تضاد نحو سبحان الله
او باللام نحو حملا له جب حذف فعله الشارح ذكر فعله حاصل الجواب ان حذف الفعل واجب اذا لم يكن
مطلقا للنوع وهما النوع يعنى ان خلاف المصنوع ظاهر **قوله** يخالف خلافا ظاهرا والظاهر ان
ينسب المخالفة الى الزجاج بان يقال يخالف الزجاج لهذا القائل خلافا لان النخاعة اصله والزجاج فرع
والخلاف انما وقع من الفرع لا من الاصل **قوله** لا حاجة الى هذا التقدير فان لفظ يخالف في قوله الشارح
على صيغة المجهول والجار والمجرور اعني قوله للزجاج صفة لقوله خلافا **قوله** من غير لفظ جواب السؤال
معنى ضربت مشتملا على الضرب على التاديب فكيف يكون التاديب مفعولا مطلقا لقوله ضربا اجاب بقوله من
غير لفظ اي مغاير للفظ الفعل **قوله** ادبته بالضرب تاديبا محذوف الفعل هو ادبته للاختصاص دون
التاديب هو الضرب ولو حذف فعله للتاديب هو الضرب لم يعلم ان التاديب باى شئ حصل ثم بعد حذف الفعل
اقيم المصدر مقامه فصارت تقديره ضربت تاديبا وقس على هذا البواقي من الامثلة **قوله** وجبت
الخ وفيه نظر لان القوم مغاير بالذات للمجهين فكيف يصح ان يكون مصدرا مغايرا للفظ فعله مع انك لا بد من
اتحاد المعنى بينهما اللهم الا ان يراد بالجبين اثر الكيفية القائمة بالفض هو القوم عن الحرب كما يراد بالشجاعة
الاثر المرتب على الكيفية النفسانية وهو الاقدام **قوله** شرط انتصاب نحو جواب سؤاله هو ان تقدير
اللام شرط انتصاب المفعول لا للنصب والانتصاب هو الحركة الحاصلة بالعامل وهو لا يحتاج الى الشرط
اجاب بقوله شرط انتصاب الخ اوفر النصب بالانتصاب اشارة الى ان اضافة النصب الضمير من اضافة
المصدر الى المفعول دون الفاعل لان الغير باقى النصب لانه باقى النصب الى الغير **قوله** لا شرط كون الاسم
نحو جواب سؤاله ان الاصل في الكلام لا يجوز فينبغي ان يقول شرط تقدير اللام اجاب بقوله لا شرط كون
الخ **قوله** فالسمن الخ بفتح السين روى **قوله** الزائر الخ منصوب على المفعولية بالاكرا
البيضا الى الفاعل وهو الضمير المجرور **قوله** عند اي عند المصريح **قوله** وخص اللام
نحو جواب سؤاله وهو ان المفعول له كما يحى باللام كذلك يحى بمن الباء وفي ما وجه تخصيص
اللام بالذ كر ولم يقل تقدير اللام ومن والباء وفي اجاب بقوله وخص اللام بالذ كر
الخ **قوله** اي لاجلها اما متعلق بمجموع الامثلة الثلاثة او بالاخير فقط **قوله** ولما

كان تقديراً للام جواب سؤال وهو ان الاصل لا يجاز ولا اختصاصاً فلم قال المصنف فيما بعد انما يجوز حذفها ولم يقل وانما يجوز بارجاع الضمير في يجوز الى تقدير اللام مع انه اخصر اجاب بقوله ولما كان وحاصل الجواب ان تقدير اللام عبارة عن حذفها في اللفظ وابقائها في النية اي عبارة عن مجموعهما فلو اکتفا باجاء الضمير الى تقدير اللام لتوهمن في النية محتاج الى الشرط والامر ليس كذلك بل المصنف ان حذفها عن اللفظ محتاج الى الشرط دون بقائها في النية فلهذا هو هذا الوهم قالوا انما يجوز حذفها والفرق بينهما ان التقدير الاسقاط في اللفظ دون النية والحذف الاسقاط مطلقا سواء كان منوياً في النية او لا وقيل الاسقاط مطلقاً اي من حيث اللفظ والنية اي نسياناً **قوله** الى شرط اي لا يحتاج الى الشرط لابقائها في النية اصله فلا حاجة الى الشرط لان النكتة للفائدة لا للقاء والاثبات بالاصل والى **قوله** فيجوز في اشارة الى ان المراد بالجواز الجواز بمعنى الامكان الخاص **قوله** عما اذا الخ ينبغي ان يقم احتراز عما اذا كان غير فعل ليشترط نحو جئتك للسواد ايتنا ولا الاحتراز مثلاً جئتك للعلم والكتابة بعد اطلاق العين عليهما عرف الا انه اراد من العين ما ليس بفعل **قوله** اي اتحداً على الخ تنقض بقوله نعم المراد الى الذ حاجر ابراهيم بيان اتاه الله الملك فان قوله ان اتاه الله الملك دفع له مع انه حذف اللام وفيه على الفعل والمفعول متغايران فاجوز ان حذف الفعل جازم بعد اتحاد فاعلهما ان لم يكن مصدكاً بان ان كان مصدكاً بان فلا يشترط اتحاد الفاعل بل يحذف اللام مطلقاً سواء اتحد الفاعل ولا لان حذف حرف الجر من ان ان قياس **قوله** بان يتحد فاعله الخ جواب سؤال هو ان التبادر من قوله مقدار فاله في الوجود الاتحاد الزمانية فيخرج عنه قعداً عن الحروب جينا لان زمان الجبن غير زمان القعود لان الجبن موجود في زمان قعوده وغيره فاجاب بقوله بان يتحد الخ حاصله ان المراد بالمقابلة في الوجود اعم من ان يكون زمان وجودها متحد او يكون زمان وجود احدهما بعضاً من زمان وجود الآخر **قوله** الا باعتبار ثم اعلم ان مفهوم الضرب التاديب متغايران لان الضرب حدث صدك عن الاعضاء الظاهرة التي هي غير اللسان كان مؤلماً المضرب والتاديب حدث صدك من الشخص سواء صدك من اللسان او غيره وكان سبباً لاتصاف المفعول باخلاق المحسة والتاديب يصد على الضرب دون العكس **قوله** وانما اشترط جواب سؤال وهو ان نصب الاسم انما يكون باعتبار انه جزء من الفعل وابعث بالعلاقة والامر ليس كذلك لان المفعول ليس جزءاً من الفعل ولا علاقته بينهما اجاب بقوله انما اشترط وحاصلها ان العلاقة موجودة وهو التشبيه

قال المفعول مع زيد عليه كانه مع مفعول ما لم يسم فاعله لقوله المفعول لان الالف اللام الداخلة على لفظه موصولة بمعنى الذي ولفظ المفعول بمعنى فعل المفعول ما لم يسم فاعله لا يكون الا مرفوعاً وهما منصوبان فاجاب عنه الفاضل الهندي بقوله هنا من قبيل قد جاز بين الغير النزوان حاصله ان لفظ المفعول ليس بمنسك الى كلمة مع بل هو ميسر الى المستكن فيضاً بمعنى الذي فعل فعل بصاحبه كما في قوله قد جاز بين الغير النزوان فقول جاز فعل ماض مجزوم بمنزلة قبله مستكن الى ضمير مصدك وهو المجلول فيضاً المعنى قد جاز المجلول ولا يصح اسناد الى كلمتين لان ظرف الظرف لا يكون الا من المنصوب ولا يقوم مقام الفاعل

بجاء المفعول
ان ضمير المفعول هو المفعول

ما هو محط الفائدة قائم مقام الفاعل من غير قيد مخصوص غير جائز فنقبلي الاعتراض على المصنوع قول
 الشارح الذي فعل المصاحبة للرد على الفاضل الهندى حاصل الزمان لفظ المفعول مسند الى كلمته مع التي عبر عنها
 الشارح بالمصاحبة لكن نصيب باعتبار انه لازم النصب النجاة قد جوز واسناد الفعل الى لازم النصب تركه منصوبا
 جريا على ما هو عليه الاكثر قيل ان الاعتراض كما ورد على المفعول مع كذلك يرد على المفعول به وفيه فلم
 له يتعرض لهؤلاء قلنا لو تعرض اليها ليقب الاعتراض على المفعول مع كذلك **قوله** على قراءة ۶۷
 النصب جواب سوال وهو ان بين في بيديكم مقرو وبقريتين منصوب عند البعض مرفوع عند البعض
 فباي قروة اخذ جاب بقوله على قراءة الخ حاصله ان الاستدلال به بناء على من ذهب من قراء
 بالنصب **قوله** هذا الراى شريف جدا باعتبار ان فيه اقامة الشيء الذي هو محل الفائدة مقام الفاعل
 وذلك الشيء هو لفظ مع لان به قد تميز عن المفعول المطلق وبه وله وفيه وايضا ان هذا الراى كان
 خاليا عن التكلف الذي ذكره الفاضل الهندى وايضا ان جعل المصدا مسند اليه من غير قيد
 التخصيص غير جائز فان قيل ان بين قول الشارح لازم النصب وبين قوله على ما هو عليه في الاكثر ۶
 تناقض لان يفهم من الاول ان النصب لازم مع لا يتيقن عن في وقت من الاوقات ويفهم من
 الثانى انه منصوب في الاكثر ويتقن عن في بعض الاوقات قلنا ان اللزوم على نوعين لزوم منطقى
 ولزوم عربى والاولة عبارة عن امتناع انفكالك اللازم بعد تصويبا للزوم والثانى عبارة عن ان يكون
 بين اللازم والملزوم علاقة مصححة للانتقال وهما من قبيل الثانى وهو موجود لان كلمة بين اذا
 اطلق ينقل الى ان من ان منصوب **قوله** لمصاحبة معول فعل وفيه اعتراض عن قوله كراجل وضعية
 لان الوضعية مذكورة بعد الواو التي يعنى مع لكن ليس بمصاحبة مع معول فعل **قوله** لاجل مصاحبة
 الخ فيلشارة الى ان اللام في قوله لمصاحبة اجلية والمصاحبة علة غائية للذ كر بعد الواو **قوله**
 استوى الماء والخشبية في العلو اى صل الماء الى الخشبية فليست الخشبية ارفع من الماء والخشبية
 هناك مقياس يعبر بها قد ارتفاع الماء وقت زيادته ۱۲ عبدا الغفور **قوله** وسواء كان فيه ۶
 اشارة الى ان نصب قوله لفظا او معنى بناء على انه خبر لكان المحذوف **قوله** اى لفظيا
 جواب سوال وهو ان الاصل ان يكون خبر كان محمولا على اسمها وهما لا يصح الحمل فاجاب
 بقوله لفظيا حاصل ان الخبر مجذوف ياء النسبة فيكون جار مجر عن المشتقات **قوله** فيصح الحمل **قوله**
 اى معنى جواب سوال مثل ما مر لان وانفا **قوله** والمراد بمصاحبة جواب سوال وهو انه ينقض
 معروفي جاء في زيد ومعروفانه مذكورا بعد الواو مع مصاحبة معول فعل في الصد ما ومع ذلك
 انه ليس بمفعول مع جاب بقوله والمراد حاصله انا الان لم انه مصاحب بمفعولا لفعل لان المعبر
 في المصاحبة لا اشتراك في اصلا للفعل في الزمان والمكان الواحد كما قاله الشارح وهما اتحاد
 الزمان والمكان ليس بشرط فيكلا لا يجوز ان يحجى زيدا في وقت والعمري في وقت **قوله**
 واعلم ان مذ هب الخ على بعض النجاة كعبدا لقاهر لجر جاني حيث جعل معول الفعل

منصوباً بالواو ووجه الشرحان الواو عامل خفيف لانها حرف بخلاف لفعلا لانه عامل قوي **القول** في
 وانما وضعا للحوال جواب سوال وهو ان المصاحبة هو المعنى الحقيقي لكلمة مع والواو مع مجازي فمن
 اى جهة عد عن ذكر مع الى ذكر الواو فاجاب بقوله وانما وضعا للحوال **القول** واصلاها جواب سوال وهو انما
 الوجه لتخصيص الواو عن سائر الحروف ومع ان سائرهما ايضا خصرا جاب بقوله اصلها حاصل الاصل
 ذلك الواو والجمع ثم في المفعول مع ^{استعملت الواو في الحروف} مع والجمعية تناسب المعية المستلزاة للجمعية **القول** اى وجد
 الخ فيه اشارة الى ان لفظا كان تاما لانا قصته **القول** اى ما يدل على احدث جواب سوال وهو ان جواز
 الوجهين او تعيين احدهما كما يجي في المفعول مع الذي ذكر مع الفعل كذلك يجوز في المفعول مع
 الذي ذكر مع شبه الفعل من اسمى الفاعل والمفعول وغيرهما ايضا فاما الوجه لتخصيص لفعلا جاب بما ت
القول وغيرها كاسم التفضيل وظروف الزمان والمكان والالة **القول** اى يجب جواب سوال وهو
 انه ينقض بعمرو في نحو ضربت زيدا وعمر الانه مذكور ببعك الواو والفعل فيهما اللفظ وعطف جائز
 مع انه لا يجوز في الوجهان اجاب بقوله اى يجب وفي هذا التركيب لعطف واجبان لان الاصل في هذا
 الواو والعطف وانما عدل عنه الى نصب للتخصيص على المصاحبة لا يمكن تنصيب للنصب المصاحبة في
 المثال المفروض لان النصب العطف اظهر اجاب **القول** اى يجب جواب سوال وهو انه ينقض بنحو جئت وزيدا
 لان في هذا التركيب يجب العطف فيه مع انه لم يجوز في الوجهان بل تعيين النصب ^{فاجاب} اى لم يتمم وفي هذا
 التركيب العطف مبتنع لعدا تاييد المتصل بالمنفصل عدل الفصل فم يجوز في الوجهان بل تعيين النصب **القول**
 لوجب العطف فيه انما يدل عندنا على ما بعد على المصاحبة والنصب في هذا التركيب ^{لا يعلم} ان نصب عمر
 في هذا التركيب من جهة انه مفعول مع او من جهة انه معطوف على زيد فتعين للعطف فاقل انه ينقض بنحو كفاك
 وزيدا ^{لا يعلم} فان زيدا ايضا لا يدل على المصاحبة لان لا يعلم ان نصبه من جهة انه معطوف على الضمير المنصوب او
 من جهة انه مفعول مع فينبغي ان يكون العطف اجبا والا لم يسل كذلك قلنا سائنا ذلك لكن انصير في كفاك
 وان كان ضمير فضلة لكنه متصل بالفعل الشديد اتصاله فصار كالجزم من الفعل فلم ينتقل الى من الى العطف
 بل المتبادر ان زيدا منصوب على انه مفعول مع **القول** اى العطف النصب فعلمنا ان الوجهان تشبوه وهو عا
 عن الدليل وليس ههنا دليلان فاجاب بما ت **القول** على المفعول يعني ان المراد بالنصب هو النصب على المفعول
 لسوق الكلام فيها **القول** جائز ان جواب سوال وهو ان قوله فالوجه جزء شرط وجزء الشرط يكون جملة والوجهان
 مفرد فاجاب بقوله جائز ان حاصل ان قوله فالوجهان مبتدأ محذوف والخبر فالجزء جملة اسمية **القول** با
 لرفع على العطف اى عطف زيد على الضمير المتصل لتاييد بالمنفصل لكنه لا يتلزم من التاييد استقلاله
 ليصح العطف لان المنفصل شئ والمتصل شئ اخر لان يقالا لهما في الحقيقة شئ واحد ولا لهما ضمير
 المتكلم فاما كان المنفصل مستقلا لزم عنه استقلال المتصل من جهة فيصح العطف عليه ^{لا يعلم} ان
 لم لا يجوز ان يكون معطوفا على المنفصل مع قرب استقلاله من كل وجه واجيب عنه بان لو عطف عليه
 لزم ان يكون ايضا تاييدا للمتصل بالمنفصل لان المعطوف في حكم المعطوف عليه هو طلال التاييد يكون

والتاويجب العطف لان الاصل في هذا التركيب لعطف واجبان لان الاصل في هذا

تسمان لفظ ومعنوی کما عرف فی موضعہ ہولیس بواحد منہما **قولہ** اوان لم یجز الخ جواب سوالین
 احدہما ان الاستثناء من علم المستفاد من قول الشارح لم یجب تفسیر قول المص ^{م الوجہ} جايد لعل ان الاستثنای
 وجوب العطف وان کان العطف واجبا فكيف تعین النصب وكيف یطابق مثال المص بیئت و زیل لان
 المثل وجوب العطف فی المثال العطف متمتع وثانیہا ان قولہ والا شرط وهو لا یكون الا جملة وهو حرف
 الاستثناء ہنا فاجاب بقولہ ای ان لم یجز العطف حاصل الدفع الا ولا نالنا انما استثناء من علم
 الوجوب بل هو استثناء من الجواز فالمستثنی عنک جواز العطف واذا کان العطف متمتعا تعین النصب
 وطابق المثال مع المثل وحاصل الدفع الثاني ان قولہ الامعناہ الاصل وان لم یجز العطف واذا کان کذا
 کل الشرح جملة فعلية **قولہ** بل یمتنع جواب سوالہ ہوان قولہ ان یجز یعنی لم یجب بالامکان العام
 المقید بجانب العدا فینتقض بخوجبت انا و زیل بانہ لم یجب العطف فیہ مع انہ لم یتعین النصب فیہ
 بل جواز الوجہین فاجاب بقولہ بل یمتنع حاصلہ انا لان سلم ان لم یجز یعنی لم یجب بل یعنی متمتع و فی
 ہذا المثال لم یمتنع العطف فلہذا جازا الوجہان فیہ **قولہ** ای امر الخ جواب سوالہ ہوان کان تامہ
 یعنی وجد والفعل فاعلہ ہوز والحال ^{لفظ} مغنی حال منہ والحال محمول علی ذی الحال ہنا لا یصح الخ
 لان المغنی مصدر وهو لا یجمل الا علی افرادہ الفعلا لیس من افرادہ فكيف یصح الخ فاجاب بقولہ ای
 امر حاصل ان المغنی حال باعتبار الموضوع وهو امر **قولہ** معنویا جواب سوالہ وهو انہ اذا کان صفة امر
 فالصفة ایضاً محمولة علی الموضوع ہنا لا یصح الخ فاجاب بقولہ معنویا **قولہ** مستنبطاً عطف تفسیر
 لقولہ معنویا **قولہ** ای لم یمتنع جواب سوالہ ہوان قولہ جاز العطف یعنی لم یجب العطف بالامکان
 العام المقید بجانب العدا فینتقض بنحو ما شانک وعمر انا ان لا یجب العطف فیہ ہذا المغنی مع انہ
 لم یتعین فیہ العطف بل لا یجوزاً فضلا عن التعین فاجاب بقولہ ای لم یمتنع الخ اشارة الی ان المراد هو
 الامکان العام المقید بجانب الوجود فعلم للعطف لیس بضر ولا ی سوء کان وجودہ ضرر یا اذلا
 فقال لم یمتنع لیس صدق قولہ تعین العطف **قولہ** ای وان لم یجز الخ جواب سوالہ علی نحو ما اطلق
 فیما مر انہ انما فرہ بقولہ وان لم یجز لان الشرط لا یكون الا جملة ثم اضرب عنہ بقولہ بل یمتنع لان لم یجز
 یعنی عنک الوجوب **قولہ** فانه الخ ہذا دلیل للتطبيق المثال مع المثل **قولہ** ولم یجز جواب سوالہ ہو
 انہ لم لا یجوز عطف عمر فی المثال الثاني علی الشان فاجاب بقولہ لم یجز حاصلہ لو عطف علیہ یجوز
 المعنا ذ المغنی ہر وما شانک ونفس عمر وسوال السائل عن شانہما الا عن شان احدہما وفضل الآخر **قولہ**
 اذالسوال عن شانہما قلی یعنی ان یعطف علی الشان بخلاف المضائق یدہ ما شانک و شان عمر قلنا
 فعلہ ہذا یكون السوال عن الشان للتعلم وهذا لیس بمقصود المقصود هو السوال عن شان احد قیل
 یعلم من عبارة الشارح اعنی قولہ اذالسوال عن شانہما ان المقصود هو السوال عن الشان
 المتعدد فعلہ ہذا لا یطابق الی لعل علی المدعی قلنا ان لقولہ عن شانہما
 معینین احدہما هو السوال عن الشان المشترك بینہما والثانی هو السوال عن شان ذید مستقلا وعن

شان عمد مستقلا والمراد هها هو الاول **قوله** وانما حكمنا بمعنوية الخبرية سارة الى ان قوله لان
المعنى ما تصنع دليل المدح المحذوف وهو معنوية الفعل قال المصنف لان المعنى الخ الام عوض عن المضامير
تقديره لان معنى الامثلة **قوله** وما يماثله جواب سوال هوان التقريب غير تام لان المدعى معنوية
الفعل في الامثلة الثلاثة والدليل يثبت المدح في المثالين الاخيرين لان قوله ما تصنع انما يكون معنى لها الا
للاول بل معنى الاول ما يصنع اجاب بقوله ما يماثله يعنى العباداة على حذف المعطوف **قوله** الحال في اللغز
الانقلاب في الاصطلاح ما يبين هيئة الفاعل **قوله** لما فرغ الخ هذا تعقيب للمبتدأ يعنى يريد غيبة
بسبب ان يشعر في بحث جديد في ان تعريف كمال ليس بجامع لعدم صدق على اكببا في جامع زيد اكببا
غلاما لان حاله لم يبين هيئة الفاعل ولا المفعول ولا كلاهما قلنا انه قد مر تعريفه بمحذوف المعطوف
تقديره ما يبين هيئة الفاعل والمفعول وكلاهما وما يتعلق بهما ثم قال الشارح اى من حيث هو فاعل
جواب سوال هوان التعريف غير مانع لان زيد خرافية صفة الفاعل والمفعول بنحو جاء في زيد لعاقلا واديت
زيد لعاقلا فانها ايضيين هيئة الفاعل والمفعول بمع ان ليست بحال فاجاب بقوله اى من حيث الخ حاصله
انها تخرج بقيد كحيتية فانها تدل على هيئة الذات مطلقا من حيث انه فاعل ومفعول **قوله** الصفة تد
على معنى في متبوعه سواء كان ذلك المتبوع فاعلا ام لا الا ترى ان اتصاف زيد بالعاقلا جائز سواء ذكر
مع لفظ جاء في اوله بخلاف الحال فانها تدل على هيئة الذات لا مطلقا بل من حيث انه فاعل ومفعول
به **قوله** كما هو الظاهر جواب سوال وهوان الهيئة ذكر مطلقا غير مقيد بقيد كحيتية فمن اين يعلم
قيد كحيتية فاجاب بقوله كما هو الظاهر الخ ووجه الظهور ان هذا المقام مقام التعريف قيد كحيتية
مراد في التعريف انما حذف كفاء ابا الشهور لكن يد على تعريف الحال ان ذكر كلمة او منافع للتعريف لان
التعريف للامتياز وكلمة والتشكيك والترديد اجيب بانها ههنا للتبويب لا للترديد فلا ينافى في التعريف
فانقل هذا مخالف لها صرح به الشارح فيما بعد بقوله هذا الترديد على سبيل منع الخلو قلنا سلطنا انها
للاترديد كما قلت لكن الترديد على نوعين ترديد في العلم وترديد في النوع والمنافى للتعريف القسم
الاول والثاني ومراد الشارح بالتردد الترديد النوعي **قوله** هذا الترديد الخ جواب سوال وهون يخرج
عن التعريف اكببا في نحو ضمير زيد عمدا كين لان كلمة او لاحد الامر من المذكورين الحال ما يبين
هيئة الفاعل فقط والمفعول فقط لا مجموعهما فاجاب بقوله هذا الترديد الخ حاصله ان راكبين انما
يجوز اذا كانت كلمة او لا انفصلا الحقيقي وههنا ليس كذلك بل بانها منع الخلو **قوله** سواء كان في اشارة
الى ان لفظا او معنى خبر كان المحذوف **قوله** الفظيا جواب سوال مثا ما مر **قوله** ومنطوقه وصك
مى بمعنى النطق تفسير لقوله لفظ الكلام يعنى يكون فاعلية الفاعل ظاهرا في الكلام كما في قولهم
جاء في زيد اكببا وهكذا في المفعول مثل ضربت زيدا قائما **قوله** سواء كانا مملوطين اه جواب
سوال هوان قائما في نحو زيد الناس قائما حاله عن الضمير المستكن في الظرف ليس فاعلية
المستكن بملفوظه فاجاب بقوله سواء كانا الخ والمستكن مملووظ حكما وفاعلية باعتبارها

بحث الحال

لفظ الكلام وهو في الارقاناً ومثلاً للمفعول المملفوظ ظاهراً وحكما نحو قوله **نحو** مسلمي فعا وهو مفعول
 به معنای ما يماثلها فعا ومثلاً للفاعل المعنوي نحو قوله **النون** زائدة لانه في ظاهر التركيب خبر
 المبتدأ وهو هي الخ لكن في المعنى فاعل لفعل محذوف وهو ممتنع فافهم ومثلاً للمفعول المعنوي نحو هذا زيد
 قائم فافهم **قوله** معنوي لجواب سوال امثلا ما مر من غير مرة **قوله** باعتبار معنی آبا باعتبار الفعل
 المفهوم من لفظ هذا عند اشيرا وابنه الا ولم مفهوم من الذاك الثاني مفهوم من الهاء فصار المعنى اشير
 زيد قائم مفعولية زيد ههنا باعتبار المعنى **قوله** والمراد جواب سوال وهو انه قد يقع الحال عن المفعول
 مع نحو جئت انا وزيد اركبا مع انه ليس بحال عن الفاعل والمفعول به بل هو حال عن المفعول مع وهو
 زيد اجاب بقوله والمراد الخ حاصله انما يقع الحال عنه لكونه بمعنى الفاعل والمفعول به له صاحبه
 اياه في صدر الفعل عنها ووقوعه عليه **قوله** وكذا للفعل المطلق جواب سوال وهو انه قد يقع
 الحال عن المفعول المطلق نحو ضربت الضرب شديدا مع انه ليس بحال عن الفاعل والمفعول به اجا
 بقوله وكذا الخ حاصله ان الحال من غير الفاعل والمفعول به لا يقع الا بجعله في معناها فلا
 يقال ضربت الضرب شديدا لا ابتداء ولا حدثت الضرب شديدا فيكون حال عن المفعول به لفظا او
 حكما اما لفظا فلان الضرب مفعول به تبا ويل ضربت الضرب شديدا **عجنا** احد الضرب فان العامل
 فيه حدثت دون ضربت فصار مفعولية باعتبار اللفظ والنطق واما حكما فلان العامل فيه **نحو**
 مملفوظ حكما **قوله** وكذا يدخل الخ جواب سوال وهو انه قد يقع الحال عن المضاف اليه كقوله تع
 بل نتبع ملت ابراهيم حنيفا وقوله تع **يُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا** فاجاب بقوله وكذا
قوله يصح حذفه قيام الخ وانما يقع المضاف اليه مقام المضاف لان متابع الملة متابعه ابراهيم
 وكذا اكل لحم اخيه اكل اخيه لان اللحم عين اخيه **قوله** او كان المضاف جواب سوال وهو ان مصحين
 في قوله تع ان دابر هؤلاء مقطوع مصحين حال عن هؤلاء اضعيف اليه لفظ دابر الدابر ليس بفاعل
 ولا مفعول بل هو اسم ان ولا يصح حذفه واقامة هؤلاء مقامه مع انك قلت فيما سبق ان الحال عن
 المضاف اليه انما يصح اذا كان المضاف فاعلا ومفعولا ويصح حذفه واقامة المضاف اليه مقامه
 فاجاب بقوله وكان حاصله ان لا نسلم ان دابر ليس بفاعل بل هو فاعل حكما لانه مفعول ما لمريم
 فاعله للضمير المستكن في قوله مقطوع **قوله** ولو قرأ الخ والغرض من هذه العبارة رد
 على بعض الشرح كفاضل الهند فانهم اجابوا عن الاشكال الوارد بالحاصل من
 المفعول مع والمفعول المطلق بان قوله ما يبين الخ على صيغة الماضي المعلوم اعني
لنسى وهو ان تعريفه ليس بجامع بعد صدق على الكافي تحت زيد اركبا وعلى شديدا في ضربت ضرا
 شديدا وعلى حنيفا وميتا في قوله تع بل نتبع ملت ابراهيم حنيفا وان ياكل لحم اخيه ميتا وعلى مصحين في قوله تع
 دابر هؤلاء مقطوع مصحين لان هؤلاء احوال لم يبين هيئة الفاعل المفعول به هيئة المفعول معه كما في الاول المفعول المطلق كما في
 الثاني المضاف اليه كما في الثالث والرابع والمفعول ما لمريم فاعله كما في الخامس اجاب بقوله والمراد الخ ۱۳ مفتحة عبد الاحيم

تبن من باب تفعل وجر صا لهيئة فاعله الجار المجزئ متعلق بقولتين أو يمين على صيغة المضارع
للجهل من باب لتفعل والجار والمجزئ متعلق بقوله يمين لغو الضمير إلى كلمة ما ليرتبط الصلة بالوصف
أو الصفة بالموصوف وإذا كان كذلك فينبغي أن يقال المفعول مطلقا عن قيد فيتنا ولا المفعول المطلق
والمفعول معاريف فلا حاجة إلى تعميم الفاعل والمفعول من الحقيقة والحكم كما قال الشاذر ووجه
الردان فيما قاله الورد تكاب امر بعيد عن وجهين أحدهما تعلق الجار المجزئ بالبعيد والثاني ارتفاع
الضمير إلى ما في متعلق الصلة والصفة لا في نفسها وأيضا في ما قاله الواو أن دخل الحال عن
المفعول المطلق وممكن لا يدخل الحال عن المضاف إليه في الضرورة يحتاج إلى تعميمها
إلى الحقيقة والحكمي ليدخل ما وقع حالا عن المضاف إليه قوله مثلا اللفظ الخ جواب سؤال
وهو أن المصنف في صديان القواعد لا الأمثلة فالمناسب أن لم يذكر المثال وإن ذكر
في بعض المواضع للتوضيح فالمثال الواحد كاف للتوضيح فلا حاجة إلى الأمثلة الثلاثة فأجاب
بقوله مثلا اللفظ الخ حاصل أن تعد الأمثلة باعتبار تعد الممثل قوله مثلا اللفظ جواب سؤال
مثله أمر وأيضا في رد على المصنف حيث ذكر في شرح الامالي للكافية أنه مثال للحال عن الفاعل المعنوي
لأن تعلق الجار والمجزئ وليس من ضروريات متعلقات معنى الكلام لأنه كما يصح قوله زيد
استقر في الدار كذلك قوله زيد في الدار ولها لم يكن من ضروريات صا بمنزلة المعنى المفهوم
فيوى الكلام ووجه الرد أن المعنى المفهوم عبارة عن ذلك الذكر الصريح والتقديرى و
متعلق الجار والمجزئ من قبيل الثاني قوله مثلا الخ جواب سؤال مثلا ما مر قوله ولا شك
جواب سؤال وهو أن هذا مبتدأ وزيد خبره ومفعوليته باعتبار معنى الإشارة و
التبني المفهومين من لفظ هذا لأن معنى قوله هذا زيد أي ابنه زيدا وأشير زيدا فخصا
هما مقدامين في نظم الكلام إذا كان مقصود المتكلم لا أخبار بهما عن نفسه فإذا كان الأمر كذلك
فلا يكون المفعول معنويا لأن مفعوليته يفهم من لفظ هذا فكيف يصح قوله لأن مفعولية زيد ليس
باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه وتقدير الجواب أن ما يقصد به المتكلم هو الإشارة والتبني
مطلقا لا التبني والإشارة المنسوبين إلى المتكلم حتى يقدر في نظم الكلام أشيروا بنه ويصير
زيدا مفعولا به لفظا بل هما خارجان عن منطوق الكلام ومفهومان عن فحواه فلا يكون منطوقين
بل مفهوميين قوله المعتبر لصحة الخ جواب سؤال وهو أنه إذا لم يكن منطوقين فخرج الحاجة إلى اعتبارها
أجاب بقوله المعتبر الخ قوله أما الفعل الخ جواب سؤال وهو أن المقرر فيما بينهم أن المعطوف إذا كان باما
فتقدر المعطوف عليه باما الأخرى يجب إذا كان باو فأولى وهما عطف المصنوع قوله أو شبهها ومغناه
باو ولم يصد المعطوف عليه باما وفيه تارة الأولى أجاب بقوله أما الخ حاصله أن التقدير أعم من
أن يكون حقيقة أو حكما وهما من قبيل الثاني قوله الملقوظ جواب سؤال ٢٦

لان غالبية كون صاحبها معرفة المنبئة عن التحلف في بعض المواد تنافي الشرطية لانها مقضية للتحلف
والشرطية يقتضى للزوم وبينهما منافاة فاجاب عن الفاضل الهندى وصاحب الغاية وقالوا ان ليس
بمعطوف على الضهير المرفوع المتصل بل على قوله وشرطها ان تكون نكرة لان قوله صاحبها مرفوع
على انه مبتدأ وقوله معرفة مرفوع على انه خبره وهذا الجملة عطف على الجملة السابقة وهي قوله
شرطها ان تكون نكرة وحاصل الرد ان قوله صاحبها عطف على اسم ان تكون اعني به الضهير المستر
فيه قوله معرفة منصوب عطف على قوله نكرة وتكون الجملة السابقة مع اسمها وخبرها خبرا
لمبتدأ وهو قوله شرطها فكذلك هذا ايضا **قوله** لانه محكوم عليه في المعنى وفيه نظر لان المضار
اليليه محكوم عليه في المعنى فينبغي ان يكون المضاف معرفة وليس كذلك بل يجوز ان يكون نكرة
نحو غلام رجل **قوله** اى ليس اشتراطها جواب سؤال وهو ان تقيد الشرط بكون صاحبها
معرفة غير جائز لان غالبية كون صاحبها معرفة المنبئة عن تحلفه في بعض المواد تنافي الشرطية
لانها تقتضى عدم اجاب بقوله اى ليس اشتراطها حاصله ان قوله غالباً قيد الا اشتراط لا كون
صاحبها معرفة وفي هذا الجواب رد على الفاضل الهندى في الجواب عن ذلك الاعتراض من
ان قوله صاحبها مبتدأ وخبره قوله معرفة معطوف على قوله وشرطها لا على اسم ان تكون
حق لا يريد ذلك الاعتراض ووجه الرد ان فيه صرف الكلام عن ظاهره وايضاً انه عطف
على اسم ان تكون **قوله** موصوفة قيل لو قال مخصوصة موصوفة ليست النكرة المضافة
لكان اولى نحو جاء في غلام رجل راكبا قلت لو قال مخصوصة بتناول جميع الصور لان ذلك الحال في جميع
الصور نكرة مخصوصة فينبغي ان لا يحسن المقابلة بينه وبين باقي الصور فان قيل لو ذكر قوله مخصوصة
موضع موصوف لا يستغنى عن باقي الصور مع شمول النكرة المضافة ايضا قلنا نعم يشتمل ذكر قوله مخصوصة
موضع موصوفة باقي الصور مع شمول النكرة الموصوفة لكن في ذكر الباقي الصور فائدة اخرى وهي
معلومية مواضع ذى الحال نكرة فان قيل لم لم يذكر النكرة المضافة قلنا شهرته **قوله** ان
جعلت الخ انما قال هذا لان البعض جعله حالاً من ضمير حكيم وذلك ليس مما نحن فيه
لان الضمائر من المعارف وكلامنا في النكرة المخصصة **قوله** او بعد الانقضاء الخ وقاتل
ان يقول ان قوله او بعد لا عطف على قوله في حين الاستفهام وذلك صفة لقوله نكرة وهذا
العطف غير جائز لانه يصير تقديره بان يكون ذى الحال في نكرة واقعة بعد الا والواقع بعد
الا هو الحال لا النكرة فلا يطابق المثال مع المثل قلنا هذا من قبيل التنازع لان قوله الحال في قوله
او مقدما عليه الحال معمول لقوله مقل ما بانه مفعول ما لم يسم فاعله ومعمول الطرف ايضا
وهو قوله بعد الا فانه فاعله وعلى هذا فقوله او بعد لا عطف على قوله واقعة او موصوفة
فيكون ظرفاً مستقراً فيصح عمله في الحال التقدير احدها ما يكون ذى الحال فيه نكرة كائنة
الا حالها فان قيل ان المعطوف صفة النكرة كالمعطوف عليه الجملة اذا وقعت

صفة لابد فيها من العائد وهنالم يوجد قلنا العائد موجود تقديرا فقد يراه او واقعة بعد الكلام عنها ولا يخفى ان قوله بعد الاعطف على قوله في حين الاستفهام وهو ظرف لغو لان متعلقه قوله واقعة والظرف اللغوي يعلم فكيف يكون من باب التنازع فعاد الاشكال الاول والاظهر ان يقال وهو الصحيح قبل الافطابق للمثال مع المثال لا يخفى انه لو كان كذلك لوجب ان يقولوا وقبل الادل خلته على الحال في طول الكلام فلعله قال ذلك للاختصاص وانما قلنا نقضا للنفي لان الحال لا تقع بعد الا الا ان يكون الاستثناء مفرغا والاستثناء المفرغ لا يكون الا في الموجب الا نادرا قال المصنف اما حسن التنكير ههنا لان الا تقطع ما بعدها عما قبلها فلا يصح ان يكون الحال صفة لها لا نقطعها عنها قوله ما جاء في الخبر في اشكال وهو ان مثل ما جاء في رجل الا كما النكرة في مستغرة فلا يقابل الاستغراق ويمكن ان يجاب عنه بان ما جاء في رجل الا كما صح تنكير صاحب الحال فيه منع احتمال صفتها الذي الحال على ما صرح به المصنف ههنا الاعتبار يقابل الاستغراق قوله غير هذا الامور وهو اما نكرة محض او معرفة والنكرة المحض لا تقع في الحال في المعرفة وغالب مواد وقوع الحال هو هذا القسم لان الصور المذكورة في كلام الشارح صور عديدة فالمقابل كثيرة قوله حتى يقال في الاعتراض على كلام المصنف قوله ويجتاز عطف على قوله حتى يقال في اشارة الى وجه الورد قال وارسلها العراك الخ جواب سؤال وهو العراك في قول الشاعر وارسلها العراك ووجد في قولك موازنة ووجد في حالان مع انهما معرفتان الاول باللام والثاني بالاضافة فاجاب بقوله وارسلها العراك قوله وكان المراد الخ جواب سؤال وهو ان نسبة الارسال الى حمار الوحش لا يصح لان الارسال لا يتصور الا من ذي العقول وهو ليس من ذوى العقول فاجاب بقوله كان المراد الخ قوله اي ولم يمنع الخ في اشارة الى ان ليزد معنى اخر غير مراد ههنا وهو الزيادة قوله اي ولم يخف في اشارة الى ان للاشفاق معنى اخر غير مراد ههنا وهو الشفقة قوله ولعل المراد الخ جواب سؤال وهو ان الدخال عبادة عن شرب البعير بين البعيرين العطشانين لا الحمار الوحش فكيف يصح ذكره اجاب عنه بجوابين الاول ان المراد بالدخال نفس مداخلته بعضهم في بعض مطلقا سواء كان من البعير او من غيره والثاني بقوله او المعنى على نقيض مثل نقيض الدخال قوله فلا يرد الخ في اشارة الى ان قوله وارسلها الخ جواب سؤال تقديره ان العراك في نحو وارسلها العراك ووجد في مرات به ووجد وجهه في مثل فعلته جهلك احوال مع انها في هذه الامثلة في هذه التركيب معارف الاول باعتبار اللام والاخيرين باعتبار الاضافة الى الهاء وكاف الخطاب اجاب بقوله متاول قوله فهد الجمال الفعلية وقعت حالا الخ فتكون نكرة في المعنى قوله انه انفرد به جواب سؤال وهو ان لا نسلم ان ووجد مصدق للفعل المحذوف وهو ينفرد لانه ليس من باب حاصل الجواب انه بمعنى الانفرد قوله موضع النكرة معتكفة حاصل الجواب ان اللام في الاول والاضافة

في الاخيرين ذهني وهي لا يفيد التعريف لان مدخوله في قوة النكرة فصار العرائض بمعنى معركة وهكذا
 في الاخيرين قوله وفي المعنى نكرة الخ لان اضافة الحسن الى الوجه لفظية فلا يفيد الا تخفيفا في اللفظ
 قوله محضه جواب سوال وهو انه يقض بنحو جاء في رجل من بني تميم فارسا لان قوله فارسا حال من
 رجل وهو نكرة مع انه لا يجب تقديم الحال فيه على صاحبها اجاب بقوله محضه وفي هذا المثال
 غير محضه بل هو صفة تقوله من بني تميم فلا يجب التقديم قوله بما سوى التقديم جواب سوال و
 هوان ذالك لان نكرة محضه ثم قدم الحال عليه في صا رذ والحال نكرة غير محضه بل
 تخصص بتقديم الحال فينبغي ان لا يصير تقديم الحال هناك واجبا اجاب بقوله ولم تكن
 الحال الخ قوله لتخصيص النكرة الخ وفيه بحث وهوان الحال ما عن الفاعل والمفعول وكل
 مهم ما يخص بالحكم المتقدم فلحاجة الى التخصيص الآخر اللهم الا ان يقال للحال حكم اخر فلا
 يجرى التخصيصا لحاصل القياس الى حكم اخر قوله في المعنى مبتدأ وخبر الخ لان اجراء الحال على
 ذي الحال مثل اجراء الخبر على المبتدأ قوله لثلاثي لتبس فيه نظرا لان هذا الالتباس لو كان محذورا
 لوجب التقديم وان كانت النكرة مخصصة لتحقق الالتباس ايضا اذا التبس بالصفة فليجرب فيه
 الوجهان كونه حالا وكونه صفة كما يجوز ان يكونه حالا وتميذا في طاب زيد فارسا واجيب عن
 الثاني بان الحال عن النكرة خلاف الاصل فلا يسبق الذهن اليه مع صلاحية الوصفية
 فيلزم التباس المقصود بغيره قوله ثم قدمت جواب سوال وهوان هذا الالتباس في حالة
 النصب لا في حالة الرفع والجر لان صفة المرفوع مرفوع وصفة المجرور مجرور والحال منصوب
 ابدا فينبغي ان لا يتقدم فيها اجاب بقوله ثم قدمت الخ حاصل ان قواعد هذا الفن قوانين
 كلية فيجب تقديمها مطلقا وان لم يلبس في بعض المراد قوله فيما عدا مثل الخ جواب سوال
 وهوانه يقض بقاء في مثل زيد قائما كهم قاعدا فانه حال عن زيد مع انه مقدم على العامل المعنوي
 وهو معنى التشبيه المستفاد من كاف التشبيه اعني به ما يماثل فصار تقديمه زيد قائما مثل غيره
 قاعدا فاجاب بقوله فيما عدا حاصل ان هذا التقديم مبني على قاعد كلية وهي انه اذا وقع
 الحالان عن الشيئين المختلفين او عن شئ واحد باعتبارين مختلفين يلزم ان يلي كل
 متعلقه وههنا كذلك لان قائما حال عن زيد باعتبار انه مشبه وقاعدا حال عن عمر باعتبار
 انه مشبه به فيجب ان يلي قائما الى زيد وقاعدا الى عمر لئلا يلبس جالا احد ههنا بالآخر عند
 تاخيرها عنهما فان قيل ان العامل في الحال في مثل زيد قائما كهم قاعدا متعلق الجار والمجرور و
 هو مقدم فلا يكون معنويا فلا حاجة الى قوله فيما عدا الخ الا ان يقال ان العامل فيها يحتمل ان
 يكون المعنى المستنبط من كاف التشبيه بالنظر الى هذا الاحتمال يحتاج الى
 له نحو رايت رجلا عالما راكبا والجواب ان الالتباس كلا التباس لان النكرة المخصصة انما تقع في الحال كونه حكم
 المعرفة في انتفاء الشيوع والابهام فكانه حال عن المعرفة فلا التباس + مولود

منها القول قوله قد عرفت الخ جواب سوال وهو انه لما قال اللفظ ولا يتقدّم الحال على العامل المعنوي فلم يبين العامل المعنوي والظرف فاجاب بقوله قد عرفت وايضاً تمهيد الى قوله بخلاف الظرف لان فيه حتم لان اشار الشارح الى الاول بقوله بخلاف الخ والى الثاني بقوله ويحتمل الخ ولما كان المعنى الثاني ضعيفاً اشار اليه بلفظ يحتمل ووجه ذلك انه غير ملائم لسوق الكلام لانه في الحال لاني الظرف قوله هذا اذ لم يكن الخ دفع ما قيل من انه لما لم يكن الظرف اخلافاً للعامل المعنوي فسلم الا فلا يجوز الاحتمال الاول للزوم التناقض تقديره ولا يتقدّم على العامل المعنوي اتفاقاً بخلاف الظرف وهو ايضاً خلاف قوله في المنع وانما امتنع التقديم للزوم الاضماراً قبل الذكر في جعل قائماً حالاً عن زيد بغيره لا اعتماداً وهو مستغنى عنه قوله الا ان الظرف يتقدّم على عامله المعنوي كما في الدار هكذا زيد فهنا احتمال اخر لم يتعرض الشارح اليه وهو انه بخلاف ما اذا كان الحال ظرفاً فانه جاز ان يتقدّم على العامل المعنوي اوجب عنه بان هذا الاحتمال منكسر في الاحتمال الثاني لان معنى قوله ويحتمل الخ انه يحتمل ان يكون معناه ان الحال التي هي غير الظرف لا يتقدم على العامل المعنوي بخلاف الظرف اعم من ان يكون حالاً او غير حال فانه يتقدّم على العامل المعنوي قوله لا غير لان في الاحتمال الاول يلزم التناقض في قول المص كما لا يخفى قوله على ذي الحال في اشارة الى ان المجرور صفة للموصول المحذوف اعني به ذي الحال قوله سواء كان الخ جواب سوال وهو ان المتبادر من المجرور والمجرور مجرور بجزء المجرور لا يقض بالمجرور بالاضافة لان فيه ايضاً لا يجوز تقدّم الحال فاجاب بما ترى واستثنى منه ما اذا كان المضاف جزء المضاف اليه وجاز قيام المضاف اليه مقامه فانه ما قيل انه يقض بقوله تعالى بل ننبئهم آياتهم حينئذ فانه يجوز التقديم فيه لكن على قلة وذلك لان عدم تقدّم الحال على ذي الحال للمجرور بالاضافة فيما اذا لم يكن المضاف جزء المضاف اليه لا يجوز حذفه اذ في حذف المضاف واقامة المضاف اليه المقام قوله فان كان الخ جواب سوال وهو انه لما كان المراد بالمجرور اعم من ان يكون بالاضافة او بمجرد المجرور لا يصح تعلق قوله على الاصح بذلك الاطلاق لان منع تقدّم الحال على المجرور بالاضافة اتفاقي لا اختلافي فاجاب بقوله فان كان الخ اشارة الى ان قوله على الاصح متعلق بجزء من المدعى وهو منع تقدّم الحال على المجرور بمجرد الخ لان المراد بعد تقدّم الحال على ذي الحال للمجرور عدم تقدّم الحال على ذي الحال للمجرور بمجرد الخ في ضمن عدم التقديم مطلقاً قوله جاء تنبي الخ فقوله مجرد احوال وضاربه مضاف وزيد مضاف اليه ذوا الحال فهذا التركيب غير جائز بل يقال جاء تنبي ضاربه زيد مجرداً عن الثياب قوله لان الحال الخ دليل للمدعى واما وقوع الحالين في الجار والمجرور فلان يلزم الفصل بينهما قوله فلا يتقدّم انا بغيره وفيه بحث لان هذا الدليل يقتضيه ان لا يتقدم واكبا في جاء في ذلكا زيد لانه تابع لزيد وهو لا يتقدم على جاء في فكيف يتقدم

له اي من هذا الى مال ١٣ له اي تقديم الحال على ذي الحال للمجرور بالاضافة ١٢ له يجوز التقديم في هذه الصوابات ١١

تابع عليه جيب بان الفاعل من حيث هو مستنكليه محله قبل الفعل الا انه لا يجوز تقديمه لعارض
الالتباس بالمتبدل بخلاف المجرور فان محله بعد الجاد فكذا محله تابع **قوله** الا كافة حال عن الناس
المجرور باللام **قوله** ولعل الفرق جواب سوال هوانه ما وجه الفرق لئلا يكلف البعض حيث جوزوا التقيد
على المجرور بالحرف ولا يجوز وفي المجرور بالاضافة اجاب بقوله ولعل **قوله** التاء جواب سوال وهو
ان الموافقة بين الحال الذي الحال شرط في التذكير التانيث وهما لم يوجد لان ذي الحال ضمير
مذكور والحال مؤنث فاجاب بقوله والتاء الخ لا للتانيث **قوله** يجعلها مصدرا الخ والمراد بالمصد
المفعول المطلق **قوله** كالكاذبة جواب سوال وهو انه كيف يجعلها مصدرا لان صيغتها صيغة اسم
الفاعل لان اصلها كافتة كضاربة اجاب بقوله كالكاذبة حاصل انها مصدرة على وزن اسم
الفاعل كالكاذبة والعافية **قوله** والكل تكلف جواب سوال هوانه لها كان قوله كافة حال عن الكاذبة
وحد او صاد صفة المصدا او صاد مصدرا فعلى كل واحد منها صاد استدل لذلك البعض
بجعل كافة حال عن الناس فاسدا اجاب بقوله والكل تكلف فلا يرد **قوله** اي صفة الخ
فيه اشارة الى ان للهيئة معنى اخر غير مراد ههنا اعني به الحركات والسكنات وتقديمه
بعض الحروف على البعض واشادة الى ان جمهور النحاة ايضا قائلون على ان كلبا دل على
هيئة صح ان يقع حالا لكن يؤا الجامد بالمشق **قوله** من غير ان يؤا الخ جواب سوال
وهو ان مقصودنا الرد على الجمهور النحاة وبقوله ما دل على الخ لم يحصل الرد لان الاختلاف
هي في تاويل الجامد بالمشق وعدمه اجاب بقوله من غير الخ حاصله ان المراد بالوقوع
الوقوع الخاص وهو كون وقوع الجامد حالا من غير تاويل **قوله** بسا ورتبا جوابين
الاول ان المثال لا يكون الا المضاف اليه لمثل ومجموع قوله هذا بسا ورتبا من رطب
لا يصلح ان يكون مثالا والثاني ان كون الشيء مضافا اليه لا يكون الا اسما وذلك جملة اجاب
بقوله بسا ورتبا يعني ان عبادة المصم محمولة على المسامحة بان المضاف اليه ههنا محذوف
قوله وهو ما فيه حلاوة صرفه فان قيل هذا التعريف لا يصير مانعا عن دخول الغير حيث
يصدق على التمرة لانه ايضا من هذا القبيل قلنا ان العبادة على حذف المعطوف اعني ما
فيه حلاوة صرفه وتولين وليس في التمرة لبن لانه يابس **قوله** حالان الخ فقوله بسا
جال من ضمير اطيب وقوله رطبا حال من ضمير منه وكلا الضميرين راجع الى المشار اليه بهذا
قوله من اسر الخ الخ فيه اشارة الى بيان الباب يعني المبسر والمرطب من البسر بنحو الكرم
لكن يرد ان همزة الافعال للتعدية وهي غير مستقيم ههنا اجاب بقوله اذ اصار الخ حاصله ان
همزة الافعال ههنا للصيد وده لا غير **قوله** والعامل الخ فيه اشارة الى الرد على بعض النحاة
حيث اجابوا عن الاعتراض الذي واد على المتن ان تقديم قوله بسا على اطيب غير صحيح
لانه عامل ضعيف لا يعمل فيما قبله باننا لانسلم انه عامل فيه بل قالوا ان العامل

فی بسر اسم الاشارة فقال الشارح ان تقديمه مبنى على قاعدة مشهورة كما اشار اليه الشارح بقوله ٢٦
 لانه اذا تعلق الخ ووجد الخ بوجدين الاول ما ذكره الشارح بقوله لانه يمكن الخ والاخر بقوله ولانه الخ
قوله وتقديم الخ جواب سوال وهو ان الطيب اسم التفضيل وهو ضعيف لعل لا يعر فيما تقدم
 اجاب بقوله وتقدم محاصله ان هذا التقديم مبنى على القاعدة المشهورة وهي ان اذا تعلق
 بشئ واحد حاك لان باعتبارين مختلفين يلزم ان يلى كل واحد منهما متعلقه فعلا للنباس ههنا من
 هذا القبيل لان الشئ الواحد عبارة عن المشار اليه بهذا والحالان عبارة عن قوله بسر ورطباً
 وهما قد تعلق بالشار اليه بهذا باعتبارين مختلفين لان البسرة تعلقت بالمشار اليه بهذا من
 حيث انه مفضل والرطوبة تعلقت به من حيث انه مفضل عليه **قوله** وهذا الحثية جواب سوال
 وهو ان كون المشار اليه مفضلاً لا يكون الا بعد اضماد البسرية في الطيب **فينبغي** ان يذكر
 البسرية بعده لانه حاله عند اجاب بقوله وهذه الحثية الخ **قوله** اقيم
 المظهر مقاماً في ايلاء الحال **قوله** قال الرضى والغرض من نقل عبارته الاشكا
 على ان كون المظهر بالنسبة الى المظهر كالعدم **قوله** فلا ارى باساعتراض على المقول
 زيد احسن قائماته قاعدة فقول قائم حاله من ضمير احسن الراجح الى زيد لا يقال هذا ٢٦
 الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم قلنا ان القواعد النحوية مبنية على السمع وهذا التركيب غير
 صريح منهم كما ذكره بقوله وان لم يسمع **قوله** وذهب بعضهم الخ اشارة الى القول المرود
قوله لانه يمكن الخ هذا وجه الرد يعنى ان المشار اليه اذا كان بسر فخر يستقيم معنى الاشارة
 وان كان تماً فلا يستقيم لانه يلزم تقييد الاشارة بمجاله البسرية **قوله** اى اشير الخ جواب سوال وهو
 ان لفظ هذا اسم الاشارة والاسماء لا تعر اجاب بقوله اى اشير يعنى ان العامل فيه هذا المعنى ٢٦
 المفهوم من لفظ الماء **قوله** ولانه الخ هذا وجه ثان للرد يعنى ان العامل فى بسر اسم الاشارة
 وهو انما يستقيم اذا كان الاشارة مذكورة اما اذا وقع موضع اسم الاشارة اسم لا يصح عمله
 بان كان اسماً جامداً كالتمره فى قوله تمره تخلى بسر الطيب منه رطباً فخر لا يستقيم مع الماء ايضاً
جاء قوله اى الجملة الاسمية في اشارة الى ان الالف واللام للهد وقوله الحالية جواب ٢٦
 سوال وهو ان هذه القاعدة منقوضه بزيد قائم وزيد ضرب فان الجملة فى هذين
 المثالين اسمية مع انها غير متلبسته بالواو والضمير اجاب بقوله الحالية **قوله** متلبسته
 الخ وفيه اشارة الى ان الجار والمجرور باعتبار المتعلق خبر عن المبتدأ وهو الاسمية وكذلك
 فى قوله والمضارع المبتدأ متلبسته بالضمير وحده **قوله** وانا اركب الخ فقول انا مبتدأ
 وقوله اركب خبره ثم الجملة الاسمية حاله عن ضمير المتكلم عنى به التاقول وهذا اى الربط الخ

١٠

له يعنى قال الشارح فى رد هم ان عامل بسر ايضاً طيب الا ان تقديمه بسر عليه مبنى على القاعدة المشهورة كما بيند الشارح
 ١٢ وانما قلنا هذا حتى لا يرد ان المظهر هو هذا ليس بقائم مقام الضمير لان مقامه فى الطيب واسم الاشارة قبله فكيف قام المظهر

جواب سؤال هوان هذا القاعد منقوضه على قوله هو الحق لاشك فيه فان قوله لاشك فيه جملته اسمية
وقعت حاله عن الحق مع انها حال عن الضمير والواو معادون الواو وحدها احاب بقوله هذا اه والفرق
بين الحال المنقلة والمؤكد ان الاول يقبل التقاء الانفكاه عن صاحبه كلقائم في نحو ضربت زيداً قائماً والثاني
لا يقبل كقوله لاشك في نحو هو الحق لاشك فيه **قوله** كلمته فوه الى في قوله فوه مبتدأ مضافاً ومضاه
وقوله الى في خبره ثم الجملة الاسمية حال عن ضمير المتكلم اعني به التاء فعمل هذا الضمير العائد الى الجمال
هو الضمير المضاف اليه لكلمته في وان كانت حال عن الضمير الغائب في كلمته فالعائد هو الضمير الغائب المضاف
اليه لكلمته فوه كذا في عهد الرحمن **قوله** الجملة الفعلية اه اشارة الى ان اللام في المضارع عهد اشابها
الجملة الفعلية التي يكون الفعل فيها مضارعاً مثبتاً **قوله** من غير ضعف فع لما قيل من ان هذا التقدير
اعني ان ما سواها بالواو والضمير معاً وواحد هما جاد في الاسمية ايضاً حاصلان هنا من غير ضعف فيها مع
ضعف في اشارة الى صحة المقابلة بين قوله فالاسمية وبين قوله ما سواها **قوله** المنفي في اشارة الى ان
قيد مثبت في المتن قيداً حتماً **قوله** دخول جواب سوالين الاول والاثنان لانه لا بد في الماضي المثبت
من قبله لو كان كذلك يلزم تلاخذاً لاقسام لان الماضي المثبت من اقسام الفعل وقد من اقسام الحرف
فجزء يكون القسم الذي هو من اقسام الحرف جزء من اقسام الفعل هذا باطل الثاني ان دخول قد من اصل الفعل
ولفظ من حرف فلزم ادخول الحرف على الحرف وهو ممتنع اجاب عنها بقوله دخول حاصل ان مرادنا
هنا الدخول لا يابس بان يدخل قسم على اخر وايضاً الدخول مصداً وهو من قبيل الاسم في صلات العجا
على حذف المضاف **قوله** لفظه اه جواب سؤال هوان اضافة الدخول الى لفظ قد غير جائز لان كون
الشيء مضاف اليه لا يكون الا اسماً وقد حرف اجاب بقوله لفظه حاصل ان المراد بقول لفظه قد فخر مضافاً
قد علمنا وقع في التركيب فكان اسماً لا يقال ينبغي ان يكون محجوراً بالاضافة معناه مبني قلنا ان الاصل
ان يكون حالاً المحاكى بمنزلة المحكى عنه وهو ما وقع في التركيب من قد ذلك لا يقبل الجور فكذا هذا
قوله لغة متعلق بالحال فخر صال المراد بالحال الجمال للغوا عنه زمان المتكلم الاصطلاحى وهو ما
يبين هيئته الفاعل اه او متعلق بقوله لمقربة فخر مضاف المراد باللغة الحقيقية يعنى ان لفظه قد مقرباً
لزمان الماضي الى الحال حقيقة لا مجازاً **قوله** الواقع جواب سؤال هوان الا ان لا بد في الماضي
المثبت من دخول قد كما في قوله ضربت زيداً اجاب بقوله الواقع اه **قوله** ليدل اي الماضي المثبت
قوله بها اي بسبب لفظه قد **قوله** زمانه زمان الماضي المثبت **قوله** لان المتبادر من الماضي
جواب سؤال هوان في الماضي المثبت لا بد من دخول قد اذا كان العامل مضارعاً فستقيم ان
كان ماضياً فلا لان كلمه ماضيين فيلزم هناك دخول قد بلا فائد اجاب بقوله لان المتبادر اه حاصله
ان المراد بالماضي المثبت مضميه بالنسبة الى زمان العامل فخر ماض زمان الحال سابقاً فلا بد من دخول قد
قوله فانهم لا يجوزون اه وهم استدلوا بقوله تعالى جاؤا اي القوم كثر برى ثم خصرت در الخال
كبدشده بودند ودهم سينه اي ايشان از جهت كفر لان قد لا يكون فيه ظاهرة ولا مقدراً

لفظة اه وهي الضمير الغائب المتصل بمبدأ
الضمير الغائب المتصل بمبدأ
الضمير الغائب المتصل بمبدأ
الضمير الغائب المتصل بمبدأ

لا تقدیر خلاف الاصل **قوله** سبب المبرد ووجهه ان الغرض من قد تقریب الماضی الی زمان عاملها
وتقدیر ما یفوت هذا الغرض **قوله** فی الحالہ اشارة الی ان اللام فی العامل عهدی ای المراد بالعامل
هو العامل فی الحال **قوله** سواء كانت فی اشارة الی ان نصب قوله ظاهرة او مقدامة بناء علی انه خبر لكان
الحذف **قوله** لقیام قرینة جواب سوال وهو ان هذا القاعد منقوضه علی ما کما فی نحو جاء فی
زید را کبا فانه حال مع ان حذف العامل فی غیر جائز اجاب بقوله لقیام اه لا مطلقا **قوله** حالیه
دفع لها قیل من ان المتبادر من القرینة المقالیة فعله هذا لا یطابق المثال مع المثال فاجاب بآیة **قوله**
ای الشارح اما المتبادر من المسافر الشارح فی السفر لکن المراد ههنا اعم من ان یکون الشارح فی السفر
او المتهی له لئلا یرد النقض بالتهی لان الفعل یحذف فی نحو راشدا مهدیا واذ کان هذا الشارح
کذا لکن یحذف للمتهی له مع انه لم یتعرض له **قوله** او مقالیة الخ واما قال هذا لان المتبادر من القرینة
الحالیة كما یعلم من قوله البصر اعنی قوله راشدا مهدیا لکن المراد ههنا اعم منها لئلا یرد النقض با
المقالیة و القرینة المقالیة عبارة عن القرینة اللفظیة وهو اعم من ان یتكون فی كلام السائل او المخاطب
قوله الاحوال فی اشارة الی ان المؤکد صفة لموضوعه وهو الاحوال **قوله** بلی یجمعها اه و فی
یجمعها ضمیران احد هما الضمیر المنصوب الی العظام والثانی الضمیر المرفوع الی المتکلم لکن
الاول ملفوظ والثانی مستتر فقوله قادرین حال عن الضمیر المرفوع و القرینة علی حذف العامل لفظ
بلی لانه لا یجاب بعد اللفی وهو قولہ ان لکن یجمع ومعناه بالفارسیة ای مائة انسان که هرگز جمع میکنم سخوانهای
انسان را بلی بلکه جمع میکنم سخوانهای انسان را بحال که مایان قادریم بر اینکه برابر کنیم گشتان او را **قوله** حذف العامل
فی اشارة الی ان الضمیر فی قوله یجب لاجع الیه **قوله** فی بعض اه جواب سواله وان قاما بالقسط حال
مؤکد عن فاعله شهد مع ان لم یوجد فی حذف العامل اجاب بقوله فی البعض فی الک **قوله** الاحوال الخ
اشارة الی ان المؤکد صفة لا بد من الموضوع **قوله** الحالہ فی اشارة الی بیان القرینة **قوله** مطلقا اه سواء وجد
حذف الفعل ای العامل **قوله** لاقول غالباً جواب سواله وان قاما بالقسط حال
عطوفاً فانه حال مؤکد مع انه یقبل والایفکال من صاحبها جاب بآیة **قوله** قید للعامل فی اشارة الی قاعد
اخری قال زید ابول عطوفاً اه زید مبتدأ ابو خبره و ابو مضافاً مضاف الیه عطوفاً حال من الضمیر الملقب المنصوب
فی حقه الراجع الی الاب وفیة یضاً ضمیر مرفوع مستتر راجع الی المتکلم فصارت تقدیر زید ابول احق عطوفاً
لش حذف العامل بالقرینة اعنی به ثبوت الخبر للمبتدأ لان معنی العامل معنی قوله زید ابول واحد
وايضاً ساد مسد الحال **قوله** فان العطفیة فی اشارة الی ان عطوفاً حال مؤکد قال ای احق اعلم
ان قوله احق بفتح الهیزة محو مثلاً ضرب اصله احققه و یضمها مزید مثلاً کرم اصله احققه **قوله** من
حققت الامراه هنا من قبیل اللف الشمر لرتب یعنی ان قوله احققه بفتح الهیزة ما حوز من حققت
الامر و یضمها ما حوز من احققت الامر **قوله** معنی تحقیقته جواب سواله وان قاما بهذا المقام معنی المبالغة
فینبغ ان ینکر المص صیغته علی المبالغة وقوله احق لنفس لثبوت لا للمبالغة جاب بقوله یعنی اه

حاصله ان قوله احق من حقت الامر بحسب تحققة ذلك للباطنة مثل تكمته **قوله** وصرت منه عطف
تفسير لقوله تحققة او جواب سوال هوان ابوة زيد للخطاب بالولادة لا بقول المتكلم فكيف يصح
قوله زيد ابوك اجاب بقوله وصرت منه حاصله ان المراد هو العلم بالابوية الكائنة بينهما لا اثبات الابوية
قوله من اجله **قوله** على يقين خبر لقوله صا باعتبار المتعلق اعني به ثابتا **قوله** بهذا المعنى بعينه هذا
جواب سوال مثل ما مر **قوله** ابوته فيه اشارة الى بيان المتعلق بعينه كلاهما متعلقان بالابوة وايضا فيه اشارة
الى دفع الاشكال وهوان متعلق التحق والاثبات لا يكون الا العرض والضمير في قوله احق راجع
الى الاب هو جوهر حاصله لرفع ان ضميره راجع الى الاب من حيث هو اب ذلك لا يكون بدن الاب
الابوة اى هذه العبادة محمولة على المسامحة اى المراد بالاب الابوة **قوله** وصرت منها مر فائدة
في قوله صرت منه **قوله** صاحب المفتاح وهو السكاكي والغرض من نقله الاعتراض على المص
نه خالف صاحب المفتاح وهو عمد بين النخاة حيث قد عامتها يجئ **قوله** احق التقديرات
وهو احقيتها ان قوله احق مشكوك بسبب ورود الاعتراض المذكور **فان قيل** ان اعلم مشكوك
ايضا لانه يجتاز ان يكون عطف فامعوثان لا علم وقوله يعطف ايض مشكوك لانه على هذا التقدير يكون
مفعولا مطلقا يعطف فيخرج عما نحن فيه وهو الحال قلنا نعم لكن كلامنا في وجوب حذف العامل عند
وجود القرين وساد مسك وهما موجودان في قوله احق لا غير كما ذكرنا ولانه على تقدير يجئ يكون
عطف فامعولا ليجئ فانه يكون عما نحن فيه لان كلامنا في حذف عامل الحال لا غير كما لا يخفى وان
عاملها اذ قد فلا بد من تقد افعا للعامية لانها توجد في جميع المواضع ويجئ من افعالا الخاصة ولا يراد هي
الا عند جوار القرينة ولا قرينة ههنا عليه **قوله** شرط وجوب اه جواب سوال هوانا لان اسم ان من شرط
الحال ان يكون مقدره لان راكبا في نحو جاءني زيد ابا حال مع ان ليس بمقدره ولا مجرد العامل بل
هو منتقلة اجاب بما تر حاصله ان هذه العبادة على حذف المضاف **قوله** مؤكده جواب سوال وهوان قوله
مقدره صيغته الفاعل من التقرير التقرير عبارة عما يتصو بالقلب يظهر باللسان والحال ليس من
هذا القبيل يعني ليست لها قلب لالسان اجاب بما ترى **قوله** فانه لا يجب حذفه لانه لتأكيد
جزء الجملة وهو الرسالة التي هي في ضمن ادسلناك لامضمون الجملة وهو ادسلنا وانما لا يوجد حذفه
لانه لا يوجد ههنا جهلة يستسد ها كما في زيدك بولاه لان قوله زيدك بولاه قائم مقام احق وايضا في قوله
على تخصيصه حق **قوله** احترز بها عما اذا كانت جملة فعلية وانما لا يجب حذف الفعل ههنا لان
يوجد جملة سد الفعل **قوله** لا بد ههنا اه اعتراض الجواب بوجهين الاول ان المضاف عن ذلك
القيد بالمثالا المذكور وهو زيدك بولاه عطف فالان من هذا القبيل يعني ان الاسمين المذكورين في الاصل
للعرف في عطف فامعانه مؤكده مضمون الجملة الاسمية وايضا انه اكتف عن ذلك باضاف المضاف الى الجملة الاسمية

الضمير في قوله احق راجع الى الاب من حيث هو اب ذلك لا يكون بدن الاب

لان المراد بالمضمون المضمون الخاص الذي يوجد في الجملة الاسمية لا الفعلية
ان المضاف الى الجملة الاسمية هو المضاف الى الجملة الاسمية

ومضمون قوله الله شاهد اه هو شهادة الله وذلك ليس بمختص به لانه كما يكون مضمون الجملة
الاسمية فكذا يكون مضمون الجملة الفعلية ايضا لان مضمون قوله تعالى شهد الله انه لا اله الا
هو مثل ذلك ايضا **قوله** اي الاسم جواب سوالين الاولان كلمة ما موضوعة للعموم فحينئذ لا
يصير التعريف مانعا عن دخول الغير حيث صدق على قلت في نحو فعلت اي قلت لانه يرفع **قوله**
الابهام عن فعلت مع انه لا يقال له التميز ايضا انه صدق على زيد في نحو جاءني دجلاي زيد فانه يرفع
الابهام عن الرجل مع انه ليس بتميز اجاب عنها بقوله اي الاسم فبقيد الاسم اندفع الاعتراض
الاول لان لفظ قلت فعل لا اسم والثاني لان اللام في الموصول اشارة الى الاسم الذي يكون
نكرة و زيد فيما قلت معرفة **قوله** الذي اه انما زاد قوله الذي لان اتصال الاسم بقوله يرفع
بين قوله الذي غير جائز لان الاسم معرفة وقوله يرفع اه جملة خبرية في قوة النكرة والنكرة لا
يقع صفة للمعرفة **قوله** واحترزاه جواب سوال وهو ان في كل تعريف لابد من الجنس الفصل
فايضا الجنس الفصل هنا فاجاب بما ترى **قوله** بل هو اه هذا الضمير اجماع الى ذكر البدل لا اليه
لان البدل ليس بترك مبهم بل هو صفة اللفظ والعبارة على حذف المضاف بلا المقصود من ذكر البدل
ترك المبهم فلا يريد انه لا نسلم ان البدل ترك المبهم وايراد المعين لانه لفظ **قوله** اي الثابت الراسخ
جواب عن اسئلة الثلاثة الاولى ان هذا التعريف صادق على جارية في نحو دايت عينا جارية فانه
يرفع الابهام عن لفظ العين مع انها ليست بتميز والثاني انه صادق على اوصاف الميتة نحو هذا
الرجل فان الرجل صفة لهذا و زال الابهام عن الموضوع وهو لفظ هذا مع انه ليس بتميز والثالث
انه صدق على عطف البيان نحو ابو حفص عمر فان قوله عمر الابهام ابو حفص مع انه ليس بتميز
اجاب بقوله اي الثابت الراسخ حاصله ان المستقر بحسب اللغة هو الثابت مطلقا للثابت معنيان
احدهما هو الثابت مطلقا والثاني هو الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له المراد هنا هو الثاني لانه
هو الفخر الكامل والابهام في ذلك الثلاثة ليس بثابت في نفس الموضوع بل في الاول نشأ من تعدد
الموضوع له في الثاني انما نشأ من تعدد المستعمل فيه في الثالث من جهة عدم الاشتهاد **قوله**
فان المستقره جواب سوال وهو ان ادادة الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له من المستقر مجاز و
اخذ المجاز في التعريفات شنيع فاجاب بما ترى **قوله** اما موضوع اه يعنى ان في لفظ هذا
اختلاف فعند البعض موضوع للمفهوم الكلي ولا يستعمل فيه بل في الافراد لان الاصل ان يكون
الموضوع له منضبطا ومنحصرا والافراد غير متناهية فمما موضوع للمفهوم الكلي وعند البعض
موضوع للافراد لان المقصود هو الافراد لا غير **قوله** لاعن وصف اه اشارة الى ان ذكر ذلك
قيد احترازي **قوله** اي جنسه وانما فسرت الذات بالجنس لان اللغات معناه اخر غير مراد
ههنا وهو عبارة عن نفس الشيء نفس الرطل او جواب
سوال وهو انه لا نسلم ان في الموضوع له الابهام لانه عبارة

عبادۃ عن نصف لمن هو متعین لا ابہام فیہ کیف یصح التفریح عن حاصل ان الابهام فیما یوزنہ
قوله ای القسم الاول فیہ اشارۃ الی ان الاول صفة للموضوع المحذوف اعنی بہ القسیم
قوله یرفعہ اہ اشارۃ الی ان قولہ عن مفرط ظرف مستقر مع المتعلق خبر لقولہ فالاول **قوله**
یعنی بہ جواب سوال وهو ان درہم او سمانی نحو عشرین درہما و منوان سمانا لرفع الابهام
عن المفرط عن الجمع والتثنی فح لا یطابق المثال مع المثل اجاب بقولہ **یعنی بہ قوله** والمضا
آہ فانقیابہا یناقض بقولہ علی التمرۃ مثلہا ذبک فان قولہ ذبک یمیز عن المثل مع انہ مضاف الی
الضمیر قلنا المراد بالمضاف ہنا التركیب الاضافی یعنی ان التمییز قد یکون عن النسبۃ التی یکون بین
المضاف والمضالیہ قد یکون عن المضاف فقط کما فی المثال الذکور والمعاد بالمضامض المقابل
للمفرط وهو التركیب الاضافی لا المضاف فقط و فی المثال الذکور وقع التمییز عن المضاف فقط فلا یرد
النقض بہ **قوله** ای فی غالب المواد اشارۃ الی ان نصب قولہ غالباً علی الطرفیۃ **قوله** آہ
رفع الابهام اہ جواب سوالین الاول ان المراد بغالب المواد هو مواد الرفع وذلك عبارة عن رفع
الابهام عن مفرط مقدار والقسم الاول عبادۃ عن ذلك ایض فطی ہذا یلزم ظرفیۃ الشئ لنفسہ
وايض یلزم التکرار لان المفرط المقادیر ایض ذات مذکورۃ فح یكون تقدیر العبارة فالاول عن ذات
مذکورۃ والثانی ان قولہ الاول مبتدأ وقولہ مفرط خبرہ والاصل ان یکون المفہوم من الخبر غیر ما
فہم عن المبتدأ ولم یوجد ہنا لان کلہما عبارتان عن رفع الابهام عن مفرط مقدار اجاب بقولہ
مطلقاً حاصل ان المراد بالاول هو رفع الابهام مطلقاً سواء کان مفرطاً مقدراً او لا والمراد بعبارة
المواد هو رفع الابهام عن مفرط مقدار فکان ہذا خاصاً فلا یرد **قوله** والمقدادہ فیہ اشارۃ الی ان قولہ
فی عد طرف مستقر مع المتعلق خبر للمبتدأ المحذوف اعنی بہ المقداد **قوله** فی ضمن اہ جواب
سوال وهو ان المقداد لیس الاعلادۃ عن العد فعل ہذا یلزم ظرفیۃ الشئ لنفسہ اجاب بقولہ فی
ضمن اہ حاصل انہ من قبیل تحقق الكل فی ضمن الجزئی **قوله** والمراد بالمقادیر جواب سوال
وهو انہ کیف یکون درہما فی نحو عشرین درہما و ذبک فی نحو طل زیتا وغیرہما من قبیل التمییز
مع ان لفظ عشرین و درطل موضوعون لبعین معین کما ذکرناہ من قبیل اجاب بقولہ والمراد اہ **قوله**
وانما اقصر جواب سوال وهو ان المقدات خمسۃ فلم ذکر المص البعض مع تکرار امثله بعض
المقدات اعنی بہ مثال الوزن ولم یرد کربعض الاخر اعنی بہ مثال المکیلات والمزدوعات اجاب
بقولہ انما اہ حاصلہ ان مقصود المص التمییز علی ما یتیم بہ المقدات لا الامثله وذلك یحصل بما
ذکرہ من الامثله **قوله** فاذا تم الاسم فیہ اشارۃ الی بیان العامل فی التمییز یعنی العامل فی التمییز
هو ذلك الاسم التام **قوله** حقہ اہ لم یقل ان المفعول یقع بعد لانہ قد یقع مقدماً علی الفعل و
الفاعل نحو ذبک ضربت **قوله** و ہذا الاشیاء جواب سوال وهو ان الراقود فی نحو عند الراقود
خلا اسم تام باللام و مستحیل الاضافة باعتبارہ فینبغان یصیر عاملاً فی قولہ خلا مع

ان هذا التركيب غير جائز اجاب بقوله وهذا الاشياء الخ **قوله** جنس الخ اعلم ان الجنس على نوعين جنس على سبيل الشمول و جنس على سبيل البدل فالاول يطلق على القليل والكثير على سبيل الشمول كالماء التمر والثاني يطلق على كل فرد من الافراد على سبيل البدل كرجل **قوله** وهو ما يتشابهه في شادة الى بيان الجنس يد عليه ان المصادر كلها اجناس وليس فيها التشابه لانه عبارة عن ان يصح صدق الكل على الجزئي كالماء يطلق على قطر والجود والمصادر ليست بهذا المثابة لانه ليس الاجزاء اجيب ان قيد ان وجد مراد فيه يعنى ما تشابه اجزائهم ان وجد **قوله** اجزائه اى يشابه بعضها ببعض المراد بالمشابهة المشابهة فى اطلاق اسم الكل عليها كاسم الماء يطلق على كل جزء من اجزائه مساويا بخلاف الرجل فانه لا يطلق على كل جزء من اجزائه كاليك الرجل **قوله** اما فوق النوعه اجاب سوا لهوانه كيف يختص الاستثناء بقصد الانواع مع انه اذا قصد النوعين لا يفتر اجاب بقوله اما فوقه حاصله ان المراد بالانواع ما فوق الواحد سواء كان فتنه او مجزئ **قوله** خصصه افراد **قوله** بالخصوصية الكلية كالانواع **قوله** او الشخصية كالاعداد **قوله** اى يورده ولفظها كجمع بالورد و شادة الى ان الجمعية تليس بمعنى مطلق الامكان بل يعنى مكان الوقوع **قوله** على ما فوقه اجاب سوا لهوانه التميز كاجمع فى غير ذلك يثنى فى غيره ايفر لم يرد كالمصطلح حاصله الجواب ان المراد بالجمع ما فوق الواحد **قوله** حيث لم يقصد الواحد اجاب سوا لهوانه يقضى على ثوبان فى نحو عند عدل ثوبا فانه غير جنس مع ان لا يجمع اجاب بقوله حيث اء اعلم ان الضمير لا يخلو اما ان يكون جنسا او لا فالاول يفتر ابل وان كان اداة المتكلم التثنية والجمع لان الجنس يقع على القليل والكثير فلا حاجة الى التثنية والجمع الا ان يقصد الانواع فحينئذ يوافق بقصد المتكلم لفظ الجنس لانه اذا كان مفردا لا يدل على الانواع واما الثاني فيوافق بقصد المتكلم **قوله** المفرد المقدر اجاب سوال وهو ان الضمير فى قوله نكان راجع الى التميز فمصادره المعنى ان التميز ان كان تاما بالتونين جازا اضافة المفرد المقدر الى الامر ليس كذلك فان درهما تمام بالتونين مع ان اضافة عشرين اليه غير جائز اجاب بجوابين الاول بقوله اى المفرد المقدر والثاني بقوله والمعنى حاصله الاول انه لانسان الضمير راجع الى التميز بل راجع الى المفرد المقدر وحاصل الثاني انا... نسلم ان الضمير راجع الى التميز لكن ليس المراد بالتونين تنوين بل المراد تنوين المفرد المقدر **قوله** والمعنى ان وجد لتميزه فيه اشارة الى ان كان تامه بمعنى وجد فصدا المعنى ان وجد التميز متلبسا بتونين المفرد المقدر لكن يد عليه انه لما كان المراد بالتونين تنوين المفرد لا يصير التميز متلبسا بتونين اجاب بقوله فانه لما تم الاسم بهما اقتضى التميز حاصله ان المراد بقوله متلبسا المقادنة والمجاورة لاكونه معروضا **قوله** اى اضافة المفرد المقدر فيه اشارة الى ان اللام فيه للهدم او عوض عن المضاف اليه اجاب سوا لهوانه منقوض بزيتا فى نحو قوله طردت لان الاسم تام بالتونين مع ان التميز ليس بمضافا اجاب ترى **قوله** اضافة بيانيتها اجاب سوا لهوانه الاضافة يقتضى المغاوة بين المضاف والمضاف اليه التميز المميز شىء واحد فى الحقيقة فكيف يضاف احدهما الى الاخر اجاب بقوله اى اضافة بيانيتها حاصله ان التغييرين المضافا

له وبتنوينه كجنس ۱۳
صه اى على كل فرد من افراده ۱۳

والمضاف اليه في غير الاضافة البيانية **قوله** باسقاط التنوين جواب سؤال هو ان الاسم مع التنوين مستحيل
 الاضافة لان التنوين يقتضيه الانفصال والاضافة تقتضيه الاتصال الامتزاج وبينهما منافاة فكيف يجوز
 الاضافة اجاب بقوله باسقاط **قوله** وان لم يكن اه جواب سؤال وهو ان قوله والاشرط وقوله
 فلا جزاء وشرطية الاول وجزائية الثانية غير جائز لان الشرط والجزاء لا يكونان الا جملة
 وهما حرفان اجاب بما ترى **قوله** اى خفض التميز فيه اشارة الى ان اللام عوض عن المضاف
 اليه او جواب سؤال وهو ان لا نسلم ان الخفض اكثر في الاسماء بل تارة الرفع اكثر وتارة النصب صلته
 ان الاكثرية بالنسبة الى التميز لا في الاسماء كلها **قوله** باضافة غير المقدر له جواب سؤال وهو
 ان لا نسلم ايضا ان الخفض اكثر في التميز بل لا اكثر في النصب لان من المنصوبات فاجاب بقوله
 باضافة اه حاصله ان الخفض فيه اكثر لا مطلقا بل يتقد برضاة غير المقدر له **قوله** لتقصوا
 اه جواب سؤال هو ان هذا الدليل جاز ايضا في المقدر للمفرد فينبغي ان يجوزنا الاضافة فيه ايضا اجاب
 بما ترى **قوله** من التميز فيه اشارة الى ان اللام فيه للعهد **قوله** يرفعه فيه اشارة الى ان قوله
 عن نسبة ظرف مستقر باعتبار المتعلق خبرا مبتدأ وهو قوله الثاني **قوله** اى القسم فيه
 اشارة الى ان الثاني صفة للموصوف المحذوف **قوله** كان الظاهر اه فيه اشارة الى الاعتراض
 حاصله انه قد تقرر فيما سبق ان القسم الثاني ما يرفع الابهام عن ذات مقداة وههنا ذكر النسبة
 وهو امر معنوي يعنى ليس بلام اجاب بقوله لكن لما كان الابهام في طرف النسبة اه وطرف
 النسبة هو الشيء المقدر في نحو قوله طاب زيد نفسا **قوله** كان الظاهر اه ووجه الظهور
 انه لا نسلم ان القسم الثاني يرفع الابهام عن نسبة بل يرفعه عن ذات مقداة وهى ليست بنسبة
 فلا بد ان يقول اه **قوله** تنبيها اه تائيد للجواب **قوله** انما هي مجرد النسبة اه يعنى انما ذكر النسبة
 دون الذات المقدر ليكون اشعارا على مقابلة القسم الاول لان الابهام في القسم الاول انما هو
 في طرف النسبة **قوله** اول ثم يسر اليها ثانيا لان المقادير اصلها المهم ما وفى الثاني بالعكس فلذا ذكرها
قوله كاشفة في جملة في اشارة الى ان قوله في جملة ظرف مستقر مع متعلقه صفة للنسبة **قوله**
 اى ما شابهها فيه اشارة الى ان لقوله ما ضاهما معنى اخر غير مستقيم ههنا اعنى به اشتاء المرأة
 للزوج **قوله** الحوض ممتلئ ماء اه فقوله ممتلئ مسند الى ضمير الفاعل الراجع الى الحوض وذلك
 النسبة فهم ممتلئ ماء ممتلئ ماء اه فقوله ممتلئ ماء اه فقوله ممتلئ ماء اه فقوله ممتلئ ماء اه
 المنتصب يعنى الانتصاب **قوله** يعنى بعد لان نصب التميز انما من الفعل اعنى به طابك من زيد
 محمول على المجاز **قوله** والتميز اه جواب سؤال هو ان المثال لا يطابق المثالين المثلثين بالمثالين فلا
 حاجة الى الابدوة حاصله الجواب بان للتميز قسم منها خاص بالمنتصب وقسم منها خاص با
 المتعلق وقسم منها يحتملها كما اشار الى التحقيق بقوله بحسب الحقيقة الخ فلذا اورده فالمثلثين متعد
 ههنا **قوله** لتعلق الخ ومتعلق المنتصب عبارة عن اب زيد **قوله** وحيث لا فرق جواب سؤال

وهوان أبا كما يصلح ان يكون تميزا عن النسبة التي في شبه الجملة كذلك نفسا من هذا القبيل فلم يذكر
 احدهما في احدهما والاخر في الاخرى اجاب بقوله حيث لا فرق الخ **قوله** نفسا واما متعقبا
 بالثالثين **قوله** فقوله وابوة الخ جواب سؤال هوان ابوة الخ وداذا وعلما كما يصلح ان يقع تميزا عن
 النسبة التي في شبه الجملة كذلك يصلح ان يقع تميزا عن النسبة التي في الجملة فلم يذكر المصنف بعد شيئا
 وعطف على قولها اجاب بقوله فقوله وابوة الخ **قوله** فهو ناظراى قول المصنف ماثل **قوله**
 فهو اى المصنف **قوله** فالنفس عين اى جوهر **قوله** غير اضافى يعنى لا يتوقف تعقله
 على تعقل شئ اخر **قوله** اضافى يعنى يتوقف تعقله على تعقل شئ اخر كالاب فان تعقله موثوق
 على تعقل الابن **قوله** يعجبني طيبة الخ **فان قيل** كيف يكون هذا مثلا للاضافة مع انه ذكر في ما
 قبله مثلا للشبه الجملة وهو قوله والمصدق نحو اعجبني طيبة انا قلنا ان له حيثتان الاولى ظاهرا
 لفظ والاخر باطن معنوى فباعتبار الاول مضاف ومضاف اليه بالثاني فاعل فههنا نظي
 الى الحيثية الاولى وفي ذلك الى الاخر ثم قوله يعجبني فعل مضارع معلوم والنون للوقاية والياء
 ضمير المتكلم مفعول به والطيب ^{المقام} مصدر فاعل مضاف وهما مضافا الى نفسا و ابا وغيرهما تميز
 عن ذلك النسبة **قوله** نفسا الخ جواب سؤال هوانه لم غير الاسلوب حيث لم يرد نفسا
 اجاب بقوله نفسا حاصله ان هذا العبادة تجزى في المعطوف عليه او سوال هكذا ان نفسا كما
 يصلح ان يكون تميزا عن النسبة في جملة او ماضاهاها كين لك يصلح ان يكون تميزا عن النسبة في
 اضافة فما وجه التخصيص بالاول حاصله كما انها هي المراد في نسبة في جملة او ماضاهاها
 كذلك ههنا ايضا **قوله** وتركة جواب سوال ظاهر **قوله** اظهر التميزات الخ لان الغالب ان يقع
 النفس تميزا عن النسبة **قوله** وزاد عليه جواب سوال وهوان المصنف انما اورد هذه العبارة
 على وفق ما سبق فلم يزد قوله والله درسه فادسابع انه لم يرد كفي الاول اجاب بجوابين الاول
 بقوله اشادة والثاني بقوله وايضا لها اورد ه الخ **قوله** على ان يكون الضمير الخ جواب سوال و
 هوانه كيف يكون تميزا عن النسبة مع ان الضمير مهم كما اورد ه صاحب المفصل اجاب بقوله على ان
 يكون الخ **قوله** والد في الاصل اشادة الى بيان اللقمة وايض جواب سوال هوان الد ما في
 الاصل هو اللين فالمناسبة بين اللين وبين الخير الكثير وقى سمي المصنف الخير الكثير باللين فاجاب
 بقوله الد في الاصل اللين فيه خير كثير للعر فاديد به الخير **قوله** بامر الخيل الخ قيد اتفاق **قوله** اى
 حلقى يعنى وانما لکن في الاول ما لقتة **قوله** من القرس بمعنى ريك **قوله** بعد ما لم يكن نفسا الخ
 جواب سوال هوان هذا القاعدة منقوضة على نفسا في طاب اريد نفسا فانه يصلح جعله لما انتصب عنه
 مع انه لا يجوز له ولتعلقه بله فقط اجاب بقوله بعد ما لم يكن نصا الخ **قوله** لاصفة جواب سوال
 وهوان الصفة ايضا كذلك فخر يتاقتض بقوله وان كان صفة لانه يفهم من هذا ان التميزا كان اسما و
 يعبر جعله لمتنصب عنه ما اذا ان يكون له متعلقه يفهم من الثاني انه ان كان اسما كانت له

س من قبيل ذكر الملزوم واردة اللازم ١٢

فقط فيلزم في كلام المصنف تاقض اجاب بقوله لا صفة حاصله ان الاسم اعم من الصفة والعام اذا ذكر
 في مقابلة الخاص ياد بالعام ما وائرا والمراد بالاسم الجامد بالصفة المشتقة **قوله** المراد بجعله جواب
 سوال هوان المراد بالجعل الصيرفة ونحو ابوة واداء وعلم يصح جعله منتصب مع ان لا يجوز ان يكون
 له متعلق بل متعلقه فقط اجاب بقوله المراد الخ **قوله** تارة له جواب سوالين احد هما ان الواو
 قوله متعلقه للعطف والجمع بحرف الجمع كالجمع بلفظ الجمع فحينئذ يصاد معناه جازان يكون لها
 معا وهو غير مقصود وثانيهما انه يلزم اقيام عرض احد بمجلين اعني المنتصب ومتعلقه في قولنا طاب
 زيد ابا اذا الاب ذات من له الالوة وهي عرض قائم بمجلا مجلين اجاب بقوله تارة الخ في اشارة الى
 ان الواو بمعنى او **قوله** اى للمنتصب **فان قيل** المنتصب هو زيد في طاب زيد ابا وهو معلول
 غير مبهم فكيف يصح وقوع التميز عنه بل التميز انما يكون عن النسبة كما تقدم قلنا نعم لكن ابهامه
 باعتبار الشئ المقدّم والمبهم العام يتناول المنتصب ولتعلقه **قوله** وذلك اجواز ذلك التميز
 تارة له وتارة متعلقه **قوله** اى ما جازا الخ جواب سوال هوان الضمير قوله فيها لا جاع الى الشئين
 المذكورين احد هما يصح جعله منتصب ومتعلقه الثاني ما لا يصح جعله منتصب فحينئذ
 خرج عن المطابقة ما يكون نصا في المنتصب مع ان المطابقة فيه لها قصد لازم ايضا اجاب بقوله
 اى فيما جازا الخ حاصله ان ما يكون نصا في المنتصب داخل فيما يصح جعله منتصب **قوله**
 من وحد التميز الخ تفسير ما قصد **قوله** او المعنى الخ اى يكون المطابقة بمعنى ثبت في
 نفس التميز حاصله ان هذا القسم من التمييز يطاق لما قصد سواء كان مطابقا لمنتصب
 او لا بخلاف القسم الاول فانه يطاق لما قصد مع المطابقة بالمنتصب **قوله** من حيث
 امتيازاتها النوعية جواب سوال وهوان زيدان كان عالما بحكم واحد من الفقه زيد
 اخربقاعدا واحدا من الاصول وزيد اخربقاعدا من النحو ثم اذا ادت ذلك الانواع
 فحينئذ تقول طاب زيدان علما لا علوما مع ان قصدك لانواع هناك موجود اجاب بقوله من
 حيث امتيازاتها حاصله ان المراد هنا امتيازاتها النوعية لجمهور الفقه الاصول والنحو الامتيازات
 الشخصية كالحكم الواحد من الفقه وغيره **قوله** مشتق جواب سوال مثل ما مر في قوله سما الصفة
 يعنى المتبادر من الصفة هو المشتق فاعترض على رجل في كفى زيد رجلا **قوله** الصفة في اشارة
 الى بيان المرجح **قوله** صفة في اشارة الى ان قوله له ظرف مستقر مع المتعلق خبر لقوله كانت **قوله**
 الواو الخ جواب سوال وهوانه قوله طهقه عطف على قوله له وهذا العطف غير جائز لان الصفة
 ليست بطلق لهاب عنه مجوابين الاول بقوله المراد الخ والثاني بقوله ويجوز ان يكون الخ **قوله**
 والطبق مصدا الخ جواب سوال وهوانه الطبق نسبة من النسب المتكررة والقاعد فيها ان يجئ
 على وزن الفاعلة اجاب بقوله الطبق مصدا **قوله** لكن زيادة من الخ اشارة الى
 بيان ترجيح التميز وجواب سوال هوانه يستقيم هذين المعنيين في الصفة اعني معنى التميز والحال

علاوة على ان قوله لا جازا الخ هو المراد

فلم يعرف من لم يعم الى احتمال التميز بصيغة التمريض هو احتملت كما في محال آجاب بقوله لكن الخ **قوله**
اذ قد يمدح الخ دليل لقوله لا حال الفروسية يعني لو كان المقصود مدح بحال الفروسية
فلم يمدح حال الفروسية بغيرها من الصفات **قوله** اذا كان اسما جواب سوال هو انه يتقضى
على طاب زيد نفسا فان لم يتقدم على عامله حيث يقال نفسا طاب زيد اجاب بقوله اذا كان
اسما **قوله** بالاتفاق الخ جواب سوال هو ان الفعل عامل ايضا فحينئذ صار ذكر قوله والا صح
ان لا يتقدم على الفعل بعد مستك كما اجاب بقوله بالاتفاق يعني انما ذكر الفعل بعد للاختلاف
فمنه البعض يتقدم والتميز عليه حاصله ان عند تقدم التميز على العامل في العبارة الاولى
اتفاقي وفي الثاني اختلافي فصح مقابلة العبارة الثانية مع الاولى **قوله** او الغير الصريح الخ
كاسمى الفاعل والمفعول **قوله** نفسا في نفس الفعل **قوله** متعلقات الاناء اعني بالماء
وغير ذلك **قوله** ولو على سبيل التجوز الخ لان قوله امتلا الاناء ماء بمعنى امتلا الاناء **قوله**
ولهذا يندفع اي بهذا الاعتراض يندفع اعتراض الخ **قوله** ان الماء وان كان فاعلا الامتلاء
لكن بطريق المجاز ومرادنا يجعل الفعل متعديا بالفاعل حقيقة فحينئذ لا يرد **قوله** اتجر سلمى فا
لهنزة فيه للاستفهام الانكارية اي انترك وقوله سلمى فاعله **قوله** على تقدير الخ جواب سوال هو ان
في قوله تطيب وجهين احدهما تانيث الضمير راجعا الى السلمى الثاني تذكيره راجعا الى الحبيب بان جعل
يطيب بالياء للندك الغائب التمسك بهذا البيت انما يصح على التقدير الاول دون الثاني اجاب بقوله
على تقدير الخ **قوله** وما قيل الخ اعتراض **قوله** على هذا الوجه الخ اي يصير ضمير كاد راجعا
الى الحبيب **قوله** فتكلف يعنى ان في تاويل الحبيب بالنفس تكلف لانه مخالف لسوق الكلام لان
السوق في تعجب سلمى لا الحبيب **قوله** اي ما يطلق جواب سوال هو ان تقسيم المستثنى الى
المتصل والمنقطع تقسيم الشئ الى نفسه وغيره لان المستثنى صيغة اسم المفعول بمعنى المخرج
لغرة والمخرج هو المتصل لا المنقطع اجاب بقوله اي ما يطلق الخ وهذا صادق عليها فاندفع
الاعتراض حاصله ان المستثنى المنقطع وان لم يطلق عليه لفظ المستثنى لغرة لكن يطلق عليه لفظ
المستثنى اصلا ما او تقدير السؤال بوجه آخر وهو ان تقسيم المستثنى الى المتصل والمنقطع لا يصح لان
تقسيم الشئ لا يكون الا بعد تعريفه ههنا لم يوجد تعريف المستثنى فاجاب بقوله اما يطلق الخ حاصله
ان المراد بالمستثنى ما يطلق عليه لفظ المستثنى وهذا القدر كاف في التقسيم فلا حاجة الى تعريفه
قوله في الاصطلاح الخ جواب سوال وهو ان تقسيم المستثنى اليها غير جائز لان المستثنى
عبارة عن التكلم بالباقي بعد الشايات وهذا يتصوفا في المتصل لا المنقطع اجاب بقوله في اصطلاح
النحاة حاصله ان ذلك مذهب اهل الاصول اما عند النحاة فالمستثنى عبادة عما يدكر بعد لا
واخوانها وهو صادق عليهما **قوله** على قسمين الخ جواب سوال وهو ان المستثنى منقسم
الى هذين القسمين فينبغي ان يذكر اذ كانت المحض ايضا ان قوله المستثنى مبتدأ وكلا واحد من المتصل

والمقطع خبر وهذا لا يصح لان فيه حلا الخاص على العام وهو باطل وايضا ان تقسيم المستثنى الى قسمين لا يخلو ما تقسيم الكل الى الاجزاء او تقسيم الكل الى الجزئيات ولا يصح الا والان المستثنى يطلق على كل واحد لا على المجموع من حيث المجموع وكذا الثاني لانه لا يكون لفظ المستثنى كليا مساويا اي يصدق على كل واحد منها على السوية فيكون مشتركا لفظيا فاجاب بقوله على قسمين في اشارة الى ان العطف مقدر على الربط وهو مفيد للحصر فلا حاجة الى ادوات الحصر وايضا اذا تعد العطف على الربط يصح الحمل لان الخبر حينئذ مجموع هذين القسمين فيلزم احتمال المساوي على المساوي وهو الصحيح وايضا ان المراد من التقسيم هو الاخير والمراد بالمستثنى ما هو مشترك بين القسمين على سبيل عموم المجاز وهو المذكور بعد الا واخواتها ومخالف لما قبلها لفظيا واثباتا وبهذا يندفع ما قيل ان اذ المراد من المستثنى فكيف يصح عن من المنصوبات ^{١٢} رزبه قوله ولما كان معلومية الخ جواب سؤالا وهو ان الاصل ان يكون تقسيم الشيء مسبوقا على تعريفه وههنا لم يوجد اجاب بقوله ولما كان الخ وايضا في اشارة الى الرد على الشيخ الرضى حيث قال في الجواب عن ذلك السؤالا انما يعرف مطلق المستثنى لتعدنا لانه مستلزم لاجتماع التقيض فان المتصل هو المخرج عن متعد والمقطع غير مخرج وهما متضادان فلا يجتمعان في التعريف الواحد فرد الشارح عليه بقوله ولما كان الخ ووجه الرد اننا لانسلم ان مطلق التعريف متعد لان يمكن ان يقال في تعريف المطلق هو المذكور بعد الا واخواتها كما سنذكره وانما يعرف لما قلنا وهو ان معلومية الخ قوله وعرف كل واحد الخ جواب سؤالا وهو انه لما كان التعريف بوجه ما كاف في التقسيم فلم عرف المستثنى المتصل فاجاب بقوله عرف الخ قوله اي الاسم في اشارة الى ان المخرج صفة الموضوع المحذوف قوله الذي اخرج الخ في اشارة الى ان اللام بمعنى الذي والمخرج بمعنى الفعل الماضى المجهول **قوله** كجزئيات المستثنى المنقطع وجزئياته عبارة عن الحمار والفرس وغيرهما في نحو جاءني القوم الاحمار **قوله** عن متعد في اشارة الى ان صفة الموضوع المحذوف اعني به المستثنى منه **قوله** جزئياته واجزائه جواب سؤالا وهو ان المتبادر عن المتعد التعد من حيث الجزئيات فخرج النصف في نحو اشتريت العبد الا نصفه فانه مستثنى متصل مع انه غير خارج عن متعد من حيث الجزئيات اي ان ^{١٣} فرد اجاب بقوله جزئياته الخ حاصل ان المراد من المتعد اعم منها والعبد متعد من حيث الاجزاء **قوله** سواء الخ في اشارة الى ان نصب قوله لفظا او نقدا بناء على انها خبران لكان المحذوف **قوله** ملفوظا ومقدر جواب سؤالا وهو ان الاصل ان يكون خبر كان محمولا على اسمها وههنا لا يصح الحمل كما هو الظاهر لالفاظ مصيكا وهو لا يحتمل الا على حصصه افراده والتعد ليس من افراده اجاب بقوله ملفوظا ومقدر الخ لان التعد قد يكون ملفوظا **قوله** غير الصفه جواب سؤالا

وهو ان هذا التعريف لا يصير مانعا عن دخول الغير حيث صدق على قوله الا الله في قوله تعالى لو كان
 فيهما الهة الا الله لقد اتانا فانه اسم يخرج عن متعدد لفظا مع انه ليس بمستثنى اجاب بقوله غير
 الصفة وحرف الاستثناء ههناك صفة بمعنى غير قوله عن جزئيات الخ كزيد في نحو جاءني
 القوم الا زيد **قوله** فالمستثنى الخ وفي هذا العبارة رد على الشيخ الرضى حيث قال فالفرق
 بينهما ان المتصل عما يكون من جنس المستثنى منه المنقطع بخلافه وهذا خطأ منه ومنشأه
 الخطأ ايراد هذين المثالين لهما في اكثر المواد فردا لشارح عليه بما حاصله ان المعتبر
 في المتصل الدخول في التعدد ثم الاخراج عنه المعتبر في المنقطع عدم الدخول سواء كان من
 جنس اوله ووجه الرد عليه ان قول الشارح في نحو جاءني القوم الا زيد مشيئا الى جماعته
 خالية عن زيد فان هذا المثال عندنا ايضا للمينقطع مع ان المستثنى من جنس المستثنى عنه **قوله**
 اي المستثنى الخ في اشارة الى بيان المرجح **قوله** مطلقا جواب سوال وهو ان الضمير لا
 يخلو اما ان يرجع الى المستثنى المطلق او الى المتصل او المنقطع فالكل غير جائز اما الاول فلان
 ثبوت الشيء للشيء فرع ثبوت المثبت له وههنا لم يوجد ثبوت لعدم تعريفه واما الثاني فلعدم
 صحة قوله ومنقطع على ان عطف على السابق فيجوز ان يعبر عنه ان المستثنى المتصل منه وجوبا اذا
 كان منقطعاً واذ غير متصلا كان بينهما منافاة واما الثالث فلعدم صحة عطف قوله او منقطعاً
 لان العطف يقتضي المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه اجاب بقوله مطلقا حاصله ان
 الضمير راجع الى المستثنى وهو معلوم بوجه يصح تقسيمه وايض علم بما يعلم من تعريف قسميه لان
 تعريف القسم مستلزم لتعريف المقسم **قوله** وثانياً الخ اي علم ثانياً **قوله** بما في شيء
قوله يتقطن اي يعلم **قوله** له اي للمستثنى المطلق **قوله** ولهذا لم يعرف الخ رد على
 بعض الشارحين كالفاضل الهندي حيث قال انما قسم المستثنى الى هذين القسمين قبل التعريف
 لانه صاد في الاصطلاح كالشرك وهما حقيقتان مختلفتان لان احدهما يخرج عن متعدد
 والاخر غير يخرج فلم يمكن جمعها في تعريف جامع بينهما فردا لشارح بقوله ولهذا لم يعرف **قوله**
 وجوبا جواب سوال وهو انه لا فرق بين ههنا وبين قوله فيما بعد يجوز فيه النصب لان في كليهما
 النصب فلا يصح المقابلة اجاب بقوله وجوبا وههنا جواز **قوله** واقعا في اشارة الى قوله
 بعد ظرف مستقر مع المتعلق خبر لقوله اذا كان **قوله** قيد وان لم يكن الخ جواب سوال هو
 ان تقيد لا بغير الصفة غير جائز لان الواقع بعد الا اذا ان صفة ليس بمستثنى اجاب بما تروى
قوله لتلازم الخ يعقل المبتدأ **قوله** اي ليس بقى جواب سوال وهو ان الواجب ما هو
 من الايجاب والايجاب مقابل السلب في صارت هذا القاعدة منقوضة على زيد في نحو
 هل جاءني القوم الا زيد فان يخرج بالا غير صفة وقع في كلام موجب مع انه ليس بمنصوب
 بل هو مرفوع اجاب بقوله ليس بقى الخ وانما واجب النصب لانه لا يتصور

الرفع والجرفية ما الا و فلان لا يكون الاعلى البدك البد في حكم تكرير عامل المبدأ منه فاذا كان
 بدلا فقد ير قول جاء في القوم الا زيد جاء في القوم الاجاء في زيد في فوات المقص واما الثاني
 فلانه لا يوجد حرجا ولا مضافا **قوله** ولا حاجة فيه اشارة الى الرد على الفاضل الهند حيث
 قال لا بد ههنا من قيد اخر هوان يكون الخ ليخرج عنه قرأت الا يوم كذلك لان اليوم فيه
 واقع بعد الا غير الصفة في كلام موجب مع انه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء فدر الشارح
 عليه بقوله ولا حاجة الخ وجب الرد عليه ما ذكره الشارح بقوله لان الكلام الخ و اشارة الى
 اعتراض حاصله ان اليوم في نحو قرأت الا يوم كذلك من قبيل ما ذكر في المتن مع ان النصب
 فيه ليس باعتبار الاستثناء بل باعتبار انه مفعول فيه فينبغي ان يذكر فيه قيد التام لاخراج
 ذلك **قوله** لان الكلام في كونه الخ علة لقوله ولا حاجة **قوله** او كان بعد عدا وخلا
 الخ يعني المذكور بعد عدا وخلا منصوب على المفعول به فلو كان كلامنا في المنصوب
 على الاستثناء لكان ذكرها عبثا بل كلامنا في المنصوب المطلق الذي وقع بعد الا
قوله الا ان يقال الحاجة الخ اعتراض على الجواب وحاصل الاعتراض انه وان لم يكن لذلك
 القيد حاجة لاخراج المذكور بل له حاجة لاخراج اليوم في نحو قرأت الا يوم كذلك فانه من قبيل ما ذكر
 في الكتاب مع انه ليس بمنصوب بل مرفوع باعتبار انه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله قرئت قلنا
 ان المعنى انما يذكر هذه القيد لاخراج هذين المثالين باعتبار انها بمنزلة الاستثناء عن
 هذه القاعدة لانها ما دخلان في قوله ويعرب على حسب العوامل لان الاصل اذا حكم
 على الكل ثم ذكر بعض افراده فيما بعد محالفا للحكم هذا الكلي فذلك بمنزلة الاستثناء عنه
قوله والعامل في نصب المستثنى اشارة الى العامل ورد على بعض النحاة حيث قالوا العامل
 لنصب المستثنى كونه الا وهذا خطأ ومنشأ الخطأ قول الجرجاني لكنه نسب الى الاجازة انه
 واسطة للنصب الاصل في العمل الفعل فلا يجوز اعمال الضعيف مع وجود القوى **قوله** اذ
 له نسبة ايه بيان وجب التعلق المعنوي ومتعلقات الفعل معمول الفعل **قوله** اذ له نسبة الى
 شيء نسب اليه احد من الفعل ومعناه كالقوم في جاء في القوم الا زيد ا فزيد جزء من القوم
 وهو جزء من الفعل لانه فاعله فثبت التعلق المعنوي بهذا المعنى لان جزء الجزء للشيء
 جزء **قوله** وقد جاء الخ بيان تعيين النصب لا الرفع ا جواب سؤال وهو انما يتعلق به
 لفعل صا المستثنى مثل المستثنى منه فينبغي ان يكون اعرابه كاعرابه اجاب بقوله وقد جاء **قوله**
 او معنى الفعل الخ كقوله القوم اخوتك الا زيد او العامل في هذا المستثنى الفعل المستفاد من
 نسبة الخبر الى المبتدأ وهو نسبة القوم الى اخوتك الا زيد **قوله** لامتناع تقديم البدك
 على المبدأ منه انما لم يجعل محفوضا لعدم الخافض **قوله** ايه في اكثر اللغات
 الخ فيه اشارة الى ان الالف واللام بدل عن المضاف اليه **قوله** قبائل كثيرون

جواب سوال **ہو** ان اہل اللغة فریقان احدہما اہل الحجاز و ثانیہما بنو تمیم فکیف یتصو الا کثریۃ
للحجازیین اجاب بقولہ فانہم قبائل الخ أو بقولہ او فی اکثر المناہب **قولہ** مطلقا ہ ای سواء
قبلہ اسم یصح حذفہ **اولا قولہ** اذ لا یتصو فیہ الخ لانہ لو کان بدلہ فهو لا یخلو اما ان یكون
بدل الکوا والبعض او الاشتمال والغلط والکرم منفی اما الاول والثانی فلا نہما لا یحققان
بدن اتحاد الجنس بین البدل والمبدل منہ **اولا** اتحادہما بنائینہما فی المنقطع واما الثالث فلا نہ
لا یحقق بدن الملاستہ بین البدل والمبدل منہ ولا ملاستہ بینہما فی المنقطع اذ لا یسکن ان یشتمل
البدل علی المبدل منہ ویشتمل المبدل منہ علی البدل واما الرابع فلما ذکرہ السادس **قولہ** الا بدل
الغلط اذ لا یتصو الخفض لعد الخافض ولا یتصو اعرا بہ بحسب العوامل باعتبار ذکر
المستثنی منہ **قولہ** الترویۃ الخ ای الفکر **قولہ** والفظانۃ یعنی زبرکی و بینہا و بین السہوۃ
والعقلۃ منافاة فلا یتصو ایض فی الضرورۃ صارت منصوبا **قولہ** فہنا یجوز ان البدل
الخ لان حذف القوم فی ہذا المثال جائز لان المقصود منہ ثبوت المعنی للعمار وذلك لا یتفاوت
بین ان ینکر القوم **اولا قولہ** الا من رحم الخ استثناء من العاصم ولا یصح حذف
العاصم لانہ اسم لا التی لفظ الجنس خبرہا محذوف و اعنیہم موجود فلو حذف اسمہا ایض یلزم اجحاف
الکلمۃ **قولہ** ای من رحمہ اللہ الخ جواب سوال **ہو** ان قولہ رحم صفۃ او صلتہ لقولہ من والجملة
اذ وقعت صفۃ او صلتہ لا بد فیہا من العائد و ہنالم یوجد اجاب بقولہ ای رحمہ اللہ **قولہ**
ان فی رحم ضمیر ان احدہما مستتر اجع الی اللہ و ثانیہما محذوف واجع الی من **قولہ** اللہ فیہ
اشارة الی ظهور الضمیر المستتر فی رحم **قولہ** **ہو** المرجم جواب سوال **ہو** ان من رحم عبادة عن
العاصم فحینئذ صاد الاستثناء متصلا لا منقطعاً فلا یطابق المثال بالمثل فاجاب بقولہ
ہو المرجم المعصوم فحینئذ یطابق المثال بالمثل لان المرجم غیر داخل فی العاصم **قولہ** من
عدا یعد و فیہ اشارة الی بیان الباب **قولہ** من خلا یخلفیہ ای اشارۃ الی بیان الباب
قولہ **ہو** فی الاصل الخ اعتراض حاصل ان نصب قولہ زیداً بقولہ خلا غیر جائز لانہ
فعل لاذعی لا یقع الی المفعول بدن کلمۃ من فاجاب بما تری **قولہ** من الانیس ای ان **قولہ**
وقد یضمن جواب عن ذلك الاعتراض حاصلہ انہ متضمن المعنی جاوزا و یجدف الا یصل و
ہو ان یكون الفعل لازمیاً یعد بحرف الجر ثم یحذف ہا و یقیہ ہو علی التعلیل **قولہ** من الضمیر
او المحذوف و الا یصل الخ ویجوز ان ذکر کلمۃ من کما جاز فی قولہ خلت الیاد من الانیس **قولہ** لیکون ما بعد ہا
الخ ثبتت المناسبة بین خلا و الا فی کون ما بعد کلمتہما مغائر لما قبلہما **قولہ** فی بار الاستثناء
ای الاستثناء بجلا و عدا **قولہ** و فاعلہما ضمیر اجع الخ جواب سوال **ہو** ان الضمیر فیہما راجع الی القوم
و ہذا الارجاع غیر صحیح لانہ یلزم ارجاع ضمیر المقر الی الجمع و ہو باطل حاصل الجواب ان الضمیر فیہما راجع
الی

الے **عہ** او سورہ کان من جنس المستثنی منہ **اولا** ۲ **عہ** اے بدل الاستعمال ۱۲ مفتی عبدالرحیم عفی عنہ

الی احدا لا مؤثلاثة التي ذكره الشارح **قوله** اوالى بعض الخ ولا يصح ارجاعه الى البعض المعين
لانه لا يفهم منه عند عجيبة زيد اذ يجوز ان يكون زيد داخل في البعض الذي يسند اليه الفعل
فلا يتحقق عند عجيبة زيد والمقصود عجيبة القوم وعند عجيبة زيد **قوله** ولم يظهر جواب سوال وهو
ان الماضى المثبت اذا وقع حالا وجب تقديره لفظا او تقديرا كما صرح به الشارح في بحث الحال فهنا
لم يوجد فاجاب بقوله ولم يظهر **قوله** وقد اجيز الجراخ يعنى ان الجربها جائزا اتفاقا **قوله** لم
جرلا نهما مشتركان بين ان يجعلوا ماضيين او حرفا **قوله** بالنصب على الظرفية جواب سوال
وهوان نصب خلا وعلا لا يخلو اما ان يكون بناء على الظرفية او على الحالية اما الاول فهو باطل
لانها ليسا من قبيل المكان الزمان والظرف لا يخلو عنهما والثاني فهو ايضا باطل لعلة صحة جملتها
على القوم والاصل في الحال ان يكون محمولا على ذى الحال حاصل الجواب ان كلا من الشقين
مستقيم ههنا كما بين الشارح **قوله** بتقدير مضاف جواب سوال فهو ان نصب حلو وعند كيف
يتكوى على الظرفية لان الظرف لا يخلو عن الزمان والمكان وهما ليسا منها فاجاب بقوله بتقدير
مضافا حاصله ان ظرفيتهما باعتبار المضاف **قوله** يجعل المصدا الخ جواب سوال فهو انه اذا كان
الخلو والعد من صوبين على الحالية فالحال محمول على ذى الحال فهنا لا يصح الحمل لانه من قبيل
حماض الصفة على الذات فاجاب بقوله يجعل الخ **قوله** ولعل هذا الخ جواب سوال فهو انه
كان خلاف الاضغش ثابتهما فنبتغي ان يقول المص في الاكثر كما قال في خلا وعلا اجاب بقوله و
لعل هذا لم يثبت عند المص **قوله** ويلزم اضمار الخ جواب سوال فهو ان هذا الدليل لا يثبت المدعى
لان يجوز ان يكون ما بعدهما مرفوعا بالاسمية وخبرها محذوف فاجاب بما ترى **قوله** وهو ضمير
راجع الخ جواب سوال وهو ان ضمير ليس ولا يكون لا يخلو اما ان يرجع الى القوم اوالى غيرها والاول
باطل لعدم المطابقة والثاني ايضا باطل لان الغير ليس بل كونه فيلزم الاضمار قبل ان ذكر اجاب
بقوله وهو ضمير اجمع الخ **قوله** الا في المستثنى المتصل الغير المفرغ الخ اما عدم استعمالها في
المنقطع فلان اسم ههنا الافعال هو الضمير الراجع الى المستثنى المقدم والمنقطع كما في قولهم ما جاء
القوم الاحبار وما جاءني الا زيد القوم الا نهما مستثنى اسم منه والاصل ان يكون خبرها محمولا
على اسمها وذلك المحل لا يتكوى في المنقطع لان حمل الحمار على القوم غير جائز واما عدم استعمالها
في المفرغ فلان لا يلزم الاضمار قبل ان ذكر لان المستثنى منه في المستثنى المفرغ غير من كونه **قوله** لم
يشترط ان لا يكون الخ جواب سوال فهو ان زيد خذ في ههنا الضابطة المستثنى المقدم والمنقطع
كما في قولك ما جاءني الا زيدان القوم وما جاءني القوم الاحبار الا نهما مستثنى بعد الا في كلا
غير موجب وقد ذكر المستثنى المتصل منه مع انه لا يجوز فيها الوجهان بالنصب اوجب كما
مرو الجواب انه الكعبه سابق **قوله** على الاستثناء اه فيه اشارة الى ان اللام في قوله النصب
للعهد **قوله** حال من الضمير اه يعنى ان قوله فيما بعد ظرف مستقر مع المتعلق اعني به الواقع

حال من الضمير المجرد في قوله فيه قوله اى حال كون المستثنى جواب سؤال هوان الواقع بعد الا
 ليس لا المستثنى والضمير المجرد راجع الى المستثنى ايضا فعلم هذا يلزم ظرفية الشئ لنفسه اجاب بقوله
 اى حال كون المستثنى واقعا في محل حاصله ان المراد عن الواقع فيما بعد لا هو محل المستثنى اى المراد
 من ما المحل دون المستثنى فيمنه لا يرد قوله والحال انه الخ جواب سؤال هوان الماضي المثبت اذا
 وقع حال الابد فيها من دخول قد وهو لم يوجد في قوله ذكر المستثنى منه اجاب بما ترى قوله في
 بعض نسخ الخ جواب اخر عن هذا السؤال قوله على انه صفة الخ جواب سؤال هوانه كيف يصح
 الحالية عند ذلك البعض لان الجملة اذ وقعت حال الابد فيها من الواو اجاب بقوله على انه صفة
 قوله ذكر فيه الخ جواب سؤال وهوان الجملة اذ وقعت صفة لابد فيها من العائد ههنا لم يوجد
 اجاب بقوله ذكر فيه المستثنى منه حاصله ان المراد بالعائد اعم من ان يكون لفظا او تقديرا قوله
 لا بالاصالة الخ فان قيل ان اعراب البدل انما يكون بتبعية المبدل منه لا بالاصالة قلنا ان المراد بال
 لاصالة ما يكون بمقابلة الواسطة لا بمقابلة التابع كما في الساتر ذلك الاصل بقوله وبغير
 واسطة قوله العامل الخ جواب سؤال هوان هذا الحكم منقوض على زيد في ما جاء في الازيد
 لانه لم يعرب على حسب العوامل بل بحسب مل واحد وايض يلزم توارد اعرابا مختلفة على
 معرب واحد بالشخص حاصله ان الالف واللام يبطل معنى الجمعية قوله لانه فرغ الخ هذا وجه
 تسمية المفرغ باسم المفرغ قوله اى بما يقتضيه فيه شارة الى ان الحسب بمعنى المقتضى لا بمعنى
 القدر والكناية قوله فالمراد الخ جواب سؤال هوان المستثنى المفرغ ليس بمفرغ بل مفرغ لانه اعتبارا
 فراغ العامل فلا يصح تسمية بذلك الاسم اجاب بما ترى قوله اى والحال الخ اشارة الى ان
 الواو والحال الجملة وقعت حال من المستكن في يعرب قوله واقعه اشارة الى ان قوله في
 غير الموجب خبر لقوله وهو باعتبار المتعلق قوله الكلام فيه اشارة الى ان الموجب صفة ٦٦
 للموصو المحذوف وقوله واشترط ذلك اشارة الى ان قوله ليفيد دليل للمع المحذوف والضمير
 فيه راجع الى الكلام او المستثنى ويحتمل ان يكون فاعله هو المثل في قوله مثل ما ضربني الخ قوله
 صحيحة الخ جواب سؤال هوانه منقوض بزيد في ضربني الازيد لانه ايضا مفيد مع انه ليس
 بمستثنى مفرغ حاصله ان المراد بالفائدة فائدة صحيحة لا مطلقة وههنا لم يوجد لعدا امكان جمع
 جميع الناس على ضرب المتكلم قوله الذي يصح الخ دليل مطابقة المثال بالمثل قال لان يستقيم المعنى
 هو استثناء من مفهوم الكلام السابق اى لا يعرب بحسب العوامل على الموجب في جميع الاوقات
 الا وقت استقامت المعنى قوله لا التمساح اى بهنك قوله اى وقعت انما في القراءة بد
 لانه لا يطلب المفعول بالاجعله متعديا ولفظا وقعت متعد قوله بل ايام لاسبوع يعنى
 ايام كمنه قوله ولكن الغالب دفع لما يقال لها استقيم المعنى في بعض الصوف لم يثبت الفرق ٦
 بين هذه الصوة والصوة الاولى فالدفع بان المراد عددا وعلان القرينة في هذه الصوة غالبا ووجدانها

فی الاول **قوله** مثل الخ جواب سوال هوان قوله لم يحز فعلا ما بعد فاعله فاعليته غير جائز لان الفاعل مفرد لان قسم من الاسم هو جملة اجاب بما ترى **قوله** اذ معنى ما ذال ثبت اذ معنى ما ذال هو ثبت تعليل العدل الجواز او جواب سوال وهو اننا لانسلم ان هذا المثال ايجابي بل سلبه يستقيم فيه بلغة اجاب بما ترى **قوله** فلا يستقيم لان المستثنى منه في هذا المثال جميع الصفات وقد يكون بعضها متناقضين كالسواد والبياض غيرها فلا يتصووا اجتماع جميعها في زيد ٢٦

قوله قال الشارح الرضى والغرض من هذا النقل اعتراض على المص و حاصله ان المعنى في هذا المثال مستقيم بان يرد بجميع الصفات الغير المتناقضين **قوله** او يحمله اه اعتراض اخر حاصله انه ينبغي ان يكون المراد بثبوت جميع الصفات في زيد هو المبالغة هو المبالغة في نفي الاجتماع **قوله** ولا يخفى جواب عن ذلك الاعتراض حاصله ان صحة هذا المثال عند هذا التاويلات مسلم لكن بمثل الخ **قوله** كل من يتصوونه الضمن معارفك الخ هذا قونية على الادة بعض محضر بنى الازيد **قوله** للمبالغة الخ هذا ايضا قونية على ذلك **قوله** غلواى انبوهى قال اذ اتعد البذل الخ هذا بيان قاعد اخرى **قوله** ويختار الهد فيما بعد الاى كلاما غير موجب وقد ذكر المستثنى منه **قوله** من حيث حمل جواب سوال هوان الجار والمجرور فى قوله على اللفظ صلة التعن وهذا لا يصح لانه صلة التعن يقع الباء لا على اجاب بقوله من حيث الخ حاصله انه متعلق بالجار المحذوف **قوله** اى لفظ المستثنى منه الخ فيه اشارة الى ان الالف واللام عوض عن المضاليه **قوله** يحمل فيه اشارة الى ان الجار والمجرور متعلق بالحمل او جواب سوال هوان ان قوله اذ اتعد البذل شرط وقوله فعله الموضع جزاؤه اجزاء لا يكون الاجملة وهو ليس بمجملة اجاب بقوله يحمل وانشاء متاخرا عن الجار الجار اشارة الى المحصر الاختصاص **قوله** عملا بالمختار الخ جواب سوال وهو انه اذ اتعد البذل فينبغي ان يكون منصوبا على الاستثناء فاجاب بقوله عملا الخ وفى ايراد لفظ مثل فى مثاليين المذكور بعد الاشارة الى العطف **قوله** ا على موضع المستثنى منه فائدة مرانقا وهو ان الالف واللام عوض عن المضاليه **قوله** وقوله لا يعايرد فعلمه ايقالا ان المقصود فى هذا المقام بيان تعدد البذل على اللفظ وهو يحصل بقوله الاشئ الخ فاهم ذكر المص لا يعايرد اجاب قوله وقوله الخ **قوله** وعلى ما وقع الخ جواب سوال وهو انه اذا لم يكن فى اكثر النسخ فلم يورده المص فى هذه النسخة اجاب بقوله وعلى ما الخ **قوله** وانما وصفه الخ جواب سوال وهو انه لا حاجة الى هذا التوصيف اجاب بقوله انما وصفه به لئلا يلز استثناء الشئ عن نفسه لكن يرد عليه ان كثير من النسخ يلز استثناء الشئ عن نفسه جاعنه بقوله ولا يخفى انه لوجع الخ **قوله** انما تعد البذل اه دفع استويش البذل لانه يعلم من ظاهر ان هذا دليل المثال الثالث فدفعه بما ترى **قوله** لان من الاستغراقية اى الاستغراقية المنفرد وقيل هذا دفع سوال وهو انه منقوض بقوله وقد كان من مطر لان من قرء بعد الاثبات حاصله ان مرادنا الاستغراقية لا الزائدة **قوله** اتفاقا فيه

لا بد من نسخ النسخة المصاحم

اشارة الى ان في من الزائد خلافا **قوله** اي بعد ما صار الكلام الخ جواب سوال وهو ان المثال المذكور
منفك لا مثبت فكيف يوافق هذا التعليل اجاب بقوله اي بعد ما الخ كلمة ما مصدكية اي بعد صيغة
الكلام مثبتا لتقاض النفي بالاقصا معناه جاء في من يد **قوله** لان فتحته شبيهة الخ جواب سوال
وهو ان حمل المستثنى على اللفظ غير جائز لان لفظ الاحد مبني وتوابعه المبني يحل على محله لا على لفظه
اجاب بقوله لان فتحته حاصلان فتحته لفظ الاحد شبيهة بالحركة الاعرابية فكان بمنزلة المعرب
وتوابعه يحل على لفظه **قوله** شبيهة اي في العرض يعني كان النصب حاصل بالناصب كذلك
الفتح حصلت بكلمة لا **قوله** يعني بعد ما صار جواب سوال سوال مرذكرة انفا **قوله** اذالم يكن
البدل الخ والفرق بينهما ان التقدير بالحقيقه عبارة عن تكرير العامل في المستثنى والحكمي عبارة عن
الاكتفاء بدخول العامل على البدل منه واعتبر سريته حكمه اليه **قوله** والمستثنى الخ انما زاد لفظ المستثنى
اشارة الى انه معطوف على قوله منصوب في نحو قوله وهو منصوب اذ كان بعد الا **قوله** اي مجرد الخ
جواب سوال وهو انه يقتض على الزيد بن في جاء في القوم غير الزيد بن فانه واقع بعد لفظ غير
مع ان ليس بمجفوض لان الخفض حقيقته في الحركة اجاب بقوله اي مجرد من قبيل ذكر الخاص و
ادادة العام والجراعم من الحركة والحرف **قوله** واجاز اشارة الى فائدة قوله في الاكثر **قوله**
اي براءه جواب سوال وهو ان البراء فعل لا يقدر العبد على احداثه فكيف يصح نسبه الى القوم
حاصله ان نسبه اليه مجاز **قوله** دون الصفة الخ اشارة الى ان قيد في الاحتراز **قوله** انتقل
اعرابه لانه اذا استعمل بمعنى الا كان ما بعد مستثنى فيستحق ما بعد اعراب المستثنى وهو مجرد وبالاضافة
فانتقل اعرابه اليه **قوله** المذكور اشارة الى ان الالف واللام للعهد **قوله** اي كلمة غير الخ جواب
سوال وهو ان قوله غير مبتدأ وقوله صفة بخبره وابتدأ ثلثة غير جائز لان اصلا لمبتدأ ان يكون
معرفة مخصصة وهما نكرة مخصصة وايضا ان الضمير في قوله حملت راجع الى الغير
باعتبار انها صفة للغير واخباره على هذا اذ جاء ضمير المؤنث الى المذكور وهو غير جائز لعدم
المطابقة اجاب عنها بقوله اي كلمة غير فحاصل الرفع الثاني ظاهر واما الاول فلان اللفظ
اذ اريد به مجرد اللفظ يكون **قوله** في الاصل الخ جواب سوال وهو ان كلمة غير مستعملة
في الاستثناء فكيف يكون صفة اجاب بما تره **قوله** واستعملت مثلها الخ جواب سوال وهو
انه كيف يصح حمل كلمة غير على كلمة الا والحال ان الا اتحاد بينهما وهو من الشرط اجاب بما
تره **قوله** لكن الخ استدل الك عن قوله كما حملت الا عليها في الصفة **قوله** اي واقعة الخ
جواب سوال وهو ان التابع من صفات الاسم والاحرف فحينئذ لا يصح قوله الا اذا كانت
تابعة او تقديرا بالسؤال هكذا ان التابع كل ثان باعراب سابقه وكلمة لا ليس كذلك فكيف
يصح قوله تابعة الخ اجاب بقوله اي واقعة **قوله** بعد متعدي الخ جواب سوال وهو انه
يقض بقوله ما جاء في راجل لان زيد فان الا في هذا المثال حملت عليها مع انها

له انذار في تصانيفه وهو من صفات الية مبتدأ غير الخ قوله

ليست بواقعة بعد لجمع اجاب بقوله بعد متعد والرجل في ذلك المثال وقع في حيز النفي فيفيد
 عموا الافراد **قوله** لفظا وتقديرا الخ جواب سوال ظاهر **قوله** اي متكررا الخ انما فسر المتكوس
 بالمتكر المشد لان باب نكرو ينكرو بالتخفيف لم يسمع من العرب كما دل عليه قول المصنف في امال
 الكافية في شرح قوله اذا انكر الخ حيث قال اذا انكر بالتشديد **قول** فيعلم التناول الخ اي التناول
 الى المستثني **قوله** او عند التناول اي يعلم عدم التناول الى المستثني **قوله** فلا يتعد المنقطع و
 والشروط في صحة حمل الاعلى الصفة تعدا المتصلا والمنقطع **قوله** وانما يصار اليه اشارة الى
 ان قوله لتعد الاستثناء متعلق بقوله حصلت **قوله** لعدا دخول الله في الهة بيقين والشرط
 في المتصل دخول المستثنى في المستثنى منه بيقين وفي المنقطع عدا دخول بيقين **قوله** بناء على الظرفية
 الخ في اشارة الى ان كلمة على بنائية **قوله** ولم يبق سوا الخ فقوله سوا فاعل لقوله لم يبق والرفع
 فيه تقدير مثل عيسى واصلا للشر فاما اصبح الشروا مسمى وهو عربيانوا به ولهم يبق سوال العدان تا
 هم كما دنوا به **قوله** اى دخول كان او احد اخواتها جواب سوال وهو انه ينقض على قائماني
 نحو كان زيد قائما فانه خبر كان مع انه لم يبيد بعد دخول المجموع يعني كان واخواتها بل كان فقط
 لان الضمير في دخولها راجع الى كلها اجاب بما تر **قوله** المراد بعيدية المسند الخ جواب
 سوال وهو انه ينقض على يضرب قائم في مثل كان زيد يضرب ابوه وكان زيد ابوه قائم فانها
 مستلكن بعد دخول كان مع انها ليسا بخبرين لكان اجاب بما تر **قوله** لكن الخ و
 انما زاد ذلك اشارة الى ان قول المصنف وبقدم معرف قد فعل التوهم الناشئ عن قوله كما مر خبر
 المبتدأ **قوله** وهو كان لا خبر كان واخواتها الخ جواب سوال وهو ان الضمير في قوله عامله راجع
 الى خبر كان واخواتها جميعا فيفهم من هذا ان حذف الاخوات جاز ايضا مع انه ليس كذلك
 اجاب بقوله اى عامل خبر كان الخ حاصله ان الضمير راجع الى خبر كان فقط لانه كثير
 الاستعمال فينتقل ذهنه الى حذفه بخلاف الباقية **قوله** وهي ان يحى بعد ان جواب سوال
 هو ان اضافة المثال الى ما بعد في قوله الناس محزون باعمالهم ان خير الخ لا يخلو ما بيانية او
 لامية او ظرفية فعلى الآول خرج عنه قوله اسير متى ستر ان راجلا فراجدان راكبا فراكب وعلى
 الثاني بالعكس وعلى الثالث يلزم ظرفية الشيء لنفسه اجاب بقوله وهو ان يحى اه حاصله ان المراد
 الاول الثاني لكن المراد في مثل هذه الصوة الخ **قوله** اي ان كان علم خيرا فجزاؤه خيرا فالعلم
 اسم لكان وغيره خبره والخبر الثاني خبر المبتدأ المحذوف اعني به لفظ الجزاء **قوله** ونصبها الخ
 وعلى هذا التقدير كلاهما خبران لكان **قوله** او افعها على هذا التقدير يكون الخبر الاول واسما
 لكان وخبره في علم مقدر على اسم والخبر الثاني خبر المبتدأ المحذوف واعني به لفظ الجزاء

لا
 كان
 كان
 كان

هذا هو المقصود من قوله اي ان كان علم خيرا فجزاؤه خيرا فالعلم اسم لكان وغيره خبره والخبر الثاني خبر المبتدأ المحذوف اعني به لفظ الجزاء ونصبها الخ وعلى هذا التقدير كلاهما خبران لكان قوله او افعها على هذا التقدير يكون الخبر الاول واسما لكان وخبره في علم مقدر على اسم والخبر الثاني خبر المبتدأ المحذوف واعني به لفظ الجزاء

بلاک التفریق بین اللفظین

قوله حذف عامله الخ اشارة الى ان الالف واللام عوض عن المضى اليه **قوله** منفصلا فضا
ان انت ثم زيدت لفظته ما بعد ان فضا ان مانت **قوله** واقصر المص جواب سوال وهو ان
هذا المثال لما احتملت كسرة الهنزة وفتحها فلم تقصر المص على الثاني يعنى على فتحة الهنزة دون
الكسرة اجاب بما ترى **قوله** وستع فيها الخ دفع لما قيل انه لا بد من بيان الاخوات **قوله**
اى بعد دخول الخ جواب سوال مثل ما مر **قوله** اى لفظ صفة الجنس الخ جواب سوال وهو ان
تفسير لا ينفى الجنس غير جائز لانها ليست لفظ الجنس لانها لو كانت كذلك لزم الفرض بقوله
لا غلام رجل ظريف فيمالان في هذا التركيب نفي ظرافة الغلام لانفى ذاته والاي لزم الكذب
كما عرفت في المرفوعات اجاب بقوله اى لفظ صفة حاصله ان العبارة على حذف المضى
فصار تقديره اى لفظ صفة الجنس **قوله** وحكمه الخ جواب سوال وهو انه ينقض على
الرجل فى نحو لا رجل موجود فان نفي صفة ممنوع ههنا بكلمة لا اجاب بقوله وحكمه حاصله
ان المراد بنفي صفة الجنس حكم الجنس ثم نفي الحكم قد يستلزم لفظ الجنس كما فى المثال المذكور
وقد لا يستلزم **قوله** ولا اكثره من المنصوبات كالمبنى على ما ينصب به بخلاف ما عداه من
المنصوبات كالمستثنى **قوله** ولا يعدا الخ اعتراض على الشارح حيث قال فلا يصح جعله مطلقا
الخ فظن الى ما هو مرفوع لان ليس اسمها لعدم عماها فيه فلا بد ان يقال اسمها لثلاثا يلىز تغيير الاسماء
قلنا ان اسمها لا على نوعين احد هما يعنى الخاص ^{وثانها} يعنى العام ومرادنا به هنا الثانى والاعتراض
وارد على الاول فصح قوله فلا يصح جعله الخ **قوله** فليس اسمها فلوزد كلفظ الاسم لما يتناول
المرفوع **قوله** وهذا القدر الخ اعتراض على المص حاصله ان تعريف اسم لا قد تم بقوله هو
المستل ليه بعد دخولها فذ كر قوله يليها نكرة مستدك **قوله** لكنه جواب عنه حاصله
ان المقص بالتعريف هو المنصوب بلا لاسمها وتعريفه لا يتم بهذا المقدار **قوله** لفظته لا جواب
سوال وهو انه لا مطابقت بين الراجع والمرجع لان الراجع ضمير المؤنث والمرجع مذكرو وهو
لا اجاب بقوله لفظته لا الخ حاصله انه مؤول بلفظة لا فيطابقا **قوله** فى تعلقه الخ بيان لشبه
المضى **قوله** اى يقع الخ جواب سوال وهو ان الايلاء من الامور الاضافية ولو بحيثية
مراتب فينبغ ان يكون غلاما فى لا فى الدار غلام رجل ولا امرأة منصوب بالوجود الشرط **عنه**
الا يلاء عمه انه مرفوع اجاب بما ترى **قوله** هذا الخ مترادفة الخ والمترادفة ماخوذة من
الترادف وهى عبارة عن الركوب خلف الآخر وههنا من هذا القبيل لان اول الاحوال هو لفظ
يليه ثم ما بعد بالترتيب **قوله** من الضمير المرفوع المستتر فى يليها الراجع الى الاسم فخرج صارت
هنا من الاحوال المتكحلة الماخوذة من التداخل وههنا من هذا القبيل لانه قد وجدت
تلا خربعضها فى بعض من حيث الحالية **قوله** من تمة الخ اى قوله لك من تتمتها يعنى
ان خبر لها وعلى بعض النسخ خبر بعد خبر من المثال الاول وخبر فقط من المثال الثانى **قوله** باتقاء

الشرط الاخير الخ جواب سوال وهو ان ينتقض على زيد في نحو لا زيد في الدار ولا عمر فان انتقض فيه الشرط الثاني مع انه ليس مبني على ما تنصب به بل هو مرفوع حاصل الجواب ان المراد بالانتفاء انتفاء الشرط الاخير مع بقاء الشرط الاول والثاني **قوله** قد لا يدخل نحو الخ جواب سوال وهو ان في كلام المصنف تلا فح لان قوله مبني صريح في البناء وقوله ينصب مشعر على الاعراب لان النصب من القابره حاصل الجواب ان نسبة البناء اليه في الحال ونسبة النصب اليه قبل ذلك نحو **قوله** بلا تنوين الخ هنا رد على الشيخ الرضي حيث قال ان الاسم لا يبني في جمع المؤنث السالم مع التنوين لان فيه للمقابلة والمانع للبناء هو الذي للتمكن وجه الرد عليه انه مشابه وهو يمنع البناء فكذلك هنا والنون في التثنية والجمع لا يمنع البناء على الصحيح كما في يا زيدان ويا زيدون وذهب للبرد الى اعراضها مستدل بان النون فيها مشابهة للتنوين فكانت منافية للبناء كالتنوين غاية **قوله** وانما يبني الخ جواب سوال وهو ان البناء قد يكون على ما يرفع به قد يكون على ما ينصب به حاصل الجواب سامنا ذلك لكن يبني على ما ينصب به ليوافق الحركة البنائية الحركة الاعرابية وحرف البناء نحو الاعراب عملا بالاصل بقدر الامكان **قوله** ويغني بالمفرد الخ جواب سوال وهو انه كيف يبني التثنية والجمع بالكسر والياء مع انهما ليسا من قبيل المفرد كما ذكره المصنف اجاب بقوله ويغني الخ **قوله** لتضمنه معن وكلمة من مبني باعتبار انه حرف فكذلك ما تضمنه **قوله** او تقديرا اي جواب السؤال للمقدّم المفروض اما حقيقة فظاهر واما تقديرا فبان انه اذا جاء رجلان الى بيت فيدخل احدهما في البيت ثم خرج وقال لا رجل في الدار فهو جواب سوال المقدّم فكان الرجل الغير الذي دخل فيه سائلا وقال هل من رجل فيها فقال لا رجل الخ **قوله** ولم يبن المضاف جواب سوال وهو ان المضاف والمضارع لم يتضمنه معن من ايض فينبغي ان لا يكون مرفوعا اجاب بما ترى **قوله** على سبيل منع الخ جواب سوال وهو ان كلمة او في قوله او مفصولة بالجمع لانه لا احد الامرين فيجئني يقتض على زيد في نحو لا فيها زيد ولا عمر فانه معرفة ومفصولة جميعا فينبغي ان لا يكون مرفوعا مع انه مرفوع مع التكرير اجاب بقوله على سبيل منع الخ لولا الجمع **قوله** لا زيد في الدار ولا عمر مثلا لاسم المعرفة يكون متصلا غير مضاف **قوله** ولا غلام زيد الخ مثلا لاسم المعرفة يكون متصلا مضافا **قوله** لا في الدار رجلا مثلا لاسم النكرة يكون مفصولة غير مضاف كالرجل في المثال المذكور **قوله** ولا في الدار غلام رجلا الخ مثلا لاسم النكرة مفصولة ومضافا **قوله** ولا في الدار زيد الخ مثلا لاسم المعرفة يكون مفصولة غير مضاف **قوله** ولا في الدار غلام زيد مثلا لاسم المعرفة يكون مفصولة ومضافا **قوله** في جميع الخ مرفائلا وهو وقع تشويش المبتدأ **قوله** وجب اشارة الى العطف **قوله** تكرر اسم اشارة الى ان الالف عوض عن المضاف اليه **قوله** مطلقا لا بعينه المراد بالتكرير ان يذكر معرفة خرا ونكرة اخر معطوفة على الاولى التكرير للاسم الاول

الشرط الاخير الخ

بعينها جواب سؤال هوانك قلت ان كان معرفة الخ متقوض على هذا الامثلة المذكورة اعني لا
زيد في الدار ولا عمر لان لا يتكرر اسمها فيها اصلا **قوله** من معنى نفى الاحاد لان قوله لا
في الدار في قوله لا زيد ولا عمر ولا خالد الى اخر افراد الرجال **قوله** اهد في اشارة الى ان العبارة على
حذف المبتدأ والقضية عبارة عن الحادثة **قوله** فان اسم لا في معرفة ولا دفع فيه لان نصب
الاب بالالف **قوله** بل هو منصوب قرا وليس بمنصوب بل المنصوب هو قوله ابا وهو ليس بمعرفة
لان ليس بكنية بل كنية هو المجموع اعني ابا حسن قلنا انه مركب اضافي وهو ان اذا صاد علماء
يجري اعرابه على الجزء الاول من لان الجزء الثاني مشغول باعراب الاضافة فيجوز الاعراب
على الجزء الفارغ منه **قوله** فان مثلا الخ جواب سؤال وهو ان لفظ المثل معرفة باعتبار الاضمان
الى الاب اجاب بما ترى **قوله** او بتاويله يفصل بين قاطع بين الحق والباطل فصار
المعنى هذه قضية لا يفصل لها اي لا يفصل ولا قاطع لها **قوله** في ما كبرت الخ جواب سؤال
وهو ان اضافة المثل الى ما بعد لا يخلو ما يمانية او لامية او ظرفية فعلى الاول يخرج عن قوله
لا ضرب ولا نصر الا بزيد والباقي ظاهر اجاب بما ترى **قوله** يجوز الخ في اشارة الى ظهور
المتعلق للمجار والمجرى اعني قوله في مثل الخ وان قوله خمسة فاعل لفعل محذوف **قوله** بحسب
اللفظ الخ جواب سؤال وهو انه لم ترك الوجه السادس الذي ذكره الزعشمي في المفصل و
هو فتح الاول على ان لا فيه لنفي الجنس رفع الثاني على ان لا فيه بمعنى ليس حاصلان الوجه على
قسمين احدهما بحسب اللفظ وهو عبارة عن طريقة القراءة والثاني بحسب التوجيه هو عبارة
عن دليل القراءة ومرادنا ههنا الاول والثاني بحسب طرق القراءة او نقول ان هذا الوجه
وهو لانه باعتبار الصوة عين الوجه الثالث ولو اعتبر باختلاف الوجه لزادت الوجوه على الستة
قوله فانها بحسب التوجيه لانك اذا فتحتهما يحتمل ان لا في الموضعين لفظ الجنس ان يكون في
الاول لفظ الجنس في الثاني ذلك فاذا رفعتهما يحتمل اربعة اوجه احدها ان يكون لا في الموضعين
لفظ الجنس ملغاة عن العمرا وثانيها ان يكون لا في الموضعين بمعنى ليس ثالثها ان يكون لا الاول
بمعنى ليس الثانية زائد وابعها ان يكون لا الاول للتبرية والثانية ذائفة عبد لغفوا واذا
فتحت الاول وافتحت الثاني يحتمل ان يكون الرفع محمولا على موضع اسم لا للتبرية ولا ذائفة
وان يكون بمعنى ليس رفعه على انه اسم وان يكون للتبرية ملغاة واذا رفعت الاول فتحت
الثاني يحتمل ان يكون الاول بمعنى ليس وان يكون للتبرية **قوله** في كل منهما لفظ الجنس وبناء
اسمها على الفتح باعتبار ان اسمها مفرد غير مضاف ولا مضارع كما ذكر **قوله** موجو
وانما جعلنا قوله الا بالله خيرا لقيام مقام الخبر **قوله** لتأكيد الفاعل بالاول **قوله**
والثاني اي قوله قوة **قوله** على الاول اعني به لفظا **قوله** حمله على لفظ
الخ او حمله على محل القريب فان لا اسم لا محلين قريب وهو النصب بعيد وهو

الذي ذكره الزعشمي رحمه الله تعالى

وهو الرفع بالابتداء عصمة **قوله** لمشابهة حركة الخ جواب سؤال هوان الاول امين وتوابعه يجعل على عمله
اجاب بقوله لمشابهة الخ حاصله ان حركة مشابهة للحركة الاعرابية فصارت في حكم العرب توابع العرب
يجعل على لفظه **قوله** الثالث في اشارة الى ان قوله وفتح الاول خبر المبتدأ المجدوف وكذا حال
الرابع والخامس **قوله** بمعنى ليس اسم ليس لا يكون الا من المرفوعات **قوله** فان عمل الخ
هذا وجه الضعف **قوله** وضعف الخ هذا كلام الشيخ الرضى او يراه الرد على المصاحبين
بان كل واحد من الرفع والالغاء بالتوكير لعلته اخر والتوكير لا يكون علة لا لوجود الالغاء ولا
لصحة الرفع بل العلة شئ اخر وهي كون اسم لا معرفة او مفضو بينه وبين لا فكيف يكون احدها
مؤثرا في الاخر ويمكن ان يجاب عن طرف المصاحبين بانهم لم يجدوا الخامس ضعيفا بين ضعفه بهذا
الوجه فيكون من قبيل البرهان الاي لان قبيل البرهان اللتى حتى يلزم ما ذكرنا وجه الدين
قوله بالتوكير اي توكير اسم لا في اشارة الى ان اللام فيه يدل من المضاف اليه **قوله** لان شرط
الخ جواب سؤال وهو ان التوكير ليس بعلة لا لغائها بل العلة هو المعرفة والمفصول حاصله ان التوكير
علة لصحة الغاء العمل اللوجوب الغائها **قوله** ولا دخل الخ هذا للرد على ما قيل ان عمل الانما
يلغى اذا كان الاسمين المذكورين موافقين في الاعراب وهما ليس كذلك لان الاول مرفوع والثاني
مفتوح **قوله** فهذا اي قول لا حول ولا قوة **قوله** على التوجيه الاول الخ وهو جعل لا بمعنى ليس
قوله والاي يلزم الخ يعني ان لم يتعين لعطف الجملة على الجملة يلزم ان يكون قوله لا بالله منصوبا
ومرفوعا وذلك لان خبر لا بمعنى ليس من المنصوبات وخبر لا ليقع الجنس من المرفوعات فان
عطف المفعول على المفعول فضا خبر اعنهما فصار كون المعنى الواحد مرفوعا ومنصوبا وذا باطل **قوله**
وعلى التوجيه الثاني وهو الغاء عمل **قوله** اي عمل الاجواب سؤال هوان كلامنا في الا التي ليقع الجنس
واما التغيير فليس الاشتغال الا بما لا يعنى حاصله ان البحث عن متعلقات الشئ بحث عن الشئ
او اشارة الى ان اللام عوض عن المضاف اليه **قوله** اي تأثيرها الخ جواب سؤال وهو ان لفظ العمل
في الاصطلاح عبارة عن العمل في المعنى وقوله لا رجل في الدار ليس منه فكيف يقال لم يتغير العمل اجاب
بقوله اي تأثيرها حاصله ان المراد بالعمل بالمعنى اللغوي دون الاصطلاحى اعنى تأثيرها ونقول ان
للمراد بالعمل اعلم من ان يكون حقيقيا كما في لا غلام رجل في الدار او شبهها كما في لا رجل في الدار فان
الفتحة يشبه النصب في الاطراد والعروض اما الاطراد وهو ان يقر كل اسم لامفتحة نكرة مفتوحة كما يقال
كل اسم لامضافا او مشبها منصوبا واما العروض فلان فتحة اسم لا عرضت بدخول لا عليها كعرضها
في المفعول بدخول العامل اعني **قوله** حقيقة الخ جواب سؤال وهو ان ذكر العرض التمنى بعد
الاستفهام مستدرك لانها ايضا استفهامين فاجاب بقوله حقيقة الخ **قوله** اما العرض الخ جواب سؤال هو ان يعلم من كلام المصراع
ان معناه مجموع الامور الثلاثة لان الجمع بحرف الجمع كالمجموع بلفظ الجمع الاستفهام معناه الحقيقي والعرض والتمنى معانا
المجازى وما هذا الا لجمع بين الحقيقة والمجاز وهو باطل اجاب بقوله اما العرض الخ حاصل

اقراد
استفهامات

انترتقد يرانما في المعطوف واما ترديد يترلا حلا لامورا فلا يلزم الجمع لكن يترعليه في خلا القاعدة الكلية وهي ان اذا كان العالف باما فتقد ير المعطوف عليه باما اخره واجب يعلم من اول الامر ان الكلام مبني على الشك فلم ترك المصمم اما في الاستفهام اجاب بقوله اما حاصله ان تقدير المعطوف عليه باما واجب لكنه اعم من ان يكون حقيقة او تقديرا والفرق بين التميز والعرض الرجاء ان الاول طلب حصول الشيء بالمحبة نحو الاماء اشترى كاشي كاشي بود آب كرمي خوروم حيث لا يرجي ماء والثاني طلب حصول صوة الشيء بالكناية نحو الاتزول عندى والثالث طلب حصول صوة الشيء لا بطريق المحبة ولا بطريق الكناية نحو لعل زيدا قائم ومعنى الاول نسبة نزول قوم ومعنى الثاني اميرارم قوله ورد ذلك الا انه لسي الخ هذا اعتراض على المصنف ويرد على كل الالتي تدخل عليها الهنزة في العرض لاها اذا كانت الخ قلنا انك قد اخطأت ووجبه التخطية ان الالعرض والالتحضيض لا يكون مساويين في الرسم لان الاول بالتخفيف والثاني بالتشدد **قوله** الارجل اجواب سوال وهو انه يقض على نحو الارجل الخ فان الهنزة الداخلة عليها ابطر علمها حيث صار اسمها منصوبا لا مفتوحا فاجاب عنه بجوابين الاول بقوله فهذا عند تحليل الخ والثاني بقوله وهي عند يونس الخ **قوله** الارجل اجزاء الله خيرا اخره يد لغني على محصلة تبين كان الشاعر عشق المحصلة فيقول متمنيا الا تبصروني رجلا يهد بين طريقا يصلني الى هذه المحبة فالابانة استخراجه الذهب عن المعدن والمحصلة بكبر الصا المهملة اسم لامرأة تخرج الذهب عن المعدن والمصغر الثاني صفة رجلا وخيرا مصد جزءه هذه الجملة دعائية معترضة شرحا **قوله** اسم لافيه اشارة الى ان المبني صفة لوصف محذوف اعني به الاسم او جواب سوال وهو انه يقض بنحو يازيد العاقل لان العاقل نعت المنادى المبني الاول مفرد اعم انه لا يجوز في البناء بل الرفع والنصب فاجاب بقوله اسم لا حاصله ان المبني صفة للموصوفين المحذوف وهو الاسم المنادى **قوله** من ضمير مبني اي لفظ مبني المؤخر الذي بعد يلية لان المبني الاول معرفة صفة للاسم والثاني نكرة والشارح ذكر ايضا نكرة او جواب سوال وهو ان قوله مفرد حاله من المستكن في المبني الراجع الى اسم لا واذا كان كذلك فلا حاجة الى قوله مفرد لان اسم لا اذا كان مبنيا لا يكون الامفرد كما قال المصمم اذا كان مفردا فهو مبني على ما ينصب به اجاب بقوله من ضمير الخ حاصله انه لا نسلم نه حاله من ضمير المبني بل من ضمير مبني الذي بعد يلية الراجع الى النعت فاحتاج اليه **قوله** يعنى من الاول لان النعت اذا كان يلية الاسم يكون اوليا هذا اعتراض على المصمم قلنا نعم لكن ذكره اهتماما ببيان المتبدل واجيب عنه بان نسبة الاستدراك الى الاول باطل لانه قيد مذكورا ولا وقوله يلية قيد مذكورا ثانيا فالنسبة الى الثاني دون الاول لانه من جهة اخره كما في تعريف الحيوان بان جسمه نام حساس متحرك بالارادة لان كل متحرك حساس من ان ذكرهما مع ليس بمسندك **قوله** لمكان الاتحاد الخ المراد بالمكان

له ترجمه آية محبت که نمايندگان کبریا بنامند و بجز محصل است آن محصل که می کند در سر راج از موصوفان ای که

الذات یعنی انہ منبغ بالوجہ الثالث لاتحاد الذات ولا اتصالہ الیہ باعتبار توخیر الفی حقیقہ قولہ ۴
قولہ والمبنی فی قولہ جواب سوالہ وهو یتقص علی ہاردانی نحو لاماء بادا فانہ قد صدق علیہ القید
المذکور مع انہ لیس بمنبغ بل منستواجاب بما تری **قولہ** علی محل البعید اعنی بہ الابتلاء ۶
قولہ علی محلہ القریب اعنی بہ النصب **قولہ** ای وان لم یکن الخ جواب سوالہ مثل ما مر **قولہ**
ای فحکم الاعراب جوابا وسوالا مثل ما مر من غیر مری **قولہ** اذا کان المعطوف نکرۃ الخ جواب سوال
وهو انہ منقوض بقولہم والفرس فی الاغلام لک والفرس لانہ معطوف مع انہ لم یجرح علی
اللفظ بل علی المحل فقط اجاب بما تری **قولہ** بلا تکرک لا الخ جواب سوالہ وهو انہ منقوض بقو
فی قولہ لا حول ولا قوۃ لانہ معطوف مع انہ لم یجرح علی اللفظ علی اللفظ والمحل بل فی خمسہ
او جہ اجاب بما تری **قولہ** بان یجعل الخ جواب سوالہ وهو ان الجار والمجرور فی قولہ علی اللفظ
متعلق بالعطف ہذا التعلی غیر جائز لان العطف انما یكون علی اسم لا علی لفظ لہذا المراد
باللفظ ہنا الھیئۃ باعتبار انہ ذکر فی مقابلة المحل العطف انما یكون ہنا علی مجموع الماد والھیئۃ
اجاب بقولہ بان یجعل الخ حاصلہ انہ ظرف مستقر **قولہ** ولم یجعل الخ للبرد علی ما قبلہ انہ
ینبغ ان یجعل العاطف فی حکم المتصل باعتبار انہ قائم مقام العامل **قولہ** وسائر التردد علی ما قبلہ
لمابین حکم النعت والمعطوف ینبغ ان ینذکر حکم سائر التوابع لاسم لا کالتاکید عطف البیان والذکر
اجاب بما تری حاصلہ انہ لا یض عن النحاة فی بیان حکمها لکن ینبغ الخ قال الالبانی لا غلامی الخ
جواب سوالہ وهو انکم قلتم ان اسمہ لا اذا کان مفردا فہو مبنی علی ما یصیبہ وهو منقوض بنحو الالبانی ولا
غلامی لان کل واحد منہما مع افرادہما وتکیرہما مع منصوالا وبالالف للثانی بالباء اجاب بقولہ
جائز تشبیہا بالمضاف حاصلہ ان اسمہ لا فی ہذین التکیین ان لم یکن مضافا لکنہ یشبہہ بقیل
فعل ہذا لیکون النصب واجب لان اسمہ لا اذا کان یلیہا نکرۃ مضافۃ او مشابہا بہ یجب ۶
النصب فیہ اجاب الشارح بقولہ اجراء الاحکام الخ حاصلہ ان المراد بالمشابہۃ لست مشابہۃ
حقیقۃ اعنی انی شئء وهو من تمام معنایہ اجراء الخ **قولہ** یعنی الی قولہ علی قلة اشارۃ الی
الجواز بمعنی الامکان الخاص یعنی ان جواز مثل ہذا التکب باثبات الالف وسقوط النون و...
اسقاط الالف من اثبات النون من الثانی غیر سواء لان الاصل الخ **قولہ** وذلك التشبیہ الخ
اشارة الی ان قولہ مشارکۃ تعلیل القولہ تشبیہا وبتعلق بہ **قولہ** ای کل ترکیب الخ جواب سوالہ وهو ان
اضافۃ التلا لى ما بعد لا یجوز ما بیانہ اولامیۃ وظرفیۃ فعلی الاول ذخل فیہ المذکور فی الکتاب ونحو
عندہ لا اخالہ ولا ابالہ والباقی واضح اجاب بما تری **قولہ** حین یضاف باظهار اللام الخ فانقل
یناقص بین کلامی الشارح یعنی بین قولہ حین یضاف بین قولہ فیما سبق مع انہ لیس بمضاف قلنا
ان فی مثل قولہ لا ابالہ ترکیبین ترکیب خبری بان یجعل ابالہ اسم لا والجار والمجرور خبرہما والثانی
ترکیب اضافی بان یجعل ابالہ مضافا الی الضمیر المجرور

الذات فی قولہ لا ابالہ الخ

بواسطة اللام فخيرها محذوف واعني به موجود هكذا في نحو لا غلام في الاو ولا مراد بالاول والثاني با
لثاني فيجئد لا تناقض فان قيل كيف يجعل الاول واعني به التركيب الخبر مشابها بالمضاف مع ان
الاضافة غير متصو قلنا مشابهة باعتبار مشابهة بالثاني اعني به التركيب الاضافي بحسب
الصورة والثاني مشارك بالمضاف بحرف المقد نحو غلام زيد في اصل معناه **قوله** **اعني** **ء**
المضاف نحو جواب سوال وهو ان معنى الغلام في غلام زيد هو المملوكية ونحو لا ابالة لا يشارك
في هذا المعنى اجاب بقوله اي معنى المضاف نحو حاصله ان المراد بذلك المعنى هو الاختصاص لا غير
وهو ثابت للاب بالنسبة الى الدال لان الابوة للدال غير متصو **قوله** من حيث نحو جواب سوال
وهو ان اصل معنى الاب اب والغلام غلام فكيف يشتركان في اصل معناه حاصله ان قيد
الحيثية مراد هنا **قوله** ايضا لاضافة تفسير لقوله من حيث هو مضاف **قوله** او
المعنى ان مثلا لا ابالة نحو يعنى ان الضمير قوله تشبيها له راجع الى اسم لا ولكن لك يصح ان يرجع
الى مثل هذا التركيب **قوله** امثلة هذين نحو جواب سوال هو انه لا مطابقة بين الراجع والمرجع
لان الضمير مفرود والمرجع شيان اجاب بقوله اي لمثل نحو حاصله ان الضمير راجع الى المثال لا يقد
فيه انما التعدي في المضاف اليه المسلك بهذا دون المسلك في السؤال اجاب في الضمير الراجع الى
المثال في قوله لمشاركة فيما ساقى فلا تغفل **قوله** اي بتركيب يشتمل نحو جواب سوال هو انه على هذا يلزم
تشبيه المركب بالمفرد وهو باطلا اجاب بقوله اي بتركيب نحو حاصله ان تشبيه المركب بالمركب تشبيه
المركب بالمفرد كما زعمت **قوله** الا ان يبين نحو جواب سوال هو ان مثلا لا ابالة ولا غلامى لتركيب
خبرى وهو القوى لانه يفيد المخاطب مثلا اباه ولا غلامية تركيب اضافي هو غير قوى فكيف
يشبه القوى بالضعيف لان المشبه به لا بد ان يكون اقوى من المشبه اجاب بقوله لان نحو **قوله**
تركيب نحو جواب سوال وهو ان قوله لم يحز فعلا وما بعد فاعله وهو جملة فكيف تكون فاعله
فاجاب بما ترى **قوله** حقيقة جواب سوال هو ان الاضافة في اللغة عبارة عن النسبة هو متصو
هنا اجاب بما ترى حاصله ان المراد بالاضافة هي الاصطلاحية **قوله** ليس بمضاجوا سو التقدي
ان يقال ان مثل هذين التركيبين لا ابالة ولا غلامى لمضا حقيقة باعتبار المعنى بادخال اللام
بين المضا والمضا اليه تاكيده للام المقد اجاب بقوله ليس بمضا حقيقة **قوله** المراد للمفاد بهما
جواب سوال هو ان هذا الدليل يخالف عن المدعى لانه يعلم منه جوابا لاضافة تركيب ابالة ولا غلامى له
ويعلم من الدليل عدل جوابا لاضافة حاصله ان المراد بفساد المعنى المعنى المفاد بهما على تقدير الاضافة
حقيقة لا مطلق المعنى هو نفى الوجود وبتقدير الاضافة يلزم نفى ابي المعلول ان الاب صامعة بالاضافة
الى الضمير يعنى بتقدير الاضافة يلزم قوة الاستقلال الجسمية جميعا **قوله** لا باس عليك والقرينة
على حذف الاسم هو امتداد نحو حرف على نحو **قوله** لا كزيد جواب سوال هو ان حذف الخبر والاسم

جميعا جائز كما في لا كزيد اجاب بقوله قولهم لا كزيد الخ حاصل ان المحذوف وههناك اما الاسم الخبر كما
بينه الثالث **قوله** اخبرية الخ جواب سوال هو ان ضمير هي اجع الى الخبر هذا اد جاع ضمير الموصوف الى المذ
اجاب بما تر حاصل انه راجع الى الخبرية المستفاد في ضمن الخبر او الثاني باعتبار الخبر وهو قوله لغة
قوله باعتبار الخبر لا يظهر علمها باعتبار الاسمية لانه مرفوع قبل دخولها ايضا باعتبار الابدائية
قوله اعمالها اذ القياس العام لان يختص بالقبيل الذي يعطى فيه من الاسم الفعل ليكون كمن شوب
في مركزه كالجوازم والنواطيب ما ولا يختصان بقبيل واحد بل يدخلان الاسم الفعل واعتبار المحاذير
اعمالها تشبيها بليس لخص بقبيل هو الاسم **قوله** التثنية الخ وهو مصدق بمعنى المنزلة **قوله** اعمالها انص
فيه تابع للمجر **قوله** قيل انما اخصت ما الخ جواب سوال وهو انه ينبغي ان يذكر لا ايضا لان ان يبطل علمها ايضا
اجاب بما ترى **قوله** اعمالها الخ جواب سوال وهو انه يفهم منه ان وجد احد من الامور الثلاثة بطل
العمل فهذا ينتقض بنحو ضرب زيد لانه عام في زيد مع انه لم يبطل علمه اجاب بقوله اعمالها يعنى المراد با
لعلم ليس جنس العلم كما وهم بل اعمال لان الاسم في العهد **قوله** اي تختم المعطوف جواب سوال ظاهر في
اشائية قوله فحكم الى قوله لا غير اشارة الى ان هذا الحكم ثابت على الام لان الجملة اسمية تدل على ذلك
والاسم مراد ولها فرغ من الرفع وال منصوبات شرع في المجزوات لكن جمع المرفوعات المنطوقات
باعتبار الانواع وجمع المجزوات باعتبار الافراد **قوله** اي اسم الخ وهذا الاسئلة والاجابة مثل
ما ذكر في المرفوعات فلا تغفل **قوله** المضاف اليه وان كان مختصا بما عرف به الخ اي عرفه فيما
بعد بقوله كراسم نسب اليه شئ جواب سوال وهو ان المشتغل على علم المضاف اليه ليس الا المضاف
اليه فينبغي ان يقول في تعريف المجرور هو المضاف اليه بلا احتياج الى الطوالة في التعريف اجاب
بقوله المضاف اليه الخ حاصل ان المجرور ليس بمضاف اليه خاصة بل قد يكون غيره نحو بالله و
بحسبك في مثل كفى بالله بحسبك درهم كذا الاضافة اللفظية **قوله** في تعريفه اي في تعريف
المضاف اليه **قوله** وهو هنا جواب سوال هو انه لم يخالف عن تعريف المشهور للجهم كالمضاف اليه هو
كراسم نسب اليه شئ بواسطة حرف الجر تقديرا لان مثل زيد في مروت بزيد ليس مضافا اليه عند
الجهم كقولك صدق هذا التعريف عليه المخالفة عنه في قوة الخطاء اجاب بما ترى حاصل ان
المضم ذهب الى مذ هب سبويه لانه تابع للحق لا للرجال ويظهر الحق له في تقديريه في ذلك المثال
مضافا اليه **قوله** في حكم المضافا فصار تقديريون نفع الصادقين **قوله** ام لفظا كان ذلك الخ فيه
اشارة الى ان نصبه لفظا وتقديرا بناء على انها خبران لكان المحذوف ثم جعلنا بمعنى الملفوظ والمقد
لصحة حملها على اسم كان **قوله** من حيث العلم الخ جواب سوال وهو ان ذكر مراد بعد التقدير
مستدرك لان التقدير اسقاط عن اللفظ وبقاء في النية وهذا بعينه بمعنى قوله مواد افا جاب **قوله**
من حيث العمل واما تقديره مواد من حيث الذات فكان من قبيل ذكر العام بعد الخاص
فلا يلزم الاستدراك **قوله** بابقاء اثره الخ جواب سوال هو انه ينقص على يوم الجمعة في نحو

هذا الخبر كما في
الاسم الخبر كما في

الخبر الخ

صحت یوم جمعہ فان حراً مجرداً فیہ من حیث العزل اذ الیوم منصوم مع انہ لیس بمضالیہ اجاب بما
ترے حاصل ان المراد بالعلم عمل حرف الجر لا مطلق العلم **قوله** اتقد برحرف الجر جواب سوال
وهو انہ ینقض علی وأسأل القرینۃ بالنسبۃ الی مرتب بزید فان تقدیرا لہ فیہ ثابت مع ان المضام
فی مراتب بزید لیس باسم اجاب بقولہ ای تقدیر برحرف الجر حاصلہ نہ لیس المراد بالتقدیر التقدیر
مطلقاً بل تقدیر حراً مجرداً خاصہ اشارۃ الی ان الالف واللام عوض عن المضالیہ **قوله** لا بد
ان یتلفظ الخ ولا یصح تقدیر حراً مجرداً فی نحو مراتب بزید لان کون الشئ مضاف الیہ بتقدیر حراً
الجر من خواص الاسم **قوله** ای منسلخاً عند الخ جواب سوال **قوله** ہوان قولہ مجرد اسم مفعول
قولہ التوین مفعول ما لہ سیم فاعلہ اسناد مجرد الیہ غیر جائز لان الاصل ان یشترط ان یشترط عن
المعرض لا العارض **قوله** ینبغ ان ینسب الی الکلمۃ الی التوین اجاب بقولہ منسلخاً عن الخ وهو لا یکن
الا اذا کان مستنداً الی العارض **قوله** او قام مقام جواب سوال وهو ان اسلاخ المضام کما یشترط عن
التوین کذا لک یشترط عن نون التثنیۃ والجمع ایضاً فہم بزید کوہ المضام اجاب بقولہ او ما قام حاصلہ ان
العبادۃ علی حد المعطو **قوله** ماہی فی الخ کلمۃ ما عبارة عن الکلمۃ ضمیر ہی اجمع الی التوین
او التوین وضمیر فیہ راجع الی ما **قوله** ان یمزجوا ای اتصلوا **قوله** التعریف او التخصیص بیان
لہو لیکتب فالماصلان للتوین دلیل تمام الکلمۃ والاضافۃ دلیل عد ما فیہما من امانات **قوله** ثم للفتا
الخ جواب سوال **قوله** ہذا التعریف ینقض علی المضاف الیہ بالاضافۃ اللفظیۃ فانہ مضاف الیہ
مع ان حرف الجر غیر مقدّم فیہ لان القوم لا یقولون بتقدیر حراً مجرداً المضام بالاضافۃ اللفظیۃ
لا لفظاً ولا تقدیراً حاصل الجواب انہ نعم لان المذکور فی شرح الامالی بتقدیر حراً مجرداً
الاضافۃ اللفظیۃ وایضاً یفہم من ظاہر قولہ ہی معنویۃ ولفظیۃ ان حرف الجر مقدّم فیہا ایضاً
کما اشار الیہ بقولہ وقد تکلف بعضهم الخ **قوله** لکن الخ رد علی ما قبلہ نہ لہا کان المضام بالتقدیر
حرف الجر فی الاضافۃ اللفظیۃ لا بد ان یشترط تقدیر حراً مجرداً کما بین فی الاضافۃ المعنویۃ
فی شرحہ فاجاب عنہ بما ترے **قوله** مصنفاتہ جمع المصنفۃ بمعنی التصنیف **قوله**
بمثلہ المیز الخ یعنی انما اخصت کلمۃ من فی نحو حسن الوجہ لان کلمۃ من للبیان کالمیز فاسبغ
قوله فانقلت ہذا الخ حاصل الاعتراض انکم قلتم ان الاضافۃ اللفظیۃ تفید التخصیص فقط
نحو حسن الوجہ لیس التخصیص مع التخصیص مع ان الاضافۃ فیہ بتقدیر من حاصل الجواب ان
ہذا التخصیص واقع قبل الاضافۃ لانہ لو جعل الوجہ فاعلاً لحسن لیس فیہ التخصیص ایضاً کافی
قولہ الحسن الوجہ **قوله** ای الاضافۃ بتقدیر حراً مجرداً جواب سوال وهو ان ضمیر ہی راجع الی
مطلق الاضافۃ والمقسم معتبر فی الاقسام وہنا لیس کذا لان الاضافۃ فی نحو مراتب بزید
موجود مع انہ لا یسمی لہ باللفظیۃ ولا بالمعنویۃ اجاب بقولہ ای الاضافۃ الخ حاصلہ ان الضمیر
لیس براجع الی مطلق الاضافۃ بل الی الاضافۃ بتقدیر حراً مجرداً **قوله** ای منسوبۃ الخ ہذا

وجعل التسمية **قوله** منسوبة الى اللفظ اى من حيث عدل التخصيص **قوله** علامتها جواب سؤال
وهو ان **قوله** فالمعنوية مبتدأ وقول ان يكون بتا ويلا الكون الى اخره خبره والاصل فى الخبر ان يكون
محمولا على المبتدأ وحمله هنا غير جائز لان الاضافة المعنوية ليست عبارة عن كون المضاف غير صفة
مضافة الى معمولها بل عبارة عن النسبة التى تكون بتقد يحرف مع ايرات اثرها وتكون
المضاف فيها غير صفة الخ اجاب بقوله علامتها حاصل ان هذا خبر للمبتدأ المحذوف اعني به العلامة
ثم الجمل السمية اعني المبتدأ مع الخبر خبر لقوله فالمعنوية او تحويره ان حقيقة الاضافة المعنوية
هو قول ان يكون المضاف غير صفة الخ وليس كذلك لان حقيقة ان نسبة الشئ الى الشئ ٤٤
بواسطة حرف الجر تقتضى فلا يصح الحمل وحاصل ان ما ذكر ليس تعريفه بل يكون علامتها ولهذا
قد اشار واما الى ما قاله الفاضل الهندي من قوله فعلازمة المعنوية كون الاضافة كذلك لان الخبر
عنه هو الاضافة المعنوية فينبغي ان يجعلها موضوعا دون علامتها ١٢ زيدا الافكار **قوله**
فيها جواب سؤال هو ان يتقضى على مركبات فى نحو مركبات زيدا فانه مضاف غير صفة مضافة
الى معمولها مع انه لا يسمى بالاضافة المعنوية اجاب بقوله فيها حاصل ان ليس المراد بالمضاف
مطلق بل المضاف الخاص او تقتضى السؤال هكذا ان الجزء اذا كان لا بد فيها من العائد فهنا
لم يوجد اجاب بقوله فيها يعنى ان العائد فيها محذوف **قوله** كاسم الفاعل بيان صفة **قوله**
مضافة حال من قوله صفة **قوله** فاعلها ومفعولها الخ جواب سؤال هو ان يتقضى على
المصارع والكريم فى نحو مصارع مصر وكريم البلد فانها صفتان مضافتان الى معمول لان العاطف
فى المضاف اليه هو المضاف من ان الاضافة فيها معنوية اجاب بقوله فاعلها ومفعولها حاصله
ان المراد بالمعمول هو الفاعل والمفعول بان يكون المضاف اليه مفعولا للمضاف قبل الاضافة كما
فى ضارب زيد او فاعله كما فى حسن الوجه **قوله** واخر ذب اى بقوله غير صفة مضافة
الى معمولها **قوله** اى لا يكون صادقا جواب سؤال وهو ان يتقضى على الغلام فى نحو غلام
فان الاضافة فيه بمعنى اللام مع ان المضاف اليه من جنس المضاف باعتبار انها حيوانان ناظران
حاصل الجواب ان المراد بالجنس ما لا يكون المضاف اليه صادقا على المضاف وغيره الخ **قوله**
البيان الخ جواب سؤال وهو ان قوله من عطف على اللام وهو مضاف اليه لقوله بمعنى هكذا
هناك وهو غير صحيح لانه اسم ومن خرج اجاب بقوله البيانية اشارة الى ان من علم لمن التقيقت
فى التركيب **قوله** بشرط ان يكون المضاف الخ جواب سؤال وهو ان يتقضى باحدا لئلا يفتقد ان
الاضافة بمعنى من يكون فيما يكون المضاف اليه من جنس المضاف صادقا عليه على غير واليوم ايضا كذلك
لانه صادق على الاحد على غيره من الايام فينبغي ان يكون من قبيل الاضافة بمعنى من مع انه متمم
اجاب بما ترى حاصل ان هذا القول لم يكن كافيا فى الاضافة بمعنى من بل لا بد ان يكون
للمضاف ايضا صادقا على غير المضاف اليه وههنا ليس كذلك لان الاحد غير صادق على غير

اليوم قوله والحاصل جواب سؤال هوانه قال ان الاضافة بمعنى اللام فيما عدل جنس لمضاه
 ظرفه بمعنى الجنس نيكون المضاف اليه اذ قاع المضا وغيره فينقض بخوليث اسد كرا الاسد
 ماعدا جنس لمضاه لانه لا يصد على ليث وغيره مع انه متمتع فضلا من ان يكون بمعنى اللام ايضا قال
 ان الاضافة بمعنى من فيما اذا كان المضاف اليه جنسا للمضاف اذ قاع عليه على غيره فينقض باحد اليوم
 اذ اليوم صادق على الاحد على غيره مع انه متمتع اجاب بقوله الحاصل الخ حاصله ان ههنا تفصيل
 غير جار فيه ان في قوله كليث واسد كلاهما متراد فان قوله كاحد اليوم الخ لفظ الاحد
 علم ليوم الذي عقيب الجمعة قوله متمتع لعلة الفائدة قوله كيوم الاحد والاحد اخص
 مطلقا لانه كلما يوجد الاحد ليوجد اليوم وبالعكس ليس كذلك وهكذا في البواقي قوله
 واعلم جواب سؤال وهوان الاضافة اللامية يصح فيما يصح فيه اظهار اللام واظهارها في نحو يوم الاحد
 وعلم الفقه شجر الاداء غير جائز اجاب بقوله واعلم الخ قوله مثل كراجل وكرا واحد يعني ان
 بعض الشارحين قد اجابوا عن الاشكال الوارد على نحو كراجل وكرا واحد وعلم الفقه وغيرها
 وحاصل الاشكال قد ذكرنا الان في نحو يوم الاحد وحاصل جواب الشارحين ان تصريح
 اللام في نحو ذلك المشتملة جائزا ما في علم الفقه فباعتبار ان العلم الكلّي والفقه جزئي والكلّي
 جزء الجزئي مشتمل عليه فصار من قبيل اضافة المشتمل الى المشتمل فصار تقديره المشتمل لهذا المشتمل
 واما في نحو كراجل فباعتبار ان كلمة كرا لا حاطة افراد الرجل و افراده جزئيات فصار من قبيل
 اضافة الجزئي الى الكلّي فصار تقديره الجزئيات لهذا الكلّي لكن ههنا تكلفات كما ذكره الشارح
 قوله اي كون الاضافة الخ في اشارة الى مطابقة الراجع بالمرجع قوله المعنوية الخ جواب
 سؤال وهوانا لان اسم ان الاضافة تقيد تعريف المضاف كما في ضارب زيد اجاب بقوله
 المعنوية حاصل ان المراد هو الاضافة المعنوية لا اللفظية ولا المطلق الشامل لهما قوله
 اي تعريف المضاف سؤال وهوانه ينقض على غلام زيد فان الاضافة المعنوية في هذا
 المثال موجودة مع انها لا تقيد تعريف المضاف اليه لئلا يلزم تحصيلها كما حصل اجاب بما ترى حاصله
 ان مرادنا تعريف المضاف فقط واشارة الى ان اللام في التعريف عوض عن المضاف اليه قوله
 المضاف اليه اشارة الى ان قوله المعرفة صفة لموضوع المحذ وقوله لان الهيئة التركيبية
 فيرد على الفاضل الهندك حيث قال في تعليل قوله وتفيد الخ ان نسبة امر الى معين يستلزم
 معلومية المنسوب كما اشار الشارح الى ظهور القول المردود بقوله نسبة الخ ووجوب الرد ان ضرب
 في نحو ضرب زيد منسوب الى زيد مع ان النحاة غير قائلين بتعريفه لكن قول الشارح
 محذ وش على نحو قوله غلام رجل الا ان يقال ان اللام في الاضافة المعنوية للعهد يشير بها
 الى الاضافة التي يكون المضاف اليه معرفة قوله من غير اشارة الى واحد معين يعني فيما
 اذا كان لزيد عبيد كثيرة قوله قلنا الخ حاصل الجواب ان كلامنا في اصل الموضوع و

من بہت معنی یک منزل از کتابستان دیگر برای زمستان سلام بر شما آیا همان از منہ گذر شتم است رجم میکند بلکہ نمی کند آیا
 رد سلام میکند یاد و میکند کور را سپاہ دیگران را برای خراب بلکہ نمی کند - و ذوالرمدا اسم شاعر و سلی اسم
 معشوقہ و قال المعتزلة هذا مقولة الحسنين حين ماتت سلی هي امهما الاثانی جمع الثقیة
 وهي واحد من الاجزاء الثلاثة التي تنصب القدا علیها والبلاغة جمع بلقع ای الخراب و
 الخالی **قوله** واما ما جاء في الاحاديث جواب سوال وهو ان تجريد المصنم التعريف غير
 لازم كما في قوله عليه السلام بالالف الذي نادى جاب بقوله واما ما جاء في الحديث الخ واول الخ
 قوله عليه السلام اغسلوا يوم الجمعة ولو اشترىتم نصف الصاع بالالف الذي نادى **قوله** الاضائة
 في اشارة الى ان قوله اللفظية صفة لموضوعه **قوله** علامتها جواب سوال مثل ما مر في
 الاضافة المعنوية **قوله** من قبيل الاضافة الخ جواب سوال وهو انه لا حاجة الى قوله حسن الوجان
 المثال الاول كاف لا يوضح المثل اجاب بما ترى حاصله ان تعد المثال لا جرتعد المثل **قوله** الاضائة
 اللفظية جواب سوال وهو ان الضمير اجمع الى مطلق الاضافة ومنها الاضافة المعنوية وهي تفيد
 تعريفها وتخصيصها لا تخفيفا فقط حاصل الجواب ان الضمير اجمع الى اللفظية كالي مطلق الاضافة
 فانهم **قوله** فائد في اشارة الى ان قوله لا تخفيفا استثناء مفرغ **قوله** لا تعريف اشارة الى ان
 قوله لا تخفيفا قيد احترازي **قوله** في تقديره الا انفصال ان المضاف اليه الاضافة اللفظية
 ليس الا عامل معمول قبل الاضافة والعامل منفصل عن المعمول كما في قوله يد ضارب عمرا بالاضافة
 لم يوجد الا سقوط التنوين فصارا الاضافة كان لم يكن **قوله** بان يسقط الخ تفسير لقوله لا في
 المفعول **قوله** والتخفيف اللفظ الخ جواب سوال وهو انه ينقض على حواج والحسن نحو حواج بيت الله و
 الحسن الوجه فانها مضافان الى ما بعد مع ان التخفيف اللفظي فيهما غير موجود لان التنوين من الاول
 سقط باعتبار منع الضم ومن الثاني باعتبار اللام فاجاب بقوله والتخفيف الخ حاصله ان التنوين
 في الاول حكما لان التنوين من خواص الاسم نحو حواج اسم ايض فكان التنوين موجودا في حكا **قوله** كان
 اصلا القائم علامه الى قوله التخفيف فان قيل كيف يتصل التخفيف في المضاف اليه هنان لان من جهة الضمير
 عن غلامه عوض اللام عن في الغلام قلنا نعم لكن اللام مخفف بالنسبة الى الضمير لا ن حرف ساكن
 والضمير اسم متحرك **قوله** اي من جهة الخ بيان المشار اليه لثمة **قوله** تركيب الخ جواب سوال وهو
 ان قوله مركات برجل الخ فاعل لقوله جاز و فاعليته غير جائز لان الفاعل لا يكون الا مفردا وهذا مركب
 حاصل الجواب انه مؤول بالتركيب **قوله** تركيب جوابا وسوالا مثل ما مر انفا **قوله** والمراد الخ جواب
 سوال وهو ان ثمة اشارة الى مجموع الامور الثلاثة واحدها انتفاء التخصيص ولا دخله في جواب
 التركيب الاول وامتناع الثاني اجاب بما ترى **قوله** ولا يلزم الخ جواب سوال وهو ان المستلزا
 يجوز التركيب الاول وامتناع الثاني انما هو انتفاء التعريف ووجوده لا التخصيص في الحاجة
 الى جعل انتفاء التخصيص مشا وليه ثمة اجاب بما ترى **قوله** من جهة انها الخ في اشارة الى ان الواو

العطف على قوله **قوله** ولا شك جواب الهمون قوله مررت برجل الخ تفريع على قوله تعريفا ولا
تخصيصا وقوله الضارب زيد الخ تفريع على قوله لا تخفيا فينبغي للمص ان يقدم التفريع الثاني على
الاول كما هو حال المتفرع عليه لان ما هو متفرع عليه اعني التخفيف مذكورا صريحا بخلاف اصل الفرقين
السابقين فانه مذكورا ضمنا اجاب بقوله لا شك الى قوله لكنه الخ **قوله** لكثرة لواحقه اعني بها
قوله خلا للظراء الخ **قوله** الاعشى هو عبادة عن خمسة عشر نفرا من الشعراء الذين يكون
من خمسة عشر قبائلا واستدل بشعر الاعشى لعدا توهم الكذب كما لا يخفى **قوله** هذا القول ضعيف
اي قول المص ذكره في شرح الامالي هو جواب سوال وهو ان ضعف فعل ما مضى معلوق وقوله الواهب
المآت الخ فاعله وهو غير صحيح لا نفهذ وهذا مركب فاجاب بما تره **قوله** ولا يخفى الخ اعتراض
حاصله ان المص جعل اثبات المدعي اعني بامتناع الضارب زيد موقوفا على ابطال دليل الخصم
وابطال دليل الخصم موقوفا على اثبات المدعي **قوله** شوب المصادرة الخ اي راجحة وانما قال
شوب لانه لا يؤخذ المدعي في الدليل بل يؤخذ في ابطال دليل الخصم وهو ليس بمصادرة لان
المصادرة في اللغة حمل برطبوا كويند وهو في الاصطلاح على اربعة اقسام جعل المدعي عين الدليل
او جزؤه او جعل المدعي موقوفا عليه ليل او جزؤه وشوبها موجودة لان اثبات المطلوب
وهو امتناع الضارب زيد يتوقف على ابطال دليل الخصم هو قول اعشى وابطاله يتوقف على
اثبات المطلوب يعني انه لما قال الشارح انه لا يقوى في الفصاحة بهذه الترجمة يطرد ليله ثم يعزل هذا
بقوله لما عرفت من امتناع الخ وهذا لا يكون الا المدعي بعينه **قوله** الا ان يقال في
خلف دليل الخصم حاصله ان دليل الخصم بما يقوى في الاستدلال اذا كان الجرح نصا في الامر
ليس كذلك لانه كما يحتمل الجرح بحتم النصيب يتم حاصله على محل المآت لان المآت منصوب محلا
باعتبار انه مفعول به وعلى انه مفعول معقول ان لا يد للشارح ان يتقل في اول الامر هذا الترجمة
فلم نقل قوله لا يقوى في الفصاحة اجيب عنه انه انما نقل هذا ليطابق ما ذكره المص حيث قال
في امال الكافية **قوله** اولنا هو جواب ثان حاصله انه قد يعتبر في المعطوف ما لا يعتبر في المعطوف
عليه كما في رب شاة وسخلتها لان الاصل في رب ان يد خل على النكرة وسخلتها معرفة باضافة
الى الضمير الغائب ثم دخل رب على شاة صحيح بالاستقلال باعتبار انه نكرة ودخوله على قوله و
سخلتها صحيح باعتبار عطفه على النكرة وهن من هذا القبيل لان اضافة الواهب الى عبدها
لا يصح بالاستقلال **قوله** الواهب المآت الهجان عبدها عوذ ايرجي خلفها اطفالها الى
قوله اي ممن وجه جواب سوال وهو ان الواهب اسم فاعل وقوله المائة مفعول به قبل الاضافة
واسم الفاعل انما يعرف فيما بعد بشرط اعتماده على واحد من الامور الستة وهن الم يوجد
في صارت الاضافة الى ما بعد معنوية لا لفظية فحينئذ لا يصح استدلال الخصم به ولا
وجه ضعفه اجاب بقوله من مدحه حاصله ان الواهب خبر المبتدأ والمحدث وف

فكان معتقداً على المبتدأ المحذوف في قوله **البييض** الخ جواب سؤال **هوان** اتصالاً بالمائة بالجماع
غير جائز لأن المائة جمع معناه والهجان مفرد وايضاً المائة مؤنث والهجان مذكوراً حاشياً بقوله
البييض جمع الجمع بتاوير الجماعه فكان مؤنثاً **قوله** من النوق جمع ناقة **قوله** يستوي
في جواب سؤال **وهوان** تفسير الهجان بالبييض غير جائز لأنه من قبيل تفسير المفر بالجمع اجاب
بقوله **يستوي** الخ لأنك ان اعتبرت كسرة الهاء بمنزلة كسرة الراء في رجال فحينئذ صادراً
وان اعتبرت كسرة الهاء بمنزلة كسرة الحاء في حمار فحينئذ صادراً فصار احواله كلوا الفلك
لانه ان اعتبر بضمه اسد فجمع وان اعتبر بضمه قفل فمفرد **قوله** اي راعها جواب سؤال **وهو**
ان اضافة العبد الى ضمير المائة غير جائز لان العبد عبادة عن المملوكية والمملوكية لا يتصور
للمائة اجاب عن محوابين الاوله بقوله **راعها** يعنى ان المراد من العبد الراعي والعلاقة بينهما
ان الراعي قائم بخدمه المواشى كما ان العبد قائم بخدمه المولى والثاني بقوله **اي** عدا
حقيقه الخ **قوله** لادنى ملايسه وهى ان المولى اشترى العبد لخدمه المواشى فصا كان عبد **قوله**
على صيغة المعلوم يعنى **قوله** او على صيغة المجهول الموثق يعنى **قوله** وحقيقه الامر **جواب**
سؤال **هوان** كلمه او فى قوله **وعلى صيغة المجهول الموثق** للتريد فيجئ في الاعمال ذلك ان على صيغة
المعلوم المذكور **وعلى صيغة المجهول الموثق** اجاب بقوله **حقيقه الامر** **قوله** حرف الرو وهو
عبارة عن الحرف الاخر من الكلمه حاصل الجواب ان امر يزجى يعلم من حركة اللام فى اطلاقها فان
كانت منصوبه يكون على صيغة المعلوم المذكور وان كانت مرفوعه فجز يكون ذلك على صيغة المجهول
الموثق **قوله** من القصيد وهى عبارة عن نصف البيت **قوله** وهو جوالوجه الخ وانما
كان الجرفيه عتاد لان دفعه نصبه مخدوش فبيح اما دفعه فلان فيه يكون الجملة خالية عن
عائد الموصوف اعنى **بدي** لان اصل جاء فى زيد حسن الوجه اما نصبه فباعتماد ان الجرفيه با
لاصالة ونصبه باعتبار التشبيه بالمفعول والاصالة اولى من التبعية **قوله** على التشبيه بالمفعول
وانما لم يكن عين المفعول ان الحسن لازم لا يحتاج الى المفعول والتشبيه باعتبار انه وقع بعد
تمام الكلام كالمفعول ان قوله **زيدك** الحسن تام باعتبار انه مبتدأ وخبر **قوله** وكذا اشارة الى
العطف **قوله** **فيم** قال الخ جواب سؤال **هوان** فى الضارب فى نحو الضاربك خلاف فعند
البعض مضاف وعند البعض لا يكون مضافاً فالحمل على ضاربك عند البعض الا واجاز
وعند البعض الثانى لا حاجة الى الحمل لانه جائز بغير الحمل اجاب بقوله **فيم** قال الخ او جواب
عن السؤال الوارد على المتن **وهوان** الاضافة اللفظية جائز فيما اذا كانت مفيدة للتخفيف
وفى الضاربك حصل التخفيف بدين الاضافة وهو اتصال الضمير فينبغ ان لا يجوز الاضافة
فاجاب بقوله **فيم** قال انه مضاف الخ فتام **قوله** **اي** لمحمولية الخ انما اراد اللام
اشارة الى ان نصب قوله حملاً بناء على انه مفعول مطلق لقوله **جاز** وفى تفسير

الحمل المحمولية جواب سؤال هو ان الشرط في المفعول ان يكون فاعله فاعل الفعل المذكور متحدا
وهنا ليس كذلك لان فاعل قوله جاهو قول الضاربك فاعل الحمل هو المتكلم حاصل الجواب ان
المراد بالحمل هو المحتمل وهي المصد المجبول فاعله ليس لافاعل جاز كما قال الشاذ فالتحد فاعل
الحق قوله ويانه اي بيان قوله ضاربك قوله حيث كان كل واحد منهما اسم الحق تفسير بقوله يا
واحد قوله ولم يحملوا الحق جواب سؤال ظاهر قوله والدليل ان جواب سؤال هو انه لم يحملوا
ان يكون التثوين ساقط للاضافة لا الاتصال الضهير فاجاب بقوله الدليل ان قوله ولقد ان الحق
اعتراض الجواب عنه ان قوله ضاربك كلام وقوله ضارب اياك كلام اخر فحينئذ لا يريد ان
الاتصال الحقيقي والاتصال الحقيقي عليهما فان فاعل واحد هما بالآخر غير متبادر بل هما تركل على
حقيقتها واجيب عندها لان اسم اصله ضارب اياك لان الاستدلال انما يكون بالظاهر الظاهر
ضاربك لان الضهير المتصل والمنفصل عليهما فان فاعل ان اصله ضارب اياك عدل عن
الظاهر فافهم قوله واعلم ان في اشارة الى التحقيق واشارة الى انه يجوز ان يحمل هذا الاقوال
على الاجوبة الحق وان تصير كل واحد جواب عن اصل سؤاله مقدما عليهما قوله على نظيريهما و
نظير الضارب الرجل هو الوجه المختار في نحو زيد الحسن الوجه نظير الضاربك هو ضاربك قوله
على الاجوبة متعلق بقوله حملنا قوله من جانب المصمت متعلق بقوله الاجوبة قوله ولك ان
تجعل الحق حاصل ان قوله ضعف الواهب الحق يحتمل ان يكون جوابا عن استدلال الخصم بذلك
الثلاثة ومسئلة عليهما يعني جواب عن سؤاله مقدما قوله المحل به الخي به الباء قوله المضايقة
مصدرة باللام اعني به الواهب قوله بتوسط العطف اعني به الواو قوله وانما لم يحكم عليه الحق جواب
سؤال ظاهر قوله وحينئذ الحق اي جعل ذلك مسئلة عليهما قوله على التقدير الاو اعني
جعل ذلك جوابا عن استدلال الخصم قوله ظاهرا وانما في الشاذ في نحو الواهب المائة الهما الحق
ولم يفسر في الاخرين لانها قد علمنا من التفسير ذلك انما قال ظاهرا ولم يقل ظاهرا مع ان المطابقة
بين المبتدأ والخبر في التذكير الثانية لان قول الرجاء مصدا يستوفى لنتكثير الثانية قوله مع بقاء
المعنى الحق جواب سؤال هو انه ينبغي ان ينقل المعنى الوصف الى التركيب الاضافي فحينئذ لا منافاة في جواز
اضافة الموصوف الى الصفة وعلى العكس ايضا اجاب بقوله مع بقاء المعنى الحق حاصله ان عدل
جواز اضافة الموصوف الى الصفة انما هو بعد بقاء معنى التركيب الوصف حين الاضافة واما بعد
التقلقلنا بالجواب قوله معنى اخر الحق ومعنى التركيب الوصف هو تقييد الشيء بالشيء مع
صحة حمل الثاني على الاول كما في زيد الفاضل واما معنى التركيب الاضافي فهو نسبة الشيء الى
الشيء مع عدل صحة حمل الثاني على الاصح الاغلب وان كان الحمل ثابتا في الاضافة
البيانية قوله بمعنا المسجل كجامع يعني ان قوله مسجل كجامع انما يكون ههنا بعد بقاء
معنى قوله المسجل كجامع فيه واما اذا لم يكن باقيا فهو جائز قوله بمنزلة الصفات الغالبة

مفعول تام في قوله الظاهر

يعني ان الجامع الاصل صفة لكل شئ ثبت له الجمعية ثم صار عبارة عن الوقت الجامع لغلبة الاسمية
 كلاسو والارقم **قوله** لا يقضى اى لا يجزى في جانب الغربي لان تاويله لا يكون الا بالمكان
 وتاويله بالمكان غير جائز لان المقصود اتصاف الجانب الغربية لا توصيف المكان به لان للمكان
 عبادة عن مجموع الارض وليس عبادة عن الغربي فحينئذ اضافة الجانب الى المكان غير جائز لان
 مكان الغربي جانب ارضه فيلزم اضافة الشئ الى نفسه فاجاب عن الاول بقوله فالمكان
 الذى الخ وعن الثاني بقوله اضافة بيانته **قوله** هو جانبه بها الضهير الاول راجع الى
 الجانب والثاني الى المكان والثالث الى الغربية **قوله** حد فواقطيفة من قوله قطيفة جرح
قوله اى مشابه جواب سوال وهو ان المماثلة عبادة عن اشتراك الشيئين في النوع كزيد و
 عمر بالنسبة الى الانسان ونحو لث واسد قد اشترك احدهما بالآخر في الوصف اعني به العموم
 والخصوص لانهما من الاوصاف فحينئذ لا يطابق المثال بالمثلا جاب بقوله اى مشابهة
قوله في العموم والخصوص لان الليث عام بالنسبة الى الهيكل المعلوم لانه كما يصدق عليه
 كذلك يصدق عليه غيره ايضا وخاص بالنسبة الى الانسان والاسد من هذا القبيل ايضا
قوله الى ذلك الخ الجار والمجرر يتعلق بقوله ولا يضاف **قوله** سواء كانا جواب سوال
 وهو ان المتبادر بالمماثل هو الترادف في يقضى على الانسان والناطق فان اضافة احد
 الى الاخر غير جائز مع انهما ليسا مترادفين اجاب بقوله سواء كلنا الخ حاصله ان المراد بال
 المماثلة اعم من ان يكون مترادفين او لا **قوله** في الاعيان الخ جواب سوال وهو ان
 تعدد الامثلة باطل لان الغرض ههنا التوضيح وهو حاصل بالواحد فلا حاجة الى تعدد
 حاصل الجواب ان تعدد الامثلة باعتبار تعدد المثلات **قوله** والبحث تفسير الاعيان
 جمع الجثة **قوله** اضافة العام الى الخاص جواب سوال وهو ان المص في صد الكليات
 وقوله كل الداهم عين الشئ في غاية القلة حاصل الجواب ان المراد بكل الداهم عين الشئ
 هو اضافة العام الى الخاص في لا يرد **قوله** ايصير خاصا فيه اشارة الى ان قوله يختص لازمي
 لا تعدد **قوله** ولا يبق الخ جواب سوال وهو ان كلمة كل نكرة والداهم معرفة وضافة النكرة الى
 المعرفة تفيد لتعريف لا التخصيص في لا يبق **قوله** يختص به اجاب بقوله ولا يبق الخ حاصله
 ان الخصوص على نوعين احدهما تقابل للعموم والثاني مقابل للتعريف والمراد بقوله يختص هو
 الاول يعنى يصير للمصا خاصا ولا يبق على عموم **قوله** واعمية العين الخ جواب سوال وهو
 ان الشئ في قوله وعين الشئ عام ايضا فكيف يتصور فيه اضافة العام الى الخاص اجاب بانه
 حاصل ان اللام في قوله الشئ للعمد الخارجى او نقول ان قوله اعمية العين الخ اعتراض حاصل ان
 اللام في قوله الشئ اذا كان للعمد الخارجى في يطابق المثال بالمثل واذا كان للجنس فلا مطلقا
 قلنا ان الشئ معنيين لغو واصطلاحا فالاول هو الموجود في الخارج والثاني هو ما يمكن ان يعلم بمجرد عين المراد

وهو يختص بالانسان في المراد به هو الشئ المعمور في الخارج ٣٢

بہہنا هو المعنى الثاني بهذا التقيد هو خاص بالنسبة الى العين ان صادت اللام فيه للجنس التي ان
 ذات الله تعالى يوصف بالعينية ولا يوصف بالشيئية على تقدير المعنى الثاني قوله ولم يقولوا
 الخ جواب سوال وهو انه لما حمل احد هما على المد لوك الاخر على اللفظ فينبغي ان يحتمل بالعكس
 ايضا اجاب بما ترى قوله وهو في عرف الخ جواب سوال وهو انه كما يضاف الاسم الصحيح كذلك
 يضاف الاسم المعتل مثل قولك بيع فلم يتعرض اليه فاجاب بما ترى قوله وكان حرف الخ دليل اخر
 لقوله وانما كان محققا الخ يعني ان حرف العلة بعد لسكون مثل حرف العلة بعد لسكوت في الوقوف
 بعد استراحة اللسان في ابتداء الكلمة نحو وعد ولا يثقل عليها الحركة بعد لسكوت فكذلك
 بعد لسكون ايضا قوله يعنى في الابتداء تفسير لقوله بعد السكوت قوله حقيقة اى بدو
 وصلها الى كلمة آخر كمنزلة الاستفهام كالف التشبيه او العطف قوله وهى قبيلة الخ جواب سوال
 هو ان الضمير في قلبها راجع الى هزيل وهو مذكور الضمير مؤنث فلا يطابق الراجع بالمرجع فاجاب
 بقوله وهى قبيلة فيكون تانيثه معنويا قوله حال كونها الخ اشارة الى ان الجار والمجرور ما ظرف
 متعلق باعتبار المتعلق حال عن الضمير قلبها قوله او حكما اى مع وصلها اليها كياء المتكلم في غلا
 قوله على اللفظة الفصيحة الخ جواب سوال وهو وادد على قوله فان كان اخره الفاتحة لان هذا بلا
 قلبها ياء بغير التشية فاجاب بقوله على اللفظة وهما ليس بلفظة فصحة قوله بغير المنصوب
 والمجرور قوله يوجب فعلا مضارع معلوم وقوله بقاء الضمة فاعلة تغيير ما مفعوله والضمير
 في قوله قلبها وتغييرها راجع الى الياء يعني ان بقاء ضمة اليهم يوجب تغيير الياء لان ضمها اقتضى الواو
 لا الياء قوله مضافه جواب سوال وهو انه اشتغال بما لا يعنى لان البحث من الاسماء الستة قد مر فلا
 حاجة الى ذكره ثانيا حاصل الجواب ان البحث عنها مر لكن حال كونها غير مضاف الى ياء المتكلم
 وهذا البحث باعتبار انها مضافة الى ياء المتكلم قوله فالحال في اخر اب منها الخ جواب سوال
 هو ان حمل الخ ابي على الاسماء الستة باطل كما لا يخفى لان قوله الاسماء الستة هيئت متضمن لمعنى
 الشرط وقوله الخ اى خبره متضمن لمعنى الجزاء الجزاء لا يكون الا جملة فاشي الخ مفرد ليس بجملة اجاب
 بقوله فالحال في اخر وحاصل ان المبتدأ محذوف وهو قوله كحال قوله بل رد المحذوف واعنى بل لو او لان اصلها
 نحو واو على وزن فعل قوله يجعله ايجعل المحذوف ونسبوا قوله منسبا مفعوله مطلق لذلك قوله ابي
 اوله قدس احلك ذالمجاز وقد ادى قوله واوى مالك ذالمجاز بكادى اى تقديره لا يستأزل كرد تراى
 نفس زارنا وحال انك كان منى كثره ووكندى خورم به بدر خود كبريست ذالمجاز يعنى مناجاة نزول قوله وحمل الاخر
 الخ جواب سوال هو ان الاستدلال بقول الشاعر انما يستقيم ابي لاني اشى لانه غير مذكور في قوله جابا ترى
 قوله لفظا لان كلاهما مقصود واوى ثلاثى قوله ومعنى لان كلاهما من قبيل الاسماء المتضما
 قوله جمعا جمع ابي ابيبن تاكيد لقوله جمع اب في قول الشاعر فلما تبين اصواتنا بكن في بننا
 بالا بينا يعنى هرگاه كه ظاهر او از ماى مايان گريد كردند زمان گفتند ما را فردا و سران باد بر شما سپردان ما.....

هو ما يمكن ان يعلم ويجز عنه

لا الياء قوله مضافه جواب سوال وهو انه اشتغال بما لا يعنى لان البحث من الاسماء الستة قد مر فلا حاجة الى ذكره ثانيا حاصل الجواب ان البحث عنها مر لكن حال كونها غير مضاف الى ياء المتكلم وهذا البحث باعتبار انها مضافة الى ياء المتكلم قوله فالحال في اخر اب منها الخ جواب سوال هو ان حمل الخ ابي على الاسماء الستة باطل كما لا يخفى لان قوله الاسماء الستة هيئت متضمن لمعنى الشرط وقوله الخ اى خبره متضمن لمعنى الجزاء الجزاء لا يكون الا جملة فاشي الخ مفرد ليس بجملة اجاب بقوله فالحال في اخر وحاصل ان المبتدأ محذوف وهو قوله كحال قوله بل رد المحذوف واعنى بل لو او لان اصلها نحو واو على وزن فعل قوله يجعله ايجعل المحذوف ونسبوا قوله منسبا مفعوله مطلق لذلك قوله ابي اوله قدس احلك ذالمجاز وقد ادى قوله واوى مالك ذالمجاز بكادى اى تقديره لا يستأزل كرد تراى نفس زارنا وحال انك كان منى كثره ووكندى خورم به بدر خود كبريست ذالمجاز يعنى مناجاة نزول قوله وحمل الاخر الخ جواب سوال هو ان الاستدلال بقول الشاعر انما يستقيم ابي لاني اشى لانه غير مذكور في قوله جابا ترى قوله لفظا لان كلاهما مقصود واوى ثلاثى قوله ومعنى لان كلاهما من قبيل الاسماء المتضما قوله جمعا جمع ابي ابيبن تاكيد لقوله جمع اب في قول الشاعر فلما تبين اصواتنا بكن في بننا بالا بينا يعنى هرگاه كه ظاهر او از ماى مايان گريد كردند زمان گفتند ما را فردا و سران باد بر شما سپردان ما.....

والالف للاشباع **قولہ** امرۃ الخ یعنی ان فی قولہ هذا اشارۃ الی ان قولہ تقول صیغۃ مؤنث غائبہ لا مذکر مخاطب لہستقیم قولہ **حی** **قولہ** للیم المعوض یعنی ان الیم عوض عن الواو اصلہ فوہ سقط الہاء کتحفتہا واو بالیم واضیف الی یاء المتکلم فصار فی **قولہ** هذا حم هذا ی مثلاً للنفی **قولہ** احماء هذا مثلاً للنفاً وهكذا الحال فیما بعد **قولہ** وصلتہ الی الوصف او وصلتہ الی وصفہ الاسم باسم الجنس **قولہ** انما یعرف الخ اولہ اھنا المعرفۃ ما لم یتبدل فیہ الوجہ انما یعرف ذالک الفضا من الناس ذو وہ **قولہ** لکان اشم الخ لان غیر اسم الجنس عم من ان یکون ضمیرا و اسما ظاہرا یتناول الی علی اضافۃ الی العلم یض مثل زید عمر **قولہ** کذا الخ جواب عن **قولہ** حکم خاص ہو عو المحدث فی بعض من الاسماء للذکوریۃ نحو آخر فی بعض الاحوال **قولہ** التوابع الخ وہی خمسہ ووجہ المحصر ان التوابع لا یخلوا ما ان یکون مقصو بالنسبہ و لا فان کان مقصودا بہا فاما ان یتخلل بینہما عطف او لا فان لم یتخلل فهو البدل ان یتخلل فهو العطف بالحد وان لم یکن مقصو بہا فاما ان یدل علی معنی فی متبوعہ او لا فان دل فهو نعت وان لم یدل فاما ان یتبع الی ذکر او لا و لا الاوالتاکید الثانی عطف البیان **قولہ** جمع تابع جواب سوال وهو ان التوابع صفتہ الاسماء واتصاف الجمع بالجمع مستلزم لانصاف الاحاد بالاحاد فحینئذ صارت تلعب صفتہ الاسم والمطابقتین الصفتہ والموضو شرط فی التذکرۃ الثانی وھنا لم یوجد اجا بقولہ جمع تابع لا تابع **قولہ** منقول الخ جواب سوال ھو ان جمعیتہ تابع بتوابع غیر جائز لان فاعل الصفتی مثل ضارب لا یجمع علی فواعل اجاب بقولہ منقول الخ حاصلہ نعم انہ صفتہ فی الاصل لکن صار اسما ہنا لکل ثان باعراب سابقہ من جہتہ واحد **قولہ** المراد الخ جواب سوال ھو ان التعریف لا یصیر جامعاً لفرادہ حیث لا یصل علی ان ضرب فی نحو ان ضرب ضرب فانہما تابعان تاکیدن مع انہما لیس من قبیل ما ذکر فی التعریف یعنی لیس بان باعراب سابقہ من جہتہ واحد اجاب بما توے حاصلہ ان هذا التعریف للتوابع من الاسماء اذ البحث فی قسم الامم فلا یاس بجزو جہما **قولہ** اے کلامتاخرہ جواب سوال وهو ان هذا التعریف ینقض علی بکر فی نحو جاء فی زید عمر و بکر فانہ تابع مع انہ لیس بشان بل هو ثالث اجاب بقولہ ما متلخر حاصلہ ان المراد بالثانی هو المتاخر فی لا یرد **قولہ** متی لوحظ الخ جواب عن اسولۃ ثلثۃ الاول انہ ینقض علی التابع المقدم علی المتبوع کریمۃ اللہ فی نحو علیکم ورحمۃ اللہ وسلام فان ذلک عطف علی السلام لان اصلہ علیکم السلام ورحمۃ اللہ والثانی انہ لما کان المراد بالثانی هو المتاخر فینبغ ان یدکر المصطلح لفظ المتاخر والثالث انہ ینقض علی عمر فی جاء فی زید وعمر و بکر فانہ تابع مع

قولہ اھنا المعرف الخ معناه بالفارسیۃ مبارک خوشتران ان نعمت است کصرف نثرہ باشد در ان نعمت ریبہا یعنی بسوال بی غرق حاصل نثرہ باشد بتحقیق ے شناسد صاحب فضل را از مردم صاحب فضل ۱۲ منہ رحمہ اللہ تعالی و عطف عنہ

انہیں بتا کر یا متوسط اجاب بقولہ متی لو حظ مع سابقہ حاصل ال فح اولان المراد بالمتا
 المتاخر فی الرتبة لانی اللفظ ورحمۃ اللہ وان کان مقدماً فی اللفظ لکن فی الرتبة متاخر و حاصل
 ال فح الثاني ان التابع اذا الو حظ مع سابقہ را مع متبوعہ کان فی الرتبة الثانية فح حاصل اللام ہنا
 ذکر لفظ ثان حاصل ال فح الثالث ان العر اذا الو حظ مع المتبوع صار ثانياً و کذا بکر و غیرہما فح
 لا یرد قولہ متلبس فیہ اشارۃ الی ان الجار والمجرور فی قولہ با عراب ظرف مستقر مع المتعلق
 صفتہ لقولہ ثان لا ظرف لغو متعلق بقولہ ثان اذ لو کان كذلك صار معناه کل ثان ثانویہ با عراب
 سابقہ منکابید کمالا یخفی قولہ ا بجنس ا عراب سابقہ جواب سوال و ہوانہ لا یصدق
 تعریفہ علی فرد من افراد لانہ لا فرد من افراد ہا معربا با عراب سابقہ الایلم فیہ قیام العرض لو ا
 بالشخص بالمحلین المختلفین لان ا عراب سابقہ عرض احد فکیف یقام بہما اجاب بقولہ اے
 بجنس الخ لا بعینہ قولہ بحیث یكون الخ جواب سوال ہوانہ ہذا ینقض علی نحو ابوک فی قولہ
 جاء فی زید ابوک فان ابوک تابع مع انہ لیس بجنس ا عراب سابقہ لان ا عراب التابع جزو ا عراب
 للمتبع حرکتہ فاجاب بقولہ بحیث الخ حاصل ان المراد بالجنس ان یكون رفعا و نصباً او جزا و
 کان بالمحککة والخ قولہ ناش الخ اشارۃ الی ان الجار والمجرور متعلق بناش صفتہ لقولہ با عراب
 سابقہ ظرف مستقر لا یغو قولہ شخصیۃ الخ جواب سوال ہوانہ ینقض علی الخبر فانہ ثان با عراب
 سابقہ من جہۃ واحد لان العامل فیہ هو عامل المبتدأ اعنی بہ الابتداء مع انہ لیس بتابع اجاب
 بقولہ شخصیۃ الخ حاصل ان العامل فی المبتدأ والخبر لیس بشخصیۃ لان ا عراب المبتدأ حاصل
 من الابتداء باعتبار انہ مسند الیہ ا عراب الخبر حاصل باعتبار انہ مسند بہ و کذا الحال فی ثانی
 مفعولی ظننت واعطت کما سید کرہ الشارح انفا فح لا یرد قولہ اذ الو حظ الخ اذ انما
 صفتہ لزید والا فہو فی المرتبۃ الثانية لا حاجتہ الی اعتبار الملاحظۃ مع ا عراب السابق قولہ
 اعنی التجرید الخ الا انہ عبر بالجرید اذ فی موضع المبتدأ والخبر یتبأ بالمعول لا بالعامل اذ العامل
 فیہا معنوی قولہ للا سناد جواب سوال و ہوانہ لما کان التجرید عن العوالم اللفظیۃ عاملاً فی
 المبتدأ والخبر فینبغ ان یصیر الاسماء للعدۃ کزید وعمرو بکر و غیرہما معربا ایضاً لان التجرید
 عن العوالم موجود فیہا اجاب بقولہ للا سناد حاصلہ ان المراد بالتجرید الذی یكون
 للا سناد بان یكون احدہما مسنداً والاخر مسنداً الیہ فی الاسماء للعدۃ لم یوجد الا سناد
 قولہ مظنوناً فی الخ والمظنون فیہ فی نحو ظننت زیداً فاضلاً ہو زید والمظنون هو الفاضل
 قولہ واعلم الخ جواب سوال ہوانہ ینقض علی الرجال فی نحو جاء فی ہؤلاء الرجال علی العاقل فی
 نحو یزید العاقل و علی الظریف فی نحو لا رجل یفیا و علی موی فی نحو جاء فی موسی العاقل فان
 کل من ہذا التوابع توابع مع انہا لیس بمعرب با عراب السابق لان سابقہا مبني او معرب با عراب
 تقدیرے کما ترے اجاب بقولہ واعلم الخ حاصلہ ان الاعراب المعبر عنہم ان یكون

عربی فی قولہ زید ابوک

حقیقۃ او حکما او محلا فلا یقتضی بجاہ فی ہؤلاء الرجال ان اعراب ہو کلامی ولا ینقض بنحو یازید
 العاقل اولاد جل ظریف الان ضمت یازید وفتح لہ لہ اعرابان حکما من حیث انہما شیبہان الاعراب
 فی العروض والاطراد ولا یقتضی بجاہ فی موسی العاقل ان اعراب موسی تقدیر قولہ حقیقۃ
 او حکما متعلقان بقولہ لفظیا قولہ ثم ان لفظۃ الخ اعتراض حاصلہ ان کلمۃ کل لا حاطۃ الافراد
 فینید یلزم التعریف بالافراد لا بالجنس وایضاً ان اراد المحمد وبلفظ الجمع غیر صحیح لانہ یلزم
 التعریف للافراد ثم قولہ فالمحمد جواب عنہما قولہ لکن الخ جواب سوال ہوانہ لما کان الامر
 كذلك فلا حاجۃ الی ايراد کلمۃ کل فی التعریف حاصل الجواب ان ادخالها لاطراد التعریف قولہ
 والظاهر الخ جواب سوال ہوانہ علی ہذا التقدير یكون التعریف مانعا ولكنه لا یكون جامعاً
 فاجاب بما تری قولہ فیہا ای فی افراد المحمد قولہ غیرہا یعنی ان المحمد منحصراً فی تلك
 الخمسة لان المصطلح یزد التابع الآخر قولہ ای یدل بہیئۃ ترکیبۃ الخ جواب سوالین الاول انہ
 ینقض بہذا فی جہا فی زید ہذا فان ہذا صفت زید مع انہ لا یدل علی معنی فی متبوعہ لان معنی
 ہوا الاشارة وہی غیر موجودۃ فی زید السابق والثانی ان بین قولہ مطلقاً و بین قولہ مخصوصاً
 تنافی لانہ یفہم من الاول ان النعت عبادة عما یدل علی معنی فی متبوعہ فی جمیع المواد
 ویفہم من الثاني ان النعت عبادة عما یدل علی معنی فی متبوعہ فی بعض المواد ای فی بعض
 الاستعمالات اجاب عنہما بقولہ ای یدل الخ حاصلہ ان النعت عبادة عما یدل
 بہیئۃ التركيب مع متبوعہ علی معنی فی متبوعہ وکلمۃ ہذا فی ذلك المثال بعد ترکیبہا مع زید
 تدل علی کونہ مشاراً الیہ حاصلہ ان فی الثاني ان معنی قولہ مطلقاً ان النعت یدل بہیئۃ ترکیبۃ
 مع متبوعہ علی معنی فی متبوعہ فی جمیع المواد واما نحو خصوصاً فی بعض الاستعمالات فمن ہذا
 القبیل واما فی بعض الخ فلم یوجد ترکیب النعت مع متبوعہ فخر لا یرد قولہ علی حصول معنی
 جواب سوال ہوانہ ینقض علی النعت التي كانت قالب القضية الكاذبة بنحو جہا فی زید ان
 المضروب لكل شخص ذی لا یتصو فی زید اجاب بقولہ علی حصول معنی حاصلہ ان المراد بالذی لالہ
 ہوا اللالہ علی حصول المعنی فی المتبوعہ ومضربہ زید لكل شخص لم یتصو فی الواقع قولہ أدلالہ
 مطلقۃ جواب سوال ہوانہ قولہ مطلقاً مفعول مطلق لقولہ یدل و ہذا غیر جائز لان معنی قولہ
 یدل مشتمل علی اللالہ لا علی المطلق اجاب بقولہ دلالة حاصلہ انہ مفعول مطلق للفعل المذكور
 مجازاً باعتبار الموصوف المحذوف قولہ احترام متعلق بقولہ مطلقاً وقولہ یدل قولہ
 لدلالة الخ الجار والمجرور متعلق بالورد وای لا یرد بالتاکید لانہ لا یدل علی الشمول الذی ثبت فی
 القوم قولہ فی ای مادۃ كانت لان القائم اذا ذکر مقام العالم فی نحو جہا فی زید ان القائم یدل علی
 ایضاً قولہ غالباً جواب سوال ہوانہ الاصل فی العبارة الایجاز والاختصار فینبغي للضم ان یقول
 فان المضروب صفة زید مع انہ لا یدل علی معنی فی متبوعہ لان معنی مضربہ زید لكل شخص

او التوضيح او التثا أو الذم او التاكيد بدين ذكر قوله قد يكون لمجرد التثاء اجاب بقوله غالباً صالحة
ان التخصيص التوضيح غالب في افادة النعت واما غيرها فقليل في الافادة فلذا ذكر المصنف كانه قد
ليكون دلالة على تقليل غيرها **قوله** في النكرة جواب سؤال هوانه ينقض على العالم في نحو زيد العالم
فانه نعت مع انه لا يفيد تخصيص زيد اجاب بقوله في النكرة وهكذا في قوله في المعرفة جواباً وسؤالاً
قوله من غير قصد الخ جواب سؤال هوانه لانسلم ان الرحمن الرحيم في نحو بسم الله الرحمن
الرحيم لمجرد التثاء بلا افادة التوضيح لان العالم اذا اوصف الله تعالى للجاهل برحمانية تعالى وبعيتمه
فحينئذ يفيد ان التوضيح اجاب بقوله من غير قصد حاصله نعم لكن كلامنا فيما اذا المراد يقصد بهما
التوضيح والتخصيص ان يوت بهما **قوله** ولما كان الخ اشارة الى ان قولها تن ولا فصل الخ رد على
جهل المخاطة حيث قالوا ان الاشتقاق شرط في النعت ووجوب الخ ان تعريفها كما يصيد على افرادها
اذا كانت مشتقة كذلك يصيد على افرادها اذا كان غير مشتقة **قوله** لا فرق بينهما انما فر
الفصل بالقر اشارة الى ان للفصل معنى اخر غير مراد ههنا وهوانه عبارة عن كل يحمل على الشيء
في جوابي شيء هو ذاته **قوله** صحة وقوع جواب سؤال هوانه لانسلم انه لا فرق بينهما لان النعت اذا كانت
مشتقة لا بد فيمن عانك المنعوت ولا عائد في غير المشتقة اجاب باترى حاصله ان كلامنا في
صحة الوقوع نقلاً في الضمير وعد ولا في الدلالة وعد مها **قوله** لغرض المعنى الخ الام للاجل
لا للصلة ولفظ الغرض مقم اذ انك و ايراد التنبيه على ان الام في الاجل لا للصلة والا لكان
الموضوع له هو غرض المعنى هو باطلا غاية **قوله** تميمي ذي مال صفة للرجل **قوله** اي كامل الخ
لان لفظي اذا وقع صفة المضاف اليه يكون بمعنى الكامل في الرجولية **قوله** لا يدل على هذا المعنى
يدل على الاستفهام **قوله** على ذات مبهمة فلذلك صاد الرجل نعتاً لهذا فان قيل ان المطابقة شرط
بين النعت المنعوت في الابهام التعيين ههنا لم يوجد كما ترى **قوله** فان هذا يدل على الذات
للمهمة بالنسبة الى السامع الذي غير المخاطب اما بالنسبة الى المتكلم السامع المخاطب فيدل على
الذات المعينة **قوله** اي بزيد المتاد اليه جواب سؤال هوانه انصاف زيد بهذا غير جائز لان
زيد يدل على الذات المعينة وهذا يدل على الذات المبهمة وعمومية الذات المبهمة ليست بمنزلة
معنى حاصل في الذات المعينة اجاب بقوله اي بزيد المتاد اليه حاصله ان المراد بهذا هو زيد
المتاد اليه هو متعين فحينئذ لا يرد **قوله** لا المعرفة فيه اشارة الى ان قيد النكرة في المتن احتراز
قوله التي هي في حكم النكرة جواب سؤال هوانه انصاف النكرة بالجملة الخ خبرية غير جائز
لان المطابقة بين النعت والمنعوت شرط في التعريف والتكثير وههنا لم يوجد لان الجملة
ليست بنكرة ولا معرفة لانهما من صفات الاسم المفرد والجملة مركبة اجاب بقوله التي هي
حاصله نعم لكن الجملة في حكم النكرة لان النكرة كما تدل على المفرد الميم كذلك الجملة تدل على
المضموم الميم لان مضمون قوله ضرب زيد هو ضرب زيد وذلك مبهم من حيث

التعلیل والتخفيفُ الزمانُ المكانُ قوله انما قيد الخ جواب سواله وان الاصل هو الايجاز والاداء
 فينزع ان يقول بالجملة بدن الخبرية حاصل الجواب ان الانشائية لا تقع صفة ولا خبرا ولا حالا ايضا
 لان ثبوت الشيء للشيء فرع لثبوت المثبت له بنفسه الانشائية غير ثابتة بنفسها لانها ايجاد ما لم يوجد قوله
 في مقول في حق الخ فان قيل بين قوله لا تاويل بعيد بين تفسيره منافاة لانهم يفهم من الاول ان الانشائية
 تقع صفة بعد التأويل ويفهم من الثاني ان الانشائية لا تقع صفة بعد التأويل ايضا بل الصفة هو تفسيرها
 اعني قوله امقول في حقها صريحا قلنا انه لا تناقض بينهما لان قوله مقولا خبر بيان حاصل المعنى وليس
 مراد في اللفظ قوله المستحق الخ جواب سواله وان اتصاف الرجل بالمقول غير جائز من حيث المعنى
 لان معنى المقول غير موجود الرجل كما ترى اجاب بقوله المستحق حاصله ان المراد بالمقوله في حق
 هو المستحق لان يوم رضى به قول فيها جواب سواله وان يقض على ضرب زيد في نحو ضرب
 زيد فانه جملة مع انه لم يوجد فيه الضمير اجاب بقوله فيها اي في الجملة التي وقعت صفة للنكرة قوله
 الواجب الخ جواب سواله وهو ان يقض على زيد قام في نحو جاءني رجل زيد قام فان الضمير في قوله
 مع انه لا يصح ان يصير صفة للنكرة لاجاب بقوله الواجب الخ والضمير نحو قام دلج الى زيد لا الى النكرة قوله
 اجنبية اه اي جملة اخرى غير رابطة بما قبلها فان قيل لانسلم ان عدا الضمير مستلزما اجنبية الجملة لانه اذا
 لم يكن فيها ضمير ينبغي ان يكون فيها عائد وابطأ اخر لان العائد على اربعة اقسام كما هو المذكور في
 المرفوعات وايضا ان تخصيص لزوم الضمير في المتن مشكلا ايضا قلنا ان بين الخبر والصفة فرق فانه
 الجملة اذا وقعت خبرا فلا بد فيها من عائد ما لان السامع مستظرا الى الخبر يشد انتظارا لانه عمل اللفظ
 بخلاف الجملة اذا وقعت صفة فان فيها لا بد من العائد القوي اعني به الضمير لان السامع ليس
 بمستظرا اليه لانه امر زائد على الموضوع وليس بحال الفائدة في الايراد قوله اجمالا قائم الخ في اشارة الى ان
 ان المراد بالحال هو الصفة لا الزمان والوقت قوله يعني بصفة اعتبارية جواب سواله وهو ان الحال
 بحال المتعلق يدل على معنى في متعلقة في الموضوع فكيف يجوز اتصافا بالموضوع اجاب بقوله يعني الخ حاصله
 ان ذلك المعنى حصل في موضوع بسبب متعلقة اعتبارية قوله النعت في اشارة الى ان اللام في قوله
 الاول للعهد قوله في عشرة الخ جواب سواله وان ينبغي ان يذكر ادوات المحصر لان الاول لا
 يتبع الموضوع الا في ذلك المذكورات اجاب بقوله في عشرة الخ في اشارة الى ان العطف مقاد على الربط
 وهو مفيد للمحصر قوله يوجد منها الخ جواب سواله وان بين التذكير التعريف منافاة وكذا بين
 التثنية والافراد والجمع وكذا بين التذكير التانيث وكذا بين انواع الاعراب فكيف يكون الاول تابعا
 للموضوعي جميع ذلك المذكورات اجاب بقوله يوجد منها قوله دفعا ونصبا الخ جواب سواله وهو
 ان الاعراب قسم واحد فكيف يكون عشرة اموبل يكون ثمانية اموبل فاجاب بقوله لا اذا كان الخ جواب سوال

الضمير المستتر في قوله لا اذا كان الخ جواب سواله وهو ان الاعراب قسم واحد فكيف يكون عشرة اموبل يكون ثمانية اموبل فاجاب بقوله لا اذا كان الخ جواب سوال

وهو انه يقض على صبي في نحو امراة صبو فان صفة لمرءة مع ان المطابقة بينهما في التذكير التانيث غير
يوجد فاجاب بما ترى **قوله** يوجد منها الخ جواب سوال مثل ما مر انفا **قوله** لشبهه بباي في العزل
قوله مثل يقعد غلامه امرات برجزا يقعد غلامه **قوله** لم يكف الخ جواب سوال وهو انه لما كان
المقصور الاصل في هذا المقام بيان نسبة الوصفين الى الموضوع بالتبعية وعد هما فينبغ للمعان
يدكر في الخمسة الباقية عدالتبعية وقال في البواقي لا يتبع بدن ذكر قوله كالفعل اجاب بما اثر حاصله
ان يذكر عدتها الا يعلم حاله من الافراد وغيره وللتذكير التانيث وغيرها وبذا ذكر قوله كالفعل اعلم
حاله **قوله** لا يرد **قوله** مؤنث غير حقيقة الخ لان الجمع مؤنث بالجماعة وليس بمقابلته بالجماعة مؤنث
في الحيوانات **قوله** من غير حسن جواب سوال هو ان قوله يعود غلاما نه مقابل للحسن الضعف
ومقابلته بهما غير جائز لانه كما يوجد الجواز في هذا كذلك يوجد في الاولين ايضا اجاب
بقوله من غير حسن ولا ضعف **قوله** جمعا ايضا الخ لان الاول جمع التذكير الثاني جمع السالم **قوله**
ومناسبة تفسير لقوله موازنة **قوله** الا ان يخرج اه عن كونه فاعلا لانه اذا خرج من الاسمية بان
لا يصير ضميرا بل يصير حروفا يكون في الاول الامر والاعلى تشبها الفاعل وجمعيته **قوله** ويجعل
الفعل خبرا مقدا على المبتدأ فعلى هذا يلزم الالتباس بين المبتدأ والخبر وبين الفاعل والفعل كما
ترى وذلك ممنوع كما ذكرته في بحث المبتدأ والخبر بقوله او كان الخبر فعلا له الخ **قوله** وحمل الخ
جواب سوال هو ان التقريب غير تام لان المدعى ان مطلق الضمير لا توصف سواء كان متكلما
او مخاطبا او غائبا والدليل الموضع انما يجزى في ضمير المتكلم المخاطب لا الغائب فاجاب بقوله وحمل
الخ **قوله** وعلى الوصف الموضح الخ جواب سوال هو انه لما كان الضمائر لا تحتاج الى الايضاح با
لصفة لكونها واضحة في نفسها فينبغي ان يوصف الضمير بالوصف المادح والذم وغيرها اجاب
بما ترى **قوله** وكانه لم يقع الخ جواب عما ورد على الشاذ الرضى حاصل الاعتراض عليه ان الشاذ
الرضي قد اعتذر عن عدل ذكر قوله ولا يوصف به المتن ابقاء بقوله والموضوع اخص او مساو
هنا الاعتذار غير صحيح لان هذا القول مذکور في المتن حاصل الجواب ان هذا القول غير مذکور
في بعض نسخ الكافية والشاذ الرضى قد نظر الى تلك النسخة **قوله** الموضوع المعرف الخ جواب
سوال هو انه يقض على قوله حيوان ناطق فان قوله حيوان موضوع للناطق مع انه اعم منه من حيث
الصدق اجاب بقوله الموضوع المعرف وهناك نكرة **قوله** اشك اختصاصا اه جواب سوال هو انه يقض
على قوله الحيوان الناطق فان الحيوان ههنا معرفة مع انه اعم منه من حيث الصدق لا اخص كما ترى
اجاب بقوله اشك حاصله انه... ليس المراد بالاختصاص من حيث الصدق بل المراد اشك اختصاصا بالتعريف و
المعلومية من الصفة يكون تعريف الموضوع ازيد من تعريف الصفة ومعلومية كما في قوله زيد الفاضل
فالتعريف يداشد من تعريف الفاضل لان تعريف زيد بالعلمية تعريف الفاضل باللام اما مثال المذكور فمقبول
له ايضا قال في البواقي لا يتبع بدن ذكر قوله كالفعل ۱۲ م عه اے قوله الحيوان الناطق ۱۲ مفتي عبدالرحيم

المساوی لان تعریف کل منہما باللام **قوله** لانه الخ دليل القول اخص **قوله** اعرض المضمرات الخ اما كون المتكلم المخاطب اعرف فظاهر واما الغائب فلان احتياجا جمل الى لفظ يقسره جعله بمنزلة وضع اليد على شئ اريد تعيينه **قوله** ثم الاعلام لان مدلول العلمات معينة مشخصة مخصوصة عند الوضع والاستعمال جميعا بخلاف سماء الاشارة فان مدلولها عند الوضع غير معين انما يكون تعيينه بالاشارة الحسية وكثيرا ما يقع اللبس في المشار اليه بالاشارة الحسية **قوله** ثم اسماء الاشارات لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالقلب العين معا ومدلول المعرف باللام يعرف بالقلب فقط **قوله** مساواة فلذلك لو لم يكن في الموصوت **قوله** فانه ايضا الخ جواب سواله وان ينبغي ان لا يجوز اتصاف اللام بالموصول لانه ليس بمثل اجاب بما ترمي حاصله ان المراد بالمثل المثل في التعريف لا الصفة **قوله** على الخ فعل قول من قال على كونه الموضوع مساويا واخص اما عند بعض النحويين لا يشترط ذلك بل اذا كان الصفة اخص من الموضوع فاجاب عندهم سواء كانت تلك الصفة معرفة باللام او غيره **قوله** وانما التزم الخ جواب سواله وان كان الموضوع مساويا واخص فينبغي ان يجوز اتصاف اسماء الاشارة ببناء على الاول بالمضالي ذي اللام والموصول ببناء على الثاني اجاب بما ترمي **قوله** اي باب اسم الاشارة جواب سواله مرادته من غير مرة **قوله** بحسب اصل الوضع الخ فان قيل هذا يناقض بما سبق في بحث التميز لانك قلت هناك ان في اسماء الاشارة لا ابهام بحسب اصل الوضع قلنا انما ذكرنا هناك باعتبار الوضع الحقيقي واما هنا فباعتبار الوضع الحكي يعني ان ابهام في اسماء الاشارة وان لم يوجد بحسب اصل الوضع لكنه موجود باعتبار تعدد المستعمل فيه وباعتبار تعدد الموضوع له فخر لا تناقض **قوله** اي الكرم يعني ان قوله الذي كرم بمعنى الكرم **قوله** يعني المعطوف الخ جواب عن اسولة ثلثة الاولى ان عد العطف من التوابع غير جائز لانها جمع تابع والتابع صفة الاسماء والعطف امر معنوي لانه عبادة عن امالة الشئ الى الاخر والثاني ان قوله العطف مبتدأ وقوله تابع خبره والاصل في الخبر ان يكون محمولا على المبتدأ وحر هذا الخبر على المبتدأ غير جائز لانه يلزم اجمل الذات مع الصفة على صفة الصفة والثالث ان هذا التعريف ليس بجامع لافراده حيث لا يصدق على عشر في نحو جاءني زيد غير فان تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه مع انه ليس بعطف لانه امر معنوي وهو الامالة والعمر مال لا امالة فاجاب عنها بقوله يعني المعطوف حاصله ان العطف مصدق مبني للفعول فاندفاع السوالين الاولين ظاهر واما اندفاع الثالث فبان العمر مثلا معطوف بمعنى الممال **قوله** بالخ جواب سواله وان ينقض على عمر في نحو اقم بالله ابو حفص عمر فانه معطوف على ابو حفص مع انه ليس بمقصود بل هو بيان له اجاب بقوله بالحرف وهناك ليس به حاصله ان التعريف ليس لمطلق العطف بل العطف بالحرف **قوله** آقف انما فسر بالمقصود بقصد لان قوله بالنسبة متعلق بالمقصد الاصل انما والجر

عنه ليس بمعطوف بالحرف اعني ان كبرت بهذا الكلام

بحسب العطف بالحرف

۴۳

اذ كان متعلقا بالمشق فهو في الحقيقة متعلق بماخذ الاشتقاق **قوله** نسبت الى شئ جواب سوال وهو ان المتبادر من النسبة نسبة شئ اخواليه **قوله** ينقض على قائم في نحو زيد علم وقائم الوه فانه معطوف على علم مع ان نسبة شئ اخواليه غير موجود بل ينسب الى الاب اجاب بما ترى حاصله ان المراد بالنسبة هي مطلقا **قوله** الواقعة في الكلام في اشارة الى ان اللام للمهد **قوله** فقوله مقصود الخ بيان للجنس الفصل في التعريف **قوله** قيل الخ اعتراض حاصله ان بقيد المتبوع خرج المعطوف بالاهو كما الست فان المعطوفات بها ليست بمقصودة مع متبوعها بل احد هاهما مع ان ايضا معطوف **قوله** كالفروع على المتبوع اى كالتع على المنعوت **قوله** من غير استقلا لا الخ جواب سوال وهو ان المعطوف ايضا كالفروع على المتبوع لان المعطوف لا يوجد بدون المعطوف عليه فيكون كالفروع على المتبوع اى كالتع على المنعوت **قوله** من غير استقلا لا الخ جواب سوال وهو ان المعطوف ايضا كالفروع على المتبوع لان المعطوف لا يوجد بدون المعطوف عليه فيكون كالفروع على المتبوع فا جاب بما ترى **قوله** به بالتابع **قوله** ولما تراه جواب سوال وهو ان الاصل لا يجازوا الاختصار اى لما تم الحد بما ذكر في الا حجة الى قوله يتوسط الخ اجاب بقوله اد فر لزيادة التوضيح بقوله يتوسط بينه الخ **قوله** ولم يكف الخ جواب سوال وهو ان الاصل في العبارة لا يجازوا الاختصار فينبغ للظن ان يقول في التعريف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد حروف العشرة اجاب بقوله ولم يكف الخ **قوله** الدبير في الكاتب **قوله** فالصفة الخ جواب سوال وهو ان الصفة لا اخلة عليها حرف العطف من قبيل المعطوف فيجئ في خلاف في دخولها في حد المعطوف اجاب بقوله جهتان الخ ف باعتبار جهة الاولى ليس بمعطوف لثلا يلزم عطفية الشئ على نفسه باعتبار الجهة الثالثة معطوف **قوله** لان توسط الخ جواب سوال وهو ان لها كان حرف العطف متوسطا بينهما فينبغ ان يجعل الشاعر معطوفا عليه لان توسط حرف العطف بين الشئيين لا يكون لان العطف الثالث على الاول اجاب بما ترى **قوله** وقيل قد جوز الخ في اشارة الى تاكيد ما قبلها من ان الحروف قد توسط بين الصفا الخ **قوله** لتاكيد اللصوق اى الاتصال يعجز ان الصفة متصل بالموصوف وكلمة الواو لتاكيد الاتصال **قوله** لما بينهما اى بين المعطوف والمعطوف عليه من الغائر بالذات وكذا بين الصفة والموصوف تغاير من حيث المفهوم **قوله** وفيه نظوا الخ اجيب بان علة جعل ذلك الصفة معطوفا باعتبار انها غير مقصودة بالنسبة كالموصوف بخلاف المعطوف فانه مقصود بالنسبة كالمعطوف عليه **قوله** او لا الخ جواب سوال وهو ان قوله واذا عطف الخ شرط وقوله اكد الى اخره جزائه وشرطية الاول غير جائز لان الاصل في الشرط ان يكون مقدا ما على الخ جزء وهما متاخر عن التاكيد بالانفصال اجاب بقوله او لا حاصله ان المراد بقوله اعطف العطف من حيث الادادة **قوله** فكتبوا فيها هم والغاؤون ثم الغاؤون معطوف على الضمير المرفوع في قوله فكتبوا اعنه بالواو وقوله فيها للفصل وقوله للتاكيد **قوله** حرفا كان واسما جواب سوال وهو ان ينبغ ان يذكر

المضایض لانه كما وجب اعادة الخافض كذلك وجب اعادة المضايض كلفظ بين في نحو المال
 بيني وبين زيد اجاب بقوله حرفا كان الخ حاصل ان المراد بالخافض اعم منها **قوله** وليس للمجرور
 الخ جواب سوال وهو انه ينبغي ان يؤك بالمنفصل بدن اعادة الخافض اجاب بما ترى **قوله** في
 الاستفادة الخ جواب سوال وهو انه ينبغي ان يستعمل المرفوع المنفصل له اجاب بما ترى **قوله** مزلة
 لان بينهما منافات فلا يصح الاستعانة معها **قوله** ولا يكتف الخ جواب سوال وهو انه ينبغي ان لا
 يجب اعادة الخافض في صوة الفصل فاجاب بما ترى **قوله** مرات بك مثال لما كان الخافض
 حرفا وقوله المال بيني الخ مثال لما كان الخافض اسما **قوله** فالمعطوف الخ جواب سوال
 هو ان قوله يزيد من قبيل المعطوف على كاف الخطاب في يلز ادخول الحرف على الحرف وايضا
 ان جعل قوله يزيد من قبيل المعطوف غير جائز لانه مركب والمعطوف لا يكون الا مفردا باعتبار
 ان قسم من الاسم فاجاب بقوله فالمعطوف هو المجرور **قوله** والعامل مكررا جواب سوال
 وهو ان العامل في المعطوف ليس الا العامل في المعطوف عليه فعلى هذا ذكر الباء الثاني مستدك
 اجاب بما ترى **قوله** وجره بالا قولا الخ جواب سوال وهو انه على هذا يلز ادخول العاطلين المستقلين
 على المعمول الواحد ذابطرا اجاب بما ترى **قوله** فاقبيل الخ حاصل الاعتراض ان البديل و
 التأكيد كلاهما من التوابع كالمعطوف فينبغي ان لا يقعا عن الضمير المرفوع والمجرور ومن
 سبق التأكيد بدن اعادة الخافض كالمعطوف **قوله** والغلط الخ جواب سوال هو ان البدل لا يكون
 الا كرا الشبوع وبعضه متعلقه في صار ذكر قوله في الاغلب مستدك كما اجاب بما ترى **قوله** فيما
 يجوز له ويمتنع الخ جواب سوال وهو انه ينعض على نحو جاءني موسى زيد وجاءني هذا زيد و
 غيرها فان في هذا الامثلة ليس المعطوف مثلا المعطوف عليه في الاعراب والبناء والتعريف
 والتكثير والتثنية. الجعم اجاب بقوله فيما يجوز له ويمتنع الخ مثلا الجواز يزيد في نحو جاءني زيد وعمر
 فان كونه مرفوعا بالنظر الى جاءني وكونه منصوبا بالنظر الى جاءني همتخ والعمر من هذا القبيل
 ايضا **قوله** بشرط ان لا يكون الخ جواب سوال وهو انه ينعض على الحادث في نحو يا زيد الكاد فان
 تجريد عن اللام غير موجود مع ان كون زيد مجردا عن اللام ليس الا بالنظر الى ما قبله هو الياء
 اجاب بما ترى حاصله ان مقتضى ذلك الاحوال في الحادث متف اعني به اجتماع الياء مع اللام **قوله**
 واما نخورب شاة وسخلتها الخ جواب سوال وهو انه ينعض على سخلتها في نخورب شاة وسخلتها
 فان مقتضى الاحوال فيها ليس بمنف مع انها ليست في حكم المعطوف عليه فان حال شاة هو كونها
 نكرة ومقتضى ذلك الحال هو كون مجردا برب موجود في سخلتها مع انها معرفة بالاضافة الى الضمير
 اجاب عن ثلثة جوابات احدها بقوله فبتقدير التكثير حاصله ان الاضافة فيها ذهني
 ومدخولها في قوة التكثير الجواب الثاني بقوله وعمولا الخ والثالث بقوله على الشدة وقوله
 اي ربة تفسير لنكارة الضمير **قوله** وكذا المعطوف الخ جواب سوال وهو انه ينعض على عمر

فی نحو یزیدٌ عمرٌ فانه منبى على الضم كزید مع ان الاعراب البناء من احوال انفس اجاب بما ذكر
قوله اي من اجزاء الخ في اشارة الى معلومية المشار اليه ثم **قوله** تركيب جواب سؤال هوان
 دخول كلمة في على قولها يزيد بقاء الخ غير جائز لان حرف جاريد خل على الاسم ما بعد مركب هبنا
 لا اسم مفرد اجاب بقوله تركيب **قوله** في ذهاب الخ جواب سؤال هوان الاصل ان يكون المشار اليه ثم
 علة لما بعد وهبنا غير متصولة وان وجوب الرفع في العمد ليس باعتبار ذلك بل باعتبار امر اخر اجاب
 بقوله في ذهاب الرفع فيه ليس الا باعتبار ذلك **قوله** لما كان الخ اشارة الى ان قوله انما جازا الذي
 جواب عن سؤال مقدر **قوله** الذي يطير صلة ثم الموصومع الصلة في محل الرفع مبتدأ وقوله الذي باب
 خبره **قوله** في غضب فعلم مضاع معلوم وزيد فاعله **قوله** فاء لها نسبة الخ في اشارة الى ان اضنا
 الفاء الى السببية لادنى ملا يستدعي ان قوله لانها فاء السببية في اربع درجات الاولى انما ليست
 للعطف بل معناها السببية فقط والثاني ان معناها السببية مع العطف والثالث ان معناها
 هو العطف لكن يفهم منها سببية الاولى والثاني والرابع ان الضمير فيه مقدر **قوله** ويمكن وانما
 غير الاسلوب اشارة الى ضعف هذا التوجيه لان لفظ الطيران ليس بمفهوم منها السببية قال
 واذا عطف في هذه العبارة الفعل مستدلا الى مصدره اعني بالعطف **قوله** اذا وقع جواب سؤال
 وهوان اسناد **قوله** اذا عطف الى مصدره غير جائز لعل الفائدة اجاب بقوله اي اذا وقع مثله
 ان الفعل اذا اسند الى مصدره يكون بمعنى اوقع واوجب **قوله** بناء الخ جواب سؤال هوان عطف
 الاسم **قوله** في الدار زيد الخ عمر ليس بواقع على العاملين بل على معموليها فخر كيف يصح جعل كلمة
 على في **قوله** اذا عطف على الخ صلة للعطف اجاب بقوله بناء حاصله ان كلمة على بنايئة والمضامحذ
 اعني بالوجود فضلا عن المعنى واذا عطف على معمولين بناء على وجود العاملين **قوله** قال بعض الخ جواب
 ثان **قوله** والآخر الشارحين الخ جواب ثالث **قوله** ما كل سوداء الخ تركيبه هكذا ما متباهة بليس اسم
 وخبري طلبه كل اسم او ست ثمرة خبر او ست باز كل مضافا سويا مضاف اليه او عاطف بيضا معطوف ست برسود او وعامل
 او لفظ كل ست وشحمة معطوف ست برثمرة وعامل او لفظ ما ست **قوله** اكل امرء خمسين امرء ونار
 توقد بالليل ناراً تحبين فعل از افعال قلوب مفعول يطلبه بك لفظ كل ست دويم لفظ امر دست باز كل مضاف
 امر مضاف اليه او حرف عاطف نار معطوف ست برامر وعامل جارا ولفظ كل ست ونار معطوف ست برامر
 وعامل ناصبة او تحبين **قوله** فهذا وان كان الخ جواب سؤال وهوان بين قوله واذا عطف الخ
 وبين قوله لم يجز تناقض لان المفهوم من الاول جواز العطف على معموليها والثاني صريح في
 عدم اجاب بقوله فهذا وان كان بحسب الظاهر حاصله ان المراد من الاول هو الجواز بحسب
 الصوة ومن الثاني عدم بحسب الحقيقة فيحسب تناقض **قوله** ولا يتول جواب سؤال هوان ان يمكن
 ان يكون الفراء اقصر الامثلة الواردة عليها على صوة السماع من العرب كما هو من ذهب الجوهو او يتول
 الامثلة الواردة عليها كما هو من ذهب سيوطي فعلى هذا يوافق الفراء امامه الجوهو او مع سيوطي والاصح

التركيب على قوله

ليس ان كلامه فاجاب بقوله ولا يتول الاصل ان يكون

لہذا التکریر
جواب سوال

قوله علیہا ای علی القاعد **قوله** فی الدار ذید الخ فزید مبتدأ فی الدار خبره مقدر علیہ علی بن اد
دار لفظ فی ست وعامل در زید معنوی است وہم جنین حال در معطوف **قوله** یعنی الانی صوة الخ جواب سوال
وهوان التخصیص ظل فاجاب بقوله یعنی الخ **قوله** بل یجملها الخ جواب سوال هو ان ذال الی الخ العطف
بحسب الحقیقة فلم ورد العرب ما کل سودا تمده اہ فاجاب بقوله بل یجملها الخ والبراد یجن والمضام
حد العامل اما کل سو اتمرة وکل بیضا شحمة و فی الدار ذید و فی الحجرة عمر **قوله** علی حذف
المضاف اعنی بہ الصاحب فصاحد تقدیرہ صاحب الحجرة عمر **قوله** علی اعابہ اعلی اعراب نفسه عنہ
بہ الجوز ان کان الاصل فیہ الرفع لان کل شیء اذا وقع فی موقع الغیر فلہ حکم الغیر **قوله** بحر الاخرة مع
ان المضام اعنی بہ العرض محذوف **قوله** کما اذا اجاء الخ جواب لما قبل ان الاخرة مقدرہ بالنصب ایض
فخ لا یطابق المثال بالمثل حاصل الخ جواب ان هذا للتال مبني علی قرءة من قرء بالجر **قوله** آحالہ شأنہ
جواب سوال وهو ان الامر فی اللغة فرمودن کارے و فی الاصطلاح صیغتر یطلب بہا الفعل من الفاعل
المخاطب هذا المعنی لا یتقیان ہنا اجاب بقولہ ای حالہ وشأنہ **قوله** عند السامع جواب
سوال وهو ان امر المتبوع مراد ہنا للمتکلم قطعاً فحینئذ لا حاجة الی التاکید اجاب بقوله
عند السامع **قوله** یعنی یجعل حال جواب سوال وهو ان قولہ یقریر ماخوذ من التقریر والتقریر
عبارة عما یتصو فی القلب یتظہر باللسان وهما الیسا بمتصوین للتاکید اجاب بما تری حاصلہ ان
المراد من التقریر التثبت لا غیر فحینئذ لا یرد **قوله** فی النسبة اہ فانقلی ان امر المتبوع لیس الا النسبة
او الشمول فحینئذ یلزم ظرفیة الشئ لنفسه قلنا ان فی بعضہ من البیانیة **قوله** تکریر المنسول الیہ
لفظ الخ حق یدفع توہم السامع من انہ یمکن انہ من بعض متعلقاته كالغلام وغيرہ **قوله**
افادتها جواب سوال وهو ان الصفة قد تفید التوضیح او التخصیص وهما من احوال المتبوع و
شأنہ اجاب ہا تری **قوله** ای منسوب الخ فی اشارہ الی ان الیاء فی قولہ لفظ ومعنوی
للنسبة **قوله** کخصو الخ اشارہ الی بیان وجہ التسمیة **قوله** من جواب سوال وهو ان قولہ
فاللفظ مبتدأ وقولہ تکریر اللفظ اول خبرہ وحمل ہذا الخبر علی المبتدأ غیر جائز لانہ من قبیل
حلا الخاص علی العام لان اللفظ یتناو ولا عامل اللفظ والاضافة اللفظیة ایضاً اجاب بقولہ من **قوله**
ای مکرر الخ جواب سوال وهو ان التکریر صفة محضة واللفظ ذات وحمل الصفة علی الذات غیر جائز
وايضاً ان التکریر صفة المتکلم التاکید صفة اللفظ فیلزم حمل المباشن علی المباشن وايضاً لا یطابق المثال
بالمثل لان زید نخو جاء فی زید زید مکرراً لا تکریراً اجاب بقولہ ای مکرراً حاصلہ ان التکریر
مصداق مبني للفعول مؤولہ بہ **قوله** وحکم الخ جواب سوال وهو ان مثل ضربت انت و
ضربنا اناليس من قسمی التاکید اللفظ والمعنوی مع انہ تاکید فاجاب بقولہ حکماً حاصلہ انہ من
فی اللفظ لکن من غیر لفظ الا ولا للضرورة كما یعلم من قولہ التادع وهو انہ فی حکم تکریر اللفظ
قوله التکریر مطلقاً جواب سوال وهو ان الضمیر فی قولہ ویجرى راجع الی التاکید

الاصطلاحی فحیث یكون بینہ بین قولہ فی الالفاظ کلہا منافاة لان التاکید الاصطلاحی قسم من
 الاسم قولہ فی الالفاظ کلہا یتناول الالفاظ الخرف ایضاً اجاب بالجوابین الاول بقولہ ای التکریر
 مطلقاً والثانی بقولہ ولا یجد **قولہ** ویكون المقصود الخ جواب سوالہ ہوانہ لما کان الالفاظ
 مخصصاً بالاسم فحیث لا حاجة الی ذکر کلمة الالفاظ اجاب بآترے **قولہ** التاکید فیہ اشارة
 الی ان المعنوی صفة الموضوع المحذوف **قولہ** فی حالا الافراد واما فی حالا ذکرہا بعد اجمع فمعنا
 معنی **قولہ** ویکن استنباط ای استخراج مناسبات الخ جواب سوالہ ہوانہ لما کان هذا الالفاظ
 منقولة عن المعنی الاصلی الی المعنی التاکید فحیث لا بد من المناسبات بینہما فاجاب بآترے **قولہ** با
 لتام الصادق ای بالن کر الصواب اما التام فلان العموم هو تمام الافراد والاجزاء واما السیلان
 فلان یرتاز الانبساط والشمول العام منبسط وشامل اما الروی فلانہ تمام الشرب وقد عرفت
 ان العموم هو التام واما الطول فلانہ امتداد والعام امتداد وجودی ۱۲ علی الغفور **قولہ**
 ای یقعان فسره بر اشارة الی ان لقولہ یعان معنی الخ غیر مراد ہنا اعنی بر العمولان معنی
 العمولان فی اصطلاح الأصولیین ما ینتظر جمعاً من الافراد وهذا المعنی غیر مراد ہنا فلذک
 سر بقولہ ای یقعان **قولہ** افراد وتثنیة الخ جواب سوالہ وھوان اختلاف الصیغۃ
 لم یوجد فی نفسہ ونفسہا الخ کما ترے فکیف یصح قولہ باختلاف صیغتها فاجاب بقولہ
 افراد وتثنیة حاصلہ ان المراد بالاختلاف هو فی الافراد والتثنیة **قولہ** با یراد الخ وهذا
 اصل فی کل تثنیة مضافة الی ضمیر التثنیة لکراہتہ اجتماع التثنیة مع کما الاتصا لہا لفظاً ومعنی
 فیقال نفسانید عمر ولا یقال نفسا ہا بل نفسہا ۱۳ عصام **قولہ** لما سمي النفس الخ جواب سوالہ
 وھوان تسمیة عینہ ونفسہ بالاولین وتسمیة کلاہما بالثانی غیر صحیح کما هو الظاہر فاجاب
 بقولہ لما سمي الخ **قولہ** ولا حاجة الخ جواب سوالہ ہوانہ لا بد فی المتن من ذکر الایراد ایضاً کما
 اشار الیہ الشاح الھند لانہ جاز ان یؤکد ذوا افراد ایضاً فانہ یصح تاکید الانسان بہما وتقدير
 الجواب ان کلّی اذا اخذ افرادہ مجتمعة ای من حیث انها مجتمعة فیکون الافراد من ہذہ
 الجئیة کلا فکل واحد منہما اجزاء لہ فقولہ ذوا اجزاء یشترک کلاہما ۱۴ علی الرحمن **قولہ** ولم تصر
 اجزاء الخ تفسیر لقولہ مجتمعة **قولہ** ای اذا ارید الخ جواب سوالہ ہوان قولہ اذا اک شرط
 وقولہ اک الخ جزاء والاصل ان یکون الشرط مقدماً علی الجزاء فہنا متأخر لان التاکید بہما
 متأخر عن التاکید بہما اجاب بقولہ ای اذا ارید الخ حاصلہ ان المراد بقولہ اذا اک الخ اداة
 التاکید لا شک ان اداة التاکید بہما مقابلة اداة التاکید بہ **قولہ** بالفاعل لا نہ لا یعلم ان النفس
 فاعل لا کر منی او تاکید لضمیرہ الراجع الی زید **قولہ** لان کلا واجبعین الخ جواب سوالہ ہوان
 الالتباس فی نحو کلہم فی بعض الصور موجوب ایضاً کما فی قولہ العبد اشترے کل فانہ لا یعلم حالہ نہ مفعول
 مال مریم فاعلہ لقولہ اشترے او تاکید لضمیرہ فینبغ ان یکون البعض الآخر قیاساً علیہ ایضاً

عمدہ الکروری ج ۱۲ بحاش البذل

اجاب بقوله لان كلا حاصله ان قوبهما الى العامل قليل كما في ذلك المثال واما بالعكس فكثير الالتماس
 انما يكون على تقدير قربة اليه فلا يقاس الكثير على القليل بخلاف النفس العين فانها بالعكس **قوله**
 يعني تستعمل الخ جواب سوال هوان اجمع تابع لشيء اخر باعتبار انه تأكيد فكيف يكون اكثر واخواته
 اتباع له اجاب بقوله يعني تستعمل الخ حاصله ان المراد بالاتباع الاستعمال يعني ان هذه الكلمات
 تدل كوعده **قوله** ادل منها باعتبار ان هذه الكلمات الثلاثة لا معنى لها في حال الافراد واما
 في حال الاختصاص فعناها معناه او باعتبار انها منقولة عن المعنى الاصل الى التأكيد اعني به
 الجمعية **قوله** اي تفصلك النسبة اليه جواب سوال وهو انه لما كان البدل مقصودا بما نسب اليه
 المتبوع فحينئذ ما ذكره بعد ذكر ما نسب اليه المتبوع لغوا في نحو جاءني زيد اخوك او غيره اجاب
 بقوله اي تفصلك الخ حاصله ان قوله مقصود صفة للتابع لا باعتبار حاله بل باعتبار متعلقه
 فصاذا المعنى اي تفصلك النسبة اليه بنسبة ما نسب اليه المتبوع والنسبة الى التابع غير منقولة في الايراد
قوله الا تكون الى قوله ابتداء الخ جواب سوال وهو انه ينقض على المعطوف ببل فانه من قبيل
 ما ذكرته مع انه ليس ببدل الاجاب بقوله اي لا تكون النسبة الى المتبوع مضمومة ابتداء والمعطوف
 ببل مقصودا بنسبة ابتداء وان عرضت ثانيا **قوله** بل تكون الخ جواب سوال هوانه لما كان الامر
 كذلك في حاجة الى ذكر المتبوع فاجاب بقوله بل تكون النسبة اليه توطية وتهيبك للنسبة الى التابع
 واما طريق التوطية والتهيب فهو عبارة عن تكرار الاسناد او الا الى المتبوع وثانيا الى التابع
 فلذلك لم يرد كالمبتدأ **قوله** سواء كان الخ جواب سوال هوان المتبادر من ما نسب اليه هو
 المستلزم في ينقض على خاله في نحو ضربت زيدا خاله فانه بدل من يد مع ان الضرب ليس بمسند الى
 زيد بل الى تاء الضمير اجاب بقوله سواء كان الخ **قوله** بل فعل فاعله عندي واعني به اي اي فكر وحد الفاعل
 وان كان غير جائز لكن هذا شاذ **قوله** فان النسبة الماخوذة في المحل الخ جواب سوال هوان البدل
 عبارة عما يكون مقصودا بعين ما نسب اليه المتبوع وهذا ليس كذلك اجاب بما ترى **قوله** يمكن
 الخ جواب سوال هوانه على هذا يلزم اوطية النقيض للنقيض كما ترى اجاب بقوله ويمكن ان يقصد
 بنسبة الى شيء نفيًا نسبة الى شيء اخر اثباتا لان كون الضدية علاقة ذهنية منها **قوله** ادبقة الخ
 جواب سوال هوان البدل منقسم الى تلك الاقسام الاربعة لا غير فيجب ان يذكر ادوات الحصر وايض
 ان قوله هو مبتدأ وكلا واحد ما بعد خبره وحمل هذا الخبر على المبتدأ غير جائز لانه من قبيل حمل
 الخاص على العام لان الضمير اجمع الى البدل ومطلق البدل عام يصدق على كل واحد من الاربعة اجاب
 عنها بقوله ادبقة حاصل الاول ظاهر اما الثاني فلان الخبر هو المجموع لا كل واحد منهما **قوله**
 يعني متمكنا الخ جواب سوال هوانه مدلول زيد في نحو جاءني زيد اخوك هو حيوان ناطق
 مع هذا الشخص مدلول الخ هو ذات من له الاخوة فكيف يكون مدلوله مدلول اول والا اجاب
 بما ترى **قوله** في جوابه اني جواب الرضى **قوله** انهم النعمة **قوله** انه المبدل من قال

ليس مقصود بالنسبة اصلا بل المقصود الاصل هو البدل فيثبت الفرق بينهما قوله مبالغه
 في الاسناد تفسير لقوله توطية قوله وحج يكون التوضيح الخ جواب سوال وهو ان كونه بدلا لا
 ينافي كونه عطف البيان ايضا لانه موضع فيثبت لافرق بينهما اجاب بما ترى قوله ملاسته
 اي مناسبة قوله بحيث الخ جواب سوال وهو انه ينقض على نحو ضربت زيدا حامدا وايضا ينقض
 على ضربت زيدا غلاما فان المالكية والملوكية بين زيد حامدا وايضا بين زيد غلاما موجود مع انه ليس
 سببا للاشتمال اجاب بما ترى قوله تكون تلك الملاسته الخ جواب سوال وهو انه ينقض على
 فلكه في نحو نظرت الى القمر فلكه فان بدلا للاشتمال مع انه ليس بغيرها اي بغير الكلية والجزئية
 كما ترى اجاب بما ترى قوله ويمكن يعنى في هذا المثال وان كان مناقشة لكن يمكن رد المثال
 الاخر الذي يكون خاليا عن المناقشة قوله وانما لم يجعل البدل الخ جواب سوال وهو انه
 لم يجعل هذا القسم قسما خاصا ولم يسم بدلا للكلمن البعض اجاب بقوله انما لم يجعل
 الخ حاصله ان الانسليم ولا ان بدلا للكلمن البعض موجود بل مجرد فرض ان نسلم انه واقع كما في هذا
 المثالين فقولا المص في بيان الكليات والاكثريات هذان المثالان ليسا منهما قوله فان هذا
 الامثلة جواب سوال وهو ان الانسليم انه غير واقع في كلامهم لان نحو نظرت الى القمر فلكه مسموع
 من العرب اجاب بقوله فان هذا الامثلة مصنوعة حاصله انها ليست بسموعة منهم بل هي ضمنية
 من عند نفسه قوله ويكونان معرفتين بيان قاعد اخر في البين قوله مبدلة فيراشاد
 الى ان قوله من معرفة ظرف مستقر مع المتعلق صفة لقوله نكرة قوله واجب الخ جواب
 سوال وهو ان قوله اذا كان الخ شرط وقوله فالنعت جزاءه وجزائية غير جائز لانه مفرد الاصل فيه ان
 يكون مركبا اجاب بقوله اجاب الخ حاصله ان قوله فالنعت مبتدأ وخبره عند واغنى به اجاب قوله
 من كل وجه لانه ما قيل ان نقصانه بعك النعت موجود ايضا باعتبار ان ههنا نكرة مخصصة
 اجاب بقوله من كل وجه قوله كالجواب ايضا جيرة عن نقصان النكرة قوله مع كون مدلولها
 واحدا جواب سوال وهو ان تلك العلة موجودة في بدلا البعض الاشتمال والغلط ايضا فينبغي
 ان لا يجوز ابداله في تلك الثلاثة ايضا اجاب بقوله مع كون الخ حاصله ان تلك العلة جزء من اليل
 وتامة بقوله وكون مدلولها واحدا قوله ولا يلزم عن ذلك الخ جواب سوال وهو انه ينقض
 على عمر في نحو جاءني سيوية عمر فانه عطف بيان مع انه ليس بموضع لم يتبعه لان سيوية اوضح
 واشهر منه اجاب بقوله ولا يلزم الخ قالوا اقم بالله الخ اقم فعلا ماضى معلوم باجادة الله مجرد
 تعلق يغيره باقم ابو حفص فاعل ست باز ابو مصاف حفص مضاف اليه ست عمر عطف بيان والحفص با
 الضاد المعجمة اسم الاسد يعنى ابو الاسد في الشجاعة والسهمة والغيرة وبالضاد المهمل اسم بنت
 عمر قوله وبريضي رضى برىث قوله عجفاء يعنى لا غرقوله نقباء يعنى سوية قوله البطحاء
 الوادى قوله جعل يقولواى شرع ذلك الاعراب الشعر قوله مامسها الخ مناقشة اما اتصال الناقه

بحسب عطف البيان

مبنى الاصل ليس بموقوف عليه بل موقوف على ماهية المبنى المطلق وماهية على ثلاثة اقسام احدها
 كون اخر الكلمة على وجه مخصوص لا يتغير بتغير ما والثاني ما لا يتغير اخره بدخول العوامل والثالث
 ما يكون حركة وسكونه لا بالعوامل مثلاً الحركة نحو ضرب ومثال السكون نحو من الى قوله اے
 اسم جواب سوال المبتدأ والخبر اذ اكانا معرفتين فضمير الفصل بينهما الا لم لا يلتبس الخبر
 بالصفة وهنا كذلك اما كون المبتدأ معرفة فظاهر اما كون الخبر معرفة فلكون ما موصولة اجاب
 بقوله اے اسم الى اخره يعنى ان كلمة ما موصولة لا موصولة او تحوير السؤال هكذا ان هذا المحل ليس
 بما ع لانه دخل فيه المضارع لانه ايضا مناسب لمبنى الاصل وهو لما ضمة لا اشتقاق منه لانه عباد عن تناسل
 بين اللفظين في اللفظ والمعنى فاجاب بما تره قوله مبنى الاصل وما قيل ان المبنى الاصل اخص من
 المبنى والتعريف بالاصح غير جائز عند لقوم قد فوع لان مفهوم مبنى الاصل هو الما ضمة الامر و
 الحرف وية شارة الى الرد على بعض النحاة حيث قالوا ان الجملة ايضا مبنية فم الشارح عليهم بقوله هو
 الحرف الخ ووجه الرد ما مر في بحث العرب فلا تغفل عنها فاحصل ان المبنى هو الذي تناسب الما ضمة الامر
 بغير الام والحرف او مجموع على مذهب المتقدمين فانهم جوزوا تعريف الشيء بالاعتم الاخص قوله
 وهو الحرف الخ فهذا اتفاقى واما الجملة من حيث هي جملة مع قطع النظر عن الاجزاء ففيها اختلاف
 فعند البعض هي مبنى الاصل ايضا لان المراد بالمبنى الاصل ما لا يحتاج الى الاعراب من حيث انه لا يقع
 فاعلا ولا مفعولا ولا مضافا اليه الجملة بنفسها كذلك عند البعض ليست بمبنى الاصل لان العرب
 والمبنى صفتان للاسم الاسم مفرد باعتبار انه قسم من الكلمة والجملة مركبة وايضا انها تكسب
 اعرابا من العرب لقيامها مقام المفرد فخرجت عن كونها مبنى الاصل بهذا الاعتبار لان ما هو
 مبنى الاصل كالحرف مثلا لا يكون باعرابا باللفظ ولا تقديرا ولا محلا فخرجت عن كونها مبنى
 الاصل ولم تخرج عن شبهها بالمبنى الاصل بل هي مبنية قوية بالنسبة اليها من المبنية اذ كانت
 مناسبة بالاضافة اليها وجوب البناء كما اذا اضيف الاسم الى اذ وحيث المضافان
 الى الجملة وجوازا البناء كالنوم والليلة والوقت ذوا الحيثيتين قوله والمراد بالمشاهدة المنفية
 الخ جواب سوالين الاول ان العرب مقابل للمبنى في العرب قاله وشبه وهنا قال ما مناسب
 مع ان في احد المتقابلين اذ الاعتبار القيد وجودا ففى الاخر يعتبر عدما كحصول التقابل
 بوجرا كمل والثاني ان المقابلة بينهما غير جائز لان الاصل في المتقابلين ان لا يجتمعان ابدا
 وهنا ليس كذلك نحو اين زيد فاجاب بقوله المراد بالمشاهدة الخ قوله ولقد فصلت
 المفصل الخ جواب سوال هوان المراد بقوله ما مناسب الخ لا يخلو اما ان يكون المراد المناسبة
 المطلقة او القوى او المؤثر في البناء فعلى الاول يلزم ان يجعل كل فرد من افراد العرب من
 قبيل المبنى لان كل واحد من افراده مشابه بالمبنى في كونها كلمة ولفظا وصوتا وعلى الثاني
 يلزم الجهالة في التعريف لان القوة من الامور الاضافية لا يعلم حالها وعلى الثالث

يلزم ذلك لان جهالة ليس لراعتبار جهالة المبنى بجهالة المبنى باعتبار جهالة البناء فصاد ذكره
 ذكر البناء وتعريفه ليس في الحقيقة لا تعريف البناء في صدارة البناء ما خوذ في تعريف البناء اجاب
 بقوله لقد فصل الخ حاصله ان ما ذكرت ليس بمراد ههنا بل المراد هو ما ذكر صاحب المفصل
 حاصله الجواب ان المراد بالمناسبة ههنا شق اخر هي المناسبة المتبصرة المفصلة عند صاحب المفصل
 قيل ان ارادة المناسبة المتبصرة بالتفصيل المذكور من لفظ تناسب غاية الخفاء اللهم الا ان يقال
 المناسبة الواقعة في هذا المقام يراد بها تلك المناسبة فمعرفهم فلا خفاء فيها **قوله**
 اما بتضمين الاسم معنى مبنى الاصل كالمهنة ومثالا الاسم لمن فان كل واحد منها يقتضيه صد الكلا
 كذا في لزوم **قوله** او شبهه عطف على تضمين كذا في عبد الرحمن وكذا قوله او وقوعه ما بعد
 ايضا **قوله** كالمبهمات والمراد بها الموصولات واسماء الاشارات فانها يشبهان بالحرف في الاحتياج
 لان الموصولات يحتاج في التعيين الى الصلة واسماء الاشارات يحتاج في التعيين الى الاشارة
 الحسية او الى ذكر الصفة نحو هذا الرجل فانه صفة هذا والحرف يحتاج الى ذكر المتعلق في الدلالة
 على المعنى **قوله** كنجار فانه مشابه بئذ في الون **قوله** واضافته اليه الخ والضمير اليه راجع الى ما
 لا الى مبنى الاصل لان اذ في يومئذ ليس بمبنى الاصل بل هو اسم مشابه باعتبار انه مضاف الى الجملة اعني
 بها كان كذا والمثالي الجملة ليس في الحقيقة مضاف اليها بل الى مضمونها ومضمونها غير مذكور
 في شبه بالحرف او باعتبار ان الجملة بين الاصل عند البعض كيوئذ فلفظ اليوم مبنى باعتبار انه مضاف
 الى مبنى الاصل بواسطة اذ والمراد من الاضافة اعم بان تكون بواسطة او بغير واسطة فيكون الضمير
 واليه بهك التقيد راجعا الى مبنى الاصل **قوله** مع غيره الخ جواب سواله هو انه ينقض على
 زيد في نحو جاءني زيد فانه غير مركب باعتبار ان جزءه لا يدرك على جزء معناه مع انه ليس بمبنى
 بل هو معرب اجاب بقوله مع غيره حاصله ان المركب على نوعين مركب بمعنى مجموع المضمومين و
 مركب بمعنى المضموم الى شئ اخر والمراد ههنا هو الثاني لا الاول **قوله** على وجه يتحقق الخ جواب
 سواله هو ان هذا التعريف ليس بجامع لافراده حيث لم يصد على غلام في نحو غلام زيد فانه
 مبنى مع انه وقع مركبا مع زيد فاجاب بقوله على وجه الخ حاصله ان المراد بقوله او وقع غير مركب
 هو المركب الذي لا يتحقق معه عامله فيكون له فردان احدهما ما لا يكون مركبا اصلا كالاسماء
 العددية او كان مركبا لكن لا يكون معه عامله كالغلام في نحو غلام زيد **قوله** ولما كان الخ جواب
 سواله هو ان كلمة او في قوله او وقع غير مركب لاحد الامرين في ينقض على ذلك فانه مبنى مع انه
 ليس بمصنف باحد الامرين بل بمجموع الامرين يعنى انه اجتمع فيه المناسبة عند التركيب فينبغي ان
 لا يصير مبنى اجاب بقوله ولما كان المبنى الخ والجواب الاصل عن هذا السؤال هو قوله فكلما او ههنا
 لمنع الجمع ولا انفصالا للحقيقة لكن ذكر قوله لما كان المبنى قبل الجواب لدفع سوال السائل كانه سئل
 ان كلمة او مشترك بين الامور الثلاثة فما توجب منع الخلو على غيره وحاصل دفع سواله دليل

توجیہ ہوا اعتبار الامرین فی المعرب یعنی ان المعرب انما یصیر معربا اذا وجد فی الامرین اما اذا انتقیا
او انتقیا احد ہما فلیس لك بمعرب بل ہو مبني وهذا لا یتصو الا بجعل كلمه لمنع الخلق **قوله**
اما بانثناء ہما نحو **قوله** او بانثناء احد ہما اما بانثناء التركيب نحو زيد واما بانثناء عد
المشابهة نحو قام هؤلاء **قوله** واما اختلف الخ جواب سوال ہوان المبني مقابل للمعرب
والمصوب قل في المعرب لفظ المركب على ما لم يشبه فلم جعل ههنا بالعكس جاب بما تری **قوله** ایتادا
ای اختیادا قال القاب الخ واما لم یقل انواعه كما قال في المعرب حيث قال وانواعه ارفع الخ لان نوع
الشیء ما یكون اخص مطلقا عنه مندرج تحتہ كالانسان تحت الحيوان وكواحد من الضم الكسر
والفتح ليس باخص مطلقا من المبني ولا مندرج تحتہ بل المندرج تحتہ هو الافراد نحو هؤلاء و
هذا وزید غیرها **قوله** من حيث حركات او اخره الخ جواب سوال وهو ان لقب الشیء هو علمہ
وعلم الشیء یكون محمولا علیہ وكواحد من الضم وغيره لا یصح حملہ علی المبني اجاب بقوله
من حيث الخ حاصلہ ان القاب لحرکات واخره وسکناتہا لا لثباتہا كما هو المتبادر من قول القاب
فان لا یقال المبني الضم والفتح والكسر بل المضموم والمفتوح والمكسور ولا مطلقا لان یاذیان
ویازیدون ویارجلان مبني علی الالف والواو والياء ولا یقال لهذا الحرف ضم وفتح و
کسر فلیرد **قوله** والمراد ان الحركات جواب سوال وهو ان الالقاب مضاقه الى ضمیر
المبني وهذا الاضافة تفییدا للتخصیص فیفہم من ان التعلیل بالضم والفتح والكسر مختص با
لحركات البنائیه والامر ليس كذلك لانه كما یعبر بہا عن الحركات البنائیه كذلك یعبر بہا
عن الحركات الاعرابیه ایضا كما قال المصنف فی صد کتاب حيث قال بالضمه رد فعلا الخ اجاب بقوله
والمراد الخ حاصلہ ان الاختصاص ہنا ليس من ہذا الجہت بل من جہت اخر یعنی ان التعلیل عن
الحركات البنائیه مختص بہا **قوله** واثرو الخ جواب سوال ہوان الحكم بالفارسیۃ فرمودن کارہ وهو
یتصو من ذوات الروح والعقول والمبني ليس كذلك فاضافہ الیہ ليس بصحیح فاجاب الشارح عنہ
بان الحكم ہنا یعنی الاصطلاحی هو الاثر وتقدیرا لسوال ہذا ان الحكم جاء بثلثہ معان
الاول هو خطاب الله تعالی یتعلق علی احوال المكلفین من حيث الاقتضاء والتخیر الثاني هو
اسناد امر الى اخر ايجابا او سلبا والثالث هو الاثر المترتب كما یقہ ہذا حکم اللہ ہواثرہا فالحکم
ہنا بائی معنی من ہذا الثلثہ فاجاب عنہ بانہ بالمعنی الثالث وهو الاثر لان عدم الاختلاف
ہواثر البنی **قوله** المترتب الخ جواب سوال وهو ان اثر الشیء یكون حاصلًا منہ كما ان الضوء اثر
الشمس وهو حاصل منہ غیر ذلك وعدل اختلاف الآخر ليس بحاصل من المبني بل حصل بسبب
ان لہ مناسبتہ بمبني الاصل فلا یصح اضافہ الیہ اجاب بقوله المترتب وحاصلہ ان اضافة الحكم
الیہ باعتبار ادنی ملاستہ ہوان عدل اختلاف لا یكون مرتبا الاعلیہ فکانہ حصل منہ
قوله علی بنائہ الخ جواب سوال ہوان الحكم لا یترب الاعلی العلة والمبني ليس بعلة

ليس بعلته لعدا اختلاف الأخر فكيف يترتب ذلك المحكم عليه فاجلب الشارح عنه بقوله على بناء ولا
شك ان بناء علة له قوله واثرة المترتب فيه شارة الى ان المراد بالمحكم منها هو الاثر المترتب عليه غير
قوله لا مطلقا الخ فيه اشارة الى ان قوله لا اختلاف العوا لا قيد احترازي يعنى ان احوال المبني قد
يختلف لا لاختلاف العوا بل بالقياس نحو من الرجل ومن امرؤ ومن زيد فان مبني معانها ^{خلف}
اخره من حيث الكسر الفتح والسكون واما فتحه فباعتبار ان الهنزة في الرجل مفتوح نقلت حركتها
الى النون واما كسره فباعتبار ان الهنزة في امرؤ مكسورة نقلت حركتها اليه اما سكونه فباعتبار انه
اصلي فان قيل ان المختلف في هذا الامثلة هو اخر كلمة من وهي مبني الاصل مع ان المعرف خاص
وهو الاسم المبني فيجيب في التصير الامثلة موافقة للممثل قلنا لا نسلم ان المعرف مخصوص با
الاسم المبني لانه ذكر فيما سبق ان مبني الاصل داخل في قوله او وقع غير مركب ان لم يدخل في
قوله ما ناب عنه الاصل على ان هذا مناقشة في المثال ههنا ليست من داب المناظرين لانه يصلح
ان يكون لامثالا اخر نحو هؤلاء القائلين فان قيل ان احوال اسماء المعددة يختلف باختلاف العوا
مع انها مبنيات قلنا ان قيد الحيشية مراد ههنا يعنى لا يختلف اخره لا اختلاف العوا من
حيث انه مبني اما اختلاف احوال اسماء المعددة عند دخول العوا عليها من حيث انها معرفة
فم لا يريد **قوله** والتانيث جواب سؤال وهو انه لا يصح ارجاع الضمير الموثق الى اللذ كما جاب
بقوله والتانيث باعتبار الخبر لان الضمير اذا دار بين المرجع والخبر فرعاية الخبر اوله لان
الخبر محل الفائدة دون المرجع ايضا ان الخبر داخل في الكلام دون المرجع **قوله** بالرفع جواب
سؤال وهو ان الاصوات معطوفة على الافعال فيجيب في صارت الاسماء مضافة اليها وهذا
الاضافة غير جائزة لان الاصوات اصوات بنفسها وليس لها اسماء موضوعا جاب بما ترى
قيل ان الصوت ليس باسم لعدا الوضع فيه فكيف يذكر في الاسماء المبنية اجيب بانها ملحقة و
التانيث بالاسماء لانها التجارية مجراها في البناء وان لم يكن اسماء في الحقيقة لعدا الوضع وما
قيل ان اوله ان يقول الشارح هذا القول في قوله الموصولات فمدفوع لان الموصولات الكنايات
والمركبات وان لم تكن اسماء الا ان اطلاق الاسماء عليها جائزة كذا في الزبدة وعبد الرحمن **قوله**
بالاصوات الاتر من غاق ونحوه لا اسم الصو كذا في الزبد **قوله** لان جميعها الخ قيل
ليست بعض المركبات مبنية كعجليك بخلاف خمسة عشر فانه مبني وكذلك الكنايات لان
بعضها معرب كفلان وفلانة وكذلك الموصولات كاطي واثير اذا خذ فاصدا صلها اقول
ان اكثر الظروف معربة واقلمها مبنية فلهذا قال وبعض الظروف بخلاف غيرها فان اكثرها
مبني اقلها معرب فعلا لكل عن المبنيات تغليبا للاكثر على الاقل كذا فهم من الزبدة **قوله**
فهذه ثمانية جواب سؤال وهو ان حصر المبني في هذه الثمانية باطل لان المنادى للمفرد المعرفة
ليس بدخل في شئ منها وكذلك الاسماء المعددة واسم لا التي لفظ الجنس وكذا كلمة

من وهما فانها اذا كانتا موصولتين فهما داخلان في الموصولات واذا كانتا للشرط لا يكونا داخلين
 في شئ منها اجاب بقوله فهذا ثمانية ابواب حاصله انه ليس هذا من قبيل حصر المبني في هذا الثمانية
 بل من قبيل حصر ابوابه فيها يعني ان ابواب المبني ثمانية لا ذاتك ولا ناقصة عنها في لا يرد قول المضمير
 انما قدم على سائر المبنيات اذ ليس في شئ منها اعراب ولا نزاع في بنائه وليس فيه ايض فساد الالتباس
 اوله اعرف المعارف علة بنائها منه الاحتياج الي حضورها وتقدم مكفي عنده عليه كذا في عبد
 الغفور **قوله** ما وضع اي اسم وضع فلا يرد القطن بكافي لك ولا م الهمك كخارجي فان
 الاول موضوع للمخاطب الثاني للغائب مع انها ليسا بمضميرين **قوله** من حيث انه متكلم جواب
 سوال هوانه ينقض على لفظ زيد اذا عبر به المسمى به عن نفسه فانه موضوع لذلك المسمى مع
 انه لا يسمى بمضمير اجاب بقوله من حيث انه متكلم لفظ زيد موضوع لذلك مطلقا سواء كان
 متكلمه به او لا **قوله** يحكى عن نفسه جواب سوال هوانه ينقض على لفظ المتكلم فانه موضوع للمتكلم
 من حيث انه متكلم مع انه لا يسمى بمضمير اجاب بقوله يحكى عن نفسه حاصله ان المراد بمضمير
 المتكلم هو ذاته اما وضع المتكلم من حيث انه يحكى عن نفسه لفظ المتكلم موضوع لمفهومه يعني ذاته من
 له التكلم سواء يحكى عن نفسه او لا وذلك لان الحاكى عن النفس هو الذات لا المفهوم **قوله**
 من حيث انه مخاطب جواب سوال وهوانه ينقض على لفظ زيد اذا عبر به المتكلم عن المخاطب
 فانه موضوع له ولا يسمى بمضمير اجاب بقوله من حيث انه حاصل الجواب مثلا ما مر انفا يعني ان المراد
 بمضمير المخاطب ما وضع له من حيث انه يتوجه اليه الخطاب ولفظ زيد ليس كذلك فانه موضوع له
 سواء يتوجه اليه الخطاب او لا **قوله** يتوجه اليه الخطاب الجواب سوال امثرا ما مر المتكلم **قوله** وقيل هو
 الخ عن ذلك السؤال **قوله** المراد بالمتكلم اي المراد بالمتكلم لذي كونه في قوله ما وضع لمتكلم من يتكلم
 ووجه ضعفه ان تعريف ضمير المتكلم لا يصدق على ضمير المتكلم المستتر نحو اضرب نفسك وكذا تعريف ضمير
 المخاطب لا يصدق على ضمير المخاطب نحو اضرب وتضرب **قوله** بهذا القيد ابقيد من يتكلمه **قوله** مطلقا
 يعني تقد ذكره او لا **قوله** اذا د بالتحققا جواب سوال هوانه ينقض على زيد في نحو ضرب غلامه زيد فانه
 الضمير غلامه اجر الى زيد هو ليس بمقتضى ذكره لالفاظا واحكاما كما قد اجاب بما ترمي حاصله انه داخل
 في اللفظ لكن التقيد اللفظ اعم من ان يكون تحقيقا وتقدرا وهما من قبيل الثاني لان مرتبة الفاعل
 التقديري **قوله** فكانه متقدرا الخ لان كل فعل مشتمل على المصدر **قوله** في ضمير الشأن والقصة والفرق
 بينهما ان الاول يبيح للبدن كونه هو زيد قائم والثاني للمؤنث نحو هي هند قائم **قوله** لانه ذلك
 الضمير **قوله** ان يتقدرا ذكره اذ كذا المرجح **قوله** ابلغ لان التفسير بعد الاجمال وقع في الذهن **قوله**
 الى الحد اي الحادثة **قوله** المعروفة يعني ان ضمير زيد في نحو ضرب غلامه معلوم بين المتكلم والمخاطب فذلك

بجواب المضمير

هذا الحادثة وايضا معلوميتها بينهما في الخارج فصادق كانهما
 الهم بمر منفي والخطاب
 لا تقيد الا بالتحقق
 لا تقيد الا بالتحقق
 لا تقيد الا بالتحقق
 لا تقيد الا بالتحقق
 لا تقيد الا بالتحقق

مذکورہ حکم والضمیر عائد الیہا قولہ بالنظر الی ما قبلہ جواب سوالہ ہواں ہذا لیس الاتقسیم المضمیر
وما بعدہ وهو قولہ مرفوع ومنصوب ومجرور ایضاً تقسیم لہ فحج صادر ذکر احد ہما مستد کا اجابہ بقولہ
بالنظر الخ حاصل ان مفاد احد ہما غیر عن الآخر لان ہذا التقسیم بالنظر الی الکلمۃ المتقدمۃ
باعتبارانہ متصل بہا ومنفصل عنہا وما بعدہ فبالنظر الی الاعراب یعنی یكون بناءً بالرفع والنصب
والجرح قولہ قسمان جواب سوالہ ہواں نیز بیخ ان یذکر ادوات المحصر لان الضمیر لیس الی علی قسمین متصل
ومنہم فلا بد من ادوات المحصر ایضاً نہ یلزأ جزاء الخاص علی العام لان المضمیر عام کل واحد من المتصل
والمفصل خاص بتدوینہ وایضاً فی اشارۃ الی ان ہنا تقسیم العطف علی الربط وهو مفید للمحصر جائز
الی ادوات المحصر ایضاً ان الخبر هو مجموع المنفصل والمتصل ہو باعتبار الافراد عام فلا یلزأ حمل
الخاص علی العام قولہ متصل ومنفصل وانما قلنا المتصل فی التقسیم لانہ اصل باعتبارانہ اخضر ووضع
الضائر لیس الی الايجاز والاختصار قلنا المنفصل فی التعریف باعتبار ان مفہوم وجود کلمہ لشرائطہ قولہ
غیر محتاج جواب سوالہ ہواں ہذا التعریف صادق علی المتصل لانہ مستقلاً یضرب باعتبارانہ قسم
من المضمیر ہو قسم من الاسم والاسم مستقلاً فیکون هو ایضاً مستقلاً اجاب بقولہ غیر محتاج
حاصل ان المستقل علی نوعین احد ہما ان یكون غیر محتاج والتلفظ الی کلمۃ اخرى والثانی ان
یکون الدلۃ علی المعنی غیر محتاج والمراد ہنا ہواں الاول قولہ ما انت منطلقا والعامل ہو کلمۃ ما
المشہر بلیس قولہ المحتاج الی عاملہ جواب سوالہ ہواں المتصل مستقلاً باعتبارانہ قسم من الاسم
اجاب بقولہ المحتاج حاصل الجواب مثلاً ما مرفوعہ باعتبار الاعراب جواب سوالہ کما مرفوعہ بالنظر الی
ما قبلہ حاصل الجواب ان التقسیم الاول بالنظر الی ما قبلہ الثانی باعتبار الاعراب والثالث باعتبار
الذات قولہ اقسام جواب سوالہ مثلاً ما مرفوعہ قسمان قولہ لقیامہ مقال الظاہر جواب سوالہ ہواں
تقسیم المضمیر الی المرفوع والمنصوب والمجرور غیر جائز لانہ مبنی المرفوع وغیرہ معرب اجاب بقولہ لقیامہ
حاصل ان الظاہر منقسم الی المرفوع وغیرہ فکذا ما یقوم مقامہ لکن الاعراب فی الظاہر لفظہ
فی المضمیر محل قولہ المرفوع والمنصوب جواب سوالہ ہواں لفظ الاولان عبارة من المتصل والمنفصل
فعلہ ہذا یلزم تقسیم الشئ الی نفسہ ذلک باطلا اجاب بما ترے حاصلہ ان ہنا تقسیم احد ہما
تقسیم الضمیر باعتبار الاتصاوالانفصا مع قطع النظر من العامل الثانی تقسیم المضمیر باعتبار
الاعراب والمراد ہنا الثانی لا الاول فلا ید قولہ کل واحد منہما جواب عن السوالین الاولانہ لا
مطابقتین المتبدل والخبر لان لفظ الاولان تثنیۃ وکل واحد من المتصل والمنفصل مفرد والثانی
انہ یفہم منہ ان المتصل والمنفصل مجموعہما لا احد ہما والامر لیس لک حاصل الجواب ان لفظ الاولان
مؤاخذ کل واحد فحج لایرد قولہ الضمیر المجرور فی اشارۃ الی ان اللام فی قولہ الثالث للعہد قولہ
النوع الخ فی اشارۃ الی ان الاول صفتہ لوصف عنہ وان عنہ بہ النوع قولہ یعنی المرفوع المتصل فی اشارۃ
الی ان اللام فی قولہ الاول للعہد کذا الحال فی لفظ الثانی والثالث والرابع قولہ علی

صيغة المتكلم الواحد جواب الهمزة في صد الكلية ذكر في غاية القلة لعكس التناول
 لا كومت غيره اجاب بما تركه حاصله ان المراد بضم صيغة المتكلم الواحد المعلوم في تناول
 غيره ايضاً قوله على صيغة المتكلم الواحد المجهول جواب سؤال ما مرنا في قوله المتبين فيه
 اشارة الى ان الجار والمجرور في قوله الى ضربين ظرف مستقر مع المتعلق صفة لضم وضربت
 قوله اولها الخ جواب سؤال هو انه يفهم من عبادة المصوهي قوله ضربت وضربت الى ضربين
 وضربين ان مجموع ضربت وضربت معانتهما ان الى ضربين وضربين والامر ليس كذلك بل
 الاول منتزح الى الاول والثاني الى الثاني اجاب بقوله اولها الى ضربين وثانيها الى ضربين
 حاصله ان عبادة المصوبت اولها وثانيها فلا يرد الاشكال قوله على صيغة جمع الغائبة
 جواب سؤال هو انه كيف يكون ضربت منتهيها على ضربين مع ان ضربت عام لان المراد به صيغة
 المتكلم الواحد المعلوم الماضى الثاني خاص انتهاء العام على الخاص غير متصووا جاب بما تركه
 حاصله ان ضربين ايضاً عام لان المراد به صيغة جمع الغائبة المعلوم الماضى قوله على صيغة
 جمع الغائبة جواب سؤال مثل ما مرنا في قوله وانما يك الخ او رده له فع ما قيل ان سائر
 المصنفين قد اذكار الغائب والغائبة على المخاطب واخذ ذكر المتكلم فلم خالف المصنف عنهم
 فن فعله بما تركه قوله اجماع الخ قيل عليه ان خلاف المبر ثابت لان الضمير عنده هو التاء
 وان بمنزلة العماد لها فكيف يصح لفظ الاجماع الا ان يقال ان خلافه غير مضر للاجماع لان
 المراد اجماع البصريين والمبرد من الكوفيين قوله هو قسمان جواب سؤال هو انه ما الوجه
 للمصنف انه ذكر المنصوب المتصلين الاولة ضربين والثاني انى للمرفوع المتصل ذكر مثالاً
 وهو ضربت اجاب بقوله هو قسمان الخ اما المرفوع المتصل فيتصل بالفعل والاسم ايضاً لكنه لم
 يذكره اقتصاداً قوله ضربين فالنون ضمير المنصوب المتصل اذا كانت الباء متحركة وضمير المرفوع
 المتصل اذا كانت الباء ساكنة قوله ضربك الخ اعلم ان ضمير المنصوب المتصل و
 والمجرور المتصل متحيان من حيث الصورة لكن الفرق بينهما من حيث الاتصال فالاول
 يتصل بالفعل نحو ضربتني ضربيناً وبالجر ايضاً نحو انى اننا انما الخ واما الثاني فيتصل بالاسم نحو
 ضاربني ضاربيناً وغلماي غلامنا وبالجر ايضاً نحو لى لنا كما الخ لكن الاول يتصل بالجر العامل
 والثاني بالجر كما تكرر من المثالين قوله اختلاف كثيرة فعند البعض هو المجهول عند
 البعض هو الياء الثانية وكلمة ايا بمنزلة العماد والمختار ان الضمير هو ايا والواحق للذات
 على المتكلم قوله باقى الانواع الخمسة اى المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل
 والمجرور المتصل قوله علا ومناسبات المناسبات التى ذكرها فى المراح الارواح من تخصي
 التاء للمتكلم الواحد النون للتكلم الغير الالف التثنية الواو فى الجمع المذكور النون فى الموثق
 قوله او فوق الواحد قيل هذا مستدك بعد قوله او مشى او مجموعاً كما ترى لكن ذلك وقع

سہو امن قلم الناس او انه ليس في كثير من النسخ **عبدالرحمن قال** في الصفة مطلقا تذكير **قوله** مطلقا باعتبار تاويل الصفة بالوصف ونقول بان التانيث اذا كان في لفظ الشيء ومعناه مذكرا يصح ارجاع الضمير المذكري اليه كذا في عبد لغفو **قوله** والعامل جواب سوال وهو ان العامل ههنا يتغير لا يتقال جاء في ضاربان ورايت ضاردين ومدرات بضاردين اجاب بما تدرى **قوله** حرف التثنية قال مولانا عصام الدين لما قال فيها فالاولى في العبادة ان يقول حرفان بصيغة التثنية **قوله** لما فرس **قوله** فيما بقوله اى الالف والواو فاي اذ **قوله** حرف بصيغة الواحد يكون بتاويل كل واحد كذا في عبد الرحمن **قوله** اى لا يجوز جواب سوال وهو ان المنفصل فاعل **قوله** ولا يسوع والاصل في الفعل ان يكون مسندا الى الفاعل ههنا لا يصح اسناده الى الفاعل وهو المنفصل لان نسبة السوغ تكون الى الاجسام والمنفصل لا يكون جسما لان معنى الصلاحية وهي في الجواهر الضمير من قبيل اعتراض اجاب بقوله اى لا يجوز **قوله** لا جاشئ الخ فيه اشادة الى ان المستثنى مفرغ **قوله** اى لا جاشئ فيه اشادة الى ان اللام في قوله لتعد الا لا جاشئ **قوله** جرت على غير الخ وارجاء الشيء على الشيء عبادة عن كونه خبرا له او حال اعنه او صفة له **قوله** واذا وقع الالتباس الخ جواب سوال وهو ان في قوله المصنف فيما بعد هو هند زيد ضاربة هي لا التباس فيه لان تانيث الضاربة تدل على انها صفة هند فلم انفصل في هذه الصوة اجاب بما تدرى **قوله** وانما قال اعتراض حاصله ان كلمة من يستعمل في ذوى العقول خاصة المراد ههنا مطلق الشيء سواء كان من ذوى العقول وغيره فصاحبها والاصل فيمن جهل امره استعمال كلمة **قوله** اقتضا اجواب عن ذلك الاعتراض يعنى لما كان ذوى العقول صلا اقتصر عليها **قوله** اياك ضربت في الاصل ضربت بك **قوله** وقعت خبرا فان قيل كيف يصح ان يقع ضاربة خبرا عن زيد فان الخبر اذا كان مشتقيا لا بد من المطابقة بينه وبين المبتدأ قلنا لا يكفي في المطابقة كون الخبر مشتقيا فقط بل لا بد فيها ان يكون في الخبر ضمير يعود الى المبتدأ وههنا ليس كذلك في عبد الرحمن **قوله** وانما يصح جواب حال وهو ان التمثيل انما يصح اذا جعلت كلمة هي فاعلا للصفة واما اذا جعلت تاييدا للضمير المستتر فيها فلا فاجاب بما تدرى فان قيل ما الفرق بين الصفة التي جرت على غير من هي له وبين الفعل الذي جرت على غير من هو له حيث وجب ابراز الضمير في الصفة مطلقا عند البصريين وحاصل صورة عد ٢ اللبس على صوت اللبس وفي الفعل اقتصر على صوت اللبس نحو زيد عمرو يضربه هو بخلاف هند زيد تضربه حيث لا تجب تضربه هي لعلة اللبس لم يحمل فيه صوت عد ٢ اللبس على صوت اللبس طرد الباب قلنا انما حصل صورة عد ٢ اللبس على صورة اللبس في الصفة دون الافعال التحصيل للفرق بينهما وبين الافعال لم يعكس لان الفعل بالتحفيف اولى وذلك باستتار الضمائر فيه **قوله** ولكن تاييد الخ اعتراض حاصله ان هي تاكيد كخن تاييد للضمير

المرفوع في نحو ضاربوا في نحو الزيدان ضاربوهم نحن قوله ودون الزمخري جواب عنه حاصله
 ان المتعبر عنه النخاعة هو الزمخري وهو قرئ ذلك بـن الواو قوله على خلا الاصل والاصلاقت
 الاعرف قوله اى الاختيار فسر بـلان للخيار معنى اخر وهو انه بالفارسية بادر نك هو غير
 مستقيم هنا قوله ان شئت اوردته جواب سؤال هو ان المراد بالخيار هنا هو الخيار في ترك
 الثاني وعدمه في ينقض على الضميرين اذا كانا مفعولين لفعول من افعال القلوب فان حدث
 الثاني هناك غير جازا جاب بقول ان شئت حاصل ان المراد هنا هو الاتصال عند لا غير قوله
 وضميرك مثلا لما كان ضمير المجرور مقدا على المنصوب قوله اى وان لم يكن احدهما جوابا سؤالا هو
 ان قوله الشرط وقوله فهو منفصل جزاء وشرطية الاو لا غير جاز لان حرف الشرط لا يكون الا
 جملة اجاب بقول اى وان لم يكن فان قيل كيف يصح نحو اعطيتك اياه مع انه مخالف عن قوله
 لا يسوغ المنفصل الاتعد التصل قلنا ان هذا بمنزلة الاستثناء عن ذلك الكلية او نقول ان
 التعد هنا وان لم يكن موجودا من حيث اتصال الظاهر لكنه موجود من حيث المعنى باعتبار الضمير
 الاو والضمير المنصوب وهو فضلة في الكلام قوله اى خبر كان جواب سؤال هو ان اضافة الباء الى
 كان لا يخلو اما ان يكون بيانية او لامية او ظرفية فعلى الاول يخرج عنه خبر يكون صار وعلى الثاني
 بالعكس على الثالث يلز اظرفية الشئ مثله اجاب بقوله اخبرك ان الخبر حاصل ان المراد بخبر باب
 كان هو خبر كان احوالها جميعا يعنى الافعال الناقصة قوله خبر المبتدأ والمبتدأ هو التا قوله وفي
 الاستعمال فيه شارة الى ان اللام في الاكثر بدل عن المضالية قوله انفصال الضمير جواب سؤال وهو انه لم
 يتعرض لقوله لولا مع ان الحكم فيه ايضا كذلك ايضا ذكر قوله لولا انت في غاية القلة مع ان المعنى في
 صدد الكليات اجاب بقوله انفصال الضمير حاصل ان المراد هو الضمير المرفوع بعد لولا قوله وكان
 الاوفى الخ اعترض قوله بما سبق اى ضربت وضميرنا قوله على انه اى الابتداء بضمير المتكلم
 ليس بضرورى قوله اتصال الضمير المرفوع بعد عيسى جواب سؤال مثلما مر انفا قوله لو
 لا عساك انما ذكره لبيان المقابيل بقوله الاكثر لولا انت قوله وقع موقع المجرور والجار هو الكاف
 قوله فالاخفش تصرف في شارة الى ان مذهب الاخفش يختار من مذهب سيبويه اذا اخفش
 تصرف في المعجول وهو الكاف سيبويه تصرف في العامل والتصرف في المعجول الى من التصرف في العامل اذا كثيرا
 ما يتصرف في المعجول ون العامل قوله لتقاربهما في المعنى لان كل واحد منها الانشاء قوله ان
 ياء المتكلم جواب سؤال هو انه ينقض على حقه فانه ماض اخرباء ليست نون الوقاية لازمة معها
 اجاب بانه قوله هي اخت الجواب اعتبار اتحاد صوتها فان قيل ان نون الوقاية حرة والكسرة كالممتنع
 على الماضي كذلك كالممتنع على الحرف اجاب بقوله التي هي اخت حاصل ان دخول الكسرة ليست
 ممتنع ومطلقا بل الممتنع هو الكسرة التي هي اخت الجوز ذلك لا يتصور الا في الآخر نون الوقاية حرف
 واحد ليست لها اول اخر اوله في الوسط حكما وان كان في الاخر حقيقة لان الياء كلمة

علیحدہ باعتبار انها ضمیر **قوله** لعروضها فان قيل ان الكسرة في الماضي يعارض الياء ايضا فينبغي
 ان لا يدخل فيه نون الوقاية **قلنا** ان العروض على نوعين الاول من جهة الامر الممتنع وهو التقاء
 الساكنين الثاني من جهة الامر الملائم وهو اذ كسرة ما قبلها فالاول معتبر كما في لم يكن الذين
 والثاني لا يعتبر كما في الماضي **قوله** على الحركات البنائية وبناء نحو يضربون اخواتها على الفتح
 وبناء نحو يضربان على الكسرة ونحو لدن على السكون قيل عليان بناء نحو يضربان يحفظ بـ و
 الوقاية ايضا فينبغي ان لا يدخل فيه اللهم الا ان يقال ان دخولها في التثنية ليست الاحتمال على الخوا
قوله كت انت الرقيب التاء مبتدأ والرقيب خبره وانت فاصل بينهما **قوله** ثم اتسع جواب سوال
 وهو ان الاحتياج الى الفصلا كما يكون اذا اتحد اعراب المبتدأ والخبر وكان اسما ظاهرا نحو زيد
 هو القائم كحصول اللبس اما اذا اختلف اعرابها نحو ان زيد هو القائم او كان المبتدأ ضميرا نحو
 كت انت الرقيب انه هو الغفور الرحيم فلا احتياج اليه بعد اللبس اجاب بقوله ثم اتسع **قوله** لا شك
 اللام يعنى كما لا يدخل اللام على ذى اللام كك لا يدخل على فعل من كذا ايضا لقيام من في مقام
 اللام ولهذا لا يجوز الجمع بينهما فلا يقال ذيل لا فضل من عمر **قوله** ولا موضع اى لا محل
قوله يكن الخليل جواب سوال وهو ان لما كان على صيغة الضمير ينبغي للتحليل ان يسمى بالاسم كما
 بما ترمي **قوله** الغاء الاسماى عن الاعراب **قال بعض العرب والعلماء** من العرب يسمى
 بالحقا وسائرهم كالجبال يسمى بالعرب **قوله** اى يستعمل بحيث جواب سوال وهو ان العرب لا
 يعرفون المبتدأ والخبر فكيف يجعلونه مبتدأ لان جعل الشئ مبتدأ وخبر اذ العلم بالجمهوا اجاب بما ترمي
قوله على انه خبر اى الكلمة ما **قوله** حاله عن الضمير فيجعل **قوله** في مثل كت انت الرقيب بالرفع
 فعلم انه ضمير الفصل والحكمة خبر العامل لو قرئ بالنصب علم انه خبر للعامل قال بعض العرب انه تأكيد لما
 قبله ويمتنع دخول التاكيد عليه فان لام التاكيد لا يدخل على التاكيد بعضهم يجعلونه تابعا لما بعد في
 الاعراب او رد عليه اعتراض بان كوالشئ تابعا لما بعد في الاعراب ليس بمفهوم من كلامهم على انه ينقض
 بقوله تع كت انت الرقيب فالرقيب منصوبات ضمير مرفوع ولو كان ضمير الفصل تابعا لما بعد لوجب
 اختلافا باختلاف المتبوع فوجب ان يقر كت اياه الرقيب كذلك ينقض بنحو علمت بك هو المنطلق فانه
 لو كان تابعا لما بعد لوجب ان يقر اياه القائم اذ المتبوع منصوب فوجب ان يكون التابع ضمير المنصوب هذا
 النقص يتوجه على من يجعله تأكيد لما قبله ايضا لانه ان كان تأكيد لما قبله لوجب ان يقال ان زيد اياه
 القائم وعلمت زيد اياه القائم لان التاكيد ما يتبع المؤكد كذا في الغفوة والغاية **قوله** ويراد لفظ قبل
 جواب سوال وهو ان يراد لفظ قبل بعد لتقيد مستكرا باعتبار اتحاد معانها اجاب
قوله لان تقدم جواب سوال وهو ان التاكيد لا يكون الا لرفع الوهم
 وههنا غير موجود اجاب بما ترمي حاصله ان ايها الوهم ههنا ثابت لانه يفهم
 من التقيد تقدم الضمير على المرجع وهو غير صحيح فذ فعد بقوله قبل الجملة يعنى ان الضمير

یتقدّم قبل الجملة قوله ولا يبعد الخ جواب آخر يعني ان قوله يتقدّم بمعنى يقع مقدّمًا وهو اعم من ان يكون قبل الجملة او قبل المفعول قوله من غير سبق جواب سوال هو انه ينقض على نحو الشان هو زيد قائم فان التعريف صادق عليه مع انه لا يسمى بضمير الشان اجاب بقوله من غير الخ قوله اي قبل هذا الجنس جواب سوال وهو ان قوله يفسر بالجملة بعد مستدرك لانه يفهم من قوله قبل الجملة لان قبلية ضمير غائب من الجملة يتلذذ بعد شيئًا فلا حاجة الى قوله بالجملة بعد اجاب بما ترمي حاصلة المراد بالجملة الاولى هو جنس الكلام وبالتالي هو خصته الى فوده قوله رعاية للمطابق يعني ان هذا الضمير انما يسمى بضمير الشان والقصد رعاية للمطابقة بين الاسم والمسمى لان لفظ ضمير الشان مذكرو ضمير هو نحو هو زيد قائم ايضًا مذكروا ما ضمير القصة فبالعكس قوله لان الضمير الخ وفي هذه العبارة رد على الفاضل الهند حيث قال ان هذا الضمير انما يسمى بضمير الشان والقصة باعتبار انه راجع الى الشان القصة لا غيره فرد الشارح عليه بقوله لان الضمير راجع اليه وجب الرد ان الضمير يرجع الى المذكور والشان غير ذلك كونه حقيقة ولا حكمًا قوله اي بهذا الحصة جواب سوال وهو ما مر الان قوله والظاهر الخ رد على الفاضل الهند حيث قال ان قوله يسمى ضمير الشان قيد احترازي احترازيه عن نحو الشان هو زيد قائم لانه لا يسمى بضمير الشان ووجه الرد ما ذكره في الكتاب قوله استدلك قوله الخ لان معنى ضمير الشان القصة ومعنى قوله يفسر بالجملة بعد واحد قوله فعلى هذا اعلم ان قوله يسمى ضمير الشان القصة جملة معترضة الخ قوله على ما ذكرنا الخ وهو قوله من غير سبق المرجع قوله فانه باعتبار انه جواب سوال وهو ان ما كان هذا الضمير راجع الى الشان المذكور في الاحاجه الى تفسيره بالجملة اجاب بما ترمي وانما يتقدّم هذا الضمير للتعظيم الاجلال لان ذكر الشيء مبهمًا ثم ذكره مفسرًا يوجب في نفسه تعظيمًا واجلالًا ولذا يفوت الكلام من السامع عند التلطف قوله عن اللفظ فيه اشارة الى ان المراد من الخ التقيد لان الخ عبارة عن ان يكون اللفظ ساقطًا من التلطف والنية مع اختلاف التقيد فانه عبارة عن ان يكون اللفظ ساقطًا عن التلطف دون النية والخ في ههنا من قبيل الثاني لان حد ضمير الشان بسبب كونه ضمير امراد لا يصح قوله على صورة الفضل وانما يقبل عن الفضلات لانه مرفوع في الاصل وانما صارت منصوبًا بجارض قوله لان الخبر الخ جواب سوال وهو ان الخبر قرينة على حذف ضمير الشان المنصوب اجاب بما ترمي قوله ان من يخط الكنية هي معبد النصاء قوله يلقى اصله يلقي حد الياء باعتبار انه جزء لكلمة من المتضمن لمعنى الشرط قوله جليذا هو ولدك بقوله لو حثي قوله ان الحمل اصله انه الحمل لله حد ضمير الشان وكسر النون بعد لتقاءه باللام لان الساكن اذا حرك حرك بالكسر قوله ٦ اقوى شهبالان اوله مفتوح كاول الفعل نحو ضرب قوله اسماء الاشارة الخ وانما قال اسماء مع ان التعريف للجنس كالافراد مسامحة قوله المعد وفيه اشارة

بجاء الاسماء الاشارة
 لانه لو كان ضمير الشان منصوبًا لكانت الالف في قوله جليذا هي الالف المنصوبة
 في قوله جليذا هو ولدك بقوله لو حثي قوله ان الحمل اصله انه الحمل لله حد ضمير
 الشان وكسر النون بعد لتقاءه باللام لان الساكن اذا حرك حرك بالكسر قوله ٦
 اقوى شهبالان اوله مفتوح كاول الفعل نحو ضرب قوله اسماء الاشارة الخ وانما قال اسماء مع ان التعريف للجنس كالافراد مسامحة قوله المعد وفيه اشارة

الی ان اللام فی اسماء الاشارة للعهد او جواب سوال هوانی نقض بلفظ الاشارة فانه موضوع
 للاشارة لا للمشار الیه تعریف اسماء الاشارة ما وضع لمشار الیه فیکون تعریف اسماء الاشارة غیر
 جامع لافزاده اجاب بقوله المعددة الخ حاصله ن خروج لفظ الاشارة غیر مضر لانه لیس
 بل خل فی المحدث فلا یكون شمولا الحد علی مضر ریا قوله بحسب الاصطلاح جواب سوال هوانی
 ان تعریف اسم الاشارة بالمشار الیه یستلزم اللد و باعتبار ان المشار الیه صیغۃ اسم المفعول ماخوذ
 من الاشارة فیلزم حیثین اخذ المحدث فی الحد حاصل الجواب ان المراد بالاول الاصطلاح
 وبالثانی لغوی قوله ای اسماء جواب سوال هوانی المبتدأ والخبر اذا كانا معرفتین فلا بد
 فیہما من ضمیر الفصل وهما الخبر معرفتان لان کلمة ما موصولة وما بعد هصلة والموصول
 مع الصلة معرفۃ حاصل الجواب ان کلمة ما موصولة لا غیر قوله کلا واحد منها جواب
 سوال هوانی لا مطابقة بین الراجع والمرجع حاصل الجواب ان الضمیر راجع الی کلا واحد
 قوله ای لمعنی مشار الیه جواب سوال هوانی هذا التعریف غیر جامع لافزاده لان کل فرد من افراد
 لیس بموضوع للفظ المشار الیه بل موضوع لمعنی المشار الیه هو المدلول الخارجی أو طریق السؤال
 بوجه اخر وهوانی یرفہم من هذه التعریف ان لفظ هذا وضع لرجل فی هذا الرجل الامر لیس
 كذلك لان وضع اللفظ للفظ غیر معهود اجاب بقوله ای لمعنی الی اخره قوله ای اشارة
 حسیة جواب سوال هوانی هذا التعریف لا یصیر مانعا عن دخول الغیر حیث صار صادقا
 علی ضمیر النائب والموصولات والاسم الذی یرجع الی اللفظ واللام فانها موضوع
 للمدلول الخارجی مع انها لا تسمی باسماء الاشارات اجاب بما ترے قوله ومثلذ لکم
 اللہ جواب سوال هوانی هذا التعریف لا یصیر جامعاً لافزاده حیث لا یصیر صادقا علی
 نحو قوله تعالی ذلکم اللہ ربکم فانه بلفظ ذلکم اشارة الی اللہ تعالی اللہ غیر محسوس
 اجاب بقوله ومثلذ لکم اللہ محمول علی التجوز الخ والعلاقة بینہما کما ان المشار الیه معلوم بحال
 الإنکشاف کذلک اللہ تعالی سبب الصفات الکمالیة والادلة الظاہرة نازلة منزلة المحسوس لمشہد
 قوله حال کونها اشارة الی ان قول للمد کحال من ذاق قوله والعام الخ جواب سوال هوانی لابد
 للحال من العامل فای شئ عام لها وایضا کمال الی کون الامن الفاعل والمفعول وذالک لیس شیئاً منها
 بل هو غیر اجاب بقوله العامل الخ حاصله ان العامل فی الحال هو الماضی الجمہول المفہوم من
 نسبة الخبر الی المبتدأ تقدیره نسبت ذال الی هی الضمیر فی مفعول ما لم یسم فاعله قوله حال کونها
 الخ فید اشارة الی ان قوله لمتناه حال من ذان ذین باعتبار المتعلق قوله قد جواب سوال
 وهوانی الحال تابع فحقه التأخیر فلم یقدم اجاب بما ترے قوله علی احد لوجه یعنی ان
 التمثیل بهذا الایتمانما یستقیم علی احد الوجه قیلاً ان کلمة ان بمعنی نعم وهذان مبتدأ و
 الساحران خبر وقیل ضمیر الشان محذوف وقیل انهما حرف من حرور المشبهة بالفعل وهذان
 لفظ

لفظ

ای کلمة ان

اسہا ولسا حوان خبرها فالاستدلال بالآیة بالوجه الثالث **قوله** ووقوعها الخ جواب سوال وهو انه لما كانت مبنية فلم اوثرت على صوة المعرب اجاب بما ترى **قوله** في مدد اجواب سوال وهو ان مدد وقصر احالان عن الاولي الخ المحال المحمول على ذلك الخ وهو هنا لا يصح الحمل فان المد القصير صفة محضه اجاب بما ترى **قوله** يعني يد خ جواب سوال هو ان الحقوق عبادة عن الذكروا الخ وهما ليس كذلك وايض مفاد هذه العبادة واللاق وهو قوله ويتصل الخ واحد اذا الاتصال اللغوي عبارتان عن الاتصال باخر الشيء فالاولى ذكر احد هما للايجاز اذ خيرا الكلام ما قل ود لا اجاب بما ترى حاصله ان بين الحقوق والاتصال تغاير فاحتج الى ذكرها **قوله** على سبيل الحقوق الخ جواب سوال هو انه ينقض بكلمة ذاني قوله هي اللهم ذكر وانشاه ذان الخ فان اسم الاشارة مع انه موجود بدن الهاء اجاب بقوله على سبيل الحقوق والعروض بعد اعتبار اصلتها اي بعد اعتبار ما يفسر فلا يرد **قوله** من انواع اسماء الاشارة جواب سوال هو ان افراد اسماء الاشارة كثيرة لذاتة على الخمسة الا ترى ان المؤنث الواحد ستة الفاظ اجاب بقوله من انواع الخ فلا شك ان انواع اسماء الاشارة خمسة **قوله** الى ستة قيل عليه ان افراد المفرد المؤنث سبعة احد ما ذى الا ان يقال ان المراد من افراده الافراد الاتفاقي وفي نحو ذى اختلاف كما قال الشاعر في ما بعد **قوله** يقال لم يقل وذ القريب مكان يقال حتى يكون الحكم قطعيا لان في ايراد صيغة المجهول اشارة الى ان هذا الفرق ضعيف والمختار انه لا فرق فيه في القرب والتوسط والبعد بل يستعمل ذا للقريب والتوسط والبعيد وكذلك ذلك وذلك لكل واحد منها بلا فرق **قوله** هاتين جواب سوال وهو ان المذكور ثلثة اشياء فكيف يكون مشددين حال اعنا **قوله** بصيغة التثنية وايضا ان التشديد فيها من جنس **قوله** اجاب بما ترى ووجه التشديد ان احد النونين فيهما نون التثنية والاخر يد من اللام المحذوف في الواحد هو ذلك للبعيد فيكون ذانك ايضا للبعيد عند المبرد **قوله** اي هذه الكلمات الاربعة انما قال ذلك لئلا يقع من يتوهم ان اولئك مثل ذلك الامر ليس كذلك بل الكلمات الاربعة مثله ذلك فاجاب بما ترى **قوله** اي الموصولوا في اشارة الى ان اللام في الموصول للعهد اجواب سوال هو ان هذا التعريف غير جامع لان خرج منه لفظ الموصول لان ليس مما لا يتم الا بصلة وعائد لانه تام بينهما لانه مفيد بدين ذكرهما لان معناه وصل كوده شدة وهو يفهم منه بدين ذكرهما كما ان المضرب بمعنى زده شدة بلا المحتاج اليها لفظ الذي والتي الخ فاجاب بقوله الموصول المعد من المبنيات لفظ الموصول ليس بعدد من هابل هو معرب **قوله** في اصطلاح النحاة الخ جواب سوال وهو ان تعريف الموصول بالصلة مستلزك لان معرفته موقوف عليها ومعرفة موقوف عليه حيث قال في تعريفها هي جملة خبرية لا بد فيها من عائد هي عبارة عن الجملة

بصيغة التثنية وايضا ان التشديد فيها من جنس

عنه وما ذك فقد اوردته الزمخري والمالك وفي الصحيح لا تقل ذك فان خطا ۱۲ مفتة

الذ كوره بعد الموصولة حاصل الجواب ان الموقوف والموقوف عليه هنا مغايران لان تعريف الموصولة
 موقوف على الصلة اللغوية وهي عبارة عما يتصل بالشيء كما يفصح عنه قول الشاعر فيما بعد المراد بالصلة
 معناها اللغوية اه والموقوف على الموصولة الصلة الاصطلاحية **قوله** اسم جواب سواز وهو ان
 مبتدأ والخبر اذا كانا معرفتين فلا بد من ضمير الفصل بينهما وههنا لم يوجد اجاب بما ترى **قوله** يعني
 لا يكون حاصله ان نصب جزءا ما بناء على انها تميز من نسبته يتم الى ضمير كلمة ما في صارت
 كلمة يتم من الافعال التامة اما بناء على انه خبر عنه في صارت من الافعال الناقصة **قوله** كالمبتدأ
 والخبر فان زيدا في نحو زيد قائم جزء اولي ولا حاجة الى انضمام امر اخر حين انحل الكلام اليه كذلك
 القائم بخلاف الذي في نحو جاءني الذي ضرب فانه ليس بجزء اولي بدن ضرب **قوله** والقريته جواب
 سؤال وهو ان اخذ المعنى اللغوي مجازا واخذ المجاز في التعريفات ممنوع حاصل الجواب ان اخذ المجاز
 في التعريفات ممنوع اذ الم يكن القريته بدالة عليه ههنا القريته موجودة **قوله** اذ وحيث فانها انتم
 الاضافة وصلتها هو المضاف اليه **قوله** لقائل الخ جواب بطريق التسليم حاصله ان المراد بالصلة ههنا
 المعنى الاصطلاحية لكن معرفتها موقوف على معرفة الاسم المطلق في **قوله** لادور **قوله** لما كان الخ لرد
 ما قيل ان مقص المص ههنا بيان الموصولة الصلة والعائد فالاشتغال بهما فيما بعد بقوله وصلتها الخ
 اشتغال بما لا يعنيه **قوله** اي صلة ما لا يتم الخ اذ جاء الضمير الى التعريف لا الى المعرفة لقريته **قوله** وما
 في معناها جواب سؤال وهو ان هذا التعريف غير جامع لا فراده لان بعضا من الموصولات كالالف و
 اللام ليس صلة جملة خبرية اجاب بقوله او ما في معناها فلا حاجة الى القول بان قوله وصلة الالف
 واللام اسم الفاعل والمفعول بمنزلة الاستثناء **قوله** اي الموصولات وتانيث الضمير باعتبار الخبر لا
 المرجع لكن انما ذكر لفظ الموصولات ان كان المذكور فيما سبق لفظ الموصول لمطابقة المرجع بالخبر
قوله الموصولات الخ جواب سؤال وهو ان الضمير ان كان راجعا الى الموصولة فلا مطابقة وان
 كان راجعا الى الموصولات فيلزم الاضمار قبل الذكر وحاصل الجواب انه راجع الى الموصولات هي
 المذكورة فيما تقدم لان اللام في قوله الموصولة جنسية **قوله** ويكونان في اشارة الى ان قوله بالالف
 خبر يكونان المقدّم الجملة حال عن قوله الذان واللتان **قوله** والاولي الخ واعلم ان الاول
 بالالف اللام مع اسم موصول واما اولي بدنهما فاسم الاشارة كما مر في بحث الالف واللام لازم
 فيه كذا في الذ والتي كذا في الجاريد في بحث الخط **قوله** على وزن العلة انما قال ذلك دفعا للوهم
 وهو انه يكون على وزن فعله ومثا الوهم كون الواو بعد الهزة في رسم الخط دفعا للالتباس بالحق
 الجوانم التي يعكس الى حرف جر مبنى الاصل فلا يناسب الزيادة فيها لان الزيادة نوع تغير هو غير مستحب
 به بخلاف الاول فانه ليس بمبنى الاصل اجاب بما ترى **قوله** اجراء للموصول جواب سؤال وهو انه على
 تقدير لا يسكون يلزم التقاء الساكنين على غير حد وهو غير جار حاصل الجواب ان التقاء الساكنين
 له معنى على تقدير تفسير التعريف الاصطلاحي هو انها جملة مذكوره بعد الموصول شتملة على ضمير عائد اليه بانها جملة متصلة

في الجملة يتم الخ لا بد ان التعريف جسيم موقوف على الاسم المطلق المحقق في ضمن المقيد والايضا الموصول في التعريف لئلا يلزم الدوراد اسم مع صلته اسم الفاعل والمفعول

انما جاز فی حالة الوصل قیاساً علی حالة الوقف قولہ فیما لا یعقل المراد بالعقل العلم لئلا یرد علیہ فقولہ
تعالیٰ وما بناها قولہ ویر الخ واول الشعر هذا یہ فان الماء ائی ووجد - ویرمی ذو حفرت و ذو
طوبیٰ + وهو عبارة عن احکام البیر باللین قولہ کاشة فی اشارة الی ان قولہ للاستفہام ظرف
مستقرباً اعتبار المتعلق صفة لکلمة ما قولہ ای العائد اشارة الی ان فی قولہ العائد للعهد قولہ
اذ لم یمنع مانع الخ جواب سوالہ ہونہ ینقص علی ایاہ فی نحو جاء فی الذی ما ضراً الا ایاہ فانہ من
قیل عائد المفعول مع انہ لا یجوز حذفہ فیض یتقضى علی الضمیرین فی الذی ضربہ درہ فانہما عائدا
الی الموصول ولا یجوز حذف احدہما اجاب بقولہ اذ المینع مانع والمانع ہنما موجود وهو التباسہ با
لمتعلقات كالغلام ونحوہ اویفوت الحصر المطلوب او حذف اذ المقم حصر ضاربتہ المتکلم بالموصول
وهو لا یحصل الا بذکر العائد قولہ لمن یشاء فان فی نحو یشاء ضمیرین احدہما مستتر راجع الی اللہ
والثانی محذوف راجع الی کلمتہ من قولہ اعلم الخ لرفع ما قبلان مقم الضمیر الموصول غیر الاستغناء
بالاخبار بالک اشتغالہ بما لا ینبئہ اجاب ببارتہ قولہ ای اذ اردت الخ جواب سوالہ ہوان الخ
یجب ان یکون متاخراً عن الشرط وهما مقدم لان تصدیقہا مقدم علی الاخبار بها اجاب بقولہ
اذ اردت الخ ولا شک ان اداة الاخبار مقدم علی التصدیق قولہ استعانة الخ جواب سوالہ ہوان
کلمة الباء فی قولہ بالک صلة الاخبار فہم من ان کلمتہ الذی مخبر بہ ولس کک بل مخبر عنہ باعتبار
انہ مبتدأ اجاب بقولہ ای باستعانة الذی قولہ والقی اہ جواب سوالہ ہوان الاخبار عن جزئ الجملة
کما یکون بکلمتہ الذی کلک تكون بکلمتہ التي والالف اللام ایضاً فلم لم یتعرض المصا لہما اجاب بقولہ
والقی اہ حاصل ان العادة علی حذف المعطوف قولہ اوقعت الخ جواب سوالہ ہوانہ ینفہم
من ان کلمتہ الذی فی المثال مصک بالشیء الاخر والامر لیس کن لک اجاب بقولہ ای اوقعت حاصلہ
ان الایقاع لازم للتصد فیكون ذکر الملز واورادة للازم قولہ کلمتہ جواب سوالہ ہوانہ لا مطابقتین
الراجح والمرجح اجاب ببارتہ قولہ مخبر عنہ فان قیل ان زید لیس مخبراً عنہ بل مخبر بہ باعتبار
انہ مفعول بہ والمخبر عنہ لا یکون الا المبتدأ والفاعل اجاب بان کلمتہ عن بمعنی الباء قولہ فی
الجملة الثانية والمراد بہ التي یحکی بہا عن الجملة الاولى نحو الذی ضربتہ زید والمراد بالجملة
الاولی التي یحکی عنہا بالثانية نحو ضربت زیداً قولہ یعنی فی موضعہ جواب سوالہ ہوانہ کیف
یتصو جعل الضمیر موضع المخبر عنہ لان الموضع الذی وقع فیہ الضمیر لا یقع فیہ مخبراً عنہ كما
فی الجملة اولی الموضع الذی وقع فیہ مخبراً عنہ لا یقع فیہ الضمیر كما فی الجملة الثانية لان موضع
المخبر عنہ بالذی یکون فی الجملة الاولى والثانية والضمیر فی الجملة الثانية لا الاولی اجاب بقولہ
یعنی فی موضعہ الذی الخ حاصل ان المراد بالموضع الموضع الذی فی الجملة الاولى والمراد بکونہ
مخبراً عنہ باعتبار الجملة الثانية قولہ واخرتہ خبراً الخ لانه وقع خبراً وحققہ التاخر قولہ
مثلاً فی اشارة الی ان قولہ عن زید قید اتفاق قولہ من جملة جواب سوالہ وهو

ان کلمۃ من من الحروف لاتد خلا لا علی الاسماء من قولها ہنا بجملة اجاب بقولہ من جملة قولہ
الالف اللام مثال ضرب زید فاذا اخبرت عن زید بالالف اللام تقول الضارب ہونید قولہ
ای مثل الذی جواب سوال ہوان کن لک مبتدا والالف اللام خبرہ مبتدا لا یكون الا اسما و ہنا
حرف اجاب ہاترے قولہ بشرط الخ جواب سوال ہوانہ یتقض بنعم الرجل زید لیس زید قائما
فانہما فعلان مع انہ لا یصح الاخبار فیہما اجاب ہاتری قولہ متصرف ای یصح بناء اسم الفاعل
وغیرہ منہ قولہ وبشرط الخ جواب سوال ہونہ یتقض علی نحو سيقوم زید فان الفعل فیہ
متصرف ولا یصح الاخبار عنہ اجاب ہاترے قالے ضمیر اللسان ولو قالے ضمیر المہم مثل نعم رجلا
زید و درہ رجلا کان اعم فائدا و ایضی العبارۃ ان یقول لمن ثم امتنع عن ضمیر اللسان لان
ضمیر اللسان مخبر عنہ لا مخبر فیہ الا ان جعل المخبر عنہ ظرفا علی الاتساع نحو ان النجاة فی الصدق وانا فی
حاجتک کذا فی الغفوة الغایۃ مثل الذی ہونید قائم ہو لثلا یلزا تقدیم المفسر بصیغۃ اسم
الفاعل علی المفسر بصیغۃ اسم المفعول قولہ عن زید بان یقول الذی ضربتہ العاقل زید لانہ علی ہذا
لزم وقوع الضمیر موصوفا ولا عن عاقل بان تقولے ذلک المثل الذی ضربت زید ایاہ العاقل لانہ علی
ہذا لزام وقوع الضمیر صفت زید لقیام مقام العاقل وقد عرفت ان الضمیر لا یوصف لا یوصف بہ
قال والمصد عاملا وانا مقید المصد بالعامل الجواز الاخبار عن المصد الغیر العامل نحو لیت ضربتک الذی
دایتہ ضربتک قولہ بدن الثوب بان تقول الذی عجت من الثوب دق القصار فانہ لو کان کک
لزم جعل الضمیر عاملا و ہو ممنوع قولہ بالحالیۃ بان تقولے نخوجاء فی داکبا الذی جاء فی زید
ہو داکب قولہ المستحق بصیغۃ اسم المفعول قولہ بلا ضمیر بان تقول فی نحو زید ضربتہ مخبرا
بالذی عن الضمیر العائد الی المبتدا بان تقول الذی زید ضربتہ ہو فالضمیر المتصل اذا
الی الموصول لزم خلو المبتدا عن الضمیر العائد الیہ ہو باطل لما عرفت ان خبر المبتدا اذا کان بظن
لا بد فیہ من عائد الی المبتدا لربطہ بالمبتدا و اذا عا دالی المبتدا لزم خلو الموصول عن العائد ہو باطل لما
عرفت لکن هذا التفویح ما بعد من الاسم المشتغل علیہ بالنظر الی الامر الذی لا یمكن التصدیق بالکن
فیکما عرفت انفا فالشرفی الامثلة کلها علی غیر ترتیب اللف اخذ اللقوب بقدر الامکان فانہم
قال وما الاسمیۃ ای ما النسوبۃ الی الاسم نسبتہ الجزئی الی کل لان ما جزئی و الاسم کل ای التی
من جزئیات الاسم لامن جزئیات الحروف وانواعہ سیستہ لانہ ذکر احوال الاسم اما اقسام الحروف
فتجئی فی بحشہ فانہم قولہ اما کافر ای مانقہ لعلان قولہ الی یجبک فیہ اشارۃ الی ان قولہ تعجب
بصیغۃ اسم الفاعل لا المفعول قولہ فرجتہ ای خلاص طبیعت قولہ العقل زانو بند شتر را گویندہ
قولہ تامۃ اما لا یمتاج الی انضمام امرا نحو الصفۃ والصلۃ وغیرہا قولہ فضلا النصب
بناء علی انہ تمیز عن نسبتہ کفی الی فاعلہ قولہ غیرنا و ہم الانصار قولہ ایا نا مفعول بحسب
صلی اللہ علیہ وسلم قولہ ای کل من الخ جواب سوال ہوانہ یلزا ادجاع الضمیر المفسر الی التثنیۃ حاصل

الجواب انہما مؤلان بکل واحد تانیث الضمیر باعتبار الخبر و ہما مؤلان بالکلمۃ **قولہ** بالاتفاق؛
 جواب الہو ان اللذان واللذان ذوالطائئیہ معربۃ عند البعض فیجہ لا یصح ذکر قولہ وحدها
 اجاب بقولہ بالاتفاق حاصل الجواب ان مراد المصنوع بکونہا معربۃ ہو کونہا بالاتفاق ولا شک انہ لا
 یشادکہا غیرہا من الموصوت فی کونہا معربۃ بالاتفاق واما اللذان الخ فمعربۃ اختلافا فانہم **قولہ**
 الی المفرد نحو ایہم فان کلمتہائی مضافۃ الی المفرد **قولہ** شیعۃ افزتہ **قولہ** فیمن قرء بالضم واما اذا
 قرء بالفتح فہو لا یصح الاستدلال بہ باعتبار انہ مفعول بہ لقولہ لتزعم **قولہ** غیر الصلۃ و ہوا الضمیر
 باعتبار انہ جزء الصلۃ لا عینہا **قولہ** بالغایات والہرادیہ الظروف المقطوعۃ عن الاضافۃ
 کتبدل و بعد **قولہ** قولہم جواب سوال ہوان کلمۃ فی حرف جارید خذ علی الاسم ما بعد ہنا
 جملۃ اجاب بقولہ قولہم حاصلۃ العبارۃ محمولۃ علی المسامحۃ **قولہ** جینب فی اشارۃ الی
 ان قولہ وجوابہ دفع لیس بجملۃ مستقلۃ **قولہ** ای مرفوع جواب سوال ہوان قولہ وجوابہ مبتدأ
 وقولہ دفع خبرہ حمل هذا الخبر علی المبتدأ غیر جائز اجاب بما ترے **قولہ** الاکرام ای ہوا الاکرام
قولہ والظاہر جواب سوال و ہوانہ لما کان فی ای شیء اعتبار ان فیہ صارتی ما ذ اصنعت
 ثلثہ او جملہ و جہان اجاب بما ترے **قولہ** منصوب جوابا وسوالا مثلما مر انفا **قولہ** الاکرام
 ای صنعت الاکرام **قولہ** ای اسم جواب سوال مثلما مر **قولہ** فما قبل جواب سوال ہوانہ ینقض
 علی نحو ای و اوہ فانہما من اسماء الافعال مع انہما لیس بمعنی الامر والماضی بل بمعنی المضارع
 المتکلم الواحد **التصجیر** و **توجع** حاصل الجواب ان المراد من تلك المضارع الماضی **التصجرت**
 و **توجعت** **قولہ** عبر عنہ جواب سوال ہوانہ لما کان المراد من المضارع الماضی فلم عبر عن الماضی
 بالمضارع اجاب بقولہ عبر عنہ **قولہ** وقد الامر جواب سوال و ہوانہ ما الوجه للمصنف انہ قد
 الامر مع ان الاصل یقید الماضی لانه مشتق من المصدر والامر مشتق من المضارع الذي هو مشتق من
 الماضی اجاب **قولہ** قد الامر **قولہ** والذ حملہم جواب سوال ہوانہ لما کان اسماء الافعال مؤد بالمعنی
 الافعال حتی صادر وید بمعنی امہر مثلا ینبغی ان یسمی بالافعال جاب **قولہ** الذی الخ حاصلہا انہا
 لم تسم بالافعال باعتبار انہا لم تجز علی ذلک الافعال وایضاً انہ لم یتصرفن فی الافعال و ہوا اشتقا بعضہا
 عن بعض **قولہ** لانہا ہذا جواب بعض الشارحین عن ذلك الاعتراض وجہ الرد علیہم ما
 ذکرناہ انفا **قولہ** قال الشارح الرضی الخ وانما نقل قول الرضی للتاکید **قولہ** والمتبادر الخ جواب سوال
 و ہوانہ ینقض علی الضارب نحو الضارب امس فانہ بمعنی الماضی مع ینہ لا یسمی باسم الفعل اجاب
 بقولہ المتبادر ان یکون هذا بحسب لوضع وذلک باعتبار ان لا امس **قولہ** اما یوزن جواب سوال
 و ہوانہ انصافاً لبقولہ بمعنی الامر غیر جائز لانہ لیس الا لامتیازاً بحرف الاصلیۃ عن الزوائد اجاب
 بما ترے **قولہ** کاش فیہ اشارۃ الی ان قولہ بمعنی الامر ظرف مستقر مع المتعلق صفۃ لقولہ وفعال
قولہ المشتق فیہ اشارۃ الی ان قولہ الثلاثی مجرد ظرف مستقر یضاً باعتبار التعلق صفۃ لما قبل **قولہ**

جملہ الاکرام

اقياسي جواب سؤاله وان حمل قوله قياس على قوله وفعلا غير جائز فكيف تجعل خبرا عنه اجاب بما ترى
قوله لا يقال الخ هذا اعتراض حاصل الاعتراض ان نحو قام يقوما وقعد يقعد من الثلاثي المحرّم
انه لا يعي عنها قوام وقعد **قوله** فلذلك يا اول جواب عنه **قوله** الا نادى نحو قرا بمعنى صوتت من
التصويت غرغاد بمعنى تلاعب بالغرغرة **قوله** بمعنى الفجرة او الفجور فسرهما اشادة الى ان نحو
فجرا ومصك معرفة **قوله** قال الساذج الرضى اعتراض الجواب ان عدل وجدانك لا يستلزم العدل
الدليل على تعريفه تانيته في الواقع بل الدليل ههنا موجودة فاما الدليل على تعريفه فهو اضافة بالمعرفة
نحو فجا بمعنى الفجرة واما على تانيته فهو تانيث سايرا واذان فعلا نحو فساق بمعنى فاسقة **قوله** قال الشيخ
الرضي الغرض من نقله اعتراض الجواب عنه ان ذلك الاصل انما هو العدل اللفظي فقط والمراد
ههنا هو اللفظي والمتوجها **قوله** اي لعين من الخ جواب سؤاله هوان نحو قوام ليس بعلم
للأعيان بل للعين في لام مطابقة بين المثال والمثال اجاب بقوله اي لعين من الأعيان حاصله
ان العبارة محمول على حذف المضاف كما قيل **قوله** استعمال الخ جواب سؤاله وهو انه كيف يصح
جعل الجواز ظرف البناء قوام مع انه غير متصو اجاب بما ترى **قوله** اهل الخ انما زاد لفظ اهل لان الجواز
اسم للوطن لا يتصو منه الاستعمال **قوله** اعلم للتحقيق كالسؤال والجواب او جواب سؤاله هوان
التعريف لا يصير جامعا لافراد حيث خرج عنواها وصدره فان كل واحد منها صوت مع انه ليس من قبيل
ما حكى به صوتا وصوتها لهما ثم اجاب بقوله علم **قوله** ولم تصر اسم فعل تفسير لقوله ولزم للصدق
قوله مثله واها فان في الاصل صوة ساذج لا معنى له ثم نقل عنه الى باب المصادر فصار بمعنى
التعجب **قوله** صه ومه كلاهما صوتان في الاصل لا معنى لهما ثم نقل الى باب المصادر فصار الاول
بمعنى السكوت والثاني بمعنى الكف ثم صار بمعنى اسكت والكف **قوله** معنى له كالندامة ورد
امر الغريب **قوله** اما اللزج اى للمنع **قوله** اوالدعاء الطلب **قوله** لاناخرة العبير اخوابانيد
شر **قوله** كما اذا قلت قال زيد اى يكون العمد مثلا حاكيا عن مقولة زيد **قوله** حكاية عنها الخ
والمحكى في حكم المحكى عنه **قوله** واخذها حكما الخ تفسير لقوله لاجرائها مجرا ما يعنى اهل الخ
حكما وهو البناء ذكرناها في باب الاسماء المبنية بهذا الاعتبار **قوله** اصك جواب سؤاله هوان
الحكاية عبارة عن نقل الالفاظ التي كانت مشتملة على الحروف والحركات الصحيحة مسموعة مرتبة
معتما على الخارج وصوت الغراب ليست من هذا القبيل فكيف يتصو الحكاية عن صوت اجاب بقوله ا
اصك حاصله ان الحكاية مؤل بالصوت فلا يرد **قوله** ذات القوام الاربعة وان كان المراد به ما يدب
على وجه الارض في صناعاتها لا الكلال **قوله** المركبات في اشارة الى ان اللام في المركبات للعهد
قوله حاصله اشارة الى ان قوله من كلمتين ظروف مستقر باعتبار المتعلق صفة الاسم **قوله**
تركيب جواب سؤاله هوان انصا الاسم بالكلمتين غير جائز لان بينهما منافاة ظاهرة لان الكلمتين
متعدن والاسم مفرد اجاب بقوله تركيب ثم قوله وجعلها كلمة واحدة تفسير له **قوله**

كلمة الصوت

كلمة

حقيقة او حكما جواب سوال هوانه ينقض على نحو سيوية نفطوية فانهما داخلان في المحدث مع
 انهما ليسا حاصلين من كلمتين فان الجزء الاخير منه غير موضوع للمعنى اجاب بقوله حقيقة او حكما
قوله لا في الحال جواب سوال وهوانه ينقض على نحو عبد الله وتأبط شرا فان النسبة فيها بعد
 العلية معدومة مع انهما ليسا بل خلين في المحدث اجاب بما ترمي **قوله** يخرج مثل تأبط شرا فان
 قيل هذا يناقض بما ذكرت في بحث غير النضر بقوله لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل
 المبنيات **قلنا** انه لا تناقض لان ما ذكرت فيما سبق محمول على انها داخل في جنس المبنى وما ذكر
 هنا محمول على انها خارجة من هذا القسم اعني به المركب **قوله** مثل خمسة عشر الخ اعتراض
 من الشيخ الرضي على المصنوع اجاب عن هذا الاعتراض الشارح الهند بان المراد بالنسبة المنفية
 النسبة الاسنادية والاضافية لا غير ثم رد الشارح هذا الجواب بقوله تعيين النسبة الخ ايضا قوله اصلاد
 عليه وجرد قوله من خط القتاد **قوله** والاحسن جواب عن ذلك الاعتراض **قوله** على العشرة خمسة
 في نحو خمسة عشر فانها ثابتة على العشر **قوله** او صيغة الفاعل مثل حادي عشر **قوله** من
 المفردان نحو ثلثة **قوله** ولا يتيسر جواب سوال وهوانه ينبغي ان ياخذ مثلا ذلك من مجموع
 الجزئين اعني به الاول والثاني اجاب بما ترمي **قوله** ان في اخذ بعض اوه جواب سوال وهوانه
 ينبغي ان ياخذ و بعض الحروف من الاول وبعض من الثاني اجاب بما ترمي **قوله** واشتق عشرة
 هذا للمؤنث والاول للمذكر في اشارة الى ان العبارة على حذف المعطوف **قوله** لسقوط النون
 لان اصله اثنان **قوله** ان لم يكن له فمما قيل انه ينقض على نحو سيوية فان جزء منه ليس بمضمين
 للحرف ان ليس بمعرب بل مبني باعتبار انه صوة **قوله** والمراد الخ جواب سوال وهوانه على كناية
 من المبنيات غير جائز لانها جمع كناية وهو في اللغة والاصطلاح تعبير عن الشيء المعين بلفظ
 غير صريح في الدلالة عليه كما عرفت والتعبير بمعنى مصداق لا معرب ولا مبني وايضا ن حمل
 كم وكنا عليها غير جائز لانها من قبيل ما يمكن به لا التعبير فيلزم حينئذ حمل صرف الذات على
 صرف الصفة اجاب عنهما بقوله المراد بها الخ **قوله** ولا كلاما يمكن به جواب سوال وهوانه نحو
 فلان وفلان من قبيل ما يمكن به ايضا مع انهما ليسا بكناية فيلزم حمل الخاص على العام وهو
 باطلا اجاب بقوله ولا كلاما يمكن به بل بعضه **قوله** فكافهم اصطلاحا جواب سوال وهوانه لما
 كان المراد بها بعض ما يمكن به فينبغي ان يذكر بلفظ البعض كما ذكر الظروف اجاب بما ترمي
قوله وضع الحرف يعني انها وضعت على حرفين في الاغلب كما حرف نحو من **قوله** والكناية عن
 جواب سوال هوانه لما كان كم وكنا للعد في صا صرح بالدلالة عليه فكيف تجعلان من قبيل الكناية
 اجاب بقوله الكناية عن فضما المعنى ان كم وكنا كناية عن العد **قوله** الكناية عن الحديث
 جواب سوال مثلا ما مر الان **قوله** والجملة تفسير لما قبله وهو الحديث **قوله** موقع
 الجملة الخ يعني ان الواحد من العرب اذا اخبر عن الحادثة بنحو جاءني زيد

مثلاً فقالت الآخر عند عد سمع لذلک الحادثة کیت وکیت یعنی ای حادثہ **قوله** التضمنة معنی
الاستفهام فیہ شارة الی وجه التسمیة **قوله** مفرد تقول کمر جلاضرت معناه چند از روی رحلت زد
قوله ووسط العد الخ اعلم ان العد د علی ثلثة انواع احد ما عد الاقل وهو من ثلثة الی ۶
عشرة وتمیزه مجرور مجبور کما فی ثلثة اثنان و ثانیها عد الاوسط وهو من احد عشر الی تسعة و
تسعين وتمیزه مفرد منصوب کما فی احد عشر ثوبا و ثالثها عد الاکثر وهو من تسعة وتسعين الی ما لا ی
نهایت له وتمیزه مفرد مجرور کما فی مائة ثوب ثم میز کم الاستفهامیة میز عد الاوسط لانه لو
جعل کاحد الطرفين لکان محکماً لان کلو احد منها نکتہ الترحیم اما الاقل فظا باعتبار انها
اصلا اعد دو اما الاکثر فبا اعتبار ان العزة للتکثر **قوله** وکم الخ فیہ اشارة الی ان الخبریة
عطف علی الاستفهامیة **قوله** کم رجل عندی معناه بسیار از روی رحلت ثابت است نزد
قوله ما ینبئ عن کثرته وهو الصیغة الدالة علی کثرة کلفظ المائة مثلاً **قوله** ۶
قال الشارح الرضی اشارة الی الاعتراض **قوله** فلم اعثر له لم اطلع علیه **قوله** لکن
جو جواب عن **قوله** او قال کتاها اعتراض **قوله** علی تاویل جواب عن **قوله** ای
کلو احد منهما جواب سوال وهو ان کلاهما مبتدأ ویقع خبره والمطابقة بینهما شرط فی الافراد
والتثنية والجمع ولم یوجد کما ترے اجاب بقوله ای کلو احد منهما **قوله** ثم بین الخ فیہ ۶
اشارة الی ان الفاء فی قوله فکما تفصیلیة لا غیر **قوله** لفظا و تقدیرا جواب سوال وهو انه
ینقض علی نحو کم رجلا ضربته فان بعد فعله مشتغلا عنه بضمیره مع انه داخل فی قاعدۃ
النصب اذا جعلته من قبیل الاضمار علی شریطة التفسیر اجاب بقوله لفظا و تقدیرا **قوله** وقع
فیہ اشارة الی ان قبله ظرف مستقیم مع المتعلق صلة او صفة لکلمة ما **قوله** واما جاز الخ اعتراض
وقوله لان تاخیره جواب عن **قوله** ای وان لم یکن جواب سوال الظاهر **قوله** کان مجرد الخ بیا
لکونها مرفوعا لا غیر **قوله** فهو جواب سوال وهو انه کیف تجعل قوله مرفوع جزاء لما قبله
مع انه مفرد والجزء لا یكون الاجلة اجاب بقوله ای فهو حاصله انه خبر المبتدأ المحذوف
ثم الجملة جزاء لما قبله **قوله** نحو من ابوک فانقیلا کیف یصح التمثیل بهذا مع ان کلاما فی کم
القی تكون مرفوعا بالابتدائیة قلنا هذا مثال لما کان المبتدأ غیر ظرف لیس هذا مثالکم بل نظیر
مثالہ واما مثالہ فنحو کم رجلا ابوک **قوله** وهذا مبني الخ جواب سوال وهو انه کیف تجعل کلمة
من مبتدأ و ابوک خبره مع انه من قبیل تنکیر المبتدأ وتعریف الخبر وهو خلاف الوضع
اجاب بقوله هذا مبني حاصله وان کانت نكرة لکن معرفة من حیث المعنی معناه هذا ابوک
ام ذلك **قوله** خبر المبتدأ یعنی ان کم ظرف متعلق بالكائن متعلق الشئ عامل فیہ فصار المعنی
سفرک کائن کم یوما فالسفر مبتدأ مضاف الی الکاف کائن خبره ثم اذا حذف العامل
وقع الظرف مقامه فاخذ حکم **قوله** ای مثلاً الخ جواب سوال وهو ان الکاف

في كذا مبتدأ وما بعد خبره وابتداءً بـ غير جائز لان المبتدأ لا يكون الا مسند اليه كون الشئ مسند اليه
 ان يكون الاسماء والكاف حرف اجاب بقوله مثل حاصل ان الكاف بمعنى المثل فصار اسما لاجزائه
 بمعنى الخ جواب سؤالا وهو ان الوجه الرابع وهو الخبرية باعتبار كونه ظرفا لا محي في بعض هذه الاسماء
 من وما سائر اسماء الشرط فكيف يصح قوله كذلك اسماء الشرط الخ اجاب بما تره قوله نحو من اين
 مثال ما كان مجردا بجواب قوله على الظرفية اي خاصة اي لا يقع مفعولا به وله ومع قوله عن
 بعضهم اعتراض حاصل ان كلمة اذا الازم الظرفية مع انه يخرج من الظرفية ويقع اسما صريحا في
 نحو اذ يقوم زيد اذ يقعد عمر وفكلمة اذا بمعنى الوقت مضافة الى الجملة والمضاف اليها في الحقيقة
 مضاف الى مضمونها وهو قيام زيد فتعومر و فصار المعنى وقت قيام زيد وقت تعومر فالوقت
 الاول مبتدأ والثاني خبره ثم قوله قال شارح الرضي جواب عنه قوله من كلام العرب الخ واما المثال
 المذكور فهو موضوع قوله من عهدك فالعهد مبتدأ مضاف الى الكاف وقوله متى خبره باعتبار
 المتعلق قوله يعني فيما الخ جواب سؤالا وهو ان اضافة المثالي كم عمرا لا يخلو اما يكون بيانية او لاهية او
 ظرفية فعلى الاول خرج عنه كم اخذ لك يا جري امته وعلى الثاني صادر بالعكس على الثالث يلزأ ظرفية
 الشئ لمثلها اجاب بقوله يعني فيما الخ حاصله ان مختارنا هو الاول والثاني لكن المراد بمثل كم عمرا موضوع
 اختلاف الاستقنهام والخبر وذكر المميز وحذ في هذا القدر صادق على كل واحد من المثالين المذكورين و
 غيرها قوله في بعضها اي ذكر بعضها قوله اما هو تميز جواب سؤالا وهو ان صارت رفعها
 بالابتداء لا يثبت الا وجه التثنية في التمييز بل وجهان اجاب بقوله اي ما هو الخ حاصله ان المراد با
 لتمييزها هو الذات مع قطع النظر عن صف التمييز فصار المعنى في مثل ما هو تميز كم عمرا باعتبار بعض
 الوجه قوله رفعه في صارت عمرا بالنصب او الجري تميز وقوله قد حلت خبره قوله على الظرفية
 حين جعلت تميزه ظرفا محذوا وهو مرة او مرة بالنصب او الجري عمرا مبتدأ وقد حلت خبره فكذا
 حال خالفة فعل هذا معناه هكذا كجزء عمرا بالنصب كما ثبت است از براي تو اي جري قوله وعلى المصداق
 حين جعلت تميزه مصداقا محذوا وايضا هو حلبة بالنصب الجري عمرا مبتدأ وقد حلت خبره قوله
 فانه اشار جواب سؤالا وهو ان نصب كم جري واحد فكيف يتصور فيه ثلثة اوجه اجاب بما تره قوله ان
 الرفع بالابتداء وخبره وهو قد حلت كم صارت منصوبة على الظرفية او المصداق قوله والاخترا
 وعلى هذين التقديرين صارت كم مرفوعة بالابتداء قوله الصق اي اليق قوله الا الوجه الاخير
 الخ وهو اعتبار ثلثة اوجه في التميز قوله للفر ذوق اسم الشاعر قوله جري مفعول به لقوله
 يهجو اي يعيب قوله المعوجة يعني كج بن قوله يعني الخ هذا لئلا نعم ما قبل ان مقصود الفر ذوق
 هو هو الجري ذلك لا يحصل بالعوجاء اجاب بما تره قوله وانما عده جواب سؤالا
 هو ان الحلب متعد بنفسه فلا حاجة الى التعد بـ بكلمة على حاصل ان كلمة على ليست بصلة
 للحلب بل صلة لتضمنة وهو الثقل الكرامية قوله الاناس جمع اناس قوله بالاستقنهام جواب سؤالا هو ان مقم

بـ

بیان ہجو الجری و ہوا یحصل بالاستفہام علی تقدیر النصب لان الیٰ یحصل بالاجاد لا بالانشاء فاجاب
بقوله فالاستفہام علی تقدیر النصب علی سبیل التہکم ای الہذا قولہ علی سبیل التہکم علی سبیل
الہذا خبر لقولہ فالاول قولہ ذہل بمعنی غفل قولہ و صحیح جواب سوالہ وان عم تکررہ فیکفیکون
مبتدأ اجاب بآتے قولہ الواقع بعد ہا یعنی بہ جلبت قولہ تسلط الظرفیۃ او المصدکۃ کما مر
الآن قولہ واضح الخ باعتبار انها تابعہ لہا قولہ فی کلمات الخ جواب سوالہ امثالہ ان قولہ
واضح الخ باعتبار انها تابعہ لہا قولہ فی کلمات الخ جواب سوالہ امثالہ ان قولہ والی ضرباتک
عطف علی قولہ مرات الخ قولہ علی الظرفیۃ بان تجعل تميز ہامرۃ قولہ او المصدکۃ بان تجعل
تیز ہاضرتہ واضرتہ قولہ والفرق جواب سوالہ وهو انہ لا فرق بین المعینین لان المرآت
موجودۃ فی الضربات ایضاً اجاب بقولہ الفرق الخ حاصل ان المرآت للعد و الضربات بکسر الضیا
فہو للنوع وان جعلہا للعد علی وزن فعلتہ بفتح الفاء فالمقہ المرآت ہو الزمان او کلاً و فی الضرب
الحد فی وضع الفرق بینہما قولہ یحتمل الخ جواب ثان یعنی ان نصبہا لیست باعتبار الظرفیۃ بل باعتبار
انہا مفعولہ قولہ الظروف المعرودۃ الخ جواب سوالہ ہوان عد لظرف و من المینیات مطلقاً غیر جائز
اذ الظروف کما لیست بمبنیۃ بل بعضہا لان اکثرہا معرفۃ مثل عین شمال وغد لیل و نہار و یوم و
غیر ذلک فلا بد من تقدیر ہا بلفظ البعض لیطابق العنوان مع المعنوی التفسیر مع الاجمال اجاب
بآتے حاصل ان اللام فی قولہ الظروف للعد فلا حاجۃ حرج الی ذکر لفظ البعض قولہ ای ظرف
جواب سوالہ و ہون المبتدأ والخبر اذ اکانا معرفتین فلا بد من ضمیر الفصل بینہما و تحریک السوال
بوجہ اخر و ہوان کلمۃ اللعمی فی ینقض علی تیم الاولیٰ فی خویا تیم تیم عد فانہ مقطوع عن الاض
مع انہ لیس بظرف اجاب بآتے قولہ حر الاضافۃ یعنی بہ اللام فی الاضافۃ اللامیۃ و من فی
البیانیۃ و فی فی الظرفیۃ قولہ ما فی معناہا کالاسفل یعنی تحت والاعلیٰ بمعنی فوق والامام
بمعنی قدام فان کما لیست بمسوعۃ قطعہا عن الاضافۃ قولہ اکاد اعض من باب علم
او فتح علی باقی القاموس قولہ و بین ما بنی منہا فی ان کلامنہا متضمن لمعنی حرف الاضافۃ قولہ
فی کثرۃ الاستعمال یعنی ان حسب کثیر الاستعمال بعد ہا قولہ الی المصدک الذی الخ و ذلک المصد
غیر مذکور فشاہت الغایات فی الاحتیاج الی المضالیہ قولہ حرف الشرط مثلاً لو قولہ
ای جعلت اذا فی اشارۃ الی ان اختیار فعل متعد و اشارۃ الی انہ لیس بمعنی محصل معین قولہ
فاجاء الامر مفاجاۃ بمصدک ہو اللام من باب المفاعلة قولہ فجنسۃ فجاءۃ بیان المجرى بخلاف
قولہ فاجاء الامر قولہ والمراد الخ جواب سوالہ ظاہر قولہ معنی المفاجاۃ الاضافۃ بیانیۃ
قولہ ما فیہ فی اذ قولہ من الدلالۃ بیان لکلمۃ ما قولہ علیہ ای علی المفاجات قولہ
ای خرجت جواب سوالہ و ہوان عطف الجملۃ الاسمیۃ علی الفعلیۃ غیر ملامم اجاب بقولہ
ای خرجت حاصل ان العامل فی اذ ہو فاجات جعلناہ کالمذکور و اذ اذمانیۃ او مکانیۃ

بکثرت الظروف

فصار المعنى خرجت ففاجأت زمان و قوف لسبع او مكانه في صا عطفنا بحملة الفعلية على الفعلية
 قوله وضع الحروف يعني ان اذ وضع على حرفين مثل من ما قوله للاستفهام والشرط جواب
 سوال وهو ان حالتها عنهما غير جائز لعل صحتها حملها عليهما لان ابن وانى لا يكون استفهاما
 وشرطا اجاب بقوله للاستفهام حاصله ان حالتها عنهما مجازا باعتبار الموضوع المحذوف وهو ذ
 اى ذ واستفهام وشرط قوله تارة جواب سوال وهو ان الواو في قوله بمعنى جميع المد للجمع و
 الجمع مجزأ الجمع كجمع بلفظ الجمع وههنا لا يتصو ان يكونان بمعناهما معا اجاب بقوله تارة حاصله
 ان الربط مقدم على العطف قوله مد زمان الفعل الخ فيه اشارة الى ان اللام في قوله المد بدل
 من المضاف اليه قوله اى يقع جواب سوال وهو انه ينقض على نحو ما ريت يوم الجمعة من او
 منذ فان الاسم هناك يلى له ما مع انه غير جائز اجاب بما تر في قوله الاسم فيه اشارة الى ان
 المفرد صفة للمحد واعني به الاسم قوله حقيقة وحكما جواب سوال وهو انه ينقض بقوله ما ريت
 مذ يومان اللذان الخ فانه بمعنى اول المد مع انه ليس بمفرد اجاب بما تر في قوله اى الزمان فيه
 اشارة الى ان المقصود صفة لموضوع في اعني الزمان قوله الذى قصد فيه اشارة الى ان
 اللام في المقصود معنى الذى في لفظ المقصود فع لما قيل ان قراء بالتخفيف يلزم عكس بيان
 المشد وان قراء بالتشديد يلزم عكس بيان المخفف حاصله ان قراء ان اراد بها معناه المجازي
 بمعنى القصد قوله حال كونه في اشارة الى ان قوله بالعد ظرف مستقر باعتبار لتعلق حال
 عن المقصود قوله اى ما كتب على هذه الصوة في بيتنا ولان وان مشدتين مخفقتين ايضا
 قوله اكل واحد هنالك فع ما قيل ان ارجاع ضمير المفرد الى التثنية غير جائز اجاب بما ترى قوله
 اسمين الخ لان ابتداء ثبوتها حرفين غير جائز قوله هما معرفتان جواب سوال هو انها نكرتان فكيف يجوز
 ابتداء ثبوتها حاصله الجواب انها مؤن بالاول والجميع وهما معرفتان بالاضافة الى المد قوله
 كل منهما جواب سوال الظاهر قوله اعلم الخ اعترض قوله الا ان يراد جواب عن قوله عذوة خاصة
 لا يصير بكرة وسحرة منصوبان ان كانا مترادفين لغدة لان كلهما موضوعان لاول الصبح السحر
 قبل الصبح كذا في القاموس قوله هو اسم فعل يعنى ان قط على نوعين احدهما اسم فعل بمعنى
 الامر وثانيهما ظرف قوله اى لا جوفيه اشارة الى ان اللام في قوله بالماضى للاجل قوله الفعل فيه
 اشارة الى ان الماضى صفة للموضوع المحذوف هو الفعل والزمان قوله ليستغرق اى يستغرق قط
 لنف جميع الخ قوله عوض الخ بدل عن قوله اختها قوله الذى يبقى وهو الانسان وغيره قوله
 من المضائية الجملة من حيث هي ليست الامبئية قبل هذا يناقض بما سبق من ان الجملة من
 حيث هي هي لامعربة ولا مبئية قلنا ان ذلك مبنى على من هب الجهم وهذا على من هب الاخرين
 فلا تناقض لكن بنا الظروف المضافة الى الجملة عندها كجهم وليس باعتبار ذلك اى ان الجملة

له اى صاحب استفهام وشرط فالمراد بحاليتها حالتها للموصوف المذكور ۱۲

بل باعتبار انہا مضافہ الی مضمونہا فی الحقیقتہ قیل ان اذا واذو حیث مضافۃ الی الجملۃ ولا یجوز انہا
 بل بنا ہا لایزمتہ قلنا ان الظروف علی نوعین بعضہا ما یکون لانفتہ الاضافۃ الی الجملۃ نحو اذا واذ
 و حیث و ہذا النوع مبنی لا یصلح ان یکون مستحقا للاعراب بل یکون مبنیا و بعضہا ما یکون غیر
 لازمۃ للاضافۃ الیہا بل ہی بعض الاحیان یکون مضافۃ الی الفہرۃ کالیومی نحو یومی و ہذا النوع
 یجوز انہا و بناء ہا و المراد فی کتاب ہذا قولہ ای ہذا باب فی بیان الخ فی اشارۃ الی ان
 العبارة مبنی علی حذف المبتدأ والخبر ثم الخبر مضاف الی المعرفة وقولہ المعروف خبر مجزئ المضافین
 قولہ ای اسم جواب سوال ظاہر قولہ متلبس فی اشارۃ الی ان قولہ بعینہ ظروف مستقر مع المتعلق
 صفۃ لثب قولہ ای بناتہ فہرید لان للعين معان کثیرة و کلہا غیر مستقیم ہنا قولہ یعنی اسماء
 الاشارة جواب سوال ہوان علیہم ہات من المعارف غیر جائز لان بین الایہام والتعین منافا
 اجاب بقولہ یعنی الخ حاصل ان المراد ہا اسماء الاشارة والموصولات و ہا الیسا مبہمین لکن
 تسمیتہا مبہمات باعتبار ان اسم الاشارة من غیر الخ قولہ الیم الخ جواب سوال ہوان حصر المعرفة فی الستہ
 غیر جائز لان التعریف یحصل الیہم ایض کما ترے اجاب ہاترے قولہ لم ینذکرہ جواب سوال ہوان المص
 لم خالف عن المتقدمین لانہم لم ینذکرہ والمعرفة بالنذاع اجاب ہاترے والفرق بین الاعلام الشخصیۃ
 والجنسیۃ ان الاول موضوع للذات کلفظ زید موضوع للمذلول الخادجی والثانی موضوع للمفہوم کلفظ
 اسامۃ موضوع للحيوان المفترس ثم الفرق بین الاعلام الجنسیۃ والجنس بین اسم الجنس ان الاول موضوع
 للماہیۃ الواحد المتعینۃ المتمازۃ عن سائر الماہیات اما الاخرین موضوعان للماہیۃ من حیث
 ہی مع قطع النظر عن ذلک العواض ثم الفرق بینہما ان الاول یطلق علی القلیل کثیر علی السواء
 کالماء مثلا والثانی یطلق علی الافراد بطریق البدلیۃ کالرجل مثلا قولہ لایضاف الیہ لان المنادے
 یخرج عن المنادائیۃ بالاضافۃ الیہ قولہ لایخفی جواب سوال ہوان ینقض علی نحو غیر و مثل و
 شہر فانہا لاتصیر معرفۃ بالاضافۃ الی احد الامور الخمستہ اجاب ہاترے قولہ ای اضافۃ الخ
 جواب سوال ہوان کیف یجعل لفظ الغنہ مفعولا مطلقا للمضاف مع ان معنی المضاف مشتمل علی
 الاضافۃ لا علیہ اجاب ہاترے حاصلہ مفعول مطلق مجازا باعتبار حذف المضاف یعنی الاضافۃ ثم
 الاضافۃ الیہ بقلاقۃ وہی کونہا معنویۃ فلذلک قال الشارح یعنی اضافۃ معنویۃ قولہ اسماء کان
 جواب سوال و ہوان المتبادر من العلم ہوا اسم المحض فہو ینقض علی نحو سیبہ وابن عباس
 فانہما الیسا بعلم مع ان التعریف صادق علیہما لانہما وضعائے بعینہ غیر متناولہ غیرہ بوضع
 واحد اجاب ہاترے حاصل ان العلم اعم من ان یکون اسما محضا ولقباً وکنیۃ قولہ
 والاعلام الغالبۃ الخ جواب سوال ہوان ینقض علی نحو الاعلام الغالبۃ اذا تعینت لفر دمعین
 بغلبۃ الاستعمال فیہ کابن عباس مثلا فانہما من قبیل الاعلام مع علی صدق التعریف علیہا
 لعلک الوضع فیہا لثب بعینہ اجاب ہاترے قولہ الاعلام المشتركة فانہا تتناولہا

علی بن ابی حمزہ
 در اسم الجنس

بوضع آخر قولہ فی الذکر لان المقدّم اعرف من المؤخر فضات المضمرات اعرف من کلها قبل هذا
 یناقض بما ذکر فی التوابع بقولہ ثم المعرفۃ باللام والموصوت فیہما مساوات فیل هذا کیف تکتون
 الموصولات اعرف من ما عرف باللام ہناتامل قلنا للسیویۃ فی هذا المقام من ہیان احد ہما
 مشہو وہو ما ذکرہ الثلاث ہناتو ثانیہا غیر مشہو وہو ما ذکرہ فی بحث التوابع فلا تناقض فی کلامہ
 فاحفظ قولہ انما فردها جواب سوال وهو ان بعض اسماء العدّ معربٌ بعضها مبني كخمسۃ عشر
 اذا تضمن الواو وبعضها معرفہ وبعضها نكرة وبعضها مذکور وبعضها مؤنث وبعضها مفردات و
 بعضها مرکبات فیل هذا صاد ذکرہا بعد مستدک لان المعرب والمبني منها داخلۃ فیہا وکل باقی
 الاسماء منها داخلۃ فی الاقسام الباقیۃ اجاب بما ترے قولہ اللفاظ الخ جواب سوال وهو ان المتبتک
 والخبر اذا کانتا معرفتین فلا بد من ضمیر الفصل بینہما وهما لہم یوجد فاجاب بما ترے وایض انما
 قال اللفاظ دون اسماء لیتناول جمیع افراد اسماء الاعداد لان بعضها مرکبات المکرّب لیس باسم
 لان الاسم قسم من الکلمۃ والکلمۃ لفظ مفرد قولہ منفردۃ جواب سوال وهو ان الواحد من قبیل
 اسماء العدّ مع انه لیس بموضوع للجمع کذلک الاثنین فلا یكون تعریف اسماء العدّ جامعاً لفرادہ
 حیث خرج عنہما اثنین اجاب بما ترے قولہ ما یجاب بہ هو مدلول اللفظ الواحد والاثنین مثلاً
 اعنی بالوحد والاثنینۃ واما اللفاظ الموضوعۃ لکمیّتها فللفظ الواحد الاثنین مثلاً قولہ عند
 بعضہا الحساب لان العدّ عندہم عبارة عن نصف مجموع الحاشیتین اقلها الاثنان فلا یکو
 الواحد عدّ عندہم قولہ ولا ینتقض جواب سوال حاصل ان نحو رجلا ورجلین موضوع لکمیۃ
 احاد الاشیاء کما ترے مع انه لیس من قبیل اسماء العدّ حاصل الجواب ان اسماء العدّ عبادة عما یكون
 موضوعاً لکمیۃ احاد الاشیاء فقط واما نحو رجل موضوع لہا مع معنی اخر وهو مذکور من بنی اذا تجاو
 من حد الصغر الى حد الکبر وکلک فی رجلین البواقی قولہ کواحد واثنتان وهما فرعان للواحد
 والاثنتان قولہ کثلاث الى تسع وهما فرعان للثلاثة والاربع الى التسعة مع التاء وهكذا التثنیۃ و
 الجمع فرع الواحد قولہ وعشرون فانه جمع حکمی ان لم یکن جمعا حقیقیا کذا ذکرنا سابقاً بقولہ
 جمع المذکر السالم واولو وعشرون حیث ذکرہا بعد الجمع قولہ لتانیث الجماعۃ الخ لان الرجال
 بتاویل الجماعۃ مؤنث قولہ اسبق انی الخلق لان ادم علیہ السلام قد خلق قبیل حواء اونی
 الاصطلاح اذ یقال رجل وامرأة وقائم وقائمة قولہ تذکر الثانی فی المذکور الخ جواب سوال وهو ان
 التکریب فرع الافراد والعدّ فی حالة الافراد مؤنث فلم خالف الفرع الاصل اجاب بما ترے قولہ اما
 تذکر الثانی جواب سوال وهو ان ینبغی ان یؤنث الثانی فی نحو واحد عشر واثنی عشر لعدّ اجتماع
 علامتی للتانیث اجاب بما ترے قولہ عند التکریب جواب سوال وهو ان ینتقض علی عشرة فانه مؤنث
 مع انہم لیسوا بقائلین علی کسرة الشین فی اجاب بما ترے قولہ اے من عشرة جواب سوال و
 هو ان ینتقض علی نحو عشر فی ثلثة عشر فانه من قبیل اسماء العدّ المؤنث المکرّب مع غیرہ مع انہم

ليسوا بقائلين بكسرهما بل بسكونها اجاب بما تراه حاصل ان المراد بالمؤنث هو الذي يكون مع بقاء التاء
قوله فتحات وهي فتح العين الشين والراء والتاء ولا اعتبار لفتح الدال في نحو احد عشرة لان
 بعد ساكن فلم يوجد التوالي **قوله** ولما غير الواحد الواحد الخ جواب سؤال هو ان العلة لتغيرهما
 ليس الا التركيب وهنالم يوجد لوجود العاطف وايضاً العاطف فيها موجود فينبغي ان يدرك
 فيما بعد وهو قوله ثم بالعطف بلفظ ما تقاد اذ الاصل في العبارة الايجاز والاختصار اجاب عنها
 بقوله لما غير الواحد الواحد ههنا بدت التركيب لان المعطوف الخ حاصل الدفع الا ولا المعطوف
 والمعطوف عليه في قوة التركيب لانها علم لم تبت معينة من العد وحاصل الدفع الثاني ان العلة
 لتغيرهما لما صارت موجودة ههنا لم يجعلها على صوت ما تقاد من غير تغير فلذلك لم يدكهما فيما بعد
قوله بل الى تسع وتسعين فيلشارة الى ان العبارة بخذ في المعطوف فلذلك لم يتعرض لذلك **قوله**
 معد يكره صلح معد بفتح الياء ثم اسكن للتركيب بما بعد **قوله** والثلث الى العشر الخ فيلشارة الى ان
 العبارة بخذ في المعطوف فلذلك لم يتعرض المصمم لمع ان الحكم فيه ايضاً كذلك **قوله** اي مجوز
 الخ جواب سؤال هو ان الخفض حقيقة في الاعراب بالحركة في لا يتنا ولا الاعراب بالحروف اجا
 بما تراه **قوله** استعماله استعمال عد الاقل **قوله** اثروا اي اختاروا **قوله** مائة مائة عن
 الثلث **قوله** استثناء جواب سؤال وهو ان مائة في ثلثة مائة مخفوض ايضاً كيف يصح الاستثناء
 عن المخفوض المجموع اجاب بما تراه **قوله** مسلمين فلا يقال ثلثة مئين **قوله** المجموع بالالف
 الخ يعني ان مات تميز عن الثلثة ثم لفظ المات مبهم محتاج الى التمييز فيذكر ههنا يلزم الاتصال
 بها وهي خلاف مجيئه عادة اذ عادة مجيئه بعد ما هو في صوة المجموع **قوله** بل الى تسع تسعين
 فيلشارة الى ان العبارة بخذ في المعطوف **قوله** كالاسم الواحد لان المتصالية متمم للمضاف
 في الحقيقة كالشئ الواحد **قوله** ليورد الخ يعني ثلث مائة امرأة جائز حملها على مائة امرأة **قوله** المعبر
 به عنه فيلشارة الى ان اللام في قوله اللفظ للعهد **قوله** افق العد الخ جواب سؤال هو ان قول فوجها
 جزء لقوله اذ كان وجرائتيه غير جائز لان الجزء لا يكون الاجملة وهذا مفق اجاب بما تراه صلح
 انه مبتدأ للخبر المخذوف **قوله** اعتباراً باللفظ اي بلفظ الشخص اسم العد مع المعد والمنكر
 المجموع لا يكون الاموننا **قوله** بالمعنى اي بمعنى الشخص هو النساقوله وواحد فيلشارة الى ان
 العبارة على حد المعطوف وهكذا في اثنان واثنان او الى ان المصم ذكر الاصل وترك الفرع با
 لمقائسة ككلا وكلتا **قوله** اي الصالح الخ جواب سؤال هو ان بين قوله استغناء وبين قوله بلفظ
 التميز منافاة لانه بالاستغناء لا يصير تميزاً واذا صاد تميزاً لا يجي منه الاستغناء اجاب بما تراه
 عن سؤال بوجه اخر وهو ان في عبادة المصم تناقض ظاهر اذ المفهوم من قوله ولا يميز الخ ان لا
 يكون لها تميز ومن قوله استغناء الخ وجود التميز فاجاب بقوله اي الصالح الخ حاصل ان
 المراد من العبارة السابقة علماً ايراد التميز معهما كما يفهم من عبادة الشارح ومن الثاني

الاستغناء على تقدّر ذكره معها **قوله** بوجه اى بما دنته في اشارة الى وجب الاستغناء **قوله** فان
من صيغة الخ المراد من الصيغة ههنا هو مجموع المادة والصيغة وبالاول الصيغة فقط لان العام
اذ ذكر بمقابلة الخاص يرا دبه ما واء الخاص **قوله** ولا يبعد جواب **قوله** التخصيص
فيه النص بالتخصيص لان للنص معنى اخر هو غير مستقيم ههنا وهو الآية والحديث **قوله** باعتبار
تصيره والفرق بين الفرد من المتعد باعتبار تصيره وبين المفرد من المتعد باعتبار حاله
بوجهين احد هما ان الاول لا يجئ فيما فوق العشرة بخلاف الاخير والثاني ان الاول ايضا الى
العد انقص نحو ثاني الواحد ثالث الاثنين وغيرها بخلاف الاخير فان ايضا الى المسان ونحوها
الاثنين وثالث الثلاثة **قوله** الواحد انفس **قوله** اى مرتبة في اشارة الى ان للحال معنى اخر
غير مستقيم ههنا وهو ما يبين هيئة الفاعل والمفعول وزمان التكلم واصفة الشئ **قوله**
اسم جواب سوال مثل ما هو غير مرة **قوله** كان في اشارة الى ان لفظ في ظرف مستقيم المتعلق
صفة الكلمة ما **قوله** اى ملفوظة جواب سوال وهو ان لفظا خبر لكان المحذوفه والاصل
ان يكون خبرها محمولا على اسمها وههنا لا يصح لان العلامة ليست لفظا اجاب بما ترى **قوله**
اذ الحرف الرابع في المؤنث السماعي في حكم التانيث الخ وكذا الخامس لان موضع التاء في
كلامهم فوق الثلثة **قوله** اى مقداة جواب سوال مثل ما امر الان **قوله** بخالفة فسر الخ
بالخالفة لان الخلاف في الاصل مشترك بين المجرى والمزيد والمراد به ههنا باب المفاعلة
قوله كسيلة حيلة الاول مثال من قبيل الاسم والثاني مثال من قبيل الصفة هكذا صحراء حمراء
قوله التاء وعلامة تاء التانيث هي تاء زائدة في اخر الاسم مفتوحة ما قبلها تعلق في الوقف
هاء كطلمحة فتاء اخت ليست بتاء التانيث لا تتفاء القيد بين الاخيرين فيها قطعاً **قوله**
اسم جواب سوال ظاهر **قوله** من جنسه في اشارة الى ان اللام في قوله في الحيوان للجنس
لاللهما لخادجى **قوله** بخالفة في اشارة الى ان المراد بالخلاف هو مصدك المزيد لا مصدك
المجرد **قوله** بلا فصل جواب سوال وهو انه يتقضى على حضرت في نحو حضرت القاضه امرأه
وعلى قوله ضرب اليوم هند فان لك فيه الخيار في ذكر التاء وتركها مع انه مسندك الى المؤنث
الحقيقية اجاب بقوله بلا فصل **قوله** مطلقا في رد على بعض الشارحين كفاضل الهند لانهم قالوا ان
ضمير قوله اليه ارجع الى المؤنث الحقيقي مطلقا مظهرا كان او مضمرا او الى المضمرا المؤنث اللفظ
لا يرجع الى المظهر المؤنث اللفظ لان لود جمع اليليزا التناقض بين هذا وبين قوله وانت في
ظاهر غير الحقيقي بالخيار ووجه الرد ان ضمير اليه ارجع الى المؤنث مطلقا حقيقيا ولفظيا
مظهرا او مضمرا واما ذكر ظاهر غير الحقيقي فيما بعد فهو بمنزلة الاستثناء من هذه الكلمة لان
الاصلا ن اذا حكم على كل ثم ذكر بعض فواده فيما بعد فهو بمنزلة الاستثناء عن هذا الكلم **قوله** اى
فذلك الفعل الخ جواب سوال هوان قوله فالتاء جزء لقوله اذا اسند وجزائتيه

بما
في
المذكر
والمؤنث

لا یصح لان الجزء لا یكون الاجل وهذا مفرد اجاب بما ترى حاصل ان قوله بالتاء ظرف مستقر باعتبار المتعلق خبر المتبداً المحذوف هو قوله فذلک الفعل ثم الجملۃ جزء ما قبلها قوله وجوباً جواب سوال هو ان مقابلة هذه العبادة بما بعد وهو قوله انت فی ظاهر غیر الحقیقۃ بالخیار غیر جائز لان فی کلہما ذکر التاء اجاب بقوله وجوباً قوله لكون التانیث دلیلاً بقوله فذلک ان تقولا الخ قوله و جعل بعض الشارحین هذا بیان للقول المراد ووجه الرد علیہم ان المقصود ہنہا بیان مطلق المؤنث واذ اجمع ضمیر الیہ الی المؤنث الحقیقۃ والی ضمیر المؤنث اللفظی لیس فیہ تخصیصاً وهو مخالف من سوق الکلام والاصل فی المطلق ان یمحی علی الاطلاق وعلی من ہبہم یلزم اختیار المجاز وهو خلاف الاصل قوله ولو کان یستثنی الخ اعتراض حاصل ان المصطلح استثنی صوة الخیار ینبغی ان یستثنی صوة اسناد الفعل الیہ مع الفصل ایضاً لئلا یحتاج الی التقیید بقولنا بلا فصل كما هو الاصل اجیب بان مقصود المصطلح هو اسناد الفعل الیہ بدون الفصل وقولنا بلا فصل بیان لمراد المقصود لا تقیید لقوله قوله وحکم ظاہر الجمع المراد بالجمع ہنہا هو الجمع المذکور المکسر کالرجال جمع الرجل والجمع المؤنث السالم کالمؤمنات او مکسرة کالنسوة جمع النساء كما فی قوله تعالی وقال نسوة قوله المحققتاء ینظر الی تاویل الجمع بالجماعۃ قوله وان شئت ترکتها نظر الی ظاہر التذکیر واما فی نحو الزین فقد وجدت الواو وهو یابی عن تاویل الجمع بالجماعۃ لانه من خواص التذکیر فلذلک لا یقال جاءت الزین بل جاء الزین قوله ای ضمیر فعلت جواب سوال وهو ان الحمل ہنہا غیر جائز لان نحو فعلت لیس بضمیر بل الضمیر فیہا مستتر اجاب بما ترى حاصل ان العبادة محمولۃ علی المسامحة قوله وهو المستکن فیہ جواب سوال هو ان ضمیر المذکور العاقلین كما كانت فعلت کذا فعلت ایضاً کافی الرجال اکرمت فمخینین لا یصح التخصیص اجاب بما ترى حاصل ان المراد بضمیر فعلت هو الضمیر المستکن المقرون بالتاء وهو اعم منها قوله ای ضمیر فعلوا جواب سوال مثل ما مر الان قوله یعنی الواو جواب سوال وهو انہ ینقض علی نحو فعلوا نحو اکرموا اجاب بما ترى حاصل ان فی هذه العبارة ایضاً مسامحة قوله ای ضمیر النساء فیہ اشارۃ الی العطف قوله وما یماثلها جواب سوال وهو ان ضمیر العیون ایضاً کذلک فمخینین لا یصح تخصیص النساء حاصل الجواب ان المراد بالنساء هو جمع المؤنث وان لم یکن من العقلاء قوله ای ضمیر الايام وما یماثلها جواب سوال مثل ما مر الان قوله ای ضمیر فعلت مقرون بالتاء جواب سوال ظاہر كما مر قوله فانه لا اصل لہ الا قاعد لہ قوله کالرجال فان لہ اصل فی التذکیر هو الواو قوله فیراعی اعیراعی قوله وفی الحواشی الہندیۃ دلیلاً الخ قوله الخ مؤخرہ جواب سوال هو ان هذا التعریف لا یصیر جامعاً ومانعاً اما الاول فلان نحو مسلمان مشہ وکمال انہ لا یلحق باخوه الف او یاء اما الثانی فلان نحو مسلم قد لحق باخوه الف او یاء ولا یقال لہ لیس اجاب عنہ

سہ یعنی ان قوله والنسارہ عطف علی قوله العاقلین ۱۲ مولیاً مولوی محمد عبدالرحیم عفی عنہ

الحقیقۃ قلنا المراد بالوضع الوضع العام یعنی سواء كان ذلك الشیء متحدین من حیث الحقیقۃ
 كما لم یکن متغائرین كالانسان والبقر بعد ان یكونا داخلین تحت جنس الموضوع له فهناك لا
 الانسان والبقر وانما متغائرین من حیث الحقیقۃ لكنهما داخلان تحت معنی الابيض هو الجنس
 الموضوع له بوضع واحد **قوله** بوضع واحد جواب سوال وهو انه ینبغی ان یصح تثنیۃ القرء بالقرآن
 لاداءة الطهر والکیض لان الطهر والکیض داخلان تحت الموضوع له للکیض جاب بقوله بوضع واحد
 والوضع فی الکیض الطهر متعدد لان من اداد بالقرء الطهر كالتشافی بم فهو یقول انه موضوع له
 ومن یقول انه وضع للکیض كما یحینفہ وتوابعه فهو یقول القرء موضوع للکیض لا للطهر فلهذا
 كان الوضع فیہ متعدد ا فلا یصح تثنیۃ القرء بالقرآن باداءة الطهر والکیض **قوله** ولو اید
 بقوله الخ اعتراض الجواب عن ان جعل الکلیم علی المعنی المتبادر واجب المتبادر من مثله هو المثل
 فی العد لا الجنس ولان المثنی مقابل للجمع المصق قد ذکر فی الجمع لفظ الاكثر مقام المثالیث قال
 لید علی ان معنی الاكثر المراد من الاكثر هو الاكثر فی العد **قوله** لید الخ جواب سوال وهو ان
 تعریف المثنی قد تم جمعا ومنعاً فی الحاجة الی قوله لید علی ان معنی الخ حاصل الجواب
 ان هذی العبارة لیس من جنس التعریف بل ذکرها للفاائدة التي ذكرها الشارح **قوله** ادعاء
 مجاز **قوله** ثم یؤاخذ الجواب سوال وهو ان تسمیة اللام با سم الاب ادعاء لقوة التناسب مسلم لكن
 لیس بینہما اتحاد المفہوم الذي هو شرط فی تثنیۃ الاسم فلم یجوز تثنیۃ فاجاب ہاترے وقوله لقوة
 التناسب بینہما بیان العلاقة بین الحقیقۃ والمجاز وذلك التناسب عبارة عن كونہما والذین
 للولك حاصل الجواب ان الالاسم انہ یثنی الاب باعتبار المعنیین المختلفین بل باعتبار المعنیین
 المتجانسین لان الام ح جعلنا ہا مسمی بالاب مجازاً ثم اولنا ذلك الاسم بالمسمی بہ لیحصل
 مفہومیتا ولہما وبعد حصول ذلك المفہوم المتساوی لہما صلا متجانسین **قوله** ال ادعاء اسمیتای الی تجوز
 الاسم **قوله** ولما و اعطف علی فلیعتبر **قوله** قلنا الاشہت الخ حاصل الجواب ان اداءة الطهر والکیض
 عن قرآن حین اولت القرء بالمسمیہ جائز لانہ حصل من القرء مفہوم شامل لہما واما کلامنا فہم ما اذا
 كان اداءہما منہ بمجرد الاشتراك للفظ یعنی قبل التاویل **قوله** وددہ بعضهم یعنی ان الاداءة الرجلین
 من لفظ ذید اذا كان علما لہما قبل التاویل یا المسمی بہ غیر جائز عند المص و جائز عند البعض ثم **قوله**
 فعل **قوله** هذا البعض ینبغی الخ هذا بیان للرد علیہم **قوله** ولما كان جواب سوال وهو ان تعریف
 المثنی قد تم جمعا ومنافون کر قوله والمقصود اشتغال بالایعنیہ اجاب بقوله ولما كان الخ حاصل انہ
 لیس من تتمۃ التعریف بل شروع فی حکم المثنی **قوله** الی الاسم للمقصود فی اشارۃ الی ان المقصود
 صفت لموضوع وحذو اعنی بہ الاسم ایض فی اشارۃ الی نکتہ اخرى وهی لمن المقصود لا یجی فی
 الافعال هكذا الممدد **قوله** مفردۃ الخ احتراز عن نحو حمراء ہما لان فیہ الفین **قوله**
 لازمۃ احتراز عن الالف التي ثبتت عقب ذید مثلاً فی نحو ذایت ذید فی حال الوقف لانہ لیس ثبت

عہ فانہ لیس یذیر بالقرآن بل بالقرء

في حال التشية **قول** ضد الممد دلان الممد دما فيه مد الصوت والمقصود بخلاف **قوله** لم يك كاللوا
 الخ الامارة عبادة عن التلفظ بالفتحة التي قبل الالف بحيث يؤدي معها الكسرة والتلفظ بالالف بحيث
 يؤدي معها الياء مثلهما في ولا يدرك بها الا البصير كالاشام **قوله** غيره افيد بعتة الخ جواب
 سوال وهو ان لفظ الثلاثي تناول للجزء والمزيد فيه فحينئذ ينقص على نحو اعلى فان الالف منقلبة
 عن الواو ولا يقبل الضرب والواو بالياء اجاب بما ترمي حاصله ان المراد من الثلاثي هو المجر دون
 المزيد في **قوله** اي ان له يكن جواب سوال ظاهر **قوله** مقلوبة جواب سوال ظاهر **قوله** اي غير
 زائدة كهزة علماء **قوله** لا منقلبة عن اصلية كهزة كساء ودياء **قوله** في الاشهر في الاستعمال
 الاشهر لنا قال ذلك لان في غير الاشهر قبلها واوا كما حكى ابو علي في مسأله **قوله** التمسك اي
 للعابد **قوله** اي منقلبة عن الف التانيث جواب سوال هو ان الهزة لما كانت للتانيث فحرب يبط
 حصر علامة التانيث في التاء والالف اجاب بما ترمي **قوله** مع انها غير اصلية جواب سوال هو انه ينبغي ان
 ينقلب هزة قرء بالواو ايضا اجاب بما ترمي حاصله ان الكلام المذكور جزء الليل وتماثل ما يحكي بقوله
 مع انها غير اصلية فجز لا يرد **قوله** والواو الخ جواب سوال وهو انه ينبغي ان ينقلب الهزة بالياء اجاب
 بما ترمي **قوله** اقتت واجوة اصلها وقتت ووجه **قوله** كعلاء وهو عبادة عن عصب العنق **قوله**
 المذكور ان فيه اشارة الى ان اللام للممد **قوله** جائز ان جواب سوال ظاهر **قوله** في الصو الاولي
 وهو علماء **قوله** عن او اوياء يعني ان المحقوق في قوله علماء الواو والياء ثم ابدلت بالهزة **قوله**
 ملحقة بالاصل والمراد به هو السين في قرطاس لانها اصلية **قوله** وفي الاخرى هو كساء وردداء
قوله وفي الترجمة اعترض **قوله** الشريفية صفة للترجمة والياء فيه للنسبة فصا المعنى وفي
 الترجمة الشريفة المنسوبة الى سيدك الشريف **قوله** لكن اريد فخصنا جواب عند **قوله** لا يمكن الانتفاع
 الخ الانتفاع بالخصيتين هو الوطى بالاليتين هو القنوق **قوله** في حشوه في وسط **قوله** ولما كان الخ
 لدفع ما قيل انه ما الوجهان المذكورين في نونه لفظ المضارع وفي حديثه التانيث لفظ الماضي اجاب بما ترمي
قوله للاستفرا دلان المضارع لا يتقطع بخلاف الماضي لانها غير مستمرة لو جرت قطعها **قوله** اسم جواب سوال
 ظاهر **قوله** جملة جواب سوال وهو ان لفظا المجموع مبتدأ وقوله ماد لعل على احد مقصوثة خبره وخبرية غير
 جائز لعد صحة الجملة لان اللام الاستغراق يدل على احد مقصوثة مع انها لا تسمى بالمجموع اجاب بقوله على جملة
 احاي على مجموع احد دفعه واحدا واما اللام الاستغرافية فقد دل على احد متفرقة **قوله** ايتعلق بها جواب سوال
 وهو انه ينقص على لفظ الكل في نحو جائز كل قوم فانه لا يسمى بالمجموع مع انه يدل على احد مقصوثة اجاب بقوله
 يتعلق بها واما التعلق بها في ذلك المثال ففي ضمن القوم الاكل **قوله** لغيره في اشارة الى ان الاضافة
 في قوله تجزوف مفردة لامية **قوله** الذي هو الاسم الخ جواب سوال وهو ان المفرد لما كان ما حو
 في تعريف المجموع في يستلزم ذلك لان المجموع ما حو في تعريف المفرد ايضا حيث قال اللفظ ما لا يكون

منه

علم في المجموع في يستلزم ذلك لان المجموع ما حو في تعريف المفرد ايضا حيث قال اللفظ ما لا يكون

مثنیٰ ولا مجموعاً حاصل الجواب ان المقدر على نوعین احدهما ما ذكرتُ الثاني عبادة عما يكون دالا على واحد المراد ههنا هو الثاني قوله بحسب الصوة جواب سؤل وهو ان المراد بالتغير هو التغير في المادة فيقضى على نحو رجال فان مجموع ولم يوجد فيه تعبير المادة اجاب بقوله بحسب الصوة والتغير بحسب الصوة في نحو رجال موجود لان الجيم في مفرد مضموم وفيه مفتوح وكذا الراء في مفرد مفتوح وفي جمع مكسوك وكذا زاد الالف في جمعه قوله اما بزيادة جواب سؤل وهو انه يقضى على نحو مسلمون فان التغير بحسب الصوة ليس بوجوده في اجاب بما تره قوله او اختلاف في الحركات جواب سؤل وهو انه يقضى على نحو اميد فان الزيادة والنقصان ليست بموجودة فيه مع انه مجموع اجاب بقوله او اختلاف في الحركات قوله حقيقة او حكما جواب سؤل وهو انه يقضى على نحو فلك في جمع فلك فان مجموع مع ان الاختلاف في الحركات السكنات ليست بموجودة فيه اجاب بما تره حاصله ان التغير فيه موجود حكما حيث اعتبرت حركاته على حركات اسد لا قفل قوله مما كان الفارق في جواب سؤل وهو ان اضافة النحو الى التمر لا يخلو اما ان يكون بيانية او لامية او ظرفية فعلى الاول يخرج عنه كلف ودخول في تمرد وعلى الثاني بالعكس على الثالث يلزم ظرفية الشيء لمثله اجاب بما تره قوله مما هو اسم جمع جواب سؤل مثله ما تره قوله كجامل و باق و دك بالفرد لا اول هو الجمل ولثاني هو البقر ولثالث هو الراكب قوله نحو ابل و عنم مثالان لاسم الجنس قوله مما الجمع و الواحد الخ جواب سؤل وهو ان اضافة النحو الى الفلك ان كانت بيانية يلزم خروج الهجان عنه ودخول الفلك فيه ان كانت لامية يلزم العكس ان كانت ظرفية يلزم ظرفية الشيء لمثله اجاب بما تره قوله نوعان جواب عن سوالين تقديرا لا ولا لانه ينبغي ان يذكر ادوات الحصر الثاني ان ضمير هو مبتدأ وكل واحد من صحيح ومكسر خبره وهذا الخبرية غير جائز للزوم حمل الخاص على العام اجاب عنها بقوله نوعان حاصل الجواب الاول ظاهر وحاصل الدفع الثاني ان الخبر هو مجموعهما الاكل واحد في يلزم حمل المساوي على المساوي وهو جائز قوله اخر مفرده جواب عن سوالين مثله ما تره في المتن قوله منع الخمولان جعل اليون عوضا عنهما ليس بمنع كما هو من البعض قوله ذلك الحق جواب سؤل مثله ما تره في المتن قوله اي مع مفرده جواب سؤل وهو ان الظاهر ان الضمير في قوله معراج الى ما تحق به ما تحق به عبادة عن الجمع في ينبغي ان يصح اطلاق المسلمين على سائر جال مثلا وهو ادناه ولا يصح على ثلاثه جالا اصلا اجاب بما تره قوله من حيث معناه دفع وهم وهو ان الظاهر ان ما مع يكون اكثر منه من حيث لفظه لا من حيث مدلوله الامر ليس كذلك لما هو اكثر منه من حيث مدلوله كالمسلمين فلنفع هذا الوهم قال من حيث معناه وحاصل ان الاكثرية في المسلمين انما ثبت من حيث المعنى لا من حيث اللفظ قوله ولا اكثر في الواحد فكيف ذكر المصير لفظ الاكثر قوله اخر مفرده جواب سؤل وهو ان الضمير في اخره راجع الى ما تحق به فيمنين يقضى على نحو قاضين فان في اخره ياء مع انه

المراد ان ضمة فلك الذي هو مفرد لضمته نقل بالذي هو مفرد ايضاً وضمة فلك الذي هو جمع كضمته تسوية جمع اسد ۱۲

لم تحذف اجاب بما ترے قولہ ملفوظہ جواب سوال ہوان^۲ آخر قاضی لم توجد الیاء فكيف تحذف
 لان في اسقاط الساقط اجاب بما ترے قولہ آخر الاسم الذي جواب سوال ہوان الظاہر
 ان الضمیر راجع الی ما حتی بہ فتح ینقض علی نحو مصطفون فان فی آخرہ لم يوجد الالف فكيف
 حذفت اجاب بما ترے قولہ ای شرط اسم جواب سوال ہوان الظاہر ان الضمیر فی شرطہ راجع
 الی ما حتی بہ فتح ینبغ ان یجمع نحو الزیدان یجمع اخرى اجاب بما ترے قولہ یعنی شرط صحیحہ جمعیہ
 جواب سوال و ہوان لان اسم ان کونہ من کرا علمای عقل شرط لوجود الاسم لان الاصل ان الشرط
 لا یوجد بدن الشرط ونحو الفرس غیرہ اسم لم یوجد فیہ ہذا الشرط اجاب بقولہ یعنی الخ
 حاصلہ ان ہذا الشرط لیس بشرط لذات الاسم بل لصحیحہ جمعیہ قولہ ای اسم محض اجاب سوال
 و ہوان الاسم اعم من الصفتہ فتح ذکر الصفتہ فیما بعد مستکبر اجاب بما ترے قولہ ای کونہ
 علم اجاب سوال و ہوان المذکور اسم ایض فتح یلزم ظرفیۃ الشئ لنفسہ ایض ان الشرط لا یكون الا
 عرضا والمذکورین اجاب عنہا بقولہ ای فکونہ الخ حاصلہ ان الشرط ہنہا ہو کونہ فکونہ
 و هو عرض لان الکنون مصدک و هو عرض فلا یلزم ظرفیۃ الشئ لنفسہ لان کونہ عرضا قائم
 بالاسم لا عینہ لان بین الشئ و بین القائم بہ تغاير ظاہر قولہ من حیث سماہ جواب سوال
 و ہوان لفظ زید لیس بدن عقل اجاب بما ترے قولہ و اداد بالمذکور جواب سوال و ہوان
 نحو طلحہ من قبیل ما ذكرت مع انہ لا یجمع بالواو والنون و ایض ان نحو ورقاء و سلمیہ
 اسمین لیس بامذکورین لوجود علامۃ التانیث فیہما و یجمعان بالواو والنون اجاب
 بما ترے حاصلہ ان المراد بالمذکور ہو مخلوہ عن التاء لا غیر فتحو طلحہ غیر خال عن التاء فلذالم
 یجمع بالواو والنون نحو ورقاء و سلمیہ خالیان عنہا فلذا یجمعان بالواو والنون قولہ
 فتتخى من باب الاتعالي من المحو بمعنى السلب الزوال قولہ من الصفات فیہ اشارۃ الی ان التوین فی
 صفتہ للتکثیر قولہ ای لہ شرط جواب سوال و ہوان ینبغی للہضم ان ینذکر اذات الحصر اجاب قولہ
 ای لہ شرط قولہ کونہ مذکور اجاب عن سوالین مثلا ما مر قولہ لہم و ہو قولہ علمای عقل من حیث
 سماہ الخ واعطاء الاشراف قولہ ای مذکور اجاب سوال و ہوان اضافة فعل الی فعل
 غیر جائز للزوم اضافة المعرفۃ الی التکرر لان کلمۃ افعال وزن یراد بہ الموزون کذا وزن اذ الیہ بہ الموزون
 صار علمای الاجاب بما ترے حاصلہ ان کلمۃ افعال لیت بعرفۃ بل تکرر لان المراد بہ الاسم المذکور غیر
 مستوفی... صیغۃ الصفتہ الکائن ذلك الاسم ایاہام مع المؤنث آیکون ذلك الاسم عبارة عن ذلك
 الصفتہ مع المؤنث قولہ بل ینبغ ان المذکور جواب سوال و ہوان فعلی ہذا ینبغ ان لا یجمع افعال
 التفضیل بالواو والنون ایض نحو انصر نصر لانہ ایض اسم مذکور غیر مستوفی صیغۃ الصفتہ الکائن
 ذلك الاسم ایاہام مع المؤنث و ایض ان ذکر فعلان فعلی فیما بعد مستکبر لانہ من ہذا القبیل ایض
 بقولہ لیکون المذکور و حاصلہ ان المراد من انتفاء الاستواء لیس الانتفاء مطلقا بل انتفاء الاستواء

بان يكون المذكرة على وزن افعال المؤنث على وزن فعلة وانصر نصراً ليس كذلك مع انه يجمع بالواو والنون **قوله** للفرق الخ لان افعال الصفة فرع افعال التفضيل لانه على التريادة فلو جمعها بالواو والنون لزم المساواة بين الفرع والاصل وممكنه فيما بعد **قوله** اى مذكرة غير مستوية جواب سؤال مثلاً ما مر **قوله** بل يكون جواب سؤال مثلاً ما مر **قوله** لزم اللبس ابين علامته وعلام **قوله** قد شد جواب سؤال وهو ان نحو سنين وارضين يجمع بالواو والنون مع ان التذكير العلميتي والعقل منتف فيها اجاب بما ترون **قوله** وقد اذنت صاحب اللباب اعراض حاصله ان الحكم بالشد ذنى نحو سنين باطل لان العن في النجاة هو صاحب اللباب وقد اخرجها عن الشد ذوا دخلها تحت قاعدة كليت حيث قال وشرط ان كان اسما فمذكرة علم يعقل سو ما جبر يقصه من ذى التاء المحذوفة العجز معتلا مما لا مذكرة ونحو سنة من هذا القبيل لانه من قبيل معتل الواو اصله سنو حذفت الواو وعوضت عنها التاء اجيب بان الحكم بالشد وذفيه حملا على نحو ارضين فحينئذ لا يرد **قوله** اى الجمع جواب سؤال وهو انه ينقض على نحو ضادته فانه من قبيل المؤنث ولا يلحق فى اخره الف وتاء اجاب بقوله اى الجمع **قوله** الصحيح جواب سؤال وهو انه ينقض على نحو ضادته بواو فان جمع مؤنث ولا يلحق باخره الف تاء اجاب بقوله الصحيح **قوله** اجمع جواب سؤال وهو ان كليت والعموم فحينئذ ينقض على نحو عرفات فانه قد الحق باخره الف وتاء ولا يسمى بالجمع الصحيح المؤنث وايضا المبتدأ والخبر اذا كانا معرقتين لا بد من ضمير الفصل بينهما وهناله يوجد اجاب بقوله اى جمع **قوله** اخره مفردة جواب عن سوالين مثلها مر فى المتن فلا تغفل من البيان المذكور فيه **قوله** مفردة جواب عن سوال هو ان الضمير فى قوله ان كان وله وان يكون مذكرة الخ راجع الى جمع المؤنث الصحيح كما قوله وشرطه والا يلى ان انتشار الصغار فيعلم من ذلك انه يكون له مذكرة بل يكون لمفردة وهو ضادته مذكرة وليس للضادبات مذكرة بل لها مؤنث وهو ضادته فاجاب بما ترون حاصله ان الضمير راجع اليه مجذوف المضاف وهو المفرد فى جانب المرجع او **قوله** مفردة جواب سؤال وهو ان الضمير فى قوله ان كان راجع الى ما تحق فحينئذ ينقض على نحو مسلمات فانه صفة ومذكرة مسلمون ولا يجمع بالواو والنون اجاب بقوله مفردة **قوله** اى فشرط صحته الخ جواب سؤال وهو ان الجزاء لا يكون الاجلته وقوله فان يكون باعتبارها ان الناصبة مؤنثة بالكون وهولست بجملة اجاب بقوله فشرط الخ حاصله انه خبر المبتدأ المحذوف اعني بالشرط لانه اجلته جزاء **قوله** لزم الالتباس بينهما وهو محمل للفهم لان الحائض اسم لامرأة خرجت دمها على طريق العادة والحائض اسم لامرأة كانت جريان دمها على خلافها واسم لامرأة صالحة للحيض هي امرأة بالغت لادائها **قوله** اى من غير اعتبار الشرط هذا جواب عن اعتراض الشيخ الرضى حيث قال ان معنى قوله مطلقا هو مطلق الاسم في ينقض على الاسماء المؤنثة بتاء مقداة فان بعضها يجمع بالالف التاء اذا كانت السمع موجودة

ملحة

الاسم مطلقا هو مطلق الاسم في

فیہا کالسموات والكائنات اما البعض الآخر فلا کنار وشمس و فعل العدل السمع فیہا فتح صا اطلاق المصنوع
 سد ید حاصل الجواب ان معنی قولہ مطلقا لیس ما ذکر ت بل المراد هو الاطلاق من اعتبار الشرط
قولہ اے جمع فیہ شادۃ الی ان کلمتہ ما موصوفہ لا موصولۃ فلذلک لم ینذکر ضمیر الفصل **قولہ**
 واما التخییر المذکور جواب سوال و ہوانہ لما کان المراد من التخییر من حیث نفس امر وہ الذی خلقت
 فیہ فحینئذ لا یتا ولا التعریف مطلق الجمع فیما سبق ہو قولہ بحروف مفترۃ بتغییر نحو مسمون
 مصطفون اجاب بآترے **قولہ** حقیقیا جواب سوال و ہوانہ ینبغ ان لا یصیر نحو فلک جمع التکسیر
 عدل التخییر فیما اجاب بقولہ حقیقیا و اعتباریا **قولہ** اے جمع یکون جواب سوال ہوان قولہ فعل
 خبر بقولہ جمع القلۃ و خبر یتہ غیر جائز لعدل صحتہ الحملان وضع الاوزان لیس الا امتیاز الحروف
 الاصلیۃ عن الزوائد ہی لا ینسب بالجمع لا بالمفرد اجاب بآترے ہکذا السؤال الجواب فیما بعد من
 المعطوفات **قولہ** دغیف اسم للخبز الصغیر یطبخ للصیان **قولہ** و فی شرح الرضی الخ اعترض
 وحاصل ان عد جمع الصحیح من جمع القلۃ غیر جائز لان الجمع الصحیح کما یطلق علی العشرۃ لذلک
 یطلق علی ما فوق العشرۃ ایضاً یجب بان عدھا من جمع القلۃ باعتبار الوضع و اطلاقھا علی ما فوق العشر
 بعارض الاستعمال **قولہ** المذکور من الاوزان جواب سوال ہوان المتبادل لیلہ بذلک هو فعل مع
 معطوفاتہ و ہوا لا یصح لان الاشارة بہ لیکون الی المفرد لا غیر اجاب بقولہ المذکور الخ حاصل ان
 الاشارة الیہ بتا و یلا المفرد **قولہ** یعنی بالحد جواب سوال و ہوان للحد معینین احدہما ان الحد
 بمعنی الحد ث المقابل للثبوت و الآخر ان الحد عبادۃ عن معنی قائم بغيرہ كالعرض المعترض
 نظر الی ان المراد بالحد ہنہا هو المعنی الاول فحینئذ ینقض التعریف علی نحو الطول و القصر فانہما
 لیسا باسین للحد مع انہما مصک ان اجاب بقولہ یعنی حاصلہ ان المراد بالحد ہنہا هو المعنی
 الاخر لا الاول فحینئذ صا و التعریف صا قاعلیہما او جواب سوال بوجہ اخر و ہوان المتبا
 من الحد الصاد من الغیر لان للحد لا بد من الحدت فحینئذ ینقض التعریف
 علی نحو الطول و القصر فانہما مصک ان مع انہما لیسا باسادیین عن الغیر اجاب بقولہ یعنی الخ
قولہ و المراد بجریانہ جواب سوال و ہوان جریان الشئ علی غیرہ اذا ذکر فی الخویر انہ لیکون
 الاخر خبر الاول او وصفہ او حالہ و وصلتہ و الفعل لا یصلح ان یکون مبتداً او موصوفاً او ذمیال
 او موصولا للمصک فکیف یصدق هذا التعریف علی افراد الحد اجاب بقولہ المراد بجریانہ
 علی الفعل ان تقع تآکیدہ او بیان النوع او عددہ **قولہ** بعد اشتقاق الخ جواب سوال ہوا
 انہ ینقض التعریف علی مثل القادریۃ و العالمیۃ و ویلالہ و ویجالہ فی نحو قولہ قدات قادریۃ
 و علمت عالمیۃ و هلکت ویلالہ و درجت و یجالہ فان کل واحد من ہذا یقع للتکید لبيان
 نوعہ و عدتہ مع انہ لا ینسب بالمصک اجاب بقولہ ان یقع بعد اشتقاق الفعل منہ و اما ہذا
 المذکورات فما لم یشق من الفعل لان علمت مشتق من العلم و قدات من القدس

عدلی نظر مع معطوفاتہ

ولما كان تثنية الفعل الخ جواب سؤال وهو انه فعل هذا ينبغي ان لا يصح اضماع المفعول في الفعلين
ذلك العلة لانه لو اضمرفيه لا ضمرفيه في المثنى والمجموع قياسا عليه فينبغي ان لا يصح قوله زيد ضرب
ولا قوله لزيدان ضربا والزيدان ضربوا وهكذا في اسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
اجاب بقوله لما كان الخ حاصل من الفعل لا يثنى بثلاثه بل بالمتى فيه هو الضمير للفاعل اعني
به الالف في ضربا الراجع الى الزيدين فيجئ بالالف لا يلزم اجتماع التثنيتين وهكذا في غيره من اسماء
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة **قوله** ولا شبهة جواب سؤال وهو انه يتقضى على نحو ضربت
زيدا حاصل فان الياء قد اضمرف هذا المصدا فينبغي ان يذكر قيدا لاستداره كما ولا يضمرف مستد
ليخرج لان الياء في ضمير بارنا جاب بقوله ولا شبهة الخ حاصله انه لا حاجة له لزيادة قيد
الاستدلان قال ولا يضمرفيه بكثرة فيه الاضمار في يستلزم الاستدافيه فان الضمير اذا كان
بارنا لا يقرب ضمرفيه بكلمة فيه بل يقال يضمرف مطلقا وفيه ايضرد على الفاضل الهندك حيث قال
لا بد من اعتبار قيد الاستداف ليجوز مثل ضمرف زيد فإرد الشاح عليه بقوله ولا شبهة ووجه
الرد ما ذكره الشاح بقوله فان ارد الربيك الخ **قوله** اء فاعلا للمصدا جواب سؤال وهو انه
لا نسلم ان ذكر الفاعل غير لازم بل لازم كما في قوله ضربت زيدا اجاب بقوله اء فاعلا للمصدا
قوله لان النسبة الخ دليل المسئلة المتن او اشارة الى الفرق بين الفعل والمصدا حيث
يلزم فيه ذكر الفاعل **قوله** في مفهومه في مفهوم المصدا اعني به الحدث الساذج
قوله بخلاف الفعل اه لان النسبة الى الفاعل مأخوذة في مفهومه اعني به الحدث
والنسبة والزمان وكذا اسم الفاعل اسم لثلاث من له الفعل **قوله** لكونه لكون
الفعل نكرة وفيه بحث بوجهين الاول انه يتقضى بما سبق من ان التعريف والتكثير
من خواص الاسم والثاني ان اعمالا للمصدا لمناسبة الاشتقاق لا للمشابهة
فكيف يصح ذكر المشابهة ههنا بقوله لانه حينئذ اقوى مشابهة للفعل اجاب عن
الاول بان التكثير على نوعين الاول حقيقي وهو من خواص الاسم والثاني حكمي
يوجد في الفعل ايضا لان الفعل يدل على حدث غير معلوم فصا تكثير الفعل باعتبار
المعنى وعن الثاني ان المراد من المشابهة هو المناسبة فكان من قبيل ذكر الخاص واداة
العام **قوله** على قلة جواب سؤال وهو ان الاصل في العبادة الايجاز فينبغي للمصدا ان يقول
ويجوز اضافة له الفاعل والمفعول بدون ذكر قوله وقد يضاف الى المفعول اجاب
بقوله على القلة بالنسبة الخ وكلمة قد اذا دخل على المضارع يفيد التقليل فلذلك
ذكرنا ههنا **قوله** متلبسا في اشارة الى ان قوله باللام ظرف مستقر
مع المتعلق حاله عن الضمير في قوله واعماله **قوله** اء بلام التعريف جواب سؤال
وهو انه لا نسلم ان اعماله باللام قليل بل كثير كما في قوله عجبنا لضرب زيد

عمر الجاب بقوله اى لام التعريف **قوله** قبله يات في القرآن الخ فيه اشارة الى وجبة اعمال
 المصك باللام وايضا اشارة الى جواز اعماله باللام **قوله** الجهر بالسوا الجهر مصدا عام في السوء
 الجور وهو الباء **قوله** صر فاجاب سوال وهو انه كيف يصح تقابل هذا بما عني وهو قوله وان كان
 بدلا لان في كليهما وقع المصك مفعولا مطلقا اجاب بقوله صر فالخ **قوله** فيجوز فيه جهان
 جواب سوال وهو ان الجزء لا يكون الاجلة وهما ليس كذلك فلا يصح جزائته اجاب بقوله
 فيجوز فيه الوجهان فلا يرد **قوله** وانما فضلا اعتراض حاصله انه كيف فضلا المص بين قسمي المص
 بالجزل المعترضة وهو قوله ولا يتقدا معموله عليه الى قوله قليل الاصلان يذكروا بعد هما
 اجاب عن الشارح بقوله لان عمل المصك في القسم الاول والخ **قوله** اى اسم فيه اشارة الى ان
 كلمتها موصولا موصولة فلذلك لم يذكروا ضمير الفصل **قوله** اى حدث جواب سوال
 وهو ان الفاعل ليس مشتق من الفعل بل من المصدر وايضا الاصلان يكون معنى المشتق
 منجزا بمعنى المشتق ومعنى الفعل ليس بجزء من معنى اسم الفاعل اجاب بقوله اى حدث حاصله
 ان المراد من المفعول للفعل اللغو وهو المصك لا الاصطلاحى كما زعمت **قوله** موضوعا
 جواب سوال وهو ان اللام في قوله لمن صلة لقوله اشق فحينئذ صار التعريف صادقا
 على اسم التفضيل مع انه لا يسمى باسم الفاعل اجاب بقوله موضوعا حاصله ان اللام
 ليست بصلة لقوله اشق بل صلة لمتضمنه وهو قوله موضوعا ثم المتبادر من الموضوع
 له هو الموضوع له التمام بعنه ان يكون من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة
 ونقصان في خرج اسم التفضيل لانه مع الزيادة **قوله** اى لذات ما الخ جواب سوال وهو
 ان كلمة من يستعمل في ذوى العقول في خرج من التعريف نحو صاهل في قوله فرس صاهل
 فانه من غير ذى العقول اجاب بقوله اى لذات ما صاهل ان المراد بكلمة من هو الاعم منها
قوله ولو قال الخ اعتراض **قوله** ولعله جواب عنه **قوله** قصد التغليب اى تغليب ذوى
 العقول على غيره **قوله** يعنى بالحدث تجد وجوده له جواب سوال وهو ان للحدث معنيين
 احدهما التجدد المقابل للثبوت الثاني المعنى القائم بالغير كالعرض المعترض نظرا الى ان المراد
 بالحدث هنا هو المعنى الاخير في لا يصير التعريف مانعا عن دخول الغير حيث صادقا
 على الصفة المشبهة كما حسن الشرفى اجاب بقوله يعنى الخ حاصله ان المراد من الحدث
 هنا هو المعنى الاول في خرج عن الصفة المشبهة لان قيام الفعل بالفاعل بطريق التجدد
 لان الفاعل انما سمي بالفاعل في حق تجد الفعل واما قيام الفعل بالصفة المشبهة بطريق
 الثبوت والثبات والاستمرار ولا يتصور منه التجدد لان شرافة زيد لا يتجدد منه بل هو امر
 خلق قائم به على طريق الثبات والاثبات **قوله** قال المص في اشارة الى بيان الجنس الفصل
 في الحدث **قوله** في شرحه الامالى **قوله** داخل في الجمع الذي ذكره المص في شرحه

قوله واسند الخ اخرج اسم التفضيل الى قوله بجزء الحديث وعند كثير الشارحين يستقيم في نحو اخر لان قيام الفعل فيه ايضاً بطريق التجنيد والحديث لا يطرق الحمل على احسن **قوله** و يخذ شهاه اعتراض حاصله ان اذ اصار اللام صلة للتضمن في خروج من التعريف اسم الفاعل اذا كان للمبالغة نحو مضرب اجاب عنه بقوله ولا يبعد ان يلتزم ذلك اي لا باس باخراج جزاء الحد لان غير داخل في الحد ويدل عليه حصر اسم الفاعل الخ **قوله** وجعل عطف على قوله حصراً **قوله** وفي الترجمة للسيد الشريف **قوله** المعلوم جواب سوال وهو ان ايراد المضارع بصيغة الاطلاق ليس بصحيح اذ يفهم منه ان صيغة اسم الفاعل مثل صيغة مطلق المضارع والامر ليس كذلك بل هي مثل صيغة المضارع المعلوم اجاب بان المراد منه هو المعلوم **قوله** ان لم يكن ما قبل اخر المضارع كسواء جواب سوال وهو ان اطلاق كسواء قبل الاخر ليس على ما ينبغي اجاب بقوله وان لم يكن الخ **قوله** ولو اقيم اعتراض الجواب عنه ان الاصل في المثال عند ذكره لتلايل الاشتغال بما لا يعنيه فكان ذكره فزاد من الاصل والنكتة انما يكون للفائدة لا للقادر فكان الاعتراض على خلاف الاصل **قوله** مثلها في اشارة الى ان قوله بشرط ظرف مستقر باعتبار المتعلق حاله عن الضمير في يعل **قوله** اي بشئ يشترط عمله به جواب سوال وهو ان الشرط مضاف الى المنع ثم هو مضاف الى الحال والاستقبال وكل من الاضافتين غير جائز لعدم التغاير بينهما اجاب بقوله اي يشترط عمله **قوله** على المتصف به جواب سوال وهو ان اضافة صاحب الى ضمير اسم الفاعل غير جائز لان الصائبة تستعمل في ذى الروح اجاب بما ترى **قوله** المتعك جواب سوال وهو انه ينقض على قائم في نحو زيد قائم ابوه **قوله** امس فانه اسم الفاعل للماض مع انه ليس بمضاف الى شئ اجاب بقوله المتعدي **قوله** اي الزمان في اشارة الى ان الماض صفة للزمان المحذوف **قوله** بالاستقلال جواب سوال وهو انه ينقض على خالق في نحو الله خالق كل شئ فانه اسم الفاعل مضاف الى ما بعد مع انه ليس للماض خاصة بل للذات والاستمرار اجاب بما ترى **قوله** وايدى ذكره مفعول جواب سوال وهو انه ينقض على ضارب في نحو ضارب ابوه امس فانه اسم الفاعل المتعدي للماض مع انه ليس بمضاف الى شئ اجاب بما ترى **قوله** اے اضافة جواب سوال وهو ان قوله بمعنى مفعول مطلق للاضافة المذكورة في المتن ومفعوليتها كما ينبغي لان المفعول المطلق يشتمل عليه معنى الفعل مثل اشتمال الكل على الجزء وههنا لا يكون معنى الاضافة مشتملاً على معنى بل على الاضافة لان المصداً العام ليتاويل ان مع الفعل اجاب بقوله اي اضافة معنوية يعني ان مفعول مطلق باعتبار الموضوع المحذوف ثم ذكر اشارة الى النسبة في قوله معنوية لصحة حمل الصفة على الموضوع **قوله** لفواة شرط الاضافة اللفظية وهو كون المضاف مضافاً الى

معمولاً ان الضارب اذا صار بمعنى الماضی لا یعمل فی العمر النصب لفوات معنی الحال والاستقبال
 فلا یصیر هو معمولاً للضارب قبل الاضافة **قوله** اے فاتصا به الخ جواب سوال وهو ان قوله
 فبفعل مقدّم جزء وجزائتہ لا یصح لان الجزء لا یكون الا جملة وهما مقدم اجاب بماترے **قوله**
 الموصولۃ جواب سوال وهو ان ایراد اللام بصیغۃ الاطلاق لیس بصیحہ اذ یفہم منہ استواء الجميع
 من دخولہ مطلق اللام والامر لیس كذلك فاجاب بماترے **قوله** واما اذا كانت الخ جواب سوال
 وهو ان قوله مثله انما یصح علی قوله من قال ان صیغۃ المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل ان
 المثلیة یقتضی المغایرة بین الشئیین وهو موجود بینہما علی قوله واما علی قوله من قال انها دخلت
 فی حدہ فلیس بصیحہ لعدا التغاثر الذی تقتضی المثلیة فاجاب بماترے **قوله** بتغیر صیغۃ
 جواب سوال وهو ان یفہم من العبادة ان صیغۃ المبالغة من اسم الفاعل فعلی هذا یكون تشبیه
 الشئ بنفسه وهو باطلا اجاب بقوله بتغیر صیغۃ الخ **قوله** وما فیہ من معنی المبالغة جواب
 سوال وهو ان عمل اسم الفاعل للمبالغة بالفعل لفظاً ومعنی وصیغۃ المبالغة لیس بهذا المثابة کما
 اجاب بماترے **قوله** اذا کان مقراً الخ جواب سوال وهو ان یفہم من عبادة المصرب ان صیغۃ
 التثنیة والجمع من اسم الفاعل منه فعلی هذا یكون تشبیه الشئ بنفسه وهو باطلا اجاب بماترے
قوله من حیث ذاتہما جواب سواله وهو ان لا نسلم ان الخلل لا یطرق الی صیغۃ المفرد بالحاق
 علامتی التثنیة والجمع بل هو یطرق الیہا لان اللام یكون مرفوعاً والمفرد مفتوحاً ومکسوراً
 فی التثنیة والجمع فاجاب بان المراد من الخلل هو بالنسبة الی ذات صیغۃ وذلك الخلل
 من حیث الحركات لا من حیث الذات **قوله** واما علی تقدیر الخ جواب سوال وهو ان تقید
 حذف النون بوجود هذین الشرطین غیر مستقیم اذا حذف جائز بید ونہما کما فی الایہ
 الکریمیة اجاب بماترے **قوله** والقراءة میالا اعتماد علیہ جواب سوال ظاهر **قوله** اے
 حدث جواب سوال مثلاً ما مر فی اسم الفاعل **قوله** موضوعاً جواب سوال وهو ان التعریف
 لا یصیر مانعاً عن دخول الغیر حیث صد علی اسم التفضیل للمفعول اجاب بقوله موضوعاً
 حاصلہ مثلاً ما مر فی اسم الفاعل فی دفع السؤال والرد علی الفاضل الہندی ووجه الرد علیہ من
 غیر تغیر فی ذلک المذكورات **قوله** لثلاث ما جواب سوال مثلاً ما مر فی اسم الفاعل **قوله**
 من حیث وقوع الفعل جواب سوال وهو ان التعریف لا یصیر جامعاً لافرادہ حیث لم یصدق
 علی مضر وب فی نحو یوم الجمعة مضر وب فیہ فانہ اسم مفعول مع ان الفعل وقع فیہ
 لا علیہ اجاب بقوله من حیث الخ حاصلہ ان قید الحیثیة مراد فی التعریف فصار المعنی
 موضوعاً لمن وقع علیہ من حیث ان وقع الفعل علیہ ولفظ المضر وب فی ذلک المثال
 من هذا القبیل وان صاد هو بعارض ذکر کلمتہ فی من قبیل ما وقع فیہ **قوله** ای شأنہ جواب
 سوال وهو ان الامر فی اللغۃ فرمودن کارے وفي الاصطلاح صیغۃ یطلب بہا ۱۵

بشرح ملاحی

وكلا المعنيين لا يتصوان ههنا فكيف ذكر الامرا جاب بقوله في شأنه وحاله **قوله** اعلم النصب
 جواب سوال وهو انه ينقض على مضر وب في نحو زيد مضر وب ابوه امس فانه علم في الاب الرفع
 مع ان هذا الشرائط غير موجودة فيها جاب بقوله اي علم النصب **قوله** من حيث انه تثني قيل
 عليه انه ينبغي ان يسمى اسم المفعول بالصفة المشبهة لانه يثنى ويجمع ويدكر ويؤنث **قيل** ان تلك
 المذكورات ليست بوجه التشبيه فقط بل مع الاسناد الى الفاعل وهذا لا يتصو في **مفعول قوله**
 والاذم اعم جواب وهو ان التعريف لا يصير صادقا على جميع فانه من قبيل صفة المشبهة مع انه
 مشتق من الفعل المتعد وهو جزم بكسر العين اجاب بما تره **قوله** الامن دحرا لا يقربكم للذات
قوله والمراد بكونه جواب سوال وهو ان التعريف لا يصير مانعا عن دخول الغير حيث يصلح على نحو
 ضامر طالق اذا كانت مطلقة بثلاثة تطبيقات فانها من قبيل اسم الفاعل مع انها موضوعان لمن قام به
 على معنى الثبوت اجاب بقوله المراد ان حاصلها في اصل الوضوح للحد لان الواضع وضع نحو الضامر
 لطلق الهاذل سواء كان بعارض المرض او غيره ونحو طالق وضع لمطلق المطلقة سواء كانت مطلقة
 الرجعية والباين ثم عرضهما الثبوت بعارض الاستعمال **قوله** اسم الخ جواب سوال وهو تخصيص
 صفة المشبهة بالمخالفة غير جائز لان صيغة اسم الفاعل مخالف عن صيغة الفاعل ايضا اجاب عنه
 بجوابين الاول بقوله اسم والثاني بقوله لصيغة الفاعل الذي وحاصل التوجيهين ان عبادة المتن
 اما بحذف المضام كما اشار اليه الشارح بقوله اسم فيكون المراد من الفاعل هو اسم الفاعل الذي هو
 مقابلا الاسم المفعول وبدون حذف المضاف فيكون المراد من الفاعل هو الوزن الذي يمي اسم
 الفاعل من الثلاثي الموجود عليه **الخ قوله** فيما ذكر من انها تثني وتجمع وتذكر وتؤنث اي كما في الفاعل
قوله امن غير اشراط الزمان جواب سوال وهو ان ذكر قوله مطلقا غير جائز لان اعتقاده على
 صاحب شرط اجاب بما تره **قوله** ليست بموصولة لان لام الموصول لا يدخل الا على ما كان بمعنى
 الحد وكما سمي الفاعل والمفعول **قوله** اي جعلها قسما جواب سوال وهو ان اقسام التقسيم
 الى المسائل في قوله وتقسيم مسائلها غير جائز لان التقسيم عبارة عن اقسام القيومات المبائة
 المخالفة الى الامر المشترك بحيث يحصل بضم كل قيد قسم عليين وههنا قل نظم القيوان الى
 الصفة المشبهة لا الى المسائل بل المسائل بنفسها قيودات اجاب بقوله جعلها حاصلان في العباد
 مسامحة والمراد بتقسيم المسائل ههنا جعل صفة المشبهة قسما قسما وبيان حكم كل قسم **قوله** ويسعى
 جواب سوال وهو ان المراد من المسائل ههنا الاقسام فما وجد المناسبة بينهما من حيث جعل الاقسام
 بالمسائل اجاب بقوله يسمى حاصلان المناسبة بينهما هو ان كل منها سوال عن الحكم وبحث عنها
قوله متلبسة فيه اشارة الى ان قوله باللام ظرف مستقر باعتبار المتعلق صفة للصفة
قوله اما الخ جواب سوال وهو ان المصدم لم ترك الاولوية ههنا حيث لم يجعل المعطوف
 عليه مصدقا بكلمة اما اذا الاصل ان المعطوف اذا كان مصدرا بكلمة

اما فقد يلطفون عليه بما الآخر واجب والا فاولى وهنا من قبيل الثاني اجاب بقوله اما
 حاصله انها مذكورة هنا حكما لان تقديرا المعطوف عليه بما اعم من ان يكون حقيقة او حكما
قوله اي معمولا للصفة الخ في اشارة الى ان اللام في قوله المعمول بدل من المضما اليه قوله تارة
 في اشارة الى ان كلمة الواو في قوله **منصوب** بمعنى او فلا يرد السؤال المشهور من ان الجمع مجوف الجمع
 كالجمع بلفظ تام في السؤال والجواب **قوله** الاقسام الثلاثة وهي كون المعمول مرفوعا ومنصوبا او
 مجرورا **قوله** في الاقسام الحاصلة وهي الاقسام الستة **قوله** في المعمول في اشارة الى ان اللام
 في قوله فالرفع للعهد **قوله** بالمفعول لانه لما تعدت فيه الاعراب بالاصالة باعتبار انه معرفة
 لا يصير تميزا جعلناه مشابها بالمفعول لان كلامها يقع بعد تمام الكلام ولم يكن مفعولا حقيقيا
 بل مشابها به لان المفعول الحقيقي للفعل المتعد والصفة المشبهة لا تسمى **قوله** وعلى التميز لان
 الاعراب بالاصالة اصل من الاعراب بالتشبيها فلا يصار اليه الا عند الضرورة وهنا لم توجد لان
 تعريف التميز جائز عندهم **قوله** على التشبيها بالمفعول لان المعمول هنا اسم مخصوص وقع في
 مخصوص مثل بس باعراب مخصوص تلبس باعراب مخصوص لا يتصلوا الا اذا جعلت اعرابها
 على التشبيها معرفة كانت او نكرة **قوله** التفضيل وهو ان النسب على التشبيها بالمفعول في المعرفة
 وعلى التميز في النكرة **قوله** اي مفصل جواب سوال وهو ان قوله وتفصيلها مبتدأ والجملة المتأخرة
 وهي قوله حسن جهة ثلاثة خبره والاصل في الخبر ان يكون محمولا على المبتدأ وجملة الخبر على
 المبتدأ غير جائز لان هذه الجملة بالنسبة الى هذه الاقسام اما مفصل بصيغة اسم الفاعل او
 مفصل بصيغة اسم المفعول اجاب بقوله اي مفصل حاصل ان لفظ التفضيل مصدر بمعنى اسم
 الفاعل والمفعول ففي قوله اي مفصل فرستين **قوله** في ضمن امثلة جزئية جواب سوال وهو
 ان تفصيل المسائل قد مر سابقا بقوله وتقسيم المسائل ان يكون الصفة باللام او مجردة الخ فلا حاجة
 الى التفصيل ثانيا وحاصل الجواب ان ما ذكر سابقا هو الاموال المفصل بالذات هذا هو المفصل
 في ضمن الامثلة الجزئية واما التفصيل الاول ففي ضمن الكليات **قوله** قولنا جواب سوال وهو
 ان الجملة اذا وقعت خبرا لا بد فيها من العائد الى المبتدأ وهنا لم يوجد اجاب بقوله قولنا
 حاصله ان الجملة متاولة بالقول وهو مفرد **قوله** بتووين الصفة جواب سوال وهو ان شريف
 غلامه ايضا مفصل لهذه الاقسام فلم يتعرض المصنف اليه ايضا ان المصنف في صد الكليات فينبغي ان
 يذكر مثلا الكليات الجزئية اجاب بقوله بتووين الصفة حاصل ان المراد بحسن وجه كل صفة كانت
 منونا ومعمولا مضافا في صارت كليات الجزئية **قوله** فهذا التركيب جواب سوال وهو ان قوله
 ثلاث خبر لقوله حسن جهة ابتداء غير جائز لان المبتدأ لا يكون الا مفعولا باعتبار انه قسم
 من الاسم وهو قسم من الكلمة وهذا مركب اجاب بقوله فهذا التركيب حاصل انه مؤول
 بالتركيب **قوله** امثلة جواب سوال وهو ان الكافي في كذلك مبتدأ وما بعد خبره وابتداء سيرة

اي وان لم يكن المعطوف معرفة بجملة ما افقره المعطوف عليه باا اولى ١٣

غير جائز لانه حرف اجاب بقوله أمثلة الخ قوله هذا التركيب جواب سؤال هو ان كلمة ذلك
 اشارة الى الجملة المتقدمة الاشارة اليها غير جائز لانه لا يكون الاشارة بذلك الا الى المفرد اجاب
 بقوله هذا التركيب حاصل من الجملة مؤلة بالمفرد فحينئذ لا يرد قوله في كونه امثلة لثلاثة جواب سؤال
 وهو ان الاسم ان الثاني بمثلا لاول لان الصفة في الاصل متلبس باللام بخلاف الثاني اجاب
 بقوله في كونه امثلة لثلاثة قوله بالوجه المذكورة جواب سؤال وهو ان شريف الغلام مثله
 الا ولا يضر فلم يتعرض له اجاب بقوله بالوجه الخ حاصله ان المراد بحسن الوجود كل مثال
 يكون الصفة فيه مجرد عن اللام ومعمولها متلبس بها في لا يريد وهكذا فهم من بعد من
 الامثلة سؤال الاجاب قوله احدهما ان يكون جواب سؤال وهو ان قوله الشريف غلامه
 ايضا مستعم فلم يتعرض له اجاب بما ترمي قوله بواسطة الى بواسطة الغلام كما في قوله
 الحسن جده غلامه فالصفة في هذا المثال مضاف الى الوجه ثم هو مضاف الى ضمير الموضوع بواسطة
 الغلام قوله او بغير واسطة كما في قوله الحسن وجهه قوله بواحد منها اما حذف ضمير
 الموضوع من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل فظاهر انه لم يوجد واما حذف التوطين
 من الصفة فمن جهة اللام لان الاضافة قوله من الاضافة الى الاضافة المعنوية لان
 الاصل فيها اضافة النكرة الى النكرة او الى المعرفة واما هنا فمن اضافة المعرفة الى
 النكرة فصار من حيث الصيغة تشبه عكس الاضافة المعنوية وعكسها غير جائز قوله منها
 جواب سؤال وهو ان قوله الباقى مبتدأ والجملة المتأخرة خبره وخبرية غير جائز لعدم العائد
 فيها اجاب بقوله منها قوله منها جواب سؤال امثلة ما مر لان قوله على الضمير المحتاج اليه
 وهو ضمير الموضوع قوله لفظا وان وجد معنى لان الصفة والموضوع في الحقيقة شيئ واحد
 قوله اى وان لم ترفع جواب سؤال وهو ان شرطية كلمة الا غير جائز لعدم كونها جملة آجاء
 بما ترمي قوله واسم المفعول جواب سؤال وهو ان اسم المفعول لا يكون الا متعديا باعتبار
 انه لا يجيى الا من الفعل المتعد اجاب بما ترمي حاصله ان اسم المفعول اذا كان متعديا الى المفعول
 واحد كالمضرب لا يسم بالمتعدي لقيام مفعوله مقام الفاعل بخلاف ما اذا كان الفعل
 متعديا الى المفعولين فالمفعول ايضا متعدي الى المفعولين كالمعط والمراذم هنا هو الاول لا
 الثاني قوله اى اسم اشتق فيه اشارة الى ان كلمة ما موصوفة لا موصولة فلذلك لم يذكر
 ضمير الفصل قوله اى حدث جواب سؤال وهو ان اسم التفضيل ليس مشتق من الفعل
 بل من المصك لان اشتقاق اسم التفضيل من الفعل خلاف لما تقر من الصرفين لانهم
 اتفقوا بحصر الاشتقاق من المصك اثنى عشر شيئا وهي الماضى والمضارع واسم الفاعل
 وغيرها واما لها ظاهرة وان اشتق من الفعل عن الماضى والمضارع والامر
 بطل الحصر باشتقاق اثنى عشر شيئا من المصدر وايضا ان معنى المشتق

مضاف

باعتبار
المتعدي

منجزہ من معنی المشتق معنی الفاعل لیس بجزء من معنی اسم التفضیل اجاب عنہما بقولہ ای حد
 حاصل ان المراد من الفعل الفعل اللغوی وهو المصدک لا الاصطلاحی كما ذممت **قولہ** قام بجواب ال
 وهوان المتأدر من الموضوع هو من قام به فحينئذ ينقض التعريف على نحو أشغل من ذات التخييين
 فان من قبيل اسم التفضيل مع ان التعريف غير صادق عليها اجاب بقوله قام به الفعل او وقع
 عليه **الفعل قوله** في اصل ذلك الفعل جواب سوال وهوان التعريف لا يصير مانعا عن دخول
 الغير حيث يصدق على زائد وفاضل فانهما من قبيل ما ذكرته من التعريف مع ان كل واحد
 منهما لا يسمى باسم التفضيل بل باسم الفاعل اجاب بقوله في اصل ذلك الفعل واما الزيادة
 فيهما فباعتبار المعنى الآخر كالعلم والبياض **الجماعة قوله** من حيث صيغة جواب سوال
 وهوان هو مبتدأ وافتل خبره والاصل فيه ان الخبر محمول على المبتدأ وهنالا يصح الحملان نحو
 افعل لا يسمى باسم التفضيل لانه وضع لامتيا ذاك الحروف الاصل من الزوائد اجاب بقوله من حيث
 الصيغة يعني ان اسم التفضيل يجرى على صيغة افعول وفعل **قوله** وان كان يجب الاصل جواب
 سوال وهوانه ينقض على نحو خير وشر فانهما من قبيل اسم التفضيل مع انها ليسا على صيغتهما
 اجاب بما ترى **قوله** ظاهر جواب سوال وهوان نحو اجمل وابلد اسما التفضيل مع انها من العيوب
 اجاب بقوله ظاهري وهما من الباطنة **قوله** وهذا التعليل الخ في اشارة الى الاعتراض **قوله**
 وهو كذلك جواب عن **قوله** والجواب بان المراد با كحق الخ هذا جواب ذكره الفاضل الهندك
قوله ففيه شائبة هذا اعتراض على جواب الفاضل الهندك ثم الفاء في قوله ففيه ما اذا لدة او
 جزائية كما المقكاة في اوله اجواب فصارا المعنى واما الجواب بان المراد الخ حاصل الاعتراض انه
 اذ لم يكن اثارا حقيية ظاهرة فينفع ان لا يحكم بشذوذ اشتقاق احق من الحمى قياسا على نحو
 اجمل وابلد ابلد وايضا اشتقاق اجمل وابلد لمن يكون اثر جهل بلادته ظاهرة على سبيل الشذوذ
 والحال لا يقول بذلك عاقل **اجيب** عن بان الغالب في الحق ظهور اثره وما لا ظهور فيه حمل عليه
واقا في نحو اجمل وابلد فلان الغالب فيهما عند ظهور اثرهما وما ظهر فيه حمل عليه **قوله**
 والشاذ الرضى عدا حقي الخ تأييد لقوله ولكن يرد انه صح على هذا التقدير **قوله** اے
 القياس الواقع في اسم التفضيل في الى ان اضافة القياس الى الضمير للعهد او اشارة الى ان
 الاضافة اليه بواسطة في يفتي القياس في اسم التفضيل **قوله** لمن هو اشد معذرا جواب سوال
 وهوان لقوله عند معنيين احدهما اشد معذرة والاخرى عذر كنهته تروا الا ان كان
 مرادا فهو صحيح وان كان الثاني فحينئذ لا يطابق المثال بالمثل اجاب بقوله من هو اشد
 معذرة وهذه السوال والجواب يجريان في ما بعده وهو قوله اشد ملتئمة **قوله** احد جواب
 سواله وهوانه لان اسم التفضيل يستعمل على ثلاثة اوجه كما في قوله زيد افضل الناس اجاب
 بقوله احد حاصل ان عبادة المتن محمول على حذف المضاف **قوله** الافضل

الحقیقہ وہی عبادۃ عن منع الجمع الخلو بل لابد من وجود واحد منهما **قوله** واما **قوله** اولست بالاکثر سوال وجواب وهو ان الجمع بين الاثنين ليس بمتنع كما في قوله ولست بالاکثر منهم **قوله** واما العزة للتکثر + اجاب بما تری **قوله** ويجوز ان يقال فيه اشارة الى معلومیة ^{المفصل} عليه في الله اکبر **قوله** ای احد هما زيادة موصو المقصودة اه جواب سوال وهو ان قول واحد هما مبتدأ وقوله ان تقصد به الزيادة باعتبار ان الناحیة مؤلدة بالمصک خبره الاصل في الحکم علی المبتدأ وهنالا یصح الحکران معنی اسم التفضیل لیس تصک لزيادة فقط اجاب بقوله زيادة موصو حاصله ان الامر كما قلت لكن عبادۃ المصوم محمولة علی المسامحة یعنی ان الخبر هو زيادة مضافة ^{المفصل} **قوله** داخله في جواب سوال وهو ان قول واحد وبين قول واحد ان يكون بعضها منها تناقض لان المفهوم من الاول عند دخول الموصو في مضافیة المفهوم من الثاني دخول فيه اجاب بما تری حاصله ان دخول بحسب المفهوم العام وخروجه بحسب الارادة **قوله** انا في معنیه زيادة اه جواب سوال مثل ما مر في المعنی الاول **قوله** ای لتوضیح اسم التفضیل اه كما في قوله نبينا علیه السلام افضل قریش **قوله** وتخصیصه مثل قوله فلان اعلم بغدا **قوله** في كون المفضل عليه متعلق بقوله ثابا فعلم من **قوله** في كونه معرفة ولكن هذا معرفة باللام وتعريف السوح الاول بالامضافة **قوله** احمر فانراذ اكان مستعملا بمن بان تقول فلان احمر من غير صدار اسم التفضیل وان لم یکن مستعملا بمن صار افعلا للصفة **قوله** الرفع بالفاعلية جواب سوال وهو ان اسم التفضیل قد یعلم في الظاهر ای في الظرف والحال والتمیز بالنصب كما في قوله زيدك حسن منك البوءا واکباجاب بقوله الرفع بالفاعلية **قوله** بقربیة الاستثناء وهو قوله الا اذا كان منفصلة **قوله** ما يوهو ای اسم يوهو **قوله** ذلك ای النصب **قوله** ولا نلما كان اه انما صا اسم التفضیل من اصلا من سائر الاقسام لان كر المفضل عليه فيه بخلاف المصلا انه يحتمل المعینين المذكورين اما واما العرف باللام فظاهر **قوله** سببا جواب سوال وهو ان الصفة عبارة عن القائم بالمعنی واحسن مثلا ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد ليس بقائم بالرجل بل هو قائم بالكحل اجاب بقوله سببا حاصله ان المراد بالوصف هو الوصف السببی وهو عبارة عما يكون جاريا على الشئ وقائم بشئ اخر **قوله** معتمدا عليه جواب سوال وهو ان اسم التفضیل كما یعمل اذا كان صفة للشئ كذلك یعمل اذا كان خبرا عنه او حالا عنه مثلا الخبر قوله زيد احسن في عينه الكحل منه في عين زيد مثلا الحال قوله رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فينبغي ان يذكرها ايضا اجاب بقوله معتمدا عليه حاصله ان المراد بالشئ هو المعتمدا عليه بان یقع اسم التفضیل یقتاله او خبرا عنه او حالا عنه **قوله** ای باعتبار تقصد بغيره حاصله ان الكحل في المثال المذكور اذا صار مقيدا بعین الرجل صار مفضلا و باعتبار تقید بعین زيد صار مفضلا عليه **قوله** والكحل مسبب في جعل الكحل مسبا مسامحة بل مسبب هو حسن الكحل وهو سبب حسن عين

ط
ل
ل

الرجل اوزيد **قوله** ليحصل له اه متعلق بقوله في اللفظ ثابت الشئ **قوله** ويحصل له فظهر متعلق
 بقوله وفي المعنى لسبب **قوله** كالصفة المشبهة لانها تعمل في متعلق صاحب لان الوجع في
 قوله زيد حسن جرم من متعلقات زيد بخلاف اسم الفاعل فانه يعمل في المظهر سواء كان ذلك
 المظهر من متعلقات صاحب او لا كعمرو في قوله زيد ضارب عمر وفانه ليس من متعلقات زيد
قوله وكذا كذا فعل اه جواب سوال هوان الديل الاخص من المدعى لان الضمير في قوله لان راجع
 الى احسن المدعى في مطلق اسم التفضيل اجاب بقوله وكذا كذا فعل في المواد الاخرى في التركيب
 الاخر حاصل ان الديل عام ايضاً لان المراد باحسن هو ميزانه اعنى به افعال والمراد بحسن هو فعل
قوله اذ استولى النفاى ودد **قوله** مقام المدح لان المقصود هو مدح حسن كحل عين زيد على
 حسن كحل عين الرجل وبالمساوات يفوت المقصود بالضرورة تعين الدنية اى دونية حسن كحل
 عين الرجل عن حسن كحل عين زيد **قوله** ثانيهما اه هذا المعنى يحتمل المعنيين ايضاً **الاول** بيته
 الشارح بقوله ان يجعل اه وثانيهما بقوله ولا يعبدان يقصد اه **قوله** لا يلائم المدح لان نفي الزيادة
 يستلزم المساواة فضرورة انتفاء المساواة يستلزم ثبوت الدنية **قوله** والزيادة بطريق الاولى جواب
 سوال وهو انه ينبغي ان يثبت بعد انتفاء المساواة الزيادة لا الدنية كما هو المتبادر اجاب
 بقوله والزيادة بطريق الاولى **قوله** لما اقتضاه المقام لان اثبات الزيادة ياباه مقام المدح قيل عليه
 ان انتفاء الزيادة قد ثبتت بالعرف كما ذكرته لان بقوله وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسليط النفي
 عليه لا ياتى قيام المساواة قلنا ان الزيادة على نوعين احدهما ما كان مدلولاً للتضمني لاسم التفضيل
 والاخر ما لم يمتد لاسم التفضيل لانتفاء المساواة كاللنية فالمراد بالاول هو الاول والثاني هو الثاني
 فلا يرد ذلك الاعتراض بان لا يتصور في الزيادة بالطريق الاولى **قوله** عرفا يعنى ان هذا التجريد
 عرفى كما يصح في العرف تجريد سائر الالفاظ عن بعض المعنى كما في قوله تعالى اسرى يعبدك لئلا **قوله**
 دون حسن كحل عين زيد قيل ان هذا مخالف لما فهم من المتن لان المفهوم من الكحل القيد يعين
 الرجاء مفضل وباعتبار تقدّم بعين زيد مفضل عليه المفهوم من هذا الشرح بعكس ذلك قلنا انه
 لا مخالفة بينهما لان المراد بالظواهر اللفظ والشارح نظر الى الحقيقة والواقع **قوله** مختلفين
 بالذات لان المفضل هو الابد والمفضل عليه هو زيد **قوله** مع انهم لودفعوا جواب سوال هوانه
 ينبغي ان يصير دفع المظهر بالابتداء ودفع اسم التفضيل بالخبرية قد عليه باعتبار انه عام في اجاب بما
 ترى **قوله** اى ما عمل فيه جواب سوال وهو انهم لودفعوا يلزم الفصل بين العاطف والمعمول بالمعمول
 فيه ايضاً لان المعمول لاسم التفضيل هو نفس الاعراب للكحل والمعمول فيه هو نفسه وكذلك في منه
 في غير ذلك اجاب بقوله اى ما عمل فيه حاصل ان المراد بالمعمول هو المعمول فيه **قوله** مز حيث
 انه اسم التفضيل جواب سوال وهو انه لا نسلم انه يلزم الفصل بينهما بالاجنبى لان الكحل من معولات
 اسم التفضيل باعتبار اتحاد عامهما وهو الابداء اجاب بقوله مز حيث انه اه **قوله**

١٤٤٥

ولو قد جواب سوال وهو انه اذا قل قول منه في عين زيد على الكحل ينبغي ان يصير الكحل مفعولاً
 بالابتداء ولا باسم التفضيل مع ان الامر هناك على العكس ايضاً اجاب بقوله ولو قلنا الخ قوله
 ولكن في معناه تعقيد ديك والمراد بالتعقيد لركبك هولز وتقديم المفضل عليه على المفضل
 والامر في اسم التفضيل بالعكس قوله وكذا لو قيل سوالا وجوابا مثل امر الان قوله من الكحل
 في هذا وضع المظهر موضع المضمحل لان قوله من الكحل تعبير من قوله منه في قوله منه في عين زيد
 قوله هو اه هنا من قبيل وضع المضمحل مقام المظهر هو قول الكحل في قوله ما رايت رجلا ٤٦
 احسن في عينه الكحل قوله مع انها جوابا اخر عن ذلك السؤال قوله مسئلة الكحل والمراد بمسئلة
 الكحل هو المعنى المذكور في المتن والمراد بالشرائط هو ما ذكره المص بقوله الا اذا كان صفة لشيء
 وهو المعنى اه والمراد بما عبر به عنها هو نفس المثال قوله بعبادة اخصر اه مثاله ما ذكره المص فيما
 بعد قوله وعلى ترتيب عطف على قوله ان يعبر عنها قوله غير ترتيب مثاله قوله ما رايت كعين احسن
 فيها الكحل قوله يطقل عطف على قوله ان يبنى قوله ما انشد اي قاله قوله على كل تقدير جواب
 ٤٦ سوال وهو انه على تقدير رفع لفظ العين يوهم الواهم حل كحل اخر اجاب بما تره قوله و
 تقديره اي تفسير قول المص ومعناه قوله او تقول معناه اي معنى قول المص والفرق بين المعنيين
 في الاول تفضيل عين زيد على عين الرجل في اصل التكميل يعني ان في عين زيد تكميل ليس
 في عين الرجل وفي الثاني التفضيل في الاحسنية يعني ان احسن في عين زيد ازيد على احسن في
 عين الرجل قوله وانما جازت هذه الصيغة في شارة الى اعتراض اي جاز اعمال احسن الكحل با
 الفاعلية في هذه الصيغة ولم يرفعوا الكحل بالابتداء وان لم يكن فيها فصل قوله لانها فرع الاولى جواب
 عنه قوله لان التفضيلية جوابا اخر قوله منضوجا سوال وهو ان المثل مفعول مطلق لقوله قلت
 ومثل هذا المفعول المطلق غير جائز لان معنى قلت مشتق على القولا على المثل اجاب بما تره قوله
 يماثل جواب سوال وهو ان الاصل ان يكون صفة الشيء محمولاً عليه مهنا لا يصح لان القول ليس
 بمثل اجاب بما تره قوله وتترك موصوف في شارة الى الاعتراض قوله لانه في مقام الاختصاص
 جواب عنه اي ترك المص موصوفا احسن هو عين الرجل في المثال المذكور هو قوله كعين زيد ٤٦
 احسن فيها قوله اي اتيان تائيته وانما زاد اتيان لان معنى قوله اتوه مشتق على الاتيان لا على
 التائيته قوله مصدكية وصاد بمعنى وقاية الله قوله ولو عبرت بالعبادة الاولى والمراد بالعبادة
 الاولى هو قوله ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد قوله بالعبادة الثانية امثل
 عبادة الثانية وهو قوله احسن في عينه الكحل من عين زيد قوله اي كلمة جواب سوالين الاول والابتداء
 والخبر اذا كان معرفتين لا بد من ضمير الفصل بينهما والثاني ان كلمة المص في خبره ينقض على
 مجموعا في قوله من زيد فان من قبيل ما ذكرته في التعريف مع انه لا يسم بالفاعل بل يسم بالجملة
 اجاب عنها بقوله اي كلمة حاصل ال فعل الاول ان كلمة ما هنا موصوفة لا موصولة ومصل

ويستقل

القول على اي المثال المذكور والاول

النافع الثاني ان المراد بكلمة ما هو الكلمة واما مجموع ذلك ^(أي قوله ضمير) فجملة قوله دلت لما فسره كلمة ما بكلمة
احتاج الى تفسيره ليدل على ان الضمير بالمرجع في التانيث قوله كائن فيه اشارة الى ان في
نفسه ظرف مستقربا اعتبارا للمتعلق صفة للمعنى فيرد على بعض النحاة لانهم قالوا ان في نفسه
ظرف لغو متعلق بدو وجب الرد عليهم انه لو كان كذلك يلزم جعل كلمة في بمعنى الباء لان كلمة في لا تقع
صلة للكلمة دل وجعلها بمعنى الباء مجاز غير مشهور وادراكه في التعريفات شنيع في جرده رد على
بعض آخر لانهم قالوا ان في نفسه ظرف مستقربا اعتبارا للمتعلق وهو كما سألنا حاله عن المعنى ووجب الرد
عليهم انه لو كان كذلك يلزم تقييد العاطف وهو دل والاصل ههنا هو الاطلاق لا التقييد ليتناول الجنس
فيدخل فيه الاسم المحرف قوله اي في نفس ما دل جواب سؤال وهو ان الضمير في نفسه لا يتخلو واما ان
يرجع الى الكلمة او الى مادلا والى المعنى فعلى الاول والثاني لا يطابق الضمير المرجع في التنيث الكبير والتانيث
في صواته ارجاعه الى الكلمة وفي الافراد والتثنية في صواته ارجاعه الى مادلا وايضا ان الظر لا يكون الا
زمانا ومكانا والكلمة ومادلا ليست بواحد منها وايضا لم يكن المفصل على نهي الجمال ان الاجازة حوز
الضمير الى الكلمة لا الى مادلا وعلى الثالث يلزم ظرفية الشيء لنفسه ايضا ان المعنى ليس بزمانا ولا مكانا الظر
لا يتخلو عن احد منها وايضا لا يصير المفصل على نهي الجمال ان في المجمل ارجاع الضمير الى الكلمة ههنا
الى المعنى اجاب الشارح بقوله اي في نفس ما دل حاصل ان الضمير ارجع الى مادلا وهو مذكور في اجازة
الاعتراض الاول بقية الثالث هو ان مادلا ليس بزمانا ولا مكانا فكيف يكون اجاب عنه بقوله و
المراد بكون المعنى في نفسه الاستقلال بالمفهومية ملحوظا في حد ذاته حاصل ان كلمة في ليست
للظرفية بل صفة ههنا عن معنى الظرفية الى مجرد الاعتبار كما يقال للدلالة في نفسه حكما كما ان
باعتبار نفسها حكما كذلك لا باعتبار غيرها من المنافع يعني ان الكلمة دلت على معنى بنفسه من غير
حاجة الى انضمام كلمة الاخرى اليها الاستقلال لها بالمفهومية وبقي الثاني وهو انه لو رجع الضمير الى
مادلا يلزم ارجاع المفرد الى التثنية والرابع وهو انه لا يصير المفصل على نهي الجمال اي على طريقته
لان في وجهه ارجاع الضمير الى الكلمة اجاب عنها بقوله يعني الكلمة حاصل ان ههنا رجع الضمير
الى مجموع مادلا وهو عبارة عن الكلمة في لا يريد قوله ويمكن جواب اخر عن اصل السؤال يعني ان
الضمير ارجع الى المعنى لكن كلمة في ليست للظرفية بل للاعتبار يعني كون المعنى معتبرا في نفسه
لاستقلاله بالمفهومية في ان فعل الاعتراضين الاولين وبقي الثالث هو عند المطابقة بين
المفصل والمجمل اجاب بقوله فرجع كون المعنى اه قوله لكن المطابق جواب سؤال وهو انه لما كان
ارجاع الضمير الى كل واحد من مادلا والمعنى صحيحا فلم يذكر الثاني بلفظ يمكن اجاب بقوله لكن المطابق
اه حاصل انه لا يحصل المطابقة ارجاع ضمير نفسه الى المعنى بحسب الظاهر ان كما لا لكلمة والمعنى الى
امر واحد وهو الاستقلال بالمفهومية لان ضمير في نفسها في وجهه ارجاع الضمير الى الكلمة ههنا
من حيث انها مشتقة على منازلة بيوتها وقريبة الى السوق والحمام والمسجد الجامع وغير ههنا

التبیین

الی المعنی قوله اعلم ان الفعله جواب سوال وهو انه لانسلم ان معنی الفعل مستقلاً بالمفهومیه لان
 المعنی المطابق للفعل هو الحد والنسب والزمان والنسب غیر مستقل کانه لہ ملاحظہ طرفہا
 وهو المسند المستلایہ اما الزمان والحد فمستقلان اما الدال علی الحد فهو المادة وعلى الزمان
 الہیئۃ وعلى الفاعل ایضاً والمرکب من المستقل و غیر المستقل غیر المستقل لان نتیجۃ تابعۃ للخصی
 الازدواج ایضاً ان تصاف المعنی بقوله مقترن باحد الازمۃ غیر جابراً للزوم اقتران الزمان بالزمان
 اجاب عن الاول بقوله فالمراد بالمعنی او عن الثاني بقوله لما وصفناه حاصل الجواب ان المراد با
 المعنی هو الحد فقط فی لایرد ان قوله الی فاعلاً قیل فاعلاً ما عبادة عن الفاعل المہم الفاعل الخیر
 المعلوم فی یلزم ارتکاب المجازی فی جمیع مواد استعمال الفعل لان الفعل فی جمیع المواد لا یكون الامسند الی
 الظاهر نحو ضرب زید قلنا المراد بفاعل ما هو الفاعل المعین علی وجه العموی یعنی ان الفعل یضی الی المعین
 سواء کان ذلك الفاعل المعین نحو زید وعمد او غیرها قوله وضعا جواب سوال هو ان هذا التعر
 لایصیر بانواعاً نحو لا غیر حیث صدق علی اسماء الافعال لان معنایها مقترن باحد الازمۃ الثلاثۃ
 مع انہا لا تسمی بالافعال وایضاً لا یصیر جامعاً لافرادہ حیث لا یصیر صادقا علی الافعال المنسلخۃ
 عن الزمان فان معانیها غیر مقترن باحد الازمۃ الثلاثۃ مع انہا تسمی بالافعال اجاب عنہا بقوله
 وضعا حاصلہ ان المراد بالاقتران الاقتران بحسب الوضع فی خروج عن اسماء الافعال لان معانیها غیر
 مقترن بحسب الوضع وان صارت مقترنۃ بحسب الاستعمال ودخول فی الافعال المنسلخۃ لان معانیها با
 لعکس عن معنی اسماء الافعال قوله فی الفہم جواب سوال وهو ان هذا التعر لا یصیر بانواعاً عن
 دخول الغیر حیث صدق علی المصکب كالضرب لان معنایہ مقترن بحسب الوقوع لان الضرب لا یكون
 الا فی زمان اجاب بقوله فی الفہم قوله عن لفظہ الدال جواب سوال وهو انه ینقض علی نحو ضا
 امس فان معنایہ مقترن باحد الازمۃ الثلاثۃ فی الفہم مع انہ لا یسمی بالفعل اجاب بقوله عن لفظہ
 الدال وافہام الزمان هناك لیس من لفظ الضارب بل من الامس قوله اما منقولة وفي هذا
 العبارة قلب فصار تقدیرہ لان جمیعہا منقولة اما عن المصادر فی لایرد ان جمیعہا لیست بمنقولۃ
 عن المصادر بل بعضہا عنہا وبعضہا عن الظروف نحو امامک زید وبعضہا عن الجار والمجرور نحو
 علیک زید قوله ویصد جواب سوال وهو ان هذا التعر لا یصیر صادقا علی المضارع
 لان معنایہ مقترن بالزمانین لا شترکھابین الحال والاستقبال اجاب عنہ بالجوابین الاول
 بقوله لوجود الاحد فی الاثنین والثانی بقوله ولانه مقترن قوله الی الحال كما اذا قلت قد ركب
 الامیر یعنی کان دکوبہ قریباً الی زمان الحال قوله اول تقلیلہ كما اذا دخلت علی المضارع وتحقیقہ
 كما اذا دخلت علی الماضي قوله اذا دبخواه جواب سوال وهو انه کما ان نحو ق تاء فعلت مختص
 بالفعل تاء اکرمت واستخرجت ایضاً مختص بہ اجاب بہ اثرہ قوله ای فعل جواب سوالین
 الاولانه اذا کان المبتدأ والخبر معرفتین لابد من ضمیر الفصلینہما والثانی ان

بجاء الماضي

بجاء المضارع

سلكه في قوله تعالى واصترى بهم مثله اي بين (١٣)

هذا التعريف لا يصير مانعا عن دخول الغير حيث صدق على الامس اجاب عنها بقوله اي فعل قوله
 بحسب اصل الوضع جواب سؤال وهو ان هذا التعريف لا يصير مانعا عن دخول الغير حيث صدق
 على المضارع المجزوم بلم وايضا لا يصير جامعا لافراده حيث لا يصير صادقا على نحو ان ضربت
 اجاب عنها بقوله بحسب اصل الوضع ودلالة المضارع المجزوم بلم على ذلك بعارض لم واماد لالة
 الثانية على المستقبل فعارض حرف الشرط قوله الحاضر جواب سؤال وهو انه يتقضى على نحو
 ضرب زيد في الامس فانه ماض مع انه لا يدل على زمان قبل زمانك لان جميع الازمنة من وقت
 التولد الى وقت الموت زمانك اجاب بقوله الحاضر قوله الذي انت فيه جواب سؤال وهو انه لما كان
 المراد بالزمان المضار الى ضمير المخاطب زمان حاضر وهو عبارة عن اليوم والليل فانه المتبادر ان
 كل واحد منهما حاضر في الفهم فلا يكون التعريف جامعا لافراده حيث لا يصدق التعريف على نحو
 ضرب في ضرب زيد والحال ان الضرب صدق عن زيد في وقت الضمى اخبر عنه شخص في وقت
 العصر والمغرب بقوله ضرب زيد مع انه ماضى وايضا لما كان المراد بالزمان هو زمان الحال فخرج لا يصير
 اضافته الى كاف الخطاب لانه ليس للمخاطب اجاب بقوله الذي انت فيه حاصل ان اضافته الى ضمير
 المخاطب لادنى الملازمة وهي الظرفية قوله قبلية جواب سؤال وهو ان القبل ظرف زمان باعتبار
 المتعلق اعني به ثابت صفة للزمان وهذا الاتصاف غير جائز للزوم كون الزمان من الزمانيات
 اي من الالهوية الواقعة في الزمان وانه باطل على ما قلنا في موضعه ولا يصح ان يقال في الاعتراض
 فيلزم ان يكون للزمان زمان فيلزم اظرفية الشيء لنفسه انه محال اذ هي ليست بلازمة قطع كما لا يخفى
 اجاب بقوله قبلية حاصله ان معنى قبل مركب من الزمان والتقدم والمراد به هنا هو نفس
 التقدم لا الزمان لتجرده عند قوله ذاتية اه جواب سؤال وهو ان على تقدير تجرده عن الزمان
 يلزم اظرفية الزمان للزمان ايضا لان ذلك الزمان انما يكون قبل زمانك اذا وجد في زمان قبل زمانك
 اجاب بقوله ذاتية حاصله ان قبل على نوعين احدهما ذاتية والاخرى زمانية وما ذكرناه انما شرط في الزمان
 والمراد هنا الثانية قوله الذي هو الاصل وانما كان السكون اصلا في البناء لان البناء ضد الاعراب
 والسكون ضد الحركة فلما اعتبر الحركة في الاعراب اعتبر السكون في البناء لضرة التقابل قوله افعال
 جواب سواليين الاول انه اذا كان مبتدأ والخبر معرفين لا بد من ضمير الفصل بينهما وهنالم يوجد
 والثاني انه يتقضى على نحو يزيد يشكر فانها في الاصل افعال اما بعد علمية هاتما التعريف صادقا
 عليها مع انها لا تسمى بمضارع اجاب عنها بقوله اي فعل قوله باحد حرونهايت بها حرة زعيم ضرب
 فانه وان كان مشتركين السير والفعل والبيان والتقسيم لكن لم يوجد فيه احد حروف نيات قوله في
 اوائله جواب سؤال وهو انه يتقضى على نحو ضربت وضربنا وضربا ويشر فان حرونهايت موجودة
 فيها مع انها لا تسمى بالمضارع اجاب بقوله في اوائله قوله يعنى الحرف جواب سؤال هو ان اضافته
 الحرف الى نيات غير جائز لانها جمع الحرف والحرف هو اللفظ واللفظ اثنان بالموثر وهو المتلفظ لانه

ع

اجاب بقوله يعنى الحرف حاصله ان هذا الاضافة لادنى الملايسة وهو ان يكون فى نايث جمع هذه الحروف والسؤال بطريق اخر هو ان اضافة الحرف الى نايث غير جائز لان الاصل فى الاضافة للامية تفيد الاختصاص هو ههنا لا يصح لان الحرف كما تكون لنايت كذلك لا تين والنايت اجاب بقوله يعنى الحرف حاصله ان الاضافة لمجر النسبة لزيادة النسبة كما فى علم الفقه ابوك قوله وهذا المشابهة فيما اشار الى ان قوله لوقوعه متعلق بقوله اشبه قوله على الصحيح اعلم ان الاصح مقابل للصحيح هو مقابل للغلط وانما قوله مشترك بقوله بين زمان الحال والاستقبال وقيد بقوله على الصحيح الرد على المذاهب الاخرين حيث ذهب البعض منهم الى ان المضارع حقيقة فى الحال ومجاز فى الاستقبال وذهب البعض منهم الى ان المضارع حقيقة فى الاستقبال ومجاز فى الحال ولا بد للكلام من دليل اما الدليل الاول فلان الحال موجود والاستقبال معدوم والموجود اشرف من المعدوم واما الدليل الثانى فلان الاستقبال موقوف عليه لا المتوقع كما فى قوله ان دخلت الدار فانت طالق والموقوف عليه صل من غير الموقوف عليه اما الدليل الثالث فلانه يتحقق فى المضارع امانة المشترك كتخصيصه بالسين او سوف للاستقبال وبلام الابتداء للحال وكذلك بالان والغد كما تخصص سائر المشتركات بالقرائن ووجبه الرد على المذاهب الاولين بانها غلطان لانه لو كان حقيقة فى الحال فينا قض بالغد فى قوله زيد يعقل غدا لانه يفهم من يعقل زمان الحال ويفهم من قوله غدا زمان الاستقبال ولو قيد قوله يعقل بقوله الان فيستدل به قوله الان لانه يفهم من يعقل لانه حقيقة فى الحال ولو كان حقيقة فى الاستقبال فيستدل به قوله غدا فى قوله زيد يعقل غدا لانه يفهم من قوله يعقل لانه حقيقة فى الحال ولو قيد بقوله الان يقال زيد يعقل الان فينا قض لانه يفهم من يعقل الاستقبال يفهم من قوله الان زمان الحال فالتناقض الاستدراك ظاهر المذاهب قول يعنى الاستقبال تفسير لقوله بواحد لان السين سواء ما هو لتخصيص الاستقبال بالحال قوله وانما عر جواب سؤال وهو انه بينغى للمضارع ان يعر المضارع بالزمان كما مضه اجاب بما تره حاصله ان تعريف المضارع بالمشابهة ليس الالحض الاشعار على مناسبة المعنى الاصطلاحى اللغوى قوله كلا الشبهين اى الاسم المضارع قوله من ضم واحد المراد به ههنا هو ج التثنية اعنى به الاشتراك والتخصيص قوله فاهمة للتكلم جواب سؤال وهو انه ينقض على نحو نصر الكرم ويسر ويسر وتضارب وتكروم تدحرج فان احد حروف نايث موجودة فى هذا المذكورات مع انها لا تسمى بالمضارع اجاب بقوله اى الهزة حاصله ان المراد بالهزة ليس مطلق الهزة بل التى كانت للتكلم ليست هزة كرم للتكلم وهكذا البواقي قوله وكانها جواب سؤال وهو انه ما وجب تخصيص الهزة بالتكلم مفرد والنون لئلا كان مع غيره اجاب بما تره قوله اى حال كون جواب سؤال وهو ان قوله غيبة حال عن المؤنث والمؤنثين والاصل فى الحال ان يكون محمولا على ذى الحال ههنا لا يصح الحال ان

لانه يفهم من قوله

المؤنث والمؤنثين ليسا بغيبة اجاب عنه بالجوابين الاول بقوله غائبات حاصلان غيبة مصيبت
مبنى للفاعل والثاني بقوله وذوى غيبة حاصله ان العبادة محمولة على حد الموصو او تفقد الو
بوجه اخر وهو ان الغيبة صفة والمؤنث والمؤنثات ذات ففيه حمل الصفة على الذات وهو باطل
كما لا يخفى فاجاب بما ترى ففيه حمل الذات مع الصفة على الذات وهو جائز **قوله** لانه وان لم يصح
جواب سوال وهو ان بدلية النكرة من المعرفة غير جائز اجاب عنه بالجوابين الاول بقوله لانه وان
لم يصح له والثاني بقوله وبالنصب **قوله** اى فيما كان ما ضربه على اربعة احرف جواب سوال
هو ان المراد بالرباعي لا يخلو اما ان يراد به الرباعي المجزأ والمطلق من المجزأ والمزيد فيه فغلب الاول
يبطل الحكم الثاني وهو قوله مفتوحة فيما سواه حيث يتقضى على نحو يكرم فان حرف المضارعة
مضموم فيه مع انه ليس من الرباعي المجرد وعلى الثاني يبطل الحكمين اما الثاني فبما ذكرته الان اما
الاول وهو قوله مضمومة في الرباعي فلانه يتقضى على نحو تد حرج واحرجم واقشع فان حرف
المضارعة في كلها مفتوحة مع انها من قبيل الرباعي المزيد فيه اجاب بما تره **قوله** ولما كان جواب
سوال وهو ان تعلق قوله اذ المتصل بنون التأكيد بقوله ولا يعرب من الفعل غيره غير جائز
لانه يفهم منه ان اذ المتصل بنون التأكيد صامعيا والامر ليس كذلك اجاب بما تره **قوله** هو
عند النجات جواب سوال وهو انه يتقضى على نحو يقول فانه مضارع مرفوع بالضمته مع انه ليس
بصحيح اجاب بما ترى **قوله** احوال كون اه جواب سوال وهو ان قوله لفظا ناعا عن الضمة والفتحة و
حاليته عنهما غير جائز لعدا صحة الحكم اجاب بقوله حال كونه الضمة والفتحة لفظيتين حاصلتا للقب
مبنى على حد ما بالنسبة **قوله** في حالة الرفع جواب سوال وهو ان الواو في قوله وحذفها للجمع
في يلزم توارد الاعرابين المختلفين على كلمة واحدة اجاب بقوله في حالة الرفع **قوله** وهو
الرفع وانما كان الرفع اسبق اعراب الاسم لانه اثر الفاعل هو اسبق من ساير المعولات بالتقديم
الى الفعل كما ذكره المصنف في اول المرفوعات بقوله والاصول ان يلى الفعل واما كونه اقوى من النصب
فظاهر **قوله** الذي يضرب اه لان الاسم لا يقع صلة **الذي** **قوله** وفي نحو سيقولان السين وسوف
من خواص الفعل فلا يصح دخولها على الاسم **قوله** نحو كاد زيد يقوم لان الشرط في خبره
ان يكون فعلا مضارعا ليدل على قرب حصول الخبر من الحال باعتبار احد معنيين **قوله** في
نحو يقوم الزيدان لانه لا يجوز ما قام الزيدان لان لفظ الزيدان لا يجعل فاعلا اسم الفاعل ولا
يجوز مبتدأ لعدا الاعتماد على صاحب او الهمة او النافية ولعدا المطابقة بين المبتدأ و
الخبر في الافراد والتثنية **قوله** ويكفينا جواب سوال وهو ان الاصل في كل شئ اذا وقع مع
الغير فله حكم الغير وهما ليس كذلك لان اعراب يقو بالحركة واعراب قائمان بالحرف او
طريق السؤل بوجه اخر وهو ان العام في الزيدان في يقوم الزيدان فعل مضارع والعام في الزيدان
في قائمان الزيدان هو الابتداء وهو عامل معنوي وهما مختلفان بالذات باللفظية و

والمعنویة فكيف يقوم قائمان في قائمان الزيدان مقام يقوم في يقوم الزيدان اجاب بقوله
ويكفيها وقوعه موقع الاسم **قوله** في حكم السين يعنى ان سوا وان كانت كلمة اخرى وليس
من اجزاي الكلمة لكنها صارت في حكم السين لمشايتها بينهما لان كل واحد منهما للاستقبال **قوله**
ملفوظة جواب سوال وهو ان قوله وبان مقدرة وحاصل الجواب ان قوله وبان مقدرة ليس
بمستدل لان المراد بان هي المملوطة فوهم الواهم ان المضاد ينصب بان المملوطة لا
المقدرة لان المملوطة اصل والحال ان ينصب بها فلما فعل هذا الوهم اد قوله وبان مقدرة
كذا فهم من عبد الرحمن **قوله** في اي شئ حدثت الياء الثانية وبقي الياء الاولى فصارت ايش
قوله اذ ان حدثت الهزة ونقلت حركتها الى اللام فصارت اذن **قوله** لام كي سميت بلام كي
لتضمها معا وهو سببية الاولى للثاني **قوله** هي اللام عبارة سميت بلام الجحولان الجحوما فوهم
الجحود هو لفظ وهذا اللام لما دخلت على خبر كان الفصحى صارت لتأكيد لفظ **قوله** التي ينصب بها
المضاد جواب سوال وهو ان مبتدأ والمثاخره وابتدأ ثبته لا يصح باعتبار انها حرف والمبتدأ لا يكون
الاسما اجاب بقوله التي ينصب حاصله ان اسم لما وقع في التركيب **قوله** كلمة جواب سوال
وهو ان مبتدأ والخففة خبره وابتدأ ثبته غير جائز باعتبار انها حرف اجاب بقوله كلمة
حاصله ان ههنا الديد به لفظ وكل لفظ اذ الديد به لفظ صاد عاما وهو من قبيل الاسم **قوله**
تقع بعد العلم فيه اشارة الى بيان القاعدة في ان الناصبة والخففة من المثقلة لا نهما متعك
من حيث الصورة لا يميز احد ههنا من الاخر اجاب عن السؤال الوارد على قوله ينصب بان
المملوطة **قوله** اذ لم يكن اه جواب سوال وهو ان الظن علم ايض فجزيل بين هذا وبين قوله تقع
بعد الظن فيها الوجهان تناقض ظاهرا اجاب بما ترى حاصله ان المراد بالعلم ههنا الذي لم يكن
بمعنى الظن لان العام اذا قوبل بالخاص يراد به ما سوى ذلك الخاص **قوله** اف اه في اشارة الى ان
الخففة صفة للموصوف والمخوف وهو ان قيل عليه ان كلمة هي ضمير الفصل بين المبتدأ والخبر ضمير
الفصل لا يفيصل الا حصر المسند في المسند اليه فجزيل ما ذكر قوله وليت هذه فيما بعد مستد كما لا يخفى
مفادها قلنا ان مفادها مغاير لان مفاد ضمير الفصل هو الحصر المطلق ومفاد ما بعد هو الحصر الاضافي
يعنى ان الواقعة بعد العلم قد يكون مخففة وقد يكون زائدا فجزيل لا يريد **قوله** لن ابحر الاض اي لن ابحر من
ارض مصر ههنا مقولة ابن يعقوب عليه السلام **قوله** نقيام وكلا لا مؤوبك اه في يد علم المعتزلة
لانهم قالوا لن يبق نفى المؤبد فلذلك قالوا في قوله تعالى لن تتلوا ان دوتير الله تعالى غير ممكن وجاز
ما ذكره الشارح بقوله بلزوم **قوله** التي ينصب اه جواب سوال اخر في قوله فان مثله **قوله** لم يكن ما
بعد اجاب سوال وهو انه ينقض على نحو ان اذن احسن اليك فان ما بعد هاليس يعتمد على ما قبلها
بعد عنها مع انه رفوع ولو لم يكن منصوبا اجاب بقوله لم يكن ما بعد معولها ما قبلها وههنا تفسيرين
بمستدرك لان ان شاملة للمملوطة والمقدرة فلا حاجة الى قوله وبان المقدرة ص

الاولی لم یکن ما بعد متمم لما قبلها بالخبرية والثانی ای لم یکن ما بعد معمولاً لعامل ما قبلها بان
 یكون عاملها واحداً وهذا من التفسیرین لیسما بوجودین فی نحو ذلك المثالان الضمیر مبتدأ والمضارع
 خبره وعاملها واحد هو الابتداء فلا یوجدان فی قوله انا اذا احسن الیک ایضاً لم یعمد ما بعد ما عمل ما قبلها
 بان یكون معمولاً ما قبلها اذا احسن المثالان مذکور لم یکن معمولاً لما قبلها وهو انا بل کان معمولاً لعامل
 ما قبلها وهو الابتداء حاصل من قوله معمولاً ام على حد المصنات قد یره لعامله **قوله** لمن یجد شك اذا
 اظنك كد بالان زمان الاحداث والظن متحد فخر فوات شرط الاستقبال **قوله** كما اشرنا الیک بقوله التي
 ینصب بها المضارع یعنی ان اذا فی قوله لاذ المر یعمد ظرف زمان بدل من المتعلق ومتعلقه هو الانقضاء
 المفهوم المحظون من معنی اذن **قوله** علی طریق تمثیلات وهي جعلان مبتدأ ولفظ المثل خبره وهكذا
 فی اذن وان **قوله** جائزان جواب سوال وهو ان قوله الوجهان جزء لقوله اذا وقعت وهو لیس
 بجملة فكيف یصح جزائیة لكلمة اذا اجاب بقوله جائزان **قوله** التي ینصب جواب سوال وهو ان
 حرف فكيف یصح ابتداءً لثبته للمثل اجاب بما ترے **قوله** التي جواب سوال مثلها مر الان قال مستقبل
 بالنظر الى ما قبلها یعنی یكون وقوع ما بعد ما عقبها عن وقوع ما قبلها وانما شرط الاستقبال لیتحقق
 معنی ان لانها عام للاستقبال لانها للطبع والرجاء وهما لا یجیبان الا فی المستقبل **قوله** ای حال كون
 حتی فیله شارة الى قوله یعنی کی ظرف مستقر باعتبار المتعلق حاله عن الضمیر كان وانما شرط ان یكون
 یعنی کی او الى لیتأكد الاستقبال لان السبب انتهاء الغایة لا یكون الا بعد السبب **الابتداء** **قوله**
 لانتهاء الغایة قبل علیین حتی لانتهاء الغایة ایضاً فخر لا حاجة الى جعل حتی معنی الى تاویل **قوله** الى زمان
 الكلام ایضاً لان الدخول فی الجنة لا یقع الا فی دار الاخرة والكلم بهذا الكلام انما هو فی دار الدنيا
قوله فكانك كنت یعنی كانك كنت فرضت فی الامر لیس یرد دخولك فی البلد فی زمان احد ثم
 نقلت فی هذا الیوم ذلك الفرض التقدير بان التعلیل **قوله** عند هذا الیرادة فی اشارة
 الى ان قوله كانت حراً ابتداءً جزء لقوله فان اردت **قوله** وان فوات الاتصال اللفظ فالانصال
 اللفظی فی حتی اذا صار عاطفة هو احتیاجها الى المعطو علیها اذا صارت حرف الجار هو
 احتیاجها الى المتعلق **قوله** حتی لا یرجونه فانقلبان عدلاً الرجاء لیس فی الحقيقة الاستقبالیة
 لنظر الى ما قبلها وهو المرض فینبغ ان یكون منصوباً بان المقداة لامرفوعاً **قلنا** نعم لكن المراد
 بحالته الفعل هنا حالته باعتبار الحقيقة والواقع بل باعتبار قصد المتكلم واعتباره كما اشار الیه المصنف
 بقوله ان اردت وایضاً هم من قول الشاح فانه قصد به نفي الرجاء فانقلب فعله هذا لا حاجة الى
 قوله تحقیقا وحكاية قلنا ذکرهما للعموم والشمول یعنی قصد حالته الفعل قد یكون بطریق التحقیق
 وقد یكون بطریق الحكاية **قوله** قولك جواب سوال وهو ان قوله فی حراً جاداً لا یكون مدخولها
 الاسما وهنما مركبا جاب بما ترے **قوله** وجواب سوال وهو ان قوله فی الناقصة ظرف لقوله امتنع
 وهذا ظرفیة غیر جائزان لان الطرف لا یكون الا زماناً ومكاناً ولفظ الناقصة لیس احدهما

رح
لا
لا

اجاب بماترے **قوله** حصول جواب سوال وهو ان اضاعة الوقت الى كان غير جائز لان الوقت ايضا
 الا الى الاعراض اجاب بماترے **قوله** كان فيلشارة الى ان قولنا قصصتة للوصو الحمد **قوله**
 بلا خبر فالضرورة صادقة حرف جارة متعلقها خبر كان الناقصة **قوله** وهو محال فالضرورة
 صادقة حتى الحرف الجارة ولا يشترط فيها سببية ما قبلها بالمعنى ما **قوله** وقت جواب سوال امثلا
 مران **قوله** جاز جواب سوال وهو ان قولهم عطف على كان سيراه فصادر المعنى وجاز
 في التاميرهم ساد حتى يدخلها وهذا العطفية غير جائزة لعلها وجود كان في الثاني قا اجاب بماترے
قوله التي يتنصب جواب سوال وهو ان لام كي حرف فكيف يصح ابتداء بيته للمثل اجاب بماترے
قوله او معنى انه لان قوله لم يكن مضارع لكن صار ماضيا بعراض هو **قوله** فكيف يصح
 الحمل فان قيل ان الحمل انما الايصير صحيحا اذا كان في الكلام ايجاب مناسبا قلنا ان الحمل السلبى غير
 مقصود لا يصح صدق عن غير الله او ولى الله **قوله** مشروط فيلشارة الى ان قوله بشرطين ظرف
 مستقر باعتبار المتعلق خبر للبتداء الحمد فهو قوله فقد يران **قوله** احدا لاشياء الستة فيلشارة
 الى ان العطف مقاد على الربط فلذلك لم يذكر الممراد وادوات الحصر **قوله** المستعجب جواب بيان
 المناسبة يعنى ان الانشاء كالنهي مثلا يستدعى الجواب كذلك ايم فلذلك يصير في معناه **قوله**
 واما نحو اجاب سوال وهو انه ينقض على نحو فاستريحا في قولك ساترك منزلى لبنى تميم + و
 الحق بالحجاز فاستريحا + فانه منصوب مع ان تقديم احدا لاشياء الستة قبلها غير موجود اجاب بقوله
 فعمل على ضرورة الشعر يعنى لرعاية الوزن والالف فيه لاشباع **قوله** اى مصاحبة اجاب سوال
 وهو ان الواو ليس الا لجمعية فكيف يتصور شرطية الجمعية اولان الواو موضوع للجمعية فلا حاجة
 الى الاشتراط بان يكون للجمعية اجاب بقوله اى مصاحبة اى المصاحبة عبارة عن وجود الشئيين
 فى مكان واحد فى زمان واحد **قوله** اى ما يماثل الواقع جواب سوال وهو ان ما قبل الواو
 ليس الا ما قبل الفاء في صاد تشبيه الشئ بنفسه اجاب بماترے حاصله ان ما قبل الواو ههنا
 معنون بعنوان الواقع وكذلك ما قبل الفاء فالواقع قبل الواو مغاير عن الواقع قبل الفاء
قوله عن الواقع قبل الفاء في لا يستلزم تشبيه الشئ بنفسه لكن التشبيه بينهما ان يكون قبل كل
 واحد منهما احدا لاشياء الستة المذكورة **قوله** بمعنى الى او الاءه جواب سوال وهو انه يلزم من
 تقديران بعد جعل او بمعنى الى ان او الا ان تكرار ان كما ترے اجاب بقوله بمعنى الى او الا حاصله
 ان شرط ههنا هو جعل او بمعنى الى او الا بدت ان المذكورة فى المتن فهو عبارة عن ان المقاد
 لكن الحاجة الى ذكرها تنبيه على ان او انما ينصب المضارع بعد ما يتقديران بعد ما بشرط
 ان تكون او بمعنى الى او الا لا يحى او بمعنى الى او الا الا ان يكون بعد الى او الا ان مقاد **قوله**
 اى الحروف العاطفة جواب سوال وهو ان المراد بالعاطفة ههنا هو المطلقة سواء كانت من الحروف
 العاطفة المذكورة او لا كما في صا فيهما بين كلامي المصنف تناقض من حيث الاشتراط لانه يفهم من الكلام

ماترے
 قولہ
 مستعجب
 جواب
 بيان
 المناسبة
 يعنى
 ان
 الانشاء
 كالنهي
 مثلا
 يستدعى
 الجواب
 كذلك
 ايم
 فلذلك
 يصير
 في
 معناه
 قوله
 واما
 نحو
 اجاب
 سوال
 وهو
 انه
 ينقض
 على
 نحو
 فاستريحا
 في
 قولك
 ساترك
 منزلى
 لبنى
 تميم
 +
 و
 الحق
 بالحجاز
 فاستريحا
 +
 فانه
 منصوب
 مع
 ان
 تقديم
 احدا
 لاشياء
 الستة
 قبلها
 غير
 موجود
 اجاب
 بقوله
 فعمل
 على
 ضرورة
 الشعر
 يعنى
 لرعاية
 الوزن
 والالف
 فيه
 لاشباع
 قوله
 اى
 مصاحبة
 اجاب
 سوال
 وهو
 ان
 الواو
 ليس
 الا
 لجمعية
 فكيف
 يتصور
 شرطية
 الجمعية
 اولان
 الواو
 موضوع
 للجمعية
 فلا
 حاجة
 الى
 الاشتراط
 بان
 يكون
 للجمعية
 اجاب
 بقوله
 اى
 مصاحبة
 اى
 المصاحبة
 عبارة
 عن
 وجود
 الشئيين
 فى
 مكان
 واحد
 فى
 زمان
 واحد
 قوله
 اى
 ما
 يماثل
 الواقع
 جواب
 سوال
 وهو
 ان
 ما
 قبل
 الواو
 ليس
 الا
 ما
 قبل
 الفاء
 فى
 صاد
 تشبيه
 الشئ
 بنفسه
 اجاب
 بماترے
 حاصله
 ان
 ما
 قبل
 الواو
 ههنا
 معنون
 بعنوان
 الواقع
 وكذلك
 ما
 قبل
 الفاء
 فالواقع
 قبل
 الواو
 مغاير
 عن
 الواقع
 قبل
 الفاء
 قوله
 عن
 الواقع
 قبل
 الفاء
 فى
 لا
 يستلزم
 تشبيه
 الشئ
 بنفسه
 لكن
 التشبيه
 بينهما
 ان
 يكون
 قبل
 كل
 واحد
 منهما
 احدا
 لاشياء
 الستة
 المذكورة
 قوله
 بمعنى
 الى
 او
 الاءه
 جواب
 سوال
 وهو
 انه
 يلزم
 من
 تقديران
 بعد
 جعل
 او
 بمعنى
 الى
 ان
 او
 الا
 ان
 تكرار
 ان
 كما
 ترے
 اجاب
 بقوله
 بمعنى
 الى
 او
 الا
 حاصله
 ان
 شرط
 ههنا
 هو
 جعل
 او
 بمعنى
 الى
 او
 الا
 بدت
 ان
 المذكورة
 فى
 المتن
 فهو
 عبارة
 عن
 ان
 المقاد
 لكن
 الحاجة
 الى
 ذكرها
 تنبيه
 على
 ان
 او
 انما
 ينصب
 المضارع
 بعد
 ما
 يتقديران
 بعد
 ما
 بشرط
 ان
 تكون
 او
 بمعنى
 الى
 او
 الا
 لا
 يحى
 او
 بمعنى
 الى
 او
 الا
 الا
 ان
 يكون
 بعد
 الى
 او
 الا
 ان
 مقاد
 قوله
 اى
 الحروف
 العاطفة
 جواب
 سوال
 وهو
 ان
 المراد
 بالعاطفة
 ههنا
 هو
 المطلقة
 سواء
 كانت
 من
 الحروف
 العاطفة
 المذكورة
 او
 لا
 كما
 فى
 صا
 فى
 هما
 بين
 كلامي
 المصنف
 تناقض
 من
 حيث
 الاشتراط
 لانه
 يفهم
 من
 الكلام

الاول ان الشرط في انتصاب المضارع بعد الفاء ان يكون ما قبلها سيبا لما بعد ها وان يكون الواحد من الاشياء الستة المذكورة مقبلا عليها ويفهم من هذا ان الشرط في انتصاب المضارع بعد ها ان يكون المعطوف عليه سما صريحا لا غير اجاب بقوله اى الحرف العاطفة الى قوله اذا كانت منها حاصلان المراد ههنا العاطفة اعم مما ذكر وغيره ولكن المراد بالعاطفة المذكورة ههنا ما لم يكن الشرط والمذكورة موجودة فيها فحرف لا بد لا انتصاب المضارع بعد ها بتقد ان يكون المعطوف عليه سما صريحا كالشتم في قوله العجني ضربك زيدك وتشم فالشتم عطف على الاسم الصريح وهو الضرب **قوله** وظاهر ان هذا اعتراف **قوله** على التقدير الاول بيان لقوله اقرب بحسب المعنى وحاصلا الاعتراض ان قوله و العاطفة لا يخلو اما ان يكون مجردا معطوفا على حتى قوله وبان المقلة بعد حتى او مرفوعا معطوفا على ولا معددات الناصبة بتقديران وهو قوله حتى اذا كان مستقبلا او على اخرها وهو قوله او بشرط معنى الى ان او الان فالاول باطل للبعد بين المعطوف والمعطوف عليه بحسب اللفظ وايضا لا بد ان يذكرها مرتين مرة في الاجمال ومرة في التفصيل كسائر العاطفة يعنى الفاء والواو واللام كي ولام الجحوظ حتى واو وان كان الثاني فهو لا يخلو اما ان يكون اعم مما ذكر وغيره او مختص بفعل الاول يلزم في التفصيل ذكر ما لم يكن في الاجمال هولى من اب الفصحى وعلى الثاني يلزم تخصيص الحكم به ليس في الواقع مخصوص به لان انتصاب المضارع بتقدير ان يعنى بعد ثم ايضا لان يقال ان مختارنا ههنا الجرح لكن العاطفة بتقديران على قسمين بعضها ما يكون ممتازا عن البعض في الشرط كالعاطفة المذكورة وبعضها يكون مشتركا في الشرط مثل ههنا العاطفة لانها مشتركة في كون المعطوف عليه سما صريحا ففي الاول لا بد من ذكرها مرتين مرة في الاجمال للضبط ومرة في التفصيل لبيان الشرائط واما الثاني فيكفي ذكرها مرة واحدة **قوله** واما الواو والفاء واو والمراد بهذا الواو والفاء واو ما يكون بعضها ممتازا عن بعضها الا كما لذكرات المراد بالعاطفة المذكورة في المتن ما يكون شرطها ذكر المعطوف عليه سما صريحا لا يقتض بين الشرح والتميز في صوة اجواب سوال هوان ظرفية قوله في اللام لقوله يجب مع لا باطل للزوم ظرفية الشئ لنفسه لاجاب بما ترمي حاصلان العبادة على حد المضافين الصوة والذخ **قوله** لتلاي علم الاولى لام كي والثاني لام لا **قوله** واعلم جواب سوال وهوان حصر تقتد ان المذكورات باطل لانها تقتد في غيرها ايضا كما في تسمع في قوله تسمع بالمعبد اه اجاب بقوله واعلم حاصلان الحصر في المذكورات انما هو ان العاملة وهناك غير عاملة **قوله** تسمع بالمعبد خير من ان تراه **قوله** المعبد اسم الشاعر واخره وتعرف قداه اذا التقم فاه + اللبيد المعبد كلاهما شاعران سبب ورودهما ان الناس صفوا اللبيد بحسن اشعاره فلما ظفر عليه المادى وجهه كرى بايغى راي وجهه غير حسن اللبيد لنفسه تسمع بالمعبد خير من ان تراه فقلا المعبد تعرف قداه اذا التقم فاه اصله بالواو لانه فاعلا التقم و اتاعد من الواو الى الالف رعاية السجع بقوله تراه **قوله** اومع عمرا مع الشد ذجواب وهو لونه ينقض على

الاول

احضر في نحو الاياها اللامى احضر الوغى وان اشهد اللذات هل انت محمد فان ان المقداة قد علمت
 فيه مع انه ليس من قبيل المذكورات حاصل الجواب انها شاذ ليست بقياس فلذلك لم يذكروها وسبب
 ورود هذا الشعر ان اقرباء الشاعر قد طعن عليا نك جنت من الحرب ثم يوم وقع المحاربة فيه بين
 اقربائه وبين الناس فقال لا قرباثة في حين المحاربة الاياها الوغى عبادة عن المحاربة و
 اللذات عنها ايضا سمي المحاربة باللذات لمدح نفسه يعني ان المحاربة في حقى لذات وقوله محمد
 اى انت مقلبه عن الحرب **قوله** معنى جواب سوال وهو ان صيغة النهى عبارة عن قوله لا تقتر
 مثلا وباستعماله في النهى يلزم اجتماع اللامين وهو مستكره اجاب بقوله معناه حاصل ان المراد
 بالنهى ليس صيغة بل معناه وهو الترك **قوله** فعلا واحد الدفع ما قيل انما وجرت تقية هذا
 الجواز على كثر المجازات فن دفعه بما ترمى **قوله** اى كلمات الشرط والجزاء جواب سوال وهو ان
 كثر المجازات عبارة عن جعل كون الشئ جزءا لثمة اخرى وهذا الكلمات كما يجعل جزءا كذلك
 يجعل شرطاً ولم يتعرض له لم يقل كلمات الشرط والجزاء اجاب بما ترمى حاصل ان كثر المجازات عبارة
 عنها **قوله** فاذ وحيث اه لرفع ما قيل انما وجرت زيادة كلمته ما فيها **قوله** وهما تجزؤان اه لرفع
 ما قيل انما لم يتعرض لامين ما ومتى ما بزيادة ما فيها كما فى الاولين **قوله** وجاز حذف الفعل قيل
 عليه هذا يخالف لما ذكره فيما اضر عامله فى شرح قوله وبعد حرف النفي بقوله ولا يقيد معمولها
 لضعفها قلنا ان ذلك معمول بطريق الوجوب يعنى ان تقدير معمولها بطريق الوجوب ممنوع وهذا
 معمول على الجواز فجز لا تناقض ولا يخالف **قوله** شادف اه اى قربتها والقريبة ههنا قريبة ال
 المدينة **قوله** فاصلة قوية حاصل ان لما ادبغ حرف فجز صاد فاصلا قويا بين حرف الشرط و
 معمولها بخلاف **قوله** واجب ان رفع ما قيل ان الجزاء لا يكون الا جملة وقوله فالجزء مفرد **قوله**
 ففيه جواب سوال وهو ان قوله فالوجهان مفرد لاجلته فكيف يصير جزءا لقوله ان كان اجاب بقوله
 ففيه حاصل ان لفظ الوجهان فاعل للظرف المحذوف **قوله** اتم مثالا الجزاء بجزء اليا **قوله** اتية
 مثالا لجزء **قوله** المحقق واشار الى بيان المحقق بقوله لا يستقيم ان يكون للشرط تأثيره لان ذلك
 لتقريب الماضى الى الحال **قوله** لان ادات الشرط اه دليل الاتيان **قوله** واثرته اه دليل الترك
 يعنى ان المضارع قبل دخول حرف الشرط مشترك بين الحال والاستقبال وبعد دخولها يختص با
 الاستقبال فكان تأثيرها من جزم موجودة فيه **قوله** التى تجزم جواب سوال مثل ما مر فى لى وان
قوله مقداة فيه اشادة الى ان قوله بعد الامر ظرف مستقر باعتبار المتعلق خبر لان **قوله**
 اذا كان المضارع اى المضارع المذكورة لا المضارع المستفاد من الامر مثلا **قوله** فيمن قرء
 مرفوعا وعند البعض مجزوف فصارا للمعنى ان تمب يربثنى **قوله** رائد هم اى رئيسهم **قوله**
 ادسواى استقاموا فى الحرب **قوله** نذاولهاى نجاد بهم **قوله** فكل حقت اى متوقلة
 يجرى اى يحى **قوله** بمقدراى باجله **قوله** وكان المراد جواب سوال وهو ان المثال مبتداء

بجزم

بجائز قولہ

مضاف وقولہ الامر مضافاً الى قولہ صیغۃ یطلب خبرہ وحمل هذا الخبر على المبتدأ غیر جائز لانه ليس
بمثال بلا الامر هو عين امر اجاب بماترے قولہ وفي بعض الشرح جواب سوال وهو انه لما كان المراد
بالمثال الصیغۃ ینبغی ان ینذکر لفظ الامر لان الاصل الايجاز والاختصاص لا جاب بماترے قولہ من
الافعال نحو ضرب قولہ فی معنی المصکد یعنی فرمودن کارے قولہ وفي الصوة جواب سوال وهو
ان الامر متنی عند البصرين والمجزوم معرباً بالجازا فكيف يتصوّر جعله حكمه حكم المجزوم اجاب بما
ترے حاصله ان جعل حكمه حكم المجزوم ليس باعتبار الحقيقة كما توهمت بل باعتبار الصوة یعنی من
حيث السكون في الصحيح وسقوط نون الاعراب اه قولہ اي مثل جواب سوال وهو انه يفهم من كلام
المصنف قيام الحكم الواحد بالمحلين المختلفين هو باطلا اجاب بقولہ اي مثل حكم المضاعف قولہ ما
فيه اللام یعنی الامر مشابه بالمجزوم باللام نحو يضرب لان كل واحد منهما للطلب فاعطى حكمه في
الاسكان والسقوط قولہ والمراد بالرباعي جواب سوال وهو انه ینقض علی نحو اخر نحو فان الهجر
فيه مكسوة مع انه من قبيل الرباعي المزيد في اجاب بماترے قولہ ليتوصل فيه اشارة الى وجه
الشمية قولہ فان اذ اقل في اقتلاقتك بفتح التاء هذه العبارة ليست بمطابقة للمدعى لان المدعى
انما فتح الهزرة وكسرهما لا التاء لكن وقع هناك السهون قلم لنا نسخ وليست في نسخة الشارح التي
عند صاحب الغفوق قولہ بالملاض الرباعي یعنی من باب الافعال قولہ مقطوعة لان لك بعينه
اه فللقطع معنيين احد هما القطع من صیغۃ المتكلم فحينئذ صار اللام في قولہ لذلك للتعليل
وذ الاشارة الى قولہ جتماع الهزرتين والثاني القطع من الاسقاط في الله وفجر صاد الاشارة الى
قولہ لانه اصل قولہ اي فعلا المفعول جواب سوال وهو ان المراد من كلمة ما لا يتخلو اما ان يراد به
او المفعول في الاول لا يصح اضافة الفاعل الى ضميره في قولہ فاعله لان الفاعل انما هو للمفعول للمفعول
وعلى الثاني لا يصح اضافة الفعلا الى كلمة ما للزوا اضافة الشيء الى نفسه اجاب عن الاول بقولہ فعلا المفعول
الفاعل لانه وعن الثاني بقولہ ولا يبعد ان يراد به قولہ لم يذکر فاعله جواب سوالين الاول انه يفهم
من قولہ لم يذکر ان لا يكون له فاعلا صلا ويفهم من قولہ ما حدث فاعله ان له فاعلا لكن حدث فكان بينهما
تناقض الثاني ان باب يسمى يتعد الى للمفعولين فالمفعول الاول ههنا هو لفظ الفاعل الثاني غير
موجود اجاب عنها بقولہ لم يذکر یعنی ان قولہ لم يذکر بمعنى لم يذکر وهو يتعد الى مفعول واحد فح
لا يراد ان قولہ واقیم المفعول مقام جواب سوال وهو ان حدث الفاعل يثبت اقامة المفعول غير جائز
اجاب بماترے قولہ لان معناه غريب وهو اسناده الى المفعول والاصلا انما هو الاسناد الى الفاعل
قولہ كخبر ضميرياً وزن غريب قولہ لا يذکر حاصل الاعتراض ان نحو طوى ورد ومن اللقيف
من قبيل معتل العين مع انه لا يجوز فيها طوى ورد يئى مثل قولہ قيا اعتراض على الجواب المذكور كما
انه ینقض علی نحو عو وصيد فالحمام معتل العين فقط مع انه لا يجوز فيها ما عير صيد فالاصح في اخراج
طوى رد ان يقال ان المراد من معتل العين ما يكون عينه منقلبة الفاء مثقاله وباع فح لا يراد الاعتراض

على نحو طوى روى وعوم وصيد جميعا قلنا الحاجة الى هذين القيدين لا الى المذكورين ولا الى هلالا
المعنى ذكر لفظ المعتل وهو صيغة اسم المفعول معناه ما يحى في عين كلمته علاله وليس كل واحد منهما من
هذا القبيل قوله وانما خص معتل العين لم يذ كر معتل الفاء واللام هذا اعتراض قوله لزيادة غموض
واختلاف جواب عنه قوله وبتبع ذكره جواب سؤال وهو انه فعله هذا لا حاجة الى ذكر المضاد
الجهوم من معتل العين لعدم الغموض والخفاء والاختلاف نحو يقال ويبيع فيما بعد اجاب بقوله
بتبعه حاصل ان ذكره تبعا لما فيه من معتل العين قوله ان تخواى تميل قوله بكسرة الفاء
الباء التعديت قوله قليلا متعلق بهما اى بقول ان تخواى وقوله فتيمم الباء الساكنة قوله حالة
الوقف كما اذا كان فى اخر الكلمة كسرة فح لا يبد من الاشمام فيها حالة الوقف وهو ان تضم
الشفتين فقط قوله باب لما خص الجهول من معتل اه لى فعم ما قيل ان اضافة الباب الى انقيد
واختيار لا يخلو اما ان يكون لامية او ظرفية او بابتية قوله حقيقة كما فى يتقاد ويمتاد قوله او
حكما كما فى يباع وغيره قوله من الفعل جواب سؤال وهو ان كل واحد من المتعد وغيره قسم من الفعل
والاصلان يكون قسم الشيء اخص مطلق منه من كج تحته كالانسان بالنسبة الى الحيوان وهما
اخص من وجب لا نرى قد يوجد المتعد ولا يوجد الفعل كالضارب مثلا او بالعكس نحو ذهبت قد
يوجدان نحو ضربت اجاب بقوله من الفعل حاصله انهما ليس من قسمي الفعل بل هما قيدان للقسم
فصار الفعل على نوعين الفعل المتعد والفعل الغير المتعد فح لا يرد فهم المراد بفهم المعنى قوله
اى امر غير الفاعل جواب سؤال وهو انه يتقضى على ذهب قام فان فهم موقوف على المتعلق كما
لفاعل مع انه لا يسمى بالمتعد اجاب بما ترونه قوله فان كل فعل اه بيان لقوله اى امر غير الفاعل
قوله والغاية هي المفعول وهيئة الفاعل المراد به الحال قوله ثانيهما غير الاول جواب سؤال
وهو ان ذكر علم بعد اعطى مستك ان لان ابضاح المثل بالواحد اجاب بقوله ثانيهما غير الاول
وفى الثاني ثانيهما عين الاول فيما صدق عليه ان كانا مغايرين لفظا نحو علمت عمرا وفاضلا و
اذا زيدت الالف فى اوله زيد فيه من حيث المفهوم فحمت الحاجة الى ذكر الثاني قوله
المفعول الاول ان علمت فى علمت عمرا وفاضلا اذا زيدت الالف فى اوله قلت اعلمت زيدا
غير افاضلا قوله للعلم العلم ثبت فى الظن ايضا لكن المراد ههنا اليقين بذكره فى مقابلة الظن
قوله من حيث الاخبار جواب سؤال وهو ان زيدا قائم فى نحو علمت ان زيدا قائما جملة خبرية
معملة للصدق والكذب فى الحقيقة وباختصاصها بالعلم والظن اتفق هذا الاحتمال اجاب بما ترونه
ان احتماها لذلك انما هو بحسب الحقيقة ومرادنا باختصاصها بالعلم والظن انما هو بحسب الاخبار
فح لا يرد قوله ناشية فيما شادة الى ان قوله عنه ظرف مستقر باعتبار المتعلق خبر لقوله هو قوله
من الظن والعلم تفسير لكلمته ما قوله على قراءة لا يحسب بالياء واما على قراءة لا تحسب با
لتاء الخطاب فح لا حذف لان المفعول الاول هو كلمته الذى قوله المنقوطة اى للوضو

على نحو طوى روى وعوم وصيد جميعا قلنا الحاجة الى هذين القيدين لا الى المذكورين ولا الى هلالا
المعنى ذكر لفظ المعتل وهو صيغة اسم المفعول معناه ما يحى في عين كلمته علاله وليس كل واحد منهما من
هذا القبيل قوله وانما خص معتل العين لم يذ كر معتل الفاء واللام هذا اعتراض قوله لزيادة غموض
واختلاف جواب عنه قوله وبتبع ذكره جواب سؤال وهو انه فعله هذا لا حاجة الى ذكر المضاد
الجهوم من معتل العين لعدم الغموض والخفاء والاختلاف نحو يقال ويبيع فيما بعد اجاب بقوله
بتبعه حاصل ان ذكره تبعا لما فيه من معتل العين قوله ان تخواى تميل قوله بكسرة الفاء
الباء التعديت قوله قليلا متعلق بهما اى بقول ان تخواى وقوله فتيمم الباء الساكنة قوله حالة
الوقف كما اذا كان فى اخر الكلمة كسرة فح لا يبد من الاشمام فيها حالة الوقف وهو ان تضم
الشفتين فقط قوله باب لما خص الجهول من معتل اه لى فعم ما قيل ان اضافة الباب الى انقيد
واختيار لا يخلو اما ان يكون لامية او ظرفية او بابتية قوله حقيقة كما فى يتقاد ويمتاد قوله او
حكما كما فى يباع وغيره قوله من الفعل جواب سؤال وهو ان كل واحد من المتعد وغيره قسم من الفعل
والاصلان يكون قسم الشيء اخص مطلق منه من كج تحته كالانسان بالنسبة الى الحيوان وهما
اخص من وجب لا نرى قد يوجد المتعد ولا يوجد الفعل كالضارب مثلا او بالعكس نحو ذهبت قد
يوجدان نحو ضربت اجاب بقوله من الفعل حاصله انهما ليس من قسمي الفعل بل هما قيدان للقسم
فصار الفعل على نوعين الفعل المتعد والفعل الغير المتعد فح لا يرد فهم المراد بفهم المعنى قوله
اى امر غير الفاعل جواب سؤال وهو انه يتقضى على ذهب قام فان فهم موقوف على المتعلق كما
لفاعل مع انه لا يسمى بالمتعد اجاب بما ترونه قوله فان كل فعل اه بيان لقوله اى امر غير الفاعل
قوله والغاية هي المفعول وهيئة الفاعل المراد به الحال قوله ثانيهما غير الاول جواب سؤال
وهو ان ذكر علم بعد اعطى مستك ان لان ابضاح المثل بالواحد اجاب بقوله ثانيهما غير الاول
وفى الثاني ثانيهما عين الاول فيما صدق عليه ان كانا مغايرين لفظا نحو علمت عمرا وفاضلا و
اذا زيدت الالف فى اوله زيد فيه من حيث المفهوم فحمت الحاجة الى ذكر الثاني قوله
المفعول الاول ان علمت فى علمت عمرا وفاضلا اذا زيدت الالف فى اوله قلت اعلمت زيدا
غير افاضلا قوله للعلم العلم ثبت فى الظن ايضا لكن المراد ههنا اليقين بذكره فى مقابلة الظن
قوله من حيث الاخبار جواب سؤال وهو ان زيدا قائم فى نحو علمت ان زيدا قائما جملة خبرية
معملة للصدق والكذب فى الحقيقة وباختصاصها بالعلم والظن اتفق هذا الاحتمال اجاب بما ترونه
ان احتماها لذلك انما هو بحسب الحقيقة ومرادنا باختصاصها بالعلم والظن انما هو بحسب الاخبار
فح لا يرد قوله ناشية فيما شادة الى ان قوله عنه ظرف مستقر باعتبار المتعلق خبر لقوله هو قوله
من الظن والعلم تفسير لكلمته ما قوله على قراءة لا يحسب بالياء واما على قراءة لا تحسب با
لتاء الخطاب فح لا حذف لان المفعول الاول هو كلمته الذى قوله المنقوطة اى للوضو

قوله بقطبتین ای مجوفین **قوله** فی قول الشاعر سبب دہ ان رجلا قال لامیران فلان مال کثیر
فقال صاحبہ بعد شعر لا تخننا علی عزائک اناطالما قد وثی بنا الاعلاء **قوله** طال ای مضی وما
مصکاتہ فصار المعنی وشى الاعلاء بنا **قوله** وشى بمعنی غیبت کردن **قوله** جائز عین هو المفعول
الثانی والاوّل هو النون القریة علی حد فہو ذکر الفعل من افعال القلوب **قوله** مسموعہ صادقاً
والقریة علی حد فہما ہو ذکر میخ بعد یسم **قوله** ابطال عملها یعنی ان المراد من الالغاء هو ابطال عملها
لا ابطال فی نفسہا **قوله** بین مفعولہا جواب سوال وهو ان جواز الالغاینبئی عن جواز الاعمال
والامر لیس کذلک لان الالغاء واجب فیما اذا توسطت بین الفعل ورفوعہ بین معمولان غیرہا
کما ذکر الشارح فیما بعد اجاب بما ترے **قوله** فی معنی الظرف لیحصل ربطہا بما قبلہا **قوله** مصحوبہا
ای مدخولہا **قوله** وتعلیقہا ہ تفسیر لتعلق یعنی ان المراد من التعلیق هو وجوب ابطال
عملہا لفظاد ون معنی **قوله** متصلین جواب سوال وهو انه لم یخص جواز اجتماعہما بفعل من
الافعال القلوب بل یجوز فی غیرہا ایضاً کما فی قولہ ایاک اعظمت اجاب بقولہ متصلین **قوله** وھما
اجری جواب سوال وهو انه ینقض علی فقد تنی وعد متنی فانہما لیسا منہما مع ان اجتماعہما جائزاً
بما ترے **قوله** وكذلك اجری جواب سوال وهو انه ینقض علی بخود انی فانہ من رؤیة البصر یتمع
انہما قد اجتمعا فی الاول مستتر الثانی الیاء وایضاً ینقض علی رای الکلمیة مثل ارا فی فی قولہ یقال انی
اذا فی اعصر حذر اجاب عنہا بما ترے کلمة عبارة عن رؤیة ما فی المنام **قوله** للرواح جمع ریح **قوله**
ورویة بالفارسیة ستر **قوله** من عین یمین الخ کلمة عن الجانب تقدّر من جانب یمین **قوله** انما قید بذلك
ای بقولہ قریب من معانیہ الاول **قوله** لان کلاً واحداً معنا اخر کنت لیس بقریب من معنیہا الاول
قوله یقال وهو اسم لشیء اسو یكون علی عنق امراة وعلی جنبہا وایدہا **قوله** ذاحب اذا حساب
قوله والوہم نوع من العلم جواب سوال وهو ان ظننت اذا صادت بمعنی اکتھمت فی کیف تصیر التہمة قریباً
من معنی علمت وهو العلم فالجاب بما ترے **قوله** وهو العلم جواب سوال وهو مثل امر الان **قوله**
بنفس لشیء کالعلم علی نفس زید بدین قیامہ واما العلم فهو عبارة عن العلم بنفس الشیء مع
الحکم علیہ کما اذا قلت زید قائم **قوله** بالحاستہ یعنی انہ من الخواس الخمسة وهذا ایضاً جواب
سوال مثل امر الان **قوله** ولما کان مرادہ جواب سوال وهو ان علمت کما یجئ بمعنی عرفت کذلک
یحئ بمعنی مشقوق الشفة العلیاء ووجدت جدیحی بمعنی استغنیت استغناء ووجدت موجد
یحئ بمعنی غضبت غضباً ووجدت وجداً بمعنی حزنت حزناً فلم لم یتعرض المص لهذا المعنی اجاب
بما ترے حاصلہ ان مراد المص بالمعنی الاخر ما یكون قریباً الی المعنی الاول وهذا المعنی لیس بقرین
الیہ **قوله** لتقریر الفاعل علی صفتہ لان نحو کان زید قائماً لتقریر زید وثبوتہ علی القیام
قوله العمد جواب سوال وهو ان نحو ضرب فی ضرب زید لتقریر زید
علی الضر فحینئین صاد التعریف صادقاً علی الافعال التامة اجاب عنہ بثلاثة

بکون قولہ

اجوبۃ الاول بقولہ الی العمی والثانی بقولہ ولو جعل والثالث بقولہ ولا یبعد **قوله** جاءت فی قولہم الخ جواب سوال وهو ان صاحبک لیس بناقصة لان مرکب الفعل لا ینفک الا بمفرد **الاجتابة** بقولہ جاءت حاصلان عبارة المصنف محمولة علی المسامحة **قوله** من الغزارة بالغین المعجمة عبارة عن الغفلة **قوله** ادر منشف معناه بالفارسیة تیز کرد شمشیر خود **قوله** هذه الافعال ای افعال الماضیات المذكورات من نحو کان وصاد الی اخرها **قوله** وما کان نحو من من المشقات عنہا كالمضارع واسم الفاعل والمفعول وغيرها من المصداق **قوله** المركب من المبتدأ والخبر جواب سوال وهو ان ینقض علی نحو قائم الزیاد فان جملة اسمیة مع ان دخول هذا الافعال علیہ غیر جائز لعدا صلاحیة الزیاد خبرا لها لان الالف فی علامة الرفع حاصل الجواب ان المراد من الجملة الاسمیة المبتدأ والخبر لا مطلها واما نحو الزیاد فی ذلك المثال فلیس بخبر للصفة الواقعة بعد الف الاستفهام بل هو فاعل لها سد مسد الخبر كما حققناه فی المرفوعات **قوله** منتقلا الی البیضة اسم المفعول هو الغن فی نحو صار ذید غنیا والمتقل هو ذید والمتقل فیہ هو الفقر **قوله** الخ جزء اشارة الی الموضوع المحذوف **قوله** كائنة فیله اشارة الی ان قوله لثبوتہ ظرف مستقر باعتبار المتعلق صفة لقوله ناقصة **قوله** ثبوتها جواب سوال وهو ان قوله ماضیا مفعول مطلق لقوله لثبوت وهذا غیر جائز لان معنی الثبوت مشتمل علی الثبوت لا علی الماضي مع ان كلاهما ماضیان باعتبار ان ثبوت الاول بتا ویلان مع الفعل جاب بقوله ثبوتها یعنی ان قوله ماضیا صفة لمفعول مطلق محذوف **قوله** فی الزمان فیہ اشارة الی ان الماضي صفة للموضوع المحذوف وهو الزمان ثم الظرف مع المتعلق صفة للثبوت **قوله** عطفت جواب سوال وهو ان قوله وبمغنی صا مر عطفت علی الناقصة وهذا العطف غیر جائز لعدا صحته المقابلة لان نحو صا ناقصة ایضا اجاب بانہ حاصل ان عطفت علی القسم هو قوله لثبوت خبرها لا علی المقسم هو قوله وكان ینفک ناقصة **قال** الشاعر بقوله الشاعری بیتہاء قفر والمطی کاہا قطاء الخزن قد کان فراخا یوضہا بقوله بیتہاء اسم المفازة الخبز والمجرور متعلق بمیرات قوله قفر صفة بیتہاء معناه الخالی عز الیاء والکلاء وقوله والمطی اسم مرکب کالقرفس غیره قوله قطاء اسم للحمامة وقوله الخزن عبارة عن المفازة السخینة وقوله فراخا خبر کان معنی هذا بالفارسیة من یگذ شتم در بیابانیکه خالی بود از آب علف مرکبها مایان نیز میرفتند مثل کوتر ماینگه در بیابان که سخت باشد و بجای آنها تخم بر آید باشد در مکان خود باشد **قوله** صنف ثنثیة صنف **قوله** شامة معناه بالفارسیة تهمت کتبه باشد **قوله** بالذی ای بالفعل الذی **قوله** کن فیکون ای ثبت فثبت **قوله** ویلحق جواب سوال وهو ان حصرا لافعالا لناقصة فی المذكورات باطلان نحو الورد جمع واستعمال ونحوه وارتد من الافعالا لناقصة ایضا اجاب بقوله ویلحق بصا لان معانی کلها هو الانتقال **قوله** فارتد اصار **قوله** یستحی ای تصیر **قوله** فیالک خطاب الله تعالی **قوله** تحول ای صر **قوله** ابوسا اشتد ومعنی هذا

البیتا میسری گردانی آن نعمتہا کہ بر من سخت می باشد **قوله** المد لولہ علیہا جواب سوال وهو ان نحو کان
 لاقتران مضمون الجملة بوضعها ایضاً اجاب بما ترے **قوله** بموادها جمع مادة والمادة فی الصبح هو الصبح
 وفی امسے هو المسی فی اضحی هو الضحی **قوله** من المحققا ای بصاد **قوله** من انزال رد علی بعض
 النخاة **قوله** امر المراد بالامر هو اجلس نحو اجلس ما دام زید جالس **قوله** وجود جواب سوال
 وهو ان المراد من الكلام هو الكلام المذكور لفظاً فی تقض علی نحو ما دام زید جالس فی جواب **قوله**
 حتی اجلس فان الكلام فیہ هو اجلس غیر مذکور لفظاً بل مذکور تقدیراً اجاب بقوله وجوده ما
 ان المراد من الكلام هو اعم من المذکور المقد **قوله** بخلاف الافعال اه نحو ما زال غیره **قوله** ليس
 خلق الله مثله المراد هو الشريك **قوله** فان اریداه اعتراض **قوله** نفی الضمردة عن جانبی
 وجوه وعدة وهو تقیید اخبارها بان ارید بالجواز الامکان الخاص **قوله** که كان مالک اه المالا سبها
 وکم خبرها فک علیها الاقتضاء الصدادة **قوله** من جانب العلة الادة من الجواز الامکان العام **قوله**
 وجرای حین اذ اقلک لعبارة بذلك العبارة يجوز ان يكون التقديم واجبا كما فی المثال المذكور وهو
قوله که كان مالک اجیب عنده لا حاجة الى هذه القيودات لان حکم العوارض معلولاً لا حاجة الی
 بيانها وهو علة الاعتبار لها یعنی ان المراد بالجواز هو الامکان الخاص لكن لم یذکر القید المذكور لعدم
 الاحتیاج **قوله** وبخلاف فی اشارة الی ان خلافاً مفعول مطلق للفعل المحذوف الذي هو خبر
 المبتدأ المحذوف **قوله** ثابتاً فی اشارة الی ان لابن ظرف مستقر باعتبار المتعلق صفة بخلاف
قوله واقعا ظاهراً جواب سوال وهو انه كان من الواجب علی المصن ان يجعل ما فی اوله ما لثانیه
 من قبیل المختلف فی وقوع الخلف فیها من ابن کیسا اجاب بما ترے **قوله** وبهذا بقوله
 واقعا ظاهراً **قوله** ای فعل جواب سوال وهو ان المبتدأ والخبر اذا كانا معرفتین لابد فیہما
 من ضمیر الفصل اجاب بما ترے **قوله** ای للدلالة فی اشارة الی ان اللام فی قول المدنو الخبر
 لست صلة للوضع بل لغرض الدلالة **قوله** منصو على المصدکة یعنی انه مفعول مطلق للذنو
قوله بتقد مضاجب سوال وهو ان الذنو مشتمل علی الذنو لا علی الرجاء فكيف يكون مفعولاً
 مطلقاً اجاب بما ترے **قوله** الذنو حصو جواب سوال وهو ما مر الان **قوله** ای ذنو اخذ جواب سوال ظاهر
قوله شروع تفسیر اخذ **قوله** لا شراف الخبر ای لقب الخبر **قوله** بالتصد معناه بالفارسیة
 تباری کرن کثیر اسباب العلیمة وغیره کوضع السرج علی الفرس للخروج **قوله** فطلق معنی کواحد
 عسے کاد وطلق هو القرب لكن الاول يستعمل في الاول وهو ذنو الخبر ذنو رجاء والثانی فی الثانی و
 هو ذنو الخبر ذنو حصول والثالث فی الثالث هو ذنو الخبر للفاعل ذنو اخذ شروع **قوله** حيث لا یجی
 من جواب سوال وهو انه لا نسلم انه غیر متصّر حيث یجی من التثیة والجمع والمؤنث حيث قال
 عسے عسای عسوا عست الی اخرها اجاب بما ترے **قوله** فی الاغلب انما قید بذکر الاغلب
 لان الامر والنهی عنہ من الانشائات ایضاً **قوله** بتقد مضاجب سوال ظاهر

قوله قارب متعد يحتاج الى الفاعل المفعول والانشاء لازمي **قوله** بان يد كرم نوع وهو قوله
ان يخرج **قوله** الاسم هو المخرج **قوله** تشبها بكاد لان كل واحد منها للقرب اسم كل واحد منها
قد ذكر عقبيهما وخبرها عقيب الاسم **قوله** عيسى الهم اي الغم الذي امسيت فيه يكون را
فرج قريب الهم عبارة عن الغم الذي يكون في يوم الهم **قوله** قد كاد اول الشعر رسم عفا
من بعد ما قد انحاء قد كاد طول البلاء من مضى **فقوله** رسم عبارة من اثار البناء المخراب خبر
المبتدأ المحذوف فصار تقديره هذا وقوله عفا اي خربت وقوله نحا معناه نحو التحزيب **قوله** اثار البناء قد
خربت بعد تخريب رسم البناء وقوله كاد اسمها الضمير المستتر فيهما الراجع الى الرسم قوله من طول
البلاء من طول الخلق بالفارسية كهنكي **قوله** ن يمضيا خبر لكاد معناه نحو التحزيب ايضا وسبب
ورود هذا الشعر فرقة العاشق من المعشوق سنين ثم جاء الى بلد بعد التحزيب فقال هذا الشعر **قوله**
نقى مضمونها مثل رميض نريد **قوله** الشعراء المراد بها ابن شبرمة ذ الرمة هو اسم للشاعر **قوله**
لم يكن اول الشعر هذا اذا غير المجر المحبين لم يكن + رسيس الهوا من حب ميت يبرح **فقوله** ٦
المجر عبارة عن الفرق بين العاشق والمعشوق سبب نقصان العشق المحبة والرسيس عبارة عن الغزل
يعني ان الفرق بين العاشق والمعشوق سبب نقصان العشق المحبة والرسيس عبارة عن الغزل
ومعناه بالفارسية تارهاى عشق وقوله يبرح اي يزول يعني ان فرقى من المعشوق ليس بسبب
نقص العشق كما في سائر المحبين **قوله** وجعل يقولاي وجعل زيد يقول **قوله** وضع تفسير للتعريف
قوله اي فعل وضعه جواب سوال وهو انه ينقض على قوله لله دره فارشا وعلى قوله واهاله فانها
لا يميان بفعل التعجب مع ان التعريف صادق عليهما لان الاول للانشاء والتعجب حسن الخيرة
زيد الثاني الهلاكة له اجاب عنه بقوله اي فعل وهما ليسا من الافعال الاولى فظاهر اما الثاني
فلانصو **قوله** واهاله وهو عبارة عن الهلاكة **قوله** لكن ينقض اه حاصله ان نحو قاتل
الله ولا مثل في قوله قاتله الله من شاعر ولا مثل عشرة من الافعال للانشاء المدح اما الاول ٦
فللتعجب في حسن اشعاره واما الثاني فللتعجب في حسن كتابته خياطية مع انهما لا يميان بافعال
التعجب **قوله** من شاعر تفسير للضمير في قاتله الراجع الى زيد مثلا **قوله** ولا مثل الشان ٦
اليبوسة ومعناه بالفارسية خشك **قوله** عشرة عبارة عن الاصابع العشرة **قوله** الفع
التعجب لما وضعه فيه اشادة الى ان الضمير في له اما راجع الى المعروف باعتبار ان الاصلان كلما ورد
عليه التعريف ورد عليه التقسيم الى التعريف للقرب **قوله** احدها جواب سوال وهو انه
ينبغي ان يذكر ادوات المحصر اجاب بما ترمي **قوله** الذي تضمنه تركيبه جواب سوالين ٦
الاولان ما فعله ليس بصيغة فعل التعجب باعتبار ان وزن كسائر اوزان المفرد باعتبار انها
قسم من الكلمة والا وزن لا يسم بصيغة فعل التعجب الثاني ان صيغة الفعل لا يكون الا مفردا
باعتبار انها قسم من الكلمة وصيغة ما فعله مركب من كلمة ما و افعل

علمہ التثانی ۱۳۱

والضمیر اجاب بقوله الذی تضمنه ترکیب حاصل الجواب ان صیغۃ الفعل عبارة عن الصیغۃ التي تضمنه
 ترکیب ما فعله فح لا یرد **قوله** ترکیب افعال به جواب سوالین مثلاً ما مر الان **قوله** بشرط ان تكونا ه جواب
 سوال وهو ان کلمتا والضمیر فی الاول والمجرور والمجرور فی الثاني لیست من افعال التعجب بل هی فعل وفعل
 فح لا حاجة الی ذکرهما اجاب بقوله بشرط انه حاصله نعم ذکرهما باعتبار انهما شرط لافعال التعجب **غير قوله**
 وقد شد اه جواب سوال وهو انه یقض علی نحو ما شهی ما امتقت فی قولهم ما شهی الطعما وما امتقت
 الکذب فانهما من افعال التعجب مع انهما بینا للمفعر لان الاول للتعجب فی حسن طعم الطعام والثانی
 فی مبعوضیۃ الکذب فاجاب بقوله وشده **قوله** وجعل الممتعه ای یعنی ان قوله استخراج
 مفعول لقوله ما شد **قوله** الامثال جمع المثل معنایا بالفارسیۃ مانند وانما جرے مجرے
 الامثال لان کل واحد قد خرج عن موضعه الاصل للمثال لان الموضوع الاصل للمثال مثلاً
قوله کما لا یتغیر الامثال فان ذکرها لیست الا للذکر علی القصۃ الغریبۃ وبتغیر ما لا تداء علیها
قوله من باب شراهرذ اناب وهو اهرار الکلب حین صعود الشیطان الی السماء ثم نقل عنه
 واستعمل فیما غلب الرجل الضعیف علی القوی والمعنی الاصل لقوله ما احسن ید احسن به هو
 ما ذکره المص بقوله وما ابتداء عند سیبویہ الی قوله ففیہ ضمیر فاعل ثم نقل عنه وصاد لا نشاء
 التعجب وجواب سوال وهو ان المبتدأ لا یرد الا مع رفۃ فکیف یرد ما نکره بمعنی شئ مبتدأ **اجاب**
 بقوله من باب شراهرذ اناب حاصله ان من قبیل النکرۃ المخصیصۃ فذکر فیہ ما ذکر فی قوله شرا
 اهرذ اناب **قوله** ای مبتدأ ه جواب سوال وهو ان قوله ما مبتدأ وقوله ابتداء خبره الخبر
 یرد محمول علی المبتدأ وحمل هذا الخبر علی المبتدأ غیر جائز لانها لیست بابتداء **اجاب** عن الجوابین
 کما ترے **قوله** ای جعله احسن فیلشادة الی ان الهزرة فی ما احسن للتعدیۃ لا للصیرورة
قوله وما اذ ذلک ما یؤالذ الذین ای ای شئ یوم الذین **قوله** بمعنی صاد فیلشادة الی ان الهزرة
 للصیرورة **قوله** مجرور ه جواب سوال وهو ان الفاعل لا یرد الا مع رفۃ او الجار والمجرور مرکب اجاب
 بقوله ای مجروره وکل قول به مفعول جوابا وسوال **قوله** بمعنی صفر به جواب سوال وهو ان لا
 تقد بجعل ید حسنا لان خاصته من خصائص الله سبحانه وتعالی الله عما یقول الظامون علوا کبیرا
 لاجاب بما ترے **قوله** یعنی افعال المشهوره جواب سوال وهو انه یقض علی نحو ما حته وذمته
 فانها لا نشاء الملح والذم ولا یرسمیان بافعال الملح والذم اجاب بما ترے **قوله** وهما فی
 الاصل ه جواب سوال وهو ان الافعال لیست الا ماضیا ومضارعاً وامراً وهی علی اوزان مشبوهة
 وهما علی وزن لا ینعی فعلمن الافعال علیهما من الافعال اجاب بما ترے **قوله** هللم اه
 اسم فعل بمعنی آیت وبالفارسیۃ همجنین بیا **قوله** جر من جر مجر معناه بالفارسیۃ کثیر المرد
 ههنا زیادة الاسم علی الاسم الاخر بان تقول نعم عین وجه فرس غلام الرجل وهکذا انددة
قوله ای نعم شیئاً هی لفاعل هو الضمیر فی نعم وشیئاً تمیزه وضمیر محض **قوله** لم یحج

بکذا افعال الله والذم

اه جواب سوال وهو ان الجملة اذا وقعت خبر الابد في من ضمير المبتدأ وهما لم يوجد فاجاب بما تراه
قوله يعني شرط صحة كاشترط ذاته **قوله** حقيقة اوتا ويلا اه جواب سوال وهو انه يتقضى
 على استثناء نحو نعم الرجل السد فانه مخصوص للفاعل مع انه ليس من جنس لرجل **جواب** بقوله
 اوتا ويلا والاسد ههنا مؤول بالرجل الشجاع **قوله** مع افراد الفاعل فان قيل مطابقة المخصوص
 بالفاعل كما لا يوجد في الافراد والجمعيته كذلك لا يوجد في الجنسية ايضا لان الذي من ذوات
 العقول والمثل من غيره فلم يتعرض الشارح الى هذا قلنا يجوز التوهم بان يرد بكلمة الذين
 المثل بعينه مبالغة وان كان تاويلا **قوله** بتقد مثل الذين اه في صارا امثلا الثاني مخصوص للمثل
 الاول فان قيل فعمل هذا يلزم الاتحاد بين الفاعل والمخصوص قلنا المغائة بينهما مجسب مغائة
 المضاف اليه لان الاول مضاف الى القوم والثاني الى الذين **قوله** وحد المخصوص نحو القر
 على حد قوله تعالى مثلا الذين حملوا التوراة الاية في لا يرد **قوله** قوله تعالى جواب سوال و
 هو ان اضافة المثالي **قوله** نعم العبد غير جائز لانه مركب المضاف اليه لا يكون الا مقرا اجاب بما تراه
قوله آسن الخ بقريته قوله تعالى في الارض فوشها **قوله** في افادة الذم جواب سوال وهو ان
 ساء لجرم وهو الام وبس مهو العين فكيف يتصو اتحادها مع الاخر فاجاب بما تراه **قوله**
 حسب الخ جواب ال وهو ان جذا ليس بفعالين افعال الملح بل مركب من الفاعل والمفعول اجاب بما تراه
قوله او جبا الخ وهذا على تقدير ينقل حركة ياء الاو الى الحاء بعد سلب حركتها **قوله** نحو لا مثال
 في نقابها عز المواضع الاصلية لان حينا في حينا زيد في الاصل فعل خاص معلوم نقل عنه صا لانشاء
 المد **قوله** على الوجهين المذكورين فان قيل فعمل تقدير الوجه الاول بان جعل حينا خبرا وزيد
 مبتدأ لا بد فيها من العائد وهو لم يوجد في مثل قوله حينا زيد قلنا بان اسم الاشارة قائم مقام
 العائد لانه بمنزلة لام التعريف لان كليهما للتعريف **قوله** ما في حينا العبادة محمولة على المسامحة يعني
 حسب حينا **قوله** اي كلمة الخ جواب عن اسئلة ثلاثة الاول ان كلمة ما للعموم في لا يصير تعريف
 الحرف مانعا عن دخولا الغير حيث دخل فيه قد ضرب فان هذا التركيب يدل على غيرها باعتبار
 دلالة الفعل على النسبة مع انه لا يكون حرفا لان الحرف قسم من الكلمة وقد ضرب ليس بكلمة بل
 هو مركب الثاني ان كلمة ما لما كانت للعموم في ينقض التعريف على من المنقوشة مثلا على الجملة فان
 التعريف صادق عليها مع انها لا يسمى بالحرف الثالث ان المبتدأ والخبر اذا كانا معرفتين لا بد من
 ضمير الفصل بينهما وهما لم يوجد جاب عنها بقوله اي كلمة حاصله ان كلمة ما ههنا مؤول بكلمة
 فاذا ضرب بكلمة ان في الاول والثاني لان قد ضربت بكلمة لان الكلمة مفردة وهي مركبة من المنقوشة
 ايضا ليست بكلمة لعدا تصو التلفظ عليها لان بعض العلماء قد ضعفوا هذا السؤال قالوا ان من المنقوشة
 تدل على معنى مستقرا بالمفهومية في لا يصير دخلا في الحذف ولا في الحداد واما تفسير الشارح
 كلمة ما بالكلمة فليس له في الاعتراض بل الحرف على نحو هو الاسم والفعل يعني ان الشارح لما فسر

بالمدح

على

کلمہ ہانی اول الاسم الفعل بالكلمة كاترے فسرہانی اول بحث الحرف ہا ایض حملہ علیہما والنسب
 بالنكرة اندفع الثالث والقربینة علی ان المراد بالكلمة الكلمة النكرة وقول لفظ ما فی موضع الخبر
قوله دلت اہ هذا تفسیر بطابقتہ الضمیر بالمرجع **قوله** حاصلہ اہ فیہ اشادة الی ان
 فی غیرہ ظرف مستقر باعتبار المتعلق صفة المعنی **قوله** متعلق بالنسبة الیہ جواب سوال و
 ہوان بین کلامی المصنوع تناقض لانہ یفہم من قولہ علی معنی ان هذا المعنی انما ہو معنی لکلمة
 ماکان القاعد انما ذان شب المعنی الی الكلمة بواسطة فی تفتید مدلولیة المعنی کذلک الکلمة ومن
 قولہ فی غیرہ یفہم ان هذا المعنی انما معناه للغير لان الاصلان المعنی اذا نسب الی الغير بواسطة فی
 یراد بہ ان هذا المعنی معنی لک الغير اجاب عنہ بقولہ متعلق حاصلہ ان المراد فی غیرہ ان ذلک المعنی
 لا استقلا لا یتعلق ذلک الغير **قوله** ای لا یكون مستقلا اہ جواب سوال وهو انہ ینقض علی
 الاسماء المتضائفة کالابوة والبنوة فان معنی الابوة لا یتعلق الابعد تصویر معنی الابن مع انہ لا
 یسمی بالحرف اجاب عنہ بقولہ ای لا یكون مستقلا اہ **قوله** بالمفہومیة یعنی یكون كلمة الحرف فی
 الدلالة علیہ محتاج الی انضمام كلمة اخرى ونحو الابوة مثلا لیس من هذا القبیل **قوله** بحيث یصلح
 اہ جواب سوال وهو انہ ینقض علی الفعل بالنسبة الی معناه المطابق فانہ لا یسمی بالحرف مع ان معناه غیر
 مستقلا بالمفہومیة لان النسبة فیہ معنی حرفی کا ذکرنا بتحقیقہ هناك اجاب بقولہ بحيث یصلح ان
 یحکم علیہ معنی الفعل یصلح ان یحکم بہ **قوله** للكلام اہ جواب سوال وهو انہ ینقض علی نحو من فی
 قولہ ومن الی فانہ اجزاء من ذلک المجموع مع انہ لا یحتاج الی اسم فعل اجاب بقولہ للكلام وذلک لیس
 بکلام **قوله** رکنا اہ الرکن عبادۃ عما یكون مستنک او مستنک الیہ مثلا الرکن مثلا فی نحو الجماد کلامی
 ومثال غیر الرکن هو من فی نحو سرت من البصر الی الکوفة **قوله** ایصالہ اہ جواب سوال وهو
 ان المعنی الحقیقی لا یقتضی ان ہو الوصوفی صدار التعریف غیر جامع لافراد کان کل فرس من الافراد
 لیس بموضوع لو صلوا الشیء ای لو صلوا الفعل الی ما یلیلج باب ہاترے **قوله** بما رحبت الباء یعنی
 مع وکلمة ما مصدقہ فصار المعنی ای مع ارجہا **قوله** من الی وختی وفي النسخة الاربعة
 مثلها وقع فی الکلام لان الواقعة فی قولہ سرت من البصر الی الکوفة والواقعة فی کلام المصنوع
 مرکب منہما ایض ہکذا غیرہا بخلاف الباء واللام فانہما اسمان لما وقعت فی الکلام فان البائی قولہ
 مرد بزید اقترع برفی احد الواقعة فی کلام المصنوع مرکب من ثلاث احرف الباء والالف والهمزة فکا
 هذا اسم لما وقعت فی الکلام وھکذا اللام والتاء والواو والکاف **قوله** ذکر هذا الحرف الخ جواب
 سوال ہوان ما الوجه للمصنوع ذکر هذا الحرف علی سبیل حکایة والباء واللام باسمیہما اجاب
 ہاترے **قوله** ای الواو التي الخ جواب سوال وهو ان اضافة الواو الی ضمیر رب غیر جائز
 لانہما حرف والحرف لا یضاف الی الذی الخ جزء منہ حاصلہ الجواب ان اضافة التاء لاد نے
 ملائمة ہو تقدیرہا بعد **قوله** وفي عدا ای الواو **قوله** والعشرة الاول وہی

بقوله

مع الاعیان

من قوله من إلى قوله وتائه الخ جواب سؤالا وهو ان المقدم قبل العشرة الاو على الخمسة الاخيرة ثم قد م
هي على الثلاثة الاخيرة اجاب بقوله فالثلاثة الاولى الخ حاصل ان تقديهما باعتبار انهما ملائمة بالمقاس
لانها الحرف المحضة والبحث ههنا في الحرف ايضاً واما تقديم الخمسة التي يليها على الثلاثة الاخيرة
باعتبار ان لها جهتان جهة الملائمة بالمقام باعتبار انها حرف جهة اصله الاسم باعتبار انها تكون اسما واما
الثلاثة الاخيرة فلها جهة واحدة وهو الملائمة بالمقام وليست لها جهة اصلية الاسمية بل جهة فرع
العمل لانها تكون حرفاً **قوله** والمراد بالغاية الخ جواب سؤالا وهو ان اضافة الابتداء الى الغاية غير
جائز لان الغاية عبادة عن الانتهاء ولا معنى لا ابتداء النهاية اجاب عنه بجوابين الاو بقوله
والمراد بالغاية المسافة والمسافة كما يكون له انتهاء كذلك يكون له ابتداء ووسط ثم قوله
اطلاقاً اسم الجزء على الكالبيان العلاقة والثاني بقوله وقيل كثيراً ما **قوله** وعلامة
من الابتكارية جواب سؤالا وهو ان مشتركين المذكورة في المتن بين غيرها من
المعاني والمشارك اذا اريد بلحد المعنيين لا بد من القرينة فالقرينة ههنا اجاب بما تكرر
قوله اى لاظهار المقصود الخ في اشارة الى ان المراد من التعيين التبيين الخاص لا مطلق
التعيين فلا يرد ان معنى من مستقل ههنا ومعنى الحرف غير مستقل **قوله** وما يفيد
فائدتها وهي قوله اعوذ بالله فان هذا مفيد لفائدة كلمة الى لان معناها النجى اليه
قوله وعلامته الخ جواب سؤالا مثل ما مر لان **قوله** اى وقد نجى للتبويض اشارة الى
ان المراد بالتبويض التبويض الخاص اى تبويض الشيء لا مطلقاً **قوله** عطف على قوله الابتداء
بجملتين الاولين فانهما معطوفان على المجرور باللام **قوله** اذ كان اه وقد كان بمعنى ثبت
قوله وهو وارد الخ جواب اخر من طرف المقدم للكوفين والاختف **قوله** اوشى الخ هذا
مرجع للضمير في كان وقوله من مطريبان عنه **قوله** المخاطب الخ بصيغة اسم الفاعل او
المفعول وقوله منته بصيغة اسم الفاعل والمفعول ايضاً **قوله** اى مثلاً الخ في اشارة الى جواب ال
وهو ان الكاف في ذلك حرف فكيف يصير خبراً لقوله حتى اجاب بما تكرر **قوله** في كونها
الخ جواب سؤالا وهو ان حتى لما كان مثل الى في الحاجة الى قوله وبمعنى مع كثيراً بعد قوله
حتى كذلك اجاب بقوله في كونها لانتهاء الغاية لا مطلقاً **قوله** لا تنبس الضمير المجرور اى
مجرور حتى **قوله** بالمنصوب اى بعد حتى العاطفة اذا كان المعطوف عليه منصوباً ولم يقل
الرفوع لان الالتفات انما يجرى ههنا بين المجرور والمنصوب لا اتحادها من حيث الصوة كما في بحث
المضمرات واما الرفوع فغائر عنهما من حيث الصوة **قوله** في بعض اشعار العرب وهو قوله فلا
والله لا يبقى اناس + فتي حتى كيا ابن ابي زياد + واللام في قوله فلا زائدة وقوله فتي معناه
الشاب **قوله** على سبيل النكدة جواب الى المبرذ لان النادى كالمعدوم وليس بشئ فلا اعتداد
لبعض الاشعار **قال** لصاق وهو عبارة عن الاتصال والمصاحبة عبارة عن المعية لانه

عبارة عن وجود شيء مع شيء في زمان أحد **قوله** فعناه الخ جواب سؤال وهو ان ذكر المصاحبة
بعلل الصاق مستدل لأنه مستلزم المصاحبة والمصاحبة مستلزلة فاجاب بما ترون **قوله** أ
يجعل الفعل الخ جواب سؤال وهو ان اختصاص التعدية بالباء ليس بجائر لان التعدية ههنا بمعنى
افضاء الفعل الى مفعوله بواسطة حرف الجر **قوله** فاعطى غير الاصل لغيره بخلاف الهزرة لأنها اصل في الاستعمال
في الاصل كان بمعنى قد كما في قوله تع هل أتى على الإنسان آفة أتى واستعمالها في الاستعمال غير
اصل وزيادة الباء ايضاً غير اصل فاعطى غير الاصل لغيره بخلاف الهزرة لأنها اصل في الاستعمال
مثل ذلك زيادة الباء فاعطى الاصل له **قوله** للتأديب فان العلة لابد ان يكون مقداً ما على
المعلول والتأديب مؤخر عن الضرب في الوجود ومقداً عليه الذهن فلذلك سميت بالعلة
الذهنية بخلاف الخافضة **قوله** يعني الخ جواب سؤال وهو ان اضافة الفعل الى رب غير
جائر لان الفعل انما يكون للفاعل لا لرب اجاب بما ترون حاصله ان اضافة الفعل الى رب
باعتبار اذ في الملازمة لان رب يتعلق بالفعل **قوله** للتقليل المحقق زمان الماضي ايضاً متحقق
فاعطى المحقق له **قوله** لا مرجح له تفسير لقوله مبهم **قال** في مطابقة التميز فان قيل ان الاصل
ان كلمة في اذ التعلق بخلاف فيصير نقيض مجرورها قولاً للبخالف ونقيض المطابقة هو عدلها
فيهم من ان الكوفيين قائلون على عدل المطابقة والامر ليس كذلك لانهم قائلون على
المطابقة قلنا الفاء بمعنى اللام **قوله** ربها ضربته بسيف صيقل - بين بصرى وطعنة بخلاء
الصيقل عبادة عن الحد **قوله** وبلد اي رب بلد ليس لها انيس - الا اليعا فير الا العيس -
انيس معناه بالفارسية باران واليعا فير عبادة عن ولد البقر لوحش والعييس عبادة عن
الجمال الابيض **قوله** تصف اي مشقة **قوله** وخص لظاهر الخ جواب سؤال الظاهر **قوله** و
الواو دون الضمير **قوله** الذي هو الخ اعلم ان الاصل في حروف القسم الباء لان تعلق فعل
القسم بالمقسم به الصاق والباء اصل في الصاق ثم الواو لانها للجمعية وهو مستلزم الصاق
ثم التاء لقربها في المنجزة الى الواو لانها خرت تؤدي في رأس اللسان عند صول الاسنان **قوله** في
في جميع ما ذكر الخ جواب سؤال ظاهر وايضاً اشارة الى ان الالف واللام في قوله في الجميع عوض
عن المضاهية **قوله** من حذف الفعل الى قوله فهي جواب سؤال وهو ان المراد بقوله في الجميع
الاختصاص عند الاختصاص فيلزم التناقض في استعمال الباء من جهة المناقاة بين الاختصاص
وعند اجاب بما ترون حاصله ان المراد بقوله في الجميع الامور المذكورة لا الاختصاص عند
حتى يلزم التناقض كما ترون **قوله** فالمراد الخ اظهار امور المذكورة من قبل **قوله** من الامور
المختصة فصارح معنى المتن والباء اعلم من الامور المذكورة **قوله** اي يجاب في اشارة
الى ان لقوله ويتلقى معنى اخر غير مراد ههنا وهو الملاقاة وتفسير غير المشهور بالمشهور
قوله اي وسط في اشارة الى ان لقوله اعتراض معنى اخر غير مراد ههنا وهو

قوله في حروف القسم
نحو
الواو دون الضمير
قوله الذي هو الخ اعلم ان الاصل في حروف القسم الباء لان تعلق فعل القسم بالمقسم به الصاق والباء اصل في الصاق ثم الواو لانها للجمعية وهو مستلزم الصاق ثم التاء لقربها في المنجزة الى الواو لانها خرت تؤدي في رأس اللسان عند صول الاسنان

الاعتراض او تفسیر غیر المشہوہ بالمشہوہ **قولہ** وتعدیہ تفسیر للمجاوزة **قولہ** ای من جانب
یمنیٰ انما جعل عن بمعنى الجانب لان من حرف کعن ودخول الحرف علی الحرف ممتنع
قد یكون اسم الکاف التشبیہ محتاجة الی المتعلق بخلاف الاسمیة **قولہ** نحو لیس کثلہ شئ الخ
لان المقصود نفی ما یشبهه لانه نفی ان یشبهه بشئ مثل مثله بدلیا سیاق الكلام و
هو **قولہ** تعالیٰ فاطر السموات والارض واما قال علی بغض الوجه لان فی الآیة ۶۶
وجہین اخریین لیس الکاف فیها زائداً احدھا انه ینفی الشئ بنفی الازمة لان نفی الازمة
یستلزم نفی المزود كما یقال لیس لآخر زید اخو الآخر كما لا بد لآخر زید من اخو هو زید
فنفیت هذا الازم والمزم نفی ملزومہای لزیادہ اذ لو كان للآخر كان لک الآخر وهو یؤید
فکذا نفیت ان یشبهه بثلثہ مثل والمراد نفی مثله تعالیٰ اذ لو كان له مثل لکان هو مثل مثله اذ التقدير
انه موجود والثانی ما ذکره صاحب الکشاف وهو انهم قد قالوا مثلاً لا یجمل نفی الجمل عن المثل
والغرض تفسیر عن انه فسلوک طریق الکافیة لقصد المبالغة لانهم اذا انفوا عما یماثلہ لکونه علی الخصر
او صاف لصادہ مسادہ فقد نفوا عنه علی حد **قولہ** استغناء عنه یعنی الغرض مزدخول الکاف
علی المضمرة هو تشبیہ الشئ بالمضمرة وهذا الغرض یحصل بدخول المثل ونحوه علیہ فلا حاجة الی
دخول الکاف علیہ **قولہ** لا تكون فیما الخ التاء للخطاب لا تكون انت موجودة فی هذه السرة
الماضیة **قولہ** للظرفیة المحضہ جواب سوال وهو ان الاولین ایضاً لظرفیة زمان الماضی
للفعل فلا یصح مقابلة هذا بالاولین اجاب بما ترے **قولہ** اعتباریة حاضر الخ جواب سوال
وهو ان بعض أجزاء الشهر ماضیة وبعضها حالیة فعلیة هذا لا یطابق التام مع المثل اجاب بما ترے
قولہ مبدأ الزمان الخ لان مبدأ الزمان لا یجئ الا اذا کان الزمان ماضیة **قولہ** بحسب
الظاهر لان الظاهر ان تعدد المثالیة انما یجئ باعتبار تعدد المثل **قولہ** دخول شهرنا ودخول
الشهران اودخول الا شهر **قولہ** الخ الی الثلاثی مثلاً وان لیت **قولہ** والرابعی مثل کان ولعل
قولہ والخامسی مثل لکن **قولہ** مثلاً کت کان وان والبواقی للبواقی **قولہ** وكان التائب
الخ اعتراض علی المص **قولہ** لکنهم جواب عنه **قولہ** اخرها یعنی ان الاصل تقدیمها علی **قولہ**
لکن لان الاول ثلاثی والثانی رباعی **قولہ** لا لانشاءه لانه فرغ الاخبار لانه یفید فائدة تامة ۶۶
للخاطب **قولہ** ای بعکس باقیها الخ جواب سوال وهو ان الضمیر فی **قولہ** بعکسها راجع
الی الحروف التي هو مشابہة بالفعل وان المفتوحة من ذلك الحروف ایضاً فعلیة یلزم
عکسیتہ الشئ لنفسه هو باطل فاجاب بقولہ ای بعکس باقیها **قولہ** بان تقتضی عدا الصلوة
الخ جواب سوال وهو ان ذکر **قولہ** بعکسها بعد الاستثناء وهو **قولہ** سوان المفتوحة مستدک
لا تخاد مفادها اجاب بما ترے حاصل ان مفادها مغائر لان مفاد الاستثناء هو عدا اقتضاء
الصلوة ومفاد العکس اقتضاء عدا الصلوة

الصلوة ومفاد العکس اقتضاء عدا الصلوة

قوله فی بعض اشعارهم وهو ما رے من بیت النابتة الالیة تما هذا الجملة الی حامتنا فقولہ الی حامتنا ظرف مستقر باعتبار المتعلق اعنی بہ مضمومہ خبر لقولہ لیتما والجملة جمع جامدة وسبب ورود این شعر آنست کہ یک دم ذور کے ونظر و شعر بود باشاعرے روزے در مجلس بادشاہ شہتہ بود در حالت چند عدد کو تر بہو امیر فتند این شاعر گفت کہ کو تر یا چند ہست آن آدم این شعر گفت یعنی ان لہ حاتمہ واحد **قوله** سماہا جملة الخ جواب سوال وهو ان المفتوحة مع اسمہا وخبرہا فی حکم المفرد لان قولہ ان زیلا قائم فی نحو قولہ بلغنی ان زیلا قائم مؤل بقیام زید فکیف یصح قولہ مع جملتها فاجاب بہاترے **قوله** المذكور جواب سوال وهو ان فی قولہ ثم اشارة الی المفرد والمشاہد الیہ ہنا تثنیۃ لاجاب بقولہ المذكور حاصلہ انہما مؤن لان بالمذکور **قوله** یقتضی الجمل جواب سوال وهو ان اضافة الموضع الی الجمل غیر جائز لانہ لیست موضع باعتبار انہا لفظ فاجاب بہاترے **قوله** حال کو نہا فیہ اشارة الی ان قولہ فاعلة حال عن الضمیر فی فتح **قوله** مع جملتها وانما تصیران المفتوحة مع جملتها فاعلة لان ان المفتوحة مع جملتها لا یتصوان تضیر فاعلة لانہا نحو وانما تصیران المفتوحة مع جملتها فی حکم المفرد لانہما مشابہتہ بالمخففة المصدکاتہ فی اقتضاء الصدق والصورة والكتابة ثم المخففة المصدکاتہ مشابہتہ بالمصدکاتہ لان کل واحد منہما حر **قوله** معادلک ای مقابلك **قوله** زعمت تفسیر للفعلا المحذوف **قوله** مما وقع بعد الفاء جواب سوال وهو ان اضافة المثالی ما بعد لا یخلو اما ان یکون باینیة اولامیة او ظرفیة فعمل الاولیٰ خرج عنہ یضرب علی الثانی بالعکس علی الثالث یلزم اظرفیة الشیء فی نفسه اجاب بہاترے حاصلہ ان المراد بہ هو ان التي تقع بعد لفاء الجزائیة **قوله** فانا اکرمة الخ فضمیرنا مبتدأ واکرمة خبرہ ثم هذا جزء لکلمتہ من فیء وجب الکسر لان الجزاء لا یکون الا جملة **قوله** فجزائرا فی اکرمة الجزاء مبتدأ مضاف الی الضمیر وجزء لکلمتہ من وقولہ انی اکرمة خبرہ فیء وجب الفتح لان کون الخبر مفردا واجب **قوله** او اکرمة یعنی ان اسمہا وخبرہا مؤل بقولہ اکرمة ثم الاکرام مبتدأ وخبرہ محذوف اعنی بہ ثانی فیء وجب الفتح ایض کاترے **قوله** ومثلا الخ فی اشارة الی العطف **قوله** قولہ الشاعر جواب سوال وهو ان اضافة المثالی ما بعد غیر جائز یترکبہ فاجاب بہاترے **قوله** مما وقعت جواب سوال مثلا مرفی من یکرمنی **قوله** اذ المفاجات والواقع بعد ہا لا یکون الا جملة **قوله** ای اذا اعنویتہ الخ یعنی ان اسمہا وخبرہا مؤل بالعبودیة ثم العبودیة مبتدأ خبر محذوف وهو ثابت **قوله** مفعولہ الثانی ومفعولہ الاول هو الضمیر المستتر فی راجع المتکلم **قوله** لئیم معناه بالفارسیة برکت **قوله** ای ہتہ جواب سوال وهو ان مقصود الشارح هو العلم وهو لا یحصل بمجرد قولہ عبد القفاء والمهازم فاجاب بقولہ **قوله** جمعہما جواب سوال ظہر **قوله** ذلك الشبہ **قوله** تعین الکسر لان مقولہ القولا یکون الا جملة

علم ای قولہ الجزاء الخ

قوله اولاً قوالی قبل علیہن بما الصدکۃ صار الاقوال مؤلاً بالقول فكيف يصح اقوالی قلنا نعم
 لكن القول بعد مؤلاً باقوالی لصحة لفظ الاول لا لا یجی الا فی الاعلاد والقول مفرد فالناه بالاقوال
قوله فی محل الرفع لا ینکون المعطوف مرفوعاً **قوله** سواء كانت فیلشارة الی ان قوله لفظاً واحداً
 تعمیم للمسکوک **قوله** بعد لعلم ان الواقع بعد العلم لا ینکون الاجملة لانه تقتضی المفعولین
 قبل علیہن ینقض علی نحو قوله نعم ان الله برئ من الشریکین وراسوله فان الرسول هناك معطوف
 علی اسم ان المفتوحة قلنا انها واقعة بعد ما فی معنی الجملة **قوله** ای ذکر خیرها جواب سوال وهو
 ان قائماً فی نحو ان زید قائم وعمر ولس بماض لان الماضي ما دل علی زمان قبله فانک وهو لیس
 من هذا القبیل حاصل الجواب ان المراد من مضمرة الخبر ذکره قبل المعطوف **قوله** خبر عن كل واحد
 من المعطوف والمعطوف علیہ لان لفظ ذهابان تثنية بخلاف قائم فی نحو ان زید وعمر قائم فان خبر
 للمعطوف وخبر المعطوف علیہ مقک **قوله** ای مثلاً الخ جواب سوال وهو ان خبریة کنی لک غیر جائز
 باعتبار انه حرف اجاب بقولی مثلاً **قوله** ان فی اللام الزید ولا یجوز ان لغی اللام زید لتوالی
 حرفی التکید **قوله** ولكننی من جهه العید ان الیاء اسمها وقول لعمید خبرها ومعناه با
 لغاد سیت مریض **قوله** ولهذا ای باعتبار ان عملها غالب **قوله** لم ینکره ای جواز اعمالها **قوله**
 ای من الافعال التي الخ جواب سوال وهو ان اضافة الافعال الی المبتدأ غیر جائز لان المبتدأ
 اسم لیس له فاعل الاجاب بما تری حاصله ان اضافة باعتبار انی ملاسبة **قوله** ذلك الاعمال
 لان بعد جواز الغائما لا یشرط صلاحية المحل **قوله** التعمیم الفاء بمعنی الام كما ذکرنا فی سرب
قوله تا الله ربك ان قتلت مسلماً وجبت علیك عقوبة المتعل فان الرب فی قوله ربك صفة
 الله وقوله عقوبة المتعل هي القصاص **قوله** ان مشابهة المفتوحة بالفعل کثیر باعتبار ان
 الهبة مفتوحة كالفاء فی ضمیر **قوله** كما سبق یعنی فی بحث المضمرة فی شرح قوله مع ان المفتوحة
 اذ اخفت **قوله** والعمل فی لظاهر جواب سوال وهو ان ترجیح الاضعف علی الاقوی ثابت ایض
 لان العمل فی الظاهر من العمل فی المقک اجاب بما تری **قوله** او غیر داخل یعنی لا ینکون من داخل
 المبتدأ والخبر **قوله** فلوانک فی يوم الرخا سالتنی ، فراقک لم یجزل وانت صدیق الرخاء
 عبارة عن الیوم الفارخ **قوله** مقترنة فیلشارة الی ان قوله مع الفعل ظرف مستقر
 باعتبار المتعلق حال عن الضمیر فی یلزمها **قوله** كما قد راى فی التقدير **قوله** الا
 فی المصدرة فانقل هذا مخالف عما سبق فی شرح قوله فان اردت الحال تحقیقا او
 حکایة بقوله لانها علم الاستقبال وايضاً ان المحققة لیس للاستقبال لانها لیس التعلیل
 معنی الجملة بخلاف المسککة لانها للترجیة وهي لا یجی الا فی الاستقبال لانها عبارة عن
 توقع وجود الشئ فی زمان المستقبل فعلى هذا صار الامرینهما بالعکس قلنا ان العبارة
 الشارح وقع سهواً من قلم الناسخ او نقول ان المراد من المحققة الوضعية

سوالی لفظ کل الی قولہ ۲

والمراد من قوله فى المصداية هى المخففة من المشددة والمصدكية هى الداخلة على المضارع
نحو ان يضرب **قوله** لانشاء اشارة الى ان العبادة بحذف المضاف قيل عليه هذا
ينقض بما ذكرت فى اول البحث بقوله اخرهما لكونهما الانشاء بخلاف الاربعة السابقة فانها
لاخبار قلنا المراد من الانشاء ههنا الاظهار **قوله** ونحو مشرق اللون كان ثديا حقتان النحر
عبارة عن الصدك ومشرق اللون صفة اللون صفة النحر معناه بالفارسية سُرْخ رنگ قول ثديا
تثنية ثدى وهى عبارة عن الضرع **قوله** اى تغائر معنويا جواب سؤال هوان قوله
معنى مفعول مطلق لقوله مغاثرين وهو غير جائز لان المفعول مطلق ما يشتمل عليه معنى
الفعل كاشتمال على الجزر ومعنى المتغاثرين لا يكون مشتقا على المعنى اجاب بقوله تغائر معنويا
حاصل من قوله معنى مفعول مطلق لقوله متغاثرين مجازا باعتبار الموصوف والمحدث **قوله**
اشبهت العاطفة اى ببلكن العاطفة وهى مخففة وضعا **قوله** مجراها فى عدل الفعل
لان العاطفة غير عاملة **قوله** ما جرتا علياى فى العزل واما ان الناصبة وان الشرطية فهما
عاملة كما ترى فلان لك لم تجر مجراها **قوله** كائنا جواب سؤال هوان التمنى يتعد الى المفعول
الواحد الا اثنين اجاب بقوله كائنا حاصله ان نصب المفعول الثانى بناء على الحالية
قوله وانشد النحر اى قال السهرافى فى ذلك شعرا وهو وادعدا نانا من يجيب الى النداء
اى الى المعطى فلم يستجب عند ذلك مجيب - فقلت ادع اخرى وادفع الصوت دعوة ٥٦
لعلا بي المغوار منك قريب **قوله** فى الاموال الثلاثة وهى حالة الرفع والنصب والجر **قوله**
الامالة وهى متعلا والميلان لازمى **قوله** بكسر الهمزة احتراز عن اما بفتح الهمزة لا بها حرف
الشرط **قوله** اى المفسرة فى مثل جاءنى رجل اى زيد يعنى ان كلمتى فى هذا المثال للعطف
عند البعض عند البعض الاخر لا بد ان يكون ما بعد هابيا نالما قبلها **قوله** اعم ان يكون
جواب سؤال هوان الواو للجمع واما الثلاثة الاخيرة فليست للجمع بل للترتيب المهمة ٥٧
كاذكره فيما بعد اجاب بما ترى **قوله** ومراد النجاة جواب سؤال هوان المراد من الجمعية
اجتماع المعطوف والمعطوف عليه الفعل فى زمان واحد او مكان واحد فحينئذ ٥٨
ينقض على نحو جاءنى زيد عمر واذ كان مجيئها مختلفت من حيث الزمان والمكان اجاب
بما ترى **قوله** لا ترتيب فيها النحر جواب سؤال هوان ذكر قوله لا ترتيب فيها بعد قول مطلقا
مستك لان المراد من المطلق ليس ان الاطلاق من الترتيب وعد ما حاصله الجواب
ان معمول على التاكيد لا للتقييد اى بيان لاطلاقها لا لتقيدها **قوله** بعضه اجاب سؤال
وهوان اذ كان بينهما ترتيب فى الفعل ينبغى ان لا يصير الواو وهناك للجمع اجاب بما ترى **قوله**
بحسب ما اقتضاه وضعها يعنى ان وضعها وضع الجزئية للمتبع **قوله** اى قوة الحكم
المعطوف **قوله** كان غيره فصله النحر ولو لم يقيد ذلك لم يحصل الغيرية ولا الصلاحية **قوله** حتى المشاة معنا

بالفارسية يتبادر ان **قوله** واعلم فيه اشارة الى الفرق بين التجارة والعاطفة او جواب سؤال و
هو الانتهاء بالجزء الاقوى والاضعف كما يفيد عموم الفعل بجميع اجزاء الشيء كذلك الانتهاء بال
الملاقى للجزء الاخير يفيد ذلك العموم كقولك انت البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم
بجميع اجزاء الليل فوجه للمص حيث تعرض لذلك ولم يتعرض لهذا وايضا فيه **قوله** على الفاضل الهندك
حيث قال في جواب هذا الاعتراض ان الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما يشتمل المجرى ايضا اجاب
بقوله واعلم ان الانتهاء **قوله** ليبقى للاصل منزلة على الفرع الخ هذا وجه الدلالة عليه على الحاجة
الى ان الجزء اعم وهذا قوله مردود **قوله** ما يلاقى الجزء الاخير المراد بالملاقات هو اول جزء
الصباح الملاقى والمجاور بالجزء الاخير من الليل **قوله** وجه اختصاص المراد بالوجه هو
حملها على التجارة **قوله** وعلى الحاجة باعتبارها لوريات في العاطفة ما يلاقى الجزء الاخير **قوله**
احل المستويين تفسير الام المتصلة **قوله** والمنقول اعتراض على المص حاصل ان ذكر قوله للمردود
باعتبار ان هذا التركيب حسن فصيح لم يصح **قوله** ولا يخفى اعتراض على الترجمة السيد الشريف
حاصل ان ذكر الضعف في قوله ومن ثم ضعف لان الحكم لضعفه لتزله الخ والجواب عن طرف المص
ان لم يجر بمعنى له يجب او بمعنى لم يصح فلا يرد على المص شيء وقد يجاب ان ام المتصلة مشروطة على شرطين
احد هبايلها احل المستويين والاخر الهزة والثاني قوله بعد ثبوت احد هالطلب اليقين و
في هذه العبارة بيان لقوله المرود و**قوله** اقتصر الخ اعتراض على المص **قوله** كان
اخصر واحسن واختصار ديبه ظاهرا واما حسنيته فلان تكرار ثم متوهم ان لكل من
الشرطين مدخلا في تفريع كل من الحكمين والجواب عن هذا الاعتراض ان المص رحلم
لم يقتصر على ثم الاول لرعاية المبتد لان المبتد لا يفهم من قوله رايت ذيل ام عمما ان هذا
تفريع للحكم الثاني اعني قوله لطلب التعيين فلذا ذكر المص ثم الثاني **قوله** وايضا من ثم اى
من اجلا ما ذكر بعينه وفيه **قوله** على الفاضل الهندك حيث اجاب عن الاعتراض الوارد على
المص من ان ذكر ثم الثاني ههنا مستكك لانه لا يشير ثم الثاني الى ما يشير بتم الاول
فقال الفاضل الهندك في جواب هذا الاعتراض ان المشار اليه بتم الثاني مغاير من المشار
اليه بتم الاول لان المشار اليه بتم الثاني قوله لطلب التعيين والمشار اليه بتم الاول قوله ليها
احل المستويين والاخر الهزة فجزء لا يرد قوله فردا لشارح عليه بقوله ايضا من ثم
الى من اجلا ما ذكر بعينه حاصل الرد ان المشار اليه بتم في الموضوعين امر واحد **قوله** فلما المشار اليه بتم
هذا تفريع على قوله وايضا من ثم امن اجلا الخ **قوله** جعلها اشارة الى قوله مردود **قوله** الخ ليعجز سماحة
اعخذ شته لان المذكور سابقا حكم واحد لا حكمان حتى يشار الى كل واحد منهما استقلا **قوله** وعطف
قوله كان بدن ذكر قوله من ثم في الكلام الثاني **قوله** في الاضراب جواب سؤال وهو ان بل الاحد
الاخرين معينا وام ليس كذلك اجاب بامتر **قوله** الى ان القطيعة بيان المرجح **قوله** حين تفصله

جواب سوال وہو ان قولہ زید عند لہ ام عمر احتمال ام المتصلة ثابت فاداة هذا الاحتمال
لا یصح فلا یصح التمثیل بہ ہنا اجاب بما ترے **قولہ** ولا کن لا یجب الخ وجہ الفرق اذ
اوضعیف فی افادۃ الشک لانہ یجی بمعنی واو الجمعۃ ایض بخلاف اما الخ **قولہ** هذا الحرف
الثلثۃ اہ جواب سوال وہو ان ابتداء الثلثۃ لما بعد غیر جائز باعتبار انہا حروف حاصل
الجواب انہا وقعت اسمالما وقع فی التركیب لان اللفظ اذ اردی بہ مجرد اللفظ یکون
علم النفس **قولہ** والاخبار الذی جواب سوال وہو انہ کیف لا یکون فی المعطوف علیہ حکم
مع ان المتکلم اخبر عن عجمی زید وقال جاء فی زید اجاب بقولہ والاخبار الذی حاصلہ ان
ذکرہ کان مبہما وکان خطأ عمدًا او سهواً وليس المراد انہ وقع لا بطریق القصد فلا یرد **قولہ**
فی حکم المسکوت عنہ لئلا یلزم التناقض بین کلامی القائل **قولہ** وکانہ الخ جواب سوال وہو
ان الهمزة لیسیت للقرب بل للمتوسط اجاب بما ترے **قولہ** وجہ تسمیتہا وہو ان کلہا
لا یجیب والا ثبات **قولہ** اے لا تستعمل الخ جواب سوال وہو انہ یتقض علی نحو والیہ
لا فعلن کلہ فانہ یوجد القسم ولا یوجد ای مع انک قلت و یلزمہا القسم اجاب بقولہ
ای لا تستعمل الخ **قولہ** لکسراہ ای کسر الراء وفتحہا واما الجیم ففتوح لا غیر **قولہ** لیسیت
شعرے هل للمحب شفاء من جوی جہن ان ایلقاء فقولہ شعری ای علمی **قولہ** للمحب ای
للعاشق وقولہ من جوی جہن معناه بالفارسیۃ از سوختن عشق ایشان **قولہ** الزیادۃ
المراد بہا ہنا ما لا یجتمعا اصلا لمعنی بد و نہا و الی جمعتہا ہویت السماء کافی کتب
التصریف او الی لا تہون بمقابلۃ الفاء العین اللام کالہنزة فی الکریم و ہکذا غیرہا من
الترائد ایض **قولہ** واما سمیت الخ رد علی بعض النحاة وایض جواب سوال وہو انہ اذا کا
هذا الحرف ورائد فلا تقع الراء فیقض علی من فی نحو س من البصرۃ و علی الباء فی نحو
مر زید و غیر ذلک من مواد النقص جاب بقولہ واما سمیت الخ **قولہ** ومعنا کونہا
رائدہ فی علی الفاضل الہندہ حیث قال ان مع کونہا رائدہ لا فائدہ لہا اصلا فرد الشارح علیہ بقولہ
ومعنا کونہا الخ وقولہ والا لعدت عبثا ووجہ الرد علیہ **قولہ** من الاستغراقیۃ فی قولہ
ما من جمل **قولہ** فی خبرہا ولا و لیس کافی قولہ ما زید ولا زید و لیس زید بقاء **قولہ**
مخفین ای من حیث الوضع قولہ ما جلو س الخ انما زاد لفظ المد لان اذ تباط المصدک باقبلہا
یحصل بد و نہا **قولہ** کان ظبیۃ الخ او لا شعر ہذا و یوما توفینا بوجہ مقسم کان ظبیۃ
تعطو الی ناصر السلم و قولہ توفینا ای جننا الی المعشوقہ وقولہ مقسم ای وجہا حسنا و
قولہ تعطو ای تمیل عنقر و قولہ الی ناصر السلم اے اغصان الشجر لا کل الاوراق
قولہ بالجرو اما علی تقدیر رایتہ ظبیۃ بالنصب فلیت کلمتہ ان ذائدہ بل مخففة
عن المثقلۃ المفتوحة و ظبیۃ اسمہا **قولہ** فی بئر لا حور سری و ما شعرہ

لیت

وقامه قوله بأفكه حتى اذا الصبح حشر المراد بالليلد نيا الحو جمع الحائز اي الهالك
وقوله سرى اي سر العبد و ما شعر اي وما علم بأفكه اي عالم نبود سبب غفلت خود فقلت
الباء لتعليق ما قبله قوله ذا الصبح المراد بيوم القيمة وقوله حشر معناه بالفار سترد ميد
وهي كناية عن مجيئة يوم القيمة **قوله** ناديناه ليس القوله بصريح بل مؤد معناه **قوله** قوله
تعالى جواب سوال وهو انه ينقص على قوله ان اعبدني اي قوله تعالى ما قلت لهم الا ما أمرتني
بر ان اعبدوا لله فان ان حرف التفسير ههنا مع انه يفسر للقوله الصريح اجاب بما لله
قوله بقوا مثال الكلمة ما ثم هي فعلا ماضى معلوما للجمع المذكور مثل ما قوله ما الدنيا
باقية الدنيا مبتدأ و باقية خبره وكلمة ما مصدكية فصاد تقديره بقوا في الدنيا بقاء
الدنيا **قوله** اذا كفت بما اي صارت مكفوفة بما الكافة **قوله** مصدك خبرها فالقائم
في نحو اعجبني انك قائم خبرها لان ذلك القائم مضاف الى كاف الخطاب **قوله** او
ما في معناه اي معنى المصدا فان الاخر في نحو اعجبني ان زيد اخوك جامد ليس له مصدك
لكن الاخوة الماخوذة منه في معنى المصدا لانه للحد يث كالمصدا **قوله** وفي بعض النسخة وفيه
اشارة الى الحذف في هذه النسخة لان الفعل معروض حرا للتخصيص عارضته والاصل
في الفعل ان يكون مسند الى العارض فصاد تقديره وتلزم هذا الحرف الفعل فتكون
النسخة الاخيرة اولى من الاولى كما لا يخفى **قوله** هلا زيد اضربته مثال تقدير الفعل من
قبيل ما اضمر عامله على شريطة التفسير **قوله** ثم انه يضاف اي ينظم والمعنى ان كلمة
قد اذ ادخلت على الماضي والمضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق لكن اذ ادخلت على الماضي
ينظم الى هذا المعنى وهو التحقيق وفي بعض المواضع التقريب من الحال مع التوقع واذا
دخلت على المضارع ينظم الى هذا المعنى غالباً وهو التقليل **قوله** وان يكون مصدك في
المصدا في نحو ركب الامير هو الركوب **قوله** متوقعا بضم المعرف **قوله** حرف تنفيس هو
السين سو وانما سمي حرف التنفيس لان التنفيس عبارة عن التأخير وهذا الحرف ايضا اخرا
مدخولها عنهما **قوله** تذكرة الخ ضمير في ذات و تذكرت راجع الى لفظ قد **قوله** الخ
معناه چراگه والمراد ههنا دخولها على الفعل **قوله** وحت اي ما لم يشتر **قوله** الالف
بكسرة الهرة وسكون الالف والمجبة **قوله** المألوف اي القديم **قوله** عانقت الى
عانت قد الفعل **قوله** تسلت اسمليت عن الفعل **قوله** اهله احوال كونها غافلة **قوله** و
اعلم الخ جواب سوال وهو ان لوم موضوعه لتعليق الشيء بالشيء من قال ان لو لا انتفاء الثاني
لا انتفاء الاول ولا انتفاء الاول لا انتفاء الثاني كلاهما غلطان اجاب بقوله واعلم الخ
حاصله انه لا شك ان لوم موضوعه لتعليق الشيء لكن هذا القول لا لازم معناه فلا يرد وايض في
هذه العبارة مراد على المص حيث قال ان لو لا انتفاء الاول لا انتفاء الثاني

فرد علیہ الشارح بقوله اعلم **قوله** مقداً فيه ای مفروض فيه **قوله** في زعم المتكلم
واما بحسب الحقيقة فبالعكس **قوله** وقد يستعمل على قصد الخ هذا **قوله** مردود **قوله**
توهم المصريح یعنی ذكره في شرح الامالی هكذا قوله وخطأ ای المصريح **قوله** ولم يدان ما ذكر
الخ هذا وجه الر عليه **قوله** ان المعنى المشهور بيان سببية الخ هذا وجه الرد الاخير عليه
قوله ولها استعمال الثالث ای لكلمة لو اسعالات ثلاثه منها المذكور من قبل والثالث هذا
وقوله وهذا لازم معناه یعنی ان انتفاء الثاني لا انتفاء الاول ليس بمعناه بل هو لازم المعناه فانه
موضوعه لتعليق الخ **قوله** بابعد النقيضين وابعده النقيضين هو الاهاتة ونفس
النقيض ای نقيض الاكرام هو عدل الاكرام في نحو قوله لو اهانني لا كرمته **قوله**
واما انتم الخ جواب سوال وهو انه لا نسلم ان انتم فاعل للفعل المحذوف
بل فاعله هو الضمير المتصل بالفعل المحذوف وهو الواو وقوله انتم تأكيد له اجاب
بما ترے **قوله** كان ضميراً مستتراً الخ فقوله مستتراسه هو من قلم الناسخ لان الواو ضمير
بارز في تكون فصلاً بارزاً بعد حذف الفعل فقوله سهو من قلم الناسخ لان
المنفصل لا يكون الا بارزاً **قوله** ای في موضع الخ جواب سوال وهو ان موضع المنطلق
لا يكون موضعاً للفعل وبلا وقوع الفعل فيه لا يصير هو موضع المنطلق اجاب بما ترے
قوله على معنى التحقيق لان كلمة ان تدل عليه **قوله** اے في اول الخ اشارة الى ان
نصب الاول بناء على الظرفية **قوله** زمان الخ جواب سوالين احدهما ان نصب
الاول بناء على الظرفية غير جائز لان الظرف لا يكون الا زماناً او مكاناً
ولفظ الاول ليس بواحد منهما وثانيهما ان تقديره في فيه غير جائز لان تقديره في
لا يجي الا في زمان او مكان مبهم و الاول ليس بواحد منهما اجاب بقوله زمان
الشك حاصله ان المراد بالاول هو الزمان الاول فلا يرد **قوله** لا تنظر فيه الخ وعلم
ادوات الشرط الحذف وهو لا يتصور في الماضي **قوله** القسم فيه اشارة الى ان الظمير في
يعتبر اجعل الى القسم **قوله** ويلغى الشرط فلا بد من اعتباره وهكذا في قوله ان يلغى
قوله وجواز الغاء القسم لان المص ذكر الشرط في المثال فعلا المضارع والجزاء محذوم محذوف
الياء لان اصله اتيك **قوله** على غير ترتيب اللف اعلم ان في عبارة المص حذف المعطوف
تقديره انا والله ان تاتى اتيك وان تاتى لا تتيك فالمعطوف عليه مثال لتقدير غير
الشرط وجواز الغاء القسم المعطوف مثال لاعتبار القسم المتقدم على الغاية في الذكر فعلى
هنا صا لمثالان مطابقاً للمثل في الشرع على غير ترتيب اللف **قوله** على ترتيب اللف
اعلم ان هذا العبارة على حذف المعطوف ايضاً فاضاد تقديره وان اتيته
والله لا تتيك وان تاتى لا تتيك فالمعطوف عليه مثال للاول والمعطوف

مثال للثانی وهو الغاء فلذلك قال على ترتيب اللف قوله **خ**تلاف بين اعتباريه كما قاله في المثال الاول في المعنى الثاني بقوله فيكون نشرا باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف وباعتبار الشرط على الترتيب في المثال الثاني في المعنى الثاني بقوله والنشر باعتبار الاول على الترتيب اللف وباعتبار الثاني على غير ترتيب اللف بخلاف المعنى الاول فإنه لا اختلاف فيه بين الاعتبارين لأنه إما ان يكون الشرع على غير ترتيب اللف كما في المثال الاول او يكون على الترتيب كما في المثال الثاني فحينئذٍ صار حمل قوله ان يعتبر وان يلغى **ح** على المعنى الاول كما ترے قوله **ح** على تقديره كما حمل عليه في جواب سوال و هو انه لما كانت عبارة المصم محمولا على المعنى الاول ينبغي ان يتقدم المثال الثاني على الاول ليحصل مطابقة الشريقتين اللف اجاب بما ترے حاصله ان مراد **ح** المصم هو اتصال المثالين وقربهما بالمثلية فذكر المثال الاول بعد قوله وان يلغى **ح** لئلا فصل باعتبار ان مثال الغاء وتقدم غير الشرط واما فضلا المثال الثاني عن المثل فهو باعتبار القسمة بالمثال للضرورة وعدا القدة فلذلك قال الشارح قد يقدر الامكان واما تقدم المثال الثاني على الاول وان كان يحصله الاتصال بينهما لكن لا يحصل الاتصال بينهما **قوله** اے كالتلف جواب سوال وهو ان التقدير صفة اللفظ ذات مع الصفة لانه عبارة عما يتلف به الانسان فعلة هذا يلزم تشبيه الصفة بالذات مع الصفة وهو باطل اجاب بقوله اے كالتلف حاصله ان المراد باللفظ هو المعنى **ح** المصداق وهو الحدیث اى كون التلف فحينئذٍ صلاته تشبيه الصفة بالصفة او نقول ان التقدير واللفظ كلاهما مصدران مبنيان ههنا للفعول فصايعن المقدرا والمفوض كما اشار اليه الشارح او مقدره كلفوظ فعلة هذا صار تشبيه الذات بالذات **قوله** وجب تكرارها اى تكرار **قوله** الواقعة في جزائها جواب سوال وهو ان اضافة الفاء الى ضميرها غير جائز لان الفاء ليست لها اجاب بما ترے **قوله** اى حيز فائها جواب سوال وهو ان الواسطة **ح** بين اما والفاء انما هي الكلمة التي في حيز الفاء كما ترے فعلة هذا لا يصح الاضافة الى اما اجاب بما ترے **قوله** اے تعويضا جواب سوال وهو ان معنى عوض مشتقة على العوض لا على المطلق فكيف يكون مفعولا مطلقا اجاب بما ترے **قوله** تقديرا مطلقا اے سواء كان وراء الفاء مانعا اخر الامعومو الشرط وجزء مما في حيزها يعنى ان الواسطة الواقعة بينهما قد يكون مبتدأ كزيد في نحو اما زيد فمنطلق وقد يكون معسولا **ح** **ح**

لہا وقع بعد لفاء کالیوم فی نحو اما یوم الجمعة فرید منطلق کما تری ہذا عند سیبویہ واما
 عند المبرد یکون ہی معمول الشرط اعنی بہ یکن کما تری **قوله** عملا فیہ اشارۃ الی
 ان قوله منطلقا منصوب بناء علی انہ مفعول مطلق للمعمول **قوله** اے معمولیۃ
 جواب سوال وهو ان العزم مصدر ومعناه هو الاثر القائل بالفاعل والاثرا الذی ثبت
 فی المعمول قائم بالمفعول فعلی ہذا کیف یجعل قوله مطلقا باعتبار العزم مفعولا مطلقا للمعمول
 اجاب بہا تری حاصلہ نعم لکن المراد بالعلل هو المصداک المجرہا واثرا السوال بوجه اخر
 وهو ان مطلقا مفعول مطلق باعتبار الموضوع المحذوف وهو عملا ویکون المراد منہ
 المصداک المبنی للفاعل فیکون عاملا فیکون تقدیر الکلام **وقیل** هو معمول عامل ومطلقا
 وهو غیر جائز لان المتوسطین اما وفاء ہا لا یکون عاملا بل معمول اجاب بہا تری
حاصلہ ان المراد من المصداک المبنی للمفعول **قوله** واما تقدیرہ علی تقدیر الرفع
 الخ جواب سوال وهو انہ کما یصح تقدیر یکن من شئی کذا لک یصح تقدیر ید کر کما ذکر فی
 الکتاب فواجب التخصیص **اجاب** بقوله واما تقدیرہ ای علی المذہب الثانی **قوله**
 فوجه غیر ظاہر ہذا خبر لقوله واما تقدیرہ الخ وعدم ظہورہ من جہتہ انہ کما یصح ید کر
 کذا لک یصح تقدیر سائر الافعال الخاصۃ فلذا لم یقید **قوله** مع انہ یوہم الخ ہذا وجہ
 اخر لعدا اعتبار ہذا التقدی ای تقدیر ید کر **قوله** ولتہ ای ما اتصلت بہ **قوله** فانت
 مخیر الخ جواب سوال وهو ان قوله فمخیر مفعول فکیف یکون ہو جزاء لقوله فان کان
 لان الجزء لا یکون الاجزاء اجاب بقوله فانت حاصلہ انہ خبر المبتدأ عامل المحذوف
 اعنی بہ **قوله** فانت او ضمیر فوق لہ مخیر فیہ جواب سوال وهو ان قوله فمخیر لا یخولوا ما
 ان یکون علی صیغۃ اسم الفاعل وعلی صیغۃ اسم المفعول فعلی الاول یصح حذف
 ضمیر انت لاهولانہ مرجع الی الحاق تاء التانیث و الحاقہا لیس بمخیر بل المخیر هو
 المتکلم وعلی الثانی لا یصح حذف کلہما اما ضمیر انت فظاہر باعتبار انک فاعل
 الاختیار لامفعولہ واما حذف ضمیرہو فباعتبار ان الحاق تاء التانیث وقع مخیرا
 فیہ لا غیر یعنی وقع مفعولا فیہ لامفعولہ بل اجاب بقوله مخیرا فیہ حاصلہ ان کلا التقدی
 ہینا مستقیم لکن علی التقدی الاول حذف الضمیر المرفوع اعنی بہ انت لا غیر وعلی
 الثانی حذف الضمیر المنصوب اعنی بہ ہو لا غیر لکن العبارة محمولة علی الحذف والایصال
 فعلی ہذا مآ المراد بالمخیر والمخیر فیہ **قوله** علی الحذف الی حذف التاء اعلم ان الحذف
 والایصال انا یجی فی الفعل اللانہی والمتحدی الی المفعول بواسطۃ حرف الجر ثم حذف
 الجزوی بقی الفعل بعد حذفہا علی التعدیہ کما کان قبلہ **قوله** معنویا کما فی ہند **قوله** اسماعیا
 کما فی الشمس **قوله** علامۃ الثنیۃ والجموعہ کما فی نحو الزیاد الزیدین **قوله** غالباً

ذات التانیث

الان
الان
الان

احتراز عن نحو كتب ذلك **قوله** واذا الحقت الخ جواب سوال وهو ان في نحو علامتها على
الضعف يلزم المحذرين المذكورين الاول هو الاضمار قبل الذكر والثاني تعدد الفاعل اجاب
بماتر **قوله** من غير فائدة جواب بطريق التسليم حاصل ان الظاهر ان البدن الضمير فلا
يلزم التعدد واما الاضمار قبل الذكر فللغائبة المباعدة كما في بدل الك عن الكل **قوله** او تكون
الجملة جواب اخر عن قوله لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر **قوله** تظفلها اي تتبعها **قوله** اي
كون الاسم الخ تفسير لا مكنية **قوله** بالوجهين المعترين هما وجود العلتين في الاسم
كما ان في الفعل وجود الفرعيتين احد هما الاشتقاق من والثاني افتقاره اليه **قوله** معنا
في غير المنصهر وهو كون الاسم لم يشبه الفعل **قوله** بل هو للتمكن قبل هذا يناقض بقوله فلا
يتصور معناه في غير... المنصهران نحو ابراهيم واحمد غير منصرفين كما تر في نحو ال
انها منصرفان باعتبار انهما نكرتين بقريته دخول رب قيل **قوله** هذا لا معنى لقوله في التنكير
الان معناه ان التنوين ليست بدلة على تنكيرها بمعنى حينئذ **قوله** اي فوق بعضهم يعني
ان البعض مضى الى الضمير وعوض عن التنوين فصا **قوله** لانها اي المقابلة **قوله** عليه
اي على ذلك المعنى **قوله** والمصادر جمع مصرع وهو عبارة عن نصف البيت **قوله** انشا
معناه بالفارسية خواندن **قوله** للتديد معناه الضرورة **قوله** وانما اعتبروا الترم **قوله**
وان كان التنوين **قوله** القافية اعلم ان للقافية ثلاثة اجزاء احدها الحرف الروي والثاني
الحرف الساكن قبلها والثالث هو الحركة التي قبل الساكن فاضافة الروية الى القافية
من قبيل اضافة الجزء الى الكل **قوله** اقل اللوم عاذل والعتابن + يعني كم يكون ملامتها عاذل
وكم يكون عتاب برين + وقولي ان اصبقت فقد صابن + يعني يكون بشرطيكين صادق باسم وحق
گو باشم در حق عشق که بتحقيق برحق هست ودر حق **قوله** اقل الخ فعل امر حاضر **قوله** عاذل اسم للمعشوق
اصله يا عاذل حذف الياء منه وهذا البيت بحرف **قوله** فر في هذا الخ الروي عبارة عن
الحرف الاخير في البيت **قوله** وقال الشاعرو قام الاعماق الخ الواو بمعنى سرب والقاصفة
للمحذف اي عن المفاضة **قوله** خا ومعناه بالفارسية خالي **قوله** المخترقن عبارة
عن الطريق خالي المراد **قوله** يلاع مبالغة في لامع معناه الزلق **قوله** الخفقر يعني سيرا
قوله نحو جاءني رجل ابن يزيد قيل عليه ان رجلا نكرة فكيف يصح التصاغر بالابن لان معرفة
بالاضافة الى زيد الا ان يقم ان زيدا نكرة مؤنث بالواحد من الجماعة المستامة به ورجلا
يرد وهكذا في المثال الثاني **قوله** وحكم الابنة جواب سوال الظاهر حاصل ان المراد بالابن اعم
من ان يكون مجردا عن التاء او معها **قوله** بينت اذا الالتباس بين الابنة والبنات لان البنات
مؤنث وضعنا محذرا لان البنات فانها مذكور في الاصل لان اصله بن ثم صار مؤنثا بالحاق التاء
له محاب بقوله قيل ١٣ **قوله** تقرير السؤال ان الظاهر ان هذا الحكم مختص بالابن معنى انه كذلك بل يجوز في الابنة

نقص
التصيرة

فصار لفظ الابن ابهة **قوله** كائن فيه اشارة الى ان قوله في الامر ظرف مستقر باعتبار المتعلق
صفة المستقبل **قوله** في ضمن الخ جواب سوال وهو ان الامر مستقبل ايضا فعلى هذا يلزم اظرفيه
الشيئي لنفسه **اجاب** بقوله في ضمن حاصله انه من قبيل ظرفية الخاص للعام ولا بأس
في كان العام لا يوجد الا في ضمن الخاص **قوله** اي في جواب المثبت فيه اشارة الى ان العبادة
بجذات الموضوع وهو الجواب **قوله** اي الشرط المؤكد **قوله** اي ان قوله اما في الاصل ان ما اذمت
النون الميم فصارت اما **قوله** غير ما ذكر لان حكمها هو سكون ما قبلها **قوله** معتقرا اي جانبا
قوله كما في الوقف كما في الاسماء المعددة نحو ريد وعمر و بكر **قوله** ما ذكر من اثبات الالف
وكسرة النون **قوله** في كتب التصريف ان كان الاصل لقد **قوله** اغزون عطف على
قوله هل ترى لان هذا وقوله ترى مثالان لما هو مع الضمير البارز كالمصلا وتقدم قوله
اغزون عطف على قوله اغزون لان هذا وقوله هل ترى مثالان لما هو مع الضمير البارز
كالمصلا **قوله** اي الالتقاء جواب سوال وهو ان العلة لا تكون الاعراض والسكان ليس بعرض
فكيف يصير هو علة الحد **اجاب** بقوله اي الالتقاء **قوله** اي الالتقاء الساكنين جواب سوال
مثلا مر ان **قوله** قال الشاعر لا هين الفقير عليك ان تركع يوما والد هرقد رفاعه
قولاك عليك في العمل وقوله ان تركع معناه بالفارسية كج شدين وقوله اي لا هين
حذفت الياء لالتقاء الساكنين بعارض النهى وحذفت النون المخففة **قوله** والا اي وان
لم يكن تحذف النون المخففة **قوله** لا هين الفقير بكسرة النون لان الساكن اذا حرك
حرك بالكسرة **قوله** كما تتحرك التنوين في نحو قوله تعالى عاذن الاولي **قوله** في الوصل
هو عبارة عما يقابل بالوقت **قوله** تقلب الفاي تقلب في حالة الوقف **قوله** اصابت
خير واختم لي بالخيرا لاول مثال لما تقلب حال الوقف والثاني مثال لما حذفت حال الوقف و
كان ما قبلها مضموما والثالث لما حذفت في الوقف وكان ما قبلها مكسورا **قوله** من تبعة
اي عاقبة **قوله** ضيرا اي ضرا **قوله** نونات كناية عن الافعال السيئة واصافتها الى
النقائص بيانية **قوله** خفيفة كانت او ثقيلة اي قليلة كانت او كثيرة **قوله** بالالف الخ
كناية عن الاتصال الحسنه واصافتها الى الاداب بيانية **قوله** في حوار قام الضلالة
الاسقام عبارة عن الخط التي كتبت فيها كرام الكاتيبين الافعال السيئة **قوله** عن
مضرة اي ضرا **قوله** اسقام عبارة عن السيئات واصافة المضرة الى الاسقام بيانية **قوله**
استراح بمعنى الراحة **قوله** من كد معناه بالفارسية سحى **قوله** الانتهاض بمعنى المشقة و
المراد هبنا الاستراحة من تصنيف الكتاب **قوله** من السواد معناه بالفارسية
ديوان **قوله** الى البياض يعني كاغذ **قوله** للاعتراض متعلق بقوله وفقه **قوله**
الاعتراض جمع العرض وهو الافعال الحسنه فقط + س لالتقاء اللام الساكنة التي

خاتمة المطبوع

الحمد لله رب العالمين الحمد لله الرحمن الرحيم العفو والكاف العليم والصلاة على الصادق
الحكيم الذي بقائه عصمة من عذاب اليم وعلى الله الذين مثلهم قديم واصحابه
الذين هم شمس الاقاليم وعصام للدين المحقق القويم اللهم اصر فامن النار يوم
يكون قميص المجرمين من قطران وتغشيه وجوههم النار واجعل بيننا وبين النار حجابا
كبارا يوم تسو وجه المبتلى عين الكفاد كما اغشيت وجوههم قطعا من تظلم الليل الذي اسما
دنيا اصرا عنا عذاب جهنم ان عذابها كان غراما انها ساءت مستقر ومقاما اللهم
احفظنا من شر الحسوس كالشياطين المردودين بالشهب المورث اللهم ابصرهم بعيون
الانصاف والصدق واعلمهم من نظرة العيوب والكسوف والصقهم بعيوب انفسهم المردود
وابعدهم من العدالة والبغض المحسوسا بعد جون اين كتاب كه حاشية فواند ضيائية است و مستحق
سوال کاغذی است که در حق ضیائیه مثل نظیر ندارد بلکه استغنی است از جو اشئی دیگر و برای ضیائیه حاشیائی کافی بلکه
اکفی است دیگر اصولی در مقابلش کالاشئی اند پس منصفان را باید که بنظر انصاف نظر فرمایند و نه بنظر حسد اعتساف
از تقریرات عالم کامل و مکمل حاجی الحرمین الشرفین یعنی حاجی محمد نسیم اخوندزاده صاحب نجوم و خفیه
له و لوالدیه ساکن چهاردهی و از تصنیفات عالم زکی جامع معقول و منقول حاوی الفروع و الاصول الموسوم بحکام محمد
عمره اخوندزاده صاحب ساکن میدان کابل که تلیذ پر تیز و شاگرد عزیز حاجی صاحب مخرج بود و در هنگام صفارت فواند ضیائیه
نزد حاجی صاحب نجوم مخرج میخواند و آنچه تقریرات بسمع میآید و ملا صاحب موصوف میرسید بقید تحریری آورد چون ابن
بلوغ رسیده جوان شد بعد از مطالعه کتب باضافه اباحت دیگر کتابی را مرتب فرموده نام آن سوال کاغذی نهادند چون
این کتاب محتاج مشکلات فواند ضیائیه بود طالبان علم لکه مدرسان زمان این کتاب سرمایه علم دانسته در نوشتن او
سرگرم شدند هر چه میرسید غنیمت شمرده تعویذ جان میفرمودند و معلوم است که اکثر طالبان علم رعایت رسم الخط نمی نمایند
و سرعت در کتابت بهتر است انگارند بنابران غلطی نمائے بسیار در نسخها از بهر اباحت واقع شده بلکه تا آخر کتاب مذکور دست
بعضی بعضی یافت می شد اکثری از ان دولت عظمی بهر بودند چون این مسکین یعنی عبدالعزیز ماور شد از جناب
مفتی محمود ابن مفتی عبدالغیوم نجوم حفظ الله تعالی عن الغیوم تصحیح این کتاب پس بکوشش چند پیشما در بغداد
آوردن نسخهای عدیده که بعضی ناقص بعضی غیر ناقص که هر یک بکتابت هر قومه الصدق مکتوب بود پس جمع کردن

حواشی فوائد ضیائیة چون **عبد الرحمن** و **عبد الغفور** و **عصام الدین** و **عصمت** و **میر ابو البقار** و
زبد و **جامع الغموض** خود فوائد ضیائیة قلمی چاپی که سببت لبیان جان بسته در تطبیح عبارات و اقوال
و صحت خط و عبارات و مضامین آنها که بیان آن در اینجا گنجایش ندارد و بر صاحبان انصاف ظاهر و مبرهن است
سعی بلیغ نموده در مدت دو نیم سال با انجام رسانیده برای طبعش بمقتی صاحب موصوف الصداجات دائمی داده شد
امید از ناظرین آن که مصنف و مصحح را بدعا خیر یابد فرماید و اگر بر خطائے واقف شوند قلم عفو در پوشند
و از بد و ناسزا گفتن مستبعد باشند که نسیان و خطا از لوازم انسان است و رزق هر کس بقدر طاقت بشری خود
سعی میکند و مبرز بودن از عیب و خطا خاصه است اجباری است والسلام علی من اتبع الهدی +

افلک کتبت الشریک
سِرکی رود کوهه
فون
۸۴۲۲۶۴
۸۲۸۳۹۸

مناجبات گاه قاضی الحکام

<p>برین رحمت نظر کن از سر لطف جزیل حَدُّ بِلُطْفِكَ يَا اِلٰهِي مَنْ لَهٗ ذَاذٌ قَلِيْلٌ</p>	<p>سخت بدکارم خدایا عاصمِمْ قَالَ وَتِيْل بردت آورده ام رو ارادت سخن خلیل</p>
<p>مُفْلِسٌ بِالصُّدُقِ يَا فِي عِنْدَكَ يَا جَلِيْلٌ</p>	
<p>وز تو بچوید امان از شر شیطان الرحیم ذَنْبُهُ ذَنْبٌ عَظِيْمٌ فَاغْفِرِ الذَّنْبَ الْعَظِيْمَ</p>	<p>بهر که بردگ هست مد از سر صدق ای کریم لطف کن بر وے که دارد بیم از ناز رحیم</p>
<p>اِنَّهُ شَخْصٌ غَرِيْبٌ مُذْنِبٌ عَبْدٌ ذَلِيْلٌ</p>	
<p>در میان عالم منق روزگارم گشت محو مِنْهُ عَصِيَانٌ وَنِسْيَانٌ وَسَهْوٌ وَبَعْدُ سَهْوٌ</p>	<p>صرف کردم عمر خود در گفتگو صرف نحو چون توئی مقصود جز تو جملگی دست لہو</p>
<p>مِنْكَ اِحْسَانٌ وَفَضْلٌ بَعْدًا عَطَاءِ الْكَزِيْلِ</p>	
<p>عفو کن من بختا محو گردان ای صمد قَالَ يَا رَبِّ ذُنُوْبِيْ مُثَلِّدٌ مِّمَّا لَا تُعَدُّ</p>	<p>بهر چه من کردم بعمر خویش از افعال بد ای در بیخ از سیئات بد شمار و بعد</p>
<p>فَاعْفُ عَنِّيْ كُلَّ ذَنْبٍ فَاَصْفِحْ الصَّفِيْحَ الْجَبِيْلِ</p>	
<p>نفس کسش در هم نداشت شور و خل كَيْفَ حَالِي يَا اِلٰهِي لَيْسَ لِيْ خَيْرٌ وَالْعَلَّ</p>	<p>گر گناه من بود در عزم خود مثل جبل آه زین بدکار ظالم حیف زین دودغل</p>
<p>سُوْءُ اَعْمَالِيْ كَثِيْرٌ نَزَّادُ طَاعَاتِيْ قَلِيْلٌ</p>	
<p>طاعت از دستم نیاید حیف عمر ماضی</p>	<p>عمر من بار در ره حرص و هوا</p>

عفو تقصیرت ما کن از طفیل مصطفیٰ

کلُّ ناهِرٍ اَبْرَدِي يَارِبِّ فِي حَقِّي كَمَا

قُلْتَ قُلِّ يَا نَاهِرُ كُوْنِي اَنْتَ فِي حَقِّي اَجْلِيلُ

همتم در کار نیکی ده نگهبان از زبیدی
بر قیامت مستقیمم از از حصن ویدی

بر تو اضع عاودتم دور از سر کشی
عافنی من کلدایه واقض عینی حاجتی

اِنَّ لِي قَلْبًا سَقِيمًا اَنْتَ مَنْ يَشْفِي الْعَلِيلَ

از دلم پیوسته یارب کن تو این اندوه دور
از تو خواهم جلگی حاجات هر شام و سحر

بر دلم مفتوح گردان جمله اسباب سر
اَنْتَ شَافِي اَنْتَ كَافِي فِي مَهْمَاتِ الْاُمُوْر

اَنْتَ رَبِّي اَنْتَ حَسْبِي اَنْتَ لِي نِعْمَ الْوَكِيْلُ ۰۶۶

آنچه از فرموده یارب نفس من کرد و خلاف
چهره مقصود ما را از کرد و رت اوصاف

یارب از لطف کرم کن این بنده من معاف
هَبْ لَنَا مَلَكًا كَيِّدًا نَجِّنَا وَمَسَاخِفًا

رَبَّنَا اِذْ اَنْتَ قَاضِي الْوَعْدِ الْمُنَادِي جِبْرِيْلُ

استقامت ده مرا یارب آه مستقیم
پس برو ما کشا ابواب جنات النعیم

در پناه خود نگا هم دار از نفس لایم
رَبِّ هَبْ لِي كَنْزَ فَضْلِكَ وَهَبْ كَرِيْمًا

اَعْطِنِي مَا فِي ضَمِيْرِي دَلِيْلِي خَيْرَ الدَّلِيْلِ

یا دمولی روز و شب کن تا بیانی فتوح
فاش کن در نفس جامی خود تو هر صبح

ذکر حق باشد همیشه اهل اوقات روح
اَيْنَ مُوسَى اَبْنَ عِيْسَى اَيْنَ يَحْيَى اَيْنَ نُوحٍ

اَنْتَ يَا صِدِّيقَ الْكَبْرِيِّ اِلَى الْمَوْلَى الْجَلِيْلِ

تمام شد کتاب بعون الملک لولماب بتاریخ یوم شنبه ۱۲ ربیع الاول ۱۳۵۷ هـ